

من كتب اضعف عبدا الله العاليا  
محمد بن محمد الدين الجاكي  
عنا عنها وعند العا في

شرح فرايض

٢٥٠

كتاب شرح فرايض

لبه الدين البشتكي  
خدا واهل ودي ضابط العشق عرفتي  
يا صلي في شرح الهوى ويناظر  
مركاز باسنيق المجدد عاملا  
واني يدور الصبا به ناظر

ابو العظمى الاعرج  
قالوا شئت وانت اعني فليد الطرف المر  
وحلا ما بينتها فيقول قد شغلته وها  
واجبت لي موسيقي العشق انما ناولها  
اهوى كاحم الشاع ولا اري ذات العيني  
ولارضا  
اكرمك الله وانما كان من الواجب ان تاتينا  
اليوم للمحترمين الكمال في الحديث يدعها بكت يا ربي  
والاخلاق مثلك من غير عهد او عقل سال  
ناظر في ذلك الوقع هذا هو شعورهم شر واذ كان  
شوا بهل هو بيت والى وهذا ابيهم على روى فليد  
هنيئ يا غود الالال بتقها هانت للأوطان غير شاة  
ازانت نابت الغدب وبارقاها انت ما بين العزيب وبارقا



كتاب نزعة الرايضي في تخرج احاديث  
الفايضي شيخ سيدنا الشيخ الامام العالم  
العلامة عمدة المحدثين زين الدين قاسم  
بن قطلوبغا الحلي الحنفى عامه  
الله بطه الحنفى الحنفى

وختم لنا ولخير  
في كافيه بلا حدة  
امين

٢٠١

SOLE	E. G. V. 1	M. 1
Yeni Cami		
Yeni		
Eski	301/1	
Tasnif No.	2972	

كل من يملكه  
ملكه من فضل الله تعالى  
والله اعلم بالصواب  
سنة ١٢٨١

فهرست ما فيه من الكتب  
وشرح فرائض السراجيه  
لما فيها السجوات والركعات  
ومستكمل مسائل الفرائض  
للشيخ شرف الدين يحيى بن محمد  
مطويع السوال واجواب  
نزهة الرايضي في تخرج احاديث الفايضي للشيخ نظام الحنفى  
وكتاب الصلوة  
وشرح فرائض السراجيه  
للكلايادي رحمه الله  
وكتاب اللباب  
في علم الحساب  
للشيخ قوام الدر  
الآتقاني















رضي الله عنه سئل عن امرأة وابون فقال للمرأة الربع وللأم ثلث ما بقى وسائر ذلك للاب وعن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت مثله وعن الشعبي عطاء مثله وعن ابراهيم قال اني عبد الله في امرأة وابون فقال كان عمر رضي الله اذ اسلك طريقا فمسلكتاه وجرناه سهلا وابنه اني من امرأة وابون فجلها من اربعة فاعطى المرأة الربع والام ثلث ما بقى واعطى الاب سائر ذلك وعن ابراهيم عن الاسود عن عبد الله عن عمر مثله وعن ابراهيم عن عطاء وزيد بن ثابت في امرأة وابون وزوج وابون قال للام اساله عن زوج وابون ثلث ما بقى وعن ابراهيم قال خالف ابن عباس اهل الصلاة في امرأة وابون وزوج وابون قال فقال زيد بن ثابت ثلث جميع المال وعن عكرمة قال نعت ابن عباس لما زيد بن ثابت للزوج النصف وللأم ثلث ما بقى وهو السدر فارسل اليه ابن عباس في كتاب الله بهذا قال اني اكره ان افضل اماء على اب وكان ابن عباس رضي الله عنهما يعطى الام ثلث جميع المال وزاد بعض الناس في الحجة لان عباس بعد عوم الامة قوله عليه الصلاة والسلام الحقوا الفرائض باهلها فما بقى فهو لولي رجل ذكر والاب هنا عصبة فيلزم له ما فضل كما لو كان مكانه جد واجاب ابن قدامة رحمه الله بان الحجة معه لولا انعقاد الاجماع من الصحابة على مخالفة ولان الفريضة اذا جمعت ابون وزوج ابون كان للام ثلث ما بقى كما لو كان معهم بنت ويخالف الاب الجد لان الاب في ذريتها والجد اهل منها واجاب الماوردي في الحاوي بان ميراثها الثلث من ميراث الابون وميراثها ما سوى فرض الزوج والزوج فليخرج ان يراد على ما ورثه الابون قال ولان الابون اذا انفرد كان المال بينهما اثلاث فلذا اذا كان معها غيرهما وكان الاب اقوى من الام فانه يساويها في الفرض ويريد عليها بالتعصيب فلم يخرج ان تكون ازيد منه سهما بمجرد الرحم واجاب عن قياس الجد بان الاب اقوى من الجد لانه لا جد بالاب ولا سقط الاب من لا يشق بالجد واقول قول ابن قدامة ان الفريضة من جمعت ابون وزوج ابون في اخر غير وارء لان فرضهما في تلك السدس بالنصف فليقتل ان يقول لولا النصف بالسدر لأجلنا النصف بالثلث وقول الماوردي فرضها الثلث مما يرثه الابون شيعة بالمصادرة على المطلوب ولو كان كذلك لقوله زيد لانه خلاف قوله فلامه السدر فان ذلك من راس المال لا مما يرثه الابون وما بعده فتقدم للتعليل على النصف والظاهر عندي ان المتنازع فيه ليس من المنصوم عليه عينا بل ظاهر الآية فيما اذا استبدأ بالتركة والقول في من استبدأ ماخوذ من دلالة النصف عند علمائنا وقد انعقد على ذلك اجماع من ذكر وسيدفع بهذا كثير من المتكلفين ونامل مع هذا قول ابن قدامة الحجة معه لولا الاجماع وقول ابن خزيمة هذا غور لا يجوز تخصيصه الا غير ذلك مما ذكرناه هذا المقام والله الموفق **وعن** قبيصة بن ذؤيب قال جاءت اجلة الى بكير فسأله ميراثها فقال مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فارجم حتى اسأل الناس فقال الناس فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاها السدر فقال هل معك غيرك فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقال مثل ما قال

المغيرة

5  
المغيرة بن شعبة فانفرد لها أبو بكر قال ثم جاءت اجلة الاخرى لما عن الخطاب فسأله ميراثها فقال مالك في كتاب الله شيء ولكن هو ذاك السدر فان اجتمعتا فهو بينكما وأينكما ضلقت به فهو لها رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي وابن حبان الا ان صورته مرسل وفي لفظ ابن ماجه ثم جاءت اجلة الاخرى فخرج قبل الاب الى عمر وفي لفظ ابن له شيبه جاءت اجلة بالام وابن الابن فعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بكير رضي الله عنه فقالت ان ابن ابني وابني بنتي مات وقد اجرت ان احق الحديث وفي لفظ الترمذي اجلة ام الام او ام الاب الى بكير رضي الله عنه وفي لفظ النسائي ان اجلة ام الام انت ابابكر رضي الله عنه وعن بريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل لجلة السدر اذ الم من دونهام رواه ابو داود والنسائي وفيه ابو المنيب العتكي وثقة يحيى وترك لم فيه عن ناصر وعن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدر بينهما رواه عبد الله بن احمد في المسند وعن عبد الرحمن بن زيد قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث جرات السدر ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام رواه الدارقطني هكذا في سلاو عن القاسم بن محمد قال جاءت اجلة ثلث الى النبي صلى الله عليه وسلم فادان بحمل السدر للثنتين من قبل الام فقال له رجل من الانصار اما انك تترك التي لو ماتت وهو كان اياها يرث فجعل السدر بينهما رواه مالك في الموطا واجاب ابن له شيبه عن الحسن انه سئل عن اربع جرات فقال يرث منهن ثلاث وتبلغ امراتي الامور وعن الشعبي قال حين اربع جرات الى مروة وقت يتساقون فورت ثلاث وطرح واحدة ام ابني الام واجاب عن سعيده بن مسعود عن الشعبي قال انما طرحت ام ابني الام لان ابنا الام لا يرث واجاب ابن له شيبه عن الحسن انه كان يورث ثلاث جرات ويقول ايتهن كانت اقرب فهو لها ذوات الاخرى فاذا استويا فهو بينهما وعن الشعبي عن عطاء وزيد في الجرات السهم لذي النزلات وعن عمار مولى بني هاشم عن زيد بن ثابت في الجرات اذا كانت اجلة اقرب فهي احق وعن سعيد بن المسيب عن زيد بن ابي الحجة قال لم ينفها ابوها الميراث وعن الزهري ان عثمان كان لا يورث اجلة ام الاب وابنها ج وعنه ابراهيم قال لا يرث اجلة مع ابوها اذا كان خيا في قول عطاء وزيد وعن الشعبي عن عطاء وزيد انها لم يكون يجعلان للجد مع ابوها ميراثا وعن عمر قال لم يورث احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اجلة مع ابوها الا ابن مسعود ويقول غامة العصابة فاخذ ابو بكر بن له شيبه سمعت وكيع يقول الناس عطاء يعني قول علي وزيد وما روى الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال في اجلة مع ابوها الميراث اطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم سدرها مع ابوها وابنها ج محمول على ان ابوها كان عا ومحروما بالاستفاد به انه لا يسقط ميراثها بسقوط من ادلت به لا تقطاعه باطن لان صحة عند العصابة تمنع من مخالفتها والاختلاف فيه وما رواه ابو الحسن ابن اللبان عن ابن عباس انه قال اجلة بمزلة الام اذ لم تكن ام فيه ليش بن له شيبه اخذها ولم يميز حديثه فترك وما روى عن طاهر الجدة

الاصول  
لان قصده من ذوب وادخله في ميراثها  
عليه وسلم  
عن الحسن بن علي



بمنزلة الامر ثلث ما تراث الامر فغنيه رجل لم يسم كما اخرجته ابن له شيبه وقوله تعالى كما اخرج ابوكم  
 من الجنة يفيد تسمية الجد بابا والجد اسم لا يثبت الحكم لها ويؤيد قول ابن بكر رضي الله عنه مالك  
 في كتاب الله شيئا وسألت الناس وسألت فلم يقل الا صدر الصحابة عن شي من القرآن وانما قالوا له  
 قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عمر رضي الله عنه مثله بعد علمه بقوله وقال ابو بكر بن المنذر  
 اجمع اهل العلم على ان لليرة السدر اذ لم يكن للميت امر والعجب من الحفاظ على محمد بن حزم كيف  
 يستدل بقول الصحابي الوامر من طريق ضعيفة شاذة في مقابلة قول الجمهور وان تكن الحجة عليه بقول  
 لاجحة في قول اصدرون رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب العصبات**  
 اخرج عبد الرزاق عن ابن جريح قال قال عمر بن شبيب قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مات  
 الولد او عن مال او ولا فهو لورثته من كان وقضي ان الاخ للاب والام اولي الكلالة بالميراث ثم الاخ  
 للاب اول من بني الاخ للاب والام فاذا كانوا بني الاب والام وبنيو الاب بمنزلة واحدة فبنوا الاب والام اور  
 من بني الاب فاذا كان بنو الاب ارفع مرتبة الاب والام باب فبنوا الاب اولي واذا استووا في النسب  
 فبنوا الاب والام اول من العم للاب وان العم للاب اول من بني العم للاب والام فاذا كانوا بني الاب  
 والام وبنيو الاب بمنزلة واحدة نسبوا واحدا فبنوا الاب والام فاذا استووا في النسب فبنوا  
 الاب ارفع مرتبة الاب والام باب فبنوا الاب اول من بني الاب والام فاذا استووا في النسب فبنوا  
 الاب والام اول من بني الاب لا يرث عم ولا ابن عم مع اخ وابن اخ وابن الاخ من كان احدا اولي  
 بالميراث ما كانوا من العم وابن العم وقضي ان كاتبة عصبه من الحررين فله ميراثهم على فرايضهم  
 كتاب الله ما لم يستوعب فرايضهم ماله كله رد عليهم ما بقى من ميراثه على فرايضهم حتى يروا ماله  
 كله الحديث وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان العصبه اذا كانوا مستوين فبنوا الام اولي وعن  
 شقيق مثله وفي الباب حديث علي ان اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات وحديث ابن  
 مسعود وما بقى فلاخت وحديث معاذ وزرث اختا وابنة لكل واحدة النصف ولحق بهذا  
 ما رواه ابن له شيبه عن الشعبي قال كان يا وزيد يقولان في بني عمه اصدتم اخ لام يعطيان  
 السدر وما بقى بينه وبين عمه وكان عبد الله يعطيه المالك كله وعن الحارث عن ثامث  
 الاول وعن ابراهيم قال قضي فيها عمر وعلي وزيد ان اخا من امها السدر وهو شركهم بعد في المال  
 وقضي فيها عبد الله ان المال له دون بن عمه قال ابو محمد بن حزم اخذا بقول ابن مسعود ولاهم  
 قد اجعوا في بني عن اجدنا ابن شبيب الميت والاخر ابن اخ له الميت لا يبيد ان ابن الشقيق اولي  
 لا استوايه مع تلي الميت لا يبيد حجة الميت دون ابن العم والاخر وبالحسن يدرى كل احد انما قد استويا  
 في ولاه جدر الميت ابني اميه وانفرد اصدما بولان جدر الميت لا يبيد ابني الميت وانفرد الاخر  
 بولان ام الميت ولا يجيل اصدان ولا ام اقرب من ولاه جدر الميت هو اولي رجل ذكر فان تركت  
 ابني عم اصدما زوج فالنصف للزوج بالزوجيه وما بقى فين ابني العم انتهى **الجواب** ان الشيخ

في كتاب الله شيئا وسألت الناس وسألت فلم يقل الا صدر الصحابة عن شي من القرآن وانما قالوا له

كما لم يكن ممن يأخذ بالقياس قضي يا عمه فيه نقاس اجتماع الرحم والعصب من جهةين عام اذا كانا  
 من جهة واحدة ولم يتبينه الى ان الاول لا يوجب التقدم والثاني ثوبه للاتفاق عا ان  
 المستحق به القرض كما يقوى به التعصب كما لو كان اصدما زوج اذ ولاه الام ثوبه اصد  
 امر من استحقاقا بالقرض او تقدر بما يجمع ولا يوجب كلا الامر من كالاخوة المتفرق وقدرت  
 في هذا كما هو قوله تعالى في ذلك واحد منها السدر فانه ظاهر ان لا يزداد بهذه الاخوة  
 في السدر وروى ابن له شيبه ايضا عن الحكم بن مسعود النخعي في زوج وام واخوة واخوات  
 لاب وام واخوة واخوات لام مع الاخوة لام في الثلث فقال له رجل قد قضيت في هذه عام اول  
 بغير هذا قال وكيف قضيت قال جعلت للاخوة للام ولم تجعل للاخوة للاب والام شيئا فقال  
 ذلك على ما قضيت وهذه على ما قضيت وعن ابراهيم بن عمر وزيد وابن مسعود كانوا يشرون في زوج  
 وام واخوة لاب وام واخوة لام وكانوا يقولون لم يزد من الاب الاقربا ويجعلون ذكورهم واناثهم فيه  
 سوا وعن عمار انه كان لا يشرل وعن هذيل عن عبد الله انه كان لا يشرل ويقول تناهت السهام  
 وعن الشعبي عن زيد بن ثابت انه كان لا يشرل وعن عامر بن علي وابا موسى وابيا كانوا لا يشرلون  
 وحديثنا وبيع قال ليس احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الا اختلفوا عند في المشرقة  
 الاعلى فانه كان لا يشرل وروى البيهقي في المعرفة عن الشافعي انه قال في المشرقة لان الاب لما سقط  
 حكمة ما رواه ابن ام معاوية قال وحكاها الشافعي في القديم عن عمر وزيد ثم اخرج ما قدمناه عنهما من  
 رواية لنفسه من غير طريق الشافعي واحمد بن حنبل في مسنده عن علي بن شبيب عن منصور  
 عن ابراهيم بن عبد الله شريك قال الشافعي في حق يقول يشرل ومم كالفوته والجواب عن هذا  
 ما قدمناه من الرواية عن عبد الله انه كان لا يشرل ويقول تناهت السهام وان هذا موزيد بقوله  
 عليه الصلاة والسلام الحقوا القرائض باهلها فما اتقت فهو اولي رجل ذكر فلم يجعل للعصبه شي الا  
 بقدر ذوى الغروض وقوله لان الاب لما سقط سقط حكمة ليس بظاهر ولم يبين من استقط حكمة  
 من نزل سنة او اجماع او عقول وقد قال الله تعالى وان كان رجل منكم لكان لولاه او امراته او اخ  
 او اخت فلكل واحد منهما السدر فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ولا خلاف في ان  
 المراد بهذه الآية ولدا لام خاصة من شرك بينهم فلم يعط كل واحد منهما السدر وقال  
 تعالى فان كانوا اخوة رجلا ونسأ فللذكر مثل حظ الانثيين وهم ليسوا ببن ذكورهم  
 واناثهم ومسايل الالزام على القول بالتشريك في احكام القرآن للداري وغيره والله اعلم وعن  
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل ميراث ابن الملا عنه لاميته  
 ولورثتها من بعدها رواه ابو داود واحمد بن داود ايضا عن عبد الله بن عبيد عن رجل من اهل  
 الشام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولدا الملا عنه عصبته اميه وفي حديث  
 سهل بن سعد عن ابن الملا عنه وحجرت السنة ان يرثها وترث منه ما فرض الله لها اخرجاه وعن وائلة

في كتاب الله شيئا وسألت الناس وسألت فلم يقل الا صدر الصحابة عن شي من القرآن وانما قالوا له



بن الأسقع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال نحو المرأة تلك موارث عتيقها ولقيطها والولد  
 الذي لا عنت عليه رواه الخمسة وقال الترمذي حسن غريب وتكلم فيه الخطابي والبيهقي  
 بما لا يفيد بعد ثقة رواه وجود شواهد ولم يبين وأصرونها وجه دعواه والله اعلم  
 وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله بن مسعود في ابن الملا عنه ميراثه لأمه فان كانت  
 أمه قد ماتت يرثه ورثتها ومن الشعبي عن عائشة وعبد الله بن مسعود انهما قالان في ابن الملا عنه  
 عصبة أمه ومثله عن ابن عمر وأخرج عن الشعبي عن عائشة في ابن الملا عنه مات وترك  
 أمه وأخاه لأمه قال كان شارح الله عنه يقول للام الثلث والام السدس ويرد ما بقى عليهم  
 الثلثان والثلث وكان ابن مسعود يقول للام الثلث والام السدس ويرد ما بقى على الام وعن زيد  
 بن وهب قال لما رجم علي المرأة قال لها هذا ابنك ترثونه ويترثكم وان حتى جناية فعلكم  
 وعن الشعبي عن عائشة وعبد الله بن الملا عنه أمه عصبة وعصبتها وعصبتها وولدا الرزاق  
 ميراثه وعن الحسن ولدا الرزاق ميراثه ولدا الملا عنه وعن الزهري ولدا الملا عنه وولدا الرزاق ميراثه  
 من قبل الام وروى عبد الرزاق عن الثوري عن مجاهد عن الشعبي عن عمر بن الخطاب ان لا يرث الحمل الا  
 ببينة وعن الشعبي والخفي قال جميع لا يرث الحمل الا ببينة وعن الحسن وابن سيرين قال  
 جميعا اذا قامت البينة ورث الحمل وقال محمد بن مسلم في الموطأ عن الثقة ثنا بكير بن عبد الله بن  
 الاشج عن سعيد بن المسيب قال ان عمر بن الخطاب اذا رث امه من الام والولد في العبد قال ميراثه  
 الحجيل الذي يرضى وتبين معه امرأة فتقول هو ولي او تقول هو اخي ولا نسب من الانساب  
 يورث الابينة الا الولد والولد فانه اذا ادعى الولد انه ابنه وصدقه فهو ابنه ولا يحتاج فيه  
 هذا اليكينة الا ان يكون الولد عبدا فمكة بذلك فلا يكون ابن الاب مادام عبدا  
 حتى يصدق المولى والمرأة اذا ادعت الولد وتشهدت له حرة بولدتها وهو يصدقها وهو  
 حذر فوائدها وعن عبد الله بن ابي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولد لأمه كل حصة النسب  
 لا يباع ولا يوهب **أخرج** ابن جرير في التهذيب عن طريق صحيح وأخرج ابن جبان في صحيحه  
 من حديث ابن عمر وعن عبد الله بن شداد بن ابي دع عن ابيه عن ابنة حمزة قالت مات مولاي  
 وترك ابنة له فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ابنته نصفين رواه النسائي وابن ماجه  
 وأخرج النسائي عن عبد الله بن شداد ان ابنة حمزة اعتقت مملوكا لها فمات فذكر الحديث وقال  
 هذا اول بالصواب وأخرج ابو داود في المراسيل عن عبد الله بن شداد قال انك ترون ما ابنته  
 خيرة مني كانت اختي لام وانها اعتقت مملوكا الحديث وأخرج عبد الرزاق موصولا ومثلا  
 في بعض عار رواية الشاذكوني ان مولا حمزة اخذ جده الدارقطني وأخرج سعيد بن منصور عن  
 الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث للعصبة فان لم يكن عصبة للمولى عنه  
 ان رجلا اعتق عبدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان مات ولم يدع وارثا فهو لك وأخرج مسلم

ما له

عبد الله

عن عبد الله بن مسعود فيمن اعتق سائبة قال انت وكل نعمته وروى سعيد بن منصور عن عمرو بن  
 مسعود قال في ميراث السائبة هو للذي اعتقه وأخرج ابن أبي شيبة وابن أبي شيبة  
 عن عائشة رضي الله عنها في المكاتب ان ترك وقال لكتابه تدعى مولايه فيستقون وما بقى كان ميراثا لولده  
 وعن عبد الله بن مسعود عن شرح مثله وأخرج ابن أبي شيبة في رجل اعتقه قوم واعتق اباه  
 اخرون ثنا وكيع ثنا سفيان عن حماد عن ابراهيم قال اختصم علي والزبير في مولى لصفيان  
 عمر فقضى ميراثا للزبير والعقل على فاضل هذا ان علي كان يرضى ان ميراث المولى العصبه  
 المعتقة لا لولدها وزوي عنه ما يدل على خلافه فروى ابن أبي شيبة عن ابراهيم قال قال  
 علي في المرأة تعتق الرجل الولد لها وولد ولدها ما بقى منهم ذكر فاذا انفردت وارجع الى  
 عصبته فان صح الاول كان هذا رجوعا وفي الباب ما **أخرج** ربه الامام احمد باسناد الى  
 زياد بن ابي مريم ان امرأة اعتقت عبد الهام ثم توفقت وترك ابنا لها واخاها ثم توفي مولاها  
 من بعدها فاني اخو المرأة وابنها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ميراثه فقال عليه الصلاة  
 والسلام ميراثه لابن المرأة فقال اخوها رسول الله لو جرح جرحه كانت غايه ويكون ميراثه لهذا  
 قال نعم وعن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المولى احرى الدين ومولى نعمته  
 يرثه اول الناس بالمعتق وحديث عمرو بن شعيب ما احرز الوالد والولد فهو لعصبة من كان  
 قال فيه حميد الناس يغفلون عن هذا والله اعلم واعلم ان الولد يورث به ولا يورث  
 كادت عليه هذه الاحداث فاندفع ما ثبتت ابو محمد بن حزم من حديث مولى القوم من انفسهم  
 والله اعلم وأخرج ابن أبي شيبة عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن زيد انهم كانوا يقولون ان الحق الار  
 العتاق وله اولاد من حرة جروا وهم **أخرج** عن عثمان قال ابن قدامة اجعت الصحابة  
 على قضا عثمان بذلك وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والدارمي والبيهقي عن عمرو بن زيد انهم  
 كانوا لا يورثون النساء الا والعق من اعتق او كاتبة عن ابن سيرين لا ترث النساء من الولا الا ما كاتبة  
 او اعتق او اعتق من اعتق ولا كن رزق مرفوعا في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن علي بن بلعظان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال ميراث الولا للابن الذكور ولا ترث النساء من الولا الا ما من اعتق او  
 اعتق من اعتق ولا ينسب له شيبة عن شرح وزيد بن ثابت في رجل مات وترك ابنة واباه ومولا  
 لم مات المولى وترك مالا فقال شرح لابنه السدس وما بقى فللان وقال زيد بن ثابت المال  
 كله للان وليس للاب شي **أخرج** عن ابراهيم مثل قول شرح وعن الحسن والشعبي وابان بن معوية  
 وعطاء وحامد وسفيان مثل قول زيد **أخرج** عن ابراهيم في امرأة اشترت اباه فاعتقته مات  
 ولها اخت قال لها الثلثان في كتاب الله ولها الثلث الباقي لانها عصبه **باب**  
**الحج** اخرج ابن أبي شيبة عن ابراهيم والشعبي ان عليا رضي الله عنه كان يقول في الملوكن وا  
 الكتاب لا يحجبون ولا يرثون وعن ابن سيرين قال قال عمر رضي الله عنه لا يحجب من لا يرث وعن علي بن ابي طالب

7

من الولا الا ما اعتق















والطريق الاخرى التي اشار اليها ابو داود اخرجها الطاووس في الاحكام وغيره ثلث الربيع المراكى بنا  
 اسد ثامعوية من صالح ثمار اشدين سعد وثبت ابو زرعة الدمشقي ثمار عبد الله بن صالح ثمار معوية بن صالح  
 عن اشدين سعد فقد تابع علي بن ابي طلحة معوية بن صالح وهو من اخرج منه سلم ووثق يحيى بن معين واحمر  
 حبل وغيرهما واخرج الطحاوي ثنا ابو امية ثنا ابو عاصم عن ابن جريح عن عمرو بن مسلم عن طاووس عن عائشة  
 رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الحال وارث من لا وارث له واخرج ايضا عن عبد الله  
 بن ابي شجرة ثنا ابي شهاب ثمان بن سلمان عن ابن جريح وهذا ايضا سند كله ثقات وان كان طاووس ذكره من غير  
 قول عائشة واخرج عبد الرزاق عن الثوري عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن جابر عن عبد واسع بن  
 جابر قال توفي ثابت بن الدحداح وكان اثنى عشر سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدي هل يعرفون  
 له فيكم نسبا قال لا يرسل الله فدرار رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا ليا بن عبد المنذر بن اخيه فاعطاه  
 ميراثه واخرج جده عن ابراهيم بن يحيى عن صالح بن ابي كيسان عن محمد بن يحيى بن جابر واخرج جده الحارث  
 بن ابي اسامة ثنا ابو عبيدة ثنا عبد بن عباد ثنا محمد بن اسحق واخرج الطحاوي ثنا محمد بن اسحق  
 يهلول ثنا عبد بن سليمان ثنا محمد بن اسحق واخرج جده سعيد بن منصور ثنا ابو شهاب ثنا محمد بن اسحق  
 واخرج جده سعيد بن منصور ثنا ابو شهاب ثنا محمد بن اسحق واخرج جده في شعبة ثنا ابن ادراس  
 عن محمد بن اسحق وثنا وكيع ثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن اسحق عن محمد بن جابر واخرج الحاكم  
 عن الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العدة بمنزلة الاب اذ لم يكن بينهما اب والحالة بمنزلة  
 الام اذ لم يكن بينهما ام واخرج جده في شعبة عن وكيع عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن عبيد بن عمير  
 ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورث خالا ومولا من مولاة وعن زرعة عن غيره انه قسم المال بين عمه وخاله  
 وعن الشعبي عن زياد قال اني لاعلم ما صنع عمر جعل العدة بمنزلة الاب والحالة بمنزلة الام وعن الحسن  
 عن عمر قال للعدة الثلثان وللحالة الثلث وعن ابراهيم قال كان عمر وعبد الله بن جابر العدة والحالة اذ لم يكن  
 غيرهما وعن الشعبي عن ابن مسعود للعدة الثلثان وللحالة الثلث وعن بكر بن عبد الله المزني عن عمر مثله وعن  
 جابر بن زيد عن عمر مثله اخرجها ابن عبد البر في الاستدكار واخرج الطحاوي عن ابراهيم قال كان عمر  
 وعبد الله بن جابر ثمان الارحام دون الولا قلت افكان ينفصل ذلك قال كان اشدهم في ذلك واخرج جده  
 ابن ابي شعبة ولم يذكر دون الولا واخرج جده عن جبير بن نفير قال كنت جالساً عند ابي الدرداء وكان  
 قاضيا فأتاه رجل فقال ان ابني اخي مات ولم يدع وارثا فكيف ترى في ماله قال انطلق فاقبضه  
 قال الحافظ بن قدامة في المغني وروى ثورث ذوى الارحام عن عمرو بن عبد الله واني عميلة بن الجراح  
 ومعاذ بن جبل واني الدرداء وبنه قال شرح وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطار وطلحة وكر ووق واهل  
 الكوفة وقال ابن عبد البر في الاستدكار بعد نقل مذهب زيد واما ساير اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فانهم يورثون ذوى الارحام كلهم من كانوا وروى اليه عن الشافعي رحمه الله انه قال من كانت له فريضة

في كتاب الله او سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او ما جاز عن السلف انتهت به الى فريضة فان فضل من المال  
 شي لم يورث عليه وذلك ان عليا شيئين احدهما ان لا تنقصه ما جعل الله له والاخر ان لا يورث عليه والآخر  
 الاحكام هكذا وقال بعض الناس يورث عليه اذ لم يكن للمال من يستغفره ذوى الارحام ولا يورث في ذرى  
 ولا زوجة قالوا وروينا قولنا هذا عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله الشافعي فقلنا لم  
 اتم تن كون ما يورث عن علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود في اكثر النسخ لقول زيد بن ثابت فكيف  
 لم يكن هذا فيما يورثون قالوا انما سمعت قول الله تعالى واولوا الارحام بعضهم اقرب بعض في كتاب الله فقلنا  
 معناه على غير ما ذهبتم اليه ولو كانت على ما ذهبتم اليه كنتم قد تركتموها قالوا فاما معناها قلنا توارث  
 الناس بالحلف والنصر ثم توارثوا بالاسلام والحج ثم نسخ ذلك ونزل قول الله تعالى واولوا الارحام بعضهم  
 اقرب بعض في كتاب الله قال اليه هكذا روينا عن ابن عباس انه قال في سبب نزول هذه الآية ما ذكر  
 الشافعي قال الشافعي فنزل قول الله تعالى واولوا الارحام بعضهم اقرب بعض في كتاب الله على معنى ما في الله  
 وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم مطلقا هكذا الا ترى ان الزوج يرث اكثر مما يرث ذوى الارحام ولا يحرم  
 له اولاد من ابنته الم بعيد يرث المال كله ولا يرث المال والحال اقرب رحمة فاما معناها ما على ما  
 وصفت لك من انها على ما فرض الله لهم وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يقولون ان الناس انما يورثون بالرحم  
 ويقولون خلافه يزعمون ان الرجل اذا مات وترك احواله ومواليه فماله لمواليه دون احواله فقد صنعت  
 ذوى الارحام الذي قد يعطونهم في حال واعطيت المولى الذي لا رحم له المال قال اليه في ذهاب ال قوله  
 في ثورث ذوى الارحام من الصحابة رضوان الله عليهم قدم ثورثه على المولى وهم يقولون المولى ثورث  
 من طريق الشافعي بلا فاع من له معوية عن الاعشى عن ابراهيم قال كان عمر وعبد الله بن جابر ثمان الارحام دون  
 المولى وكان يا اسد سم في ذلك قال الشافعي وليسوا يقولون بهذا يقول اذ لم يكن اهل في بيعة بيعة  
 واعصبة ورثنا المولى قال اليه هكذا رواه فضيل بن عمر عن ابراهيم وروى سفيان عن جابر عن  
 سويد كان يا يعطى الابنة النصف والمرأة الثمن ويرث ما يتبعها الابنة فذهبت رواية موصولة  
 عن عطاء بن رباح ما قالوا وانما روى مثل مذهبهم عن عطاء بن رباح عن الحكم بن عتيبة وعن محمد بن سالم عن الشعبي  
 وعن سلمة بن كهيل وهذه الروايات كلها ضعيفة ومنقطعة والرواية الموصولة عن عطاء بن رباح في ذلك  
 وابراهيم بن عيسى اهل مذهب علي وعبد الله بن عمر فقد خالفوا في ذلك او خالفوا البدرين فيما ذهبوا اليه  
 من الرد ونورث ذوى الارحام مع المولى والذين روى عن عبد الله بن شداد في عتيق ابنة حمزة حديث منقطع  
 قال الشافعي في القدرم واخرج في ذلك بشي روي عن ثابت بن الدحداح قتل يوم احد قتل ابن ثعلبة القريض  
 قال اليه في قتل يوم احد في رواية الزهري عن سفيان بن المسيب قال الشافعي واني نزلت ابنة القريض  
 ثبت اصحابا في بيتات محمود بن مسلمة وقتل يوم جيب وقيل نزلت بعد احد في بيت سعد بن الربيع وهذا  
 كله بعد امر ثابت بن الدحداح قال اليه في قتل يوم احد في رواية جابر بن عبد الله انه قال قال رسول الله انما يرثي كلاله  
 فنزلت ابنة القريض الى في سورة النساء وانا قال هذا بعد ان قتل ابو شهيد يوم احد وترك بنت له من











باعتبار سماعهم من ليس بعدل عندئذ او باعتبار سماعهم من عدل مع اعتقادهم ان ذلك ليس بحجة او على اعتقادهم  
 ان المرسل حجة كالمسند والاول باطل فان من ثبت خبر الرواية عن قوفه غير عدل هذه الصفة لا تثبت روايته  
 من سلاوة مسند ولا يجوز ان يظن بهم هذا والثاني باطل لانه قول بانهم كتموا موضع الحجة بترك الاسناد  
 مع علمهم ان لا حجة تقوم بدونه فتعين الثالث وهو انهم انما رويوا عن عرفه عدل معتقدين ان المرسل  
 حجة كالمسند وكفى باتفاقهم حجة مع ان الراوي قال حدثني فلان عن فلان قبل ذلك منه وان لم يقل  
 الثاني حديثي ولا سمعت منه وهذا في معنى الارشاد فان **ابن ابي عمير** العدل الذي لم يذكر هذا الوجه  
 عن **ابن قتيبة** مطلق كلامه على المسموع منه قلنا لما جاز حمل كلامه على هذا وان لم ينص عليه لتحسين الظن به  
 فلذلك حمل كلامه عند الارشاد على السماع من هو عدل عندك ولا طعن في ان المسموع صفة من لم  
 ندره الا بالرواية عن ادركه واذا كان من ادركه عدل ثقة وقد عدله ثبتت الحجة لم رويته قلت  
 وقولهم ان طريق معرفة الجرح والتعديل الاجتهاد ان كان اجتهاد المعاصر فليس كلامنا فيه وليس اجتهاد  
 اصح حجة على اصروقولهم قد يكون جرحا عند غيرهم تقدمه للطعن المتوقف على التعديل الثابت ولهذا  
 يخرج الجواب عن قولهم لا طريق للمعرفة او صافيه اذا كان غير معلوم فان هذا دليل على الرواية  
 عنه مع حذفه وضعفها بالعدالة على ان من تأمل في هذا ظهر له ان لا مساس للدليل بالعدول **قلت**  
 ان يقول الاصل في اهل القول الثلاثة العدالة بوصف النبي صلى الله عليه وسلم لم بالحيرية الى  
 ان يقوم دليل الجرح فيستغنى عن موقفة وصف غير الاسلام في الاصل وقد استدلوا بهذا على قولهم  
 الجرح فيلزم منهم مثله في التابع وقت المتأخرين مغلطات البخاري الجرح ومهمها وعللوا ذلك بانه  
 لا يتجيز ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وقد ثبت ذلك عندك **قلت**  
 اذا كان كذلك فسعيد بن المسيب و**ابن جبير** و**الحسن** و**الشعبي** و**الزهري** و**ابراهيم** و**عطاء بن**  
**سيرين** و**ابن شهاب** و**الزهري** و**امثالهم** اولئك وقد اجاب بعض اهل العصر عن البخاري من اهل  
 المعرفة بالرجال فقلت معرفته باحوالهم بما نقل اليه عن تقدمه وهو لا يعرفهم من اضر واعنه  
 معرفته بممارسة وخبرة وخطاة وظهور او صاف عن مشاهدته والله اعلم فجازي بعض من لا  
 علم له وقال قد يكون لا علم له باحوالهم باضر واعنه فقلت قد اعترف اعنيكم معرفتهم وسفت ما  
 سياتي من قول عبد الله بن عمر لا اكرم والله اعلم واما انهم كانوا يرون عدل عن ليس بعدل عندئذ الى اخر  
 فما استشهدوا به فيه الجواب بان ذلك يقتضي انهم كانوا يعرفون العدل من غير وانهم اذا رويوا  
 عن غير العدل عندئذ يبينونه ويبنوا ما فيه وفي هذا ايضا دفع لدعوى جرحهم في الاضد عن  
 لقوا واما الاستعانة بالاسناد فتعبد ولم تحصر الغاييل في ذكرهم والله اعلم **قلت** عطاء بن ابراهيم  
 من علم منه انه لا يستجيز الشاهد على غير رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبلل كيف يظهر ان **ابن جبير**  
 الشاهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالباطل **قلت** وهو ما لم يثبت لديه انه قاله او يكتفي  
 في ذلك بخبر من لم يعرف منه عدالة وما قاله من ان من تعد كبار التابعين استجوزا فيه اشارة لاخفى

لوج

الضاري لا يستجيز ذلك الاصح

وهو من اقصر لما رواه اليه عن المحدث انه روي عن **ابن جبير** عن **سعيد بن** قال سألت **ابن جبير** عن  
 عن مسلكه فلم يقل فيها شيئا فقلت له انا النعظم ان يكون مثلك قال من امر ليس عدل فيه علم فقال اعظم  
 والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله واعند من عقل عن الله ان يقول ما ليس به علم او اخبر عن  
 غير ثقة وروي عنه عن هشام بن عروة عن ابيه قال اني لاسمع الحديث استحسنه فاما يعني من ذلك  
 الاكراهية ان يسمع سماعا فيقتدي به **ابن جبير** من الرجل لا اتقنه قد حدثه عن ابيه واسمعه  
 من الرجل اتقنه قد حدثه عن ابيه قال وقال الشافعي وكان عطائين له وباح كتمان عن الشيء  
 في رويته عن قسلة ويقول سمعته وما سمعته من ثبت وعن **ابن جبير** انه قال هذا في غير قول  
 وعن طاووس قال ان كان الذي حدثك مليا والافدقة يعني حافظا ثقة قال وكان ابن سيرين  
 و**ابراهيم** و**الحسن** وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب في ان لا يقبل الا من عرف قال وما  
 لقيت ولا علمت احدا من اهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب فتأمل ما بين هذا وبين العلمين  
 والله الموفق للصواب وقد روي **ابن جبير** في تاريخه عن الحسن انه روي عن **ابن جبير** سمعت  
 هذا يا ابا سعيد فيقول اخبرته عن ثقة وروي **ابن جبير** عن **سعيد بن جبير** عن **ابن جبير** سمعت  
 الصمد بن عبد الوارث ثنا مبارك بن فضالة قال قام **اسماعيل بن ابراهيم** و**ابراهيم** من **اسماعيل**  
 الى الحسن فقال يا ابا سعيد انا سمعت منك احاديث تحدث بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاستدعانا فقال سل عما يدرك فقال حدث النبي صلى الله عليه وسلم في قيام الساعة فقال  
 حدثني النضر بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم وحدثني **جابر بن عبد الله** عن النبي صلى الله عليه وسلم وحدثني  
**عبد الله بن قدامة** وكان امره اصدق عن الاسود بن سريع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فقاموا  
 وقالوا لا نغلبك على هذا الشيخ وهذا اظهر ان ما روي عن ابن سيرين من قوله لا يتحدث عن  
 الحسن ولا عن علي العالية بشي فانها لا يباينان عن اخذ الحديث ظن من قبله وان ما يروي  
 عن ابن شهاب انه قال لا سمع من عبد الله بن جعفر فروى فقلت الله تحدث باحاديث ليس لها  
 ازمة ليس بعيب منه للارشاد فان ابن شهاب **ابن جبير** لا وانما كان ذلك لا منحصرا ما سمعه  
 منه والله اعلم ولخرج حديث ثابت بن الدخداح فيقول قد روي عننا حديث الحال وارث  
 وقال به جماعة من الصحابة وافق به عوام من اهل العلم ممن بعدتم فلزم قبوله بمقتضى  
 ما ذكره **قلت** وقال الشافعي ثابت بن الدخداح قتل يوم احد قبل ان تنزل القران ايض  
 وجوابه ان هذا ليس بمحقق عليه عند اهل السير والمغازي فقد روي الواقدري قتله يوم  
 احد عابدا لذي النضير وقال بعض اصحابنا الرواة يقولون انه يري من جراحته ومات  
 على اشد من جرح اصابه ثم استغفر به مرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديبية  
 انتهى **قلت** وهذا هو الصحيح ان شاء الله تعالى فقد روي مسلم في صحيحه و**ابو داود**

لم يبق له علم  
القول في هذا







عند بيت المال لم يطل استحقاق تلك الجهات ووجب صرف ذلك في جهاتها كزكاة قال وهذا الذي قاله  
 فاسد من ثلاثة اوجه احدها ان ما يتحقق صرفه في بيت المال في جهات غير متعينة وانما يتعين بالجهة  
 الامام فاذا ابطال التعيين سقط الاستحقاق وان علم ان الجهة لا تقدم كالعربي اذا مات قلنا ان له عصبه  
 ذكورا وانهم اذا لم يتعينوا سقط حقهم وليس كزكاة لتعيين جهاتها وقطع الاجتهاد فيهم فلا يسقط  
 حقهم مع التعيين وان عدم من كان يقوم بمرضاها الثالث في ان مال الزكاة له من يقوم بصرفه اذا عدم المقيم  
 به من الولاية ومن ارباب الاموال يلزمهم من القيام به ما كان يلزم الولاية وليس يجوز ان يستحق مال  
 الجهة لا يتعين بوصف ولا اجتهاد ناظر لما فيه من تصديق المال عن جهته فاعلم الثالث ان بيت المال  
 لعقل عنه فصار ميراثه له فان عدم بيت المال وسقط العقل عنه وجب ان يسقط الميراث منه واذا كان  
 ما ذكرناه ثابتا وكان ثوبت ذوي الارحام عند عدم بيت المال واجبا فكذلك اذ الغرض انتهى وان  
 خير بانه لم يذكر وجه هذا الوجوب وعلمه غير كالقنوني في شرح الحاوي الصغير وغيره بان  
 المال مصروف اليهم او الى بيت المال بالاجماع فاذا انقضى راد صحت تعيين الاخر ولا يخفى ان هذا انما يصح  
 لو كان في الشرع على قولهم ما يقتضي انهم يرثون الا ان بيت المال يتقدم وليس كذلك عندنا بل صرحوا بان  
 لاحق لهم في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلزمهم من هذا ان بيت المال استقام  
 امر بيت المال لانهم قد اعترفوا انهم ورث ما فضل عن السهام وجهات بيت المال ومن اقرب الى الميت  
 من جهات بيت المال فيرجحون وليس في دليلهم ما يقتضي تقدم جهات بيت المال عليهم قال استقام  
 فقط والله اعلم **باب ميراث مؤل الموالاة** عن يحيى بن حمزة عن عبد العزيز  
 بن عمر بن عبد العزيز سمعت عبد الله بن موهب يحدث عن عبد العزيز بن قبيصة بن ذؤيب عن عبيد  
 الدار بن قتيب عن رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يد رجل من المسلمين قال هو اول الناس  
 بحياة ومماته اخرجته ابوداود واخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه واحمد وابن ابي شيبة  
 وابو يعلى والدارمي وعبد الرزاق من وجوه عن عبد الله بن موهب عن عيسى بن عطاء بن القطان  
 الطبري الاول وقال ابو زرعة وجه هذا ان عبد العزيز حدث يحيى عن كتابه وحديث بالعراق  
 من حفظه وقد اختلفوا في علة هذا الحديث فاعلموا ان الترمذي بالانقطاع لروايته عن الطريق  
 المنقطع واهله الشافعي فيها نقله البيهقي عنه في المعوفة بالانقطاع وبان ان موهب ليس  
 بمعروف عنده واهله ابن القطان بها لانه قال عبد الله بن موهب ونعت الخطابي تضعيفه  
 بعبد العزيز بن عمر ولا يعقوب شي من ذلك في يحيى بن حمزة وثقة ابن معين وغير واحد وروى  
 الشيخان بخبرين به وعبد العزيز بن عمر كذلك وعبد الله بن موهب روى عنه ابنه يزيد والزهري  
 وابو اسحق السبيعي وعبد العزيز بن عمر وجماعة وثقة يعقوب القسوي فقال عن ابن موهب  
 ثقة وكذا ذكره الصريفي في كتابه فليس بمجهول لا عينا ولا حالا وقبيصة ولد عام الكعبة وثقة  
 عليه غيره واصل وقال الحاكم بعد اخرجه لهذا الحديث صحيح على شرط مسلم واعلم ان عامة الاحباب

استدلوا

16 استدلوا بهذا الحديث حتى يجل في الامر وساقه هذا اللفظ وهم يقولون ان الاسلام على يديه لا يبلغ نكاح العقد  
 على الموالاة وان اسلم ولم يعاقب فلا ميراث له وبعض المصنفين يزعمون هذا سألته عن الرجل يسلم على يد رجل  
 ولم اعقب على هذه الزيادة واخرج اسحق بن عوف العامري انه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
 ان رجلا اسلم على يد رجل وله مال وقدمات قال فلك ميراثه وفيه راولم يسم واخرج الطبراني عن  
 امامه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسلم على يد رجل فلولاه له وفيه معوية بن يحيى  
 الصدي صنفوه واخرج ابن عدي وفيه جعفر بن الزبير متروك واخرج مسدد عن راشد بن  
 سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسلم على يد رجل فهو مولاة يرثه ويرث عنه وهذا  
 ايضا كما ترى وهذه ايضا كما ترى ليس فيها ما ذكر ولا ما يشير اليه والله اعلم واخرج ابن ابي شيبة  
 عن مجاهد بن جبر عن الخطاب رضي الله عنه فقال ان رجلا اسلم على يد رجل فثابت الف درهم  
 فخرجت منها ففعتها اليك فقال ارايت لو حبي خباية على من كانت تكون قال على قبرائه لك  
 وعن الزهري عن ابن عمر عن الخطاب قال اذا اول رجل رجلا فلولاه ميراثه ووليتة عقله وعن علي بن  
 عن مولاة قال سالت عمر بن الخطاب عن رجل اسلم على يد رجل فثابت قال انت احق الناس بميراثه علم يترك  
 وارثا فان ابيت هذا بيت المال وعن مسروق قال كان فينا رجل نازل اقبل من الديلم ذات  
 وترل ثلثمائة درهم فانيت ابن مسعود فقال هل له من ربح او هل لا صدمت عليه عقد  
 ولاه قلنا لا قال ففهمنا ورثة كثير يعني بيت المال وعن مسروق ان رجلا من اهل الكواكب قال  
 له خشي ان عليا رضي الله عنه ليواليه فاني اري اليه وزه فاني العباس او ابن العباس فوالاه  
 وعن عثمان بن عفان قال سمعت الحسن يقول في رجل اسلم على يد رجل فقال له ميراثه الا ان  
 يكون له اخت فان كانت فلها الميراث واخرجه وعن ابن سيرين ان ابا الهذيل اسلم على يد رجل  
 فثابت وترك عشرة الاف درهم فاني بها ابو الهذيل زيادة فقال زيادة انت احق بها فقال لا حاجة  
 لي فيها فقال زيادة انت وارثه فاني فاخذها زيادة فجعلها في بيت المال واستدل الماوردي  
 وابن قدامة على عدم الموالاة بقوله عليه الصلاة والسلام الاول لمن اعتق فاثبتته للمعتق  
 ونفاة عن غيره زاد الماوردي وروي جابر بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في  
 الاسلام واجاب عن استدلال الموالاة بقوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم فاثبتهم  
 نصيبهم بانها منسوخة وعن حديث يميم بن مينا عن ابن عباس عن ابي بكر في نكاحه في حياته  
 ودخله والصلوة عليه بعد وفاته والجواب عن الاول ان المراد ولا العتاقة وليس  
 الكلام فيه والسبب في ذلك وعن الثاني بانه ما نكح الحلف الذين كانوا يتعاقدون عليه  
 في الجاهلية وكان يقدم فيه المعاقدة على القرب ففقد ذلك في الاسلام وقدم القرب على  
 المعاقدة ويؤيد ما قدمناه عن ابي الهذيل في المعاقدة وذكر الرازي في احكام القرآن  
 اقوال الامة في قوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم قال وهذا عندنا ليس بمنسوخ وانما اجازت

استدلوا بهذا الحديث حتى يجل في الامر وساقه هذا اللفظ وهم يقولون ان الاسلام على يديه لا يبلغ نكاح العقد على الموالاة وان اسلم ولم يعاقب فلا ميراث له وبعض المصنفين يزعمون هذا سألته عن الرجل يسلم على يد رجل ولم اعقب على هذه الزيادة واخرج اسحق بن عوف العامري انه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان رجلا اسلم على يد رجل وله مال وقدمات قال فلك ميراثه وفيه راولم يسم واخرج الطبراني عن امامه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسلم على يد رجل فلولاه له وفيه معوية بن يحيى الصدي صنفوه واخرج ابن عدي وفيه جعفر بن الزبير متروك واخرج مسدد عن راشد بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسلم على يد رجل فهو مولاة يرثه ويرث عنه وهذا ايضا كما ترى وهذه ايضا كما ترى ليس فيها ما ذكر ولا ما يشير اليه والله اعلم واخرج ابن ابي شيبة عن مجاهد بن جبر عن الخطاب رضي الله عنه فقال ان رجلا اسلم على يد رجل فثابت الف درهم فخرجت منها ففعتها اليك فقال ارايت لو حبي خباية على من كانت تكون قال على قبرائه لك وعن الزهري عن ابن عمر عن الخطاب قال اذا اول رجل رجلا فلولاه ميراثه ووليتة عقله وعن علي بن عن مولاة قال سالت عمر بن الخطاب عن رجل اسلم على يد رجل فثابت قال انت احق الناس بميراثه علم يترك وارثا فان ابيت هذا بيت المال وعن مسروق قال كان فينا رجل نازل اقبل من الديلم ذات وترل ثلثمائة درهم فانيت ابن مسعود فقال هل له من ربح او هل لا صدمت عليه عقد ولاه قلنا لا قال ففهمنا ورثة كثير يعني بيت المال وعن مسروق ان رجلا من اهل الكواكب قال له خشي ان عليا رضي الله عنه ليواليه فاني اري اليه وزه فاني العباس او ابن العباس فوالاه وعن عثمان بن عفان قال سمعت الحسن يقول في رجل اسلم على يد رجل فقال له ميراثه الا ان يكون له اخت فان كانت فلها الميراث واخرجه وعن ابن سيرين ان ابا الهذيل اسلم على يد رجل فثابت وترك عشرة الاف درهم فاني بها ابو الهذيل زيادة فقال زيادة انت احق بها فقال لا حاجة لي فيها فقال زيادة انت وارثه فاني فاخذها زيادة فجعلها في بيت المال واستدل الماوردي وابن قدامة على عدم الموالاة بقوله عليه الصلاة والسلام الاول لمن اعتق فاثبتته للمعتق ونفاة عن غيره زاد الماوردي وروي جابر بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في الاسلام واجاب عن استدلال الموالاة بقوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم فاثبتهم نصيبهم بانها منسوخة وعن حديث يميم بن مينا عن ابن عباس عن ابي بكر في نكاحه في حياته ودخله والصلوة عليه بعد وفاته والجواب عن الاول ان المراد ولا العتاقة وليس الكلام فيه والسبب في ذلك وعن الثاني بانه ما نكح الحلف الذين كانوا يتعاقدون عليه في الجاهلية وكان يقدم فيه المعاقدة على القرب ففقد ذلك في الاسلام وقدم القرب على المعاقدة ويؤيد ما قدمناه عن ابي الهذيل في المعاقدة وذكر الرازي في احكام القرآن اقوال الامة في قوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم قال وهذا عندنا ليس بمنسوخ وانما اجازت



وارث فهو أول منه فأول الأشياء مع الابه تثبیت الثوارث بالخلف لأن قوله فانتم نصيبهم  
نصيباً ثابتاً لهم والعقل والمشورة والوصية ليست بنصيب ثابت والمشورة يستوي فيها سائر  
الناس فتأويل الآية على النصيب المسمى في عقد المكالفة أو ما أشبهه بمفهوم اللفظ وهذا  
عندنا ليس بمسوخ وإنما حدث وأرث هو أول منه كحدث ابن له أخ لم يخرج إلا من  
أن يكون من أهل الميراث إلا أن الابن أول منه وكذلك أول الأرحام أول من الحليف قلت  
ويؤيد ما تقدم عن أئمة الهدى من القول بالمرأاة والجواب عن جوابه عن الحديث أنه تخصيص من  
غير مخصص بخالفه رأي من زوينا عنه من الصحابة والله أعلم **باب الحنفية**  
عن ابن عباس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مولود له قبل وذكر من ابن يورث فقال  
من حيث يقول **أخرج** ابن عمر في سنة الكلبى وسلمان بن عمر والنخعي وكلامنا  
ضعيف وروى عبد الرزاق وابن له شعبة عن عائشة رضي الله عنها أنه ورث حتى من حيث  
يبول **وأخرج** عن قتادة عن جابر بن زيد والحسن قال قتادة فذكرت ذلك لسعيد بن  
المسيب فقال نعم وإن بال منها جميعاً فمن أيتها سبق **وأخرج** عن علي بن جعفر مثله وقال  
ابن المنذر أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم أن الحنفى يورث من حيث يبول **وأخرج**  
ابن له شعبة عن الشعبي عن مولود **باب الحنفية** ولد ليس له مال للذكر ولا مال للأنثى يبول  
قال له نصف حظ الأنثى ونصف حظ الذكر كذا وجدته مضافاً في عائشة النسخ  
**وأخرج** الدارقطني في هذا الوجه بلفظ يخرج من سرته كهيئة البول الغليظ قال له نصف  
حظ الذكر ونصف حظ الأنثى **باب الحنفية** عن عائشة رضي الله عنها  
أنها قالت ما نزل المرأة في الجبل ستمين قدراً ما يتحول ظل غود المغرل رواد الدارقطني  
من حديث جميلة بنت سعد عنها **وأخرج** محمد بن ربيعة عن الأضلع عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه أن رجلاً مات عن امرأة ستمين فقدم وهي حامل فامر عمر رضي الله عنه برجمها  
فقال له معاذ بن جبل إن كان لك عليها سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها فحبست حتى ولدت  
فلما قد خرجت ثلثناه يثمه أباه فقال الرجل ابن يورث اللعنة قد راعى منها الحد  
وقال لقد عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ لو لمعاده لك عمر **وأخرج** ابن له  
شعبة في مصنفه من طريقين ولم يبين مدة الغيبة وعن عثمان رضي الله عنه أنه خرج  
لوماً فلي على مجلس عائشة رضي الله عنها وعجل ما هو أهله ثم قال أما بعد فإن امرأة ههنا  
أخلفت قد جات بشراً ولدت لستة أشهر فأترونها فمأداه ابن عباس فقال إن الله  
تعالى قال ووصينا الإنسان بوالديه حسناً حمله أمه كرها ووضعته كرها وحمله وصالة  
ثلثون شهراً وقال عز وجل والوالدان من مخرج أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة  
فإذا ذهب رضا عنه فأنما الحمل ستة أشهر **أخرج** عبد الرزاق والطحاوي وغيرهم من الحسن

مثله

في الأصل

في الأصل وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم الطفل لأبصار عليه ولا يرث  
ولا يورث حتى يستهل **أخرج** الترمذي والنسائي وصححه ابن جبان والحاكم وقال الترمذي  
روى موقوفاً ومن موقوفاً وكان الموقوف أصح وهذا لا يضرنا أصلنا والله أعلم **وأخرج** ابن له  
شعبة عن ابن عباس رضي الله عنهما استهل كل الصبي صياحه وعن القسم من محمد بن سفيان التدا  
والعطاس وعن الزهري قال رأى العطاس الاستهلال وروى مالك في الموطأ عن عائشة أنها قالت  
إن ابناً كان يحلبها جزاً ذعشاً وشق من ماله فلما حضرته الوفاة قال يا بني لو كنت حو ليته  
خكنا لك ولما هو اليوم مال الوارث وإنما هو أخوك واختك فاقسمي على كتاب الله تعالى قالت  
أما هو اسمي الآخرى قال ذوبطن ابنة خاتمة أراها جارية **وأخرج** البيهقي في السنن  
عن عمر أنه ورث الجلب **باب المفقود** الدارقطني عن المغيرة بن شعبه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة المفقود أمراً حتى ياتها البيان وفيه ضعف  
**وأخرج** عبد الرزاق عن علي رضي الله عنه أنه قال في امرأة المفقود من امرأة البتليت فلتصبر حتى ياتها  
موت أو طلاق **وأخرج** عن ابن جريج أنه قال بلغني أن ابن مسعود وأبو علي وروى مالك عن عمر  
بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال أيما امرأة فقدت زوجها فلا تدر إن هو قاتلها فتنظر أربع سنين  
تعترا أربعة أشهر وعشراً ثم تجل وأجاب عنه المشايخ في غير كتاب بأنه صح رجوع عمر عن القول بها  
ولم أقف له على سند **باب المند** روى ابن له شعبة والطحاوي  
رضي الله عنه أنه إذا بال مستورد الجاهل وقولاً تدفعه عليه الإسلام فأنى قتلته وجعل ورثته من المسلمين  
**أخرج** ابن له شعبة عن علي بن مغيرة عن الأعمش عن علي بن عمر وشيبان بن علي عن ميراث  
المند لورثته من المسلمين وعن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال إذا مات المند ورثته ولم  
**وأخرج** الكرخي في المختصر من طريق قتادة عن زيد بن ثابت مثله ذلك **وأخرج** ابن له شعبة عن  
بن جازم قال كتب عمر بن عبد العزيز ميراث المند لورثته من المسلمين وعن موسى بن علي بن جابر  
سمعت سعيد بن المسيب يقول المندون يورثهم ولا يورثون وأما عن الشعبي والحكم قال لا يقسم  
ميراثه بين امرأته وبين ورثته من المسلمين وعن الحسن قال كان المسلمون يطيبون لأهل المند ميراثه  
إذا اقتلوا **أخرج** البيهقي في المصنف من طريق الشافعي عن أسماء بن زيد أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وقال قال الشافعي في رواية  
لي سعيد وهذا نقول فإن ارتد الكافر عن الإسلام لم يرثه من المسلمين قال البيهقي في المصنف  
الولاية بين المسلمين والمسلمين وذكر احتجاج من خالفه بما قدمناه عن علي بن فضال المستورد قال  
البيهقي روى أبو عمر والشيباني في ما تقدم ورواه عبيد بن الأبرص فيه ولم يتعرض لماله ورواه أيضاً  
الشعبي وعبد الملك بن غير دون ذكر المال وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه كان يضعف حديث علي في  
ذلك ثم جعله الشافعي حجة ثابتاً واعتدلت تركه بظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث

ميراثه بن ج  
عن جابر رضي الله عنه











في يوم الجمعة

المختار في اخبر عن ابراهيم في امرة تركت اعيانها احدهم اخوها لها فقي فيها على وزيد ان اخوها لها  
 السدس ثم هو شريك بعد في المال وقفي فيها ابن مسعود ان المال كله له وهذا نسب يكون في الشرع  
 يسلم اهل بعد **باب الاسير** ابن له شبيبة عن شريح قال اخرج ما يكون الى ميراثه  
 وهو اسير وعن سعيد قال يرث وعن الحسن قال في ميراث الاسير قال انه المحتاج الى ميراثه وعن الزهري  
 لا يرث الاسير وعن سعيد بن المسيب في الاسير في يد العدو قال لا يرث وعنه ايضا كان لا يرث  
 الاسير وعن الزهري قال يرث مال الاسير وامرته وبترج الاول بانه سلم في الكفار لا يكون  
 الارث يرث ولا يرث **باب الغني** وخوهم عبد الرزاق عن معمر بن الزهري  
 قال مضت السنة ان يرث كل ميت وارثه الحي ولا يرث الموتى بعضهم بعضا ومن ابن جريح عن الزهري مثله  
 وعن خارجة بن زيد بن ثابت انه ورث الاحياء من الاموات ولم يرث الموتى بعضهم من بعض وكان ذلك يوم  
 الحجة قال عبد الرزاق واخبرنا ايضا عن علي بن الرناد عن رجة بن زيد ان ابا بكر قضى في اهل اليمامة مثل  
 قول زيد بن ثابت ورث الاحياء من الاموات ولم يرث الاموات بعضهم من بعض وقال اليه في رويته عن  
 مثل قول زيد وان ابا بكر وعمر امران زيد ابداك سعيد بن منصور عن راشد بن سعد وحكيم بن عمار وعبد الرحمن  
 بن عوف مثل قول زيد ورث سعيد بن منصور عن جعفر بن محمد عن ابيه ان ام كلثوم بنت علي بن ابي طالب  
 الله منهم توفيت ه واهل زيد بن عمر فالتقت الفجاءة في الطريق فلم يدرا بهما مات قبل فم ترثه ولم يرثها  
 وعن يحيى بن سعيد ان قتلى اليمامة وصفيين والحرمة لم يرث بعضهم من بعض روي مالك في الموطأ  
 عن ربيعة بن عبد الرحمن عن غير واحد من علماءهم انهم لم يرثوا من قتل يوم الجمل ولا يوم صفين ولا يوم  
 الحرة ثم كان يوم قدي فليد يرث بعضهم من بعض الا من علم انه قتل قبل صاحبه وروي ابن له شبيبة  
 عن الحارث عن عمار بن ابي ابي بن عوف في سفينة قورث على بعضهم من بعض وعن قتادة عن رجل  
 عن قبيصة ان طاعونا وقع في الشام فكان اهل البيت يموتون جميعا فكتب عمر رضي الله عنه ان يرث  
 الاهل من الاستغلا واذا لم يكونوا كذلك ورث هذا من هذا وهذا قال سعيد الا اهل من الاستغلا كان  
 الميت منهم يموت وقد وقع يديه على الآخر الجنبه وعن قتادة عن رجل عن عمار بن ابي ابي بن عوف  
 قوما عن قوا بعضهم من بعض وعن الشعبي عن محمد بن سالم عن ابي ابراهيم والشعبي انه سمعهما يقولان  
 قولهم يرث بعضهم من بعض قال اذا مات احد ما وترك مالا ولم يرث الا من شيا ورث ورثة الذي  
 لم يرث شي ميراث صاحب المال ولم يكن لورثة صاحب المال شي واخرج عبد الرزاق عن الشعبي في  
 القوم يموتون جميعا لكل رجل منهم الف درهم وامهم حية يرث هذا امه واخوه ويرث هذا امه واخوه  
 فيكون للام من كل واحد منهم سدس ما ترك والاخوة ما بقي كله كذلك ثم تعود الام فترث السدس  
 التي ورثت اول مرة من كل رجل ما ورث من اخيه الثلث وبترج الاول بان هذا اعتبار الاحوال وهو  
 انما يكون عند التيقن بسبب الاحتقان وسبب الحمان والتردد فيما بين الاشخاص وهما سبب الاحتقان  
 بقاؤهما بعد موت مورثه ولا يعلم هذا يقينا والاستصحاب انما يعتبر بقا ما كان في الاحتقان والم

في يوم الجمعة

يكن ولهذا لا يرث كل من صاحبه ما يرثه عنه فلذا سائر الاموال لان الارث يثبت بسبب الاحتقان لا بغيره  
 فاذا تعذر اثباته في البعض تعذر في الكل والله سبحانه الموفق للصواب واليه المرجع  
 والمآب وقد وقع الفراع من كفايته في اليوم المبارك السابع عشر من ذي الحجة الحرام سنة  
 ثلاث وخمسين وثماني مائة على يد العبد الفقير الراجي عفوريه القدر

- علي بن الجناح المرحوم السيفي سودون بن عبد الله
- ابراهيم الحنفي عامله الله بطفه
- الحنفي الحنفي وعفله ولو الله
- ولم يدعاه بالمعنف
- وللمسلمين اجمعين
- امين يارب
- العالمين

بلغ كتابه وما لاه فراه  
 على نفع ائمه وعلوه  
 وقد احضرت له ان يروى  
 وما كثر في روايته وكنت  
 حاسمه تاسسها له

SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ	
Yeni Cami	
Yerli ayit	
Eski Koyit	301 / 1
Tasnif No	297.2



21

21

21



كتاب — شرح فرائض التَّاجِبَةِ  
 لمولانا الشيخ الامام العالم العلامة  
 ميراج الملقب بالدين ومنهاج الاسلام  
 والمثاليين كاه محمد بن محمد بن  
 عبد الرشيد السجاوند  
 تخلصه الله رحمة وسكنه  
 في جنته  
 وكرمه امين

SÜLEYMANİYE O. KÜTÜPHANESİ	
Kısmı .	Yeni Cami
Yarı .	
Eski .	301/2
Tasnif No.	297.4



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله اجمعين  
**قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلّموها الناس فانها نصف العلم وقال عليه السلام  
تعلموا الفرائض وعلّموها الناس فانها اول علم ينسب وروى اول علم ينسب من امتي ويوشك ان يتنازع اثنا  
وفي رواية لا يجادل احدا يقض بينهما وقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يكل قسمة الموارث  
الى ملك مقرب ولا الى نبي مرسل بل توكل قسمة بنفسه فوق سبعة اربعة قال المصنف تكلوا  
في ان الله صلى الله عليه وسلم اذا ساءها نصف العلم قال بعضهم ساءها لكثرة فضلها وقواها حدث فاقبل  
ثواب سلة واحدة من الفرائض ثواب عشرة من غيرها من المسائل وقال بعضهم ساءها لاختصاصها  
باصدق حالي الانسان وهو حالة الموت وقيل السبب الذي يثبت به الملك ضربان اختاروا كسائر  
اسباب الملك واضطرار كالموت والفرائض مخصوصة باحد السببين دون الاخر فساها  
نصف العلم لهذا وقيل ساءها لاشتغالها على زيادة المشقة في معرفتها بالنسبة الى غيرها من  
العلوم اولان اعتدلسا بل الحساب والفرائض مما لا نهاية لكثرة امثالها ولا كذلك غيرها من العلوم  
بالنسبة اليها **قال** علماءنا تتعلق تركة الميت حقوق اربعة مرتبة اولها لا يندو بتكفينه وتجهيزه  
من غير تدبير ولا تقدير اما البداءة بتكفينه وتجهيزه اما بالايجاع او اعتبار الحال حياته فان الغرما  
لا يقدر دون انتزاع ثيابه الملبوسة وما يحتاج اليه في الحال فهذا اولا واما التذبير فخرام بالايجاع  
لقوله تعالى ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وهو ان يكون كفن مثله يساري دنيا لا وهم قد اشتروا  
بدنيا ونصف او اكثر الا اذا اوصى بذلك فحينئذ تعتبر الزمان على كفن المثل من الثلث ولذلك لو تيسر  
اجني او تبرعت الورثة من ماله فلا بأس بالزمان على كفن المثل الا ان فضل هو الاقتصار بقول ابن بكر الصديق  
رضي الله عنه كفن مؤمن في ثوب هذين فانها للبداء والصدقة والحق اخرج الى الجريد الا انه لا ينقص عن كفن  
المثل ايضا من اعادة للمسنة وهو ما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب  
ازار وقميص ولعاقبة وروى ان رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم كفت في خمسة اثواب ازار وقميص وخمار  
وخرقة تربطها ثدياها ولعاقبة وعند الله في الرجل ازار ولعاقبة وفي المرأة ازار وخمار  
ولعاقبة ودرع واختلفوا في كفن المثل وهو الوسط الذي لا يتدبر فيه ولا تقصير وقال الحسن البصري يعتبر  
بثيابه في حال حياته وقال بعض العلماء يعتبر بلباسه الذي يلبسه في الاعياد والجمع والافضل ان الاول  
للعوام والثاني للخواص هذا كله عند الاختيار والقدرة واما عند الاضطرار والعجز فليكن ما يشاء وجد  
لما روى ان حمزة بن عبد المطلب صلى الله عليه وسلم استشهد وعليه ثوب اذ اعطى بها راسه بدت قدماء واذا  
عطي بها قدماء سدد راسه فغط بها راسه وجعل على قدميه الاخرى واعتبرا الكفن من جميع ماله  
عند الجهور ومليه الفتوى وقال خلاص من عروا اعتبرا كفن من الثلث لانه لا حق للمريض في ماله الا الثلث  
الا ان هذا خلاف الاجماع وقال طائفة ان كان المال قليلا من الثلث وان كان كثيرا من جميع المال نظرا  
للورثة واصحاب الوصايا فان كان الميت قد اوصى بزانية في كفننه وخطوطه او تابوت حمل فيه او بنقله

هذا هو الوجه الذي عليه المشايخ في كفن الميت في ثوب واحد

23 الى بلد اخر كان للورثة ابطال الزمان لخرجها عن الغالب ولم دفعه في مقبرة البلد الذي مات فيه وان اختاروا  
تتخذ هذه الوصية كان المقدار الزائد على الواجب ثلث ماله وان تقدم على سائر وصاياه كما تقدم اصل موثقه  
على سائر ديونه من راس المال وان كان عليه من الديون ما يستغرق التركة بطلت الوصية عاذلك بالزمان  
رعاية الحق العزما وان تطوع اجني بكنهه وخطوطه لم تجز الورثة ما قبله لان حق القبول في الورثة فصا  
كالهبة فان الموهوب لم يجز على القبول وقيل ان اردت صلة الميت فاقض دينه وان تطوع اجني بحله  
وخرقه قبره اجزوا على تركه لان حق القبر وحمل الميت لا يجز بورشته عا ربل العانة جرت في  
ذلك اما في تكفين الاجني لحق الوارث الا اذا كان الورثة صغارا فحينئذ لو راي الامام فيه مصلحة  
يقبل الا ان يختاروا والقيام بانفسهم فحينئذ لم يزل الميت مال فكنهه وموته على تلزم  
نقصه في حياته من ذوى النسيب وهم الاباء وان علوا ثم الامهات وان علون ثم الاولاد وان  
سفلوا فكورهم واثانهم منه سواء وليعتني في كل صنف منهم الاقرب فالاقرب فان لم يكن احدهم او عجزوا  
ففي بيت المال او على جماعة المسلمين واما المرأة اذا لم يكن لها مال فكنهها وموتها على الزوج عند الحقيقة  
واي يوسف وقال محمد والشافعي ذلك على من تلزم نفقتها من ذوى النسيب بها واذا اهلك كفن الميت بعد  
الدفن بان تغسل كفن ثانيا من اصل ماله عند الحقيقة وكذلك ان هلك من امرى ما دام الميت باقيا قال  
الك في تلزم في المرة الثانية على بيت المال واما اذا انبش الكفن قال ابو حنيفة ان كان الميت طريا كفن بثلثة  
وان كان قد فسخ كفن في ثوب واحد وكل ذلك من راس المال وقال الشافعي رحمه الله في الوحيين كفن في ثوب  
واحد وتكون ذلك في بيت المال والاجني اذا تطوع بالكفن شربلث البز وبني الكفن قال ابو حنيفة  
يرد الكفن الى من تطوع به وقال الك في يكون ذلك للورثة وان كان ماله قد قسم فعلى كل واحد الورثة  
بقدر نصيبه دون العزما واصحاب الوصايا نظر الميت واما السقط فانه يكتف في خرقة واحدة  
وتحفر له حفرة من غير تشييب واما الشهيد فانه لا يكون بكنف جديد بل يدفن في ثيابه الا ان يحتاج  
الى الزمان والنقص فحينئذ لا بأس به لقوله صلى الله عليه وسلم زملوهم بكلوهم ودماهم فانه  
يحاجهم يوم القيمة والدم يشب عليهم الدم لون الدم والزنج ربح الميت واذا وجد بعض اعضاء  
الميت فان كان الرأس معه غسل وملى عليه ودفن سواء كان الاقل او الاكثر وان لم يكن الرأس معه الذي وجد  
نظر ان كان اكثر جثة الميت صلى الله عليه والا **قال** ثم يقضى ديونه وجميع ما بقى من ماله يعني بعد  
التجهيز والتلزم قبل تنفيذ الوصايا وفي هذا اجماع المسلمين لان في تقديم الدين رعاية لحق الميت  
وابرا لذمته ولقول ابن بكر رضي الله عنه انا تقدم الوصية على الدين في القارة لقوله تعالى يؤمنون بها او  
دين وقد تأخر حكمها بالاجماع يعني من الدين واما ترتيب وصايا الدين فان كانت التركة تقربا للدين  
كلها يقضى عنها جميع الدين وان كانت لا تقى بها ينظر فان كان صاحب الدين اصلا يدفع اليه  
بقى من التركة وان كان اجماعا ينظر فان لم يكن بعضهم اول من دفع قسم الباقي بينهم طامقا  
حقوقهم وان كان بعض الدين اول من بعض كالدن الذي وجب بالبينة والاقرار في الصحة صاحبه

هذا هو الوجه الذي عليه المشايخ في كفن الميت في ثوب واحد

الميت باكل

من اود اجهم

الذي وجد

رحم الله

در































[illegible]

الساقطات باز الوارثات فليبقه ان ينظر المعداد الوارثات  
ولسقط من حملها اسن اولا ابدا ثم تضعف الاثنين ابدا بقدر ما تبقى من العدد بعد التقاط الاثنين فلما  
حصل بعد تكرير التضعيف فهو عدد جميع الحرات فمحمل نصف ذلك العدد من جانب الام والنصف من  
جانب الاب الا انه لا يرث من جانب الام الا واصل الباقيات ساقطات ويرث من جانب الاب  
بقدر المسول عنه الا واصل **مثال** في الصورة المذكورة وهي خمس حرات ان يلقى اثنين من  
ثلثة فتضعف الاثنين ثلاث مرات وضعف الاثنين اربعة ثم تضعف الاربعة صار عاينه ثم تضعف  
العاينه صار ستة عشر ثمانية من جهة الام وعاينه من جهة الاب الا ان الوارثة من جهة الام

لا يكون الواحدة والسبعة المباقية ساقطات والوارثات من جانب الاب خمسة الواحدة وذلك اربعة وابعة  
اخرى ساقطة فالجملة ستة عشر فالوارثات خمسة والساقطات اربعة عشر وعلى هذا القياس اذ ليك من ثلاث اجزاء  
القيت اثنين وصغعتهم مرة فاربعة مائة وارثات وواحدة ساقطة ملون الوارثة من جهة الام واحدة  
واحدة والوارثة من قبل الاب ثنتان وليس فيها ساقطة وقس على هذا جميع الصور

The image displays a handwritten musical score on aged, yellowed paper. The notation is a form of early modern musical notation, possibly from the 16th or 17th century, characterized by a complex system of red and black staves. The score is organized into several systems, with a large, ornate initial 'M' at the beginning. The notation includes various notes, rests, and clefs, with some text written in Arabic script. The paper shows signs of wear, including creases and discoloration.

واذا اسليت عن حنتين صحيحتين فقل لاسا قطة فيهما يغني  
في درجتها لانك اذا القيت اثنين لم يبق شيء حتى يصعب  
الاثنين فيهما ام الام وام الاب ولا يصور في درجتي اكثر من ذلك واذا كانت  
جنة ذات قرابة كام ام الاب والآخر ذات قرابتين او اكثر كام ام الام وهي ايضا ام اب الاب والآخر ذات قرابتين  
او اكثر كام ام الام وهي ايضا ام اب الاب يقسم السدرس بينهما من ذلي يوسف ايضا فابا اعتبار الابدان وهو قياس  
قولك في وسعنا الثوري وهذا محراب ثلاث با اعتبار الجهات مثال امرأة زوجت بنت بنتها من ابن لها  
فولدينها ولد هن المزدوجة ام ام الولد وهي ايضا ام اب اب الولد والحنة الاخرى ام ام اب الولد فان تزوج هذا  
الولد بسبط لها اخر فولدينها ولدا صارت هن المرأة جنة لهذا الولد الاخير من ثلاثة اوجه فان تزوج هذا الولد بسبط  
لها اخر فولدينها ولدا صارت هن المرأة جنة لهذا الولد الاخير من اربعة اوجه وفرض عليه الباقي واعلم ان الجنة لا  
تصير جنة من جهتين حتى يصير جنة من جهة واحدة وايضا لا تصير جنة بثلاث جهات حتى تصير جهتين فعلم هذا فانهم  
الامل هن الصورة ام ام

الامل هذه الصورة ام  
الجميتى ام  
هذه الصور ام  
اربع جهات ام  
ميت



**باب العصبات** الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لم يحقوا النكاح  
 باهلها فما ابقت فلاول عصبته ذكر يعني ما بقى من اصحاب الغزو ومن فهو لا قرب عصبته من الرجال ومن هذا قال  
 عبدالله بن عباس ان الاخوات لا يقربن عصبته مع البنات حتى لو ترك الميت اختا لاب وام وبنتا واخا لاب عند عدا  
 العلم النصف للبنات والباقي للاخت لاب وام ولاشي للاخ لاب وقال ابن عباس رضي الله عنهما الفاضل من فرض  
 البنت للاخ لاب ولاشي للاخت لاب وام ولاشي للاخ لاب وقال ابن عباس رضي الله عنهما الفاضل من فرض  
 وعصبته مع غيره **اما** العصبته بنفسه فكل ذكر لا يدخل في نسبته الميت انتم اربعة اصناف جزء الميت  
 اعني البنين ثم بنوهم وان سفلوا ثم اصل الميت اعني الاباوان علوا ثم جزء امه وهم الاخوة لاب وام واو اب ثم  
 بنوهم وان سفلوا ثم جزء جد وجدة امه وهم الاحام لاب وام ثم بنوهم وان سفلوا ثم يرجعون بقوة القرابة اعني بمن  
 ان ذال القرابتين اول من ذى قرابة واحدة ذكر كان او انثى لقوله صلى الله عليه وسلم ان ايمان من الام يتوارث  
 دون بنات العلات يعني اولاد الاب والام كالاخ لاب وام والاخت لاب وام اذا صادت عصبته مع البنات اول  
 من الاخ لاب واخت لاب وكذلك الحكم في اعمام الميت وفي اعمام جد وجدة وحاصله ان اقرب العصب  
 الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اعني الجد الصحيح ثم الاخ لاب وام ثم الاخ  
 ثم بنو الاخ لاب وام وان سفلوا ثم بنو الاخ لاب على هذا الترتيب يعني كان لاب وام اول من كان لاب وام  
 اعلم ان المعنوية اولاد العصبات عدد رؤسهم دون عدد رؤس ابائهم حتى لو ترك ابن عم لاب وام ومن  
 بنى عم اخ لاب وام فالمال يقسم بينهم على ستة اسهم لا على سبعة وكذا لو ترك ابن عم لاب وام وخمس اخ اخر  
 لاب وام فالمال يقسم بينهم على ستة اسهم لا على سبعة وكذا لو ترك ابن عم لاب وام وخمس اخ اخر  
 ابن ابن ابن اب واب فالسدر للاب والباقي لابن ابن ابن ابن عم لاب وام واباب اب فالمال لاب اب الاب  
 ولاشي للعم عم لاب وام وعم لاب فالمال للعم لاب وام وعم لاب فالمال للعم لاب وام وعم لاب  
 وام وان عم لاب فالمال لابن العم لاب وام وابن عم لاب فالمال لابن العم لاب وام وابن عم لاب  
 وان اخ لاب فالمال لابن اخ لاب وام وابن عم لاب فالمال لابن العم لاب وام وابن عم لاب  
 وعم لاب وام فالمال للاخ دون العم ابن ابن اخ لاب وام وعم لاب فالمال لابن اخ لاب وام وعم لاب  
 فالمال لابن اخ لاب وام وابن اخ لاب المال لابن الاخ لاب وام وابن اخ لاب وام وابن اخ لاب  
 المال لابن الاخ لاب وام ابن اخ لاب وام وابن اخ لاب المال لابن الاخ لاب وام وابن اخ لاب وام وابن اخ لاب  
 المال للاخ لاب **ثم** اولاد العصبات انما تنصرف عصبته اذا كانوا ذكورا اما الاناث من اولاد العصبات  
 لا تنصرف عصبته ولا صاحبته فرض بالايجاع لانهن من ذوي الارحام البنات الابن وان سفلت فانها صاحبته فرض  
 عند عدم البنين والابن وقصير عصبته مع ابن الابن اذا كانت في درجة واحدة كما خرج لو ترك ابن عم وبنت عم  
 فالمال كله لابن العم دون البنت وكذلك لو ترك بنت اخ وابن اخ المال كله لابن الاخ دون بنت الاخ لان البنت  
 انما تنصرف عصبته مع الابن اذا كانت صاحبته فرض وههنا البنت ليست بصاحبة فرض بل هي من ذوي الارحام  
 وكذلك في جميع اولاد العصبات واما احتجاج الجهتين او الجهات في محض واصلها وجوب ترجيح امه قال عمر

وابن مسعود رضي الله عنهما يوجب ترجيح امه لان المال كله للذي له قرابتان او اكثر كما في الاخ لاب وام فانه يرجح الاخ  
 لاب وقال علي وابن عباس رضي الله عنهما لا يوجب الترجيح لكنه يوجب الميراث باعتبار القرابتين او اكثر وبه اخذ  
 ابو حنيفة والشافعي ومن تابعهما واما اذا كان اصدى القرابتين تجب بالآخر كبريت بالحاجب لا غير عند جمهور العلماء  
 كما اذا ترك اخنتين لامر احدهما بنت عمه فان المال بينهما بالسوية ولا اعتبار بن بيان القرابة لانها محجوبة بقرا  
 الامية وكذلك لو ترك اخنتين لاب احدهما بنت خالته المال بينهما نصفان **3** ولو ترك ابن عم احدهما اخ  
 لامه عند عمر وابن مسعود المال كله لابن العم الذي هو اخو لامه ولاشي للاخوة والجمهور السدر له باخوة  
 الامومة والباقي بينهما نصفين بالتعصيب **4** ولو ترك ابن عمه اصدى لاب وام والاخ لاب لان الذي  
 من الاب هو اخو لامه ايضا فله السدر بالفرضية والباقي لغيره بالسوية لان اخوة الامومة تسقط بالبنت وقال بعضهم باق  
 عم اصدى اخو لامه النصف للبنت والباقي بينهما بالسوية لان اخوة الامومة تسقط بالبنت وقال بعضهم باق  
 المال كله لابن العم الذي هو اخ لام واخو لام اصدى لاب وام واخو لام اصدى لاب وام واخو لام اصدى لاب وام  
 عم لاب ففي قول الجمهور الاخ الذي ليس بابن العم ثلث الثلث ولا بن العم الذي ليس بابن عم ثلث الثلث  
 للذين هما اخوان لكل واحد منهما ثلثة اشباع المال وفي قول عمر وابن مسعود للاخ الذي ليس بابن عم ثلث الثلث  
 والباقي من ابن العم للذين هما اخوان بالسوية ولاشي لابن العم الذي ليس بابن عم ثلث الثلث  
 الجمهور تسعة ان ثلثة اخوة من الام ثلث المال بالفرضية احدهما من ثلثة ثلثها واحدا يستقيم على الثلثة  
 فتقرب الثلثة وهو عدد رؤسهم في اصل المسئلة وذلك ثلثة تبلغ تسعة فاقض الاخوة لام ثلث التسعة  
 وهو ثلث لكل اخ سهم فاقض الاخ الذي ليس هو بان عم واحد التسعة وذلك ثلث الثلث فيخرج من البين فاقض  
 كل واحد من الاخوين لام ثلث الثلث ايضا ثم يقسم الباقي على تسعة على ثلثة بحكم التعصيب صار لكل اخ اثنان  
 وياخذ ابن العم الذي ليس بولد سهمين من تسعة وذلك تسعة المال ويبيع لكل واحد من الاخوين ثلث المال  
 واما في قول عمر وابن مسعود للاخ الذي هو الام وليس بابن العم ثلث الثلث كما ذكرنا والباقي من الاخوة لقول  
 الجهات ولاشي لابن العم الذي ليس بولد الام فان ترك ثلث بنت عم احدهما زوجها والاخر ابنته لامه  
 وترك ايضا ابن عم اصدى اخو لامه ففي قول الجمهور الربع لبنت عمه التي زوجها وثلث للبنين المبتن بما  
 اختاه لامه وابن العم الذي هو اخو لامه بالسوية والباقي من ابن العم نصفين ونصف اثني وسبعين سهم  
 فصار كانه ترك امراة واختا وام وابن عم اصل المسئلة من اثني عشر ونصف من اثني وسبعين وعند عمر وابن  
 مسعود يكون الباقي بعد الربع والثلث لابن العم الذي هو اخو لامه خاصة لقول الجهة فصار كانه ترك امراة  
 واختا لام واخا لام هو عصبته اصل المسئلة من اثني عشر الا ان ثلث اثني عشر وهو اربعة لا يستقيم على  
 ثلثة ونصف من ستة وثلاثين ولاشي لابن العم الذي هو ليس بابن عمه **واما** العصبته بغير فاربغ من النسوة  
 ومن اللاتي فرضهن النصف والثلثان يصرف عصبته باخوتهن اعني البنات مع الابن وبنات الابن مع ابن الابن  
 والاخوات لاب وام مع الاخوة لاب وام والاخوات لاب وام مع الاخوة لاب وام كما ذكرنا في طائفة من لا فرض لها  
 من الاناث واخوها عصبته لا نصير عصبته باخوها كالعالم والعلة فان المال كله للعم دون العمة وكذلك بنت العم











للكرى وهو اثني عشر وربع ذلك لموال أمها وهو ثلثة بنو تسعة للصوري بولاها على الكرى لان لها ثلثة ارباع ولا  
على الكرى وهذه التسعة هي سهم الدور خرجت من الصوري وعادت اليها من حمل لموال أمها حصل ثلثة عشر  
سهما ولموال أم الكرى ثلثة أسهم كمن رد هاهنا على السهام ونتم جميع ما لها في سبعة أسهم أربعة لموال أمها وثلثة  
لموال أم الكرى ومن حان سهم الدور لست المال فان ربع ما لها لموال أمها وثلث المال ونصف ثمنه لموال أم الكرى  
ونصف المال ونصف ثمنه لبيت المال وعلى قول آخر وبنو ابن سرج يكون جميع ما لها لبيت المال وفي قول  
من لا يجرى الولاء جميع ما لها لموال أمها فان ماتت البنات قبل الأب ثم ماتت الأب قسم ماله على ثمانية لكل بنت  
أربعة مصدب الكرى لموال أمها وبم أخها وموال أمها لموال أمها نصف من ذلك وهو سهمان وسهما للصوري  
يكون نصفه لموال أمها وهو سهم والنصف الآخر وهو سهم يرجع إلى الكرى وما خرج فهو سهم الدور  
وكذلك يقسم مصدا الصوري والخرج بعد ذلك على ما من الأقوال المختلفة **واما دور الوالدة** مع اختلاف  
سهام المعقن ثلث بنات اشترى أباهن ثمانية أسهم لوالدة سهم وللثانية سهمان وللثالثة ثلاثة  
أسهم فحقن عليهن ثم ماتت الأب ثم ماتت التي اشترت سهما فالأب للبنات الثلثان والباقي بينهما ستة  
أسهم وتخرج ثمانية عشر مصدب في مصدب النصف سبعة وفي مصدب الثلث ستة وفي مصدب واحد  
السدر خمسة فلما ماتت صاحبة السدر كان لأختها الثلثان بالنسب والباقي عاشره لست التي اشترت نصف  
الأب ثلثة وللتي اشترت ثلث الأب سهمان ولموال أم الميتة سهم وبم من ثمانية عشر لصاحبة النصف تسعة  
ولصاحبة الثلث ثمانية ولموال أم الميتة سهم وعلى قول ابن دينا رد ذلك السهم لبيت المال فان ماتت التي  
اشترت ثلث الأب بعد ذلك وللميتة النصف بالنسب والباقي عاشره وثلثين سهما وللحمة ثمانية عشر  
لموال أم الميتة الثانية اثني عشر وموال أم الميتة الأولى ستة أسهم يكون لموال أمها وربع سهمان إلى الميتة  
أخذهما فيقطع هذان السهمان من ستة وثلثين سهما في أربعة وثلثون فاحذف ذلك المقدار ونصف المال  
للحمة منها اصد وعشرون ولموال أم الميتة الثانية اثني عشر ولموال أم الميتة الأولى سهم فاجتعت  
للحمة خمسة وخمسون من ثمانية وستين من المال وقسط هذا الأصول فروعها **واما ما ان اجتماع الوالدة**  
من جهتين ووقوع الدور فيه **اختان** جرتان لا ولا علمي اشترت اصد سهما اباها فحقن عليها فاشترت الاخرى  
أشهر فحقنت عليها فماتت الأم ثم ماتت التي اشترت الأم ثم ماتت الأب فان الأم لم ماتت كانت لبنيتيها  
الثلثان ولزوجها الربع والباقي لبيتها التي اشترت أمها وبم من اثني عشر فلما ماتت التي اشترت الأم كان ما لها  
لايها فلما ماتت الأب كان لستة النصف بالنسب وبها الباقي بالولا فان كانت الباقية هي التي اعتقت  
الأم فلها النصف بالبنيتيها والباقي لستة المستة يكون ذلك لمولاهما وهذه الحجة مولاة أمها فكون  
جميع مال الأب لها ولو مات الأب أو الأم ثم ماتت التي اشترت الأب ثم ماتت الأم فان الأب لم ماتت كان  
لأمراته الثلث والبنيتيها الثلثان بالنسب والباقي للتي اشترت الأب وبم من أربعة وعشرين ولما ماتت  
التي اشترت الأب كان للأم الثلث وللأخت النصف والباقي للأخت أيضا لأنها مولاة أمها وبم من ستة  
فلما ماتت الأم كان لبيت النصف بالنسب والباقي بالولا ولو كانت الباقية هي التي اشترت الأب كان لها من ميراث

أما النصف بالنسب ولها الباقي لان ذلك لمولاهما والحجة مولاة أمها من قبل الأب **ثم** ثلث بنات اشترت اصد سهما الأب  
والثانية الأم والثالثة الجد فمات الأب والجد والاختان اصد سهما التي اشترت الأب والثانية التي اشترت  
الجد وبقيت التي اشترت الأم وصدا مع الأم كان للأم الثلث وللأخت النصف والباقي لبيت المال لانه لا  
عليها من قبل أمها وإنما الولاء عليها من قبل أمها وليس مولاها مح فان اردت معرفة ذلك على الحقيقة جعلت الباقي  
وهو السدر لمولاهما التي اشترت الأب فلما كانت مميعة ولا عصبية طها كان ذلك لمولاهما ومولاهما في الميتة لا  
فلا مرجع اليها وخرج منها وهو سهم الدور فلذلك جعلنا لست المال على المشهور وقسط عليها نظارها وأما  
بيع الولاء وهبته لا يصح المشهور من ذهب الجهور وعن عثمان وممنونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يبع مبيعه  
وهبته والفتوى على انه لا يصح **باب الحجب** قال رحمه الله الحجب على ثلث  
حجب نقصان وهو حجب عن سهم الأم وذلك خمسة نفر الزوجين والأم وكنت الابن والأخت لأب وفي المشارة  
عن بياها من ولاد الابن لا يحجبون الأم والزوجة حجب النقصان وقدم بها نه وأما حجب الحرمان فالورثة فيه ثلث  
فمن لا يحجبون كالابنة وبم ستة الابن والأب والزوجة والبنات والأم والزوجة الابن القتل والارثاء  
والرق وفريق غير هؤلاء لا يحجبون في حال وهذا مبني على اصل اصد سهما وهو ان كل من يدرى الميت لشخص  
لا يرث مع وجود ذلك الشخص ويرث عند موته فلون له طلاق سوى أولاد الأم فانهم يرثون معها لعدم  
استحقاقها جميع التركة **والأصل الثاني** ان الأقرب يحجب الأبعد كما ذكرنا في العصبان ثم الورثة في  
الحجب على ثلثة اصناف اصد سهما ان يكون الحجاب والحجب جميعا عصبية والثاني ان يكونا جميعا من اهل السهام  
والثالث ان يكون اصد سهما عصبية والاخر صاحب فرض فان كانا جميعا من العصبان فالحجب حجب استقاط  
فالمنع به إلى الأقرب اولى بالتصويب كما ذكرنا وان كانا جميعا من اهل السهام احتمل ان يكون حجب استقاط  
كما ولاد الأم مع البنات وبنات الابن واحتمل ان يكون حجب نقصان كالأم مع البنات والاختات والأب  
مع الاختات وأم وان كان اصد سهما عصبية والاخر صاحب فرض نظر فان كان الحجاب واسهم والحجب  
عصبية فذلك الحجب حجب النقصان كالبنات مع البنين والاختات مع الاختات فانه لو اقدم الاناث صار  
جميع المال للذكور موهود البنات انتقص نصيبهم وان كان الحجاب عصبية والحجب واسهم فاحتمل الامر  
بمعنى حجب النقصان لانه حجب النقصان كما في مسائل العول صورت له اختين لأب وأم واختين لأم وأما  
واحد فالاختين اربعة من سبعة ولو كان معها اخ لأب وأم فلها الاثني عشر من ستة وثلثين حجب الاستقاط  
كنت الابن مع الابن أو كاخ لأب وأم مع الاخت لأب **قال** رحمه الله المحرم لا يحجب عندنا وعند  
الكافر والثقات والرق وهو قول عامة الصحابة وعليه الفتوى وعن عبد الله بن مسعود ان لها ولا يحجب  
حجب النقصان أما لا يحجبون حجب الحرمان فان الولد اذا كان كافرا أو قاتلا أو عبدا لا يرث بالاجماع ولا يحجب  
ايضا عند العامة حتى ان ولدا العبد لو كان حر ارث من الحر ولولا القاتل والكافر بالاجماع ولا يحجب ايضا عند  
العامة وقال ابن مسعود يحجب الزوج والزوجة من النصف والربع والثلث والربع وهذه تقول  
المسئلة إلى اصد وثلثين بنا على هذا كما اذا نزل اختين لأب وأم واختين لأم وزوجة ولما وابنا محرمين عند

33

خير

ن

خت











من اصل المسئلة في خمسة التي ضربها في أصل المسئلة فابلق فهو نصيب ذلك الفرق ونقول نصيب الام من  
الستة واحد تقربه في خمسة صار خمسة فكون الام من الثلاثين خمسة وكذلك نصيب الابو نصيب  
البنات من الستة اربعة فقربها في خمسة فقرب من كل واحد سمان ولو تركت زوجا وابون  
وست بنات اصل المسئلة من اثني عشر للزوج الربع وذلك ثلثه اسهم يستقيم عليه ولكل واحد من  
الابون السدر وذلك سمان يستقيم عليها والبنات الثلثان وذلك ثمانية فقول المسئلة الى  
خمسة عشر نصيب البنات ثمانية ودروروس من ستة لا يستقيم الثمانية على الستة لكن سبعة  
موافقه بالنصف فتاخر نصف عدد روس البنات وذلك ثلثة فقربها في أصل المسئلة وهو ثلثا  
يعني تقرب الثلاثة في خمسة عشر تبلى خمسة واربعين ثم تقرب نصيب كل فرق من أصل المسئلة  
وعولها يعني من خمسة عشر في الثلاثة التي ضربها في أصل المسئلة وهو ثلثا فابلق فهو نصيب كل  
فرق فاما نصيب الزوج من خمسة عشر كان ثلثة ضربها في ثلثة ما تسعة فكون للزوج تسعة  
واربعين نصيب كل واحد من الابون سمان من خمسة عشر ضربها في ثلثة صار ستة فيكون نصيب  
كل واحد من الابون ستة في خمسة واربعين نصيب البنات ثمانية من خمسة عشر ضربها في ثلثة  
كل واحد من الابون سمان فيكون نصيب البنات اربعة وعشرين من خمسة واربعين لكل واحد من  
ثلثة صار اربعة وعشرين فيكون نصيب البنات اربعة وعشرين من خمسة واربعين لكل واحد من  
اربعة ولو تركت ست بنات وابون فغدا العمل يخرج المسئلة من ثمانية عشر لكل واحد من الابون ثلثة  
اسهم ولكل بنت سمان ولو تركت ست اخوات لاب وام واخون لام واما فعند العمل يخرج المسئلة من اربعة  
عشرين للام ثلثة اسهم وللأخون لام ستة اسهم ولكل واحدة من الاخوات لاب وام سمان ولو  
ترك عشر اخوات لاب وام وملاث زوجات واخون لام فعند العمل يخرج المسئلة من خمسة وعشرين  
لكل زوجة خمسة اسهم ولكل اخ لام عشرة اسهم ولكل اخت من الاب والام اربعة اسهم وقس هذا  
والوجه الثالث ان لا يكون من سمانهم ودروروسهم موافقه مضرب كل عدد دروروسهم في أصل المسئلة  
وعولها ان كانت عائلة **مثال** زوج وخمس اخوات لاب وام اصل المسئلة من ستة  
ونقول الى تسعة للزوج النصف وذلك ثلثة اسهم وللأخوات الثلثان وذلك  
اربعة اسهم لا يستقيم ما خمسة وهو عدد دروروس الاخوات ولا موافقه بينهما فقرب  
كل عدد دروروسهم وهو خمسة في أصل المسئلة كان ثلثة نصيبها في خمسة صار خمسة عشر  
فهو للزوج وللأخوات كان اربعة من أصل المسئلة نصيبها في خمسة صار عشرين فهو للأخوات  
لكل واحدة اربعة اسهم **واعلم** ان للسراي وقع على طائفة واحدة فان مجموع سمانهم تلك  
الطائفة من أصل المسئلة صار نصيب كل واحد من تلك الطائفة بعد العمل من النصيب وهذا  
مطرد في جميع الفرق كما في مثلنا هذه فان السراي واقع على الاخوات فكل واحد  
نصيبهم من أصل الفرق اربعة صار نصيب كل واحد من النصيب اربعة واربعين  
زوجا واما وخمس اخوات لاب وام اصل المسئلة من اثني عشر ونقول الى ثلثة عشر

38 وتبع خمسة وستين للزوج خمسة عشر وللأم ثلثة ولكل اخت ثمانية ولو تركت ثلث زوجات  
واما وسبع اخوات لاب وام اصل المسئلة من اثني عشر ونقول الى ثلثة عشر ولكل واحد من  
لكل زوجة سبعة وللأم اربعة عشر ولكل اخت ثمانية ولو تركت ثلث زوجات واخوات لاب وام  
اعلم اصل المسئلة من اربعة وتسعين ستة وتسعين لكل زوجة ثمانية وللأخت ثمانية واربعين  
ولكل عمة ثلثة ولو تركت ثلث زوجات واما وخمس بنات واما اصل المسئلة من اربعة وعشرين  
وتبع مائة وعشرين لكل زوجة خمسة وللأم عشر وز لكل بنت ستة عشر ولكل عمة خمسة  
واما الاربعة التي من الروس والروس اصدا ان يكون الكسرا طائفتين او اكثر لكنه كسر عدد  
روسهم مماثلة فالحلم فيها ان تقرب اصدا العدد من أصل المسئلة وتترك الباقي فابلق فيها  
تبع المسئلة **مثال** ثلث بنات وثلث جدات وثلثة اعمام اصل المسئلة من ستة  
للبنات الثلثان وذلك اربعة والحرات السدر وذلك واحد وللأعمام الباقي وذلك اربعة  
واحد واما البنات فمن ثلث ولصبيهن اربعة لا يستقيم الاربعة على الثلاثة ولا موافقة  
بينها فتاخر جميع عدد روسهن وذلك ثلثة وكذلك نصيب الجدات واحد وعدد روسهن ثلثة وذلك  
ولذلك نصيب الحرات واحد وعدد روسهن ثلثة لا يستقيم الواحد على الثلاثة ولا موافقة  
فتاخر ايضا جميع عدد روسهن وذلك ثلثة ولذلك نصيب الأعمام واحد وعدد روسهم ثلثة لا يستقيم  
الواحد على الثلاثة ولا موافقة بينهما فتاخر ايضا جميع عدد روسهن وذلك ثلثة فيكون مع  
ثلثة وثلثة وثلثة فيقتصر على احدى الثلاثة وتقربها في أصل المسئلة وذلك ستة تبلى ثمانية  
عشر للأعمام كان واحد من أصل المسئلة ضربها في ثلثة صار ثلثة يستقيم عليهم وكذلك الجدات  
واما البنات فنصيبهن من أصل المسئلة اربعة ضربها في ثلثة صار اثني عشر ولكل بنت اربعة  
وقس هذا **مثال** جدات وثلثة بنين اصل المسئلة من ستة وتسعين ثمانية عشر للجدات  
ثلثة وللبنين خمسة عشر خمس اخوات لاب وام وخمس اخوات لام وخمس جدات اصل  
المسئلة من ستة ونقول الى سبعة وتسعين ولكل زوجة ثلثة ولكل اخت لام سمان  
ولكل اخت لام اربعة اسهم لتسع جدات وتسع اخوات لاب وام وسبعة بنين عم اصل المسئلة  
من ستة وتسعين اربعة وخمسين لكل واحدة سمان ولكل واحد من بنين عم اربعة اسهم  
زوج وسبع جدات وسبع اخوات لام اصل المسئلة من ستة وتسعين من اثني عشر واربعين لكل واحد  
سهم ولكل اخت سمان وللزوج واحد وعشرون سمان ثلث زوجات وثلث جدات وثلثة  
اخوة لام وثلثة اخوات لاب اصل المسئلة من اثني عشر ونقول الى سبعة عشر ولكل  
من اصد وخمسين لكل واحدة سمان ولكل زوجة ثلثة اسهم ولكل اخ من الام اربعة اسهم ولكل اخت



من الاب ثمانية اسمهم اربع زوجات واخت لاب وام اربعة اعمام اصل المسئلة اربعة تصح ستة عشر لكل  
 زوجة سهم ولكل عم سهم وللأخت ثمانية اسمهم والثاني ان يكون بعض الامداد متداخلة البعض فالحكم فيه ان تقدر  
 الاعداد في اصل المسئلة فما بلغ منها تصح المسئلة مثال اربع زوجات وثلاث جدات واخت  
 عم اصل المسئلة اثني عشر للزوجات منها الربع وذلك ثلثة وعدد روضهن اربعة والملايه لا يستقيم  
 الاربعة ولا موافقة بينهما فاضربا جميع عدد روضهن وذلك اربعة ونصف الحدان سمان من اثني عشر وعدد  
 روضهن ثلثة فالاثان لا يستقيم على الثلاثة ولا موافقة بينهما فاضربا جميع عدد روضهن وذلك ثلثة ونصف  
 الاعام سبعة من اثني عشر وعدد روضهن اثني عشر فالسبعة لا تستقيم على اثني عشر ولا موافقة بينهما فاضرب  
 جميع عدد روضهن وذلك اثني عشر جمع عندنا اربعة وثلثة واثني عشر فالاربعة والثلاثة يتداخلان في  
 الاثني عشر فقطح الاربعة والملايه وتقربا لاثني عشر في اصل المسئلة وذلك اثنا عشر تبلغ مائة  
 واربعة واربعين وكان نصيب الجدات من اثني عشر سهمين تقربا في اثني عشر مائة اربعة وعشرين لكل جدة  
 ثمانية ونصف الزوجات كان ثلثة من اثني عشر تقربا في اثني عشر تبلغ ستة وثلثون وكان نصيب الاعام من  
 اثني عشر سبعة تقربا في اثني عشر تبلغ اربعة وثمانين لكل عم سبعة زوج واختام وخمس جدات  
 وعشرين من اصل المسئلة ستة ونصف من الزوجات ثلثون وللأخت من الام عشرة ولكل جدة سمان  
 ولكل ابن عم واحد ثلث جدات وستة من اصل المسئلة ستة ونصف من الزوجات ثلثون وللأخت من الام عشرة ولكل جدة سمان  
 سمان ولكل واحد من الخمسة عشر سمان ثلثة من اصل المسئلة ستة ونصف من الزوجات ثلثون وللأخت من الام عشرة ولكل جدة سمان  
 لاب اصل المسئلة من ستة وتقول الى سبعة ونصف مائة وخمسة لكل جدة سهم ولكل أخت من الام ستة  
 اسم ولكل أخت من الاب اثني عشر سمان ولكل عم مائة وخمسين لكل جدة سهم ولكل أخت من الام عشرة اسم  
 لام اصل المسئلة من ستة وتقول الى عشرة ونصف مائة وخمسين لكل جدة سهم ولكل أخت من الام عشرة اسم  
 ولكل أخت من الاب والام اثني عشر سمان ولكل زوج خمسة واربعون سمان زوج واحد وعشرون سمان  
 وسبع أخوات لاب وثلث أخوات لام اصل المسئلة من ستة وتقول الى عشرة ونصف مائة وخمسين لكل جدة سهم  
 لكل واحد من الأخوات لاب اثني عشر ولكل واحد من الجدات سمان ولكل أخت من الام اربعة عشر وللزوج  
 ملته وستون اربع زوجات وعالي أخوات لاب وثمانية من اصل المسئلة من اثني عشر ونصف  
 ستة وتسعين لكل زوجة ستة ولكل أخت لاب ثمانية ولكل واحد من عمهم والوجه الثالث ان  
 توافق بعض الاعداد بعضها فالحكم فيها ان تقرب وفق اعداد في جميع الاخر ثم ما بلغ في وقت الثالث  
 ان توافق المبلغ الثالث والا فالمبلغ في الثالث ثم في الرابع ثم المبلغ في اصل المسئلة فما بلغ منها  
 تصح المسئلة مثال اربع زوجات وعالي عشرة بنتا وخمس عشرة جدة وستة اعمام

اصل المسئلة من اربعة وعشرين للزوجات الثلثة وذلك ثلثة وعدد روضهن اربعة فالثلاثة لا تستقيم  
 على الاربعة ولا موافقة بينهما فاضربا جميع عدد روضهن وذلك اربعة ونصف الحدان سمان من اثني عشر وعدد  
 خمسة عشر فالاربعة لا تستقيم على خمسة عشر ولا موافقة بينهما فاضربا جميع عدد روضهن وذلك  
 خمسة عشر ونصف الاعام واحد وعدد روضهن ستة فالواحد لا يستقيم على الستة ولا موافقة بينهما  
 فاضربا جميع عدد روضهن وذلك ثلثة وستة ونصف الحدان سمان من اثني عشر وعدد روضهن ثمانية عشر فالستة  
 عشر لا تستقيم على ثمانية عشر ولا موافقة بينهما فاضربا جميع عدد روضهن وذلك ثلثة وستة  
 جمع عندنا اربعة وهي عدد روض الزوجات وخمسة عشر وهي عدد روض الجدات وستة وهي عدد روض  
 الاعام وثلثة وهي عدد روض البنات ولا موافقة من الاربعة والخمسة عشر فربنا كل الاربعة  
 في كل خمسة عشر بلغ ستين ثم وجدنا الستة متداخلة في الستين فاستقنا ما فبق معنا الستون  
 والستة وهو وفق عدد روض البنات ومن الستة والستين موافقة بالثلث فربنا ثلث الستة  
 وذلك ثلثة في كل الستين بلغ مائة وثمانين وهو الحاصل من ضرب عدد الروض في البعض ثم تقرب  
 مائة وثمانين في اصل المسئلة وذلك اربعة وعشرين تبلغ اربعة الاف وثلثمائة وعشرين فمنها تصح  
 المسئلة فنصيب الزوجات من اربعة وعشرين كان ثلثة ضرباها في مائة وعشرين صار خمس مائة  
 واربعين لكل واحد مائة وخمسة وثلثون ونصف الحدان كان اربعة ضرباها في مائة وعشرين صار  
 سبع مائة وعشرين ومن خمسة عشر لكل واحد ثمانية واربعون ونصف الاعام كان واحد ضرباها  
 في مائة وعشرين صار مائة وثمانين ومن ستة لكل واحد ثلثون ونصف البنات كان ستة عشر ضرباها  
 في مائة وعشرين صار مائة وثمانين ومن ثمانية وعشرين لكل واحد مائة وستون وقس على هذا  
 اربع جدات وستة من اصل المسئلة من ستة ونصف من الزوجات ثلثون وللأخت من الام عشرة ولكل جدة سمان  
 ولكل واحد من الخمسة عشر سمان ثلثة من اصل المسئلة ستة ونصف من الزوجات ثلثون وللأخت من الام عشرة ولكل جدة سمان  
 واحد من اصل المسئلة من ستة وتقول الى عشرة ونصف مائة وخمسين لكل جدة سهم ولكل أخت من الام عشرة ولكل جدة سمان  
 الاب ثمانية اسمهم ولكل أخت من الام اثني عشر وللزوج اربعة وخمسون ثلث زوجات وخمس  
 عشر جدة واحد وعشرون اختا لاب وام وسبع أخوات لام اصل المسئلة من اثني عشر وتقول الى  
 سبعة عشر ونصف مائة وخمسة وثمانين لكل زوجة مائة وخمسة ولكل جدة اربعة  
 عشر ولكل أخت من الاب والام اربعون ولكل أخت من الام ستون زوج وخمسة وعشرون اختا  
 لاب وام وخمس عشرة جدة وخمس أخوات لام اصل المسئلة من ستة وتقول الى عشرة ونصف مائة وخمسين لكل جدة سهم  
 سبع مائة وخمسين للزوج مائة وخمسة وعشرون ولكل أخت من الام ثلثون ولكل جدة خمسة  
 ولكل أخت من الاب اثني عشر زوج واخت لاب وام وثمانية عشر اختا لاب وثلث أخوات لام اصل المسئلة  
 من ستة وتقول الى سبعة ونصف مائة وثمانين وستين للزوج اربعة وخمسون وللأخت لاب وام اربعة



وخمسون ولكل اخت من الاب سهم ولكل اخت من الام اثني عشر زوج وخمسون واربعون اختا لابل وام وثلثون حل وخمسون  
عشرة اختا لام اصل المسئلة ستة وعشرون لابل وام عشرة وعشرون لابل وام عشرة وعشرون لابل وام عشرة وعشرون لابل وام  
ولكل اخت من الاب والام ثمانية ولكل اخت من الام اثني عشر زوج وخمسون واربعون اختا لابل وام عشرة وعشرون لابل وام  
متباينة لا توافق بعضها بعضا فالحكم فيها ان تضرب احد الامداد في جميع الباقي ثم ما يبلغ من جميع الباقي  
ثم ما يبلغ في جميع الباقي ثم ما اجتمع في اصل المسئلة فاحصل منها ربع المسئلة مثالها امر ابلان وست  
جرات وعشرين بنتا وسبعة اعمام اصل المسئلة اربعة وعشرين للبنات الثلاثين وذلك ستة  
عشر وهن عشرة فالسنة عشرون لا تستقيم ولكن موافقة بالنصف فتأخذ نصف  
عدد روس البنات وذلك خمسة والجدات اربعة وهن ستة والاربعون تستقيم على السنة وال  
بينهما موافقة بالنصف فتأخذ نصف عدد روس الجدات وذلك ثلثة وبما اثنان والثلاثة باسم  
على الثلثين ولا موافقة بينهما فتأخذ جميع عدد روس الزوجات وذلك اثنان والاعمام  
لا تستقيم على السبعة ولا موافقة بينهما فتأخذ جميع عدد روس الزوجات وذلك اثنان والاعمام  
واحد وسبعون سبعة فالواحدة لا تستقيم على السبعة ولا موافقة بينهما فتأخذ جميع عدد روس الاعمام  
وذلك سبعة جمع عندنا خمسة وهو عدد روس البنات وثلثة وهو عدد روس الجدات  
واثنان وهو عدد روس الزوجات وسبعة وهو عدد روس الاعمام فتضرب كل خمسة في كل الثلاثة لانه  
لا موافقة بينهما فصار مائة وستة عشر ثم تضرب خمسة عشر في مائة وستة عشر ثم تضرب الثلاثة في سبعة  
لانه لا موافقة بينهما فصار مائة وستة عشر ثم تضرب مائة وستة عشر في مائة وستة عشر وذلك اربعة  
عشرون تبلغ خمسة الاف والاربعون منها ربع المسئلة فاحصل منها ربع المسئلة وذلك اربعة  
في مائتين وعشرة صارت ثلثة الاف وثلثمائة وستين وهن عشرة لكل واحد من مائة وستين وثلثون  
ولصبيات الجدات كان اربعة ضربها في مائتين وعشرة تبلغ مائة واربعين ومن ست لكل  
واحد مائة واربعون ولصبيات المراتل كان ثلثة ضربها في مائتين وعشرة تبلغ مائة وستين  
وثلثين وبما اثنان لكل واحد منها مائة وخمسة عشر ولصبيات الاعمام واحد ضربها في  
مائتين وعشرة تبلغ مائة وستين وعشرة ومن سبعة كل واحد منهم ثلثون سبعة زوج وسبع جرات  
وثلثة بنتي عم اصل المسئلة ستة وعشرون لابل وام عشرة وعشرون لابل وام عشرة وعشرون لابل وام  
ولكل اخت من الاب والام ثمانية ولكل اخت من الام اثني عشر زوج وخمسون واربعون اختا لابل وام عشرة وعشرون لابل وام  
اصل المسئلة ستة وعشرون لابل وام عشرة وعشرون لابل وام عشرة وعشرون لابل وام عشرة وعشرون لابل وام  
ولكل اخت من الاب والام ثمانية ولكل اخت من الام اثني عشر زوج وخمسون واربعون اختا لابل وام عشرة وعشرون لابل وام  
لاب وسبع اخوات لام اصل المسئلة ستة وعشرون لابل وام عشرة وعشرون لابل وام عشرة وعشرون لابل وام

ملامة وخمسة عشر لكل اخت من الاب سهم ولكل اخت من الام اثني عشر زوج وخمسون واربعون اختا لابل وام عشرة وعشرون لابل وام  
ثلاثون اربع زوجات وخمسة جرات وثلثة بنتي عم اصل المسئلة مائة وستين لابل وام عشرة وعشرون لابل وام  
زوجة خمسة واربعون ولكل اخت من الام اثني عشر زوج وخمسون واربعون اختا لابل وام عشرة وعشرون لابل وام  
وخمسة جرات وسبع اخوات لاب وسبع اخوات لام اصل المسئلة مائة وستين لابل وام عشرة وعشرون لابل وام  
وعشرون لكل زوج مائة وخمسة ولكل اخت من الام اثني عشر زوج وخمسون واربعون اختا لابل وام عشرة وعشرون لابل وام  
وثلث جرات وخمسة اخوات لاب وسبع اخوات لام اصل المسئلة مائة وستين لابل وام عشرة وعشرون لابل وام  
سبعة الاف ومائة واربعون لكل زوج مائة وخمسة ولكل اخت من الام اثني عشر زوج وخمسون واربعون اختا لابل وام  
ست مائة واثنان وسبعون ولكل اخت من الام مائة واثنان واربعون **فصل** واذا اردت ان تعرف نصيب  
كل فرق من التصحيح فاضرب ما كان لكل فرق من اصل المسئلة فما ضربت في اصل المسئلة فاحصل فهو نصيب كل فرق  
مثالها خمس اخوات لاب وام وثلث جرات وابنة عم اصل المسئلة ثمانية وستين للاخوات الثلاثين  
وذلك اربعة لا تستقيم ملهن ولا موافقة بينهما فتأخذ جميع عدد روسهن وذلك خمسة والجدات سهم  
وهن ثلثة لا تستقيم ملهن فتأخذ جميع عدد روسهن وهي ثلثة ولا ياتي سهم وبما اثنان لا تستقيم  
عليها فتأخذ جميع عدد روسها وذلك اثنان جمع عندنا خمسة وثلثة واثنان فتضرب كل خمسة  
في كل الثلاثة لانه لا موافقة بينهما فتبلغ ثلثين ثم تضرب الثلثين في اصل المسئلة وذلك ستة  
تبلغ مائة وبمائتين وهو التصحيح فاذا اردت ان تعرف نصيب الاخوات من التصحيح فاضربها من  
من اصل المسئلة وذلك اربعة فما ضربت في اصل المسئلة وذلك ثلثون فالاربعة في الثلاثين يكون  
مائة وعشرون وهو نصيب الاخوات واذا اردت ان تعرف نصيب الجدات من التصحيح فاذا اردت  
ان تعرف نصيب ابني العم من التصحيح فاضرب نصيبهم من اصل المسئلة وذلك سهم في الثلثين  
بحاصل ثلثون وهو نصيب ابني العم من التصحيح هذا اصل مطرد في جميع مسائل الفرائض البته  
هذا المعرفه نصيب كل فرق اما اذا اردت ان تعرف نصيب كل فرد من احد الفرق فاضرب ما كان  
للكل فرد من اصل المسئلة على عدد روسهم ثم اضرب الخارج من القسمة في المضروب يعني فيما ضربته من  
اصل المسئلة فالحاصل نصيب كل واحد احاد الفرق كما في مسكنا هذا فان نصيب الاخوات من  
اصل المسئلة اربعة وعدد روسهن خمسة فقسمتنا الاربعة على خمسة خرج من خمسة اربعة اقسام  
سهم فضرنا اربعة الاقسام في المضروب وذلك ثلثون حصل اربعة اجاس للثلثين وذلك  
اربعة وعشرون وهو نصيب كل واحد من الاخوات واما الجدات كان نصيبهن من اصل  
المسئلة واحد فقسمتناها على عدد روسهن وذلك ثلثة حصل ثلثة سهم فضرنا الثلثة في  
المضروب وهو الثلثون حصل ثلثة الثلثين وهو عشرة فهو نصيب كل واحد من الجدات  
واما ابنا العم فاضربهم من اصل المسئلة واحد فقسمتناها على عدد روسهم حصل نصف سهم  
فضرنا النصف في المضروب وهو الثلثون حصل نصف الثلثين وذلك خمسة عشر



فيكون لكل ابن خمس عشرة **وجها آخر** ان تقسم المضروب بعني الذي ضربته في اصل المسئلة  
 على عدد روسي في فرق شيت ثم اضرب الخارج في نصيب الفرق الذي قسمت عليهم المضروب فالحاصل  
 لكل واحد احاد ذلك الفرق كما في مسلتنا هذه وهي خمس اخوات لاب وام وثلاث جدات وابناء  
 اما الاخوات فعدد روسي خمس وقسمنا المضروب وهو الثلثون على خمسة خرج من القسمة  
 فنضرب الستة في نصيب الاخوات من اصل المسئلة وذلك اربعة يحصل اربعة عشر  
 وهو نصيب كل واحد من الاخوات واما الجدات فعدد روسي ثلثة قسمنا المضروب وهو  
 الثلثون على الثلثة فخرج من القسمة عشرة فنضرب العشرة في نصيب الجدات من اصل المسئلة  
 وذلك ستم يحصل عشرة وهو نصيب كل واحدة من الجدات واما ابنا العم فعدد روسي اثنا  
 عشر قسمنا المضروب وهو الثلثون على الاثنين فخرج من القسمة خمسة عشر فنضرب خمسة عشر  
 في نصيب ابني العم من اصل المسئلة وذلك ستم يحصل خمسة عشر وهو نصيب كل واحد ابني العم  
**وجها آخر** وهو طريق النسبة وهو الاصح وهو ان تنسب نصيب كل فرق من اصل المسئلة  
 الى عدد روسي من مفر دا يعني الى عدد روسي ذلك الفرق ثم تعطى مثلك النسبة من المضروب  
 اي من الذي ضربت في اصل المسئلة لكل واحد احاد ذلك الفرق كما في مسلتنا هذه وهي  
 خمس اخوات لاب وام وثلاث جدات وابناء اما الاخوات فنقسم من اصل المسئلة  
 اربعة وععدد روسي خمسة فنسبنا الاربعة الى خمسة وجدناها اربعة الاخماس  
 فناخذ اربعة اخماس المضروب وهو الثلثون فصار اربعة وعشرين وهو نصيب كل  
 واحد الاخوات واما الجدات فنقسم من اصل المسئلة واحد وععدد روسي ثلثة فنسبنا  
 الواحد الى الثلثة وجدناه الثلث من ذلك فناخذ ثلث المضروب وذلك عشرة وهو  
 نصيب كل واحدة من الجدات واما ابنا العم فنقسم من اصل المسئلة واحد وععدد روسي  
 اثنا عشر فنسبنا الواحد الى الاثني عشر وجدناه النصف فناخذ نصف الثلثين وذلك خمسة  
 عشر وهو نصيب كل واحد ابني العم والوجه الرابع وهو ان تنسب واحد من عدد روسي  
 كل فرق الى مجموعه وناخذ بتلك النسبة من المضروب ونضربه في سهام ذلك الفرق من اصل  
 فالحاصل هو نصيب كل واحد احاد ذلك الفرق الا في مسلتنا هذه وهي خمس اخوات لاب وام  
 وثلاث جدات وابناء اما الاخوات خمسة قسمنا واصل الى الخمس وجدناه خمسا لان  
 الواحد الخمسة خمس ما ضخم المضروب وهو الثلثون وذلك ستة ثم نضرب الستة  
 في سهام الاخوات من اصل المسئلة وذلك اربعة فحاصل اربعة وعشرون وهو نصيب  
 كل واحدة من الاخوات واما الجدات فعدد روسي ثلثة فنسبنا واحد الى الثلثة وجدناه  
 ثلث فناخذ ثلث الثلثين وهو عشرة ثم نضرب العشرة في سهام الجدات من اصل المسئلة  
 وذلك واحد فحاصل عشرة وهو نصيب كل واحدة من الجدات واما ابنا العم فاثنا عشر فنسبنا

الواحد الى الاثني عشر فناخذ نصف النصف فذلك خمسة عشر ثم نضرب خمسة عشر في  
 نصيب ابني العم من اصل المسئلة وذلك ستم فحاصل خمسة عشر وهو نصيب كل واحد ابني العم  
 والوجه الخامس ان يطلب الوقف من عدد روسي كل فرق ومن المضروب ثم ما ضجره الوقف  
 من المضروب ونضربه في نصيب ذلك الفرق من اصل المسئلة هذه الحاصل فهو نصيب كل واحد  
 من ذلك الفرق كما في مسلتنا هذه وهي خمس اخوات لاب وام وثلاث جدات وابناء اما الاخوات  
 فعدد روسي خمس فطلبنا الموافقة من خمسة ومن الثلثين فوجدنا بينهما موافقة بالخمس فاضربنا  
 خمس الملائين وذلك ستة ثم ضربناها في نصيب الاخوات من اصل المسئلة وذلك اربعة فحاصل اربعة  
 عشر وهو نصيب كل واحدة من الاخوات واما الجدات فعدد روسي ثلثة فطلبنا الموافقة من  
 الثلثة ومن الثلثين فوجدنا بينهما موافقة الثلثة فاضربنا ثلث الثلثين وذلك عشرة فنضربها في  
 الجدات من اصل المسئلة وذلك ستم يحصل عشرة وهو نصيب كل واحدة من الجدات واما ابني العم فاثنا  
 عشر فطلبنا الموافقة من الاثنين ومن الملائين فوجدنا بينهما موافقة النصف فناخذ نصف الثلثين  
 وهو خمسة عشر فنضربها في نصيب ابني العم من اصل المسئلة وذلك ستم يحصل خمسة عشر وهو نصيب  
 كل واحد ابني العم والوجه السادس وهي الطريقة المبرهنة وهي احسن الطرق كلها واعلم انك  
 تحتاج فيها الى اربع مقدمات الاولى ان يوقف روس طائفة او وقفها وناخذ نصيب طائفة او وقفه  
 الثانية ان يطلب الوقف من ما اضربنا من روس الطائفة الموقوفة وبين كل طائفة ورأها انكسر عليهم  
 فناخذ الوقف من كل موافق والكل من كل سائر الثالث ان يطلب الوقف من ما اضربنا من روس الطوائف  
 سوى الطائفة الموقوفة فنضرب بعضها في بعض بعد طلب الوقف والرابعة ان ننظر الى ما اجتمع من حاصل  
 روس الطوائف بعد ضرب بعضها في بعض فنضربها في سهام الطائفة الموقوفة فالحاصل هو نصيب كل واحد  
 من الطائفة الموقوفة كما في مسلتنا هذه وهي خمس اخوات لاب وام وثلاث جدات وابناء اما  
 الاخوات فعدد روسي خمس ونصيب من اصل المسئلة اربعة فاموافقة من الاربعة والخمسة  
 فوقفنا عدد روسي وذلك خمسة ونصيب من ذلك اربعة ثم اخذنا عدد روسي الجدات وذلك ثلثة  
 فطلبنا الوقف من الثلثة والخمسة وهو عدد روسي الاخوات فما وجدنا معهما موافقة فحفظنا جميع  
 عدد روسي الجدات وذلك ثلثة ثم اخذنا عدد روسي ابني العم وذلك اثنا عشر فطلبنا الوقف من الاثنين والخمسة  
 وهو عدد روسي الاخوات فما وجدنا موافقة ايضا فحفظنا جميع روس ابني العم ايضا وذلك اثنا عشر  
 ثم طلبنا الوقف من الاثنين والثلثة وهو عدد روسي الجدات وعدد روسي ابني العم فما وجدنا بينهما  
 موافقة ايضا فنضرب الاثنين في الثلثة صار ستة ثم ضربنا الستة في سهام الاخوات من اصل المسئلة  
 وذلك اربعة فبلغ اربعة وعشرين وهو نصيب كل واحدة من الاخوات واما الجدات فعدد  
 روسي ثلثة ونصيب من اصل المسئلة واحد فاموافقة من الثلثة والواحد فوقفنا الثلثة وهو  
 عدد روسي الجدات ووقفنا الواحد ايضا وهو نصيب من اصل المسئلة ثم طلبنا الوقف من عدد روسي



الاخوات ومن الثلثة فما وجدنا موافقة بينهما فاضربنا جميع عدد رواس الاخوات وذلك خمسة ثم طلبنا  
 الوقفين الاثنين وهو عدد رواس الع من الثلثة فما وجدنا موافقة بينهما فاضربنا جميع عدد رواس  
 ابن الع وذلك اثنان ثم طلبنا الوقفين الخمسة وهو عدد رواس الاخوات وبين الاثنين وهو عدد رواس  
 ابن الع فما وجدنا موافقة بينهما فاضربنا الخمسة في الاثنين بلغ عشرة ثم ضربنا العشرة في رواس  
 الجارات من اصل المسئلة وذلك سهم يحصل عشرة وهو نصيب كل واحدة من الجارات واما ابنا الع  
 فاثان ونصيبهم من اصل المسئلة واصلها موافقة من الاس والاصل ووفقنا الاثنان ووفقنا الواصل  
 ايضا ثم طلبنا الوقفين الخمسة وهو عدد رواس الاخوات وبين الاثنين وهو عدد رواس ابن الع  
 فما وجدنا بينهما موافقة ففقطنا جميع عدد رواس الاخوات وذلك خمسة ثم طلبنا موافقة  
 بين عدد رواس الجارات وذلك ثلثة ومن الاثنين وهو عدد رواس ابن الع فما وجدنا موافقة بينهما  
 جميع ففقطنا عدد رواس الجارات وذلك ثلثة ثم طلبنا الوقفين الخمسة وهو عدد رواس الاخوات ومن الثلثة وهو عدد  
 رواس الجارات فما وجدنا موافقة بينهما فاضربنا الثلثة في الخمسة بلغ خمسة عشر ثم ضربنا الخمسة  
 عشر في نصيب ابن الع من اصل المسئلة وذلك سهم يحصل خمسة عشر وهو نصيب كل واحد من ابن الع  
 هذا اذا كان الكسر طويلا كما في مثلنا هذه اما اذا كان الكسر على طائفتين لا يحتاج الى  
 المقدمة الثالثة كما اذا اقل ثلث اخوات لاب وام وجديتين وابن عم اصل المسئلة من ستة  
 للاخوات الثلثان وذلك اربعة لا يستقيم عليهم ولا موافقة بينهما فوفقنا جميع عدد رواس  
 وذلك ثلثة ووفقنا سهمها ثلث ايضا وذلك اربعة ونصيب الجديتين سهم ومن ثلثان لا يستقيم  
 عليهم ولا موافقة بينهما فاضربنا جميع عدد رواس الجديتين وذلك اثنان ونضربهما في سهم الاخوات  
 وذلك اربعة يحصل ثمانية فيكون نصيب كل اخت ثمانية لان جميع المسئلة من ستة وثلثين ونصيب  
 ابن الع سهم وهو اصد يستقيم عليه واما الجديتان فوفقنا عدد رواسهما وذلك اثنان ووفقنا  
 ايضا سهمها وهو اصد ثم طلبنا الوقفين بينهما ومن عدد رواس الاخوات وذلك ثلثة فما وجدنا  
 موافقة بينهما فاضربنا جميع عدد رواس الاخوات وذلك ثلثة في نصيب الجديتين وذلك سهم يحصل  
 ثلثة وهو نصيب كل واحدة من الجديتين من التصحيح واما اذا كان الكسر على طائفة واحدة في المسئلة  
 فحسب طائفة ان نصيب سهم تلك الطائفة او وقف سهمها في اصل المسئلة كما مر في اول الباب  
**فصل في قسمة التركات** من الورثة او الغرما قال رحمه الله الاصل  
 في قسمة التركات ان نصيب سهم كل واحد من الورثة من التصحيح في جميع التركة ثم اقسم المبلغ  
 على التصحيح فاحصل فهو نصيب كل واحد من الورثة من التركة ثم اعلم ان التركة لا تخلو  
 اما ان كانت دراهم او دنانير معننه او مكيلا او موزونا او عقارا او عروضا او نحوها فان  
 كانت دراهم او دنانير معننه او مكيلا او موزونا معينا فلا تخلو اما ان يكون الكل صحيحا لا

كفرها

لا كسر فيها كانه دينار ومائة درهم او مائة كيل او مائة من او نحو ذلك اربع الصيغ اما اذا كان  
 الكل صحيحا فانظر ان كان بين مجموع التركة واصل المسئلة موافقة بين فرد كل واحد من اصل المسئلة  
 والتركات في الجزء الوقف ثم اضرب سهام كل وارث او كل فريق من اصل المسئلة في جزء الوقف من التركة  
 فاحصل فاقسمه على جزء الوقف من اصل المسئلة فابلق فهو نصيب ذلك الوارث او ذلك الفريق  
 من التركة اما اذا لم يكن من اصل المسئلة ومن التركة موافقة بين فرد كل واحد من اصل المسئلة  
 فريق او اكثر ثم اطلب الموافقة بين التصحيح ومن التركة فان كان بينهما موافقة بين فرد كل واحد من اصل المسئلة  
 من التركة ومن التصحيح ثم اضرب نصيب كل وارث من التصحيح على جزء الوقف من التركة فاحصل  
 فاقسمه على جزء الوقف من التصحيح فابلق فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن من التصحيح ومن التركة  
 موافقة بين فرد كل واحد من اصل المسئلة فاحصل فاقسمه على كل التصحيح فابلق  
 بلغ فهو نصيب ذلك الوارث من التركة وكذلك لو لم يكن من اصل المسئلة والتركة موافقة بين فرد كل واحد  
 سهام كل فريق او كل وارث من اصل المسئلة في التركة فاحصل فاقسمه على اصل المسئلة فابلق فهو نصيب  
 ذلك الوارث او ذلك الفريق من التركة هذا اذا كانت التركة دراهم او دنانير او مكيلا او موزونا  
 والكل صحيح ولا كسر فيها اما اذا كان فيها كسر فاضرب التركة في مخرج ذلك الكسر وابسطه حتى يصير الكل  
 من جنس واحد ثم اضرب اصل المسئلة في مخرج ذلك الكسر ايضا فابلق فاحفظه ثم اضرب سهام كل فريق  
 او سهام كل وارث من اصل المسئلة اذ لم يتكسر عليه في التركة المبسوطة فابلق فاقسمه على المحفوظ  
 اي على الحاصل من اصل المسئلة فاحصل فهو نصيب كل فريق او كل وارث من التركة وان شئت  
 بسطت التركة دون اصل المسئلة ثم اضرب سهام كل فريق او كل وارث من اصل المسئلة في التركة  
 المبسوطة فابلق فاقسمه على اصل المسئلة فاحصل فهو نصيب كل فريق او كل وارث الا ان في هذه  
 الصورة ما حصل من القسمة فاقسمه على مخرج ذلك الكسر يعني اذا كان نصف فخرج كل اثنين فاحصل  
 من القسمة واصلها صحيحا وان كان الكسر ثلثا فخرج كل ثلثة وان كان ربعا فخرج كل اربعة وان كان خمسيا  
 فخرج كل خمسة وان كان اكثر من ذلك فخرج به واما فاما بسطت كل واحد من التركة والمسئلة فاحصل  
 من القسمة يكون كل واحد من اصد وسارا صحيحا لا يحتاج الى ان تقسمه الى اخرج فان شئت بسطتها ثم كل وارث  
 من التصحيح الى مبلغ التصحيح وتأخذ بتلك القسمة من التركة فابلق فهو نصيب ذلك الوارث من التركة  
 كما سبق في نظائرها ان شاء الله تعالى مثال ثلث اخوات لام وجدتان وثلث اخوات لاب وام  
 اصل المسئلة من ستة وقول الى سبعة فخرج اثنين واربعين واصلها من الاخوات لاب وام ثمانية  
 ولكل واحدة من الاخوات لام اربعة ولكل واحدة من الجديتين ثلثة فقسم التركة ثلثة وستين دينارا  
 فاذ لو فت هذا فاضرب سهام كل وارث من التصحيح اثنين واربعين في التركة وهو ثلثة وستون  
 فابلق فاقسمه على اثنين واربعين فخرج من القسمة فهو نصيب ذلك الوارث من ثلثة وستين مقول سهام كل  
 واحدة من الاخوات لاب وام ثمانية فقرب ثمانية في ثلثة وستين فحصل خمس مائة واربعة ثم تقسم الخمس

نصيب  
ثلثين

ث



والاربعة على الصحيح وهو اثنان واربعون خرج من القسمة اثنان وهو نصيب كل واحد من الاخوات لاب  
وام وسهام كل واحد من الاخوات لاب وام وسهام كل واحد من الاخوات لام من القسمة اربعة فخرج  
الاربعة في الثلثة والستين يحصل اثنان واثنان وخمسون ثم يقسم المبلغ على الصحيح وهو اثنان  
واربعون يخرج من القسمة ستة وهو نصيب كل واحد من الاخوات لام من التركة وسهام كل واحد من  
الصحيح ثلثة نصرا في ثلثة وستين يحصل مائة وتسعة وخمسون ثم يقسم المبلغ على الصحيح  
يخرج من القسمة اربعة ونصف وهو نصيب كل واحد من التركة هذا غير طلب الوقف من المسئلة  
والتركة فطريقه ما يعنى طريق طلب الموافقة فيها هنا طلبنا الوقف من اصل المسئلة وعوها وذلك  
سبعة ومن مبلغ التركة وذلك ثلثة وستون فخذنا الموافقة السبعة فاحذفنا سبع اصل المسئلة  
وذلك واحد واخذنا ايضا سبع التركة وذلك تسعة ثم يضرب سهام كل وارث او كل زوج من اصل  
المسئلة في وفق التركة وذلك تسعة فاحصل فاقسمة على وفق اصل المسئلة وذلك واحد واخرج  
من القسمة فهو نصيب ذلك الوارث او ذلك الزوج من سبع التركة اعني ثلثة وستين فقول سهام الاخوات  
لاب وام من اصل المسئلة اربعة نصرا في وفق التركة وذلك تسعة يحصل ستة وثلثون عا وفق اصل  
المسئلة وذلك واحد يخرج من القسمة ستة وثلثون عا وفق اصل المسئلة وذلك واحد يخرج من القسمة  
ستة وثلثون وهو نصيب الاخوات لاب وام وكل واحد اثنان وعشرون دينا واربعة من الاخوات لام من اصل  
اصل المسئلة اثنان نصرا في وفق التركة وذلك تسعة يحصل ثمانية عشر ثم يقسم المبلغ على وفق المسئلة  
وذلك واحد يخرج من القسمة ثمانية عشر وهو نصيب الاخوات لام لكل اخت ستة دنانير وسهام كل واحد من  
اصل المسئلة سهم واحد نصرا في وفق التركة وذلك ثم يقسم التسعة على وفق المسئلة وذلك واحد يخرج  
من القسمة تسعة ويصير لكل واحد واحد اربعة دنانير ونصف وان شئت ضربت سهام كل وارث  
من اصل المسئلة في وفق التركة ثم قسمت احصاها وفق المسئلة فخرج من القسمة فهو نصيب ذلك الوارث  
كما في مسلتنا هذه فنقول سهام كل واحد من الاخوات لاب وام من اصل المسئلة واحد وثلث لان سهام كل  
اربعة ومن ثلثة والاربعة اذا قسمت على الثلثة صار لكل واحد واحد وثلث فخرج من القسمة  
في وفق التركة وهو تسعة يحصل اثنان وعشرون ثم تقسم اثنان عشر عا وفق المسئلة وذلك واحد يخرج من القسمة  
اثنان عشر ثم تقسم اثنان عشر عا وفق المسئلة وذلك واحد يخرج من القسمة اثنان عشر وهو نصيب كل واحد من الاخوات لاب وام من التركة  
وسهام كل واحد من الاخوات لام من اصل المسئلة ثلثان لان سهام كل واحد من ثلثة واحد اثنان عشر  
على الثلاثة صار لكل واحد ثلثان فنضرب الثلثين في وفق التركة وهو تسعة يحصل ثلثة التسعة وذلك  
ستة ثم يقسم الستة على وفق المسئلة وذلك واحد يخرج من القسمة ستة وهو نصيب كل واحد من الاخوات  
لام وسهام كل واحد من الجدتين النصف لان سهام كل واحد من اثنان اذا قسمت الواحد على اثنين  
صار لكل واحد نصف فنضرب النصف في وفق التركة وهو تسعة يحصل اربعة ونصف ثم يقسم  
الاربعة والنصف على وفق المسئلة وذلك واحد يخرج من القسمة اربعة ونصف وهو نصيب كل واحد

تسعة يحصل

من الجدتين من التركة هذا اذا طلبنا الوقف من اصل المسئلة ومن التركة اما اذا اردنا ان نطلب الوقف من  
ومن مبلغ التركة فطريق طلب الوقف ما يعنى طريق طلب الموافقة فيها هنا طلبنا الوقف من اصل المسئلة وعوها وذلك  
ثلثة وستون فخذنا الموافقة السبعة فاحذفنا سبع اصل المسئلة وذلك واحد واخذنا ايضا سبع التركة وذلك تسعة  
وذلك ثلثة وهو نصيب كل واحد من الاخوات لاب وام وسهام كل واحد من الاخوات لام من القسمة اربعة فخرج  
من القسمة فهو نصيب ذلك الوارث من التركة فنقول سهام كل واحد من الاخوات لاب وام من القسمة ثلثة يحصل ع  
بما فيه نصرا في وفق التركة وهو ثلثة يحصل اربعة وعشرون ثم يقسم المبلغ على وفق الصحيح وذلك  
اثنان يخرج من القسمة اثنان عشر وهو نصيب كل واحد من الاخوات لاب وام من التركة وسهام كل واحد  
من الاخوات لام من القسمة اربعة نصرا في ثلثة يحصل اثنان وعشرون ثم يقسم المبلغ على الاثنين وهو وفق  
الصحيح يخرج من القسمة ستة وهو نصيب كل واحد من الاخوات لام من التركة وسهام كل واحد  
من الجدتين من الصحيح ثلثة نصرا في ثلثة يحصل تسعة ثم يقسم المبلغ على وفق الصحيح وهو اثنان  
يخرج من القسمة اربعة ونصف وهو نصيب كل واحد من التركة هذا اذا كان من التركة ومن  
اصل المسئلة ومن الصحيح موافقة اما اذا لم يكن من الصحيح ومن التركة موافقة فخرج من القسمة  
ما مر في اول المسئلة وهو ان تضرب سهام كل وارث من الصحيح في مبلغ التركة فاحصل فاقسمة على  
مبلغ الصحيح فخرج من القسمة فهو نصيب ذلك الوارث من التركة هذا كله اذا لم يكن في  
التركة كسر اما اذا كان في التركة كسر مثالا ثلث اخوات لاب وام وجدنا زوايا من اصل المسئلة  
من ستة ونصف ستة وثلثين لكل اخت ثمانية ولكل واحد ثلثة ولكل ابن ثلثة فخرج من التركة ثلثة عشر  
دينا ونصف دينا فنضرب التركة في مخرج النصف وهو اثنان لانه وقع الكسر النصف صار في التركة  
سبعة وعشرون والصحيح ستة وثلثين بضرب الصحيح ايضا في مخرج الكسر اعني الاثنين فبلغ  
اثنان وسبعين بضرب سهام كل وارث من الصحيح في التركة المبسوطة ومن سبعة وعشرون  
فاحصل فاقسمة على الصحيح المبسوطة اعني اثنين وسبعين فخرج من القسمة فهو نصيب ذلك  
الوارث كما في مسلتنا هذه فان سهام كل واحد من الاخوات من الصحيح ثمانية نصرا في  
التركة المبسوطة وهي سبعة وعشرون فبلغ ما سنن وستة عشر ثم يقسم المبلغ على الصحيح  
المبسوط وذلك اثنان وسبعون يخرج من القسمة ثلثة وهو نصيب كل واحد من الاخوات  
من التركة اعني ثلثة عشر ونصف يعني لكل اخت ثلثة دنانير وسهام كل واحد من القسمة  
نصرا في سبعة وعشرين فبلغ اثنان عشر ثم يقسم المبلغ على اثنين وسبعين فخرج من القسمة واحد ومن  
دينا لان التسعة من اثنين وسبعين منها فهو نصيب كل واحد من الجدتين من التركة دينا وثلث لان سهام كل  
ثلثة عشر دينا ونصف دينا ولذلك نصيب كل ابن عشر من التركة دينا وثلث دينا لان سهام كل  
واحد منها من الصحيح ثلثة كما للجدتين وان شئت طلبت الوقف من التركة المبسوطة ومن الصحيح  
المبسوط واخذت الوقف في كل واحد منها ثم ضربت سهام كل وارث من الصحيح في وفق التركة المبسوطة

ك

فتضرب سهام كل وارث من  
الصحيح في وفق التركة وهو  
ثلثة يحصل ع



فاحصل فاقسمه ما وفق التصحيح المبسوط كما في مسئلتنا هذه فان من سبعة وعشرين واشتري سبعين موا  
بالشع فاحذفنا سبع التركة وهو ثلثه فحفظنا ما فاضرنا لسبع اشترى سبعين وذلك ثمانية فحفظنا ما  
الضام ثم ضربنا سهام كل اخت من التصحيح وذلك ثمانية في وفق التركة المبسوطه وذلك ثلثه تبلغ اربعة  
وعشرين ثم نقسم الاربعة والعشرين على اثنين وسبعين وذلك ثمانية فخرج من القسمة ثلثة دنانير وهو  
وهو نصيب كل اخت من مبلغ التركة ثم ضربنا سهام كل رجل من التصحيح وذلك ثلثة في وفق التركة المبسوطه  
وذلك ثلثة تبلغ تسعة ثم نقسم التسعة على اثنين وسبعين وذلك ثمانية فخرج من القسمة واحد  
وثلثين دنانير او ثمن دينار وهو نصيب كل واحد من الجدين من مبلغ التركة ولذلك نصيب كل واحد  
ابن العم وان شئت لسط التركة دون التصحيح ثم ضرب سهام كل واحد من التصحيح في التركة للبطون  
فاحصل فاقسمه على التصحيح فخرج من القسمة فاقسمه على مخرج كسر التركة فخرج هو نصيب كل وارث من  
مبلغ التركة كما في مسئلتنا هذه فان التصحيح ستة وثلثين والتركة المبسوطه سبعة وعشرون  
فاضرب سهام كل اخت وذلك ثمانية في سبعة وعشرين تبلغ مائة وستة عشر ثم اقس المائتين وستة  
عشرين على التصحيح وهو ستة وثلثون فخرج من القسمة ستة ثم اقس هذه الستة على مخرج كسر التركة وذلك  
اشان يحصل منه صحه فيكون نصيب كل اخت من مبلغ التركة ثلثة دنانير وسهام كل واحد من الجدين  
من التصحيح ثلثة نصرا في سبعة وعشرين حصلا واحد وثلاثون ثم نقسم المبلغ على ستة وثلثين فخرج من  
القسمة اثنان وربع ثم نقسم الاثنان والربع على مخرج كسر التركة وهو اثنان فخرج من القسمة واحد وثلثين  
دينارا واحدا وثلث دينار وهو نصيب كل واحد من الجدين وكذلك نصيب كل واحد من ابني العم وان شئت  
فاضرب سهام كل فرقة او كل وارث من اصل المسألة دون التصحيح في التركة المبسوطه فاحصل فاقسمه على  
اصل المسألة بعد البسط يعني بعد ما ضربت اصل المسألة في مخرج كسر التركة فخرج من القسمة نصيب  
ذلك الفرقة من مبلغ التركة كما في مسئلتنا هذه فان اصل المسألة بعد البسط مائة وستة عشر والتركة المبسوطه  
سبعة وعشرون فسهام الاخوات من اصل المسألة اربعة نصرا في التركة المبسوطه وهو سبعة وعشرون  
تبلغ مائة وثمانية ثم نقسم المائة وثمانية على اصل المسألة المبسوطه وهو اثنان عشر فخرج من القسمة تسع  
وهو نصيب الاخوات من مبلغ التركة يعني مائة وثمانية عشر ونصف وسهام الجدين من اصل المسألة واحد  
في سبعة وعشرين ثم نقسمها على اثنان عشر فخرج من القسمة اثنان وربع يعني دينارين وربع دينار وهو نصيب  
الجدين من مبلغ التركة ولذلك نصيب ابني العم وان شئت طلبت الوقف بين اصل المسألة المبسوطه وبين  
التركة المبسوطه واخذت جزء الوقف من كل واحد منها ثم ضربت سهام كل فرقة من اصل المسألة في وفق التركة  
المبسوطه ثم اقس الحاصل على وفق المسألة المبسوطه فخرج من القسمة هو نصيب ذلك الفرقة  
كما في مسئلتنا هذه فان اصل المسألة المبسوطه من اثنان عشر والتركة المبسوطه سبعة وعشرون  
وبينهما موافقة بالثلث فاضرنا ثلث التركة وذلك تسعة فحفظنا ما فاضرنا ثلث اصل المسألة المبسوطه  
من اثنان عشر والتركة المبسوطه سبعة وعشرون فخرج من القسمة بالثلث فاحذفنا ثلث التركة وذلك اربعة

فحفظنا

44 فحفظنا ما ايضا ثم ضربنا سهام الاخوات من اصل المسألة وذلك اربعة في وفق التركة وذلك تسعة تبلغ تسعة  
وثلثين ثم نقسم التسعة والثلثين على وفق المسألة المبسوطه وذلك اربعة فخرج من القسمة تسعة يعني تسعة  
دنانير وهو نصيب الاخوات من مبلغ التركة ثم ضربنا سهام الجدين من اصل المسألة وذلك واحد في وفق التركة  
وذلك تسعة يحصل تسعة ثم نقسم التسعة على وفق المسألة المبسوطه وذلك اربعة فخرج من القسمة  
اثنان وربع دينار يعني دينارين وربع دينار وهو نصيب الجدين من مبلغ التركة ولذلك نصيب ابني العم  
وقس ما هذا اذا كان الكسر من مخرج الثلث يعني فابسط كل التركة اثنان ثم اقسط اصل المسألة والمخرج اثنان  
ايضا ثم اسلك فيه ما رسمناك في الطرق المتقدمة وان كان الكسر من مخرج الجذر فابسط اخا ساهل هذا  
الى غير تمامه وان شئت ثبت سهام كل فرقة من اصل المسألة الى المسألة ثم اذنت بتلك النسبة من التركة  
فاحصل هو نصيب ذلك الفرقة من مبلغ التركة مثال **مسألة** زوج ثلث اخوات لاب وحدتان اصل المسألة  
من ستة ونقول الى ثمانية فخرج من التركة اربعين دنانير فاقول اصل المسألة ثلثة الا ان المسألة عالت الى  
ثمانية فالثلثة من الثمانية ثلثة اتمامها فيكون نصيب الزوج من التركة ثلثة اتمامها اثنان والتركة اربعون  
دينارا وثلثة اتمام الاربعين خمسة عشر فيكون نصيب الزوج من التركة خمسة عشر دينار وسهام الاخوات  
اربعة والاربعة الثمانية نصرا فيكون نصيب الاخوات من مبلغ التركة نصرا وذلك عشرين دينار والجدين  
من الثمانية سهم والسهم من الثمانية ثلثها فيكون للجدين من مبلغ التركة الثلثة وذلك خمسة وان شئت  
المسألة ثم انصب سهام كل وارث من المخرج الى التصحيح ثم ضربت تلك النسبة من التركة فاحصل هو نصيب ذلك  
الوارث كما في مسئلتنا هذه فان اصل المسألة من ستة وعالت الى ثمانية وصحت ثمانية وارث كل اخت  
ثمانية وللزوج ثمانية عشر ولكل رجل ثلثة والتركة اربعون دنانير فاقول سهام كل اخت ثمانية ثمانية  
واربعين دنانير ثمانية واربعين سدسها فيكون سدس كل التركة لكل واحد من الاخوات وسدس الار  
وذلك ثلثة اتمامها فيكون ثلثة اتمام جميع التركة للزوج وثلثة اتمام الاربعين خمسة عشر دينار وذلك  
نصيب الزوج والجدين من ثمانية واربعين ستة وستة من ثمانية واربعين ثلثها فيكون ثلث جميع التركة للجدين  
وثلث الاربعين خمسة فيكون نصيب الجدين من التركة خمسة دنانير وقس ما هذا جميع اخواتها هذا اذا كانت  
التركة دراهم او دنانير وان كانت مكيلا او موزونا فالحكم فيها كالحكم في الدراهم والدنانير من غير زيادة ولا نقصان  
واما اذا كانت التركة عقارا او عروضا او نحوها فقسها بين الورثة طريقا ان اصرها ان يقوم العقار والعروض  
حتى تكون دراهم او دنانير او مكيلا او موزونا ثم تسلك طريق الذي قدمناه في الدراهم والدنانير من غير زيادة ولا نقصان  
والطريق الثاني ان تقسم من الورثة على وجه النسبة وهذا الطريق من احسن الطرق ووجه ما ذكرناه هو ان  
تنصب سهام كل فرقة من اصل المسألة الى اصل المسألة ثم باخذت تلك النسبة من التركة فهو نصيب ذلك الفرقة  
التيه وان شئت ان تصح المسألة ونصب سهام كل وارث من التصحيح الى التصحيح وباخذت تلك النسبة من  
التركة فهو نصيب ذلك الوارث **مسألة** ثلثة اخوات لاب وام وثلث اخوات لام ووجه  
المسألة من ستة ونقول الى سبعة للاخوات لاب وام الثلثان وذلك اربعة وللأخوات لام الثلث وذلك

كته  
سهام الزوج من سهم

بعض ستة دنانير وثلث دينار  
اخت ستة دنانير وثلث دينار  
بمانية عشر من ثمانية واربعين



اشان والجدرة السدرس وذلك سهم ففرض التركة دارا وبستانا فنقول للكان اصل المسئلة مع عولها من سبعة تقسم الدار  
او البستان على سبعة اسم للاخوات لاب وام اربعة اسم وللجدرة سهم والوجه الثاني في  
طريق النسبة ان تقول للاخوات لاب وام من السبعة اربعة والاربعة من السبعة اربعة اسباعا فيكون لكل اربعة  
اشباع الدار والبستان للاخوات لأم من السبعة اشان والاشان من السبعة سباعا ما ملون من سبعة الدار والبستان  
والجدرة من السبعة سهم واحد الواحد من السبعة سبعة فيكون للجدرة سبع الدار والبستان وان شئت تحت المسئلة  
فصار اصل واحد وعشرون لكل واحدة من الاخوات لاب وام اربعة ولكل واحدة من الاخوات لأم اشان والجدرة ثلثة فنقول  
لكل اخت من الاب والام من اصل واحد وعشرون سبعة وثلث سبعة فيكون للاخت من الاب والام سبع الدار والبستان وثلث سبعة  
ولكل اخت من الام اصل واحد وعشرون اشان والاشان من اصل واحد وعشرون ثلث سبعة فيكون لكل اخت من الام ثلث سبع الدار والبستان  
والجدرة من اصل واحد وعشرون ثلثة والثلثة من اصل واحد وعشرون سبعة فيكون للجدرة سبع الدار والبستان وقسط هذا جميعا

**فصل في قضا الديون قال** رحمه الله اعلم ان دين كل غير بمنزلة سهم كل وارث  
في العول بمجموع الديون بمنزلة المصحح وانما يحتاج الى قسمة التركة من العول ما بقدر حصصهم اذ اضافت التركة  
عن جميع الديون اما اذا كانت التركة تنفي جميع الديون فلا يحتاج الى ضرب والحساب مثال اذ اترك  
ماية دينار وجميع ديونه ماية دينار او اقل فانه يقضى من التركة جميع ديونه بلا مامل ولا تاخير اما اذا اترك ماية  
دينار وديونه زائدة على المائة فهنا يحتاج الى الضرب والحساب بشرط ان يكون صاحب الديون اكثر من واحد اما  
اذا كان العول واحد اعطى التركة البتة وما بقى الميت من دينه ان شاء عفى عنه وان شأته اتركه الى دار الآخرة اما  
اذا اترك ماية دينار وديونه زائدة على المائة وصاحب دينه اكثر من واحد فانه يحكم من كل غريم بمنزلة سهم  
كل وارث ومجموع الديون بمنزلة المصحح فدين كل غريم يقرب في التركة فاحصل يقسم على جميع الديون فاخرج  
من القسمة فهو نصيب ذلك الغريم من التركة مثال اترك ماية دينار وديونه ماية دينار وجميع ديونه ماية دينار  
لاربعة نفر لزيد بلشون ديناراً ولعم واربعون ديناراً ولبلكرستون ديناراً ولجعفر عشرون ديناراً فيكون صحيح  
يعني عشرون ديناراً المسئلة من مائة وخمسين والتركه مائة فتضرب عدد دنانير زيد وبلكرستون في التركة وذلك مائة تبلغ ثلاثة  
الاف ثم تقسم المبلغ على المائة والخمسين يخرج من القسمة عشرون ديناراً فهو نصيب زيد من التركة وسبق له على الميت عشرون  
دنانير ثم اضرب عدد دنانير عم وذلك اربعون في التركة تبلغ اربعة الاف ثم تقسم المبلغ على المائة والخمسين  
يخرج من القسمة ستة وعشرون وثلثان يعني ستة وعشرون ديناراً وثلاثي ديناراً فهو نصيب عم من التركة وسبق له  
على الميت ثلثة عشر ديناراً وثلث ديناراً ثم تضرب عدد دنانير بلكرستون في التركة وذلك مائة تبلغ ستة الاف ثم  
تقسم المبلغ على المائة والخمسين يخرج من القسمة اربعون ديناراً وهو نصيب بلكرستون من التركة وسبق له على الميت اربعون ديناراً ثم تضرب  
عدد دنانير جعفر وذلك عشرون في التركة وذلك مائة تبلغ الفين ثم تقسم المبلغ على المائة والخمسين يخرج من القسمة ثلثة  
عشر وثلث ديناراً وهو نصيب جعفر من التركة وسبق له على الميت ستة دنانير وثلث ديناراً وان شئت تحت كل غريم  
من مجموع الديون الى مجموع الديون ثم ما مضى مثل تلك النسبة من التركة فاحصل هو نصيب ذلك الغريم من التركة كما في مثلنا  
هذه فان مجموع الديون مائة وخمسون ومجموع التركة مائة ودين من مجموع الديون ثلثون فتراك الثلثون من مائة  
وخمسين جسماً فيكون نصيب زيد من مجموع التركة خمسة وذلك عشرون لان خمس المائة عشرون ودين عم واربعون ديناراً

والاربعون خمس مائة وخمسين وثلث خمسها فيكون نصيب عم وحس التركة وثلث خمسها وذلك ستة وعشرون ديناراً وثلثا ديناراً  
لان خمس المائة عشرون وثلث العشر ستة وثلثان فيكون المبلغ ستة وعشرون وثلثين ودين بركستون والثلثون  
خمس مائة وخمسين ملون نصيب بلكرستون من التركة وخمسين وهو اربعون لان خمس مائة اربعون ودين جعفر  
عشرون وخمسون من مائة وخمسين ثلثا خمسها فيكون نصيب جعفر من التركة ثلثي خمسها ايضا وذلك  
ثلثة عشر وثلث لان خمس المائة عشرون وثلث العشر ثلثة عشر وثلث وان شئت طلبت الوقف من  
الديون كلها وتأخذ من كل من جزء الوقف لو كان من الديون موافقة بحسب ثم انظر بعد ذلك ان كان من  
الديون التركة موافقة مثل ذلك الجزء الذي وحدته بين الديون فخرج مثلاً ذلك الجزء من التركة ايضا ثم  
اجعل مجموع الاجز الذي اضرت من الديون بمنزلة المصحح والجز الذي اضرت من التركة بمنزلة التركة  
ثم اضرب ما كان لكل غريم من اجزاء الوقف من الديون في جزء الوقف من التركة فاحصل فاقسمه على اجزاء الوقف  
من الديون فاخرج من القسمة فهو نصيب ذلك الغريم من التركة الا انه ما خرج من القسمة فاضربه في مخرج جزء  
الوقف يعني اذا كان بين الديون ومن التركة موافقة بحسب والعشر فخرج واحد ما خرج من القسمة  
عشرة وان كان بينهما موافقة ما لم يخرج من كل واحد خمسة فان كانت الموافقة بالسدرس فخذ كل واحد  
سته وان كانت الموافقة بحسب من اصل عشرون في خمسة عشر فخذ كل واحد واحد عشر واثني  
عشر وخمسة عشر ولذلك لو كانت الموافقة بحسب الثلث ذلك فافهم مثال في مثلنا هذه بان  
تبلغ الديون مائة وخمسون لزيد بلشون ولعم واربعون ولبلكرستون ولجعفر عشرون فيكون الديون  
موافقة بالعشر فاضربا عشر كل من جمع عندنا خمسة عشر لزيد ثلثة ولعم واربعة ولبلكرستون  
ولجعفر اثنان ثم طلبنا الموقوف بين كل دين واحد من التركة ايضا فوجدنا موافقة العشر  
فاضربا عشر التركة وذلك عشرة فصار جزء الوقف الديون خمسة عشر وجزء الوقف التركة عشرة  
ولزيد من خمسة عشر ثلثة تفرها في الوقف التركة وذلك عشرة تبلغ ثلثين ثم تقسم الثلثين على خمسة  
عشر يحصل اثنان فتضرب اثنان في مخرج جزء الوقف وذلك عشرة تبلغ عشرون فهو نصيب زيد من  
مبلغ التركة ولعم من خمسة عشر اربعة نصيبها في خمسة عشر تبلغ اربعين ثم تقسم الاربعين على خمسة  
عشر يخرج من القسمة اثنان وثلثان ثم تضرب اثنان مع الثلثين في مخرج جزء الوقف وذلك عشرة  
تبلغ ستة وعشرون وذلك نصيب عم ومن مبلغ التركة وقسط هذا وان شئت بقيت التركة على حالها  
ثم ضربت عدد دنانير كل غريم من اجزاء الوقف الديون في مبلغ التركة فابلق فاقسمه على اجزاء الوقف الدار  
فاحصل هو نصيب كل واحد من مبلغ التركة كما في مثلنا هذه فان لزيد خمسة عشر وثلثة  
نصيبها في مبلغ التركة وذلك مائة تبلغ ثلثا ثمانية ثم تقسم ثلثا ثمانية على خمسة عشر يخرج من القسمة  
عشرون يعني عشرون ديناراً فهو نصيب زيد من مبلغ التركة ولعم من خمسة عشر اربعة نصيبها  
في مائة تبلغ اربعاً ثم تقسم الاربع على خمسة عشر يخرج من القسمة ستة عشر وثلثان  
يعني ستة عشر ديناراً وثلث ديناراً فهو نصيب عم ومن مبلغ التركة وكبرى النسبة التي ذكرنا من قبل







صاحب الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من البين فمقسم باع الزكاة من الام والعم اثلاثا بقدر سهامها  
 من الام وسهم للمعد لان اصل المسئلة كان من سنته للزوج النصف والام الثلث سمان  
 ولعم الباقي وذلك سهم فاذا اخرجت من الستة سهام الزوج بالخراج بقي سمان للام وسهم للعم  
 فمقسم باقي المال بينهما اثلاثا فان قيل ترك بستانا وثلثين ديناراً من الورثة اختلاط وام  
 واخرون لام وابن عم فاخذت الاخت الستان بمقابلة نصيبها من التركة كم كان قيمة البستان  
**قال** رحمه الله الاصل في معرفة هذا الحصر المسائل ان يعم بقية التركة على سهام بقية الورثة  
 ثم انظر كم اصاب بكل سهم فاذا عرفت ذلك فانظر الى ان سهام الخارج من البين كم كان فاعلم ان كل سهم  
 من سهام الخارج اصاب مثله اصاب كل سهم من سهام الورثة الباقية بان كان سهام الخارج مثله  
 فانظر الى مثله اسهم من سهام الباقية كم كان اصابها فان اصابها عشرة دنانير فاعلم ان قيمة البستان بان  
 عشرة دنانير فاعلم ان قيمة البستان عشرة دنانير وان اصابها التركة من ذلك او اقل فحسابه وان شئت  
 ضربت سهام الخارج في التركة الباقية فابلق فاقسمه على سهام باقي الورثة فاحصل فهو مثل قيمة البستان  
 وان سبت قيمت باقي التركة على سهام باقي الورثة فخرج من القسمة ضربته في سهام الوارث الذي خرج  
 من البين فاحصل فهو قيمة البستان **مثال** في مسكتاهن وبني اخت لاب وام واخوان لام  
 وابن عم اصل المسئلة من سنته للاخت النصف مثله وللأخوة لام الثلث وذلك انسان ولابن العم  
 الباقي وذلك سهم والتركة ستان وثلثون ديناراً فاخذت الاخت الستان بمقابلة نصيبها فاطرح  
 سهامها وذلك مثله من الستة سهم مثله ثم اضم بقية التركة وذلك ثلثون على سهام بقية  
 الورثة وذلك ثلثون اصاب كل سهم عشرة دنانير وللأخت كانت ثلثة اسهم فيكون لها ثلثون  
 ديناراً وهو قيمة البستان وان شئت ضربت سهام الاخت وذلك ثلثة في بقية التركة وذلك ثلثون  
 تبلغ تسعين ثم اضم التسعين على سهام بقية الورثة وذلك ثلثة خرج من القسمة ثلثون وهو قيمة  
 البستان وان سبت قيمت التركة وذلك ثلثون على سهام بقية الورثة وذلك ثلثة خرج من القسمة  
 عشرة ثم اضم سهام الاخت وذلك ثلثة في العشرة تبلغ ثلثين وهو قيمة البستان وقسماً  
 هذا اخواتها من ضربان ولا نقصان فان قيل لو اخذت الاختين بمقابلة نصيبهما البستان وردت  
 عشرة دنانير كان قيمة البستان فطرح بقية ان يضم العشرة المردود الى بقية التركة ثم قدم الموصي  
 الا انك اذا عرفت قيمة البستان زد عليه قدر المردود وقار قيمة البستان هذا في مسكتاهن فان  
 التركة الباقية ثلثون ديناراً فلما اردت الاخت عشرة دنانير اضم عشرة من الثلثين صار خمسين ثم  
 اضم الخمسين على سهام بقية الورثة وذلك ثلثة اصاب كل سهم ستة عشر ديناراً وثلث ديناراً اذا  
 ضربت سهام الاخت وذلك ثلثة في ستة عشر وثلثين سلح خمسين فاعلم ان قيمة البستان سبعون ديناراً  
 الا انه يبقى مع الاخت من قيمة البستان خمسون ديناراً وقد وردت العشرة فيكون قيمة البستان  
 سبعون ديناراً فان قيل اخذت البستان واخذت ستة دنانير كم كان فيه البستان فطرحه ان

نقسم

٤٧ تنقسم بقية التركة على سهام بقية الورثة فخرج من القسمة فاضرب سهام الوارث الخارج في ذلك فابلق فهو قيمة  
 البستان من يد اعلمه ستة دنانير ايضا سخي من التركة اربعة وعشرون ديناراً فاضرب اربعة وعشرون  
 على سهام بقية الورثة وذلك ثلثة خرج من القسمة ثمانية ثم اضم سهام الاخت وذلك ثلثة في ثمانية  
 تبلغ اربعة وعشرون فيكون قيمة البستان ثمانية عشر ديناراً من يد اعلمه ستة دنانير يعني اذا زيد  
 على ثمانية عشر ديناراً ستة دنانير يبلغ اربعة وعشرون وهو قيمة البستان مع الستة الزائدة فان قيل  
 لو اخذ واحد من الورثة البستان واخذ ستة دنانير ايضا واخذ واحد من الورثة داراً ورثة عشرة دنانير كم  
 كان فيه كل واحد من البستان والدار فطرح بقية ان تعطى البستان لذلك الوارث ستة دنانير اخرى وتعطى  
 الدار الوارث اخرى واخذ منه عشرة دنانير ثم يضم العشرة الى باقي التركة ثم قدم فيها سهمها **مثال**  
 زوج واخت لاب وام واخوان لام وحق اصل المسئلة من سنته وتقول الى تسعة للزوج النصف  
 ثلثة وللأخت النصف ثلثة وللأخوة لام الثلث انسان وللحرة السدر وذلك سهم وتفرغ التركة اربعة  
 ديناراً وستان وداراً فاخذ الزوج بستانا واخذ ستة دنانير ايضا واخذت الحرة داراً وردت  
 عشرة دنانير فمضم العشرة الى بقية التركة وذلك اربعة وثلثون لان النقص من التركة كان اربعين  
 الا اننا اعطينا للزوج ستة دنانير ايضا واخذت الحرة داراً وردت عشرة دنانير فيضم العشرة الى بقية  
 التركة وذلك اربعة وثلثون لان النقص من التركة كانت اربعين الا اننا اعطينا للزوج ستة دنانير فيبقى  
 اربعة وثلثون ديناراً فمضم العشرة الى الباقي اربعة وثلثين صار معني من التركة اربعة  
 واربعين ثم بطرح سهام الزوج من المسئلة وذلك ثلثة ونطرح سهام الحرة ايضا وذلك واحد فبقي  
 الاخوة من الام والاخت من الاب والام خمسة فمقسم الاربعة والاربعون على خمسة خرج من  
 القسمة ثمانية واربعة اخماس فيضرب سهام الزوج وذلك ثلثة في ثمانية واربعة اخماس يحصل ستة  
 وعشرون ديناراً وخمس ديناراً فمضم قيمة البستان من يد اعلمه ستة دنانير فاذا طرحنا عن هذا المبلغ  
 ستة دنانير بقي عشرون ديناراً وخمس ديناراً وهو قيمة البستان على الحقيقة ثم تقرب سهم  
 وذلك واحد في ثمانية واربعة اخماس يحصل ثمانية واربعة اخماس وهو قيمة الدار منعقوداً عنه العشرة  
 الماخوة فاذا اردت عشرة على ثمانية اربعة اخماس تبلغ ثمانية عشر ديناراً واربعة اخماس ديناراً وهو  
 قيمة الدار على الحقيقة وقسماً هذا جميع اخواتها فان قيل اخذ واحد من الورثة ثلثين ديناراً من  
 التركة كم كان جميع التركة فطرح بقية ان تنظر الى سهام ذلك اصل المسئلة او من التصحيح قل لما  
 اخذ هذا الوارث بمقابلة لزامن السهام لزامن ديناراً فيكون بمقابلة جميع سهام الورثة لزامن ديناراً البتة  
**مثال** زوج واخت لاب وام واخوان لام اصل المسئلة من سنته وتقول الى ثمانية  
 فان قيل اخذ الزوج بنصيبه ثلثين ديناراً كم كان جميع التركة فنقول لما اخذ الزوج بمقابلة  
 ثلثة اسهم بثلثين ديناراً يكون بمقابلة كل سهم عشرة دنانير فيكون ثمانية اسهم بثمانين ديناراً  
 البتة فكون جميع التركة ثمانين ديناراً وقسماً هذا **باب الرد**



الرد ضد القول وهو ان يزول المخرج في فرض ذوي الفروض ولا يستحق لتلك الزيادة لانه اصحاب الفروض ولا من  
العصبة سوى الورثة التي اعطيت سهمهم فان الزيادة ترد على ذوي الفروض بقدر حقوقهم الا على الزوجين  
وهو قول عامة الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وبه اخذ ابو حنيفة واصحابه وقال **ابن زيد** يات  
لا يرد على احد اصحاب الفرائض ولو وضع الفاضل من سهمهم في بيت المال وبه اخذ مالك والشافعي وقال  
ابن عباس رضي الله عنهما لا يرد على بنته على الزوج والزوجة والجدة اذا كان معها ذوي فرض اخر يرث بالرحم  
وان لم يكن في المسئلة ذوي فرض اخر يرث بالرحم فحسب رد على الجد كما اذا ترك جد واهل الزوجين  
او ترك جد ومولى العاتقة او مولى مولاة محمد يرد على الجد دون اهل الزوجين وقال **ابن مسعود**  
رضي الله عنه لا يرد على ستة الزوج والزوج كالنصف يعني لا يرد عليها بكل حال البتة سواء كان معها وارث  
اخر او لم يكن ولا يرد ايضا على بنت الابن مع بنت الصلب يعني با ضربت الصلب النصف بالفرضية  
وبنت الابن السدس بالفرضية والباقي يرد على بنت الصلب ولا يرد على بنت الابن والرابع انه لا  
يعد على الاخوات لاب مع الاخوات لاب وام يعني باخذ الاخوات لاب فرضهن والباقي يرد على الاخ  
لاب وام والخامس انه لا يرد على اولاد الام مع الام يعني باخذ اولاد الام فرضهن والباقي يرد على الام  
ومن كان اصحاب الفروض لا يرد على اولاد الام والسادس انه لا يرد على الجد مع ذوي فرض اخر يرث بالرحم  
كما ذكرنا عن ابن عباس رضي الله عنهما ولو انفرد من هاهنا ولا قوم يرد عليهم الا على الزوجين وعن عثمان بن  
رواية شاذية انه يرد على الزوج والزوجة ايضا وبه اخذ ابن زيد والليل على صحة الرد هو  
ان الابن ينفذ جميع المال عند الانفراد فكل ذلك البنات ينبغي ان ينفذ جميع المال عند انفراد  
لان عند الاجتماع الابن باخذ نصيب البناتين وازك قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اول  
ببعض فلو كان صاحب الفرض اوليا للمال من بيت المال كافي قدر السهام المفروضة **قول** ثم سأل  
هذا الباب اقسام اربعة احدها ان يكون في المسئلة جنس واحد ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد  
عليه يعني اذا لم يكن في المسئلة الا من يرد عليه وحده لا يخلو اما ان كان من جنس واحد كما اذا  
ترك في المسئلة بنتان فحب او اختان فحب او جدتان فحب فاحصل المسئلة من رواسم  
يعني اذا كانت بنتين فاحصل المسئلة من بنتين واذا كانتا جدتين فاحصل المسئلة من جدتين  
في المسئلة حبسان او ثلثة اجناس ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه فاحصل المسئلة من  
سهامهم اعني من اثنين اذا كان في المسئلة سدسان او من ثلثة اذا كان في المسئلة ثلث وسدس او من  
اربعة اذا كان في المسئلة نصف وسدس او من خمسة اذا كان في المسئلة ثلثان وسدس او  
نصف وسدسان او نصف وثلث **مثال** الاول ترك صلة واخلام لجد السدس سهم وللأخ  
سهم السدس اصل المسئلة من ستة ويخرج من اثنين للجد السدس سهم وللأخ سهم **مثال**  
الباني جد واخوان لام للجد السدس وللأخ ثلث اصل المسئلة من ستة ويخرج من ثلثة سدس  
الستة سهم وثلث الستة سهمان فاحصل المسئلة لجد ثلثة للجد سهم وللأخ سهمان **ومثال**

الثالث اخت لاب وام وجدة اصل المسئلة ستة ويخرج من اربعة للجد السدس وذلك سهم وللأخت النصف **مثال**  
وذلك ثلثة اسهم فاحصل المسئلة من اربعة للجد سهم وهو السدس وللأخت النصف ثلثة وكذلك لو كانت  
بنت وحنة او بنت ابن وحنة فاحصل المسئلة من اربعة **ومثال** الرابع اذا ترك اخين لاب وام  
اولاد وحنة واما اصل المسئلة ستة للجد السدس سهم وللأخت الثلثان وذلك اربعة فاحصل  
المسئلة من خمسة للاختين اربعة وللجد سهم ولذلك لو ترك اخت لاب وام اولاد واخلام وحنة  
او اما فان اصل المسئلة ستة للاخت النصف وللأخ من الام السدس وللجد اولاد السدس فاحصل المسئلة  
من خمسة للاخت ثلثة وللأخ من الام سهم وللجد سهم ولذلك لو ترك اخت لاب وام واخوات لام  
اصل المسئلة ستة للاخت النصف ثلثة وللأخ لام سهمان فاحصل المسئلة من خمسة للاخت ثلثة وللأخ  
لام سهمان **والوجه** الثالث ان يكون مع الاولاد من لا يرد عليه يعني اذا كان في المسئلة ممن يرد عليهم وسهم  
جنس واحد ومعهم ايضا من لا يرد عليه فخرج فقط بغيره اعطى فرض من لا يرد عليه اقل الخارجة فان استقام  
الباقى على راس من يرد عليه فيها وان لم يستقم الباقى فخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه فخرج  
وفرض سهمان اذ اخرج رواسم الباقى في مخرج فرض من لا يرد عليه فالمسئلة صحيح المسئلة **مثال** زوج  
وثلاث بنات فاقول مخرج فرض الزوج اربعة يعطى للزوج من الاربعه الربع وذلك واحد يخرج من مخرج  
فرض الزوج ثلثة ومسئلة البنات من ثلثة وهو عدد رواسم كما ذكرت ان من يرد عليه اذا كان من  
خمس واحد فاحصل المسئلة من عدد رواسم فاذا كان مسئلة البنات ثلثة والباقي من مخرج الزوج ثلثة  
النصف يستقيم على البنات فلا حاجة الى عمل اخر واما اذا تركت زوجا وست بنات فان الباقي من مخرج  
فرض الزوج ثلثة ومسئلة البنات ستة لان عدد رواسم ستة لما في الثلثة لا يستقيم على الستة  
الا ان ينفذ ما وافقه بالثلث ففرض ثلث الستة وذلك اثنتان في مخرج فرض الزوج وذلك اربعة  
يبلغ ثمانية للزوج كان واحد فقربه في اثنين صار اثنين وذلك للزوج ثمانية يعني ستة وهو نصيب  
البنات ويستقيم عليهن واما اذا تركت زوجا وعشرين بنات فان الباقي من مخرج فرض الزوج وذلك ثلثة لا  
يستقيم على خمسة ولا موافقة بينهما فقرب كل خمسة وهو مسئلة البنات في كل مخرج فرض الزوج  
وذلك اربعة تبلغ عشرين ومنها تقع المسئلة ثم اصل اصلا اخر وهو مطرد في جميع سائل الرد  
وهو ان يقرب سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه او في وقتها لو كان بينهما موافقة ثم يقرب سهام  
من يرد عليه في الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه او في وقتها لو كان بينهما موافقة فقي مسئلة هذه  
مخرج فرض من لا يرد عليه من اربعة ومسئلة من يرد عليه خمسة والباقي فرض من لا يرد عليه ثلثة وقد  
صحت المسئلة من عشرين تقرب سهام من لا يرد عليه وهو الزوج في كل مسئلة من يرد عليه وذلك خمسة لانه  
لا موافقة بينهما فتبلغ خمسة وهو نصيب الزوج من العشرين ثم تقرب مسئلة وذلك خمسة في الباقي من  
مخرج فرض من لا يرد عليه وذلك ثلثة تبلغ خمسة عشر وهو نصيب البنات لكل بنت ثلثة **والوجه**  
الرابع ان يكون مع الثاني من لا يرد عليه يعني اذا كان في المسئلة حبسان او اكثر ممن يرد عليهم ومعهم من لا يرد

ان



من لا يرد عليه ايضا فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على سبعة من يرد عليه فان استقام فيها كزوجته وان  
جرات وسن اخوات لام فتقول مخرج فرض من لا يرد عليه اربعة وسبعة من يرد عليه ثلثة لان الجرات السدر  
والاخوات الام الثلث اصل المسئلة من ستة سدر البنة واحدة وثلثها اثنان فيكون الكل ثلثة فعلم ان سلة  
من يرد عليه ثمانية والباقي فرض من لا يرد عليه ثلثة يتقيم على سلة من يرد عليه للجرات هم والاخوات  
سهران فان اردت تصحيح المسئلة فاعلم فيه ما ذكرنا في تصحيح المسئلة من غير زيادة ولا نقصان واما اذا لم يستقم  
الباقي مخرج فرض من لا يرد عليه على سلة من يرد عليه فاقسم سهران جميع من يرد عليه بمخرج فرض من لا يرد  
عليه فالمبلغ مخرج فرض الغنيين ثم اضرب سهران من لا يرد عليه في سلة من يرد عليه وسهران كل واحد من يرد  
عليه فمما بقي مخرج فرض من لا يرد عليه فما حصل فهو نصيب كل واحد من الغنيين وان اختلفت البعوض المسئلة  
باصول المذكورة في باب الصحيح مثال اربع زوجات وتسع بنات وست جدات فتقول مخرج فرض الزو  
جات ثمانية معطى لمن ثمانية سهم في سبعة اسهم وسلة البنات والجدات من خمسة لان اصل كل من  
من ستة للبنات الثلثان وذلك اربعة والجرات السدر وذلك سهم فيكون الكل خمسة فعلم ان سلة من  
خمس والباقي من مخرج فرض الزوجات سبعة لا يستقيم على خمسة ولا موافقة بينهما فتقرب كل خمسة في كل مخرج  
فرض الزوجات سبعة لا يستقيم على خمسة ولا موافقة بينهما فتقرب كل خمسة في كل مخرج فرض الزوجات  
وذلك ثمانية تبلغ اربعين فهو مخرج فرض الغنيين وكان للزوجات من الثمانية واحد تقرب في خمسة وهو سلة  
من يرد عليه تبلغ خمسة فهو نصيب الزوجات من الاربعين والجرات الخمسة كان واحد تقرب في الباقي من مخرج  
فرض الزوجات وذلك سبعة تبلغ سبعة وهو نصيب الجرات من الاربعين والبنات كان من خمسة اربعة  
تقرب في الباقي من مخرج فرض الزوجات وذلك سبعة تبلغ ثمانية وعشرين وهو نصيب البنات من الاربعين  
لما ان الزوجات اربع ونصيبهن خمسة لا يتقيم عليهن ولا موافقة بينهما فتاخذ جميع عدد رواسهن وذلك اربع  
والجرات ستة ونصيبهن سبعة لا يستقيم عليهن ولا موافقة بينهما فتاخذ جميع عدد رواسهن وذلك  
ستة والبنات تسعة ونصيبهن ثمانية وعشرون ولا موافقة بينهما فتاخذ جميع عدد رواسهن وذلك تسعة  
فجمع عندنا اربعة وستة وتسعة وبين الاربعة والستة موافقة بالنصف فتقرب الاربعة في الثلثة  
تبلغ اثني عشر فيبين اثني عشر وتسعة موافقة بالثلث فتقرب ثلث التسعة وذلك ثلثة في اثني عشر تبلغ  
ستة وثلثين ثم تقرب الستة والثلثين في الاربعين تبلغ الف واربع مائة واربعين للزوجات مائة وثمانون  
لكل واحدة خمسة واربعون والجرات مائتان واثنان وخمسون لكل واحدة اثنان واربعون والبنات  
الف وثمانية لكل واحدة مائة واثنان وعشرون وان شئت محسلة من لا يرد عليه على اصحابه ومحسلة  
من يرد عليه على اصحابه ثم اطلب الوفاق بين تصحيح من يرد عليه ومن الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه فان كان  
بينهما موافقة محسلة فاضرب جزء الوفاق بين تصحيح من يرد عليه في كل تصحيح من لا يرد عليه وان لم يكن بينهما موافقة  
فاضرب كل تصحيح من يرد عليه في كل تصحيح من لا يرد عليه فمما بلغ منها تصحيح ثلثان ثم اضرب نصيب كل واحد من  
لا يرد عليه في تصحيح من يرد عليه او في وقته ونصيب كل واحد من يرد عليه في الباقي من تصحيح من لا يرد عليه

او في وقته كما اذا ترك امراتين وخمس اخوات لام وجدة تصحيح سلة المراتين من ثمانية وتصحيح سلة الاخوات والجد  
من خمسة عشر والباقي من تصحيح المراتين ستة ومن الستة والخمسة عشر موافقة بالثلث فتقرب ثلث  
خمس عشر وذلك خمسة في كل الثمانية تبلغ اربعين للمراتين من ثمانية كان اثني عشر بها في ثلث خمسة عشر  
وذلك خمسة تبلغ عشرة فهو نصيب المراتين من اربعين والجددة من خمسة عشر خمسة تقرب بها في ثلث  
الستة الباقية من تصحيح المراتين وذلك اثنان تبلغ عشرة وهو نصيب الجددة من اربعين والاخوات  
من خمسة عشر عشرة تقرب بها في اثني عشر وهو ثلث الستة الباقية تبلغ عشرين وهو نصيب الاخوات  
من اربعين هذا اذا كان بينهما موافقة اما اذا ترك ثلث زوجات وخمس اخوات لاب وام وجدة فتصح  
المسئلة للزوجات من ثلثة عشر والباقي من فرض من تسعة وتصحيح الاخوات والجد من خمسة وعشرين  
ولا موافقة بين الباقي وبين الخمسة والعشرين فتقرب خمسة وعشرين في كل تصحيح الزوجات وذلك اثني  
عشر تبلغ ثمانية للزوجات من اثني عشر تقرب بها في كل تصحيح من يرد عليه وذلك خمسة وعشرون تبلغ  
خمس وعشرين لكل واحدة خمسة وعشرون والجددة من خمسة وعشرين خمسة تقرب بها في الباقي من فرض  
من لا يرد عليه من تصحيح وذلك تسعة تبلغ خمسة واربعين وهو نصيب الجددة وكل است اربعة تقرب بها  
في تسعة تبلغ ستة وثلثين وهو نصيب كل واحد من المائة وقس على هذا الباقي من المسئلة والله الموفق  
اما اذا ترك امراتين وخمس بنات وجدة فتصح سلة المراتين من ستة عشر والباقي من فرض من اربعة  
عشر وتصحيح سلة الجددة والبنات من خمسة وعشرين ولا موافقة بين الباقي وبين الخمس والعشرين فتقرب  
خمس وعشرين في تصحيح المراتين وذلك خمسة عشر تبلغ اربع مائة للمراتين من ستة عشر اثني عشر بها  
في كل تصحيح من يرد عليه وذلك خمسة وعشرون والجددة من خمسة وعشرين خمسة تقرب بها في الباقي من فرض  
من لا يرد عليه من تصحيحها وذلك اربعة عشر تبلغ سبعين ولكل بنت اربعة تقرب بها في اربعة عشر تبلغ  
سبعة وخمسين فهو نصيب كل بنت من اربع مائة وقس على هذا الباقي من المسئلة والله الموفق للصواب

**باب مقاسمة الجدة قال** رحمه الله ما اختلف

اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة مثل اختلافهم في مسألة الجدة حتى روي ان عمر بن  
الله عنه اثنى مائة قضية مختلفة ثم لما طعنه ابو لولة واشرف على الموت قال للناس احفظوا  
عني ثلثا لا اقول في الكسالة شيئا ولا اقول في الجد شيئا ولا استخلف عليكم اصدا وعمر بن  
رضي الله عنه انه قال من سئع ان يتخذه جراثيم جهنم بخذ وجهه فليقر في الجد والاخرة وقا  
ابن مسعود سلوني عما شئتم من عضلكم ولا تلووني عن الجد حياة الله ورسوله وقال عمر بن  
الله عنه اجراكم على من يل الجدا اجراكم على النار وهذا اعتمد ابو حنيفة رضي الله عنه على قول  
ابي بكر الصديق ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر بن الخطاب  
وعبد الله بن الزبير وابي موسى الاسدي وعمران بن الحصين وابي هريرة وعائشة رضي الله عنهن  
اجمعي فلان من الاعيان والعلات كالم يسقطون بالجد كما يسقطون بالاب وبه اخذ الحسن



في الميراث من غير النكاح والطلاق والنفقة  
 في الميراث من غير النكاح والطلاق والنفقة  
 في الميراث من غير النكاح والطلاق والنفقة

وطاوس والزهري وعطاء وأبو ثور وعطاء والمزني في قوله الظاهر وأبو العباس وابن سريج ومحمد بن عمرو  
 صاحب كتاب في فقههم عثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وزياد بن ثابت رضي الله عنهم إنهم أجمعون  
 لا ينفقون بالجد يعني الأخوة والأخوات لأب وأم أولاد الأب والأم وأولاد الأم والأب وأولاد الأب والأم  
 قال علي رضي الله عنه إن كان مع الجد اخت أو أخوات لأب وأم أو لأب أو أم أو لأب أو أم أو لأب أو أم  
 وللختين فضاير الثلثان والباقي للجد وإن كان مع الجد اخت أو أخوات لأب وأم أو لأب أو أم أو لأب أو أم  
 من الأخوة يعني أخا وأخوة ويقسم المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ولذا لو كان أخ لأب وأم أو أكثر  
 أو أخ لأب أو أكثر فإنه يجعل الجد كواحد منهم أما إذا اجتمع أولاد الأب والأم وأولاد الأم والأب فإن كان  
 فهم أخ لأب وأم فالأب والجد بين الجد وبين أولاد الأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين ونسقط أولاد الأب  
 إلا أنه لا ينقسم الجد بين السدس وإن لم يكن فهم أخ لأب وأم يجعل الواحدة من الأب والأم والنصف للبينين  
 فضاير الثلثان ثم ينظر إلى أولاد الأب إن كان فهم أخ قسم الباقي بين أولاد الأب والجد للذكر مثل حظ  
 الأنثيين شرط أن لا ينقسم الجد من السدس فإن تنقسم فليس الجد من السدس يعطى الجد السدس والباقي  
 لأولاد الأب وإن لم يكن فهم أخ فإن كانت الاخت من الأب والأم وأما النصف والابواب السدس بحكمة  
 للثلثين والباقي للجد وإن كان فهم ذكور بنت أو بنت ابن فميراث الجد السدس والباقي بقدر فرض صاحب الفرض  
 الفرض وإن كان من البنت أو بنت ابن فميراث الاخت فميراث أيضا ويعطى الجد السدس والباقي بقدر فرض صاحب الفرض  
 شرط أن لا ينقسم السدس وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بأن كان في المسئلة اخت وأخوات لأب وأم  
 وجدا وأخ لأب فإن لا أولاد الأب والأم فميراث الباقي للجد وسقط الأخ لأب فإن كان أخ واخت لأب فالحكم  
 كذلك ولو ترك بنتا وأختا وجدا للبنت النصف والباقي للجد والاخت نصف عنده وإن كان مع الجد اختان  
 فضاير أقوله فيها كقول زيد وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه للجد من الإعيان أو العلات أفضل الأخرى من المقاسمة  
 وثالث جميع المال شرط أن لا يكون معهم صاحب فرض وهو مذهب أبي يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي والملك  
 والأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى وعليه الفتوى مثلاً **جروا** أخ فالأب والجد بينهما نصفان فهذه المقاسمة  
 خير للجد لأن المقاسمة باخر نصف المال ونصف المال أكثر من الثلث ولذلك لو ترك له اختين لأب وأم أو أب وجدا  
 فإن المقاسمة خير للثلث ولو ترك جدا وثلث أخوات لأب وأم أو أب فإن المقاسمة أيضا خير للثلث وأما  
 لو ترك جدا وأخين لأب وأم أو أب فإن هذا المقاسمة والثلث سواء وكذلك لو ترك جدا وأختين لأب وأم أو أب  
 أو أب فإن هذا الثلث والمقاسمة سواء وكذلك لو ترك جدا وأختين لأب وأم أو أب فإن الثلث والمقاسمة  
 سواء فإنه باخر باهما ثلث من المقاسمة والثلث وأما إذا ترك جدا وثلثة أخوة لأب وأم أو أب فإن الثلث منها  
 خير للجد لأن المقاسمة يصير نصيب الجد الربع والثلث أكثر من الربع لا محالة ولذلك لو ترك جدا وأخين وأختا لأب وأم  
 أو أب فإن الثلث هنا خير للجد لأن المقاسمة صارت المسئلة من سبعة وللجد سبعة أثمان وثلث المال ثمان  
 من ستة والباقي من ستة الثمن لا ينقسم من سبعة ولذلك لو ترك أربعة أخوة أو خمسة أخوات  
 أو أخين وأختين لأب وأم أو أب فإن في جميع هذه الصور الثلث خير للجد من المقاسمة هذا إذا لم يكن معه ذكور فرض

أخت لأب  
 أم

خم

أخا إذا اضطررنا فوسم فليجدها أفضل الأمور الثلاثة بعد فرض في السهم إنا المقاسمة كزوج وأخ وجد للزوج  
 والباقي من الجد والأخ نصفان فهذه الجرد المقاسمة خير من ثلث الباقي من سدر جميع المال لأن المقاسمة صار  
 نصيب الجد ربع جميع المال وثلث الباقي يكون سدر جميع المال وسدر جميع المال أيضا وثلث الباقي يكون  
 ربع جميع المال أكثر من سدر جميع المال فلو ترك له زوجة وجدا وأختا فللزوجة الربع والباقي من الأخ والجد نصفان  
 ونصيب من ثمانية حدود وأم أخ فالأب والثلث والباقي من الجد والأخ نصفان ونصيب من ثمانية حدود وأم أخ والجد نصفان  
 والباقي من الأخ والجد نصفان ونصيب من ثمانية حدود وأم أخ فالأب والثلث والباقي من الجد والأخ نصفان ونصيب من ثمانية حدود  
 المال وأما ثلث ما يبقى يعني فيما يكون ثلث ما يبقى خير للجد مثلاً **جد** وجدا وأخت وأخ لأب وأم أو أب  
 فليجده السدس والجد ثلث ما يبقى لا بد خير من المقاسمة من سدر جميع المال فقرب من ثلث الثلث وذلك ثلثة في ستة  
 تبلغ ثمانية عشر للجد السدس وذلك ثلثة من خمسة عشر ثلثها خمسة ملون للجد تبقى عشرة لكل أخ أربعة أسهم وللأخت  
 سمان ففي هذه الصورة ثلث الباقي خير للجد لأن المقاسمة صارت المسئلة من ثلثين وأربعين لأن أصل المسئلة ستة  
 للجد وأصغر في خمسة أسهم لا يستقيم على سبعة وسهم أخوان وجدا وأخت فقرب سبعة في ستة تبلغ اثنين وأربعين  
 للجد سبعة وللجد عشرة ولكل أخ عشرة وللأخت خمسة والخمسة من ثمانية عشر أكثر من عشرة من اثنين وأربعين  
 لأن إذا أصغرت ثمانية عشر تبلغ ستة وثلثين فكون للجد عشرة من ستة وثلثين والعشرة من ستة وثلثين أكثر  
 العشرة من اثنين وأربعين فعلم أن ثلث ما يبقى خير للجد المقاسمة ولو ترك بنتا وجدا وأخين لأب وأم أو أب أصل  
 المسئلة من اثنين للبنت النصف والباقي من الجد والأخ ثلثان لأن هنا ثلث الباقي والمقاسمة وسدر الجلسوا  
 ولو ترك أمًا وجدا وثلثة أخوة لأب وأم أو أب أصل المسئلة من ستة للام السدس بقية خمسة وللجد الثلث مما يبقى  
 لا بد خير له ويصح من ثمانية عشر لأن إذا أجيبت لثلث الباقي فاضرب من ثلث في أصل المسئلة أبرا وهذا أصل مطرد  
 في جميع سائر الجدوم هذا إذا كان بعض أهل الحساب على الخارج السبعة من ثمانية عشر والستة والثلاثين  
 أما الثانية عشر فلهذا القدر كونا ولما الستة والثلاثين في أم وزوجة وجدا وخمسة أخوة لأب وأم أو أب  
 فإن أصل المسئلة من اثني عشر للزوجة الربع وللأم السدس سمان يبقى سبعة أسهم من الجد والأخوة فهنا  
 ثلث الباقي خير للجد المقاسمة فيضرب من ثلث وذلك ثلثة في أصل المسئلة وذلك اثني عشر تبلغ ستة  
 وثلثين للام ستة وللزوج تسعة مئة وأصغر من الجد سبعة مئة وأربعة عشر لا يستقيم على عدد روس  
 الأخوة لأنهم خمسة ففرض الخمسة في ستة وثلثين تبلغ مائة وثمانين فهنا أصل المسئلة للام ثلثون وللزوجة  
 خمسة وأربعون وللجد خمسة وثلثون ولكل أخ أربعة عشر وأما سدر الكل يعني في إذا كان سدر الكل  
 خير للجد مثلاً **جد** زوج وجدا وبنت وأم وأخت أصل المسئلة من اثني عشر وتقول الثلثة عشر  
 للزوج الربع ثلثة للبنت النصف ستة للام السدس اثنان وللجد السدس اثنان ولا شيء للأخت بنت  
 وبنت ابن وجدا وأخ لأب وأم أو أب أصل المسئلة من ستة للبنت النصف وثلث الباقي من السدس بحكمة  
 للثلثين يبقى سمان للجد سدر الكل وذلك سمان لأنه خير من المقاسمة من ثلث ما يبقى لأن ثلث ما يبقى ثلث أسهم  
 والمقاسمة صار للجد أيضا ثلث أسهم فعلم أن سدر الكل خير له معطى الجد الباقي سمان سقيهم لا يستقيم كل

النفذ 50



[illegible]

٥١ <sup>عشرة الجدة</sup> اثنا عشر أربعاً وللأخت خمسة وللأخ سهم سميت هذه المسئلة عشرة زید جرد وجد ثان أم الأب  
 وأم الأم وأخت لأب وأم وتسع أخوات لأب وللجد ثلث مائة لا بدخيلة من المقاسمة  
 ومن سدر جميع المال ثم تأخذ الأخت لأب وأم نصف جميع المال سقى للأبونات ثلث السدر أصل  
 المسئلة من ستة وتنقل إلى ثمانية عشر ولحق من ثلثها مائة وأربعة وعشرون للجد من أربعة وحسون  
 لكل واحد سهم وعشرون وللجد تسعون وللأخت لأب وأم مائة وأثنان وستون ولكل أخت لأب ثم إن جد  
 وأختان لأب وأم وأخت لأب للجد خمساً والباقي للأختين لأب وأم ولا شيء للأخت لأب وأم  
 الثالث إن لم يصل إليها جرد وأختان لأب وأم وثلاث أخوات لأب للجد الثلث والباقي للأختين لأب وأم جد  
 وأخت لأب وأم وثلاثة أخوة لأب للجد الثلث لا بدخيلة وللأخت لأب وأم النصف سقى للأخوة سدر  
 المال ولحق من ثمانية عشر جرد وأخ لأب وأم وأخت لأب للجد خمساً والباقي للأخ ولا شيء للأخت  
 وانفرد صمان رضي الله عنه في باب الجدة مسئلة وهي أم وأخت وجد قال للأم الثلث وللأخت  
 الثلث وللجد الثلث وهذه المسئلة تسمى ثلاثية عثمان ومن رجة عبد الله بن مسعود رضي الله  
 تعالى عنهما أعطى للأخت النصف في إحدى الروايات عنه والباقي من الجرد للأم نصفان والله الموفق للصواب  
 رحمه الله صورة المناسخة أن



الميت الثاني ثم قدر منه ما سئل من قبل العمل الحاكم ثم السادسة الى غير نهاية ثم اضرب من له شيء من النسخ الاول  
 في النسخ الثاني وفي وقفه من له شيء من النسخ الثاني في كل ما في يد الميت الثاني وفي وقفه كما مر من قبل  
 مثال في المسئلة التي ذكرناها ومروح وام وبنت فوات الزوج قبل القسمة عن امرأة وابوز  
 هذه المسئلة من ما بل الرد فخرج من لامر دة من اربعة فاعطينا له الربع يعني للزوج بقية ثلثه ومسئلة  
 البنت والام من اربعة لان البنت النصف والام السدس والثلاثة الباقية من مخرج الزوج لا تستقيم  
 على الاربعة ولا موافقة فتضرب كل مسئلة الميت والام وذلك اربعة في كل مخرج فرض الزوج وذلك اربعة  
 تبلغ ستة عشر للزوج اربعة وللبنات تسعة وللأم ثلثة فيكون في يد الزوج اربعة فاذا مات الزوج عن  
 امرأة وابوز مسئلة ورثة الزوج عن اربعة للمرأة الربع والام ثلث ما بقي وهو سهم وللأب الباقي  
 وذلك سهمان وما في يد الزوج يستقيم على مسئلة ورثته لانه اربعة اسهم ومسئلة ورثته اربعة فلا  
 حاجة الى الضرب فخرج كلتا المسائلتين من ستة عشر ليت المال تسعة ولام الميت الاول ثلثة وامرأة  
 الميت الثاني سهم ولام الميت الثاني سهم ولأب الميت الثاني سهمان فاذا ماتت البنت عن ابنين وبنت وجد  
 وما في يدها تسعة فمسئلة ورثة الميت الثاني من ستة لحد السدس ولكل ابن سهمان وللبنت سهم والتسعة  
 التي في يد البنت لا تستقيم على مسئلة ورثتها وذلك ستة لكن بينهما موافقة بالثلث فتضرب ثلث النسخ  
 الميت الثاني وذلك ستة في كل النسخين الاول وذلك ستة عشر تبلغ اثنين وثلثين فخرج الميت الثاني ثلث  
 فنقول لامرأة الميت الثاني ستة عشر سهم تضربه في ثلث النسخ الثالث وذلك اثنتان تبلغ اثنين  
 للمرأة من اثنين وثلثين ولام الميت الثاني من ستة عشر سهم تضربه في ثلث النسخ الثالث وذلك اثنتان فخرج  
 للام من اثنين وثلثين ولأب الميت الثاني من ستة عشر سهم تضربه في ثلث النسخ الثالث وذلك اثنتان فخرج  
 اثنتان تبلغ اربعة في لاب الميت الثاني ولام الميت الاول وهي التي في جرة الميت الثالث ثلثة من ستة  
 عشر تضربها في ثلث النسخ الثالث وذلك اثنتان تبلغ ستة فذلك لأم الميت الاول من اثنين وثلثين  
 وللمن الأم ايضا من النسخ الثالث سهم لانها جرة الميت الثالث فتضرب ذلك السهم في ثلث ما  
 في يد الميت الثالث وذلك ثلثة صار ثلثة وذلك ايضا لأم اثنين وثلثين صار مجموع ما لها من اثنين وثلثين  
 تسعة فجاء الى ورثة الميت الثالث فنقول لبنت الميت الثالث سهم تضربه في ثلث ما في يد الميت الثالث وذلك  
 ثلثة صار ثلثة فالثلاثة لبنت الميت الثالث من اثنين وثلثين ولكل ابن سهمان تضربها في ثلث ما في يد الميت  
 الثالث وذلك ثلثة تبلغ ستة فصار لكل ابن ستة من اثنين وثلثين والحد كان سهم من النسخ الميت  
 الثالث وقد اعطيناهم فخرج الميت الثالث ثلث من اثنين وثلثين وبلايين لامرأة الميت الثاني اثنتان ولام الميت  
 الثاني اثنتان ايضا ولأب الميت الثاني اربعة ولام الميت الاول وهي التي في جرة الميت الثالث تسعة  
 ولبنت الميت الثالث ثلثة ولكل ابن ستة فيبلغ المبلغ اثنين وثلثين يجعل المبلغ وهو اثنتان وثلثون  
 مقام النسخ الميت الاول فتخطها ثم اذا ماتت الحدة عن زوج واخوة مسئلة ورثة الحدة من اربعة  
 للزوج النصف سهمان ولكل اخ سهم فيكون النسخ الرابع اربعة وفي يد الميت الرابع

52 سعة فالسبعة لا تستقيم على اربعة ولا موافقة منهما فتضرب كل النسخ الرابع وذلك اربعة  
 في مبلغ النسخ الميت الاول وذلك اثنتان وثلثون مبلغ ما به وثمانية وعشرين فخرج الميت الرابع ثلث  
 فكل من كان له شيء من اثنين وثلثين تضربه في كل النسخ الرابع وذلك تسعة فنقول لامرأة الميت  
 الثاني اثنتان من اثنين وثلثين تضربها في النسخ الرابع وذلك اربعة تبلغ ثمانية وثمانية لها  
 من مائة وثمانية وعشرين ولام الميت الثاني اثنتان من اثنين وثلثين تضربها في اربعة تبلغ ثمانية وذلك  
 لها من مائة وثمانية وعشرين ولأب الميت الثاني اربعة من اثنين وثلثين تضربها في اربعة تبلغ ستة عشر  
 وذلك له من مائة وثمانية وعشرين وللبنت الميت الثالث ثلثة من اثنين وثلثين تضربها في النسخ الميت  
 الرابع وذلك اربعة تبلغ اثني عشر وذلك لبنت الميت الثالث من مائة وثمانية وعشرين ولكل من ابني  
 الميت الثالث ستة من اثنين وثلثين تضربها في اربعة تبلغ اربعة وعشرين وذلك لكل ابن من مائة وثمانية  
 وعشرين فجاء الى مسئلة ورثة الميت الرابع وذلك من اربعة للزوج سهمان تضربها في كل ما في يد الميت الرابع  
 وذلك تسعة تبلغ ثمانية عشر وذلك لزوج الميت الرابع من مائة وثمانية وعشرين ولكل واحد من اخ  
 الميت الرابع سهم تضربه في كل ما في يد الميت الرابع وذلك تسعة تبلغ تسعة وذلك لكل اخ من مائة وثمانية  
 وعشرين فخرج الميت الاول اربعة من مائة وثمانية وعشرين لأم الميت الثاني اربعة ولامرأة الميت الثاني  
 اثنا ثمانية ولأب الميت الثاني ستة عشر وللمت الثالث اثني عشر ولكل ابن من ابني الميت الثالث اربعة  
 وعشرون وللزوج الميت الرابع ثمانية عشر ولكل اخ تسعة ثم اجعل هذا المبلغ وهو مائة وثمانية  
 وعشرون مقام النسخ الميت الاول في العمل والنسخ الميت الخامس مقام النسخ الميت الثاني كما ذكرنا في  
 من الميت الاول اربعة وقس على هذا اخواتها ثم اعلم ان الموافقة انما اتفقت فانها شايخ وثمرات  
 وهو ان اذا اخرجنا المسئلة من المناسخة وفيرها واعطينا كل ذي حق حقه واوفينا حظها ثم انينا  
 الانصاف بعضها لوافق بعضها في جزي من الاجزاء الصحيحة فمن ثم هذه الموافقة ان تقصر كل نصيب  
 عن جزء الوفق على هذا الاصل بدور لشر من الميت بل فاحفظه وافهم مثال زوجة وام واخت  
 لاب وام واخوات لام ثم ماتت الاخت لاب وام قبل القسمة عن زوجة وهو لا يعني اما واخوة لام فالمسئلة  
 الاولى من اثني عشر ونقول الى خمسة عشر للاخت النصف ستة وللزوجة الربع ثلثة وللأم السدس  
 اثنتان وللأخوة لام الثلث اربعة فاذا ماتت الاخت عن زوج وام واخوة لام فمسئلة ورثتها من  
 ستة للزوج النصف ثلثة وللأم السدس سهم وللأخوة لام الثلث وذلك سهمان وفي يد الاخت  
 ايضا ستة تستقيم على مسئلة ورثتها فاذا الزوج عليه والام سهمان وكل اخ سهم فكلتا  
 المسائلتين تحت من خمسة عشر للزوجة الميت الاول ثلثة وللأم ثلثة سهمان من مال الاول  
 وسهم من مال الميت الثاني ولكل اخ ثلثة سهمان من الميت الاول وسهم من الميت الثاني وللزوج  
 الميت الثاني ثلثة فكلون من الانصاف موافقة بالثلث فتأخذ من كل نصيب ثلثة فعود المسئلة  
 الى خمسة فخرج المسئلة للزوجة سهم وللأم سهم ولكل اخ سهم وللزوج سهم ولو تول زوجة







الى اقل الفترتين عدد او اوضح النصيبين نسبة وذلك هو الم فقول اصل المسئلة اربعة وعشرون نصيب  
 الع من الميت الاول خمسة من اربعة وعشرين نصيبا له ستة من اربعة وعشرين نصيبا لانها بنت وقدرها  
 عن اب وثلاث بنات فيكون للبنات الثلثان والباقي للاب وفي بد الميت الثاني ثلثة من اربعة  
 وعشرون فيكون لغيره سهم واحد فعلمنا ان كل المال يرجع الى الع والى البنات فظهر ان للع سبعة  
 اربعة وعشرون والباقي للبنات والستة من اربعة وعشرين ربعا فيكون ربع جميع المال  
 للع فخذ مخرج الربع وتعطى للع اربعة وتبع ثلثة سهم على البنات **مسئلة اخرى**  
 امراتان واخت لاب واخوان لام وام ثم ماتت الام قبل القسمة عن هاهنا يعني عن ابن نجيب  
 المال بعد موت الام يرجع الى ثلث فرق للمرايين وللأخوة وللأخت فنقول اصل المسئلة من اربع عشر  
 ونقول الى خمسة عشر فللاخت من الاب خمسة عشر ستة والستة من خمسة عشر خمسة عشر  
 وللرايين من خمسة عشر ثلثة والثلثة من خمسة عشر خمسة عشر فعلمنا ان خمس المال للاخت والخمس  
 للمرايين والباقي للام فخذ مخرج الخمس وذلك للاخت خمسة عشر وللرايين خمسة عشر  
 سهمان خمسة وذلك ايضا خمس خمسة الا ان المرايين من خمسة واحد لا يستقيم على الاثني عشر  
 فقرب عدد روستها وذلك اثنان في خمسة يصير ثلثة للمرايين خمس العشرة وذلك  
 سهمان يستقيم عليهما وللأخت خمس العشرة وذلك اربعة وللأخوة ايضا خمس العشرة  
 وذلك اربعة يستقيم عليهما وعلى سبيل الجاه تقع هذه المسئلة من ثلثين فقسر فافترقا اخواتها  
**وامر اخرى** الطريقة الضرورية لا بد من معرفتها وهوان ربع المال وثلاث باقية مثل  
 ثلث المال وربع باقية لان ربع اثنى عشر ثلثة وثلث باقية ثلثة في المجموع ستة وكذلك  
 العكس فان ثلث اثنى عشر اربعة وربع باقية اثنان فيكون المجموع ستة ولذا سدر المال  
 وخمس باقية مثل خمس المال وسدر باقية فان مخرج السدر والخمس من ثلثين سدر المال  
 خمسة وخمس الباقي خمسة فيكون المجموع عشرة وعلى العكس كذلك فان خمس ثلثين سدر  
 باقية اربعة فلو ان المجموع عشرة ولذا ثلث ثلث المال وتسع باقية مثل تسع المال ومن باقية فان  
 التسع من التسعة واحد ومن باقية ايضا واحد فلو ان المبلغ اثنى عشر وعلى العكس كذلك فان من التسعة  
 واحد ومن فاذا اسقطت من التسعة واحد او ثمانية سبعة وسبعة امان واحد فيكون تسع  
 هذا المبلغ سبعة اثمان فاذا اخذت سبعة اثمان الى واحد ومن يكون الكل اثنى عشر فقسر فافترقا  
 واذا اردت في المسئلة ان باخر ثلث المال وتسع باقية فاضدت تسع المال ومن باقية فتد  
 تما احتج اليه وفي هذا القلب والتحيز قصرة وايضا التفسير فاهتمت ابيك الله هي  
 ترك فليكن من تطويلات الحساب وتطويلات الحساب والله المشهور للتعجب مثال  
 ترك امرأة وماتت ابنتا ثم ماتت البنت عن ام وعن اخوها هذا كل المال يرجع الى المرأة والى الاخ  
 فلمرة من الميت الاول عن جميع المال ولها من الميت الثاني وهي البنت ثلث نصيبها يعني نصيب

البنت

البنت وثلاث نصيب البنت تسع الباقي لان المسئلة ثلثان من اثنى عشر للمراة تسعة وللبن اثنا  
 واربعون وللبنات اصد وعشرون ولازم البنت من اصد وعشرين ثلثها وذلك سبعة وللسبعة  
 من ثلثة وتبين تسعها فعلمنا ان للمرأة ثلث جميع المال وتسع باقية فصار كان لها تسع جميع المال  
 ومن باقية كما فرضنا ان ثلث المال وتسع باقية مثل تسع المال ومن باقية فاجعل المسئلة تسعة  
 للمرأة اثنان وهو تسع جميع المال ومن باقية وللبن تسعة **مسئلة اخرى** ام واخت لاب وام  
 وعم ثم ماتت الاخت لاب وام عن هاهنا يعني عن ام وعم فان الام المسئلة الاول ثلث كل المال  
 ومن المسئلة الثانية ثلث ما للاخت وذلك ربع الباقي لان ربع الاخت من الستة ثلثة في بد  
 الع من اصد وفي بد الام اثنان فاذا ماتت الاخت عن ثلثة ملون للام ثلث ما للاخت وذلك واحد فيكون للام  
 ثلث كل المال وربع باقية فهو بمثلة ربع كل المال وثلث باقية فخذ مخرج الربع وذلك اربعة و  
 ربع ذلك وثلث باقية وذلك اثنان في تسع للع اثنان ولذلك لوتوت اما وماتت الام  
 وعن ابن الع فان للام من المسئلة الاول ربع جميع المال ومن المسئلة الثانية ثلث نصيب البنت والى  
 ثلث الباقي فقسر فافترقا اخواتها **باب** في جميع المال ومن المسئلة الثانية ثلث نصيب البنت والى

**تورث ذوي الارحام**

الاصلي تورث ذوي الارحام قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فانه تقضي  
 قسمة المال من اولاد البنات للذكر مثل حظ الانثيين وقوله تعالى للمجال نصيب ما ترك الوالدان والا  
 فمقتضى قسمة المال من الحال والحالة واولادهم اذا لم يكن الميت عصبة ولا من ذوي الفروع وذلك قوله  
 تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله تقضي قسمة المال من العمة واولادها والحال  
 والحالة واولادها ومن رلت هذه الآية في ميراث ذوي الارحام واولادهم عن عمر بن الخطاب  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الله ورسله موافقون له والحال وارث من لا وارث له  
 وكذا روى انه صلى الله عليه وسلم جعل ميراث ما ترك من الارحام لان اخذته الى امامة ولا من جعل مال  
 الميت لذوي الارحام اولى بميت المال لان مال بيت المال لجميع المسلمين وذوو الارحام اولى من غيرهم  
 من المسلمين لما الميت لان ذوي الارحام يدلون على الميت بالسلامة لا من كان ذوو الارحام اولى  
 كاخ لاب وام اولى من الاخ لاب ولذلك ذهب علي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم والجمهور  
 الى تورث ذوي الارحام ومنه اذا اوصى بغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره  
 وعلمه من الاسود وطاوس والثوري وابن لهيعة والحسن بن صالح واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه  
 ويحيى بن ادم وضار بن مرد ورواح وغيرهم من الامم رضوان الله عليهم وقيل كل من قال  
 بالورث ذل تورث ذوي الارحام ولكنه يقال كل من قال بتورث ذوي الارحام بقول بالورث ذل  
 فذهب ابو بكر وعمر بن عفان وزيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير رضوان الله عليهم الى ان لا ميراث  
 لذوي الارحام من مات ولم يخلف وارثا ذل اخره ولا عصبة فماله لبيت المال وبه اشد الشافعي  
 وماك والاوزاعي ومحول وسعيد بن المسيب واهل المدينة واهل الظاهر الا ان اصحاب الشافعي

يعطى البنت عن هاهنا

قرون

صوابه ادلى من غيرهم

وبالقرابة ومنهم من الميراث



[illegible][illegible]

ولاد  
سيف  
الترتيب العصبية يعني  
بالمرات الصنف الاول  
الم الثاني ثم الرابع  
ون ثم الخامس































واصر عليه الفتوى اليوم لاصحاب الحنفية وبوضو الكفيل من بقية الورثة على قول لي يوسف اما اذا  
كان الحمل من غير كذا انزل بنتا وامراة حامل لابنه او كانت امه حامل من ابويه او غير او حمل  
او اخنا حامل او نحو ذلك وقد مات اب ذلك الحمل قبله ولم تمت له له ليس يوارث اما الورثة او لقتله  
اباه او لارتد ان فان الحمل يرث لو كان حرا ولذا لو كان مسلما او ليس بقابل فانه يرث فان المخرج لا  
يجب ان يرث الميراث لكن انما يرث اذا مات به لا قبل من ستة اشهر من وقت موت المورث الثاني وان مات به لا يرث  
من ذلك لم يرث الا ان يقر الورثة بانه موجود وقت موت المورث هذا اذا كان الحامل تحت زوج لانها لو كانت  
به لستة اشهر فصار محتملا ان يكون علوقه بعد موت المورث فلا ميراث بشك واما اذا لم تكن الحامل تحت  
زوج بان كانت في عل من طلاق بان او في عل الوفاة ففي كل صورة ثبت النسب المطلقة او المتوفى حكم  
بانه موجود في وقت موت المورث فيرث والا فلا يرث **قال** رحمه الله تعالى في الاصل في صحيح سائل الحمل  
ان تفحص المسئلة على تقدير ان يكون الحمل ذكر او على تقدير ان يكون انثى ثم انظر بين المملكتين ان  
توافقا فاضرب وفق اصرهما في جميع الاخرى وان تباينا فاضرب كل اصرهما في الاخرى فالحاصل هو المسئلة  
ثم اضرب كل انثى من مسئلة ذكورتها في مسئلة انوثتها او في وفقها وم كان له شي من مسئلة انوثتها مسئلة  
ذكورتها او في وفقها كما مر في الحنفية ثم انظر في الحاصلين من الضرب ايها اقل يعطى لذلك الوارث والفضل  
الذي بينهما موقوف من نصيب ذلك الوارث فاذا اظهر الحمل فان كان مستحقا لجميع الموقوف فيها وان كان  
مستحقا للبعض فباضرد ذلك والباقي معسوم من الورثة معطى كل واحد الورثة ما كان موقفا من نصيبه  
كما اذا نزل بنتا وابونا حاملين لطفلة من اربعة وعشرين شهرا تقدير ان يكون الحمل ذكرا او من سبعة وعشرين  
شهرا تقدير ان يكون انثى فاذا ضرب وفق اصرهما في جميع الاخرى صار ما بين ستة وعشرين شهرا الحاصل ما بين ستة  
عشر اذ ضربت وفق اصرهما وهو السبعة وثلاثون شهرا وذلك تسعة في اصل جميع مسئلة الاول وذلك  
اربعة وعشرون والعكس وذلك ثمانية في سبع وعشرين فخرج ان قوله في اعطاء ايضا بطعني بعد ذكر  
للزوجة سبعة وعشرون وللابوين لكل واحد منهما ستة وثلاثون وعلى بعد انوثته للزوجة اربعة وعشرون  
ويوقف من نصيبها ثلثة اسهم ويعطى لكل واحد الابوين اثنان وثلاثون ويوقف من نصيب كل واحد من الابوين  
اربعة اسهم ويعطى للثلاث ثلثة عشر شهرا لان الموقوف في حقها نصيب اربعة بين عند الحنفية  
وان فني فاذا كان السون اربعة فمصدرا سهم واربعة اشباع سهم من اربعة وعشرين مضروب في تسعة  
فصار ثلثة عشر شهرا من نصيبها والباقي موقوف وهو مائة وخمسة عشر شهرا فان ولدت بنتا واحدة  
او اكثر فجميع الموقوف للبنات وان ولدت ابنا واحدا او اكثر يعطى للمرأة والابوين ما كان موقفا من نصيبهم  
فما بقي يقسم بين الاولاد فان ولدت متاعطى للمرأة والابوين ما كان موقفا من نصيبهم ويعطى للبنت  
التمام النصف وذلك مائة وثمانية والباقي للاب وهو تسعة لانه عصبة ولو ترك الميت  
بنتا وبنت ابن واخا وامه حاملين منه وامراة ابن حامل من الابن دفع الى البنت التسع ويوقف الباقي  
فان ولدت اصدما ابنا والاخرى بنتا في مسئلة مطلقة واشكل فلم يدر اسمها ولدت الابن كلنا للبنت الصلبية

ثالث المال ويدفع الى الابن ثلثا المال والباقي موقوف حتى يصطليح عليه بنت الابن والمولودان ولو ترك وامراة صا  
قولت المرأة ابنا وبنتا واستهل اصدما ومات والاخرى ولد ميت ولا يوقف ان المستهل هو الابن او البنت  
فالاصل في تفحص من المايل ان تفحص المسئلة على تقدير ان يكون الميراث من البنت في المسئلة  
تقدير ان يكون البنت في المسئلة ثم انظر بين المملكتين ان كان بينهما موافقة فاضرب وفق اصرهما في  
كل الاخرى وان كان بينهما مباينة فاضرب كل اصرهما في كل الاخرى ومن كان له شي من مسئلة الذكورة مضروب  
في مسئلة الانوثة او في وفقها وم كان له شي من مسئلة الانوثة مضروب في مسئلة الذكورة او في وفقها  
فما بلغ هو نصيبه من مجموع المسئلتين كما في هذه الصورة تفحص كلتا المسئلتين من ثمانية واربعين للمرأة  
اثنى عشر والباقي للابن الموجود **فصل في المفقود قال** رحمه الله اذا عاب رجل  
او امرأة ولا يوقف له سئل ولا يعلم اند حتى او ميت يسمى مفقودا **قال** محمد بن الحسن المفقود في  
ماله ميتا مال غير معني قوله في حاله معني لارث اصر منه ومعني قوله ميت في غير معني هو  
لارث من اصره ويوقف ماله حتى يحكم موته او مضى مدة يعلم يقينا انه لا يعيش اكثر من ذلك او حلفت  
الروايات في تلك المدة في ظاهر الرواية انه اذا لم يسبق اقراره حكم بموته وروى الحسن  
بن زياد عن حنفية ان تلك المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولادته **قال** محمد بن الحسن  
مائة وعشرين سنة وقال ابو يوسف مائة وخمسين سنة وقال بعضهم تسعون وقال بعضهم ستون  
وقال بعضهم موقوف الى اجتهاد الامام ففي اي مدة يرى الامام المصلحة فيه يحكم بموته ويقسم ماله  
بين ورثته الموجود من هذا الوقت وهو موقوف الحكم في حق غير حتى يوقف لصدقة من مال مورثه  
كالحمل فاذا مضت المدة او علم موته فانه لو رثته الموجودين عند الحكم ولا شي لا صدمات قبل ذلك  
وما كان موقفا لاجله مرد الى وارث مورثه الذي وقف من ماله واما عندنا في حق الله عنه  
لوقف ماله اذ احيى يعلم موته ثم يقسم ماله من كان حيا من ورثته وهكذا قال ابن روجه  
منع من النكاح ابرا ما دام له مال تنفق عليها حتى ياتيها سان موته وقيل ان الشافعي قال العلم  
بموته اما مضى مدة وهو ان لا يتصور بقاؤه الش من ذلك او باقامة البيت على موته او باجتهاد  
الامام فان الامام اذا رأى مصلحة بعد مضى مدة ان يحكم بموته فله ذلك كما ذكرنا من حنفية  
رضي الله عنه واما اذا مات المفقود قريبا **قال** الشافعي رحمه الله وقف له نصيب من مال مورثه  
فان رجح كان له ذلك وان علم انه حي غير موت المورث ثم مات بعد ذلك فعلم الموقوف من ورثة  
المفقود ان يصح المسئلة على بعد رحا مدهم صحح ما بعد وفاته وباقي العمل ما ذكرنا في الحمل مثال  
زوج واخت لاب وام واخت لاب وهي معقولة في مسئلة الحياة من سبعة ومسئلة الوفاة  
من اثنين ولا موافقة بينهما فاضرب الاثنين في السبعة تبلغ اربعة عشر شهرا في مسئلة حياتها  
وكان للزوج من مسئلة الحياة ثلثة ضربها في اثنين وذلك مسئلة الوفاة تبلغ سنة وللاخت لاب  
وام من مسئلة الحياة ايضا ثلثة ضربها في اثنين تبلغ سنة والمفقود سهم ضربها في اثنين تبلغ



تبلغ اثنين وللزوج من ماله وفاته سهم ضربناه في سبعة يصير سبعة وللأخت لاب وأم من ماله وفاته سهم ضربناه في سبعة يبلغ سبعة فيعطى للزوج أقل النصيبين وذلك مستند وبطلان للأخت أيضا أقل النصيبين وذلك ستة سبعة حتى يظهر امر المفقود فان رجعت جده فالسهمان لها والاسهم للزوج وسهم للأخت ففسرنا هذا أخواتها زوج ولخت أم واختان لاب والزوج مفقود فتصح المسكتان من أربعة وعشرين وللأخت من الأم ثلثة وللأخت من الأب عشرين والباقي موقوف حتى يظهر امر المفقود زوج وأم واختان لاب وأم أصدهما مفقود فالسكتان يصح ثمانية لوجود التماثل للزوج منها ثلثة أسهم وللأم سهم وللأخت الباقية سهمان وللأخت سهمان يوقف حتى يظهر امرها زوج وأم وابن بنت وأخت لاب وأم الابن مفقود تصح المسكتان من ستة وثلاثين لوجود التماثل أربعة عشر منها موقوفة وتحتك ما مر **في المرتد قال** رحمه الله إذا مات المرتد وقتل أو حارب بدار الحرب وقضى القضاة في حال الكسبية في حال الإسلام فهو لورثته المسلمين وما الكسبية في حال رده لورثته في بيت المال عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف وكل الكسبان جميعا لورثته المسلمين وقال الشافعي رحمه الله الكسبان جميعا بوضع في بيت المال وما الكسبية بعد حاقه بدار الحرب فهو في ذل بالاجماع وكذا المرتد جميعا لورثته المسلمين عند أبي حنيفة وأصحابه يعني كسبها في حال الإسلام وفي حال الكسبية لأن المرتد لا يقتل عزرا وأما عندنا ففي لا فرق بين المرتد والمردة لارتداد من أصل مسلم وكافر سوا السلم بعد ذلك أو مات مرتدا بالاجماع إلا إذا ارتداه لأحبة باجمعهم فيمنذ يتوارثون فيها بينهم كما في أهل الحرب والذمة **فصل في الأسير قال** رحمه الله حكم الأسير يحكم سائر المسلمين في الميراث عند جمهور الفقهاء وحكمه يحكم الأحياء في الميراث له وعنه ما لم يفارق دينه فان فارق دينه حكمه حكم المرتد في الميراث وإن لم يعلم رده ولا حياته ولا موته حكمه حكم المفقود وعليه الفتوى وقال النخعي وأبو حنيفة إن حكمه حكم العبد لا يرث ولا يورث منه إلا أنه لا اعتبار بهذه الرواية واليه ما قلنا **فصل في الغني والحرقي والهدمي قال** رحمه الله إذا مات جماعة ولا يرى إمام مات أولا جعلوا إمامهم ما تواتر ما قال كل واحد منهم لورثته الأحياء ولا يرث بعض الأموات من بعض وهذا هو المختار **وقال** عياض ابن مسعود رضي الله عنهما يرث بعضهم من بعض إلا ما ورث كل واحد من مال صاحبه ولو أقام ورثته كل واحد منهم بينة بأن إمامه مات آخر أسقط البيئات ولم يتوارثوا عنه عند أبي حنيفة والشافعي رحمه الله ولذلك لو ادعى ورثته كل واحد منهم أن إمامه مات أولا وحلف لا يصدق وأما إذا أقام وأدبينة على أن إمامه مات آخر الصدق لعدم المعارض وكذلك لو ادعى إمامهم وحلف لا يصدق وأما إذا علم أن بعضهم مات أولا بعينه ثم استكمل إمامهم بعد ذلك فإنه يوقف لكل واحد منهم ميراثه من الآخر إلى أن يتبين الأول منهما أو يخطأ ورثتهما وأجمعوا على أن إمام الولد وولدها وسيدتها إذا غرقوا معا أن إمام الولد لا يرث ثم ولدها شيئا **مسائل**

**الباب** أخوان غرقا وحلف كل واحد منهما المولى المعتق وحلف إمامهم الف درهم والآخر الف دينار ففي قول الجمهور مال كل واحد منهما لمولاه وفي قول علي وابن مسعود رضي الله عنهما مال كل واحد منهما لمولى أخيه لأنه يجوز أن كل واحد منهما مات أولا وصار ماله لأخيه ثم من أخيه انتقل له مولاه وانزل كل واحد منهما بنتا ومولى بنته جعلنا اسم صاحب الدرام زيدا واسم صاحب الدنانير عمرا ففي قول الجمهور مال كل واحد منهما بين بنته ومن المولى نصفين وعند علي وابن مسعود كان زيدا مات أولا فنصف ماله لبنته ونصفه لأخيه عمر وهو خمس مائة تكون هذه الخمسة للأخيم ورثة عمر ونصف لبنته وهو مائة وثمانون درهما والباقي لمولاه وهو مائة وثمانون درهما ثم يقول كان عمر في مال نفسه مائة قبل زيدا فلبنته نصف ماله والنصف الباقي لأخيه زيد وكان زيدا في هذه الخمسة يد الدنانير مائة وعشرين ونصفها وهو مائة وثمانون درهما وأصاب مولاه مثله ففقر في هذا أخواتها **•••** ثم يجوز الله وحسن بوفقه والصلوة على سيدنا محمد خير خلفه **•••** في اليوم المبارك يوم الخميس الثاني من شهر ذي قعدة الحرام سنة ثلاث وخمسين **•••** وثمان مائة طيبر العبد الفقير الراعي عتور عبد القدير **•••** علي بن الجناب المحرم السيدي شوق بن عبد الله **•••** الأبراهيمي الحنفي كامله الله بلفظه **•••** الحنفي الحنفي وغفر له ولوالديه **•••** ولم نظف فيه ودعالة بالمقصر **•••** وللمسلمين أجمعين **•••** آمين **•••**

SOLEYMANIYE Q. 5077	
Konu	Yeni Cami
Yeri	
Fski - syt p.	301 / 2
-	297.4



65



كتاب — ضوء الشراج في الفرائض  
 تأليف الشيخ الامام العلامة  
 أبي العلاء حمود بن أبي بكر بن أبي العلاء  
 البخاري ثم الكلابي  
 تخرجه ائمة من حقه واسكنه  
 فسيح جناته  
 مذكور  
 امن

SOLEMAN E. G. KOTOPH	
Yeni Cami	
	301/3
	297.4



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي اسْتَأْثَرَ تَوْصِيفَ الْبَقَاءِ وَالْقَدَمِ تَعَالَى  
 وَاسْتَكْبَرَ فَنَاقَحَ عَنْ الْفَنَاءِ وَالْعَدَمِ . اعْلَمُوا أَنَّ الدِّينَ بِشَعَائِرِ شَرَايِعِ الْإِسْلَامِ . وَأَوْضَحَ مَنَارِ الْيَقِينِ  
 بِلَوَاعِ بَنِيَاتِ الْحَقِّ وَرُؤُوسِ الْأَمَلِ . وَالصَّلَاةُ الْمُسَكِّةُ الْفِتَنَاتِ عَلَى أَنْفُسِ جَوْهَرٍ تَوَجَّتْ بِهَا هَيَامَةُ تَهَامَةِ  
 وَأَصَوْبُ سَهْمٍ اسْتَخْرَجَ مِنْ كَمَاثَةِ كَهَانَةٍ . مَحْدِ الَّذِي فَحَرَتْ بِأَخْصِهِ سِرَّ الْبَطْحَاءِ . وَسَرَتْ بِأَسَارِ جِهَةِ  
 الْحُزَا . وَبَاحَتْ بِمَنْ يَقِينُهُ أَمَ الْقَرَى حَظَائِرِ الْقُدْسِ فَوْقَ الْقُبَّةِ الْقُدْسِيَّةِ . صَلَاةٌ مُتَابِعَةٌ الْأَمْدَادِ .  
 يَضِيقُ عَنْهَا نِطَاقُ الْحَصْرِ وَالْأَعْدَادِ . وَشَرِيفُ الْفِتَنَاتِ عَلَى الدُّوَا حِجَابِهِ . الْمُسْتَعِينُ زَايَاتِ  
 أَوَامِرِهِ فِي حَالَتِهِ وَجَرَابِهِ . **وَبَعْدُ** فَإِنَّ الْغَيْدَ الرَّابِعَ غَفَرَانُ رَبِّهِ يَوْمَ الْجَزَا بِالْعِلَالِ  
 مَسْمُودٍ بِنُكْرٍ إِلَى الْعِلَالِ الْخَارِئِ خُفَارًا . تَرَالُكَ كَلَابَادِي حُجَارًا . يَقْرَأُ اللَّهُ بِغُيُوبِ نَفْسِهِ  
 وَجَعَلَ يَوْمَهُ خَيْرًا مِنْ أَمْسِهِ يَقُولُ إِنَّ عِلْمَ الْغَايِبِ كَأَنَّهُ مِنْ أَمْرِ الْغَايِبِ لَا يَكُنْ إِلَّا فِي مِثْدَانِهِ الْإِلَهِي  
 الْكُلِّ بِجَاهِدٍ وَرَأْيٍ . لَذَلِكَ تَرَاهُ مِنْ بَيْنِ الْعُلُومِ جُوهَرًا . غَضَى الزَّمَانُ إِلَى الْمَرَامِ لَا يَرْتَأَى لِأَحَدٍ عَلَى  
 طُولِ الْأَشْرَاجِ وَالْأَلْجَامِ . وَقَدِ انْتَصَرَفَ عَنَّا فِي الْعَنَاءِ وَأَعْنَى لِيَشَاهِدَهُ مِنْ عَمَلِ الْعَمْرِ وَغَفْوَانِهِ  
 إِذْ قَفِيزَ اللَّهُ مِنْ خُذْمَةِ سَخِيٍّ وَمَوَايِ اسْتَاذٍ فِي هَذَا الْعِلْمِ وَاسْتَاذٍ فِي الْمِلَّةِ وَالْإِيمَانِ  
 عَنْزُ أَحَدٍ عَمَّا جَزَلَ اللَّهُ أَجْرَهُ عَلَى الْحِسَابِ يَوْمَ الْحِسَابِ بِخَارِ أَهْرَاقِ الْفَتَنِ مِنْ أَوَانِ  
 وَحْشٍ أَرَاخِرَ الْغَتْرِ مِنْ أَنْهَارٍ فَحِينَ تَمَّ حِسَابُ أَمْرِ . وَخَتَمَ كِتَابَ عَمْرِ وَرَأَيْتَ أَثَارَهُ هَذَا  
 الْعِلْمِ عَلَى خَطَرِ الْأَنْطَارِ بِأَقْوَلِ زَاهِرٍ حُجَّةٍ . وَنُصُوبِ زَاهِرٍ عِلْمٍ رَأَيْتَ أَنَّ أَقْدَمَ بَعْضِ أَوَائِدِهِ  
 فَوَائِدِهِ . وَأَمْنَعُ عَلَى خَوَانِ الْأَخْوَانِ مَا أَطْعَمْنَاهُ مِنْ مَوَائِدِهِ . فَكُنْتُ أَنْظُرُ فِي مَحْفَرَاتِ هَذَا الْفَنِّ إِلَى  
 أَصْلٍ مَعْرُوفٍ يَقْنَنُ بِكُنُوزِ رُفُوفٍ عَنْ كُلِّ مَطْوُورٍ . فَوَجَدْتُ الْمَجْلَةَ الْمُتَقَبِّلَةَ مِنْ أَنْوَارِ فَوَائِدِ الشَّيْخِ  
 الْأَمَامِ الْمُقَدَّرِ سِرَاجِ الْمِلَّةِ وَالِدِنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّشِيدِ الْحَمَّادِيِّ تَوَدَّى نَوْرَ اللَّهِ مُصَابِحَ  
 بَيَانِهِ . وَاعْتَزَرَ مَجَادِيحَ غَفَرَانِهِ . قَدْ جَمَعَ فِيهَا الْمَعَانِي مَا اسْتَطَاعَ . لَذَلِكَ نَطَقَ الْقُلُوبُ  
 فِيهَا وَالطَّبَاعُ . هَذَا مَعَ كَوْنِهَا مَقْبُولَةً لِلنَّظَامِ . مُتَدَاوِلَةً فِيهَا بَيْنَ الْأَنَامِ . فَشَرَعْتُ فِي تَرْجُمَتِهَا  
 تَعْدَمًا كُنْتُ أَرَا جُودَ الْكُتُبِ الطُّوَالِ . وَأَوْسَعَ لَا يَسْتَنْبِطُ خَفِيَّ مَعَانِيهَا أَذْيَالُ الْمَقَارِ . إِذَا  
 كَانَ مُضْطَرِبَ الْكَلَامِ فِيهَا فَيُفَسِّحُ وَسِيْعًا . وَمَحَلُّهَا عَمَّا أَلْفَ فِي هَذَا الْفَنِّ رَفِيعًا . وَلَمَّا جَرَتْ  
 الْأَقْلَامُ لِتَنْوِيرِ سِرَاجِ الْوَهَّاجِ نَاسَبَ أَنْ سَمِّيتُهُ صَوْنَةَ السِّرَاجِ . أَرْجُو أَنَّ إِيَّاهُ الْكُتُبُ أَنْ يَغْفَرَ  
 زَلَالِي وَيَعْفُو عَنْ مَائِمَتِي أَوْ صَفَّتْ فِيهَا نَاقَتِي وَجَعَلِي وَهَذَا مُفْتَتِحُ الْبَيَانِ وَالشَّرُوعِ **قَالَ**  
 الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . حَمْدُ الشَّاكِرِينَ . وَالصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ  
 الْبَرِيَّةِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ . الْحَمْدُ لِلَّهِ بَعْدَ الْإِحْسَانِ . عِلَافُ الْمَدْحِ فَانَّهُ يُطْلَقُ مَا قَبْلَهُ  
 وَمَا بَعْدَهُ فَاخْتَارَ الْحَمْدَ دُونَ الْمَدْحِ لِأَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا عَلَّمَ تَعَالَى لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْإِحْسَانِ  
 وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلْجَنَسِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ كِلَاؤُفٌ لِلْمَغْتَرِكَةِ فَانَهَا لِلْعَهْدِ عِنْدَهُمْ  
 وَهُوَ بِنَا عَلَى مُسْئَلَةِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ لِمَا عَرَفَ وَقَرَّرَ الْحَمْدُ بِأَسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ذُو الْكَرَمِ وَالْإِسْمَاءِ

في هذا الكتاب من فوائد كثيرة في بيان حقائق الدين والعلوم الشرعية والسياسة والادب والعلوم الطبيعية والسمعية والجمالية والاعمال الصالحة والفضائل الحميدة والعيوب المنكرة والاصناف المختلفة من المخلوقات والاشياء والحوادث والاعمال والادب والعلوم الطبيعية والسمعية والجمالية والاعمال الصالحة والفضائل الحميدة والعيوب المنكرة والاصناف المختلفة من المخلوقات والاشياء والحوادث

لانه

67  
 لانه اسم الذات فيستحق جميع صفاته الحسنى واما الله فعز الحليل وابن كيسان انه اسم غير مشتق تتعدد  
 به البارى جل جلاله والاكثر من انه مشتق واصلة الاله من الاله الالهة اى عبد عبان  
 والاله من اسمها الاجناس كالرجل والفرس اسم يقع على كل معبود بحق او باطل ثم قلب على المعبود  
 بحق كما ان النجم اسم لكل كوكب ثم قلب على الثريا واسم الله عز وجل الممنوع من العبادة بالحق سبحانه  
 بطلوعه غير ان واما الرب فله معنيان احدهما ان يكون بمعنى التزديد يقال رب فلان الصنعة يزيدها  
 ربا اذا اتمها واضلها فزوت وصيغ بالمصدر للمبالغة كما يقال شاهد عدل وابو حنيفة فقه  
 كله والثاني ان يكون معنى المالك يقال رب الشيء لانه ملكه والى المن جمع عالم وهو اسم عام  
 لجميع المخلوقات سمى عالما لكونه علما على حدوثه واقتران لا الى محدث قدم وانما جمع ليشترك  
 كل خمس مما سمى به اوله لانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والنون لان الاصل منه العقلا  
 وغيرهم بطفل عليهم ووصف الحمد فقال حمد الشاكرين لان الحمد قد يكون شكرا للصدقة وقد  
 يكون ابتداء الشاكر على الدجل يقال حمدته على معرفته كما يقال شكرته وتعال حمدته على علمه  
 وعلى شجاعته اذا اثبتت عليه بذلك فتبين انه شكر الله تعالى على صنيعه بعبده حيث فتح عليه  
 باب النعم في باب الحساب الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن العباد  
 الدعا البرية واصل البرايا مستشفة من ربها الله الخلق اى خلقهم برياً من التفاوت  
 ومحمد عطف بيان من خير البرية ومعناه البليغ في كونه محمودا اذا التفتيح للمبالغة  
 الا ان اصله الاقل ولهذا صغر اهله وهو محصور بالاشراف كما يقال الالهان  
 ولا يقال الالهيك وانما يقال الاله فيكون تصويره بصورة الاشراف والاله المومنون لان  
 الاله انبياء متبعونهم قال الله تعالى الحق ابي نوح انه ليس من اهلك لانه لم يكن متبعاً له  
 الطيبين اى الطاهرين **قَالَ** رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعْلَمُوا الْغَايِبُ وَعِلْمُهَا  
 النَّاسُ فَانها نصف العلم قال الشيخ الامام العالم ابو العلاء محمود بن علي بكر بن العلاء الفخار  
 بيان في قوله روحه اخلف المشايخ في اجابة رابن صلى الله عليه وسلم بانها نصف العلم قال اهل  
 السلامة لا يدري وليس علمنا ذلك بل يجب علينا ان نتبعه عقلت المعنى اولم تعقل **قَالَ**  
 اهل التاويل بانه ياول واختلوا في تاويله قال بعضهم سماها نصفاً باعتبار الحالين لان لادى  
 حاليتين حالة الحياة وحالة الممات وحياة الادمى سبب لوقوع سائر العلوم ومماته سبب لوقوع علم الغا  
 واصري الحاليتين من مجموعهما نصف فسماها نصفاً لهذا المعنى وقال بعضهم سماها نصفاً باعتبار  
 السببين لان السبب الذي يثبت به الملك نوعان اختياري وضروري والاختياري كالشرا وقبول  
 الهبة والوصية وضروري كالارث فسماها نصفاً لهذا المعنى وقال بعضهم سماها نصفاً  
 باعتبار العلمين لان العلم نوعان علم يحصل به معرفة الاسباب وعلم يحصل به معرفة الانساب  
 فالعلم الذي يحصل به معرفة الاسباب سائر العلوم والعلم الذي يحصل به معرفة

في هذا الكتاب من فوائد كثيرة في بيان حقائق الدين والعلوم الشرعية والسياسة والادب والعلوم الطبيعية والسمعية والجمالية والاعمال الصالحة والفضائل الحميدة والعيوب المنكرة والاصناف المختلفة من المخلوقات والاشياء والحوادث والاعمال والادب والعلوم الطبيعية والسمعية والجمالية والاعمال الصالحة والفضائل الحميدة والعيوب المنكرة والاصناف المختلفة من المخلوقات والاشياء والحوادث







الله صلى الله عليه وسلم المرأة تكفر بخمسة اوثاب ولما روي ان زينة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كتبت  
في خمسة اوثاب ازار وقيم وخار وخرقة ترط بها فوق ثدييها ولقافة ولقول عارض الله عنه  
وكملوا السنة كفن المرأة تكفر بخمسة اوثاب وكفن الرجل ثلاثة اوثاب ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين فان قيل  
كلامك في كفن السنة يصح في السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وانتم رويتم الاثر عن علي قلنا لا كذلك  
بل رويتم السنة لان الظاهر ان عليا لا يقول فيما بيني وبين السماع من رايه وانما قاله سماعا عن النبي  
صلى الله عليه وسلم فان قيل ما وجه تقدم عارض الله عنه المرأة على الرجل فانه ذكر اول كفن المرأة ثم كفن  
الرجل وقد قال عليه الصلاة والسلام اخر ومن خبت اخر من الله قلنا الحاجة الى ذكر كفن المرأة  
اولا امس من الحاجة الى ذكر كفن الرجل لان مبنى حال المرأة على الستر ومبنى حال الرجل على الظهور  
فاحتجنا الى عدد كفنهما لتكفنها وتدفنها باسرع الامكان ليحصل لها الستر فعلنا اول عدد كفنهما  
لكذلك فان قيل الميت امانه في الدنيا ويجب علينا تسليم الامانة باسرع الامكان وفي هذا  
الحكم الرجل والمرأة سواء قلنا نعم ولكن للمرأة من الخصوصية بالستر ما ليس للرجل قال عليه السلام المرأة  
عورة مستورة والستر لا يحصل الا بوضعها في القبر باسرع الامكان ولذلك ذكر المرأة اولاً ثم  
الرجل والا لاثواب الثلاثة درع وازار ولقافة والاثواب الخمسة ما ذكره شمس الامة الشريفي في شرح  
كتاب الصلاة ان الاثواب الخمسة درع وازار وخمار ولقافة وخرقة يربط فوق الاكفان عند  
الصدر فوق التندس والبطن **قال** رحمه الله ثم تقف دونهم جميع ما بقي من ماله اذ اعني بعد  
التجهيز والتكفين وانما اخر الشيخ رحمه الله الذي عن الكفن لان الكفن لباسه بعد وفاته فيعتبر  
لباسه في حياته ولباسه في حياته مقدم على دينه لا يباع ما على المديون من ثيابه فذلك لباسه  
بعد موته الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستفسر في حديث مصعب بن عمير انه لم يقبل كل  
عليه دين ام لا فلو كان الدين مقدما على الكفن لاستفسر في ان لم يستفسر دل ان الدين موخر عن الكفن  
ثم الذين نوعان حقوق الله وحقوق العباد فان كان الدين الذي للميت حقاً من حقوق الله تعالى  
ينظر ان اوصى به الميت يجب عليهم تنفيذه من ثلث التركة وان لم يوصى به لم يجب تنفيذه عندنا وقال  
الثاني رحمه الله يلزمهم ذلك من جميع ماله اوصى به الميت اول يوم واشتدك حديث الشبهة  
حيث قال لها ارايت لو كان علي ابيك دين فقضيت به اكان يقبل منك فقالت نعم فقال الله الحق ان  
يقبل وقد شئت النبي صلى الله عليه وسلم دينه بدين الله بدين العباد ثم دين العباد مقضيه  
من التركة بعد الوفاة في مقدمه على الميراث فكذلك دين الله تعالى ويجب في ذلك قول النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول ان ادم ما لي علي وهل لك من مال الا ما اكلت فافيت اول بيت  
فا بليت او تصدقت فامضيت وما سوى ذلك فهو مال الوارث فهذا يقتضي ان ما لم يمتصه بصر  
من الصدقة بصير من الوارث بعد نفوته وهذا اعلم بمحمد رحمه الله في الكتاب فقال لا يها قد خرجت من  
ملك الذي كانت له يعني ان المال صار ملكا للوارث ولم يجب على الوارث شي ليؤخذ ملكه به فلا يمكن

موقف

الشيخ

استيفاء من مال الوارث الا ان توفي به فحذير يكون نظير وصيته بسائر التبرعات تنفذ من ثلثه  
وما في الكلام في شرح كتاب الزكاة لشمس الامة الشريفي رحمه الله اذ عرفت ان هذا قول ان كان الدين الذي  
على الميت صلوات فاستة في حالة الحياة واوصى بان يطعم عنه فعل الورثة ان يطعموا عنه من ثلث التركة لكل صلاة  
نصف صاع من بر ولو تروى عن علي خيفة رضي الله عنه ايضا نصف صاع لان في التور ثلاث روايات عند  
روى حماد بن زيد ان التور فضة وروى يوسف بن خالد السلمي انها واجبة وهو الظاهر من مذهبه وروى  
اسد بن عروان سنة مكرمة كما هو قولها فعل قنار رواية حماد وروى يكون لكل يوم ثلاثة اصع وروى  
اشعث بن عمار على قنار قولها يكون لكل يوم صاعان ونصف صاع وذلك عشرين امنا لان التور عند  
سنة وكان محمداً بن مقاتل يقول او لا يطعم عنه لصلاة كل يوم نصف صاع على قنار الصوم ثم رجح  
وقال كل صلاة فمئة مائة صوموم وهو الصحيح كذا ذكره شمس الامة الشريفي في شرح  
كتاب الصوم وان كان الدين صوم رمضان بان يقرضه او يساق وير بعد مضيه او اقام وعاش بعد  
ما افطر ولم يقض حتمات واوصى بان يطعم عنه فعل الورثة ان يطعموا عنه من ثلث التركة لكل يوم نصف  
صاع من بر يحدث لي مالك الشريفي ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل كان يرضع في شهر رمضان  
ثم مات فقال ان مات قبل ان يطيق الصوم فلا شيء عليه وان اطاق الصوم ولم يصم حتى مات فليقض عنه  
يعني بالاطعام ولا ينداد كل علة من ايام اخر ويمكنه من قضا الصوم فصارت القضا ديناً عليه  
فيطعم عنه ولا يجوز لوليه ان يصوم عنه وقال الثاني في رحمه الله ان صح الحديث صام عنه  
وارثه لظاهر قوله فليقض عنه **وحجتنا** في ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً عليه ومرفوعاً  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد وان الصوم عبادة  
لا يحرم النيابة في اداها في حالة الحيوة فذلك بعد الموت كالصلاة وهذا لان معنى العباد في  
كونه شاقا على بدنه ولا يحصل ذلك باذنا يبيده ولكن يطعم عنه لكل يوم طعام مسكين لانه وقع  
الياسر اذ الصوم في حقه فتقوم الغدنة مقامه كما في حق الشيخ الثاني ثم اختلفوا في الصاع  
فعدلي خيفة ومحمود هو قول لي يوسف الاول ثمانية ارطال وكان ابو يوسف يقول ان الصاع  
خمسة ارطال وثلاث رطل من اصحابنا من وفق فقال ثمانية ارطال بالعدلي كل رطل عشرة  
استاراً فذلك مائة وستون استاراً وخمسة ارطال وثلاث رطل بالجائدي كل رطل ثلثون استاراً  
فذلك مائة وستون **قال** شمس الامة الشريفي رحمه الله وهذا ليس بقوي وقد نرى في كتاب  
العشر والخراج من لي يوسف خمسة ارطال وثلاث رطلين لوائي وجه قوله الاخر توارث اهل  
المدينة فانه حين خرج مع الرشيد دخل المدينة وسأله عن صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه  
سبعون شيخاً كل واحد منهم يحمل صاعاً تحت ثوبه وقال ورثت هذا عن ابي عن ابيه عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وكان كل صاع خمسة ارطال وثلاث رطل وجه قوله ما حدثت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان  
النبي صلى الله عليه وسلم يوصي بالمدن طين ويعتزل بالصاع ثمانية ارطال فلما توارث اهل المدينة

الوازي

را

انه



فكان شمس الامّة يقول توارث اهل المدرسة ليس بقوى وقد قال مالك فيهم صاع اهل المدينة تحري  
عبد الملك بن مهران صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا الال الامر الى التحري فحري عمر رضي الله  
عنه اول ما يصير اليه من تحري عبد الملك والفقير الجاني صاع عمر رضي الله عنه حتى كان الحجاج  
يمنه على اهل العراق يقول الم اخرجكم صاع عمر رضي الله عنه وان كان الدين هو الزكاة بان مات بعد  
ما وجبت عليه الزكاة في ماله قبل الاداء او حتى بان يودي عنه قبل الورثة ادائها من ثلث ماله  
عندنا وقال الشافعي يودي من جميع ماله اوصي الميت اول يوم كما بيت وان كان الدين هو الحج بان مات  
وعليه حج وادعي بان حج عنه فكل الوصي الاجحاج من مال الميت لان يموت بموت المحقق الياسر عن الاداء  
ماليه في الوصي قائم بغيره فمما ان بعد دفع الياسر بماله في حياته فذلك وصيته يقوم مقامه  
بعدموته والاول ان يحج الوصي بماله رجلا فان احج امرأة جازع الكراهة لان حج المرأة انقضائه  
ليس عليها وملا سعيه بطن الوادي ولا رفع الصوت بالثبته ولا خلق فكان احجاج الرجل عنه  
اجل من احجاج المرأة فان حج الوارث عنه من غير وصية اوصي بها الميت قال في الامل اجزاء  
ان شأ الله تعالى وقال محمد بن الحسن بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال للشمسة ارات  
لو كانا ابنيك دين فقضيتيه اما يقبل منك فتاات نعم قال الله احق ان يقبل وفي الحديث الاخر قال  
للتي سالت ان حج عن ابها حج عن ابنيك واحتمري وان سعد بن لي وقامر رضي الله عنه قال رسول الله  
ان لمي قد توقيت وانها كانت تحب الصدقة افا تصدق فقال نعم فهدى الاثار تدل على ان الوارث يتبرع  
عن مورثه بمثل هذه القرب فان قيل فليدفع الجواب بالاستئذان بعد ما صح الحديث فيه قلنا  
لان خبر الواحد لا يوجب علم اليقين فان قيل فقد اطلق الجواب في كثير من الاحكام الثابتة بخبر الواحد  
قلت خبر الواحد هو جليل العمل فبما طريقه العمل اطلق الجواب فيه فاما سقوط حجة الاسلام عن  
الميت باء الورثة فطريقه العلم فانه امر بينه وبين ربه فليدفع الجواب بالاستئذان لاذ اذ كره  
شمس الامّة السرخسي رحمه الله في شرح كتاب الحج وكذلك القياس في النذور والكفارات ان اوصي  
الميت بها يتفقد من ثلث ماله وان لم يوص له شيء عليهم وان كان الدين حق العباد ينظر فان كانت  
التركة تفي بجميع الديون تقضي ديونه وان لم تفي ينظر ان كان الغريم واحدا تغطي التركة اليه و  
لم تنسب وان كان الغريم واحدا تغطي التركة اليه وما يقع له على الميت الامر اليه ان شأ عنى عند  
وان شأ تركه الى دار الآخرة وان كان الغريم اكثر من واحد ينظر فان كان الكل دين الصحة وهو ما كان بثوته  
بالبينة او بالافرار في حالة الصحة او الكل دين المرض وهو ما كان بثوته بالافرار في مرض موته فانه يفر  
كل واحد منهم بتام حقه حتى يلحق الضرر بالكل السوا وان اجتمع دين الصحة ودين المرض يقدم دين  
الصحة لان دين الصحة دين الملاقاة ودين المرض دين حجر فدين الملاقاة اول من دين الحجر كالعبد المأذون  
اذا قرب من حاله الاذن ثم اقرب من حاله الحجر كان دين حاله الاذن اول هذا مثله وانما  
قلنا بان دين المرض دين حجر من حيث انه ممنوع عن التبرع بما زاد على الثلث وان اقرب من مرض موته

لكن بطريق المعاينة وهو ان يحب عليه نكاح مال ملكه او استهلكه وعلم وجوبه بغير اقرار  
هذا ودين الصحة سواء **قال** رحمه الله ثم تتفقد وصايا من ثلث ما يبقى بعد الدين وانما اخذ  
الوصية عن الدين لان الوصية لا تخلو اما ان كانت بالتبرع او بغيره من فروض الله تعالى فان كانت بالتبرع  
او بغيره من فروض الله فان كانت بالتبرع وليس التركة وقابا لكل فلا اشكال ان فضا الدين في مرض موته  
يجبر ادايه حال حياته والوصية بالتبرع تطوع والفضل اقوى من التطوع وان كانت بغيره من فروض  
الله تعالى كالوصية بحجة الاسلام او الصلاة او الزكاة او الصوم او النذر او الكفارة فذلك يكون  
دين العباد مقدما على مثل هذه الوصية وان استويا في الغرضية اما اذا كانت الوصية بما سوى  
الزكاة من الفروض فلا تجبر على اداها الدين بالحس ولا يجبر على ادائها من هذه الفروض بالحس فكان الدين  
اقوى واما اذا كانت بالزكاة فالزكاة مع الدين ان استويا من حيث انه يجبر على اداها كمال منهما بالحس الا  
ان للدين زيان فحق فان القاضي اذا نظر بحسب الزكاة فكان الدين اقوى من هذا الوجه وكان حق  
الله تعالى وحق العباد متى اجتمعا في عين وضاق العين عن ايفائها يتقدم حق العباد كما لو اجتمع الفقير  
والقطيع في السرقة في بدو اصدرا يبدأ بالقصم لانه حق العباد والقطيع في السرقة حق الشرع فكما  
حق العباد اولها حق الله تعالى ولكن كرمه وغناه فان الله لغني وقيم المحتاجين قال الله تعالى  
يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله والله هو الغني الجيد فان قيل اليس ان الله تعالى بدأ بالوصية  
ثم بالدين فانه قال من بعد وصية يوصي بها او دين فقد اخرج الدين في الذكر وانتم قدمتم الدين على  
الوصية قلت الدين موخر عن الوصية ذكره او نظما قاما الوصية فمؤخر عن الدين حكما  
والدليل صحة هذا ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال انك تقر بان هذه الآية من بعد  
وصية يوصي بها او دين ولقد راي رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية فدل  
ان الدين مقدم على الوصية حكما وان كان موخرا عنها حكما ذكره او نظما ثم اعلم بان الشيخ  
رحمه الله اطلق في الكتاب ولم يفصل بين ان يكون الوصية مطلقة او معينة حتى يجب  
تقدمها على الميراث وورد شيخ الاسلام هو اهران في شرح فرائض الاصل مفصلا فقال  
اذا كانت الوصية معينة لان الوصية المعينة وصية حقيقة وحكما فلم تكن في معنى  
الميراث فكانت البداية بها او لا اما اذا كانت مطلقة بان اوصي ثلث ماله او ربع ماله فالمرور  
له شريك الورثة لانها بمعنى الميراث حكما فان حق الوصي له شائع في التركة كحق سائر الورثة فكانت بمعنى  
الميراث حكما وان كانت وصية حقيقة بخلاف الوصي له بشئ بعينه لانه ليس بمعنى الميراث  
وانما قلت ان حقه شائع في التركة بدليل انما يملك من المال يملك على الحقين وما يبقى على  
الحقين ويزداد حقه بزيادة المال وينقص بنقصان المال حتى لو اوصي بثلث ماله وما كان  
وقت الوصية الف لم يكثر ماله حتى صار الفين فله ثلث الالفين وان كان ماله وقت الوصية



الفيز شرا تنقصر ماله حتى تنفذ الثلث الالف فعمل ان حقه شائع في التركة قال اصبغ الله شأنه والجمع  
 ان الوصية مقدمة على الميراث في مقدار الثلث الباقي من الدين وكانت مطلقة او معينة كما اطلق  
 الشيخ رحمه الله وهكذا ذكر شمس الامعة الشرحي لان محل الوصية الثلث شرعا لقول النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان الله تصدق عليكم بثلث اموالكم الحديث ومراد صلى الله عليه وسلم ان الله  
 تعالى جعل لكم ثلث اموالكم لتكتبوا به لا تنسكم في حال حاجتكم الى ذلك وذكر الطحاوي رحمه الله في  
 مشكل الاثنا عشر ان من الناس من ينكر صحة هذا اللفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لان لفظ  
 التصديق ما ينبي عن التقرب ولا يستقيم ان يقال ان الله تعالى يتقرب الى عباده ثم قال وليس كما  
 ظنوا ولفظ التصديق مستعار لما ذكرنا من مراد وهو كقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا  
 حسنا والاستقرار يكون للحاجة ولا يجوز ان يقال ان الله تعالى يحتاج الى عباده فيستقرض منهم ولكن  
 لفظ القرض طارحه المجاز والاستعانة مع انه لا يبعد ان يقال ان الله تعالى يتقرب الى عباده على نحو  
 قال عليه الصلاة والسلام فيما ياتر من ربه تبارك وتعالى لا ازال اتقرب الى عبدي وهو يتقرب عدي  
 وقال من تقرب الى شرا تقرب اليه ذراعا الحديث فاذا ثبت ان محل الوصية الثلث قلنا تقدم الوصية  
 في مقدار الثلث على الميراث لان الله تعالى جعل الميراث بعد الوصية لان حق الوارث فيه يمنع الوصية  
 الا ان يحجز الوارث فيزيد بغير تقدم الوصية فيما زاد على الثلث لان ما زاد على الثلث حقه وقد  
 تبرع بحقه فيجوز اذا عرفنا هذا فنقول الوصية المطلقة اربعة انواع احدها ان يكون  
 الوصية بقدر الثلث او اقل والثاني ان يكون اكثر من الثلث واجازت الورثة والثالث  
 اذا لم يحجزوا والرابع اذا اجاز البعض وزد البعض **اول** اذا اوصى بحجز من  
 ماله فحجز ذلك الجزء وادفع منه الجزء الموصى به واقسم الباقي في سهام الورثة فان استقام  
 فيها كما اذا اوصت بثلث ماله واخلفت زوجا واختا لاب وام خذ مني الثلث وذلك ثلاثة وادفع منها  
 الجزء الموصى به وذلك وادفع اثنا عشر مستقيم على الورثة للزوج النصف وذلك سهم وللخت  
 النصف سهم وان لم يستقم فانظر فان كان بين الباقي من الشيء وبين مصححة الورثة موافقة فاصر  
 وفق مصححة الورثة في الشيء فالمبلغ يصح الورثة والوصية كما اذا اوصى بربع ماله واخلفت  
 اختا لاب وام واختن لام الشيء فامبلغ تصح الورثة تصح من سبعة خذ مني الربع الموصى به وذلك اربعة  
 وادفع منه الجزء الموصى به بقية ثلثة فاقسمها على مصححة الورثة وذلك ستة فالثلثة لا تستقيم  
 على الستة ولكن بينهما موافقة بالثلث فاصر بثلث الستة وذلك اثنا عشر في الشيء وذلك  
 اربعة تبلغ ثمانية منها نصف المسئلة مع الوصية ثم اضرب الجزء الموصى به في المضروب  
 وذلك اثنا عشر تبلغ اثنين فهو للموصى له وادفع الباقي وذلك ثلثة في المضروب تبلغ ستة  
 يستقيم على مصححة الورثة لكل اختا لاب وام اثنا عشر ولكل اختا لام واحد وان لم يكن بينهما  
 موافقة في ضرب جميع المصححة في الشيء كما اذا كانت المصححة اربعة بان خلف امرأة

فاما ما زاد على الثلث  
 فلا يظهر فيه تقدم  
 الوصية

71 وابوين فاضرب جميع المصححة في الشيء تبلغ ستة عشر ثم اضرب الجزء الموصى به في المضروب يبلغ  
 اربعة في الموصى له ثم اضرب الباقي في المضروب يبلغ اثني عشر يستقيم على المصححة وقسنا  
 هذه الصور نظائرها ويمكن تخريج هذه المسائل بطريق الجبر والمقابلة بان نأخذ في  
 المسئلة الاولى مالا وتدفع منه ثلثة يبقى ثلثا مالا معاودة للمصححة وذلك اثنا عشر فالثلث  
 باذن معادل لسهام فالمال ثلاثة او كل المال بنصف الباقي وزد على عدله مثل نصفه يبقى  
 المعادلة بينهما يصير المال الكامل معاودة لثلثة فالمال اذن ثلثة وفي المسئلة الثانية  
 بان نأخذ مالا ويدفع منه ربعة يبقى معك ثلاثة ارباع مال معاودة للمصححة وهي ستة  
 فكل مال المال بان تزيد على الباقي ثلثة وتزيد على عدله ايضا ثلثة تبقى المعادلة بينهما  
 يصير المال الكامل معاودة لثمانية فالمال اذن ثمانية وفي المسئلة الثالثة بان نأخذ مالا  
 وتدفع منه ربعة يبقى معك ثلاثة ارباع مال معاودة لاربعة فكل المال ثبات الباقي  
 وزد على عدله مثل ثلثة يصير المال الكامل معاودة لخمسة وثلث والجزء الموصى به واحد  
 وثلث وبالبسط يصير المال سبعة عشر والجزء اربعة بقى اثني عشر يستقيم على المصححة  
 فان اوصى بآخر عجز في آخر فخذ عددا يخرج منه الجزء ان فهو الشيء فادفع منه الجزء الموصى له  
 واقسم الباقي على المصححة كما اذا اوصى بخمس ماله واخترت من ماله فخذ عددا يخرج منه الخمس  
 والتمس وذلك اربعون اذ دفع منه الجزء بقى سبعة وعشرون فاقسمه على المصححة ثم ينظر  
 في قسمة السهام الباقية من الشيء وهي سبعة وعشرون على المصححة الى الاستقامة والموافق  
 والمباينة فالاستقامة ما اذا خلفت زوجا واختن لاب وام واختن لام ومصححة تسعة  
 فاذا قسمت عليها السهام الباقية خرج لكل سهم ثلاثة والموافقة ما اذا خلفت زوجا واختن  
 لاب وام واختن لاب والمصححة اثني عشر وبينها وبين سهام الباقية موافقة بالثلث فاضرب  
 ثلث المصححة وذلك اربعة في الشيء وذلك اربعون تبلغ مائة وستين فمنها نصف المسئلة مع الوصية  
 للموصى له بالخمسة ثم اضرب الخمس الموصى به وذلك خمسة في المضروب وذلك اربعة يبلغ عشرين  
 فهو للموصى له بالثلث ثم اضرب السهام الباقية وهي سبعة وعشرون في المضروب وذلك اربعة يبلغ  
 مائة وثمانية فاقسمها على المصححة وهي اثني عشر يخرج لكل سهم تسعة والمباينة ما اذا خلفت  
 زوجا واختن لاب وام واختن لاب والمصححة سبعة وبينها وبين السهام الباقية مباينة  
 فاضرب المصححة وهي سبعة في الشيء وذلك اربعون يبلغ مائتين وثمانين فمنها نصف المسئلة  
 مع الوصية ثم اضرب الخمس الموصى به وذلك ثمانية في المضروب وذلك سبعة يبلغ ستة  
 وحسن في الموصى له ثم اضرب الموصى به وذلك خمسة في المضروب وذلك سبعة يبلغ خمسة

مع

فاما ما زاد على الثلث  
 فاما ما زاد على الثلث



وثلاثين وهو الموصى له بالثلث ثم ضرب السهام الباقية وهي سبعة وعشرون في المضروب وذلك  
سبعة تبلغ مائة تسعة وثمانين فاقسمها على المصححة وهي سبعة يخرج لكل سهم سبعة وعشرون  
الجزء في المسئلة الاولى بان يفرز المال شيئا ويعطى منه خمسة وثمته للموصى له ما يتبقى مئة سبعة  
وعشرون جزءا من اربعين جزءا من شيء بعد المصححة وهي تسعة فكل اجر الشئ بان تزيد  
على الباقي اربعة اقساعه وثلث تسعة وتزيد على عدليه وهو تسعة اربعة اقساعها وثلث  
تسعة لتتبع المعادلة بينهما يصير الشئ الكامل مع دة لثلاثة عشر وثلث وهو المال المطلوب  
وخمسة اثنان وثلثان وثمانه واصل وثلثان وبالبسط يصير المال اربعين وخمسة ثمانية وثمانه  
خمسة تتبع للورثة سبعة وعشرون تستقيم على المصححة وفي المسئلة الثانية سبعة وعشرون  
جزا من اربعين جزءا من شيء بعد المصححة وهي اثني عشر فاد اكلت اجزا الشئ اربعة اقساع  
الباقي وثلث تسعة فزد على عدليها وهو اثني عشر اربعة اقساعه وثلث تسعة لتتبع المعادلة  
بينهما يصير الشئ الكامل مع دة لثلاثة عشر وسبعة اقساع وهو المال المطلوب وخمسة  
ثلاثة وخمسة اقساع وثمانه اثنان وثلثان وبالبسط يصير المال مائة وستون وخمسة  
اثنان وثلثون وثمانه عشرون تتبع للورثة مائة وثمانية يستقيم على المصححة وفي المسئلة الثالثة  
سبعة وعشرون جزا من اربعين جزءا من شيء بعد المصححة وهي سبعة فاد اكلت اجزا الشئ  
اربعة اقساع الباقي وثلث تسعة فزد على عدليها وهو سبعة اربعة اقساعها وثلث تسعة لتتبع  
المعادلة بينهما يصير الشئ الكامل مع دة لثلاثة عشر وعشرة اجزا من سبعة وعشرين جزءا من  
واحد وهو المال المطلوب وخمسة اثنان وجزان من سبعة وعشرين جزءا من واحد وبالبسط  
يصير المال مائتين وثمانين وثمانه ستة وخمسين وثمانه خمسة وثلثين تتبع للورثة مائة  
وتسعة وثمانون يستقيم على المصححة وان اوصى بالجزء من مائة بقدر صدره ان يخرج منه الجزء  
الاول من الباقي الجزء الثاني فادفع منه الجزء الاول وادفع من الباقي الجزء الثاني واقسم الباقي  
الثاني على المصححة كما اذا اوصى لسدس ماله ولا خير عشر ما يتبقى من المال فزد على سدس الباقي  
عشر وادفع من الباقي سدس الباقي فادفع منها عشر اضع منها عشرها بقى تسعة فاقسمها على المصححة  
واما بيان النوع الثاني فالعمل فيه مثل العمل في النوع الاول واما بيان النوع الثالث اذا اوصى  
بالثلث من الثلث والورثة لم يجزوا فاقسم الثلث المال من الموصى له على سهام الوصية وثلثي المال  
بين الورثة على سهامهم كما اذا اوصى بتسعة ماله ولا خير ثلثه اثمان ما يتبقى من المال وخلف ابوز ثلثة  
بينهم الوصية اربعة اقساع ثلث المال على اربعة للموصى له سهم وثلثان ثلثة واقسم ثلثي  
المال وذلك ثمانية على سهام الورثة وذلك ثمانية عشر وثمانية لا تستقيم على الثمانية عشر  
بولكن بينهما موافقة بالنصف فاضرب المصححة وذلك تسعة في المال وذلك اثني عشر

72 تبلغ مائة وثمانية فمها تسع المسئلة ثم اضرب نصيب من كان له شيء من المصححة في وثق ثلثي المال فهو نصيبه  
وان كان بين ثلثي المال وبين المصححة مائة فاضرب جميع المصححة في المال ثم اضرب نصيب من كان له  
شي من سهام الوصايا في جميع المصححة ونصيب من كان له شيء من المصححة في جميع ثلثي المال فهو نصيبه  
كما اذا خلف امرأة وامرا واختين لاب وام فالمصححة ثلثة عشر في ثلثي المال وذلك ثمانية وثلثون  
ثلاثة عشر مائة فاضرب الثلثة عشر في المال وذلك اثني عشر تبلغ مائة وستة وخمسين  
فمها تسع المسئلة واما بيان النوع الرابع اذا اجاز بعض الورثة ورد البعض فمن لم يجز فالثالث  
جائز عليه ومن اجاز كان ذلك في حصته تسع المسئلة على تقدير الاجازة ثم تسع على تقدير الرد كما اذا اوصى  
بثلثة اعشار ماله ولا خير خمس ماله وخلف ابين فاجاز احدهما الوصيتين ورد الآخر فلي تقدر  
اجازتهما الوصيتين للموصى له الاول ثلثة من عشرة وثلثان في اثنان والباقي من الابنين نصيبين وفي  
المسئلة من عشرين وعلى تقدير ردهما الوصيتين من الثلث من الموصى له مائة وخمسة وتسع  
من خمسة عشر فمن المثلثين موافقة بالجزء فاضرب خمس اصددها في جميع الاخرى تبلغ تسعين  
فمنه تسع المسئلة فالثالث سالم لما يفرز اجازة وهو عشرون بقى لما الا تمام الوصيتين سدس المال وهو  
عشرة فلها نصف ذلك خمسة وهو حصة الميراث فاجتمع لهما خمسة وعشرون فيقسمان بينهما  
اثنان للموصى له الاول خمسة عشر وثلثان عشرة وللذين الراد عشرون وبقى للميراث خمسة عشر  
وبين الانصبا موافقة بالجزء فاقصر المال الى خمسة واعط لكل واحد خمس نصيبه وكو خلف ثلثة  
بين فاجاز احدهما الوصيتين ورد اخواه والمسئلة يحالها فلي تقدر الاجازة تسع من ثلثين وبقا  
تقدر الرد تسع من خمسة واربعين بينهما موافقة بجزء من خمسة عشر ونسبة الجزء الى خمس عشرة  
ثلث خمس فاضرب وفق اصددها في جميع الاخرى تبلغ تسعين فمها تسع المسئلة فالثالث سالم لما يفرز  
اجازة وهو ثلثون بقى لما الا تمام الوصيتين خمسة عشر فلها ثلث ذلك حصة الميراث فاجتمع لهما  
خمسة وثلثون تكون بينهما اثمانا للاول اصد وعشرون وثلثان اربعة عشر ولكل واحد  
الابنين الراد من عشرون وبقى للميراث خمسة عشر ولو اجاز الابنان منهم ورد الثالث بقى للموصى  
لما الا تمام الوصيتين خمسة عشر فلها ثلث ذلك حصة الابنين الميراث فاجتمع لهما اربعون  
بينهما اثمانا وللذين الراد عشرون ولكل واحد من الابنين الميراث خمسة عشر **قال** رحمه الله  
ثم يقسم الباقي بين ورثته بالكتاب والسنة واجماع الامة كان شيخنا الامام نجم الدين  
رحمه الله يقول ليس المراد من اجماع الامة ههنا الاتفاق بل المراد منه اجتهاد المجتهدين فيما لا  
يصر فيه حتى تكفي فيه قول مجتهد واحد فان احكام الشرع اما ان كانت ثابتة بالكتاب او بالسنة  
او باجتهاد المجتهدين لا يصر فيه والا صل فيه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال  
لما قال من وجهه الى الذين بعد تقضي قال بكتاب الله قال فان لم تجد في كتاب الله قال فبسنة رسول  
الله قال فان لم تجد فقال اجتهاد قال الحمد لله الذي وفق رسولنا لما يرضى به رسول الله



وكذلك قال لا في موسى الاثري جز وجهه الى اليمن اقض بكتاب الله فان لم يجد فبسته رسول الله فان لم  
 تجد فاجتهد رأيك ولذلك شرع بن الحارث القاض فان عثر وعليه رضي الله عنهما لما قلناه القضا فلب  
 عرض الله منه اليه اقض بما في كتاب الله تعالى فان لم يجد فبسته رسول الله فان لم تجد فاجتهد رأيك  
 فتبين هذه الاثار ان المراد منه اجتهاد المجتهد فيما لا نص فيه وموضع هذا الكلام اصول الفقه  
**قال** اصل الله شأنه فمعنى ما قاله شيخنا رحمه الله ان الورثة ان كانوا من ثبت فرضهم بالكتاب  
 فيقسم الباقي بينهم بالكتاب وان كانوا من ثبت فرضهم بالسنة فبالسنة وان كان بعضهم من ثبت  
 فرضه بالكتاب وبعضهم من ثبت فرضه بالسنة فبالكتاب والسنة وان كانوا من لا يوجد  
 صريح النص فيهم من الكتاب او السنة وتكون المسئلة مختلفة بين المجتهدين فكل قول كل مجتهد  
 بقسم الباقي من الحقوق الاربعة المرتبة بينهم بحوز القسمة وليس المراد من قوله ثم يقسم الباقي بين  
 ورثته ان يكون الباقي من تلك الحقوق حق الورثة فهناك اجماع واتفاق في انه حق الورثة وانما  
 المراد حكم القسمة فيما بينهم واليه اشار الشيخ رحمه الله في الكتاب بقوله ثم يقسم قال  
 المصنف وابرار رحمه الله في الكتاب بلفظ الاجماع بطريق الطلاق اسم الكل الى الجز فان اجماع  
 هو اجماع ارا المجتهدين فيكون راي مجتهد واحد جزا من الاجماع وهذا كما طلاق اسم الفران  
 على كل اية من اية والطلاق اسم العالم على كل جزء من اجزائه **قال** رحمه الله فينبدا  
 باصحاب الفرائض وهم الذين لهم سهم مقدرة اي ثابتة بالكتاب او السنة او الاجماع كذا  
 ذكره الشرحي رحمه الله وانما يدان باصحاب الفرائض ولم يبدأ با لعصبات وان كانت  
 العصبوة اقوى اسباب الارث ليميز نصيب العصبات وهو باقي المال من نصيب اصحاب  
 الفروض فان قيل ينبغي ان تكون البداية بالعصبات لانهم قلتم ان العصبوة اقوى اسباب الارث  
**قلت** لا لذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الحقوا الفرائض باهلها فما ابقت فلا ولي ولا  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم امر بالبداة باصحاب الفروض ثم يبدأ بالعصبات فقد خالف النص  
 بقولنا ان العصبوة اقوى اسباب الارث ان بالعصبوة يستحق جميع المال حال انفراد  
 العصبه عن صاحب الفرض خلاف الفرضية فانه لا يستحق بها جميع المال حال انفراد صاحب  
 الفرض عن العصبه فان قيل ليس ان صاحب الفرض اذا انفرد عن العصبه يستحق  
 جميع المال **قلت** نعم ولكن يستحق بعض ذلك بالفرض وبعض ذلك بمعنى العصبوة فانه  
 في استحقاق الباقي بمنزلة العصبه لان الباقي للعصبات بالنص وهو قوله فما ابقت  
 فلا ولي رجل فاذا انفردت العصبه تصرف الباقي اليه فان المعنى الذي هو موجود  
 في العصبه موجود فيه وهو القرابة الا ترى ان ذلك المعنى لما يوجد في الزوجين لم يرد  
 عليها **قال** رحمه الله ثم بالعصبات من جهة النسب يعني ثم يبدأ في الباقي  
 من اصحاب الفروض بالعصبات النسبية عند وجود اصحاب الفروض دون العصبات

النسبية او يبدأ في جميع المال بهم عند عدم اصحاب الفروض دون العصبات النسبية وانما قلنا  
 العصبات النسبية هي العصبات النسبية لان النسب اقوى من السببي الا ترى انه يرد على اصحاب  
 الفروض النسبية ولا يرد على الزوجين فان كل واحد منهما صاحب فرض الاخر حسب النكاح **قال**  
 رحمه الله والعصبه كل من يات من ابنته الفرائض يعني عند وجود اصحاب الفروض وعند  
 الانفراد يعني عند عدم اصحاب الفرائض يجوز جميع المال وعند استعراق الفروض بالمالك ثم  
 عن الميراث ولا تعال المسئلة لاجله كما ياتيك بيانه في المسئلة المشتركة **قال** رحمه الله  
 ثم بالعصبه من جهة النسب وهو موثر العتاقة يعني ثم يبدأ عند عدم اصحاب الفروض والعصبات  
 النسبية وهو قول علي رضي الله عنه وزيد بن ثابت رضي الله عنه وبه اخذ علماءنا رحمهم الله وقال ابن مسعود  
 رضي الله عنه موثر العتاقة موخر عن ذوي الارحام وبه اخذ ابراهيم النخعي والخلاف مع حجة ياتيك  
 في باب العصبات ان شاء الله تعالى وصورة ولا العتاقة ان يعق الرجل عتق الوامة فيصير المعق  
 منسوبا الى المعق بالولا ويسمى هذا ولا العتاقة ولا النعمة لقوله تعالى واذا تقول للذي انعم الله  
 عليه يعني بالاسلام وانعت عليه يعني بالاعتاق **قال** رحمه الله ثم عصبته يعني عصبته  
 موثر العتاقة يعني ثم يبدأ عند عدم العصبات النسبية وموثر العتاقة في الباقي من اصحاب  
 الفروض بحصياتهم المذكور او يبدأ في جميع المال بهم عند عدم اصحاب الفروض والعصبات النسبية  
 وموثر العتاقة فان قيل من ان يقدت عصبات موثر العتاقة بالذكور فان الشيخ رحمه الله  
 ذكر العصبه مطلقا قلنا من قوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولا الا ما اعتقن الحديث  
**قال** رحمه الله ثم الرد على ذوي الفروض النسبية بقدر حقوقهم يعني عند عدم هو  
 العصبات المذكورين رد الباقي من الفروض على اصحاب الفروض النسبية بقدر حقوقهم يعني ثم يرد  
 على ذي السهم الوارد بقدر سهمه وعلى ذي السهمين بقدر سهميه وعلى ذي الثلاثة اشهم بقدر سهمها  
 وعلى ذي الاربعة اشهم بقدر سهمها كذا قال شيخنا رحمه الله وانما قد اصحاب الفروض بقوله  
 النسبية يخرج بينهم الزوجان فانه لا يرد عليهما **قال** رحمه الله ثم ذوي الارحام يعني  
 يبدأ بدوي الارحام عند عدم اصحاب الفروض النسبية وجميع العصبات المذكورين وقيدت  
 عدم اصحاب الفروض النسبية لانه اذا كان في المسئلة احد الزوجين يعط فرضه والباقي لذوي  
 الارحام وهذا لانهم ليسوا من اهل الرد فكل المال عند عدمه يقسم بين ذوي الارحام قلنا  
 عند وجود يقسم الباقي من فرضه بين ذوي الارحام **قال** رحمه الله ثم موثر الموالاة  
 اعني عند عدم هؤلاء المذكورين يبدأ في جميع المال بموثر الموالاة الا اذا كان احد الزوجين فانه يبدأ  
 في الباقي من فرضه بموثر الموالاة لذاتي الفرائض العثمانية وصورتها بموثر النسب اذا قال لآخر  
 انت موالي ترثني اذا مت وتعتل عني اذا جئت وقال الاخر قبلت مع عندنا ويكون القابل  
 موثر له رثته اذا مات وتعتل عنه اذا جئ وان شرط من الجانبين فعلى ما شرط ويدخل في هذا

في حق زيد بن حارثة  
 موثر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم مع

في حق زيد بن حارثة  
 موثر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم مع



العقد اوله الصفا روي بولده بعد ذلك وكذا المارة اذا عقدت عقد الموالاة يصح عند ابي حنيفة  
 ودكر رحمه الله في كتاب الولاعة ابراهيم انه قال اذا اسلم الرجل على الرجل ووالاه فانه  
 يرثه ويعقل عنه وله ان يتحول بولاه الى غيره ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول  
 به الى غيره وهذا اذا قال شمس الامة الشرح والاسلام على يده ليس بشرط لصحة عقد  
 الموالاة وانما ذكره على سبيل العيان وسواء اسلم على يده او اتاه مسلما وعاقده عقد الولا  
 كان مولا له وكان الشعي رحمه الله يقول ولا الاولا في نعمة وبه اخذ الشافعي رحمه الله وهو  
 مذهب زيد رضي الله عنه ومذهبنا مذهب عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم  
 وتبين هذه المسئلة على مسلتين احدهما الوصية بجميع المال من لا وارث له صحيح عندنا  
 خلافا للشافعي رحمه الله البنا ان من لا وارث له فاما يعرف ماله الى بيت المال والموصل له  
 سواهم بالاسلام وتزوج بالجاب الموصي ذلك له فكان هو اول عندنا فكذا الذي عاقده  
 عقد الولا سواهم في الاسلام وتزوج بالجاب العاقد ذلك له وكان هو ايضا اول عند  
 الشافعي رحمه الله وارث من لا وارث له جماعة المسلمين والثانية اهل الدوان يتعاقلون  
 بينهم عندنا خلافا له فلما كان اثباته الاثم في الدوان سببا لتحمل العقل فذلك عقد الموالاة  
 يكون سببا لتحمل العقل واذا كان يتحمل به العقل يورث به ايضا لان الغنم مقابل بالغير وعلى  
 سبيل الابتداء احب الشافعي رحمه الله فقال ان اسباب الارث معلومة شرعا وعقد  
 الموالاة ليس من تلك الاسباب ونصيب الاسباب بالارث لا يكون **وتجيب** في ذلك  
 قوله تعالى والذين عاقدت ايمانكم فاقومهم نصيبهم يعني نصيبهم من الميراث والمراد عقد  
 الموالاة بدليل ما سبق من قوله تعالى ولكل جعلنا موالا مما ترك الوالدان والاقرابون فكان  
 المراد من ذلك بيان النصيب على سبيل الاستحقاق ارثا لا على سبيل البر والمعونة ابتداء فذلك  
 المراد بما جعله معطوفا عليه لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وليس المراد بقوله  
 عاقدت ايمانكم القسم بل المراد الصفة باليمين فكان العيان ان المتعاقدين ياخذ كل واحد  
 منهما يمين صاحبه اذا عاقده وسمى العقد صفة هذا كذا ذكره شمس الامة الشرح  
 في شرح كتاب الفرائض فيكون معنى قوله عاقدت ايمانكم اي عاقدتم وهذا القول تعالى يوم  
 ينظر المرء ما قدمت يداه اي نفسه الا انه اضاف الفضل الى الدان اكثر الكسب مجرى  
 على اليد فذلك هذا فان قيل كان هذا سبب الميراث في ابتداء الاسلام ثم نسخ بقوله تعالى واولوا  
 الارحام بعضهم اولا ببعض ويقول عليه السلام لا حلف في الاسلام **قلت** النسخ لو ثبت  
 فاما ان ثبت بقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولا ببعض او بقوله لا حلف في الاسلام  
 ولا يجوز ان ثبت النسخ بقوله تعالى واولوا الارحام وبان الميراث لانه انما نسخ كون المعاقدين  
 سببا للميراث في حق من له قريب لم يبق سببا للميراث فاما لا نسخ في حق من لا وارث له ولا يجوز

بعضهم اولى ببعضهم  
 حيث قال واولوا الارحام  
 في حق من لا وارث له

ان

ان ثبت النسخ بقوله لا حلف في الاسلام لانه خبر واحد ونسخ كتاب الله بخبر الواحد لا يجوز روي عن النبي  
 الله عليه وسلم انه قال المسلمون عند شروطهم وقد شرط المولى الاصل ان تكون الميراث للمولى الا ان  
 فوجب ان يعتبر شرطه وقد روي عن ابي حنيفة الاشعث انه سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رجل اسلم  
 يديه ووالاه فمات وترك مالا فقال عمر رضي الله عنه ميراثه لك فان ابنت فليبت المال وروي عن زياد  
 عن طرقي رضي الله عنه ان رجلا من اهل الارض اتاه بواليه فابى على ذلك فابى ابن عباس فوالاه الا ان يغلبه  
 يتقبل لانه لم يحجج اليه وروي عن مسروق ان رجلا من اهل الارض والى ابن عمر وعلمه واسلم على يده  
 فمات وترك مالا فقال ابن مسعود عن ميراثه فقال هو لمولاة وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه  
 قال السابية يضمن ماله حيث احب وايقافا ويل الصحابة رضوان الله عليهم حديث يقيم الدار رضي  
 الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الرجل ياتي بفتنة فيسلم على يدي ويؤايلني  
 فقال هو احوك ومولاك فانت احق به بحياة ومماته وفي رواية فانت احق بحياة ومماته  
 وفي رواية اخرى عنه انه قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل يسل على يد رجل ما  
 السنة فيه قال هو اول الناس بحياة يبعث بحياة في تحمل عقل الحامية عنه ومماته في الارث عنه  
 والمعنى فيه ان خلافة الوارث الموروث في ماله انما كان سبيل النظر للمالك فان الظاهر  
 ان الانسان يورث قرابته على الاجاب في هذه الخلافة وهو اقربنا الاقرب على الابعد لانه  
 يورث الاقرب على الابعد عان فادام هناك اصل قرابته فقد وجد النظر من الشرح له فوقع الا  
 عن نظم لنفسه واذا لم يكن اصل قرابته فقد وقعت الحاجة الى نظم لنفسه فادام  
 عقد عقد الموالاة مع انسان كان ذلك منه تصرفا في خالص حقه على سبيل النظر منه لنفسه  
 فيكون صحيحا بمنزلة الوصية بثلث ماله **فاما** قوله ان اسباب الارث معلومة شرعا وعقد  
 الموالاة ليس من تلك الاسباب فليس كذلك بل من تلك الاسباب لان اسباب الارث  
 نوعين من حيث النسب ومن حيث السبب فان النسب القرابات والسبب الزوجية  
 وولا الفتاة وولا الموالاة وجميع هذه الاسباب ثابتة بالنصوم ولم يذكر الشيخ  
 ان مولا الموالاة هل يشترط لوراثته ان يعقل عنه في حال الحياة ام لا وقد ذكر محمد  
 رحمه الله في كتاب الفرائض انه ان لم يكن عتق عنه ولم يتحول الى غيره حي مات ولم يدع ذا  
 قرابة فماله لمولاة **فكذلك** اذ كرسج الاسلام خواهر زان في شرحه وقال العقل ليس  
 بشرط ليرث ماله ثم يحرد الاسلام على يدي غيره لا يصير مولا له مالم يعاقده عقد الولا  
 عندنا وقال بعضهم يصير مولا له وان لم يعاقده وهو قول الليث لذا في شرح خواهر  
 وفي شرح كتاب الولا لشمس الامة الشرحي قال فان اسلم على يديه ولم يواله لم يعقل عنه  
 ولم يرثه الا على قول الروافض فيهم الله فانهم يقولون بالاسلام على يديه يكون مولا له احب  
 الله ما روي عن ابي عبد الله بن وهب عن ثمام الداري قال قلت لرسول الله في الرجل من المشركين يسلم

اي اصل البنية

ستغنا  
 هناك

زان



ما يترجمه من المسلمين ما السنة فيه قال هو ان الناس يحياه وماتته يردوا الى الناس لمحيه تروى با عقلا ولما  
من حيث الصلوة عليه والتورث فقد جعله الحق الناس به يحياه وماتته تجرد الاسلام علمنا ان  
مجرد الاسلام كاف لبثت الولاء وقد روى الطحاوي في اختلاف العلماء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال في النضراني سلم على يدى سلم ولا يدع وارثا انه يرثه هذا يدل على ان مجرد الاسلام يصير  
النضراني مولا للذي اسلم على يديه ولقوله صلى الله عليه وسلم من اسلم على يدى غيره فهو اخوه ومولاه وفي  
رواية هو اخوه يحياه وماتته وان في الاسلام معنى الحياة حتى لا يند احياه باخره من ظلة  
الكفر فان الكفار كالموتى في حق المسلمين قال الله تعالى او من كان ميتا فاحيينه اي كافرا فزقناه  
الهدى فهو كالموتى بالاعتق فكما ان المعتق يثبت له الولاء على المعتق باكتسابه سبب احياه  
فلذلك الذي دعه الى الاسلام يثبت له الولاء عليه باكتسابه سبب احياه وحجت في ذلك  
ما روي في الرواية الاولى عن نعيم الدار ان الرجل لما يتبع فيسلم على يدى غيره يثبت له ان  
المعروف فيما بينهم ان مجرد الاسلام عايله لا يثبت له الولاء عليه وهذا بخلاف ولا المعتق  
فان سببه الاعتقاد وانما وجد ذلك من المعتق وهنا سبب حياه الاسلام وهو الذي اسلم  
بنفسه فلم يكن عارض الاسلام عليه مكتسبا سبب حياهه فان قيل ينبغي ان يحرم ما روي  
على محرمه وما رويتم على محرمه لان ما رويتم مطلقا وما رويتم مقيد ومن اصلكم ان المطلق يحرم على  
اطلاقه والمقيد يحرم على تقيده كما جازي كفارة الظاهر فحيز رقبته من قبل ان يتماشى وفي كتاب القتل  
خطا فحيز رقبته مومنة فاطلقت الرقبه في كفارة الظاهر رقبته في كفارة القتل يكونها  
مومنة فهنا ينبغي ان يرثه سواء قل اولم يعاقبه علا بالنصوص جميعا قلت ما رويتم ليس  
مطلق لان في الحديث الذي رويتم زيان فانه قال من اسلم على يدى غيره ووالاه هذه الزيان  
تبين ان مجرد الاسلام عايله لا يصير مولا له وليس لا تسلمون هذه الزيان فنقول المطلق هب  
تقديمه لكونه لانه كان معروفا فيما بينهم انهم كانوا يسلمون ويؤولون فوقع الاستغناء عن ذكر  
المعاقبة وكان الاسلام من غير موالاة ومعاقبة لو كان مما يفيد الموالاة لكان جميع الكفار  
الذين اسلموا على يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم اذ مات واحدا  
منهم ولم يترك وارثا مع علمنا انه قد كان يموت منهم من لا يترك وارثا ولما لم يترك ذلك عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه انهم كانوا يرونهم علمنا ان مجرد الاسلام لا يفيد الموالاة  
هذا روي الروافض ان الناس سواي رضي الله عنه واولاده فان السيف كان سله واكثر  
الناس اسلموا من هيبته وهذا باطل عندنا فان الله تعالى هو الذي احياه بلا سلام بان هذه  
لذلك وبيانته في قوله تعالى او من كان ميتا فاحيينه اي كافرا فزقناه الهدى وقال تعالى في  
خزير من كان مولا رسول الله صلى الله عليه وسلم وميتناه واذ نقول للذي انعم الله عليه  
نعني بالاسلام فدل ان المنعم بلا سلام هو الله تعالى فلا يجوز ان يضاف ذلك الى الذي عظم عليه

انه قال صح

وعلى يدى اصحابه مولايهم  
فكان بوجه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صلى  
عليهم وسلم

الاسلام لانه بما صنع نايب عن الشريعة مباشر ما يحق عليه الله تعالى فهو في حقه كغيره من المسلمين لا  
يكون مولا له سالم ببقائه عقد الولاء ثم من ان لم هذا الحكم ان الناس اسلموا من هيبته على رضى الله عنه  
وهو كان صغيرا من الكفار من الصحابة وابوبكر وعمر رضي الله عنهما كانا مقدمين عليه في امور القتال  
ولا يخفى ذلك على من شابه في احوالهم ولكن الروافض قوم لم يمتدحوا عن الكذب بل بنا مذهبهم  
على الكذب كذا ذكر السرخسي في شرح كتاب المولا **قال** رحمه الله ثم المقتول بالنسبة  
الغير بحيث لم يثبت نسبه باقران من ذلك الغير اذ امات المقتول اقران **قال** اعني عند عدم  
وارث معروف يبداه اذ كان يحمل النسب وتقدم الموصي له بجميع المال ما اذا اقر  
لمحمله النسب انه اخوه فان المقتول مع ان نسبه لا يثبت من اب المقتول من امه اذ امات المقتول  
على اقران لانه جعل مقرا بشيئين بالنسب والمال والاقرار بالنسب ان يطل لانه بعدوه فانه  
على اقران لانه جعل مقرا بشيئين بالنسب والمال والاقرار بالنسب ان يطل لانه بعدوه فانه  
تعمل نسبه على غير والاقرار على الغير باطل لانه دعوى فاقران بالمال على حسب ما اقر به المقتول  
لانه لا بعدوه اذ الم يكن له وارث معروف وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه السابية يضع ماله  
حيث احب يجعل اقران بالمال محضا لما كان المقتول يجعل في حقه كان ما اقر به حق بل قيل  
هذا لشكل من اقران ولما ابن معروف مع اقران في حق المال والنسب ولم يقل بان جعل مقرا  
نسبت بالنسب والمال فانه اقرار بنصف ماله له بعد موته والاقرار بالنسب صحيح منه لانه  
لا بعدوه وبالمال بعدوه ثم مع اقران بالمال والنسب جميعا وهما صح في حق المال ولم يصح في حق  
النسب قلت اقران بالان صح في حق ثبوت النسب لانه مقرا بنفسه واذا ثبت نسبه منه  
فمن ضرورته الميراث اذ الم يكن في الان ما يحجب عن الميراث فاذا صح الاقرار بالنسب صح بالمال فاما  
هنا فليس من ضرورة الاقرار بالمال لغيره بعد موته على وجه الميراث ثبوت النسب الا ترى  
انهم قالوا في جارية من اثنين جات باقران فادعيا جميعا ثم مات المدعيان فان الابن المدعي  
من كل واحد منهما ميراث ابن كامل من اصدىهما بالنسب ومن الاخر بالقرار لان نسب الولد لا  
ثبت من اثنين على الحقيقة فكذا هذا ولين كان من ضرورة الاقرار بالمال لغيره بعد موته على وجه  
الميراث ثبوت النسب فنقول بغير نسب المقتول ثابتا من المعتق عليه في حق استحقاق ماله  
ان لم يصدق في حق المقتول عليه بالنسب كمن اشترى عبدا اقر بحريته من الاملا وانكر البائع صدق  
المشتري في اقران فيما يرجع الى حقه كان ما اقر به حق حتى لا يكون المشتري عليه وان لم  
يصدق في حق البائع حتى لم يرجع عليه بالتمس فلذا هذا **قال** من ان اقرار الرجل بحوزة باربعة  
نفر بالاب والولد والزوجة والمواي الا انه يشترط في صحة اقران بالاب ثلاثة اشيا  
صدوق الاب لانه اقرار بعوض فكان بمنزلة الاقرار بالبائع والاقرار بالبائع لا يصح الا تصديق  
المقتول وكون المقتول من بولك مثله لانه اذا كان من بولك مثله فهو مملوك  
في اقران وعدم كونه معروف النسب من غيره لانه اذا كان له اب معروف فهو مملوك في هذا

قوله بعض  
اي التولذ من الجانبين  
وثبوت نفقته عليه  
عند العجز عن الاكتساب



بخلاف الرجل يُعقر  
بامرأة وله امرأة  
محرورة لانه غير  
مكذب في هذا الاقرار  
شراعي

الاقرار شرعا لثبوت حق الاول فلا يكون ذلك دون تكذيب المقر له وعلى هذا لا يجوز اقرار المرأة بزواج ولها  
زوج معروف لان المقر له حق الغير ولا يملك ذلك بطريق الاقرار شرعا ولا لا حق لها فيما اقر به  
الاقرار انه ملك ذلك بطريق الاقرار بشرط صحة اقراره بالولد ثلثة اشياء بعد حق الولد الا  
اذا كان الولد صغيرا في يده او كان مملوكا له لا يحتاج الى التصديق ولو لم يكن له ولد مثله لمثله وعدم  
كونه معروف النسب من غير ويشترط في صحة اقراره بالمولد عدم موافقة معروف لانه اذا كان  
له مولد عتاقه معروف فهو مكذب في هذا الاقرار شرعا لثبوت حق الاول واقرار المرأة يجوز ثلثة  
تقدير بالاب والزوج والمولود ويشترط لصحة اقرارها بهذه الاشياء ما يشترط في حق الرجل ونحو  
يجوز الاقرار منها بهذه الاشياء ان المقر له يصير بمنزلة وارث معروف في استحقاق الميراث ويرث  
مع سائر ورثته المعروف وان كان في اقراره ولا يجوز اقرار المرأة بالولد لانها تحمل نسبه على غيرها  
وهو صاحب الفراش واما الاقرار بما سوى ذلك من القربات فلا يجوز وادعى منها لان المقر انما  
يحمل النسب على غيره واما يجوز اقرار الرجل هذه الاربعه ولا يجوز بما سواها لان اقراره على  
نفسه حجة وعلى غيره ليس بحجة فالرجل في الاقرار بالاب يلزم نفسه الانتساب اليه لانه  
يجب على الولد ان ينسب الى ابيه شرعا فان الانتساب الى الاباعا ما قال تعالى ادعوه باسم ربهم وقال  
عليه السلام من انتسب الى غير ابيه او اتى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا  
يقبل الله تعالى منه صرفا ولا عدلا وقال الشاعر بنو نابونا بنو نابونا بنو نابونا بنو نابونا بنو نابونا  
وقال اخره وانما امهات الناس اوعية مستودعات وللانتساب اباؤه وفي الاقرار  
بالولد يحمل نسب الولد على نفسه فيكون مقرا على نفسه وان سبب ثبوت النسب من الرجل المتزاور  
وانضاب الما في رحم المرأة وانه مما لا يعارض ولا يشاهد فصدق من غير بينة من قال لامرأته  
ان حضنت فانت طالق فقالت حضنت وانكر الزوج صدقت من غير بينة لان الحيف مما لا يعارض وانما  
تعرفها المرأة لا غير فصدق في قولها حضنت من غير بينة فكذا هذا بخلاف المرأة حيث لا يجوز  
اقرارها بالولد لان سبب ثبوت النسب منها الولد وانها بما تعارض ولشاهد ولا ينقل  
من القابلة وقد اخبرت المرأة بخبر وصدق خبرها علامة فلا تصدق بدون تلك العلامة من  
قال لامرأته اذا ولدت فانت طالق فقالت ولدت فانها لا تصدق من غير بينة والقابلة وكذلك  
لو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فقالت دخلت لا تصدق من غير بينة لانه مما يعارض ويشاهد  
ولا تصدق من غير بينة فكذا هذا وفي الاقرار بالمرأة يقر لها على نفسه بحقوق النكاح وفي الاقرار  
بالمولود يقر على نفسه بوجوب الانتساب اليه لانه يجب على المقر الانتساب الى مواليه شرعا  
بالحديث المذكور ولان الواحدة كلمة النسب فكما ان الولد يجب ان ينسب الى امه فكذلك  
يجب على المقر ان ينسب الى مواليه والمرأة في الاقرار بالاب والزوج والمولود انما تنسب لنفسها  
انها والاثوة لا تمنع صحة اقرارها على نفسها وسواها لان الاقرار منها في صحة او مرض لان حالة

المرء

المرء انما خالف حالة الصحة باعتبار تعلق حق الغرما والورثة بنكته فالاستعانة به حق الغرما والورثة  
كان الاقرار به في حالة المرض والصحة سواء والنسب والنكاح والولاية تعلق بها حق الغرما والورثة فان  
النسب والولاية من حوائج المريض لان حياته بعد موته بغيره ووارثه لانه يقو بمقامه في اماله  
حتى هو يرد بالعيب ويرثه عليه بالعيب كان الميت حتى ولذلك النكاح من حوائجها فان المريض اذا تزوج  
امرأة مهر مثلها اعتبر من جميع المال فان جمع في الاقرار من حوز اقراره به ومن لا يجوز اقراره به وليس  
له وارث معروف كان المال لمن حاز اقراره به ان كان من اهل الرد وكذب كل واحد منهما المقر باقراره بها  
كما اذا اقترنت بنت بنت ابن وكل واحدة منهما تنكر صاحبها المال كله للبنت لانها جعلت كالمعروفة  
ولو كانت له بنت معروفة فاقترنت ابن وانكرها المعروفة كان المال كله للمعروفة لانها من اهل الرد  
فكذا هذا فانما اذا صدقت البنت المقر في اقراره بنت الابن صح اقراره بنت الابن لان اقراره بنت  
الابن انما كان لا يصح حتى البنت حتى اذا لم يكن له وارث اصلا صح اقراره بنت الابن في حق الميراث وانما صح  
اقراره هنا صارت كالمعروفة ولو كانت معروفة كان المال بينهما ارباعا فرضا وردا فكذا هذا وان  
لم يكن من حوز الاقرار به من اهل الرد مثل الزوج او الزوجة فكذا المقر في اقراره ما كان له حظه كاملا  
والباقى من الاخير الذي لا يجوز الاقرار به على حصة لو كانوا معروفين ولم يترك لهم الا باق المال  
كما اذا اقر بامرأة وبنت ابن وامر وبعضهم ينكر بعضا فللمرأة الربع والباقي للبنت الابن والام  
ارباعا فرضا وردا لان من حوز الاقرار به وهي المرأة جعلت كالمعروفة ولو كانت معروفة في  
الاصول ولم يكن له وارث سوى المرأة فاقترنت ابن وامر وانكر بعضهم بعضا كان للمرأة الربع كاملا  
والباقى بين بنت الابن والام ارباعا فرضا وردا فكذا هذا فلو ان اصل المسئلة من اربعة للمرأة الربع  
سهم بين ثلثة يقسم بينهما ارباعا فالثلاثة لا تستقيم على اربعة ولا موافقة بينهما فرضت  
الاربعة في اصل المسئلة وذلك ايضا اربعة تبلغ ستة عشر فيها تقسم المسئلة كان للمرأة سهم تقريه في  
في المضروب تبلغ اثني عشر يقسم بينهما ارباعا فالبنت الابن تسعة وللأم ثلثة او نقول بان في زعم  
المقيد بان فرضتهم اربعة وعشرين حاجتا الى الثمن والنصف والسدس وحق المرأة منها ثلثة الا  
ان المقر لم يصدق في حق ادخال النقصان في المرأة لانها ممن حوز الاقرار بها فاحدث الربع كاملا  
وهو مصدق في حق الاخيرتين بعدم كون المرأة من اهل الرد فيكون الباقي بينهما ارباعا وهذا  
اذا لذت المرأة الزوج في اقراره بنت الابن والام اما اذا صدقت زوجها فبما اقر به فانه يقسم  
المال بينهما كما لو كن معوفات ولو كن معوفات كان للمرأة الثمن والباقي بين بنت الابن والام ارباعا  
فلذا هذا يقسم المال بينهما اثني عشر وثلاثين للمرأة اربعة والباقي وهو ثمانية وعشرون بين  
بنت الابن والام ارباعا فالبنت الابن ثلثة ارباعه وذلك اربعة وعشرون وللأم ربعه وذلك  
سبعة ولو اقر بامتنى ابن والمسئلة حالها فللمرأة الربع كاملا والباقي بين بنت الابن والام ارباعا  
فرضا وردا البنت الابن اربعة اخا سيد وللام خمسة كانهن في حق الباقي معوفات فيكون اصل المسئلة

وكذا اذا استولد جارتته  
عتقت من جميع المال  
جبه

سواء قدح

اربعة نفر في المضروب وذلك اربعة يكون  
اربعة نفر في الباقي



من اربعة للمرأة الربع واحد ربع ثلاثة لا يستقيم على خمسة ولا موافقة بينهما فربما الخمسة في امل  
المسئلة وهي اربعة تبلغ عشرين فيها تصح المسئلة وهذا اذا دبت المرأة زوجها اما اذا صدق  
صح اقرار بالكلية حق الميراث ومن المعروفات ولو كن مووفات كان للمرأة الثمن والباقي بين  
بنتي الابن والام اخماسا فكذا هذا فيقسم المال بينهما على اربعين للمرأة خمسة وعشرين بين  
بنتي الابن والام اخماسا لبنتي الابن اربعة اخماسه وذلك ثمانية وعشرون وللأم خمسة وذلك  
سبعة ولو اقرب امرأة وبنت ابن واخت وبعض من نكح بعضا للمرأة الربع والباقي بين بنت الابن  
والاخذ اسباعا لبنت الابن اربعة اسباعه وللأخت ثلاثة اسباعه لان ربع المقران ونصتهن  
من ثمانية للمرأة الثمن ولبنت الابن النصف وللأخت الباقي الا انه لم يحدد في حق ادخال  
النقصان في المرأة فاخذت الربع كاملا والباقي بين الاخوين اسباعا فيقسم المال بينهما على  
ثمانية وعشرين للمرأة سبعة وعشرون بين الاخوين اسباعا لبنت الابن اربعة اسباعه  
وذلك اثني عشر وللأخت ثلاثة اسباعه وذلك تسعة وان تصادق فيما بينهما من كالمعروفات  
ولو كن مووفات كان للمرأة الثمن والباقي بين الاخوين اسباعا فكذا هذا فيقسم المال بينهما على ثمانية  
كما بين وقسطا هذا ما اذا اقرب بنتي ابن والمكة كلها ففقد النكاح فيقسم المال بينهما على  
ثمانية للمرأة الربع وذلك سبعة ويقسم الباقي بين الاخريات لبنتي الابن ستة عشر وللأخت خمسة  
وعند النضاد فيقسم على اربعة وعشرين للمرأة الثمن وذلك ثلثة ويقسم الباقي بين الاخريات لبنتي  
الابن ستة عشر وللأخت خمسة ووجد التخرج في هذه المسئلة الاولى  
كذا ذكر هذا الفصل وتقريرا في شرح شمس الآلة السرخسي في شرح الاسلام خوارزمي  
**قال** رحمه الله ثم الموصي له جميع المال. يعني عدم هاوله المذكورين بعد ابتكار وصية  
الموصي له فان اعطيه اول ثلث ما بق بعد الدين حتى يقسم ثلث ما بق بين الورثة فاذا لم يجد  
اصدا من الورثة ينحل حقه **قال** رحمه الله ثم يبيت المال. يعني عدم هاوله المذكورين  
بوضع بيت المال من حيث انه مال ضائع فصار لجميع المسلمين فيوضع بيت المال فان قيل  
وضع هذا المال ببيت المال بطريق الارث لا بطريق انه مال ضائع فان مات ولا وارث له فارة  
جماع المسلمين قلت لا كذلك لان الميت لو كان ذميا لا وارث له بوضع ماله ببيت مال  
المسلمين ولو كان بطريق الارث لما وضع بيت مال المسلمين لان المسلم لا يرث الكافر وكذلك  
يسوي بين الذكر والانثى من حصة المسلمين في العطية من ذلك المال ولو كان بطريق الارث  
لم يجز السوية من الذكور والانثى كما في الموارث **فصل في موانع الارث**  
**قال** الشيخ رحمه الله المانع من الارث اربعة الرق واقران او نكاح. قالوا فكالقرن والقرن  
لا يملك شيئا لقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ومتى ورت صا رقاده  
على شيء ولقوله صلى الله عليه وسلم العبد وما في يده مملوكه فلو ورثنا العبد من مورثه لكان مملوكه وكما

قاربة من مورثه ومولاه وكان الرق يمنع تملك المال سائر اسباب الملك فيمنع التملك ايضا بالارث والارث  
كالمدر والمكاتب وام الولد وحكمهم حكم القن لان الرق فيهم قائم اما المكاتب فلقوله عليه الصلاة والسلام  
ولا يملك العبد ولا المكاتب شيئا الا الطلاق فاذا اقرن المكاتب بالعبد دل ان المكاتب حكم العبد  
واما المدر وام الولد فلان المكاتب لما جعل كالقن فبالطريق الاول جعل المدر وام الولد كالقن لان  
المكاتب اهل حال لا منه بدليل انه اقرب الى العتق الا ترى انه لو ادعى بطل الكتابه تمت في الحال  
وان كان المولى حيا ومما لم يعتق ما دام المولى حيا وكذلك المستسقع عند لي خيفة رضى الله  
خلا فالصاحبه لانه بمنزلة المكاتب عند فيمنع من الارث وعندهما هو حر يورث ميراثه  
سما لامة الخلاف في شرح كتاب الدعوى وهذا اذا كان بيع بفكالة رقبته فمعتق البعض اما  
اذا كان بيعا في رقبته كالعبد الموهون اذا اعتقه المراه فهو بمنزلة الارث ويرث ميراثه  
عند كذا في الفرائض العثمانية وهذا الاختلاف بناء على ان المقتل يتجزى عند لي خيفة وعند  
لا يتجزى حتى من اعتق نصف عبده فهو بالحيار في النصف الباقي عند لي خيفة وعند ما عند  
الشيخ في رحمهم الله يعتق كله ولا سعاية عليه ذكره السرخسي في شرح كتاب العتق واذا ثبت  
ان المستسقي كمال رقبته لارث عند لي خيفة لكن هل يجب ام لا ذكره محمد رحمه الله في كتاب  
الفرائض فقال كان ابو خيفة يقول المقتل نصفه او ثلثاه او خمسة اسداسه لا يعتد به  
في الميراث لارث ولا يجب اصدا من ميراثه وهو بمنزلة المملوك ما بق عليه معناه ودرهم فله  
الرواية تنصيصا ان عند لي خيفة رحمه الله كمال ارث لا يجب فيه وعند ما كمال ارث يجب  
غيره الا ترى انه اضاف الحكم الى خيفة ولم يصف الى ابو يوسف والى نفسه حيث قال  
كان ابو خيفة يقول فكان ذلك بيان ان رايها كما خالف رايه في حكم الارث بخالف رايه في  
حكم الجنب **قال** رحمه الله والقتل الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة اما  
الذي يتعلق به وجوب القصاص فهو ان يقتل المظلم مورثه عمدا بالحد او ما يعمل على الحد  
واما الذي يتعلق به وجوب الكفارة فهو ان يقتله بالما شرع خطا او تقادا ابتداء مورثه  
وهو راكبها او انقلب في النوم على مورثه او سقط من السطح عليه فقتله او سقط حجر  
يله فقتله او رمى سحما الى صيد فاصاب مورثه فقتله او راي انسانا فقتله حرقا فرماه فاذا  
هو مورثه فهذا كله قبل بطريق المباشرة فجب فيه الكفارة فيموت من الميراث في هذه الوجوه اذا كان  
بغير حق عندنا وهو قول مالك والشافعي وقال بعض اهل المدينة والاوزاعي امام اهل الشام  
في العهد كرم عن الميراث وفي الخط لا يجوز الميراث اصلا من الدية وقد روى عن عارض الله عنه مثل ذلك وذكر  
عثمان بن ابي بشار في الخط لا يجوز حرمان الميراث اصلا من الدية ولا من سائر امواله اما عثمان  
فأجبه فقال هذا قتل لم يتعلق به اثم ولا وجب القود فلا يوجب حرمان الميراث فمات على قتل الجنب  
والمجنون لان حرمان الميراث شرع في الاصل عقوبة على فعله استتجال الميراث قبل اوانه

السرخسي  
الاعتق  
ان شاء اعتقه  
وان ما استسقاء  
في النصف الباقي بعد

وان كان عمدا يوجب  
حرمان الميراث من الدية  
ومن سائر امواله



بقتل محظور عليه وقصد الاستحجال من المخطي لا تحقق فانه قصد قتل الصيد لا قتل مورثه كما لا تحقق  
من البصير والمجنون وتحقق من العاقل فحرم الميراث ولا يحرم المخطي اما الاوراعي  
ومن تبعه من اهل المدينة فاحتجوا فقالوا ان القياس ان القتل الخطا لا يتعلق به حرمان  
الميراث كما قال عثمان لان الدية ولا من سائر امواله الا انما تركها القياس في الدية ولم يورث  
القاتل من الدية لان القاتل لو ورث من الدية والدية تجب عليه وتجل عنه العاقلة لا وجب  
الدية عليه له وهذا غير متفق فلهذا استحالة لم يورث من الدية وهذا الاستحالة معروفة  
في غير الدية من الاموال فنورثه على وجه القياس مما سوى الدية فهذا اما علماء وقتنا والخصوم فقد  
اجمعوا على ان العذر يحرم عن الميراث واستدلوا بما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بان لا ميراث  
للقاتل وعن عمر رضي الله عنه قال لا ميراث لقاتل وعن ابن سيرين عن عبيدة السلماني انه قال لا  
ميراث لقاتل بعد ما حبس البقرة قتل مورثه في سنة اسرايل عذرا والقاء  
في سبط اخر وجعل رطابهم بدمه ثم يثبت ذلك فحرم القاتل عن ميراثه ووقع شرعا كذلك الى  
يوم القيمة ولا نه قصد استحجال ميراثه بقتل محظور عليه فعوقب بحرمان ما اراد وقصد  
ليكون زجرا له على ما قصد من القتل المحظور ما قبل في المثل الحريص محروم وقبيلنا على ما قالوا  
في الميراث اذا طلق امراته في مرضه طلاقا باينا بغير سواها ثم مات من مرضه ذلك كان لها الميراث  
لانه لما اراد ان ينقطع حقها عن الميراث وهو محظور عليه فعوقب بحرمان ما اراد وقصد كذلك  
هنا بقتله بغير حق رام استحجال حقه في الميراث فعوقب بحرمان ما اراد وقصد ليكون  
زجرا له عن ذلك ولا نه تعلق بقتل العذر حقيقة وحسما ما هو اعظم عقوبة من حرمان الميراث  
وهو القصاص فلا يتعلق به حرمان الميراث او لان القود من رجعه البدن وحرمان  
الميراث مرجعه المال وكان التورث بالقتل يؤدي الى الفساد والله لا يحب الفساد فهذا  
كله يحتج في القتل العذر اما الخطا المحتج في ذلك ما روي عبد الرحمن بن حرملة عن رجل  
من خزاع ان رجلا من خزاع يقال له عدى الجذامي كان بين امرأتين له محاورة فمرى عدى احدهما  
تخرج فماتت فخرج عدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فماتت عن ثمان المائة  
المقتولة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اعقلها ولا ترثها ولم يفصل من الدية وبين  
سائر اموالها ولم يفصل بينهما اذا كان القتل خطا او عذرا ولو كان الحكم مختلفا لا يستفسر  
والظاهر انه كان خطا فان الظاهر انه قصد بذلك تاديبها لا قتلها فهذا دليل على ان القتل  
الخطا يوجب حرمان الميراث من الدية ومن سائر امواله وروي ابن عباس عليه السلام ان عرجة المري  
حذف ابنه بالسيف فاصاب رجله بغير قصده فغرمه عمر رضي الله عنه الدية معانظة  
ونفاه من ميراثه وحصل ميراثه لامه واجبه وروي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال ربي رجل  
يخسر فاصاب امه خطا يعني قتلها فرفع ذلك اليها رضي الله عنه فقال للقاتل ميراثك منها

الحج وفي رواية اخرى ان رجلا قذف رجلا يعني بخمر فاصاب امه خطا فقتلها فغرمه الدية ونفاه من  
الميراث وقال للقاتل انما خطبك من ميراثها الحج وروي عن سعيد بن جبير قال قتل رجل اخاه خطا  
فقتل ابن عباس عن ذلك فلم يجعل له ميراثا وقد احتج محمد رحمه الله في كتاب الحج على بعض اهل المد  
فقال هل تجدوا ثابرت بعض مال مورثه دون البعض فهذا لا يوصد وان حرمان الميراث جزاء  
القتل المحظور شرعا والقتل من المخطي محظور لان ضد المحظور المباح والمحل غير قابل للقتل المباح لا جزاء  
على جرمته فيما لا يتصور القتل في غير محله لا يتصور المباح في غير محل الا باصادة فعلنا ان هذا  
القتل محظور ولهذا اتفق به الكفاية وهي ستارة للذنب ومع كون الخطا مرفوعا شرعا لما جاز ان  
يواخذ بالكفاية فلذا يواخذ بحرمان الميراث فان قيل حرمان الميراث شرع عقوبة والمخطي ليس من  
اهل العقوبة الا ترى انه لم يبق بقا بالقيود فلا يباع بقا بحرمان الميراث ايضا لان حرمان الميراث  
عقوبة حتى لم يتعلق حرمان الميراث بقتل البصير والمجنون فهذا خلاف العامد فانه من اهل ان  
يعاقب الا ترى انه لزمه القصاص قلت لجوابه وجهان احدهما ان المخطي يجوز ان يعاقب بعقوبة  
مالية او بدنية اذا كان لا ياتي على النفس جازا يحاسبه على المخطي كاللغة فلهذا يجوز ان يعاقب بحرمان  
الميراث فحرمان الميراث نظير الكفاية لا نظير القصاص والثاني ان المخطي اذا كان مكلفا فمقتلهم  
في القصد الى استحجال الميراث لان من الجائر لا يثبت له اظهر الخطا من نفسه والقصد منه الى استحجال  
الميراث صحيح اذا كان مكلفا فالحق الشرع المتيقن في القصد الى استحجال الميراث بالعامد في حق  
حرمان الميراث سدا للباب التزوير والتلبس فان قيل لو حرم المخطي عن الميراث بانه منهم  
في القصد الى استحجال الميراث كان يجب ان يقال بان حاله ميراث المقتول فيما بينه وبينه  
اذا لم يكن قاصدا الى القتل وعلم ذلك من نفسه ومع ذلك لا يحل له ذلك على مذهبه وان علم  
من نفسه انه لم يقصد الاستحجال علمنا انه لا عبرة لهذه التهمة قلت حرمان الميراث  
انما يتعلق بقتل الخطا اذا كان من المكلف لوجهين احدهما يجوز ان يكون متما في القصد الى  
استحجال الميراث قبل او انه والثاني انه يجوز ان يتعلق بقتل الخطا بعقوبة مالية او  
بدنية لا تاتي على النفس كاللغة وهذا قال تعالى تعليمنا ربنا لا تواخذنا ان  
نسيت او اخطانا ولو كان يجوز ان يواخذ المخطي اضلالا لم يكن للسؤال عن نية المواقف  
بسبب الخطا معني واذا كان حرمان الميراث متعلقا بالامر من فتح علم من نفسه انه كان  
قاصدا كان محروما عن الميراث بالعلمين واذا علم من نفسه انه لم يكن قاصدا للقتل كان محروما  
بالعلة الاخرى وهو ان المخطي يجوز ان يعاقب بعقوبة لا تاتي على النفس وانما تاتي على المال  
كاللغة والحكم كما ثبتت بعلمتين يثبت بعلة واحدة وليس كالصبي والمجنون لوجهين  
احدهما ان حرمان الميراث شرع عقوبة ليكون زجرا عن القتل كاللغة ولا يتعلق بقتل  
البصير والمجنون كفاية فلا يتعلق حرمان الميراث بقتلها بخلاف المخطي لان المخطي متما في

انه قصد



والصومنة حشر النفس  
والمدوس من تكلم بنفسه  
المعسر من اذلة البرسام  
وهو نوع من اموال البائع  
وقيل يره هو الابن  
وسام هو الموت فعناه  
ابن الموت بالسريانية

وكل قيل تمكن فيه  
لحمه الاستحجال  
خوما اذا قتله قضا  
ثبت بشهادة الشهود  
او باقراره او دفعا  
عن نفسه بوجوب  
حرمان الميراث

فامای

79  
فاما اذا حصل على سبيل التسيب بان اتصل فعلة بالمقتول لاحقية فعله كما في البئر **فقتله** في  
وواضع الحجر في الطريق ومن اخرج طلة او جثا فاسقط على مورثه فقتله فلا تخرم من الميراث عندنا وعندك  
مخرومة لانه قاتل بغير حق كالخط وجبت في ذلك ان تؤم القصد الا الى الاستعجال منها مستفاد انه لم يقصد  
قتل مورثه مما حدث من السب فانه لا يدري ان مورثه يمر في ذلك الطريق ليقع في البئر او يسقط  
عليه الجناح اما ما قال انه قاتل **قلبا** هو مستبب وليس بقاتل الا ترى انه لو قتل هذا في ملكه لم يكن  
مواضا بشئ والقاتل مواض بفعله سواء كان في ملكه او في غير ملكه كالراي وكان القتل لايم الامتقول  
وقد انعدم المقتول عند الحفر فلا يصير هو بالحفر قاتلا وفعله عند الحفر اتصل بالارض دون الجوان  
فلا يكون به قاتلا ولا حوزا **ان يصير** قاتلا عند الوقوع لان الحافر قد يكون ميتا عند وقوع الواقع في البئر  
فكيف يكون الميت قاتلا واذ اثبت انه ليس بقاتل لم يكن عليه جزا القتل من حرمان الارث او  
الكفارة كذا في شرح السري رحمه الله فان قيل كان لم يكن قاتلا فكيف تجب الدية **قلت** وجوب  
الدية عليه لصيانة دم المقتول عن الهدر وذلك لا يدل على انه قاتل الا ترى ان الدية تجب  
على العاقلة ولا يدل على ان العاقلة قاتلة فان لم يكن **فقتله** المباشرة من السب بشئ اخر وهو ان  
كل فعل اوجب الكفارة او القود كان القتل مباشرة وما لم يتقوى قود ولا مباشرة وعلى هذا  
اهل البغية اهل العدل فان العادل اذا قتل مورثه الباغي لا يخرم من الميراث بالاتفاق لانه  
قتله بحق والباغي اذا قتل مورثه العادل فلذلك اجواب عند كل حنفية ومحمد بن ابي حنيفة  
لان التاويل الفاسد اذا انقضت المنعة كان ملحقا بالتاويل الصحيح الا ان ابابوسف يقول  
هنا لا يرثه لان الباغي مسلم مخاطب باحكام الاسلام فكان قتله **الباغي** دلا قاتلا محظورا  
وحرمان الميراث جزا القتل المحظور قال شمس الامة السرخسي رحمه الله في شرح التير الكبير  
ولكن ما قاله ابو حنيفة ومحمد رحمه الله اصح فان القتل الموجود من الباغي لا يجب عليه به قصا  
ولا دية لو جرد التاويل والمنعة ثم دية المقتول خطأ كسائر امواله حتى تكون ميراثا عنه لجميع  
ورثته عندنا وقال **ملك** رحمه الله ان الزوج والزوجة **ميراثا** من الديه شيئا لان وجوب  
الدية بعد الموت والنزوجة ترتفع بالموت بخلاف القرابة **وحجت** في ذلك حديث الصالح  
بن سيف الكلبي رضي الله عنه **حدث** قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اوثر امرأة اشيم  
الضبابي من عقل زوجها اشيم قال **ملك** في الموطن ان ابن شهاب الزهري كان يقول كان قتل اشيم  
خطا وقد كان عمر رضي الله عنه يقول في الابتداء لا ميراث للزوج والزوجة من الدية ثم رجع عما  
هذا الحديث وعن عمار رضي الله عنه انه كان يقسم الدية على من احرز الميراث ويهداثنين ان الزوج والزوج  
يرثان من الدية لانها بمن احرز الميراث وعنه انه قال اذا وصي رجل ثلثة دخلت ديتة في تلك الوصية  
والوصية اخت الميراث فكان ان الدية تدخل في الوصية فلذلك تدخل في الميراث اعتبارا لا حدي  
الاختين بالآخر ثم الدية مال الميت حتى تقضي بهاديونه وتنفذ وصاياه منها يرث الدية

الميراث

كان كان القلبي سيلا



جذ



عنه ميراث سائر امواله اما قوله الزوجية ترتفع بالموت فنقول استحقاق الميراث باعتبار زوجية  
 قائمة الى وقت الموت منتهية به لا باعتبار زوجية قائمة في الحال الا ترى ان سائر الاموال الزوجية  
 من ميراث اصحابها الاخر ولا زوجية بينهما بعد الموت فلكذلك في الدية وكذلك يثبت حق الزوج والزوج  
 في القصاص عندنا وقال ابن ابي ليلى لا يثبت حقهما في القصاص لان سبب استحقاقهما العقد والقصاص  
 لا يستحق بالعقد الا ترى ان حق الموصي له لا يثبت في القصاص وحجبت في ذلك قول النبي صلى الله عليه  
 وسلم من ترك مالا او حقا فلورثته والقصاص حقه لانه بدل نفسه فيكون ميراثا للجميع ورثته  
 كالدية وكان استحقاق الارث بالزوجية كاستحقاقه بالقرابة الا ترى ان استحقاقهما لا يثبت  
 في القبول والرد كاستحقاق سائر الاقارب بخلاف الوصية فان حق الموصي له يتوقف على القبول  
 والرد ان قبل ثبت حقه وان رد لم يثبت وهذا بين ان استحقاقهما ليس بالعقد كذا في شرح  
 الامنة السرخسي رحمه الله في شرح كتاب الديات **قال** رحمه الله واختلف الدينين  
 اما الكافر فاجماع على انه لا يرث من المسلم لقوله تعالى وان يجعل الله للكافرين المومنين  
 سبيلا فقد نفي ان يكون للكفار على المومنين سبيل والمراد منه نفي السبيل من حيث الحكم  
 من حيث الحقيقة وفي الميراث اثبات السبيل للكافر على المسلم حكما وهذا من غير بظاهر  
 الآية ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يرث اهل بيتي شي ولا من بيتي الميراث على الولاية واتفاق  
 الملة الا ترى ان الرق لما قطع الولاية قطع الميراث وان المرتد لا يرث لانه لم تكن له ملة  
 ولا ولاية للكافر على المسلم الا ترى ان شهادته لا تقبل على المسلم واذا لم يكن له على المسلم سبيل  
 ولا ولاية ولم يكن بينهما اتفاق الملة لم يرث من المسلم واما المسلم فلا يرث من الكافر اجماعا  
 فعلى قول علي وزيد وعامة الصحابة رضي الله عنهم لا يرث وبه اذ علموا واثبت في رحمهم الله  
 ومن الاستحسان والقياس ان يرث المسلم من الكافر وهو قول معاذ بن جبل ومعاوية  
 بن جهم وسفيان واخذ قول ابن ابي نجيعة رضي الله عنهم وبه اذ علموا واثبت في رحمهم الله  
 ومن سفيان وابن ابي نجيعة رضي الله عنهم وجه القياس قوله صلى الله عليه وسلم الاسلام  
 يعملوا ولا يعملوا عليه ومن العلو ان يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم  
 ولا من بيتي الميراث على الولاية والمسلم من اهل الولاية على الكافر الا ترى ان شهادته  
 تقبل على الكافر واذا كان من اهل الولاية على الكافر كان من اهل الميراث منه بخلاف الكافر  
 فانه ليس من اهل الولاية على المسلم فلا يرث منه ولا ان الارث تسحق بالسبب العام مرة  
 وبالسبب الخاص اخرى ثم بالسبب الخاص يرث المسلم من الكافر فان الدني اذ مات ولم يترك  
 وارثا يرثه المشكون فلذلك يرث منه بالسبب الخاص بخلاف الكافر فانه لا يرث من المسلم  
 بحال والدليل عليه ان المسلم يرث من المرتد ولا يرث المرتد منه بحال والمرتد كافر فيعتبر  
 فيه من الكفار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام يزيد ولا ينقص يعني يزيد في حقوق

وسعيد بن المسيب والصحابة رايهم  
 وغيرهم من العلماء

من اسلام ولا ينقص شي من حقه وقد كان مستحقا للارث من قربه الكافر قبل ان يسلم فلو صار يفر  
 اسلامه محروما عن ذلك لم ينقص اسلامه من حقه وذلك لا يجوز ووجه الاستحسان قوله صلى  
 الله عليه وسلم لا يتوارث اهل ملة واحدة لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وزوي ان  
 ابا طالب مات وترك اربعة بنين علي وجعفر امين وعقيل وطالب كافرين فوثر  
 النبي صلى الله عليه وسلم عقيل وطالب ولم يورث علي وجعفر او قال لا يرث المسلم  
 الكافر ومن حيث الاستدلال ان الله تعالى قال والذين كفروا بعضهم اوليا بعض فغض هذا في الولاية  
 بين الكفار والمسلمين فان كان المراد به الارث فهو ان لا يرث المسلم الكافر وان كان  
 المراد مطلق الولاية ففي الارث معنى الولاية لانه خلف المورث في ماله ملكا ويذا ونصفا  
 باختلاف الدين لا يثبت الولاية لاصحابها الاخر الا ترى ان الله تعالى في الولاية بين من يهاجر  
 وبين من لم يهاجر من كانت الهجرة فريضة فقال والذين امنوا ولم يهاجروا وما لكم من ولايتهم من  
 شي حتى يهاجروا فدل ذلك على نفي الولاية من الكفار والمسلمين بطريق الاول ولما كانت الولاية  
 ثابتة لنا عليهم فنقول من الميراث على الولاية واتفاق الملة فلا يرث اصحابها من صاحبه  
 بخلاف الشهاد فانها مبنية على الولاية دون اتفاق الملة اما الحديث الاول فنقول المذكور  
 الاسلام وفي نفس الاسلام متى ثبت الاسلام من وجه ولم يثبت من وجه فانه ثبت حتى يعملوا  
 ولا يعملوا كالمولود بين مسلم وكافر فان اعتبر جانب المسلم بوجوب اسلام الولد واعتبر جانب  
 الكفر بوجوب كفر الولد فاعتبر جانب المسلم وتحكم باسلام الولد على بقوله صلى الله عليه وسلم  
 الاسلام يعملوا ولا يعملوا عليه وكما في مسألة كتاب الدعوى رجل مات وله ابنان احدهما مسلم  
 والاخر كافر فزعم كل واحد منهما ان الاب مات على دينه وان ميراثه فالحق قول **قال**  
 المسلم وان اقاما البينة جميعا فالدينه بينة المسلم عندنا لان اصل البيتين بوجوب اسلام  
 الملت عند موته والاخرى توجب كفره فيخرج الموجب للاسلام علمان هذا الحديث او المراد  
 منه العلو من حيث الحجة او من حيث القهر والغلبة فيكون المراد ان النصرة في العاقبة  
 للمؤمن **قال** السرخسي رحمه الله ولا يرث الارث نوع ولاية وبالسبب الخاص وهو القرابة  
 كما لا يثبت ولاية الكافر على المسلم لا يثبت للمسلم الكافر معنى ولاية التزوج بسبب القرابة  
 وولاية التصرف في المال فلذا لا يثبت ولاية الارث وبه فارق التورث بالسبب العام  
 فان الولاية بالسبب العام تثبت للمسلم على الكافر كولاية الشهاد وولاية السلطنة ولا يثبت  
 للكافر على المسلم بحال فلذا التورث وهذا بخلاف المرتد فالارث للمسلم منه يستند الى حال اسلامه  
 ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله انه لو رث عنه كسب اسلامه ولا يورث عنه كسب دينه  
 ولهذا الارث هو من المسلم لانه لا يتحقق نفع الاسناد في جانبه او الارث هو عقوبة له على  
 رده كما لا يرث القاتل بغض حق من المقتول شيئا ثم المرتد غير مقتول بل هو مجبر على العود الى

فالولاية انما هي من دين  
 اتفاق الملة

على ما اعتقد



الاسلام فيبقى حكم الاسلام في حقه فيرثه وارثه المسلم باعتبار هذا المعنى ولا يرث هو من احد شيئا  
لان حكم الاسلام انما يعتبر في حقه فما لا ينتفع هو وان ما ينتفع به وانما الحث الثاني فنقول  
في التوارث يكون محالاً به على كافر الكافر لانه حيث ليس من اهل ان يحل المسلم خلفه  
فلا يكون هذا النقصان محالاً به على اسلام المسلم كما الزوج اذا اسلم وامرأته مجوسية ففرق بينهما  
لانها خبيثة وليست من اهل ان يفرشها المسلم لان يكون اسلامه **مبطلا** ملكه **شعر** اهل الكفر  
يتوارثون بينهم وان اختلفت حكمهم اذا كانوا من اهل دار واصل فاليهودي يرث من النصارى  
والنصارى يرث من المجوس والمجوس يرث منها عندنا **وهكذا** اذ كان المرئي في محض عن  
الشافعي **وقال** الكفر كله ملة واحدة وروى بعض اصحابه عنه انهم لا يتوارثون الا  
عند اتفاق الاعتقاد **وهكذا** اذ كان ابن القاسم من مالک وقال ابن ابي ليلى اليهود  
والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا يرثان المجوس شيئا فمن قال لا يتوارثون استدل بقوله  
صل الله عليه وسلم لا تتوارث اهل ملتين شتى **وهو** اهل ملتين شتى بدليل قوله تعالى ان الذين  
امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين وانما يعطف الشيء على غيره لا على نفسه فكما ان  
عطف اليهود على المسلمين دليل على انهم اهل ملتين فكذلك عطف النصارى على اليهود **وقال**  
تعالى ان ترضى عنك اليهود والنصارى حتى تتبع ملتهم ومعلوم ان اليهودي كيرضى الابان تتبع  
اليهودية والنصارى كذلك فنعرف ان لكل واحد من الفريقين ملة واحدة وان النصارى  
مقرون بنسبة عيسى عليه السلام والانبيا واليهود محذرون ذلك فكان ملة كل واحد من ملة الاخر  
كالمسلمين مع النصارى فان المسلمين يقولون رسالة محمد صلى الله عليه وسلم والقرآن فكانت  
ملتهم غير ملة النصارى وبه فارق اهل الاهوالا هم متفقون على الاقرار بالرسالة والكتب  
وانما الاختلاف بينهم في تأويل الكتاب والسنة فلا يوجب ذلك اختلاف الملة بينهم وقد يوجب  
مثلا ذلك فيما بين النصارى كالنسطورية والمرياقوسية والمكانية واليعقوبية وفما بين اليهود  
ايضا كالقرائية والركبان والسامرية وغير ذلك وان لم يبق قول ان اليهود والنصارى اتفقوا على  
دعوى التوحيد وان اختلفت حكمهم في ذلك وانفقوا على الاقرار بنسبة موسى عليه السلام والتوراة  
بخلاف المجوس فانهم لا يدرعون التوحيد وانما يدعون الاشئين بزادان **واقرئ** ولا يقولون بنسبة نبي  
ولا بكتاب منزل ولا توافق اليهود والنصارى في ذلك فكانوا اهل ملتين والدليل عليه ان اليهود والنصارى  
في حل الذبيحة والمناسكة كثر واصل خلاف المجوس **وجئت** في ذلك ان الله تعالى جعل الدين  
دينين الحق والباطل فقال تعاليم النبي صلى الله عليه وسلم لكم دينكم **وكان** الدين وجعل الناس فريقين  
فقال فريق في الجنة وهم المؤمنون وفريق في السعير وهم الكفار باجمعهم وجعل الخصم خصمين  
فقال هذا ان خصمان اخضعوا فيهم يعني الكفار راجع مع المؤمنين والدليل عليه اننا نسلم فيما  
منهم انهم اهل ملتين فاعتقدوا ولئن عذرنا بما لهم بالمسلمين هم اهل ملة واحدة لان المسلمين

منهم

يقرون برسالة محمد صلى الله عليه وسلم والقرآن والكفار ينكرون ذلك باجمعهم وبه كفر وان كانوا في حق المسلمين  
اهل ملة واحدة وان اختلفت حكمهم فيما بينهم الا ترى ان من يعبد الشمس ومن يعبد النار ومن يعبد الزهرة وغير  
من الكواكب اهل ملة واحدة في الشرك وان اختلفت حكمهم فيما بينهم ولا من يعبد منهم صنما ومن يعبد صنما  
اخر ويكفر بكل واحد منهم صاحبه همة اهل ملة واحدة وان اختلفت حكمهم فكل الكفار باجمعهم  
وكانوا في هذا كاهل الاهوالا من المسلمين واما قوله صل الله عليه وسلم لا تتوارث اهل ملتين شتى  
ففيه اشارة الى ما بينا فانه فسر الملتين بقوله لا يرث الكافر ولا الكافر المسلم وفي تنقيصه  
على الوصف العام في موضع التفسير بيان انهم في حكم التوارث اهل ملة واحدة وحل الذبيحة والمناسكة  
لا يفرق الاستدلال به فان المسلمين مع اليهود والنصارى استواء في حكم حل الذبيحة والمناسكة  
ولم يكن ذلك دليلا على اتفاق الملة بينهم وكذلك اختلاف المجوس مع اهل الكتاب في حل الذبيحة والمناسكة  
لا يكون دليلا على اختلاف الملة فيما بينهم والمعنى فيه ان شرط حل الذبيحة تسمية الله تعالى على الخلوص  
والكفاي من اهل ذلك لانهم يطهرون دعوى التوحيد وان كانوا يفرقون في ذلك بعض الشرك فلتحقق  
وجوب الشرط في حقهم حلت ذبايحهم بخلاف المجوس فانهم لا يدعون التوحيد فلا يصح منهم تسمية الله  
تعالى على الخلوص وهو شرط الحال كذا في شرح الشرحي **رحم الله** **قال** رحمه الله واختلاف  
الدارين حقيقة كالحري والذمي لا يرث احد من الاخر لان الذمي اهل دار الاسلام فبنا من بهما الدارين  
وتبين الدارين ينقطع العصاة الا ترى ان عصاة النطاح تنقطع بتبين الدارين حقيقة وحكما  
وكذلك تنقطع الولاية فينقطع التوارث ايضا ولما ذكرنا ان مبنى الميراث على الولاية واتفاق الملة  
والملة ان اتفقت فالولاية قد انقطعت الا ترى انه منع قبول الشهادة فيمنع التوارث وان التوارث  
نصف الى الولاية واتفاق الملة فيفوت حكم نفقات شطر العلة **قال** رحمه الله او حكا  
كالمستامن والذمي لان المستامن وان كان في دارنا حقيقة فهو من اهل دار الحرب حكما حتى  
يمكن من الرجوع الى دار الحرب ولا يترك للمستديم المتكبر في دار الاسلام ولهذا لا تبين منه زوجته  
التي في دار الحرب ويجوز التوارث بينه وبين اقرابه من اهل دار الحرب فاذا مات المستامن في دارنا  
يوفى ماله حتى ياتي وارثه من دار الحرب فيأخذ لانا اعطناه الامان في ماله ونفسه وبعد موته  
يبقى حكم الامان في ماله كحقة لا حق ورثته الذين في دار الحرب لان ابطال ماله الى ورثته من  
حقه فيمنع ذلك صرف ماله الى بيت المال بخلاف الذمي اذا مات ولا وارث له من اهل الذمة فان  
اهل الحرب لا يرثونه شيئا ومال الذمي الذي لا وارث له يصرف الى بيت المال كالمسلم الذي لا  
وارث لباذامات **قال** رحمه الله او الحريين من دارين مختلفين لان الولاية بينهما  
منقطعة وان كانت الملة متفقة ولا يرث اهل كل دار حكما على صفة خلاف حكم الدار الاخرى فكان بينهما  
اختلاف الدارين حكما الا ترى ان ربا اهل الحرب المستامين في دارنا بعضهم على بعض مقبولة  
اذا كانوا من اهل دار واصل ولا تقبل اذا كانوا من اهل دارين فكذا التوارث لان الشهادة والميراث

لمح



كل واحد منهما مبنى على الولاية قال المصنف ثم اعلم بان الشيخ اورد اختلاف الدارين حكما نظير ان احدهما  
ان يكون دار الاسلام حقيقة وبينهما تباين الدارين حكما والثاني ان يكونا في دار الحرب حقيقة وبينهما  
تباين الدارين حكما والمستأنس والذي نظير الاول والحريان من دارين مختلفين نظير الثاني  
**قال** رحمه الله والداران مختلفان باختلاف المنعة والملك لا بقطاع العصمة فباينهم  
وهو ان يكون احدا للملكين في الهند وله دار ومنعة والآخر في التزل وله دار اخرى ومنفعة  
اخرى وانقطعت العصمة بين الملكين بسحل احدهما القتال مع الاخران فظهر رجل من عسكر  
احدهما برجل من عسكر الاخر يقتله فها تباين الدارين مختلفتان اما اذا كان بين الملكين نصرة وامانة  
حتى لو ظهر لاحدهما عدو بنصر الاخر فالداران ليستا مختلفتين وكانت لدار واحدة وهذا خلاف  
المسلمين فان اهل البغ واهل العدل يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت المنعة والملك لان دار الاسلام  
دار احكام فباختلاف المنعة والملك لا تباين الدارين فها بين المسلمين فان حكم الاسلام بجمعهم  
فاما دار الحرب فليست بدار احكام ولكن دار قهر فباختلاف المنعة والملك يختلف الدارين فها  
بينهم وتباين الدارين ينقطع التوارث وكذلك اذا خرجوا اليها بايمان لانهم من اهل الحرب وان كانوا  
مستأمنين فيها فبحال كل واحد منهم في الحكم كانه في منعة ملكه الذي خرج اليها بايمان فلا  
يتوارثون في دار الاسلام فيما بينهم بخلاف ما اذا صاروا ذمة لنا فانهم صاروا من اهل دار الاسلام  
فتوارثون فيما بينهم وان اختلفت منعتهم في حالة الكفر ثم اعلم بان اختلاف الدارين يؤثر في  
حق الكفار ولا يؤثر في حق المسلمين حتى لو دخل التاجر المسلم دار الحرب لاجل التجارة ومات فيها  
يرث منه ورثته الذين كانوا في دار الاسلام وكذلك المسلم اذا سمر اهل الحرب والكفوف بدائع  
ومات فيها ولم يفارق دينه يرث منه ورثته الذين كانوا في دار الاسلام لان مبنى الميراث على الولاية  
والنصرة واتفاق الملة وجميع هذه الشروط موجودة فيها وان حال المسلم في دار الحرب حاله  
في دار الاسلام فالمسلمون من اهل دار الاسلام حيث ما يكونوا **اما**  
**معرفه الفروض بحقيقتها** الفروض جمع فرض والفرض في اللغة عبارة عن المقدار  
والقطع والبيان قال الله تعالى فنصف ما فرضتم اي قدرتم وقال تعالى سورة انزلناها  
وفرضناها اي قدرناها وقال تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اي من الله لكم لفان  
ايمانكم ويقال فرض القاض النفقة اي قدرها ومنه قوله او تفرضوا لنفسه وفرضت  
للرجل اذا قطعت له من مال البغ وفرضت القرآن اذا قطعت منه بالقرأة جزءا ويقال  
فرض الخياط الثوب اي قطعه والقراض جمع فريضة وهي في اللغة اسم لما يفرض على المعكف  
ومنه فريض الابل ما يفرض فيها على اربابها كسنت مخاض خمسة وعشرين بنت لبون في ست  
وثلاثين فريضة او امر الله تعالى فرائض لانها مقدرات على العباد وسميت انصب الموارث فروضا وفرائض  
لما انها مقدرات لا صحابها وان الله تعالى بينها في كتابه وقطعها وقدرها بمقادير لا تجوز الزيادة

هذا هو المقصود من قوله  
تباين الدارين حكما  
فان الدارين هما دار الاسلام  
ودار الحرب  
فان كانا في دار واحدة  
كانا دارا واحدة  
فان اختلفت الدارين  
كانت دارين مختلفتين  
فان كانا في دار الاسلام  
كانا دارا واحدة  
فان كانا في دار الحرب  
كانا دارا واحدة  
فان اختلفت الدارين  
كانت دارين مختلفتين

عليها ولا النقصان منها بخلاف سائر الاشياء من الصلاة والزكاة وغيرهما فانه ذكرها في كتابه ولم يبين  
مقدارها اذا عرفت هذا **الحديث** الاول قول الشيخ رحمه الله الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة  
النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسدس فنقول اما النصف فذكر في ثلاثة مواضع احدا  
في حق البنت اذا انفردت فقال وان كانت واحدة فلها النصف يعني البنت بدليل ما سبق من قوله  
تعالى فان كن نساف فوق اثنتين فلن الثلثا ما ترك وهن البنات والثاني في حق الزوج اذا لم يكن معه ولادة  
والثالث في حق الاخت اذا لم يكن معها ولد فقال ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما  
ترك واما الرابع فذكر في موضعين احدهما في حق الزوج اذا كان معه ولد فقال فان كان له ولد  
فلا للربع مما ترك والثاني في حق المرأة اذا لم يكن معها ولد فقال وللربع مما ترك ان لم يكن له  
ولد واما الثمن فذكر في موضع واحد في حق المرأة اذا كان معها ولد فقال فان كان له ولد  
فلا للثمن واما الثلثان فذكر في موضعين احدهما في حق البنات فقال فان كن نساف فوق اثنتين فلن  
ثلثا ما ترك والثاني في حق الاخوات فقال فان كانت اثنتين فلها الثلثان ما ترك واما الثلث فذكر  
في موضعين احدهما في حق اولاد الام فقال فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والثاني  
في حق الام اذا لم يكن معها ولد ولا اثنان من الاخوة والاخت فقال فان لم يكن له ولد وورثه ابواه  
فلا له الثلث واما السدس فذكر في ثلاثة مواضع احدها في حق الابوين اذا كانا معها ولد فقال  
ولا بويه لكل واحد منهما السدس ما ترك ان كان له ولد والثاني في حق الام اذا كان معها اخت فقال  
فان كان له اخت فلا له السدس والثالث في حق ولد الام فقال ولدا اخت فلكل واحد منهما  
السدس **قال** رحمه الله واحباب هذه السهام اي هذه الفروض الستة المقدرة اثنا عشر  
نفسا اربعة من الرجال وهم الاب والجد اب الاب وان علا والاخ لام والزوجة وثمان من النساء الزوجة  
والبنت وبنت الابن وان سفلت والاخت لاب وام والاخت لاب وام والجد والجد والجد  
اما تقديم بعضهم على بعض في الذكر فنقول اما تقدم الاب على الجد لان الجد يسقط بالاب عند وجوبه فيقدر  
الحاجب على الجد واما تقديم الجد على الاخ لام فلذلك لان الاخ لام يحجب بالجد عند وجوبه واما  
تقديم الاخ لام على الزوج فلان النسب مقدم على السبب عقلا وشرعا وكذلك في النساء اما تقدم الزوجة  
على البنت لان الزوجة اصل الولد فان الولد متولد منها واما تقدم البنت على الابن فلان  
بنت الابن تقوم مقام ابنت عند عدمها فتقدم المنوب على النائب واما تقدم بنت الابن على الابن فلان  
اب وام فلان بنت الابن جزء الميت والاخت لاب وام جزء امه وجزء اقرب اليه من جزاء ابائه  
فيقدم الاقرب على الابعد واما تقدم الاخت لاب وام على الاخت لاب فتقدم البنت على بنت  
الابن تقدم المنوب على النائب واما تقدم الاخت لاب على الاخت لام فلان الاخت لاب انصت  
اليه بقربة الاب اقوى من قربة الام فيقدم الاقوى واما تقدم الاخت لام على الام فلان  
الاخت لام اذا صارتا اختين كحمان الام من الثلث السدس فيكون جنس الحاجب مقدما على جنس

هذا هو المقصود من قوله  
تباين الدارين حكما  
فان الدارين هما دار الاسلام  
ودار الحرب  
فان كانا في دار واحدة  
كانا دارا واحدة  
فان اختلفت الدارين  
كانت دارين مختلفتين  
فان كانا في دار الاسلام  
كانا دارا واحدة  
فان كانا في دار الحرب  
كانا دارا واحدة  
فان اختلفت الدارين  
كانت دارين مختلفتين



واما تقديم الام على الحرة فلان الام انصت اليه بغير واسطة والجد بواسطة فيقدم الاقرب فان قيل ينبغي  
ان يقدم ذكر الام على غيرها من النساء كما قدم ذكر الاب على غيره من الرجال قلنا معرفة نصيب الام مفقودة الى  
معرفة نصيب الاخوات فزوجه بخلاف معرفة نصيب الاخوات فانها ليست بمفقودة الى معرفة نصيب  
الام فلذا لا يقدم ذكر الام على غيرها من النساء ثم اعلم بان الشيخ رحمه الله في الحجة الصحيحة بقوله  
وهي التي لا يدخل في نسبتها الى الميت جد فاسد فيصير مفقودا الى معرفة الجد الفاسد فنقول الجد  
الفاسد هو الذي تدخل في نسبته الى الميت ام كافي الام ضرورة ان الجد الصحيح هو الذي لا تدخل في  
نسبته الى الميت ام فاذا كانت نسبة الجد خالية عن الجد الفاسد كانت صحيحة عندنا وزيد بن ثابت رضي  
الله عنه قال مذهب عندنا ان كل جرة تدخل الى الميت بعصبة او صاحبة فرض فهي صحيحة وكل جرة تدخل  
اليه من ليس بعصبة ولا صاحبة فرض فهي فاسدة وفيه يقول القائل كل من يدخل في نسبته بين امين اب فهو جد  
اي جرة تدخل في نسبته الى الميت بينها وبين امه اب فمن فاسدة لا دلالة لها بين ليس بعصبة ولا صاحبة فرض  
وبه اخذ علما وناجحهم الله وهكذا روي عن عمر رضي الله عنه حتى ذكر الشعبي ان عمر رضي الله عنه سئل عن اربع  
جرات متخاضات ام الام وام الام اب الاب وام اب الام فورقش الا واحدة منهن وهي ام  
اب الام لان في نسبتها الى الميت ابابن امين وهذا لان الجرات اغايرت في الاصول بالولاد فيعتبر  
حالهن حال من يرث من العزوة بالولاد وهم ذوو الارحام من اولاد البنين والبنات وهناك عند  
النسابة في الدرجة الميراث لمن هو ولد بعصبة او ولد صاحب فرض فذلك هم الميراث لمن في  
والق عصبة او صاحبة فرض بوجه ان ام اب الام تدخل باب الام وهو ليس بوارث مع اصدار  
اصحاب الفرائض والعصبات فمن ينزل به اولي ان لا يرث معهم وكان المدعي يكون ادعى حاله من المدعي  
فان المدعي به اصل في قرابة المدعي الى الميت والمدعي فرعه فاذا كان الاصل غير وارث فليف يكون الفرع وارثا  
وعن سعد بن عيسى وقام رضي الله عنه انه لا يرث الاجرتان ام الام وام الاب حتى روي ان ابن مسعود رضي  
الله عنه لما عابده في الكوفة قال سعد ايعبدني ان اوتر بركة وهو يورث ثلاث جرات الا ان  
ابا لباب وذكر ان مراد سعد من هذا الاخر عليه في توريث البعدي مع القرني لا توريث ثلاث جرات  
في الاصل الا ترى انه روي في بعض الروايات ان سعد لما بلغه قول ابن مسعود رضي الله عنه قال هكذا  
ورث حواء واما ملك وابو ثور رحمهما الله فخلا قول سعد على ظاهره واذا به فقال لا يرث من الجرات الا  
اثنان قال ابو ثور وهو قول الشافعي رحمه الله **قال** رحمه الله اما الاب فله احوال ثلث  
الفرض المطلق وهو السدس وذلك مع الابن لوانه وان سفل والفرض والتعصيب وذلك مع الابنة  
او ابنة الابن وان سفلت وذلك كقوله تعالى ولا يورثه كل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد  
فهو تعصيب عما انده صاحب فرض مع الولد وفرضه السدس الا ان اسم الولد يقع على الابن والبنات فان  
كان الولد ابنا فللاب فرضه وهو السدس والباقي لابن لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما  
ابقت فلا ولي رجل ذكر واول رجل ذكر من العصبات الابن وان كان الولد بنتا فللاب سدسه وللبن النصف

في الجدة والجد  
في الجدة والجد

والباقي للاب لانه اول رجل ذكر من العصبات حال عدم الابن **قال** رحمه الله والتعصيب المحض  
عند عدم الولد وولد الابن لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللامه الثلث . معناه وللاب  
ما بقي كما هو الاصل ان المال متى اضيف الى اثنين ينقسم نصيب احدهما منه كان ذلك بينا ان الاخرا  
بقي منه كافي المضاربة والمزارعة متى ينقسم نصيب احدهما ينقسم للمشارك الاخر ما بقي فذلك تنصيص  
على انه عصبة حال عدم الولد **قال** رحمه الله الجد الصحيح كلاب . يعني عند عدمه لقوله تعالى  
كما اخرج ابو بكر من الجنة والمراد ادم وجه اعليهما السلام حتى ادم ابائنا وهو جدنا الاعلا فاذا كان  
الجد الاعلا ابانا فلان يكون الجد الادنى ابا او قولا في مواضع كثيرة ياتي ادنى سمنا بن ادم ونحن نوافله  
فاذا كانت النافلة ابنا للجد فلاب لنا فلتنه ضرورة وان الجد يصل الى الميت بواسطة الاب والاصل  
ان كل من يدعى الى الميت شخص فذلك الشخص المدعي يقوم مقام الشخص المدعي به حال عدمه الا ترى ان ابن  
الابن لما ادعى الى الميت بالابن قام مقامه من عدمه **واستثنى** الشيخ رحمه الله في الكتاب احكام اربعة  
فقال الاربع مسائل وسند كرها انشا الله تعالى يعني ان الجد ليس كلاب في هذه المسائل في حق  
التوريث وفي ظاهر الرواية انما يفرق الجد الاب في اربع اخرى سوى هذه الاربعة منها ان الصغير يصير  
مسما بالسلام ابية ولا يصير مسما بالسلام جد في ظاهر الرواية وروي الحسن عن حنيفة  
رحمة الله انه يصير مسما بالسلام الجد قال شمس الامة والشيخ ما ذكر في ظاهر الرواية فان  
الصغير لو صار مسما بالسلام الجد الادنى لصار مسما بالسلام الجد الاعلى فيؤدي الى القول بلزوم حكم  
الرق لكل كافلهم او لا تخرج عليهم السلام ومنها ان الاب يورث صدقة الفطر عن نفسه وعن اولاد  
الصغار ولا يورث الجد عن نوافله الصغار في ظاهر الرواية ومنها ان من اوصى لا يورثه الاب  
فيه الجد ويدخل في ظاهر الرواية ومنها ان الاب اذا اعتق تجردا ولد له الى مواليه ولو اعتق الجد  
تجردا نافلت له الى مواليه في ظاهر الرواية ورواية الحسن عن حنيفة تخالف ظاهر الرواية  
**الرواية** في جميع هذه الفصول **قال** رحمه الله ويسقط بالاب . وعلمنا ان  
الاب اصل في قرابة الجد الى الميت ومعناه ان الجد يتصل الى الميت بواسطة الاب والاصل  
ان اتصال الشخص بالميت متى كان بواسطة فادامت الوسطة اهلا للميراث فالميراث للواسطة لا للمتصل  
بها كبن الابن مع الابن **قال** رحمه الله الجد الصحيح هو الذي لا يدخل في نسبته الى الميت ام . لان المدعي  
فرعه المدعي به في قرابته الى الميت والانثوة فرع الذكورة قال حوي خلفت من ضلع ادم عليه السلام فاذا كان  
المدعي مثل المدعي به بان يكونا ذكرا او اثنتين او دون ذلك بان يكون المدعي به والمدعي صحيحا مستقيما  
مختلفا ما اذا كان المدعي فوق المدعي به بان يكون المدعي ذكرا والمدعي به انثى فان هنالك ينقلب الاصل فرعا والفرع  
اصلا فيكون فاسدا **قال** رحمه الله واما الاولاد الام فاحوال ثلث . السدس للواحد لقوله تعالى وان  
كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس والمراد منه الاخ والاخت كأم ثبت  
ذلك بقراءة سعد بن عيسى وقام رضي الله عنه فانه قرأ وله اخ او اخت كأم صريحا والثلث للاثنتين فصارا لقوله

ات مع

كان مع

الشيخ في شرح  
الشيخ في شرح



تعالى فان كانوا اكثر من ذلك ثم شكا في الثلث ذكروهم وانما هم في القسمة سواء ما في القسمة فلقوله تعالى فم شكا  
 في الثلث والشركة عبارة عن المساواة الا ترى ان رجلا لو قال لا خراثة بشري في هذا المال كان المال بينهما  
 نصيبين لانه في الاسرار للقاضي لزيد الدبوشي وهذا عندنا وعمر بن عباس رضي الله عنهما في رواية شان ان الثلث من الاخوة  
 والاخوات لا يملك مثل حظ الانثيين قياسا على قسمة ميراث الام بينهم لانه في شرح الشرحي رحمه الله واما في الاحتجاج  
 فلقوله تعالى ولدا خا وخت فلعل واحد منهما السدس لله تعالى سوى بينهما في احتجاج السدس ولم يفضل الاخ  
 على الاخت فيكون باقي القسمة والاستحقاق سوا يعني هذا الاجتماع ذكروهم وانما هم في القسمة سواء خا لا يفضل  
 الذكر على الانثى منهم وهذا لا يتراد حق الانثى منهم ما يستحق ذكروهم والشا في رحمه الله يوافقنا في هذه القسوة  
 كذا في مختصر المزني **قال** رحمه الله ويسقطون بالولد وولد الابن والاب والجد بالتناهي وان  
 الله تعالى ورثهم بشرط موت الميت كلاله والكلالة مما خلا الولد والوالد فذلك انهم لم يرثوا مع الولد  
 والوالد الا ان ولد الابن والجد يدخلان في الولد والوالد لقوله تعالى ياتي ادم وقوله كما اخرج ابو بكر  
 الجنة فان **قال** قد عرفت الرجال الاخ لا يملك فكان ينبغي ان تذكر ههنا احواله فقط لانه في فصول الرجال  
 فلم يجمع بينه وبين الاخت لا في قوله لا ولد الام احوال ثلث قلت لو ذكر احواله فقط احتاج في فصول  
 النساء الى ذكر احوال الاخت لا في قوله لا ولد الام احوال ثلث قلت لو ذكر احواله فقط احتاج في فصول  
 بدفعة واحدة حتى لا يحتاج في فصول النساء الى ذكر احوالها **ثم** اقل بان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا  
 في الكلالة المذكورة في آية النساء وقوله تعالى ان كان رجل يورث كلالة الآية ونسبت آية النساء لانهما  
 نزلت في النساء وفي آية الصيغ لا يورث كلالة الآية ونسبت آية النساء لانهما نزلت في النساء وفي آية الصيغ  
 في الكلالة المذكورة في آية النساء وقوله تعالى ان كان رجل يورث كلالة الآية ونسبت آية النساء لانهما نزلت في النساء وفي آية الصيغ  
 ذلك عن ابن عباس واظهر الرواية عن ابن عباس في قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد فقال ابو بكر  
 ابن عباس عن الكلالة فقال ما عدا الولد فقلت انهم يقولون ما عدا الولد والوالد فقلت وقال ابن عباس ما عدا الله تعالى  
 فقال يستفتونك قال الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد يعني الكلالة هالك ليس له ولد وحجت في ذلك  
 حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الكلالة فقال من ليس له ولد ولا وال ولا  
 فاما الآية فقد قيل المراد بقوله تعالى ليس له ولد والوالد جميعا فان اسم الولد مشتق من الوالد وطلاق  
 ذلك على الولد لولد الولد منه وعلى الولد لولد من الوالد كما سمى الذرية يتناول الاولاد والابا قال الله تعالى  
 واية لم انا حملنا ذريتهم في الفلك المستحق يعني ابايهم فسمي الاب بهذا الاسم لان الولد ذريته منه وسمي به الولد  
 لانه ذريته من الاب او المراد بقوله تعالى ليس له ولد والوالد جميعا فان اسم الولد مشتق من الوالد وطلاق  
 لا يكون كلالة لوجود من يقوم مقام الولد لذلك من له اب لا يكون كلالة لوجود من يقوم مقام الولد  
 كذا في شرح الشرحي رحمه الله ثم اختلف اهل اللغة ان الكلالة اسم للميت او الورثة فقال ابو عبيدة  
 معمر بن المثنى هو اسم لميت ليس له ولد ولا وال وهو اختار اهل البصرة وقال اهل الكوفة واهل المدينة

وسميت آية الصيغ لا يورث كلالة الآية ونسبت آية النساء لانهما نزلت في النساء وفي آية الصيغ  
 في الكلالة المذكورة في آية النساء وقوله تعالى ان كان رجل يورث كلالة الآية ونسبت آية النساء لانهما نزلت في النساء وفي آية الصيغ

هو اسم لورثة ليس فيه ولد ولا والد **والد** هو الزوج الاول قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة اي يورث  
 في حال ما يكون كلالة وهو نصيب على الحال كما يقال ضرب زيد قايما وانما يورث الميت فعرنا ان الكلالة  
 صفة له **وحجة** الفرق الثاني قوله تعالى يستفتونك قال الله يفتيكم في الكلالة اي يستفتونك عن  
 الكلالة وانما يستقيم الاستفتاء عن ورثة ليس فيه ولد ولا والد اما اذا سئل عن ميت ليس له  
 ولد ولا وال لا يفتيهم بهذا السؤال شي والامة قرئت بالفتح يورث وبالكسرة يورث والقرأة بالكسر  
 دليل على ان الكلالة اسم للورثة وتاويل القرأة بالفتح ما استقر اليه ان اسم الكلالة يتناول الورثة  
 ويتناول الميت كما سمى الاخ يتناول كل واحد منهما ثم قد ثبت بالسنة ان المراد بالكلالة الورثة قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك كالا وعيالا فلي نفعته يعني كلالة كذا في شرح الشرحي رحمه الله  
**قال** رحمه الله واما للزوج فما لكان النصف عند عدم الولد وولد الابن وان سفل عرف ذلك  
 بقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجهن لم يكن لهن ولد والربع مع الولد او ولد الابن وان سفل عرف  
 ذلك بقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن فان قيل ما الفرق بين الفضلين فانه ذكر في  
 الاول عرف الوالد في الثاني بحرف او قلنا الفرق ان في الفصل الثاني يكتفي بوجود احدهما  
 فاذا انصرف عن الزوج الربع عند وجود احدهما كان ذلك نصا على ان للزوج الربع عند وجودهما  
 جميعا بالطريق الاول بخلاف الفصل الاول فان هناك لا يكفي عدم احدهما بل ينبغي عدم جميع  
 فهذا ذكر في الفصل الاول بحرف الوالد في الثاني بحرف او قلنا الفرق ان في الفصل الثاني يكتفي بوجود احدهما  
**فصول النساء** قال الشيخ رحمه الله للزوجات حال تان الربع للواحدة  
 وضاعا عند عدم الولد وولد الابن وان سفل عرف ذلك بقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم  
 يكن لهن ولد والثلث مع الولد او ولد الابن وان سفل عرف ذلك بقوله تعالى وان كان لهن ولد فلكم  
 الثلث مما تركن ومعنى قوله فضا عدا ان الزوجة ان كانت واحدة احرزت فرض الزوجات ولها كان او  
 ثمتا وان كن ثنتين او ثلثا او اربعا يقسم بينهما بالسوية فان قيل كيف يستقيم قوله فضا عدا ان  
 الله تعالى قال ولهن الربع مما تركن وقال لهن الثلث مما تركن ولهن وتركن صيغتا جمع ومقابله الجمع بالجمع  
 يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد فيقابل كل ميت واحد امرأة واحدة قلت انما يستقيم بقوله  
 تعالى فاما ما طالب لكم من النساء من ثلث وربع الله تعالى شرع للرجل جواز نكاح ما فوق  
 الواحدة الى الاربع واوجب عليه العدل من نسائه في حقوق النكاح فكما ان العدل واجب عليه  
 كالحياته في حقوق النكاح فكذلك بعد الممات العدل واجب في حقوق النكاح وميراث  
 المرأة من حقوق النكاح فيكون ميراث المرأة بينهما بالسوية ربعا كان او ثمتا فيصير منزلة  
 امرأة واحدة حكما فيقابل كل ميت واحد امرأة واحدة حكما ثم اقل بان الاشكال الذي ورد في  
 فصل الزوج وارد هنا والجواب ما سبق هناك **قال** رحمه الله واما البنات الصلب  
 فاحوال تلك النصف للواحدة عرف ذلك بقوله تعالى ان كانت واحدة فلها النصف يعني البنت

لج

له



والثلاث لا تثبت فضا صراوه من عندنا وهو قول عامة الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين  
والشافعي يوافق في هذا نص عليه المزي في مختصره وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول للبنتين  
النصف واستدل بظاهر قوله تعالى فان كن نساً فوق اثنتين فكن ثلثا ما ترك فانه شرط في اثنتي  
البنات الثلث ان يكن فوق اثنتين والمعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط فلا تثبت استحقاق  
الثلثين ولا ان الله تعالى قال فلهن وهو لفظ الجمع وادنى الجمع المتفوق عليه ثلاثة فان اهل اللغة جعلوا  
الكلام على ثلاثة اوجه الفرد والثنائية والجمع وكان اتفاق قاضيهما على ان الثنية غير الجمع ولا من مراث  
الواحدة منصوص عليه وميراث الثلثة منصوص عليه فاعتبارهما بالواحدة اول من اعتبارهما بالثلاث  
لان في اعتبارهما بالثلاث ابطال شرط منصوص عليه والقياس لا يطال النص بالحرف في اول الآية ما  
يدل على ان للبنتين النصف لان الله تعالى قال للذكر مثل حظ الانثيين ومن ترك ابنا وبنتين فلا يثبت الزمان  
فهذا الشان الى ان حظ البنتين النصف لان النصف مستحق والثلثين مستكول فلا يثبت الزمان  
على النصف بالثلاث ومختلف في ذلك قوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين وادنى الاختلاط ان يجمع  
ابن وبنت وللبن ههنا الثلثان بالاتفاق فغيرنا ان حظ البنتين الثلثان ولما صار حكم الاسن  
معلوما ههنا الاشارة كان لنا غنية عن التتبع على حكم الاسن وكان بنا حاجة الى معرفة ما فوق  
الاثنتين فنص على ما فوق الاثنتين للاستتصاف منهم اذ اراى سدسا زائدا على النصف بزيادة  
واحدة انه كلما ازدادت واحدة يزداد سدس حتى يستقر جميع المال فنص على ما فوق اثنتين  
لذلك لكذا ذكر هذه النكتة في فرائض بعض المشايخ والدليل على صحة ما قلنا سبب نزول الآية  
فان سعد بن الربيع لما استشهد يوم بدر وفي شرح خواهر زان يوم اصدروا كان خلف ابنتين وامراة  
فاستولى اخوه على ماله فحاث امراته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت ان سعدا قتل معك  
وخلف اثنتين وقد غلب عليهما ما لا ولا رجب في النبا الامال وفي شرح خواهر زان ولا شك  
الاولف حمال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تترك الله تعالى في ذلك شيئا ثم ظهر آثار  
الرحمة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يترك الله تعالى شيئا فقال سعد فقد اتزل الله تعالى في ذلك  
مما ان بينه وبينكم لكم وتعلمون قوله تعالى للرجال نصيب الاثمة ثم قوله تعالى ان يوصيكم الله في  
اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وادى ما سعد وامر ان يعطى البنتين الثلثين والمرأة الثمن  
ولما بقي وقيل هذا اول ميراث قسم في الاسلام وروى عن زيد بن ابي ان رجلا جازيا  
الى موسى الاشعري رضي الله عنه وسكا له عن ثمان وتزل بنتا وبنت ابن واختا فقال ابو  
موسى للبنت النصف والباقي للاخت ولم يجعل لبنت الابن شيئا ثم قال للسائل سل عبد الله بن مسعود  
فما قال به فاجبتني بما السائل الى عبد الله بن مسعود فاخبره بذلك فقال اما اني لو اقيت بهذا  
لصللت وما انا من المهتدين راي رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى للبنت بالنصف وابنته  
الابن بالسدر بكلمة الثلثين والاخت بالباقي بما السائل الى موسى الاشعري واخبره بما اقيت به

عبد الله بن مسعود فقال لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبر من اظهر كثر هذا يدل على استحقاق البنتين  
الثلثين بالطريق الاول لان حال البنتين اقوى من حال البنت وبنت الابن والدليل عليه ان حالة الثنية  
في معنى حالة الجمع بوجود الاجتماع وانضمام احد الفرضين الى الاخر ولا معنى للجمع سوى هذا واليه اشار  
البن مكي الله عليه ولا الاثنان فافوقهما جماعة وهو الجواب عن قوله الثنية عن الجمع وقيل في تأويل  
قوله تعالى فان كن نساً فوق اثنتين ان فيها تقدما وتأخرا اي ثنتين فما فوقهما كما في قوله صلى الله عليه وسلم  
لا تسافر المرأة فوق ثلثة ايام وليا لها الا ومعه زوجها او ذورحم محرمة منها اي ثلثة ايام فما فوقها  
وكما في قول القائل ومن يدك امسي بالمدينة رجليه فاني وقيا ربه الغريب • معناه فاني ربه الغريب وقيل  
لكذلك او كلمة فوق صلة كما في قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق يعني على الاعناق واما قوله المعلق  
الشرط معدوم قبل وجود الشرط فنقول كذا الشرط عندنا لا يوجب نفى الحكم عند عدم الشرط بل يجوز ان  
يثبت الحكم بدليل اخر وقد اثبت باشارة النصارى ان للبنتين الثلثين كما قررنا اما قوله باعتبارهما بالواحدة  
اول فنقول بل اعتبارهما بالثلاث اول لان من الاثنتين والثلاثة مجامعة من حيث انها معدة ان يخلو  
الواحد فانه ليس بعدد على ما عرف في كتب الحساب الا ترى ان ثمة الاثنتين تقبل ثلثها في الثلاثة بخلاف  
ثمة الواحد فانها لا تقبل ولذلك للامام ان يتقدم على الاثنتين بما يتقدم على الجماعة بخلاف الواحد فان  
الامام لا يتقدم عليه بل يقوم على من الامام فان قيل هذه المسئلة مختلفة فيها فليست استشهدت على  
المختلف بالمختلف قلت مقصودنا من هذا الاستشهاد ايضاح الكلام اقتداء بحمد الله فان  
من راي الاستشهاد بالمختلف على المختلف لا يوضح الكلام حتى استشهد على الحكم في بعض المواضع  
بقوله الا ترى اني اجوز كذا وقد كان علم هو ان الحكم لم يقبل استشهاده بقوله في المستشهد  
به ومع هذا استشهد بقوله في المستشهد به فغيرنا ان ابراهن اصاح الكلام واما قوله  
الثلثان مشكول قلنا ليس مشكول بل هو معلوم باشارة النص الوجوه التي بينها وكان الله  
تعالى جعل للاختين الثلثين بقوله فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك في الطريق الاول ان يكون  
للبنتين الثلثان لان القرابة البينية اقرب الى الميت من القرابة الاخوية فان البنت جزء الميت  
والاخت جزء ابية فيكون جزءه اقرب اليه من جزء ابية وكان الله تعالى نص على حكم الثلثين للاختين  
ولم ينص على حكم ما فوق الثلثين وههنا نص على حكم ما فوق الثلثين ولم ينص على حكم الثلثين المستدل بحكم  
الاختين على البنتين وسنقول حكم ما فوق البنتين على ما فوق الاختين كذا ذكر بعض هذه العلة  
في شرح السرخسي وبعضها في شرح خواهر زان وبعضها في روايات هذا الكتاب **قال** رحمه الله  
ومع الان للذكر مثل حظ الانثيين وهو تعصيدهن به • عرف ذلك بقوله تعالى ان يوصيكم الله في  
اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فغيرنا ان الله تعالى ان للذكر ما للانثيين ولم يقدر نصيب البنات  
عند الاجتماع مع الابن شي دل ان الابن يعصب البنات ويكون المال بينهما اثلاث واستدلاله  
ميراث الاخوة فقد قال الله تعالى وان اناوا لجمع وطا لا ونسأ فلهذا مثل حظ الانثيين **قال** رحمه الله

التعليق مع

خبر



في بيان ما هو مقتضى النصف للواء

وبنات الابن كبنات الصلب ولهن احوال ستة النصف للواء والثلاثان للابن فصاعدا عند عدم بنات  
الصلب لو ردد النصوص في بنات الصلب فان النصف كان وارداً فيكون وارداً فيهن والصلب وارداً فيهن والصلب مع  
الواحدة الصلبة النصف فبقي سدس اخر فيكون بنات الابن ليكمل حقهن والاصل فيه ما روي عن ربيعة  
هو بن شرجيل عن ابن مسعود رضي الله عنه ولا يرث مع الصليبين وهذا على قياس قول عامة الصحابة رضي الله  
عنهم خلافاً لابن عباس لان عنده الصليبين هما النصف فيكمل الثلث بنات الابن وعلى قولنا لا يكون  
لهن شيء الا ان يكون عندهن من يعصهن او اسفل منهن علام فيعصهن والباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
وهو قول علي وزيد وعامة الصحابة رضي الله عنهم وبه اذجهوا العلماء وعلى قول ابن مسعود الباقي لبي ابن  
خاصة ولا يثنى لبنات الابن واحص في ذلك بالامة فان الله تعالى اعتبر ميراث الاولاد احرار الحليين  
اما الثلث لبنات يقول تعالى للذكر مثل حظ الانثيين وقد وجدنا اعتبار احرار الحليين ههنا وهو اعطى  
البنات الثلثين فلا يجوز اعتبار احرار الحليين في هذه الحادثة لان الجمع بينهما متعذراً بالاجماع فلا ينفق اولاد  
الابن استحقاقاً بحكم هذه الآية بعد ما اذنت البنات الثلثين فانما ثبت الاستحقاق للذكر منهم بقوله  
على الله عليه وسلم فلا قول رجل ذكر واحص بقوله تعالى فان كن نساً فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك فقد  
جعل للبنات الثلثين وان كن ثنتين فلهن الثلثين وان كن ثلثاً فلهن الثلثين فانما ثبت الاستحقاق للذكر منهم  
البنات على الثلثين ولا يجوز الزمان على الثلثين وان كن ثلثاً فلهن الثلثين فانما ثبت الاستحقاق للذكر منهم  
فرض عند الانفراد كالاخوات والبنات فاما اذا لم تكن مستحقة شيئاً عند الانفراد فلم تصر عصبة  
بالذكر بنات الاخوة مع بنى الاخوة وبنات النعم مع بنى النعم وحجتنا في ذلك ان الذكر من اولاد الابن  
يعصب الاناث في درجته في استحقاق جميع المال بالاتفاق وهو ما اذا لم يكن هناك ولد الميت  
لصلبه وكل ذكر يعصب الانثى في استحقاق جميع المال ليعصها في استحقاق ما بقى كالاخ مع  
الاخوات في درجة واحدة والابن مع البنات وهذا لان بنات الصلب لما اخذن نصيبهن خرجن من  
البين وصار فيما بقى كانه ليس هناك بنت ويكون الحكم فيما بقى هو الحكم في الجميع اذا لم تكن هناك بنات  
الصلب وهذا بين انا لا جمع بين الحليين في محل واحد وانما ثبت في كل محل احد الحليين ففي الثلثين  
علمنا بقوله تعالى فان كن نساً فوق اثنتين فلهن الثلثين وفيما واد ذلك علمنا بقوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين  
يوضحه ان الذكر من اولاد الابن يعصب الانثى في درجته في حكم الحرمان وسيأتي ما اذا اجتمع مع الزوج  
والابون بنت وبنت ابن فان للبنات النصف ولبنات الابن السدس ثم كمله الثلثين فان كان مع بنت  
الابن ابن الابن في هذه الصورة لم يكن لها شيء لانها تصير عصبة به ولم يبق من ايجاب الفرائض شيء فلياً  
كان يعصها في حكم الحرمان فلا يرث يعصها في حكم الاستحقاق كما زاور لان التعصبة في الاصل للاستحقاق  
لا الحرمان وكان ابن الابن وبنت الابن عصبتان فوجب ان يكون الباقي بعد الثلثين بينهما قياً  
على ابن الصلب مع بنت الصلب فان الباقي بعد الفروض بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ولا يملك لو كان مكان  
البنتين صاحب فرض اخر لكان الباقي بين ابن الابن وبنت الابن للذكر مثل حظ الانثيين فاما الآية والخبر

فبقول انما يزيد حق البنات على الثلثين اذا كان نصف ما اصاب ابنة الابن لا نصيب الصليبين ولا يصح ذلك  
لان الصليبين انما استحقوا بالفرض ابنة الابن ما استحققت بالفرض وانما استحققت بالتعصيب وهما  
سببان مختلفان اما قوله بنت الابن لم تكن مستحقة شيئاً عند الانفراد فلم تصر عصبة بالذكر فليست  
لذلك لانها صاحبة فرض عند الانفراد عن ابن الابن الا انها محجوبة بالصليبين الا ترى ان عند عدم  
الصليبين لها النصف وهذا خلاف بنت الاخ فانها ليست لصاحبة فرض عند الانفراد عن  
ابن الاخ فلم تصر عصبة به فذلك بنت النعم كذا ذكر بعضنا في شرح السرخسي وبعضها في شرح  
خواهر زان وهذا كله اذا كان الغلام عذراً ابن اما اذا كان اسفل منهن فظاهر المذهب عندي  
ان الحكم كذلك وقال بعض المتأخرين ان الباقي للذكر خاصة ههنا لان الانثى انما تصير عصبة بذكر  
في درجتها لا بذكر هو ذواتها في الدرجة الا ترى ان البنت لا تصير عصبة بابن الابن وانما اذا ترك بنتاً  
واحدة صليبية وبنت ابن وابن ابن فان بنت الابن لا تصير عصبة بابن ابن الابن فذلك مع البنت  
لمتنى وهو ان الذكر اذا كان ابعد درجة فلو جعلت الانثى عصبة ما زال الذكر محروماً لان ميراث  
العصبات الاقرب يقدم على الابعد ذكر كان او انثى الا ترى ان الاخ لا يصار مع عصبة مع البنت  
كان الباقي لها دون ابن الاخ واذا صار محروماً لا يعصب احراراً وحجتنا في ذلك ان هذه الانثى لو كانت  
في درجة الذكر كانت عصبة بمسحقة معاً فاذا كانت اقرب منه بدرجة كانت اولاً لان تأثير  
القرب قوة سبباً استحقاقاً في الحرمان وفي هذا بيان ان التعصيب كان لمعنى النظر بالانثى ولا يتحقق  
ذلك في ابنة الصلب مع ابن الابن لان بالتعصيب هناك يتفق حقها لانه يصير المال بينهما للذكر  
مثل حظ الانثيين فنصيب البنت الثلث لو جعلنا لها عصبة بابن الابن وحقتها بدول التعصيب  
النصف وكذلك في حق ابنة الابن مع ابنة الصلب فان بالتعصيب هناك يابن ابن الابن لا يزداد  
نصيبها بحال وقد يودي الى احرمانها في بعض الاحوال لان الصليبية اذا كانت واحدة فحق بنت الابن  
معها السدس بدول التعصيب ولو عصبت بنت الابن يابن ابن الابن لا يزداد نصيبها على السدس  
فان الباقي من النصف وهو النصف يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين سهم لبنت الابن وسهما لابن  
ابن الابن كما في غير طالة التعصيب فاما في التعصيب ههنا فتوفر المنفعة على بنت الابن باعتبار زيان  
القرب بوجه ان من كانت في درجة الذكر من الاناث ههنا يستحق شيئاً بقوله ان الابعد من البنات  
يستحق الاقرب يصير محروماً يشبه الحال فلا يصار اليه كذا في شرح السرخسي والشافعي يوافقنا  
في جميع هذه العنود كذا في مختصر المرنى **قال** رحمه الله وليسقطون بالابن ذكره اكانوا اواناثا  
او مختلطين لان الذكر من اولاد الصلب مستحق لجميع المال باعتبار حقيقة الاسم وعند العمل بالحقيقة  
سقط اعتبار المجاز فان الجمع من الحقيقة والمجاز في لفظ واحد في حالة واحدة متعذر والدليل على ان الاسم  
يتناول اولاد الابن مجازاً انه يستقيم نفيه عنه باثبات غير فيقال ليسوا ببنينه ولكنهم بنونيه  
وهذا المجاز مع الحقيقة انه لا يمكن نفي الحقيقة ويمكن نفي المجاز باثبات غير والدليل عليه ان اولاد الابن

التي اقرب بدرجته مع



يدلون بالابن ويرثون مثل سببه فيجوز به كالأجداد بالاب والجدات بالام بخلاف الاخوة كأم فانهم يرثون معها وان كانوا يدلون لها لانهم لا يرثون مثل سببها فانها ترث بالأمومة ومعهم بالاخوة وأما ذكرنا قوله صلى الله عليه وسلم ما أبنت الفريز فلا يرث رجل ذكر ولا رجل ذكر الابن دون اولاد الابن كذا في شرح السرخسي رحمه الله **قال** رحمه الله ولورثت ثلث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض وثلث بنات ابن ابن ابن ابن بعضهن اسفل من بعض وثلث بنات ابن ابن ابن ابن ابن بعضهن اسفل من بعض هذه الصور

**مبحث** **الفريق الاول** **الفريق الثاني** **الثالث**

**قال** المصنف رحمه الله يحتاج في المسئلة ابن  
 الى اصول لا بد من معرفتها احدها ان بنت  
 الابن كما تقوم مقام بنت الصلب عند من  
 فكذلك بنت ابن الابن تقوم مقام بنت الابن  
 من عدمها لما روينا فان قيل هذه المسئلة بنت الصلب  
 معدومة فيجوز ان تقوم بنت الابن مقامها فاما بنت الابن فوجوه فكيف تقوم بنت الابن  
 بنت ابن الابن مقامها فلما علمنا ما كانت بنت الابن مقام الصلب فقد صارت درجتها خالية وكأنه ترك  
 بنتا طليعية وبنت ابن ابن فكانت بنت ابن الابن مقامها والثاني ان البنات العليا واث من اولاد الابن  
 متى استكملن الثلثين ثم اخلط الذكور والاناث من اولاد الابن فان الذكور يعصبون الاناث وتكون  
 الباقي للذكر مثل حظ الانثيين في قول علي وزيد وحامدة للصبي رضوان الله عليهم اجمعين وفي قول ابن مسعود  
 للذكور دون الاناث فان كانت العليا اشدت النصف ثم اخلط الذكور مع الاناث ينظر ان كان عدد الذكور  
 اكثر من عدد الاناث او مساويا له فان الباقي من الذكور والاناث للذكر مثل حظ الانثيين بالاتفاق وان كان  
 عدد الاناث اكثر من عدد الذكور فعلى الخلاف الذي ذكرناه وتسمى هذه المسئلة مسئلة الاضرار لان ابن مسعود  
 كان ينظر الى الاضرار ببنت الابن من المقاسمة والسدس فاي ذلك اضر اعطاه من ذلك سدسا كان او مقاسمة  
 اخرازا عن الزيادة على الثلثين والثالث ان الغلام كما يعصب الجارية التي توأمه يعصب الجارية التي  
 هي اعلى منه في الدرجة ولكن بشرط ان لم تكن ذات سهم لما بيننا ان التعصيب كان بمعنى النظر للابن ولا يتحقق  
 ذلك في صاحبة الفريز لانها لتعصب تنتقص حقها **قال** رحمه الله العليا من الفريق الاول  
 لا يوارىها احد **وهذا** بطريق القرب لانها بنسب ابن الميت وليس في درجتها او اعلى منها احد  
 من هاولا البنات الوسطى من فريق الاول توأمتها العليا من الفريق الثاني لانها ابنة ابن الميت  
**والعليا** من الفريق الثاني ابنة ابن ابن الميت ايضا السفلى من الفريق الثاني توأمتها الوسطى من الفريق الثاني  
**والعليا** من الفريق الثالث لانها ابنة ابن ابن ابن الميت والوسطى من الفريق الثالث ابنة ابن ابن ابن  
 الميت ايضا وكذلك العليا من الفريق الثالث السفلى من الفريق الثاني توأمتها الوسطى من الفريق  
 الثالث لانها ابنة ابن ابن ابن ابن الميت وكذلك الوسطى من الفريق الثالث السفلى من الفريق الثالث

لا يوارىها

لا يوارىها احد وهذا بطريق القرب لانها ابنة ابن ابن ابن ابن الميت وليس في درجتها او اسفل منها احد  
 من هاولا البنات اذا عرفنا هذا فنقول للعليا من الفريق الاول النصف لانها بنت ابن الميت فتقوم  
 مقام بنت الصلب عند من عدمها والوسطى مع من يوارىها السدس لانها يقومان مقام بنت الابن ولا شيء  
 للسفليات لانه كل الثلثان الا ان يكون معهن اي مع البنات التسع غلام فيعصب من كان تحزابه  
 ومن كانت فوقه من لم تكن ذات سهم للاصل الذي بيننا في قول علي وزيد وحامدة الصلبة رضي الله عنهم  
 وتسقط من دونها لان الغلام وان اسفل يقوم مقام ابن الصلب والجارية وان سقطت تقوم  
 مقام بنت الابن وبنت الابن بحجوبة بالابن اما فريز الغلام كما فنقول ان كان مع السفلى من الفريق  
 الاول غلام فللعليا من الفريق الاول النصف وللوسطى من الفريق الاول مع من توأمتها وهي  
 العليا من الفريق الثاني السدس والباقي من السفلى من الفريق الاول والوسطى من الفريق الثاني والعليا  
 من الفريق الثالث والغلام للذكر مثل حظ الانثيين اجماعا وسقطت السفلى من الفريق الثاني والوسطى  
 من الفريق الثالث والسفلى منهم فيكون اصل المسئلة من ستة والنصف ثلثة يستقيم على العليا  
 من الفريق الاول والسدس سهم لا يستقيم على الوسطى من الفريق الاول والعليا من الفريق الثاني  
 فاخذنا جميع عدد رؤسها وذلك اثنان والباقي سهمان لا يستقيم على خمسة ولا موافقه بينهما فاخذنا  
 الخمسة فاجتمع عندنا اثنان وخمسة فنضرب الانثيين في خمسة ثم المبلغ في اصل المسئلة تبلغ ستين  
 منها تسع المسئلة وكذلك ان كان الغلام مع الوسطى من الفريق الثاني او العليا من الفريق الثالث  
 اما اذا كان مع السفلى من الفريق الثالث غلام **قال** في وهو سهمان من السفلى من الفريق الاول  
 والوسطى من الفريق الثاني والسفلى منهم والعليا من الفريق الثالث والوسطى منهم والغلام  
 للذكر مثل حظ الانثيين لا يستقيم على سبعة ولا موافقه منهما فتعرب الانثيين في السبعة ثم  
 المبلغ في الستة تبلغ اربعة وثمانين منها تسع المسئلة وكذلك ان كان الغلام مع الوسطى من الفريق  
 الثالث واما اذا كان الغلام مع السفلى من الفريق الثالث فالباقي وهو سهمان من السفلى من الفريق  
 ست ومن الغلام للذكر مثل حظ الانثيين اجماعا والامان لا يستقيم على الثمانية ولكن بينهما موافقة  
 بالنصف فاخذنا نصفها وذلك اربعة واثنان الموقوفان متداخلا في اربعة فنضرب  
 الاربعة في اصل المسئلة وذلك ستة تبلغ اربعة وعشرين منها تسع المسئلة وسميت هذه  
 المسئلة مسئلة العشيب والتشيب اصطلاح على هذا الفريز لانها بنت ابن الميت  
 اما ما خوذ من تشيب الشاعر القصيدة وهو يحسبها وتزويدها بذكر التشيب اولها حتى  
 يزول عند الهرم والتقدم ولحقها طم ثم تخلف من ذلك الى مدح مهدوه فيكون ذلك الالة للشا  
 لذلك سميت هذه المسئلة لانها تشبه الحاطر وتعود في استخراجها ويتلذذ السامع في استماعه  
 اياها او ما خوذ من قولهم شب النار اذا اوقدها سميت بذلك لان في استخراجها تدية للحاطر  
 او ما خوذ من شباب الفريز لانه خرج وارتفع من درجة الى درجة كحال الفريز في نزواته

ت

مع

فات السماع من فضول الناس  
 الى غنى ما فيه فيعلم







ولذلك يدل على ان الالة وهو قوله وهو يراد ان لا يكون لها ولد فالشرط هناك عدم ولد ذكر بالاتفاق ولم يذكر الشرط هناك نصا بل هو معطوف على ما هو اول الاية والدليل على ان من له ابنة فهو كلاله مع وليس كلاله صورة فان الكلاله من يكون منقطع النسب لا ينسب اليه احد فان الاخوة لا ينسبون اليهم واولاد الابنة لا ينسبون اليهم وانما ينسبون اليهم فلكونه كلاله معنى فقلت ثمة تورث الاخوات لاب وام اولاد وكونه غير كلاله صورة **قلت** لا تورث الاخوات لام ولا تترث تورث الاخوات بالفرز لان من شرط تورثها بالفرز ان يكون الميت كلاله ولم توجد ثمة في نسبه فجعلها عصبة احبنا الى ان يجعل الباقي للفرز مع وجود الاخوات لاب وام اولاد لان الاخوات من اولاد اب الميت والفرز من اولاد جد ولا يجوز ان يعطى اولاد الجد شيئا مادام واصل اولاد الاب ههنا ههنا الميراث كما لا يعطى اولاد الاب شيئا مع وجود ابن الابن وان شغل لاند اولاد الميت وولد الانسان اقرب اليه من اولاد ابنته واذا تعذر اعطاء الباقي للفرز مع وجودها وجب اعطاؤه لها وقد تعذر اعطاؤه لها بالفرز فوجب اعطاؤه لها بالتعصيب اذا امكننا ذلك وقد امكننا لان العضوبة اما استفاد بالذكورة وبقرابة الاب فالذكورة ان لم توجد فيها فقد وجد فيها قرابة الاب وهو احسب العضوبة ضرورة ان لا يصير اولاد الجد مقدمين في العضوبة على اولاد الاب ويجوز ان تجعل المرأة عصبة اذا وجد فيها سبب العضوبة الا ترى انها لو اعتنت عبدا كانت عصبة معقبة لان سبب العضوبة وجد منها وهو العتاق بخلاف الاخوة والاخوات لام مع البنت لانه تعذر تورثهم بالفرز فان الميت لم يمت كلاله وتعذر تورثهم بالعضوبة لان العضوبة لا تستفاد بقرابة الام فانها صاحبة في كل حال اما الاية فلا حجة فيها لان فيها تعلق تورث الاخوة بالفرز بعدم الولد وبه نقول ان تورثها بالفرز تعلق بعدم الولد حتى اذا كان للميت ولد لا تورث في بالفرز وليس فيها تعلق تورث الاب بالعضوبة بعدم الولد بل هو سكوت عنه والمسكوت عنه يكون موقفا على قيام الدليل وقد قام الدليل ان التورث بالعضوبة غير معلق بعدم الولد فان الاخوة والاخوات لاب وام اولاد حال وجود البنت يرثون بالعضوبة وان وجد للميت ولد وقوله بانها اما ان تجعل عصبة بنفسها او بالابنة قلنا عندنا انما صارت عصبة بنفسها بقرابة الاب ضرورة ان لا يرث ولد الجد مع وجود ولد الاب كذا ذكر بعض هذه العلل في شرح شمس الائمة الشريفة وبعضها في شرح خواهر الزمان والثاني رحمه الله يوافقنا في جميع ميراث الاخوة والاخوات نص عليه المرتبة في مختصر الان في المسئلة المشتركة على ما يتك بيان في فصل لواخر الكتاب **قال** رحمه الله والاخوات لاب كالاخوات لاب وام ولهن احوال سبعه النصف للواحدة والثلثان للآخرين فضا عدا عند عدم الاخوات لاب وام وهذا لما عرف من النصوص في الاخوات لاب وام ولهن السدس مع الاخوات لاب وام نكحة الثلثين لان حق الاخوات الثلثان وقد اقرت الاخوات لاب وام النصف فبقى سدس اخر الى تمام الثلثين فكون الاخوات لاب لئلا يحق الاخوات ولا يرثن مع الاختير

هذا هو المختار في ميراث الاخوات والاخوات لاب وام ولهن السدس مع الاخوات لاب وام نكحة الثلثين لان حق الاخوات الثلثان وقد اقرت الاخوات لاب وام النصف فبقى سدس اخر الى تمام الثلثين فكون الاخوات لاب لئلا يحق الاخوات ولا يرثن مع الاختير

خت

الح

لاب ولا

لاب وام لانه كل الثلثان الا ان يكون ميراث لاب فيعصم والباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وهو قول ما وزيد وعامة الصحابة رضي الله عنهم فلا فالابن مسعود رضي الله عنه لما روي من النصوص في الجاهل في ميراث الابن مع بنات الصلب لان ميراث الاخوة والاخوات لاب وام اجري مجرى ميراث اولاد ابنته وميراث الاخوة مع الاخوات لاب اجري مجرى ميراث اولاد الابن فكونهم مقام ذكورهم وانما هم في السادسة ان يصر عصبة مع البنات او مع بنات الابن لما ذكرنا وهو قول اكثر الصحابة رضي الله عنهم خلافا لابن عباس رضي الله عنهما فان قيل لم وصف هذه الحالة السادسة فانه لم يصف الاحوال المتقدمة بالربعة والخامسة وغيرها **قلت** لي علم ان قوله الا ان يكون حالة خامسة ولا يعلم انه مستقيم بالحالة الرابعة وليس من جملة عدد الاحوال فبنو الاعيان والعلات كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان شغل رتبة الاب بالاتفق وبالحديث عند علي خيفة اما سقوطهم بالابن اما الاخوة فبنوا بل قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد لما مر من ان الولد الابن فانه تعالى ملق تورث الاخ بشرط عدم الابن دل انه سقط بالابن واما الاخوات فبنوا بل قوله تعالى ليس له ولد وله اخات فلها نصف ما ترك لما مر ايضا ان المراد من الولد الابن ملق تورثها بشرط عدم الابن دل انها تسقط به وان من شرط تورثهم ان يكون الميت ههنا كما قال الله تعالى ان امرؤ هلك ومن له ابن فليس يعا لك **قال** الشريفة وكذلك يسقطون ههنا كما قال الله تعالى ان امرؤ هلك ومن له ابن فليس يعا لك **قال** الشريفة وكذلك يسقطون بابن الابن لانه داخل تحت الابن في الاية مجازا فان قيل ينبغي ان لا يدخل لانه يصير جمعا بين الحقيقة والمجاز **قلت** انما لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا كان المحل متجدا فاما اذا كان المحل مختلفا فجوز واما سقوطهم بالاب فلان من شرط تورثهم كون الميت كلاله والكلاله ما خلا الولد والوالد ولذا دل انهم يسقطون بالاب والثابت دلاله كالثابت نصا واما سقوطهم بالحديث عند علي خيفة وهو قول لي يكرهون تابعه رضي الله عنهم وسيا يتك بيان في باب مقاسمة الجد ان شاء الله وقوله في الاعيان والعلات حالة خامسة لبنى الاعيان وسابعة لبنى العلات لانه ذكر ان لبنى الاعيان خمسة احوال ومراربعة احوال واخر الخامسة وذكر ان لبنى العلات سبعة احوال ومراربعة احوال فجمع بين خامسة بنى الاعيان وسبعة بنى العلات وذكرها دفعة واحدة احترازا عن التظويل **وهذه** المسئلة اول المسائل الاربعة المستثناة في اول الباب لان اباب يوسف ومحمد لم يجعلوا اجر كالاخوات في هذه المسئلة وتسقط بنوا العلات ايضا بالاخ لاب وام لما بين ان ميراث الاخوة والاخوات لاب وام اجري مجرى ميراث اولاد الابن ولوريم مقام ذكورهم وانما هم مقام ابائهم واولاد الابن مجزون بالابن الصلبي فكذا بنوا العلات ينبغي ان يصيروا مجزون بالاخ لاب وام فان قيل لما هذه الحالة الثامنة لبنى العلات لانه ذكر ان الاخوات لاب احوالا سبعة وعد تلك الاحوال **قلت** لا كذلك بل هذه من الحالة السابعة وتقدير الكلام كانه قال فبنوا العلات كلهم يسقطون بالابن ابن الابن والاب والاخ لاب وام بالاتفاق الا انه فصل هذه عن تلك للضرورة وهي انه ادخل بنى الاعيان

89

لصله مقام ابائهم مع

المرازم

ن



في جمع المحجوبين فلو ادخل الاخ لاب وام في جمع الحاجبين كان شيعيا لان الاخ لاب وام من بني الاعيان فلا  
 هذه الضرورة فدخل الاخ لاب وام عن جمع الحاجبين وانما يريد اشكاله عليه اذ لم يدخل الاعيان  
 في جمع المحجوبين فلم يدخل الاخ في جمع الحاجبين قال المصنف رحمه الله والاخوة والاخوات اب  
 وام انما سميوا ابني الاعيان لان عن الشيء اتم ما يكون منه وتام الاتصال من الجانبين في حقهم ذكره الشري  
 في شرحه وذكر القاضي ابو عصمة رحمه الله في فرائضه فقال سميوا بذلك لانهم خيار الاخوة والاخوات  
 فان العين خيار الشيء وهكذا في شرح خواهر زان فعلا لا التقديرين الاضافة اضافة بيان عند  
 البصيرين فانهم لا يجوزون اضافة الموصوف الى الصفة خلافا للكوقيين وكذلك بنو العلات انما  
 سميوا بذلك لان العلة الصفة يعني انهم اب وام واهل بيتهم ومنه الحديث الانبياء بنو علات  
 معناه انهم اهل بيوت مختلفة ودينهم واحد قال اوس **وقم لتقل المال اولادك** وان كان محصيا في العموم  
 وقال آخر **ويوسف اذ دله اولادك** فاصبح في فقر الرخصة ثابوا **وانما سمي اخوته** اولاد  
 ملة لانهم لم يكونوا من امه وهما **ابنت لاب** لان بن ناهراخي ابراهيم عليه السلام وانما كانت امهاتهم  
 شتى الابنات ميم فانه كان من امه وكذلك بنو الاحياء انما سميوا بذلك لانه ما خوذ من قولهم  
 فرس اخيف اذا كانت احدي عيني زرقا والاخرى خضراء فينتج احدي عيني الى شئ وبالاخرى  
 الى شئ آخر فحال الاخوة والاخوات لام كذلك لانهم من اصلين مختلفين ذكره خواهر زان رحمه الله  
 في شرحه فيكونا مشتقين من الخيف وهو اختلاف في العيين والاضافة اضافة البيان لانه  
 يقال اخوة اخيف ويجوز ان يكون ما خوذ من الخيف وهو الشئ الذي يستريحه السكين  
 سميوا بذلك لانهم كانوا في خيف واصل ذكره القاضي ابو عصمة في فرائضه **قال** رحمه الله  
 واما للام فاحوال ثلاث فالسدر مع الولد او ولد الابن عرف ذلك بقوله تعالى ولا يورثه لولاه  
 منها السدر مما تزل ان كان له ولد واسم الولد يتناول الذكر والانثى لانه مشتق من التولد وكذلك  
 يتناول الواحد والجمع لانه اسم جنس المولود ولذا تناول ولد الابن مجازا لقوله تعالى يا بني  
 آدم وعند نزول الانعام من احد من صلب آدم **قال** رحمه الله او الاثنين من الاخوة  
 والاخوات فصاعدا من اي جهة كانا يعني اب وام او اب وام **وهو قول** الشيخ العبد رضى الله  
 عنهم وهو قول جمهور الفقهاء على قول ابن عباس رضى الله عنهما لهما الثلث مع الاثنين من الاخوة  
 والاخوات الا ان يكونوا ثلثة فحسبها السدر لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة وذلك  
 اسم الجمع وادنى الجمع المتفق عليه ثلاثة **وحجت** في ذلك انه ثبت بالنسبة ان المشي  
 من الاخوات كالثلث في الاستحقاق قال الله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما تزل  
 فذلك المشي كالثلث في الحب وقد بينا في البنا ان المشي حكم الجمع فذلك في الاخوة والاخوات  
 للمشي حكم الجمع في الحب والاستحقاق جميعا كذا في شرح الشري ثم السدر الذي يحجب  
 الاخوة الام يكون للاب في عامة قول الصحابة وهو مذهبنا ومن ابن عباس رضى الله عنهما

عنه محمد

في رواية شاذة ان ذلك الاخوة **بيان** فيمن مات وترك ابوين واخوة عندنا للام السدر والباقي للاب  
 وعندنا للام السدر والاخوة السدر والباقي للاب واستدل بحديث رواه طاوس عن سفيان الثوري  
 الله عليه وسلم اعطى للاخوة السدر مع الابوين وان من لا يرث لا يحجب الا ترى ان الاخوة لو كانوا كافرا او  
 ارقا لا يحجبون ولما حجوا الام مع وجود الاب عرفنا انهم ورثة مع الاب ولا يرثون شيئا من نصيب الاب  
 لانهم يملكونه وان الاب اقرب منهم فانه **يتصل** بالميت بغير واسطة فلم يبق لهم من الميراث الا مقدار ما  
 تقضوا من نصيب الام وذلك سدر **وحجت** في ذلك قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدر  
 معناه وللأب ما بقي لانه معطوف على قوله وورثه ابواه فلامه الثلث ثم المراد هناك وللأب ما بقي  
 وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه **يوحبه** انه بين في اول الآية كالا يكون الوارث فيه الابوين  
 فقط بقوله تعالى وورثه ابواه في نصيب الام ثم عطف عليه تغير نصيبها لوجود المعين فتقرب ما  
 سوى ذلك على ما كان وهو ان الوارث هو الابوان فقط واما الخبر فمدروى عن طاوس انه قال لعت  
 ابن رجل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السدر مع الابوين فبنا لانه عن ذلك  
 فقال كان ذلك وصية فعل هذا يصير الحديث دليلا لانا لان الوارث لا يستحق الوصية بقوله عليه  
 السلام لا وصية نلوارث فلما اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم الاخوة بالوصية مع الابوين عرفنا انهم  
 لا يرثون وما قال ان من لا يرث لا يحجب فهو كما قال غير ان الشرطان ان يكون وارثا في حق من يحجب والاخوات  
 في حق الام وانما يحجب الام بخلاف الرقيق والكافر ثم هو محجوب بالاب لان حال الاخوة مع وجود  
 الام لا يكون اقرب من حاله عند عدم الام وهم لا يرثون مع الاب شيئا عند عدم الام لان الله تعالى  
 شرط في ثورت الاخوة ان يكون الميت كلاله **والكلاله** من ليس له ولد ولا ولد له وهذا لا يتغير بوجود  
 الام فلذا لا يرث الاخ شيئا مع الاب **والأصح** ان هذه الرواية لا تثبت عن ابن عباس رضى الله عنهما فان مد  
 في الجرح الاخوة كذا في الصدوق رضى الله عنه لانهم لا يرثون شيئا فكيف يرثون مع الاب كذا في شرح  
 الشري رحمه الله ثم الاخوة لام لغيرهم من الاخوة فيجب الام في قول جمهور العلماء وعلى قول الزيدية  
 الحجب انما يثبت بالاخوة لاب وام او اب وام ولا يثبت بالاخوة لام قالوا لان هذا الحجب لمعنى معقول وهو  
 ان عند وجود الاخوة لاب وام او اب وام تكثر عيال الاب فيحتاج الى ايانة مال للاتفاق عليهم والام لا تحتاج  
 الى ذلك اذ ليس عليها شيء من النفقة وهذا المعنى لا يوجد في الاخوة لام لان نفقتهم ليست على الاب  
 وانما ذلك على الام فيحتاج الى ايانة مال لهم لاجلهم فلا يثبت الحجب بهم **وحجت** في ذلك ظاهر  
 قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدر فان اسم الاخوة حقيقة للاضاف الثلاث لان الاخ من  
 جاور غير في صلب اوزم وهذا حكم ثابت بالنسبة غير معقول المعنى فان الاخوة يحجبون الام الى السدر بعد  
 الاب ولا نفقة عليها على الاب ويحجبون اذا كانوا كافرا وليس على الاب من نفقتهم شي كذا في شرح الشري  
 وثلك الكل عند عدم ما ولا المذكورين وهم الولد وولد الابن والاشقان من الاخوة والاخوات عرف ذلك بقوله  
 تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدر وثلك ما يلقى بعد

في رواية شاذة ان ذلك الاخوة بيان فيمن مات وترك ابوين واخوة عندنا للام السدر والباقي للاب  
 وعندنا للام السدر والاخوة السدر والباقي للاب واستدل بحديث رواه طاوس عن سفيان الثوري  
 الله عليه وسلم اعطى للاخوة السدر مع الابوين وان من لا يرث لا يحجب الا ترى ان الاخوة لو كانوا كافرا او  
 ارقا لا يحجبون ولما حجوا الام مع وجود الاب عرفنا انهم ورثة مع الاب ولا يرثون شيئا من نصيب الاب  
 لانهم يملكونه وان الاب اقرب منهم فانه يتصل بالميت بغير واسطة فلم يبق لهم من الميراث الا مقدار ما  
 تقضوا من نصيب الام وذلك سدر وحجت في ذلك قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدر  
 معناه وللأب ما بقي لانه معطوف على قوله وورثه ابواه فلامه الثلث ثم المراد هناك وللأب ما بقي  
 وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه يوحبه انه بين في اول الآية كالا يكون الوارث فيه الابوين  
 فقط بقوله تعالى وورثه ابواه في نصيب الام ثم عطف عليه تغير نصيبها لوجود المعين فتقرب ما  
 سوى ذلك على ما كان وهو ان الوارث هو الابوان فقط واما الخبر فمدروى عن طاوس انه قال لعت  
 ابن رجل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السدر مع الابوين فبنا لانه عن ذلك  
 فقال كان ذلك وصية فعل هذا يصير الحديث دليلا لانا لان الوارث لا يستحق الوصية بقوله عليه  
 السلام لا وصية نلوارث فلما اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم الاخوة بالوصية مع الابوين عرفنا انهم  
 لا يرثون وما قال ان من لا يرث لا يحجب فهو كما قال غير ان الشرطان ان يكون وارثا في حق من يحجب والاخوات  
 في حق الام وانما يحجب الام بخلاف الرقيق والكافر ثم هو محجوب بالاب لان حال الاخوة مع وجود  
 الام لا يكون اقرب من حاله عند عدم الام وهم لا يرثون مع الاب شيئا عند عدم الام لان الله تعالى  
 شرط في ثورت الاخوة ان يكون الميت كلاله والكلاله من ليس له ولد ولا ولد له وهذا لا يتغير بوجود  
 الام فلذا لا يرث الاخ شيئا مع الاب والأصح ان هذه الرواية لا تثبت عن ابن عباس رضى الله عنهما فان مد  
 في الجرح الاخوة كذا في الصدوق رضى الله عنه لانهم لا يرثون شيئا فكيف يرثون مع الاب كذا في شرح  
 الشري رحمه الله ثم الاخوة لام لغيرهم من الاخوة فيجب الام في قول جمهور العلماء وعلى قول الزيدية  
 الحجب انما يثبت بالاخوة لاب وام او اب وام ولا يثبت بالاخوة لام قالوا لان هذا الحجب لمعنى معقول وهو  
 ان عند وجود الاخوة لاب وام او اب وام تكثر عيال الاب فيحتاج الى ايانة مال للاتفاق عليهم والام لا تحتاج  
 الى ذلك اذ ليس عليها شيء من النفقة وهذا المعنى لا يوجد في الاخوة لام لان نفقتهم ليست على الاب  
 وانما ذلك على الام فيحتاج الى ايانة مال لهم لاجلهم فلا يثبت الحجب بهم وحجت في ذلك ظاهر  
 قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدر فان اسم الاخوة حقيقة للاضاف الثلاث لان الاخ من  
 جاور غير في صلب اوزم وهذا حكم ثابت بالنسبة غير معقول المعنى فان الاخوة يحجبون الام الى السدر بعد  
 الاب ولا نفقة عليها على الاب ويحجبون اذا كانوا كافرا وليس على الاب من نفقتهم شي كذا في شرح الشري  
 وثلك الكل عند عدم ما ولا المذكورين وهم الولد وولد الابن والاشقان من الاخوة والاخوات عرف ذلك بقوله  
 تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدر وثلك ما يلقى بعد



فمن اضر الزوجين وذلك في مسكتين زوج وابون اوزوجة وابون وهو قول عمر ومال وابن مسعود وزيد بن ابي اسلم  
وبه اضرهم الفقهاء والشافعي يوافقنا في جميع احوالها الثلاثة نص عليه المذنب في مخضرم وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول  
للأم ثلث جميع المال في كلتي المسكتين وكان ابو بكر الام يقول لها ثلث ما بيني مع الزوج وثلث جميع المال مع الزوجة  
وبروي ذلك عن معاوية رضي الله عنه وجه قول ابن عباس ظاهر قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث يعني ثلث التركة  
لانه معطوف على قوله تعالى فلن ثلث ما ترك وقوله وان كانت واحدة فلي النصف يعني نصف ما ترك فلكل قوله  
فلامه الثلث الله تعالى جعل للام ثلث المال مطلقا متى لم يكن لليت ولد من اعطى الام ثلث ما بقي فقد خالف التقص  
ثم لا يجوز ان ينتقص نصيب الام بالزوج لان سبب وراثته الام اقوى من سبب وراثته الزوج فان سبب وراثتها  
لا يتجزأ التقص والرفع فهو قائم عند الورثة وقد تراثت جميع المال في بعض الاحوال بخلاف الزوج ولو جاز  
ان ينتقص نصيب احدهما لكان الزوج لكان الاثر به الاب قد ينتقص نصيب الاب بوجود الزوج فان المرأة  
اذا تراثت اباهما وصل كان له جميع المال ولو كان معه زوجها فله نصف المال ولا ينتقص نصيب الام لكان  
الزوج كحال فادخال ضرر التقص على الاب او امه على الام وهذا المعنى فقه وهو ان الاب عصبة في هذه  
الحالة ولا من اجهة بين العصباء واصحاب الفرائض ولكن اصحاب الفرائض مقدمون فيعطون في نصيبهم ثم ما بقي  
يقتضيه الاب السد فكون للعصبة قل اولئك وقاسر لو كان مكان الاب جدي فله نصيب الزوج واغنيها  
فيه تقصير الانثى ثلث جميع المال اربعة من اثني عشر للاب خمسة فلا يورث في تقصير الانثى في الذكر والالتصوية  
الذكر استراهما في بينهما وحجت في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث معناه فلامه ثلث ما ورثه  
الدرجة مع الزوج لو اعطيتا ما ثلث ابواه اذ لو لم يحل هذا صار قوله وورثه ابواه فضلا خاليا عن الفاعلة وقد كان يحمل البيان بقوله فان لم  
يكن له ولد فلامه الثلث كما قال فان كان نسبا فوق اثنتين فلن ثلث ما ترك وقال وان كانت واحدة فله  
النصف ولما قال ههنا وورثه عرفنا انه انما جعل ميراث الابن وميراث الابن ما بقي بعد نصيب الزوج  
او الزوجة لوجه انه على اصحاب الثلث لها بشرطين احدهما عدم الولد والاخر ان يكون الوارث ابون فقط لا ز  
قوله تعالى فان لم يكن له ولد بشرط وقوله تعالى وورثه ابواه عطف على الشرط والمعطوف على الشرط شرط  
والمعطوف بشرطين كما يتقدم بانعدام ما يتقدم بانعدام احدهما في هذا الموضع وهو ان الابن في الاصول كالان  
غير منصوص في هذه الحالة فوجب المصير الى هذا المعنى المعقول وهو ان الابن في الاصول كالان  
والبنت في الفروع لان سبب وراثته الذكر والاني واصد وكلاهما متصل بالميت بغير واسطة  
ثم لا يجوز تقصير البنت على الابن والالتصوية بينهما في الفروع بل يكون للاني مثل نصف نصيب الذكر  
فذلك في الاصول كذا في شرح الترخي وينتظر ما بقي بعد نصيب الزوج والزوجة بجميع المال  
عند عدم الزوج والزوجة يعني ان الشرع جعل المال من الاموز اثلاث اذا لم يكن معها احد الزوجين  
كما جعل من الابون اثلاثا انما يكون معها احد الزوجين كما جعل من الابن والبنت ومن الاخ والاخت اثلاثا  
ثم ان الزوج او الزوجة اذا حصل مع الابن والبنت او مع الاخ والاخت فقيم الباقي بعد فرض احد الزوجين  
اثلاث فلذا الابوان بهذا علل الشيخ في نسخة اخرى اما في فصل الجرد فنقول بتقصير الانثى في الذكر

91 او التسوية عنهما انما لا يجوز عند المساواة في القرب والمساواة بينهما فالام تتصل بالميت بغير واسطة والجد  
يتصل بواسطة الا ترى ان الجرد يحرم عن الميراث من هو اقرب منه وهو الاب والام لا يحرم كحال من تراثت الاب  
فهذا اعطيناهما مع الجرد ثلث جميع المال ومع الاب ثلث ما بقي فاما ابو بكر الام فكان اعلم ببيع ناول  
الاية ولو سمع ناولها لرجع عن قوله ولو كان مكان الاب جرد فلام ثلث جميع المال وهو قول ابن عباس  
واحد الروايتين عن علي بن ابي طالب رضي الله عنهما الا عند علي بن يوسف رحمه الله فانها ثلث الباقي وهو الرواية  
الاخرى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنهما الا عند علي بن يوسف وهو كذا روي اهل الكوفة عن ابن مسعود رضي الله عنه  
في صورة الزوج فعلم الرواية الثانية لا تحتاج الى الفرق فقد سوى بين الاب والجد في هذه الرواية فاما  
في الرواية الاولى فتحتاج الى الفرق والفرق من جهتين ذكرهما الترمذي رحمه الله في فاضله احدهما انما لو خلت  
وظاهر قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث لكانت على الام ثلث جميع المال كما قال ابن عباس رضي الله عنهما  
في صورة الاب الا ان تراثت كما ظاهرا لاية في صورة الاب واعطيتا الام ثلث ما بقي باجماع الصحابة وطوار  
الله عليهم اجمعين ضرورة ان لا نصير الام مفضلة على الاب لاستوائهما في القرب فان المساوات بين الذكر  
والانثى مع استوائهما في الدرجة غير مشروعة في الموارث فكيف يجوز التقصير ولا اجماع ههنا  
ولا ضرورة لعدم مساواة الجرد ههنا في الدرجة وفي مثل هذه الحالة يجوز تقصير الانثى في الذكر الا ترى  
انه لو تراثت امرأة واختا لاب وام واختا لاب ان المرأة الربع وللأخت النصف والباقي للاخ فقد  
فضلت الانثى في الذكر لما كانت اقرب لذاتها ههنا وهكذا كخوارزمي في شرحه والثاني ان الام لها  
حقيقة الولاد والجد صلم الولاد فلم يعصبها فلا جرم استحققت فرضها والباقي للجد اما الاب فله  
حقيقة الولاد كالألم فلا جرم عصبها وهذا لان التقصير انما يكون في متفق السبب في مختلفي  
السبب والجد مع الام اختلف سببها فلم يعصبها والاب مع الام اتفق سببها فعصبها وهذا  
المسئلة الثانية المسئلة الاربع المسئلة ثلثة في اول الباب ان ابنا يوسف ومحمد رحمهما الله لهما  
بجمل الجرد كالألم في هذه المسئلة قال رحمه الله للجد السدس وهذا فرض ثابت بالسنة  
المشروعة لانه لا يتل في الكتاب وانما ثبت بحديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
اعطى الجد السدس وهو كذا روي عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه وروي في نسخة بن دؤيب ان  
النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الجد السدس وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وهو مذهبنا  
وقال ابن عباس رضي الله عنهما لجد ام الام الثلث لانه اذا لم يكن لليت ولد والاخوة لانه  
تدرك بالام وترث بمثل سببها وهي الامومة فتقوم مقامها عند عدمها كالجد اب الاب فانه يقوم مقام  
الاب عند عدمه وابن الابن يقوم مقام الابن عند عدمه واذا كانت الام تراثت في بعض الاحوال  
الثلث وفي بعضها السدس فكذا ام الام بخلاف الاخ لام فانه وان كان يدرك بالام فلا يرث بمثل سببها  
كما لا يرث احد من الجدات الام فكذلك لا يرث احد من الام في فرضة الام بوجه ان حال المدعي مع  
المدعي به حال المدعي به مع الميت والمدعي ام المدعي به وصاحبة فرض كان المدعي به ام الميت وصاحبة

ملح

في لا يحل



والا في الغناء

ام ام



ابا اب الاب فانه تترث معه ابويات ثلاث ام  
 اب اب الاب وام ام اب الاب وام ام اب هذه الصورة  
 والاصل في هذا انه ينظر ان كان بعد الجدة الميت  
 بدرجة واحدة تترث معه ابوية واحدة وان كان بعد  
 بدرجتين تترث معه ابويتان وان كان بعد بثلاث درجات تترث معه ثلاث ابويات وان كان  
 بعد باربعة درجات تترث معه اربع ابويات كلما ازداد بعد بدرجة ازيد اذ توريث ابوية  
 وهذه المسئلة الثالثة المسائل الاربعة المستثناة في اول الباب لما بينا ان الام تحجب بالاب ولا  
 تحجب بالجد **قال** القزويني من اي جهة كانت تحجب البعدي من اي جهة كانت وهو مذهب  
 واصري الرواية عن زيد بن ثابت رضي الله عنه في شرح شمس الامة الحنفي ان هذه الرواية لا  
 اهل الواقع عن زيد بن ثابت رضي الله عنه في شرح خواجه زاهد انها رواية اهل الكوفة عنه وبه اضحا ونازحهم الله  
 وفي رواية اخرى عنه ان القزويني كان من قبل الام والبعدي من قبل الاب فكل ذلك الجواب وان كانت  
 القزويني من قبل الاب والبعدي من قبل الام فكل ذلك الجواب وان كانت  
 اهل المدينة وهذه الرواية اضحا في ان قرب الابويات تحجب البعدي وقزويني الاميات تحجب  
 الشافعي في مختصره ووافقنا الشافعي في ان قرب الابويات تحجب البعدي وقزويني الاميات تحجب  
 البعدي فاما ابن مسعود رضي الله عنه فعنه روايتان احدهما ان القزويني والبعدي سواء الا ان يكون البعدي  
 ام القزويني او جدتها فليزاد في رواية المشهورة عنه وهو رواية شريك عنه والآخر  
 ان القزويني والبعدي سواء الا ان يكونا من جانب واحد فحينئذ القزويني او جدتها او ابنتها  
 حجب رواية شريك ان الاستحقاق باسم الجدوة شرعا والقزويني والبعدي في هذا الاسم سواء الا  
 ان البعدي اذا كانت ام القزويني او جدتها فانها تدل بها وتورث مثل سببها فتكون محجوبة بها كالجد مع الام  
 وحجب رواية الشيباني في هذه الرواية ان الحجة اذا كانت واحدة فسواء كانت تدل بها او لا تدل بها كانت  
 محجوبة بها لمعنى اتحاد السبب كما ولا دال ان مع الابن فانهم لا يورثون معه شيئا لاحاد السبب وان كانوا  
 لا يورثون هذا الابن وانما يدلون بانهم اخر هذا امثلة وعنه روايتان اخريان ذكرهما شيخ الاسلام خواجه  
 في شرحه فاما وجه رواية اهل المدينة عن زيد بن الجدة انما استحق الميراث بالامومة ومعنى الامومة  
 في التي من قبل الام اظهر لانها في نفسها تدل بالام والآخرى ام تدل بالاب فاذا كانت القزويني من قبل الام فقد  
 ظهر التزجيج في جانبها من وجهين زيانا القرب وزيانا ظهور صفة الامومة في جانبها فهي اول وان كانت  
 القزويني من قبل الاب فلها ترجيح من وجه وهو زيانا القرب والتي من قبل الام ترجح من وجه وهو زيانا  
 ظهور صفة الامومة فاستويا فيكون الميراث بينهما كما هو مذهب زيد بن الجدة مع الاخ ان لا يخرج زيانا  
 قرب والجد زيانا قوة من حيث الابوة فيستويان في الميراث وحجت في ذلك ان الجدة تترث باعتبار  
 الامومة والامومة هي الاصل ومعنى الاصلية في القزويني اظهر منه في البعدي من اي جهة كانت القزويني لانها اصل

ابا اب الاب فانه تترث معه ابويات ثلاث ام

اصل الميت فاذا كان معنى الاصلية في القزويني اظهر فتقدمت على البعدي كما لو كانت القزويني من قبل الام الا ترى  
 ان ام الام وام الاب لو احتجعت كان الميراث بينهما ولو كان كما قاله زيانا قوة الامومة لوجب ان يكون  
 الميراث لام الام دون ام الاب كذا في شرح الحنفي **قال** رحمه الله وارثة كانت القزويني او محجوبة  
 فالوارثة كام الام مع ام الام او ام الام مع ام الاب والمحجوبة كام الام مع ام الاب وام ام الام ومنه  
 هذه الصورة كلة للاب والبعدي محجوبة بالقزويني والبعدي محجوبة بالاب في قول الثوري وهو مذهبنا وقال  
 الحسن بن زياد بن عيسى بن علي رضي الله عنه ان ميراث الجدات لام ام الام وان كانت ابعد من ام الاب ان عاقل  
 علي رضي الله عنه القزويني انما تحجب البعدي اذا كانت وارثة وهما القزويني ليست بوارثة مع ابنتها فهي بمنزلة  
 الكافرة والرقعة فيكون فرض الجدات للبعدي وحجت في ذلك ان القزويني ههنا وارثة في حق البعدي  
 ولكنها محجوبة بالاب حتى اذا لم يكن هناك كان الميراث للقزويني فصارت البعدي محجوبة بالقزويني ثم صارت  
 القزويني محجوبة بابنها فكل من المال كله للاب ونظيرم الاخوان مع الاب تحجبان الام عن الثلث الى السدس وان  
 كانا محجوبين بالاب **قال** رحمه الله واذا كانت جنة ذات قرابة واحدة كام ام الاب والآخرى  
 ذات قرابتين او اكثر كام ام الام وهي ايضا ام اب للاب وصورتها امرأة لها بنت ولا بنتها بنت  
 ولها ابن ولا بنتها ابن وام وام ام ابنته فزوجت بنت بنتها من ابن ابنتها فولد بينهما ولد  
 فمن ام ام الام لهذا الولد من قبل بنتها وام اب الاب لهذا الولد من قبل ابنتها وام ام ابنتها ام ام  
 الاب لهذا الولد بهذه الصورة **ام** **ام** **ام** وكذلك اذا كانت ذات القرابة  
 الواحدة ام اب الاب وذات **ام** **ام** **ام** القرابتين ام ام الاب  
 وهي ايضا ام ام الام وصورتها **ام** **ام** **ام** امرأة لها بنتان لا احدهما بنتها  
 بنت وللآخرى ابن وام زوجها وهي ام اب ابنتها فزوجت المرأة بنت بنتها من ابن بنتها الاخرى  
 فولد بينهما ولد فهذه الزوجة ام ام الاب لهذا الولد من قبل بنتها التي لها ابن وام ام ام الام لهذا  
 الولد من قبل بنتها التي لها بنت وام خفيها ام اب الاب لهذا الولد بهذه الصورة  
**م** **م** **م** يقتسم السدس بينهما عند اي يوسف رحمه الله ايضا فاما اعتبار  
 الابدان وهو قول سفيان رحمه الله وعند محمد رحمه الله  
**م** **م** **م** ثلاث باعتبار الجاهات وهو قول زفر والحسن بن زيد  
 رحمه الله وذكر في بعض الروايات وقال بعضهم السدس كله لذات القرابتين **قال** شمس  
 الامة الحنفي رحمه الله ولا رواية فيه عن علي حنيفة وذكر في فرائض الحسن بن عبد الرحمن بن  
 عبد الرزاق الشافعي من اصحاب الشافعي عند ذكر قول ليوسف وبه قال ابو حنيفة وما لك والشافعي  
 رحمه الله وجه قول محمد بن الاستحقاق باعتبار الاب لا باعتبار الاشخاص الا ترى ان الرقيق والكافر  
 لا يخرج من ان يكون شخصا لكن لما انعدم في حقه سبب الاستحقاق وهو القرينة او العصوبة جمل  
 كالمعدوم فدل ان الاستحقاق باعتبار السبب من اجتماع في حقه سببان فهو شخص واصل صورة ولكنه في

في سبب











الصف الثالث وهو الترجيح بقوة القرابة في الصف الرابع وكل صنف بعد صنف وفي فروعهم يعتبر كلا الحكيم  
الترجيح بقوة الدرجة ثم الترجيح بقوة القرابة يعني إذا كان فرع ذي القرابتين وفرع ذي القرابة الواحدة  
متفاوتين في الدرجة فالترجيح بقوة الدرجة ولا يعتبر الترجيح بقوة القرابة كإبن الأخ لاب أول من ابن ابن  
الأخ لاب وأم لأن القرب في ابن الأخ لاب قائم بذاته وقوة القرابة في ابن ابن الأخ لاب وأم قائمة بأصله  
فاعتبار الرجلان القائم بالذات أول من الرجلان القائم بالأصل قاله شيخنا ومولانا حافظ الدررسي سلمه الله ولذلك  
في فروع الصف الرابع ابن العم لاب أول من ابن ابن العم لاب وأم وكذلك في فروع كل صنف بعد صنف  
وانما يعتبر الترجيح بقوة القرابة إذا كانا متساويين في الدرجة كإبن الأخ لاب وأم أول من ابن الأخ لاب وأم  
لاستوائهما في الذات فيترجح بالحال قاله فخر الإسلام على البردوري في أصول الفقه وكان قريب كل فرع ومعه  
يعرف بقرب أصله وتبعه وكذلك ابن العم لاب وأم أول من ابن العم لاب فالأصل بينهما إذا استويا في الدرجة  
فمن يكون أظهرهما قريبا فهو أول وإذا اتفقا في الدرجة فمن يكون أمتهما قريبا فهو أول كذا في شرح الشرحي رحمه  
الله وكما قلنا أن أقرب العصبة بنفسه ابن الميت ثم ابنه وإن سفل ثم أب الميت ثم جده وإن علا  
معدلي خيفة رحمه الله خلافا لما في الأخ لاب وأم أو الأخ لاب وأم إذا صارت عصبة مع البنت عندنا فلا  
لأن عبارة رضي الله عنها ثم الأخ لاب ثم ابن الأخ لاب وأم ثم ابن الأخ لاب وكذا بنوها وإن سفلوا ثم العم لاب وأم  
ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وأم ثم ابن العم لاب وكذا بنوها وإن سفلوا ثم عم الأب لاب وأم ثم عم الأب لاب  
وكذا بنوها وإن سفلوا **ق** رحمه الله وأما العصبة بغير فروع من النسوة وهن اللات  
فرضهن النصف والثلاثان أحدهن البنت فانهما إن كانت منفردة ففرضها النصف وإن كانتا اثنتين فصاعدا  
ففرضهن الثلثان والثانية بنت الابن فان حكمها كذلك عند عدم بنات الصلب والثالثة الأخ لاب وأم حكمها كذلك  
عند عدم بنات الصلب وبنات الابن فالرابعة الأخ لاب فان حكمها كذلك عند عدم بنات الصلب وبنات  
الابن والأخوات لاب وأم يرضن عصبة باخوتهن كذا ذكرنا في حالاتهن أما البنات وبنات الابن فلقوله  
تعالى يؤصلكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وأما الأخوات لاب وأم والأخوات لاب فلقوله تعالى  
وان كانوا أحق رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين **ق** رحمه الله وإن فرضها من البنات والنساء  
عصبة لا تصير عصبة باخيهما **ق** المصنف رحمه الله كان شيخنا الإمام نجم الدين الكاظمي رحمه الله  
يقول ورود النص في أن البنات يرضن عصبة بالذكور في موضعين البنات بالبنين والأخوات بالأخوة فقال  
في حق الأولاد يؤصلكم الله في أولادكم للذكر الآية وقال في حق الأخوة وان كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ  
الأنثيين فمن كان في معنى هذين النصين فالنص متناول له أما من كان فرضه من البنات فليس في معنى من له فرض  
فلم يكن النص متناولا له وإن الأخ لا تصير عصبة باخيهما إذا كانت صالحة فرض حالة الأنثى حتى تنتقل  
حقها من النص إلى العصبة فاما إن نوجب لها حكم لم يكن ثابتا لها في الأصل فلا ولا نأخذ بما صيرنا صالحة النص  
عصبة باخيهما لكيلا يودي إلى تفضيل الأنثى الذكر أو المساواة بينهما وهذا موجود في البنات والأخوات  
فاما ههنا فالأنثى بانفرادها لا تكون صالحة فرض فلا تصير عصبة باخيهما كالم والعمه المال كله للعم دون العم

96 وكذلك ابن العم مع بنت العم وابن الأخ مع بنت الأخ **ق** رحمه الله وأما العصبة مع غير فكل أنثى  
تصير عصبة مع أنثى أخرى كالأخت مع البنت لما ذكر وهو قوله عليه السلام واجلوا الأخوات مع  
البنات عصبة يعني الأخوات لاب وأم أو لاب فان قيل ما الفرق بين قوله بغيره وبين قوله مع  
غيره قلت الفرق أن البنات للعاق والبنات للمصون والمصون لا يتحقق إلا عند المشاورة  
في الاستحقاق فيكون ذلك الغير عصبة بخلاف حكمه مع فاتها للقران والقران يتحقق بينهما بغير المشاورة  
فيه فلا يكون ذلك الغير عصبة كذا قاله شيخنا الإمام نجم الدين رحمه الله **ق** سيجب أن لا تصير الأخت  
الواحدة عصبة مع بنت واحدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الجمع عصبة في مقابلة الجمع وعصبة  
الأنثى مع وجود الأنثى بخلاف التماس مبيح أن يبقى ما ورد النص في هذا وجهان أحدهما أن الجمع  
بالجمع يفسر انقسام الأحاد على الأحاد والثاني وهو امتناع الوجع من هو أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر  
الأخوات والبنات معرفة بالالف واللام والالف واللام للغير إذا كان ههنا مهورا أما لفظا أو  
قال اللفظ لقوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول أي الرسول المعروف السابق  
وقوله تعالى وانك لتدعونهم إلى صراط مستقيم وإن الذين لا يؤمنون بالآخرة عن الصراط لن يكونوا  
عن الصراط المعروف ووقوله تعالى لولا أنزل عليه آية من ربه وقري آيات من ربه قل إنما الآيات عند الله  
أي الآيات المعروفة والذين وصل المدينة على حزن عقله من أهلها أي مدينة مصر وإن لم يكن هناك  
معهود فللمجنس كما في قوله تعالى الحجر وههنا لم يكن معهود فصار الالف واللام في الأخوات والبنات  
للمجنس وإذا كان للمجنس بطل معنى الجمعية كما في قوله تعالى لا تملك لنفس من بعد أن معنى الجمعية ولم  
تتطرح لك له امرأة واحدة ومع هذا لم تحل له امرأة واحدة كما لم تحل الجمع ولم تحلف لا يتزوج  
النساء فتزوج امرأة واحدة لم تحث ما لم يتزوج ثلاث نسوة ولكن حلف لا يشتري العبيد واشترى  
عبيدا واحدا وحلف لا يشتري عبيدا واشترى عبيدا واحدا لم تحث ما لم يشتري ثلاثة عبيد  
فرقتا أن الالف واللام إذا كان للمجنس بطل معنى الجمعية فصارت عصبة مع البنات عصبة مع البنات  
وسلم قال واجلوا جنس الأخوات مع جنس البنات عصبة حتى يكون الواحد والجمع فيه سواء  
فان قيل وقد في الالف واللام للمجنس نظم الكلام كما في قوله تعالى كمثل الحارث بن عمار أو كقول  
الشاعر ولقد أمر على الليم يسبي فمضيت ثم قلت لا يعنيني **ق** فجوز أن يكون الالف واللام  
في الأخوات والبنات لتحسين نظم الكلام لأن قوله واجلوا الأخوات مع البنات عصبة أحسن  
من قوله واجلوا أخوات مع بنات عصبة قلت الأصل أن الالف واللام للمعهود إذا كان  
ههنا مهورا أما لفظا وأما ذهنا وعند عدم المعهود للمجنس إذا كان ههنا مانع من لونه  
للمجنس كما في قوله كمثل الحارث بن عمار أو قوله ولقد أمر على الليم يسبي فان الجملة لا تصح صفة  
للمعروف فلا جله من الضرورة جعلنا الالف واللام فيه لتحسين نظم الكلام ولذلك ههنا فان  
المانع منتف في فاجرينا على الأصل **ق** رحمه الله أحسن العصبات من العنقة



وهو قول علي وزيد رضي الله عنهما وهو قول لما بنا رحمهم الله وقال ابن مسعود رضي الله عنه مخرج من ذوى الارحام  
وبه اخذ ابراهيم النخعي رحمه الله وكذا الخلاف فيما اذا كان هذا صاحب فرض مع موت العتاقة فعندنا وهو  
قول علي وزيد رضي الله عنهما مولى العتاقة مقدم على الرد وقال ابن مسعود رضي الله عنه مخرج من ذوى الارحام  
بقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اي بعضهم اقرب الي بعض من ليس له رحم والميراث يثنى  
على القرب وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعبد فامره ولم يشتر ومثله اخذ فاشتراه واعتقه  
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو اخول ومول فان شكره فهو خير له وان كفر فهو خير لك  
وشركه وان مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبة فقد شرط في توريث مولى العتاقة ان لا يدع المقتن  
وارثا وذو الارحام من جملة الورثة والمعنى فيه ان هذا النوع لا يستحق به الميراث فمعتبر بولا  
الموالة وحقيقته ان الاصل في التوريث القرابة وبالاول لا يثبت القرابة ولكن الولا مشبهة  
بالقرابة شرعا قال النبي صلى الله عليه وسلم الولا حجة كحجة النسب وما يشبهه بالشئ لا يكون مقارنا  
لحقيقته فكيف يترجح على حقيقته بل انما يعتبر ما يشبهه بالشئ في الحكم عند انعدام حقيقة ذلك  
الشئ والدليل على ان الولا اضعف انه يحتمل الرفع في الجملة الا ترى انه اذا كان الولد مولى لمولى  
الام فظهر له ولا في جانب الاب انعدم به الولا الذي كان يقوم الام والقرابة لا يحتمل الرفع بحال  
وكذلك يستحق الارث بالقرابة من الجانبين فالمقتن لا يرث من المقتن شيئا وعليه يخرج الروحية فانها  
وان كانت تحت الرفع فالارث لها من الجانبين وهذا لان الروحية اصل القرابات قال القرابات  
تتفرع منها وحكم الفرع يثبت الاصل وان انعدم فيه معناه كما يعطى لبيد الصيد حكم الصيد في  
حق الفرع وان انعدم فيه معنى الصيدية ثم انما ادعينا هذا فيما يمتنع على القرب وهو العصبية  
وبالروحية لا تستحق العصبية فتخرج عما ذكرنا وحجتنا في ذلك ما روى ان بنت حمزة رضي  
الله عنها اعتقت عبدا ثم مات وترك بنتا ومولا ثم فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف  
ماله لبنته والباقي لبنت حمزة فهذا نص في ان موت العتاقة مقدم على الرد على ذوى الارحام  
فمن ضرورة كون المقتن مقدما على الرد ان يكون مقدما على ذوى الارحام وبهذا يثبت ان قوله صلى الله  
عليه وسلم وان مات ولم يدع وارثا هو عصبته وقد اشار بذلك بقوله صلى الله عليه وسلم كنت  
انت عصبته ولم يقل كنت انت وارثه في هذا تنصيصا ان موت العتاقة عصبته والعصبية  
مقدم على ذوى الارحام فاما قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فبببب نزوله ما روى  
ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة اخبر بين المهاجرين والانصار وكانوا يتوارثون بذلك ففسخ  
الله تعالى ذلك الحكم بهذه الآية ومن ان الرحم مقدم على المواخاة والموالة وبه نقول وهذا  
لان مولى الموالة بمنزلة المولى له بجميع المال فلا يستحق ان يثبت له بعقد كتمل الرفع والفسخ  
فيكون ضعيفا جدا والمعنى فيه ان ولا العتاقة بمنزلة الابوة صورة ومعنى اما من حيث الصورة

97 فلان المقتن بسبب معتقه بالولا كما ينسب الان الى ابيه بالولاد واما من حيث المقتن فلان الوالد  
كان سبب احرازه ولده والمقتن كان سبب احراز المقتن من حيث ان الحرية حياة والرق تلف  
والانسان صورته ومعناه فالمعتق مسبب لايجاد معنى الانسانية في المقتن وهو صفة  
المالكية وبه بار الانسان سائر الحيوانات فعرفنا انه في المعنى بمنزلة الوالد الا ان هذا المعنى  
يوجد من الاعلى خاصة دون الاسفل بخلاف الولاد فحقيقة العصبية هناك لشئ الجانين  
فلهذا ثبت هناك الارث من الجانبين وهما يثبت من الجانب الاعلى ثم اقترنا ما يستحق بالولاد العتق  
فاذا انعدم الولاد مقام الولا مقامه في استحقاق العصبية واذا ثبت هذا المعنى ان المقتن بالولا  
العصبية قلت بعدم العصبية على ذوى الارحام مات بالضر والاجاع لذات في شرح السرحى ثم  
المعتق يرث من معتقه سواء كان اعتقه لوجه الله او لوجه الشيطان او اعتقه سائبة او بشرط  
ان لا يملكه او اعتقه بجعل او بغير جعل او بطريق الكفاية او نحو ذلك وقال مالك ان اعتقه لا  
لوجه الله او بشرط ان لا يملكه عليه ان لم يكن له عليه ولا ان هذه صلة شريفة فانما يستحق  
الصلة من يعتق لوجه الله فاما العتق للشيطان فجاز في قتله فيجوز هذه الصلة والدر  
صرح بنفي الولا يكون راد هذه الصلة فلا يكون مستحقا لها وهو نظير الرجعة عقيب الطلاق  
لما كان ثبوته شرعا بطريق النظر لم يثبت عند التفرع بالحكمة واللينونة فكذا مثله وحجتنا  
في ذلك ان السبب مستحق مع قتله وشرطه وهو الاعتاق والحكم يتبع السبب والدليل على ان  
السبب هو الاعتاق قوله صلى الله عليه وسلم الولد لمن اعتق وقال للرجل الذي ساءم العبد واشتراه  
واعتقه هو اخوك ومولاه ولم يستفسر انه اعتقه لوجه الله او اعتقه سائبة فلو كان  
الحكم يختلف هذه الوجوه لا يستفسر لان المعنى الذي لاجله يثبت الولا لا يختلف هذه الاسباب  
وهو ما بيننا ان المقتن مسبب لايجاد المقتن فان الحرية حياة والرق تلف فان بالحرية  
تثبت صفة المالكية التي ارضاها الاذى من بين سائر الحيوانات وكان المقتن مسببا لاجل  
المقتن كما ان الاب مسبب لايجاد الولد فكما ان الولد يصير منسوباً الى معتقه بالولا وهذا  
معنى قوله الولا حجة كحجة النسب واذا ثبت ان المعنى الذي لاجله يثبت الولا لا يختلف  
هذه المعاني قلنا لا يختلف الحكم ايضا **قال** رحمه الله ثم عصبته . يعني النوع الاول  
من عصبات المقتن وهو العصبية بنفسه على الترتيب الذي ذكرنا في عصبات المقتن يعني  
اقرب العصبات اليه ابن المقتن ثم ابن ابنه وان سفل ثم ابوه ثم جده وان علا على ما عرف لقوله  
صلى الله عليه وسلم الولا حجة كحجة النسب وقدر معناه **قال** رحمه الله ولا شئ للانسان موز  
المعتق لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للنسب من الولا الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كما  
او كات من كاتين او ذرين او ذرين او جروا معتقن او معتق معتقن فان قيل هذا  
الحديث شاذ فليجوز العارية قلت نعم ولكن قدنا كما استمر من اقوال الكبار من الصحابة وغيرهم

ايده بالنسب كذلك  
المعتق يصير منسوباً اليه

بين







وليس للنسب نصيب من الولا اما اعتق او اعتق من اعتق لان القياس ان يكون للنسب نصيب كالرجال الا انما تركها  
 القياس فيه بالاثرو هو ما روى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهم انهم قالوا مثل ذلك فترك القياس في النسب  
 بالاثرو الا ان لم يوجد فاعدا ذلك من الرجال فترك ما يقتضيه القياس وانه ليس للمولود على مولاه شيء سوى  
 الملك والاعتاق اطال الملك فلا يجوز ان يكون مثبته شيئا آخر ولكن يجوز ان يكون مبطلا بعض الملك غير مبطل  
 للبعض فبأن يكون جزء من الملك **وختب** في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ولم يمس للنسب من الولا الا ما  
 لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهذا نص في الباب وقوله صلى الله عليه وسلم لم يمس للنسب من الولا الا ما  
 اعتقن او اعتق من اعتق ولو كان الولا مما أوتيت عينه وعمرى فيه سهام الورثة كالمال كان للنسب  
 من ذلك نصيب وحين لم يكن للنسب نصيب علمنا ان الولا مما لا يجزى فيه سهام الورثة ولكنه  
 سبب يورث به لم يجز فيه سهام الورثة فلذا هذا ما قولهم بان الولا اثر الملك قلت  
 اثر الملك الا انه ليس بالمال ولا له حكم المال لان الشرع الحى الولا بالنسب والنسب ليس بمال  
 وله حكم المال وما ليس بمال ولا له حكم المال لا يجزى فيه سهام الورثة كالنسب والنكاح وليس  
 كالنكاح من حيث يجوز الاغتياض منه بالمال بخلاف الولا فاما قولهم ما يتبع جزئ من المال قلت  
 الاعتاق اطال الملك ومع اطال الملك لا يجوز ان يتبع من الملك ولكنه اصارت لقوة المالكية  
 وذلك بمنزلة احيائه حكما فيعتب ذلك المعنى الولا بمنزلة النسب لان الاب سببا لجحوق الابن  
 الحى نسب به بالاب واما على سبيل الابتداء فوجه قول لي يوسف الاحزان استحقاق الولا بالعصوبة  
 والاب في حكم العصبية كالابن وانه ذكر يتصل بالميت بغير واسطة كالابن الا ان مقتضى عليه  
 شرعا في تركة الميت لان الاب لا يصير محجوبا عن ميراثه جزئ من الابن في العصبية فان الاب  
 يستحق بالفريضة شيئا ولو قدمنا الاب في العصبية لم يستحق الابن بالفريضة شيئا وهذا المعنى لا  
 يوجد في الولا لانه لا يستحق بالفريضة شيئا فاول الوجوه ان يجعل ميراث الميت ميراث الميت  
 ويجعل ميراث الميت ميراث الميت **اسحق** ذلك ثم تخلفه في ذلك ابو الفرج وابنه فملكون مقسوما بينهما اسداسا  
**وجه** قواه الاول وهو قولها ان النبوة في العصبية مقدمة على الابوة فاما كان الاب مع  
 الابن في حكم العصبية الا نظير الاخ مع الاب فان الاخوة لما كانت دون الابوة في العصبية  
 لم يكن للاخ من الولا شيء مع الاب وكذلك الاخ مع الاب وام لما كان مقدما في العصبية على الاخ  
 لم يكن للاخ مع الاب شيء من الولا مع الاخ مع الاب وام **فان** ما تركه الميت فاما يستحق الاب  
 السدس منه بالفريضة وبالفريضة لا يستحق الولا الا ترى ان الميت اذا مات عن ابن  
 وبنت لا يكون للبنت من الولا شيء لانها صاحبة فريضة وانما تعتبر عصبية تبع للابوة لا تبنت  
 المراجعة للشيخ مع الاصل فما استحق بعله الامير **كذا** في شرح الشيخ رحمه الله  
 فان قيل لم يحصر قول لي يوسف بالذكر دون قولها قلت لان في حصر قوله بالذكر بينهم  
 قولها فانه لما نصرا ان عند لي يوسف للاب السدس والباقي لابن يفهم منه ان عند ما ليس

هو الذي يح

الاب

99 للاب السدس بل الولا كلة للابن بخلاف ما اذا حصر قولها بالذكر فان هناك لا يفهم منه قول لي يوسف  
 فانه لو نصرا ان الولا كلة للابن عندهم لا يفهم ان عند لي يوسف لم يكون للاب ولا يقال ينبغي ان  
 لا يحصر قول دون قول بل يذكر كلا القولين لان بيان كليهما مما يحصل من قول واحد في ذكرهما اطلاقا  
 الكتاب **قال** رحمه الله ولو ترك ابن الميت وولد الولا كلة للابن بالاتفاق قال المصنف رحمه  
 الله لم يذكر هذا الفصل في الاصل وعلى ما علمنا من الامثلة المرحومة رحمه الله لقول لي يوسف في الفصل  
 المتقدم ينبغي ان يكون الولا كلة للابن بالاتفاق لان من الفضلين وقا والفرق ان الاب ثمة في حكم العصبية  
 كالابن فانها متصلة بالميت بلا واسطة بخلاف الجد فانها لا يتصل بالميت بواسطة فيكون الابن  
 اقرب من الجد فافتوت وهذه المسئلة رابعة المسائل الاربعة المستثناة في اول الباب المتقدم  
 لما عرف من قول لي يوسف الاخر الفريضة من هذين الفضلين انما ذكر في شرح الاسلام خواهر زان في شرح فرائض الاصل  
 فصلا آخر وهو ما اذا ترك جد الميت وولد الولا كلة للجد في قول لي حنيفة في قولها الولا بينهما نصفا  
 وهذا لان الولا اقرب العصبية الى الميت يوم مات الميت واقرب العصبية اليه عند  
 الجد فيكون الولا كلة له **وعند** ما سوا فيكون بينهما نصفين **ثم** اعلم بان محمدا رحمه الله ذكر في اول  
 كتاب الولا عن الصحابة عمرو بن عثمان وابن مسعود وآبي بن كعب وزيد بن ثابت وولي مسعود الانصار  
 واسامة بن زيد من جارية رضي الله عنهم انهم قالوا الولا للذكر ورغم بعض العلماء بظاهر هذا اللفظ  
 ان الولا لا كبر في الميت سنا بعد موته وقال الاكبر قائم مقام الاب في الدب عن الشيوخ ورسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قدم الاكبر بقوله الكبر الكبر فيقدم الكبر منه في استحقاق الولا لهذا  
 والمذهب عندنا ان المراد بالكبر القرب يعني يقدم اقرب بن الميت اليه يوم مات الميت  
 في استحقاق الولا حتى اذا مات الميت عن ابن ابن ابن ابن اخر في الولا لابن خاصة لانه اقرب  
 خاصة لانه اقرب ولذلك ان مات عن ابن ابن ابن اخر في الولا لابن خاصة لانه اقرب  
**قال** رحمه الله ومن ملك دار محرم منه حق عليه ويلوز ولا وله وذو الرحم المحرم والوا  
 الرجل واولاد ابية وهم الاخوة والاخوات واولاد الاخوة والاخوات وان سفلوا واباؤهم واهل  
 وجراتهم وان علوا واول بطون من بطون الاجداد والجدات يعني الاعمام والعمات والاعوال والخالان  
 دون اولادهم **كذا** في شرح خواهر زان وفي الفرائض الاسام على الذين يحجود بن حبان عبد الوفا  
 رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله في الولا الذين والمولود من ذلك وفي غيرهم لا يعتق وعلى هذا الخلاف  
 ما لم يكن من ذريته محرم منه لم يقطع عندنا وقال الشافعي في الولا الذين والمولود من ذلك  
 كذلك وفي غيرهم يقطع وهو مسئلة كتاب المسئلة ومنها اذا اجتمع في ملك شخصان منهما قرابة  
 محرمة للنكاح وهما صغيران او اصرهما صغير فليس له ان يفرق بينهما بالاخراج عن ملكه بالبيع ولا  
 بالهبة ولا بالصدقة ولا بالوصية عندنا وقال الشافعي في الولا الذين والمولود من ذلك وفيما  
 سوى ذلك يفرق وهو مسئلة البيوع **فالحاصل** ان القرابة على ثلاثة انواع فمن ابنة قريبة وهي

من الولا لان ابنته ابنة الميت  
 لان ابنته ابنة الميت

لا بأس بالتفرق



قربة ذي الرحم المحرم من الولاد وحكمها الصق ملكه اياها باتفاق بيننا ومن الشا في خلافا لما يقول بعض اصحاب  
 الطواغرة ان يلزمه ان يعتقه ولكن لا يعتق قتل اعتاقه لقوله عليه السلام ان يحرق ولدك او الكلب الا ان  
 يحرق مملوكا فليشتره فيعتقه فعينه تنصير على انه مستحق عليه اعتاقه ولو عتق بنفسه الشرا لم  
 يكن لقوله فليشتره فيعتقه معنى ولا ان القربة لا تمنع ثبوت الملك ابتداء فلا يمنع البقاء بالطريق الاول الذي اراها  
 لما منع تمام ملك النكاح منعت ثبوته ابتداء **وختف** في ذلك قوله تعالى وما ينبغي للرحمن ان  
 يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا الى الرحمن هذا في نفي البتة بينه وبين احد من  
 الخلق باثبات العبودية فذلك تنصير في المناقاة بينهما والمتنا في ان لا يجتمعان  
 فاذا كانت البتة متقررة انتفت العبودية ومن اراد من قوله فيعتقه بذلك الشراء  
 لا بسبب اخر كما يقال اطعمه فاشبعه وسقاه فارواه وضرب فاجع وكنت فقرمط  
 وانما انتكاه الملك ابتداء لان انتفا العبودية لا يتحقق الا به فاذا لم يملكه لا يعتق بخلاف  
 ملك النكاح لانه لا فائدة في اثبات ملك النكاح له على انتفاه ثم ان الله لا ينهايها تعود الى  
 ما كانت عليه ولا في هذا العتق صلة ومجازاة فلا يتحقق الا بعد الملك فاما انتفا ملك  
 النكاح فحكمة المحل وهي موجبة قبل العقد وان ملك النكاح **ليس** الا ملك المحل فمختص  
 بمحل الحر والام والابنة محرمان عليه بالنكاح ولا بصور الملك بدول المحل فاما هذا فليس محال  
 وذلك ثابت في الحاقه ثبت سببه ايضا اذ ليس ضرورة اثباته الاستدانة لئلا ذكر شرا لانه  
 الشرا في سرح كتاب العتاق وقربة بعبدة وهي قرابة ذي الرحم المحرم وصاحبها عدم  
 العتق بالاتفاق وقربة متوسطة وهي قرابة ذي الرحم المحرم غير الولاد وحكمها العتق  
 عندنا خلافا للشا في قال لانه ليس بينهما بعض **يعضد** فلا يعتق احدهما على صاحبه كبنى  
 الاحكام بخلاف الاب والاولاد فالعتق هناك للبعضية والجزئية ولا ان القرابة التي  
 بينهما في الاحكام كقرابة في الاحكام حتى يمتثل بها كل واحد منهما لصاحبه ويجوز لكل واحد  
 منها وضع ركة ماله في صاحبه ويحرى القصاص منهما في الطرفين وحل كل واحد منهما حليلة صاحبه  
 ولا يستوجب كل واحد منهما النفقة على صاحبه مع اختلاف الدين ولا تنكح كل واحد منهما  
 على صاحبه بخلاف الوالد والاب والاولاد وهذا بخلاف المناقاة لان ثبوتها باسم الاخنية والبنية  
 لا بمعنى القرابة الا ترى انها تثبت بالرضاع **وختف** في ذلك ما روى عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اني وصدت اخي باع في السوق فاشترته بدينار  
 وانا اريد ان اعتقه فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد اعتقه الله والمعنى فدا ان القرابة المتنا  
 بالحرمية علة العتق مع الملك كما في الاب والاولاد وهذا لان هذا العتق بطريق الصلة  
 والقرابة المتنا بالحرمية تاثير في استحقاق الصلة لانه يفترض وصلها ويحرر قطعها  
 الا ترى ان الله تعالى جعل قطيعة الرحم من الملاعن بقوله وتقطعوا ارحامكم اولئك الذين

الذين لعنهم الله الآية وقال صلى الله عليه وسلم ثلاث معلقات بالعرش منها الرحم تقول قطعت ولم اؤمل  
 والدليل عليه ان حرمة المناقاة تنبت هذه القرابة لمعنى الصيانة عن ذل الاستفراش والاستخدام قهرا  
 وملك اليقين المبلغ في الاستدلال من الاستفراش وكذلك تحرم الجمع بين الاخوين كما صيانة للقرابة عن  
 القطيعة بسبب المناقاة التي تكون بين الضار ومعنى قطيعة الرحم في استدانة ملك الجين اكثر ولا شك  
 ان الملك تاثير في استحقاق الصلة فيثبت بهذا التقدير ان علة العتق هذا الوصفان وبعد هذا  
 يضربنا استفا الجزئية بينهما لما ثبت ان علة العتق هذا دون الجزئية ولا هذه القرابة في معنى القرابة  
 بين الجد والنافلة لان اتصال احد الاخوين بالآخر بواسطة الاب كما ان اتصال النافلة بالجد بواسطة  
 الاب وهذا يظهر الاختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم في الجرم مع الاخوة في الميراث وشبه بعضهم الجرم مع  
 النافلة بشجرة اشعب منها غصن ومن ذلك الغصن غصن والاخوين بغصنين من شجرة واحدة وشبه  
 بعضهم الجرم مع النافلة بواد تشعب منه نهر ومن النهر جدول والاخوين بنهرين تشعبا بواد فيكون  
 معنى القرب بينهما اظهر لان تقربهما لشعب واحد والاول شعبيين فغرفنا ان القرابة التي بينهما  
 بمنزلة قرابة الجرم مع النافلة وذلك موجب للعتق مع الملك الا ان حكم الولاية لم يجعل الاخ كاحد  
 لان المعتبر فيه الشفقة مع القرابة وشفقة الاخ ليست لشفقة الجد وفي حكم الارث لذلك  
 عندنا خيفة رحمة الله لان ذلك نوع ولاية فانه خلافة في الملك والتصرف وبه فارتفع الاحكام  
 فالواسطات هناك قد كثرت من كل جانب فكانت القرابة بعيدة بينهما وهذا لا يثبت بها حرمة النكاح  
 ولا حرمة الجمع بينهما في النكاح وباقي الكلام في شرح كتاب العتق لشمس الامة الخري رحمه الله ثم  
 اعلم بان الشيخ رحمه الله اورد هذا الفصل نظير افعال كلات بنات للكبرى ثلاثون دينارا والصور  
 عثمان وبن دينار فاشترى اباهما بالحسين ثمرات الاب وتزل شيئا فالثلاثان بينهما اثلاث  
 بالفرض والباقي من ثمن ثمن الاب اخما شيئا لولا وثلاثة اجاسد للكبرى وخمس لصور  
 وتقع من خمسة واربعين فنقول **اصل** المسئلة من ثلثة للبنات الثلثان وذلك بهما  
 لا يستقيمان في الثلاثة ولا موافقة بينهما فاخذنا جميع عدد روهن وذلك ثلاثة والباقي في ذ  
 سهم لا يستقيم على سهام الولد وهي خمسة لان بين العشرين والثلاثين موافقة بالعشر فحضر العشر  
 اثنان وعشر الثلاثين ثلاثة مجموعها خمسة ولا موافقة بينهما فاخذنا جميعها فحضرها ثلاثة  
 وخمسة وضربنا اصددها في الاخرى لانه لا موافقة بينهما ثم المبلغ وهو خمسة عشر في اصل المسئلة  
 وذلك ثلاثة صا وخمسة واربعين **فمنها** تقع المسئلة كان للبنات من اصل المسئلة سهمان نظريهما  
 في المضروب وذلك خمسة عشر يصير يثني تقسم بينهما لكل واحد منهن عشرة والباقي سهم نظريه  
 في المضروب وذلك خمسة عشر يكون خمسة عشر بقسم على خمسة وهي سهام الولد يصيب لكل  
 سهم ثلاثة اسهم وقد كان للكبرى ثلاثة فكون لها من خمسة عشر تسعة فهي للكبرى وقد كان لها عشرة  
 بطريق الفرض فحاصل تسعة عشر وقد كان للصور سهمان فكون لها ستة وقد كان لها عشرة بطريق



الفرض فصلها ستة عشر وللوسط عشرة بالفرق فقط لا نهالم تشترا الاب فليس لها ولا وبصر البنات  
المشتريتان للاب وليت الاب لو بقي حيا كان لهما ان يزوجه اذا جئ جنوبا مطبقا قال  
شيخ الاسلام خاوه زان وكان شيخنا ابو بكر الجندري يحكي عن علي بن ابي حمزة الجافى انه كان يقول  
من امن المشايخ الذي يسأل عنه وهو ان الرجل وليته ابنته كيف يكون فهو هذا والله اعلم  
باب الحجب في اللغة المنع ومنه الحجاب اسم لما يحجب  
به وهو السترا يمنع به عن النظر الى ما وراءه وانظر الغوى اذا لما غضب غضبه مضرة  
هتكنا حجاب الشجر او قطرت دما وقال حجابها ضوها هبنا لان ضوها يمنع عن النظر  
اليها ويقال امرأة محجوبة اي حجبت بستر ممنوعة بالنظر اليها ولذا حجب الامير  
لانه يمنع الناس عن الدخول على الامير والتكلم معه وفي الشريعة عبادته عن منع شخص محجور  
عن ميراثه بوجود شخص اخر فالاسم شرعي فله معنى اللغة وهو نوعان حجب عن ميراثه وحجب  
عن بعضه قبل الشجر رحمه الله الباب ببيان كلا النوعين فقال الحجب على نوعين حجب نقصان  
وهو حجب عن سهم الى سهم اي عن فرض الى فرض اقل منه وذلك خمسة نفق للزوجين والام  
وبنت الابن والاخت لاب يعني الزوج يحجب من النصف الى الربع والزوج من الربع الى  
الثلث والام من الثلث الى السدس وبنت الابن والاخت من النصف الى السدس وقدم  
بيان هذا الحجب في الباب الاول وقوله للزوجين مع معطوفاته بدل من خمسة نفق بدل الكل  
من الكل يتكرر الفاء بل وهو اللام وحجب حرمان والورثة فله نقان اي حكمه على تقدير  
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فترق لا يحجبون بحال البنت وهم ستة الابن والاب  
والزوج والبنت والام والزوجة وانما ادخل الفرق الذي لا يحجبون في حكم حجب الحرمان لان حجب  
الحرمان حكيم لاصد الفرقين البني والافراد اثبات نفق واحد من الفرقين يكون داخل في  
التقسيم وهذا كما يقال الفاسد في خطرات الشرع على نوعين احدهما داخل فيها كالمعاقل البالغ  
والاخر قد داخل فيها كالصبي والمجنون فيها وان كانت غير مخاطبين فقد ادخل في التقسيم هذا  
مثله كما قاله شيخنا ومولا حافظ الدين رحمه الله وقرن برثون بحال ويجوزون في حال اي غير  
ها ولا الستة وهذا مبني على اصلين احدهما وهو ان كل من يدلي بالميت لشخص لا يرث مع وجود  
ذلك الشخص سوى اولاد الام فانهم يرثون معها لانعدام استحقاقها جميع التركة وتحقيق هذا  
الاصل ان كل من يدلي بالميت لشخص ينظر ان كان الشخص المدلي به مستحقا لجميع التركة لا يرث  
المدلي مع وجود سوا كان بينهما اتحاد السبب او لم يكن كما في الاب والجد وفي الاب والاخت  
والاخوات وان لم يكن الشخص المدلي به مستحقا لجميع التركة ينظر ان كان بينهما اتحاد السبب يرث  
المدل معه ايضا كما في الام والجد وان لم يكن بينهما اتحاد السبب يرث معه كالام واولاد  
الام وهذا لان الشخص المدلي به لما كان مستحقا لجميع التركة استحق المال كله فاستحق

هذا هو الحق في حجب  
المدلي مع المدلي به  
في جميع التركة  
فان كان بينهما  
اتحاد السبب  
يرث معه  
وكان بينهما  
اتحاد السبب  
يرث معه  
وكان بينهما  
اتحاد السبب  
يرث معه

هذا هو الحق في حجب  
المدلي مع المدلي به  
في جميع التركة  
فان كان بينهما  
اتحاد السبب  
يرث معه  
وكان بينهما  
اتحاد السبب  
يرث معه  
وكان بينهما  
اتحاد السبب  
يرث معه

نصيب المدلي والثاني الاقرب فالاقرب كما ذكرنا في العصبات اي يرجح الاقرب فالاقرب يعني الاقرب بحسب  
الابتداء اذا كان بينهما اتحاد السبب كما في الام والجدات او بنات الابن مع البنين والاختوات كما في  
الاختين لاب وام قال رحمه الله المحرم لا يحجب غنونا وهو قول علي وزيد وعامد الصحابة رضي  
عنهم وعند ابن مسعود رضي الله عنه يحجب النقصان كالكاثر والقاتل والرفيق كذا في شرح السرر  
والاسرار للقاضي زبد الدين وفرايض الترياق وفرايض العثماني وذكر محمد رحمه الله في كتاب الفرائض  
عن الشعبي رحمه الله في امرأة مسلمة تركت زوجها مسلما واخوين من امها مسلمين وابنا نصرانيا  
او يهوديا او مشركا قضى فيها على بن علي طالب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما ان للزوج النصف والاخوة  
من امها الثلث وتقسيم المال فهو للعصبة وقضى فيها عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان للزوج  
الربع وليس للاخوة من ام ميراث وما بقى فهو للعصبة فلهذا الرواية تدل على ان المحرم كما يحجب  
النقصان عند ابن مسعود رضي الله عنه يحجب الحرمان وهذا المطلق في شرح خاوه زان فها  
منه في حجب الحرمان روايتان وجه قوله المذكور في الكتاب ان حجب النقصان ثابت بالنسبة باسم الولد  
والاخ وليس بسبب الكفر والقتل والرق لا يتغير هذا الاسم فالتقييد يكون للاخ والولد وانما يكون  
زيادة على النص والزنا على الفرع فلا يثبت الا بما يثبت به النسخ وهذا بخلاف حجب الحرمان  
لان حجب الحرمان باعتبار تقدم الاقرب على الابعد وانما يتحقق ذلك اذا كان الاقرب مستحقا فاما  
حجب النقصان فباعتبار ان السبب مع وجود الولد والاخ لا يوجب له الا اقل النصيب ومن  
هذا المعنى لا فرق بين ان يكون الولد والاخ وارثا او لا يكون وارثا ولا يقال من لا يرث يجعل كالميت فلا  
يحجب له هذا الشكل لما لو تزل ابوز واخوة فلام السدس والباقي للاب فالاخوة يحجبوا الام من الثلث  
الى السدس ولم يرثوا الجازان يحجب الكافر والعبد وان كان لا يرث وحجبت في ذلك ان الكافر ليس  
بأهل للميراث من المسلم ولا العبد بأهل للميراث من الحر واذا كان كذلك فالفايت منها هو الاهلية والعلة  
تنعدم بفوات الاهلية وبفوات شرط من شروط الانعقاد الا ترى ان بيع المجنون عن منعقد لفوات  
الاهلية وبيع الحر غير منعقد لفوات شرط الانعقاد وهو المالية وجعل وجود البيع وعدمه بمنزلة  
فلذلك منها لما كان الفات هو الاهلية صار وجوده من ليس بأهل للميراث وعدمه بمنزلة فميتة الميت  
والدليل على صحة هذا ما قالوا في ترك اب او جد او ابوه مملوك او كافر فان الجديرت منه ادعى الطوارى رحمه الله  
اجماع في هذا الفصل في كتاب اختلاف العلماء وصار وجود الاب لما لم يكن اهلا للميراث بمنزلة الميت فلذا  
هذا بخلاف الاخوة مع الاب لم يجعلوا موقوف وان كانوا لا يرثون لان الاخوة اهل للميراث لانه حر مسلم واهلية  
الميراث انما تثبت بالحريه والاسلام الا انه لم يقل العلة عملها في ايجاب حكمها وهو الميراث لفوات شرط  
من شروط العلم وهو عدم الاب لا لفوات الاهلية وشروط الانعقاد والعلة اذا وجدت واستتبع عملها  
لفوات شرط من شروط العمل لا لفوات شرط من شروط الانعقاد والاهلية فانه لا يجعل عدم ما يبيع الفضول  
والبيع بشرط ان لا يجعل عدمه لان الفات شرط العمل لا شرط الانعقاد وهو اهلية المتفق تدين ومالية

يا



المسبح واذا لم يكن ان يحملوا مني حجوا غلاف ما نحن فيه ولا من ليس باهل الميراث حمل في حق استحقاق الميراث  
 كالميت قلنا في المحب هو كالميت وكما انه مع الرق لا يخرج من ان يكون ولد ابا الموت ايضا لا يخرج من ان يكون ولدا  
 ثم بشرط كونه حيا للميت فكل ذلك بشرط كونه وارثا للميت ونفيس حجب النقصان بحجب الحرمان فان المعنى لا يخرج  
 لان حجب الحرمان تقدم الاقرب على الابعد في الكل وفي حجب النقصان بعدم الحاجب المحجوب في البعض  
 فاذا شرط هناك صفة الوراثة في الحاجب فكل ذلك بشرط ههنا اما قوله ان حجب النقصان بات بالنقص باسم الولد  
 فنقول المراد من الولد المذكور في الآية ولد وارث لانه عطف على الولد المذكور في اول الآية وهو قوله  
 يوصيكم الله في اولادكم فقد ذكر الولد الوارث في اول الآية وذكر هذا الولد بعد ذلك فلما ان المراد منه الولد  
 المذكور اولادكم وذلك وارثا واذا صار صفة الوراثة المذكورة في الولد ما رتقير الالية كانه قال فاني لم يكن  
 ولدا وارثا لانه اظهر بالتكليف الاول شيخ الاسلام خواهران وبالله نية شمس الامعة السرخسي واما هذا المعنى  
 ان الله تعالى ذكر الاولاد في اول الآية مع ما بالامامة ثم ذكر الولد منكر والمعرفة اذا اعيدت تارة كانت الثانية  
 غير الاولى كانه قول القائل **صفتي** عن شيخنا دخل وقتنا القوم اخوان **عسى** الايام ان يرجع قوما كالذي كانوا  
 اي يرجع القوم المذكورين بنودهم وكذلك اثبت صفة الوراثة في الولد **قال رحمه الله** المحجوب بحجب  
 بالاتفاق بحجب كل الحجبين بالاتفاق بيننا ومن ابن مسعود رضي الله عنه كالاثنين من الاخوة والاخوات  
 فصاعدا من اي جهة كانا يعني سواء كانا اب وام او اب واب أو ام واب ولكن بحجب ام ام الام واما عندنا فلان  
 الى السدر ولذلك في حجب الحرمان كام لا يترتب مع الاب ولكن بحجب ام ام الام واما عندنا فلان  
 المحجور من اهل الميراث من كل وجه فيجمل كالمحجوب في حق استحقاق الميراث والمحجوب جميعا بخلاف  
 المحجوب ههنا فانه يكون اهل الميراث من وجه واحد وجه فيجمل كالميت في حق استحقاق الميراث محجوب لا يستحق  
 شيئا ويجمل حيا في حق الحجب **عنه** وكان المحجوب وارث في حق محجوبه لولا حاجته لو ارث ليجب عنه علة  
 المحجور فانه ليس يوارث في حق اصره واما عند ابن مسعود فلانه يجمل المحجور حاجبا في الطريق الاول ان  
 يحمل المحجوب حاجبا لانه رتبة المحجوب فوق درجة المحجور مرتبة من وجه واحد وجه والمحجور محرم من كل وجه  
**باب مخرج الفروض الخارج** جمع مخرج وهو مفعول من الخروج والمراد  
 منها مواضع خروج هذه الفروض الستة من الاعداد لان المفعول للموضع **قال رحمه الله** اعلم ان  
 الفروض المذكورة نوعان الاول النصف والربع والثلث والثاني الثلث والثلث والسدر  
 على التضعيف والتضخيم يعني النصف ضعف الربع والربع ضعف الثلث والثلث ضعف السدر  
 ضعف الثلث والثلث ضعف السدر هذا هو التضعيف اما التضمين فاعلم ان السدر يعني الثلث ونصف  
 والربع ونصف النصف وكذلك السدر نصف الثلث والثلث نصف النصف والتلخيص بعض  
 الفرضين جعل الكل نوعا واحدا فاقوالا نسبة الثلث الى السدر كنسبة الربع الى الثلث وكنسبة النصف  
 الى الثلث لان الثلث ثلاثة ارباع السدر والربع ثلثة ارباع الثلث والنصف ثلثة ارباع الثلثين  
 ويصح لك هذا في اربعة عشر من لانه يخرج جميع هذه الفروض حتى قيل لو تصور اجتماع جميع هذه

102 الفروض في حادثة واحدة وكانت تخرج من اربعة عشر من فان قيل قد الفروض المذكورة فيقتضي ان يكون  
 المذكورة فروض اخر فانه **قال** غير المذكورة السبع والتسع وبما اشبه ذلك وهو فروض باب القول  
**قال رحمه الله** فاذا جاز في المسائل من هذه الفروض احاد احاد فخرج كل فرض سميده الا النصف وهو من  
 اثنين وهو ليس بسميكة كالربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلث من ثلثة او تقول اول ما يقع عليه اسم  
 الجزء من هذه الفروض وهو النصف فخرج اول ما يقع عليه اسم العدد وهو الثاني والثاني ما يقع عليه  
 اسم الجزء وهو الثلث فخرج ثاني ما يقع عليه اسم العدد وهو ثلثة والثالث فخرج الثلث من اربعة والرابع  
 فخرج الرابع او تقول ما الخط من هذه الفروض عن مركز الاعداد لم تبق واحدة سدا وهو النصف فخرج  
 ما لم يمتنع عن المركز بمرتبة واحدة علوا وهواشيان وما لم يمتنع عن المركز بمرتبة واحدة سدا وهو الثلث فخرج  
 ما ارتفع عنه بمرتبة علوا وهو ثلثة وما لم يمتنع بمرتبة واحدة الاصلان مستمران في جميع الاعداد  
 والاجزاء ويستخرج بهما عن الاستثناء المذكورة في الكتاب فان قيل كان ينبغي ان يقول احاد من و  
 فانه مشي المعنى لانه معدول عن واحد واحد كما ان مشي مشي المعنى بلونه معدولة عن اثنين فلم يثنى بالتكثير  
**قال** انما ثنائه نظرا الى اللفظ فانه موصو اللفظ وقد جاز في الحديث شرا هذا وهو قوله صلى الله عليه وسلم  
 صلاة الليل مشي وهو كلفظه كلا فانه موصو اللفظ مشي المعنى يجوز توحيده ما بعده نظرا الى اللفظ  
 وتثنية ما بعده نظرا الى المعنى وقد جمعها الشاعر في قوله **كلاهما يوم جبر السنين**  
 قد اقلعا وكلا انفيهما زاني **عنه** اني انفيهما نظر المعنى ووجدراي ولم يبق راياي انظر الى اللفظ  
**قال رحمه الله** واذا جاز في اوقات من نوع واحد فكل عدد يكون مخرج جزء فذلك العدد  
 ايضا مخرج لضعف ذلك الجزء ولضعف ضعفه كالسنة وهو مخرج للسدر ولضعف وهو  
 الثلث ولضعف ضعفه وهو الثلثان وهذا لان مخرج ضعف كل جزء متداخلة في مخرج  
 ذلك الجزء **لوصح** ان مخرج ضعف السدر وهو الثلث ثلثة وهي متداخلة في مخرج السدر  
 وهو ستة ولذلك خرج ضعف الثلث وهو الربع اربعة وهي متداخلة في مخرج الثلث وهو ثمانية  
 فاذا كان مخرج ضعف الجزء متداخلة في مخرجه طرحنا مخرج ضعفه للمتداخلة وجعلنا  
 مخرجه مخرجا لضعفه **قال رحمه الله** واذا اختلف النصف من الاول بكل الثاني او بعضه  
 فهو ستة لانه مركبة من ضرب اثنين في ثلثة وهي فردا ايضا من حيث انها ركب من ضرب الواحد  
 في نفسها والفرد كل عدد ركب من ضرب الواحد في نفسه ذلك العدد فتكون اصلا لما ينسب اليها  
 وهو السدر ولما ينسب اليه العدد من المذكر ركب من ههنا وهو النصف والثلث ولا يخرج  
 النصف اثنان ويخرج نوع الثاني ستة والاثنان متداخلة في الستة فتطرح المتداخلة وتاخذ  
 المتداخلة فيه **قال رحمه الله** واذا اختلف الربع بكل الثاني او بعضه فهو اثني عشر  
 لانه مركب من ضرب اثنين في ستة ومن ضرب ثلثة في اربعة فيكون اصلا لما ينسب اليه الاعداد



التركب هو منها وهو الربع والثالث والنصف والشدر ولا يخرج الربع أربعة ويخرج النوع الثاني ستة  
وبينهما موافقة بالنصف فرضنا نصف اصري في جميع الاخر بلغ اثني عشر وهو يخرج كل من الغرضين  
وليس هذا تجنيسا **قال** رحمه الله واذا اختلف الثمن بكل الثاني او ببعضه فهو اربعة وشتر  
لاندر كمن ضرب اثنين في اثني عشر ووزن ضرب ثلاثة في ثمانية ومن ضرب اربعة في ستة فكلوا اصلا  
ينسب الى هذه الاعداد وان يخرج الثمن ثمانية وبينهما ومن يخرج الثاني موافقة بالنصف فرضنا  
نصف اصري في جميع الاخر بلغ اربعة وعشرين وهو يخرج كل من الغرضين فان قيل كيف يستقيم قوله  
واذا اختلف الثمن بكل الثاني فان الثمن لا يتصور ان يجتمع مع الثلثين والثلث والشدر لان في كل ما  
يكون للمرأة الثمن يكون صاحب الثلثين بنتين وصاحب الشدر اما اوجة الا انه انعدم صاحب الثلث  
لان صاحب الثلث اما الام او اولاد الام والام حجت من الثلث الى الشدر واولاد الام حجت من الثلث  
فانعدم صاحب الثلث فاختلط الثمن بالثلثين والشدر ووزن الثلث قلنا نعم هذا غير مستقيم على اصلا  
ولكن انما هو على اصل ابن مسعود فان الثمن يتصور ان يجتمع مع الثلثين والثلث والشدر في اصله  
وهو ان المحرم يحجب النقصان عنده ببيانه في امرأة وام واختين لام وام واختين لام وابن  
محرم فعندنا اصل المسئلة من اثني عشر ونقول الى سبعة عشر والابن المحرم وجد كالمعدود  
وعندنا اصل المسئلة من اربعة وعشرين ونقول الى اصر وثلاثين لان الابن المحرم يحجب المرأة من  
الربع الى الثمن **باب العول في اللغة الميل الى الجور**  
الحكم ومنه قوله تعالى ذلك ادعي لا تقولوا اي اقرب ان لا تجوزوا وقال اعزني حكيم عليه انت  
تقول على اي قيل جازا ومنه قول كبي طاب • يميزان صدق ما يميل شعير ووزان صدق وزند غير  
اي لا يميل مقدار شعير وقال اخرنا نبتعا رسول الله واقرحوا قول النبي وعالوفي الموازين  
اي مالوا وجاهروا فمن هذا المعنى يقال ان المسئلة مالت على اهلها الى الجور حين نقصت من النصاب  
وقيل في معنى قوله تعالى ذلك ادعي لا تقولوا اي تمونوا ومنه الحديث وابدا بمن تقول اي تمون  
منه يقال انها مالت جميع الورثة اي قامت بكفاية جميعهم وما حرمت بعضهم يقال ان سهام  
الغرض قد كثرت فيها وتنازل عالى يقول اي غلبني والعرب تقول عيل ما هو عائل اي غلبها  
هو غالبه ومنه قوله في حديث سطح الكاهن فلما عيل صبر منه يقال ان المسئلة غلبت اهلها  
بادخال الضر عليهم ونقال عال الميزان اذا شال وارفع ولذا يقال عالت الفرائض اذا ارتفعت  
وزادت سهامها على اصلها فدخلت اهلها النقصان ومنه قول الشيخ رحمه الله العول  
ان زاد على النخرج من اجزائه اذا ضاق عن فرض يعني زاد على اصل المسئلة من سهام فروضها اذا ضاق  
الاصل عن فرض من فروضه فالاسم لغوي وهو ثابت لحديث عمر رضي الله عنه فان اول قوع العول كان في  
عهد عمر رضي الله عنه على ما روي انه حين وقع العول شاور اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عثمان

103 وعال عباس بن عبد المطلب وزند بنات فاشا والعباس صحة العول وقال اعيلوا الفرائض فتابعوه ولم  
ينكر واعليه الا ابنته فانه لما بلغ خالف ابيه وقال من شأبا هلمته عند الحجر الاسود ان الله تعالى  
لم يذكر في كتابه نصين وثلاث فقتله لم يتعد ذلك لعمري فقال لدرتته وبقول اخر محمد بن الحنفية ذكر  
بن الحسين بن العابد بن قاتل هذا الكلام ليس مستقيم لان عمر رضي الله عنه لم يكن من جرح الناس على قول  
الحق فانه كان الرضا سماع الحق وقد قال هو رضي الله عنه رحم الله امير الهدي الى عيسى وكان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول فيه ايما دار عمر قال الحق معه وفي رواية ايما دار الحق فمعه فاذا كان هذا  
الصفة فكيف يظهر انه كان من جرح الناس على قول الحق وذكر في الغنية في اصول الفتنة ولكن ثبت  
في الجاز انه لم يظهر لانه علم ان عمر افقه منه فلم يظهر رايه في مقابلة رايه قال المصنف رحمه الله الام  
ما ذكر في رواية عطاء فقلت لم نقل هذا في من عمر رضي الله عنه فقال كنت صيبا وكان عمر رضي الله عنه  
رجلا ميبيا فنبته وتام هذه الرواية ما روي عن عطاء ان رجلا سأل ابن عباس رضي الله عنه فقال  
كيف تضمن بالفرصة العالية فقال ادخل الضر على من هو اسوا حاله فقتل من الذي هو اسوا حاله  
فقال الباق والاحوات فقلت ومن يغني فتوال شي ولو مت بقسم ميراث من ورثته  
على غير رايك فعضب وقال قالوا الذين يقولون بالعول حتى يجتمع ثم يبتدل فجعل العنة الله  
الكاذبين ان الذي احصى رمل عاج عدوا لم يجعل نصيبين وثلاث في مال فاذا ذهب هذا بالنصف وهذا  
بالنصف فاين موضع الثلث فقلت لم نقل هذا في من عمر رضي الله عنه فقال كان رجلا ميبيا فنبته  
والدليل صحة هذه الرواية ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في رواية اخرى انه قال اذا اردنا الكلام  
مع عمر فليقلنا بين يديه ثلثي الثلب وهو دليل ايضا على عدله في افضيته بقوله صلى الله عليه وسلم  
لا يصح الملق الا للوالدين والامام العادل فاذا اتملق ابن عباس بين يديه كان ذلك دليلا على انه كان  
عادلا في افضيته كلها وروي انه قيل لابن عباس ان اول من مال الفرائض قال ذاك عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه اي بفرصة فيها ثلثان ونصف ونصفان وثلاث فقال لا ادري من قدمه الله فاقدمه ولا من  
اخره الله فاقدمه واعال الفرصة وائم الله لو قدم من قدمه الله واخر من اخره الله ما عالت فرصة قط  
فقبل من الذي قدمه الله يا ابن عباس فقال من نقله الله من فرض معدر الى فرض معدر فهو الذي قدمه  
الله تعالى ومن نقله الله من فرض معدر الى فرض غير معدر فهو الذي اخره الله حجت ما قال فاذا  
ذهب هذا بالنصف وهذا بالنصف فان موضع الثلث فانه لا يدخل في وهم اصل من العقلا توهم نصيبين  
وثلاث او ثلثين ونصف في مال واصل فكل من نقله ذلك من المال وكان الاصل ان الحقوق من اجتمعت  
في مال وضاق المال عن انفا الكل والحقوق على الشوائع القوق فان كل واحد اصحاب الحقوق ضرب  
بحال حقه في المال كالتركة اذا اجتمعت فيها دون وكان الجدل من الصحة والتركة لا تنقسم بالكل  
لضرب كل عزم بقدر حقه لان الحقوق على الشوائع القوق فلم يكن البعض بادخال النقص عليه اول  
من الاخر فاما اذا كان بعض الحقوق اقوى من البعض فانه يقدم الاقوى ولا يشتغل بالعول الذي ياباه







اربعة منها لا تقول الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية وذلك لان العول انما يقع اذا اجتمعت  
 الفرائض في المال وضاق المال عن ايها الكل ومن هذه الخارج اما ان يتم المال او ينفق من المال لان  
 ما يخرج من سهمين نصفان كزوج واخت لاب وام او نصف وما يقع كزوج واخت لاب وام وما يخرج من ثلث  
 ثلث وما يقع كام واخت لاب وام او ثلثان وما يقع كبنين واح لاب وام او ثلث وثلثان كاختين لام واخت  
 لاب وام وما يخرج من اربعة ربع وما يقع كزوج وابن اربع ونصف وما يقع كزوج وبنت واح لاب  
 وام اربع وثلث وما يقع كامرأة وابوز وما يخرج من ثمانية ثمن وما يقع كامرأة وابن اربع ونصف وما  
 يقع كامرأة وبنت واح لاب وام وفي هذه الصور كلها اما ان تستقيم سهام المال او يبقى شيء فلا تقول  
**قال** رحمه الله وثلثة تقول الستة تقول العشرة وتراشفة وذلك اما ان يكون في المسئلة  
 العائيلة نصف وثلثان فتقول الى سبعة كزوج واختين لاب وام او يكون نصفان وسدس فتقول الى سبعة  
 كزوج واخت لاب وام واخت كام او يكون نصف وثلثان وسدس فتقول الى ثمانية كزوج واختين او يكون  
 نصفان وثلث فتقول ايضا الى ثمانية كزوج واخت لاب وام واختين لام او يكون نصفان وسدس فتقول  
 ايضا الى ثمانية كزوج وثلث اخوات متفرقات او يكون نصف وثلثان وثلث فتقول الى تسعة كزوج  
 واختين لاب وام واختين لام وسميت هذه المسئلة مروانية وهي زوج وست اخوات متفرقات اصلها  
 من ستة وتقول الى تسعة وتسقط الاختان لاب سميت بذلك لانها وقعت في ايام بني امية وكان  
 الزوج بعض بني مروان فاراد ان يستبد بنصف المال كذا في لواعها فقها الحازق قالوا لو ثلث  
 المال وسميت الغرالا شتمها رها بغيرهم او يكون نصفان وثلث وسدس فتقول ايضا الى تسعة كزوج وام  
 واخت لاب وام واختين لام وام او يكون نصف وثلثان وثلث وسدس فتقول الى عشرة كزوج واختين لاب وام  
 وثلث اخوات متفرقات او يكون نصف وثلثان وثلث وسدس فتقول الى عشرة كزوج واختين لاب وام  
 واختين كام وام وسميت هذه المسئلة شريكية لانها وقعت في ايام قضا شريح فجعل شريح للزوج ثلثة  
 من عشرة وكان الزوج يطوف في البلاد ويقول ما تقولون في امرأة ماتت وتركته زوجها وتولد ولد  
 ابن فاذا يلون للزوج فكانوا يقولون للزوج النصف كان الزوج يقول ان شريحا لم يجعل لي نصف ولا ثلث فبلغ  
 ذلك شريحا فقال اسات القول وكنت القول كذا في القاض القاضى لعصمة وذكر شمس الامة الشري  
 في شرحه ان شريحا لما بلغه قول الرجل دماة وقال للرسول قل له قد بقي لك عندنا شيء قل اناه عذر  
 وقال ات تشنع على القاضى وتنسب القضا بالحق الى الظلم فقال الرجل هذا الذي كان ينبغي ان يكون  
 واشدد وحق الله ان الظلم لو لم يمارزال المسم وهو الظلم في الدين يوم الدين فغضب وعذبه الله مع  
 فقال شريح ما اخوف من هذا القضا لولا انه سبقي به امام عادل ورع وهي يد عن الخطاب رضي الله  
 وحواب كوحروف يعني لولا انه سبق هذا القضا عن الخطاب ما قضيت به وسميت هذه المسئلة  
 ايضا ام الغرور لكثرة العول او يكون نصفان وسدس وثلث فتقول ايضا الى عشرة كزوج وام واح  
 سلام وثلث اخوات متفرقات وفي هذه الصور كلها تقول وتراشفة **قال** رحمه الله وثلثة تقول الى سبعة  
 تقول الى سبعة عشرون **قال** رحمه الله وثلثة تقول الى سبعة عشرون

الاثني عشر

105 ثلثة عشر كامرأة واختين كام وام واخت كام او يكون ربع وثلثان وثلث فتقول الى خمسة عشر كامرأة واختين كام وام  
 واختين كام او يكون ربع وثلثان وسدس فتقول ايضا الى خمسة عشر كامرأة واختين كام وام واخت كام وام او  
 يكون ربع وثلثان وسدس وثلث فتقول الى سبعة عشر كامرأة واختين كام وام واختين كام وام وفي هذه الصور كلها  
 وتراشفة **قال** رحمه الله واربعة وعشرون تقول الى سبعة وعشرون عولا واصرا المسئلة المنبرية وهي امرأة وبنتان  
 وابوان لان المرأة الثمن والبنين الثلث وللبنين السدس فتقول الى سبعة وعشرون سميت منبرية لانها وقعت في زمن  
 علي رضي الله عنه عند معدل المنبر لخطب فقام رجل من القوم وسأل هذه المسئلة فدرج الجواب في الخطبة على البدعية فقال  
 له السائل اليس للزوجة الثمن فقال ما رثتها تسعا ومضى على خطبته فحب الصحابة بركة فتمه وسرعة جوابه  
 وكان عارضي الله عنه فارها في علم الحساب غاية الفراحة حتى روي ان نضريا جاء اليه فقال انكم تقولون في كالم  
 ثلثانية سنين واراد ادوات تسع ونحو نجد في كتابنا ثلثاه سنين ولا تستقيم هذا فيقال لك انما كالم قال  
 علي رضي الله عنه مستقيم لان ثلثانية سنين في كتابكم على حساب اليونانيين وفي كتابنا على حساب العرب وثلثانية  
 سنين في حساب اليونانيين يزيد على حساب العرب ثلثانية سنين وتسع فتجيب النضري من جوابه على البدعية ومن  
 فقال اسهران الى الله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولهذا قيل ان عليا كان معجزة من معجزات نبوة محمد صلى الله  
 عليه وسلم لانه مع تحجر في العلوم وشجاعة في الحروب كان ينقادا ومطيعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومقرا  
 بنبوته وهذا كما قيل ان ابا حنيفة كان معجزة من معجزاته كذا في شرح خواهر زان وجه ما قال ما رثتها تسعا  
 ان للمرأة الثمن وهو ثلثة اسهم من اربعة وعشرين فاذا امالت الى سبعة وعشرون فها ثلث من سبعة  
 وعشرين وهي تسع **قال** رحمه الله ولا يزداد في هذا الا عند ابن مسعود رضي الله عنه فان عنده تقول  
 الى احدى وثلثين وهذا بناء على ما ذكر في باب الحجب ان المحرم لا يحجب عندنا وهذه حجب النقصان  
 وتمرة الخلاف تظهر في امرأة وام واختين لاب وام واختين كام وابن محرم عندنا اصل المسئلة من ان  
 عشر وتقول الى سبعة عشر وعنده اصل المسئلة من اربعة وعشرون لان ابن المحرم يحجب المرأة  
 من الربع الى الثمن **قصة في معرفة التماثل والداخل والتوافق والتباين**  
**بين العودين** **قال** رحمه الله تماثل العددان كون احداهما مساويا للآخر لان التماثل  
 بينهما انما يتحقق عند مساواتهما فان التماثل تغاير من المثل والمثلية بين العددين انما يتحقق اذا كانت  
 متساوية **قال** رحمه الله فمراخل العددين المختلفين ان يبعدا قلما الاكثر اي يعنيهما فان فصل  
 التماثل من باب التباين فينبغي ان يكون الفعل من الجانبين كما ان الفعل في التماثل والتوافق والتباين  
 من الجانبين قلنا من جانب اقل العدد من المتداخلين حقيقة الدخول من جانب اكثرهما قبول دخول الاقل  
 فيه فكان الفعل يكون من الجانبين وهو نظير قولك ضرب زيد في ان قبول الفعل بمنزلة الفعل لان زيد لم يضرب  
 ينبغي ان يكون مضوبا لان المكان معنى قولك ضرب زيد قبل الضرب ما كان فعل الضرب صدر عن زيد فصار  
 مرفوعا وكذلك قولك عالج الطبيب المريض فان من جانب الطبيب حقيقة المعالجة ومن جانب المريض قبول  
 المعالجة وهو اعطاء من الادوية اياه فصار كان فعل المعالجة مدرعا للجانبين فهذا كله كذا قاله شيخنا



حافظ الذي لا يدعها له الاكثر ولكن بعد ما عدت ثالث وهو التوافق والثاني تداخل المختلفين الذي لا يدعها له  
 وبين الغصول الاخر فان ههنا قيد العديدين لكنهما مختلفان ولم يقدما ثمة قلت الفرق ان التماثل لا يفي  
 المختلفين والتوافق والتباين لا يفيان الا في المختلفين وكون كل فصل نوعا واحدا فلا يحتاج الى هذا التقييد بخلاف  
 التداخل فانه قد يفي في المتفقين وهو التماثل لان التداخل يتناول من الدخول كما يمكن دخول عدد في عدد اكثر  
 منه فذلك يمكن دخوله في عدد مثله الا ترى ان الاربعة كما توجد في الخمسة توجد في اربعة مثلها بخلاف  
 الثلاثة فان الاربعة لا توجد فيها ولما كان التداخل نوعين متفقا ومختلفا وقد ذكر تداخل المتفقين  
 فاحتاج الى تقييد المختلفين فان قلت كيف يستقيم ما قاله من حد التداخل ان بعد اقل العديدين اكثر من  
 والحال ان كل عددين مختلفين فاقولهما داخل في اكثرهما سواء عد اقلهما الاكثر ام لم يعد قلت تداخل العددين  
 المختلفين نوعان احدهما ان يعد اقلهما الاكثر والثاني ان لا يعد في النوع الاول سمي تداخلا مطلقا والنوع الثاني  
 سمي تباينا من قبل ان اقلهما لا يعد الاكثر ولا يتوافقان بحجز وهذا التقسيم يزول الاشكال فان قلت  
 ما الايهام في العدد حيث فسر بالانفا قلت انما فسر لان من العدد ما هو غير من جميع العدد كعدد الاربع  
 التسعة لانه عدت التسعة ولم تقفها لانه بق واحد بعد الثمانية فينبى بقوله اي بقينه انه ينبغي ان يعد  
 جميع الاكثر لا بعضه او نقول ان يكون الاكثر منقسما على الاقل فسمي صحيحة وهذا قيل تغير اللفظ لان المعنى  
 واحد فان الاقل مما يعد الاكثر يكون الاكثر منقسما على الاقل فسمي صحيحة كاربعة واثني عشر فان الاربعة  
 بعد اثني عشر والاثني عشر اذا قسم على الاربعة خرج من القسمة ثلاثة صحيحة او نقول ان يزيد على الاقل  
 مثله او امثاله فيساوي الاكثر وهذا ايضا من قيل تغير اللفظ لان العدد الذي مثله الاقل من الاكثر  
 او مرارا فاذا زدد على الاقل مثله او امثاله بعد مرات الالفا ساوي الاكثر كما في الصورة المتقدمة التي  
 من الاثني عشر مثل الاربعة مرتين فاذا زدد على الاربعة مثلا ساوي الاثني عشر او نقول  
 ان يكون الاقل جزءا لاكثر وهذا ايضا من قيل تغير اللفظ لان الاقل مما يعد الاكثر كان جزءا  
 ضرورة مثل ثلاثة وتسعة فان الثلاثة ثلثها وقيد بالجزء المفرد لان التداخل لا يتصور فيما اذا كان الاقل  
 اجزا لاكثر كستة وتسعة ليس بينهما تداخل لان الستة ثلثا التسعة والثلثان ليس جزءا مفردا  
**ق** رحمه الله وتوافق العددين لا يعد اقلهما الاكثر ولكن بعد ما عدت ثالث لان التوافق يتناول  
 من الوقف والوقف من الحد من انما يتحقق بحجز يخرج من كل واحد منهما وخروجه من كل واحد منهما  
 انما يتصور كون محزبه ما ذا الحسما كالثمانية مع العشر فعد ما الاربعة فهما متوافقان بالربع لان  
 العدد العاد وم اربعة محزبه جز والوقف وهو الربع **ق** رحمه الله وتباين العددين ان لا  
 يعد العددين معا عد ثالث لان التباين يتناول من البين والبين لا يتحقق بينهما الا بعدم جزء يتفقا  
 فيه ومن ضرورة من الجزء عدم عدد ثالث بعد ما كالتسعة مع العشرة لا يعد هما الا الواحد  
 وانه ليس بعد **ق** المصنف رحمه الله فاصل هذه الفصول الاربعة ان تداخل العددين نوعان  
 احدهما تداخل المتفقين وهو التماثل والثاني تداخل المختلفين سمي هذا الثاني نوعا واحدا تداخل

المختلفين

106 المختلفين الذي لا يعد اقلهما الاكثر ولكن بعد ما عدت ثالث وهو التوافق والثاني تداخل المختلفين الذي لا يعد اقلهما  
 الاكثر ولا يعد ما انصاعا عد ثالث وهو التباين **ق** رحمه الله وطريق معرفة الموافقة والمباينة من المقدارين  
 المختلفين ان ينقص من الاكثر مقدارا الاقلين الجائزين ما راحي اتفقا في درجة واحدة فان اتفقا في واحدة فلا فرق  
 لانه علم ان العاد لهما واحد وانه ليس بعد حتى يكون محزبا جز ومن ضرورة عدم لونه محزبا جز في عدم جزء يتفقا  
 فيه لان الجزء لا يتصور بدون المحزج كما اذا طلبت الوقف من الثمانية والثلاثة عشر نقصت مثل الثمانية  
 من الثلاثة عشر بق خمسة ثم نقصت مثل الخمسة من الثمانية بق ثلاثة ثم نقصت مثل الثلاثة من الخمسة  
 بق اثنين ثم نقصت مثل الاثنين من الثلاثة بق واحد ثم نقصت مثل الواحد من الاثنين بق واحد فتيقن  
 في واحد فعلم انه لا موافقة بينهما وان اتفقا في عدد فهما متوافقان لانه وجد محزج جزء يتفقا فيه في  
 الاثنين بالنصف وفي الثلاثة بالثلث وفي الاربعة بالربع لان الاثنين يخرج النصف والثلاثة يخرج الثلث والاربعة  
 يخرج الربع كالعشرة مع الستة عشر بينهما موافقة بالنصف والجميع مع الخمسة عشر موافقة بالثلث  
 والاثني عشر مع العشر بينهما موافقة بالربع هكذا الى العشرة يعني في الخمسة بالمخمس والعشرة مع  
 الخمسة عشرة وفي الستة بالسدس كالاثني عشر مع الثمانية عشر وفي السبعة بال سبع كالاربعة عشر  
 مع الراصد والعشرين وفي الثمانية بالثمن كالستة عشر مع الاربعة والعشرين وفي التسعة بالثلث  
 كالثمانية عشر مع السبعة والعشرين وفي العشرة بالعشر كالعشر مع الثلاثين **ق** رحمه الله  
 ان جزءا وفق كل عدد من سمي بالثما الذي يعد ما اذا كان الثالث الخادم من الاثنين الى العشرة لان محزج كل جزء  
 سميته في هذه الاعداد سوى النصف فان محزبه الاثنان وهو ليس يسمى وفيما ور العشرة يعني اذا كان بالثما  
 الذي يعد ما ور العشرة يتوافقان بحجز واحد في احد عشر بحجز من اربعة عشر وفي خمسة عشر بحجز خمسة  
 عشر وان كان العدد العاد منطق الكبر لان الاصل في النسبة من الاعداد لانه ان امكن ان نقول راسا لا  
 نقول مضافا وفيما ور العشرة بل ان يقول راسا فلا نقول مضافا بان يقول بينهما موافقة بحجز واحد  
 عشر او بحجز من خمسة عشر وانما جمع الشيخ رحمه الله من نظير الاصم والمنطق حين ذكر اربعة عشر  
 وخمسة عشر ليعلم ان الاصم والمنطق من حيث المذكور بالجز سميان فاعتبر هذا يعني قسم في سائر  
 الاعداد ما بينا لك من الاصل كقوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار امر بالتقاسم **باب التصحيح**  
 التصحيح في اللغة تفعيل من الصحة التي هي ضد القسمة والمراد منه ههنا ازالة الكسر الذي وقع من روبر  
 كل فرق من الوحدة ومن سهاهم من اصل المسئلة **ق** رحمه الله يحتاج في تصحيح المسائل الى سبعة اصول  
 ثلاثة من السهام والروس وهي الاستقامة والموافقة والمباينة واربعة من الروس والروس وهي  
 التماثل والتداخل والتوافق والتباين اما الثلاثة فان كان سهاهم كل فرق منقسمة عليهم بلاكسر فلا حاجة  
 الى الضرب لانا انما نحتاج الى الضرب حال وقوع الكسر على فرق من الوحدة لئلا يكسر الواقع فلما لم يقع الكسر  
 لا نحتاج الى الضرب كابون وبتين اصل المسئلة من ستة لابون السدسان وذلك سهاهم ان يستقيم كل سها  
 والعدد الثلثان وذلك اربعة يستقيم عليها والثاني ان انكسر طائفة واحدة ولكن من سهاهم وروسهم

ربعد



موافقة مضرب وقر عدد روس من انكسر عليهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت عالبة فصورة العادلة كابون وعشرون  
 اصل المسئلة من ستة للابون السدس واذك ستمان يستقيم عليهما والبنات الثلثان واذك اربعة لا يستقيم عليهما  
 بنات ولكن من العدين موافقة بالنصف لان العدد العادل لهما اثنان فنضرب نصف عدد روسن وذلك خمسة في اصل  
 المسئلة وذلك ستة سلخ ثلاثين فتصح المسئلة وصورة العادلة كزوج وابون وست بنات اصل المسئلة ثلث  
 عشوة فقول الى خمسة عشر للزوج الربع وذلك ثلاثة لا يستقيم عليهم وللابون السدس واذك اربعة لا يستقيم عليهم  
 والبنات الثلثان وذلك ثمانية لا يستقيم عليهم ولكن من العدين موافقة بالنصف فيضرب نصف عدد روسن وذلك  
 ثلاثة في اصل المسئلة وعولها وذلك خمسة عشر تنبع خمسة واربعين فتصح المسئلة والثالث ان لا يكون من  
 سهاهم وروسهم موافقة فنضرب كل عدد روس من انكسر عليهم في اصل المسئلة كزوج وخمس اخوات  
 لاب اصل المسئلة من ستة وتقول الى سبعة للزوج النصف وذلك ثلثه لا يستقيم عليهم ولا موافقة  
 من العدين عدد سهاهم وروسهم فنضرب جميع عدد روسن وذلك خمسة في اصل المسئلة وعولها وذلك  
 سبعة تنبع خمسة وثلاثين فتصح المسئلة وكان شيخنا حافظ الدين رضي الله عنه يقول ههنا لطيفة وهي انه  
 قال في اصل المسئلة ولم يتبع في اصل المسئلة وعولها حين اوردناها نظير القول ليعلم ان اصل المسئلة وعولها بصران  
 جميعا منزلة اصل المسئلة بلا عول في حق ضرب الروس الموقوف في اصل المسئلة قال المصنف رحمه الله  
 والضايط في معرفة نصيب كل واحد من الطائفة المنكسرة السهام عليهم من التصحيح في هذين الوجهين ان  
 الكسري وقع على طائفة واحدة نظرا فان كان بين سهام تلك الطائفة من اصل المسئلة وبين روسهم موافقة كما هو  
 الوجه الثاني وكان نصيب كل واحد منهم من التصحيح مثل جزد الوفاق من سهاهم من اصل المسئلة كما في المسئلتين  
 المذكورتين في الوجه الثاني فان بين سهام الباب من اصل المسئلة وبين روسهم موافقة بالنصف فكان نصيب  
 كل واحد منهم من التصحيح مثل نصف ما كان لهم من اصل المسئلة وان لم يكن بين سهاهم وروسهم  
 موافقة كما هو الوجه الثالث فكان نصيب كل واحد منهم من التصحيح مثل جميع ما كان لهم من اصل  
 المسئلة **قال** رحمه الله واما الاربعة فاصرها ان يكون للشرع على طائفتين او اكثر ولكن من اعداد  
 روسهم مماثلة يعني اعداد الروس الموقوفه بعد طلب الوفاق من سهاهم كل طائفة وبين روسهم فالحكم فيها ان تقرب  
 اعداد اعداد في اصل المسئلة مثل ست بنات وثلاث جرات وثلاثة اعمام اصل المسئلة من ستة للبنات  
 الثلثان وذلك اربعة لا يستقيم عليهم ولكن من السهام والروس موافقة بالنصف فاضرب نصف عدد  
 روسن وذلك ثلاثة والجدات السدس وذلك ستم لا يستقيم عليهم ولا موافقة من العدين فاضرب جميع  
 عدد روسهم وذلك ثلاثة وللعمام الباقي وذلك ستم لا يستقيم عليهم ولا موافقة من العدين فاضرب جميع  
 عدد روسهم ذلك ثلاثة فحصل معنا ثلاثة وثلاثة وثلاثة ضرب احدى الثلاث في اصل المسئلة وذلك  
 ستة تبلغ ثمانية عشر فتصح المسئلة والثاني ان يكون بعض اعداد متداخلا في البعض فالحكم فيها ان  
 تقرب اكثر الاعداد في اصل المسئلة مثل اربع زوجات وثلاث جرات واثنى عشر عماء اصل المسئلة من اثني  
 عشر للزوجات الربع وذلك ثلاثة لا يستقيم عليهم ولا موافقة من العدين فاضرب جميع عدد روسن وذلك

بحمد الله

اربعة والجدات السدس وذلك اثنان لا يستقيم عليهم ولا موافقة من العدين فاضرب جميع عدد روسن وذلك ثلاثة  
 وللعمام الباقي وذلك سبعة لا يستقيم عليهم ولا موافقة من العدين فاضرب جميع عدد روسهم وذلك اثني عشر  
 فحصل معنا ثلاثة واربعه واثني عشر تقرب اكثر الاعداد وذلك اثنى عشر في اصل المسئلة وذلك ايضا اثني عشر  
 تبلغ مائة واربعه واربعين فتصح المسئلة والثالث ان موافق بعض الاعداد بقضا فالحكم فيها ان تقرب وفق اعد  
 اعداد الاعداد والثالث ان موافق بعض الاعداد بعضا فالحكم فيها ان تقرب وفق اعداد الاعداد في جميع الثاني ثم ما يبلغ في  
 وفق الثالث ان موافق المبلغ الثالث والا فالمبلغ في الثالث ثم في الرابع كذلك ثم المبلغ في اصل المسئلة كما رجع زوجات  
 وثاني عشر بنات وخمس عشرة جد وسبعة اعمام اصل المسئلة من اربعة وعشرين للزوجات الثمن وذلك  
 ثلاثة لا يستقيم عليهم ولا موافقة من العدين فاضرب جميع روسن وذلك اربعة والبنات الثلثان  
 وذلك ستة عشر لا يستقيم عليهم ولكن من العدين موافقة بالنصف فاضرب نصف عدد روسن وذلك سبعة  
 والجدات السدس وذلك اربعة لا يستقيم عليهم ولا موافقة من العدين فاضرب جميع عدد روسن وذلك خمسة عشر  
 جد وللعمام الباقي وذلك ستم لا يستقيم عليهم ولا موافقة بينهم ولا من الستة فاضرب جميع عدد روسهم  
 وذلك ستة فحصل معنا اربعة وستة وتسعة وخمسة عشر طلبنا الوفاق من اربعة وستة فوجدنا سهاهم  
 موافقة بالنصف فنضرب نصف اعدادها في جميع الاخرى تنبع اثني عشر ثم طلبنا الوفاق بينه وبين سبعة  
 فوجدنا سهاهم موافقة بالثلث فنضرب ثلث اعدادها في جميع الاخرى تنبع ستة وثلاثين طلبنا الوفاق بينه  
 وبين خمسة عشر فوجدنا ايضا سهاهم موافقة بالثلث فنضرب ثلث اعدادها في جميع الاخرى تنبع مائة وثمنا  
 فنضربها في اصل المسئلة وذلك اربعة وعشرون تنبع اربعة الاف وثلثمائة وعشرين فتصح المسئلة والا  
 ان يكون الاعداد متباينة لا موافق بعضها بعضا فالحكم فيها ان تقرب اعداد الاعداد في جميع الثاني ثم ما  
 بلغ في جميع الثالث ثم ما يبلغ في جميع الرابع ثم ما احتج في اصل المسئلة كما مر اثنى عشر بنات وست  
 جرات وسبعة اعمام اصل المسئلة من اربعة وعشرين للراس الثمن وذلك ثلاثة لا يستقيم عليهم ولا موافقة  
 من العدين فاضرب جميع عدد روسهم وذلك اثنان والبنات الثلثان وذلك ستة عشر لا يستقيم عليهم  
 ولكن من اعداد موافقة بالنصف فاضرب نصف عدد روسن وذلك خمسة والجدات السدس وذلك  
 اربعة لا يستقيم عليهم ولكن من العدين موافقة بالنصف فاضرب نصف عدد روسن وذلك ثلاثة  
 وللعمام الباقي وذلك ستم لا يستقيم عليهم ولا موافقة من الوارد السبعة فاضرب جميع عدد روسهم ذلك  
 سبعة فحصل معنا اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة ومن هذه الاعداد مائة وثلاثة عشر في  
 الثلاثة ثم المبلغ في خمسة ثم المبلغ في السبعة ونضرب المبلغ وهو مائة وثان وعشرة في اصل المسئلة  
 وذلك اربعة وعشرون تنبع خمسة الاف واربعين فتصح المسئلة **فصل في معرفة نصيب كل فريق والواحد منهم قال** الشيخ رحمه الله واذا اردت ان تعرف نصيب  
 كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة فتمارضته في اصل المسئلة . يعني الذي سميته  
 المضروب وهو اما كل عدد روس من انكسر عليهم السهام او وفقه اذا كان الكسر على طائفة واحدة او احد

بين  
 ج



اعداد من انكسر عليهم السهام او المجمع من ضرب بعض الاعداد في البعض اذا كان الكسرها طائفتين او اكثر كافي  
المسئلة المبينة المذكورة من اصل المسئلة ثلاثة اسهم اضربها في المضروب وذلك  
ما تان عشرة تنبلغ ستمائة وثلاثين في لهما وكان للبنات ست عشرة اضربها في المضروب وذلك ما تان عشرة  
تبلغ ثلاثة الاف وستين في البنات وكان للجدات اربعة اضربها في المضروب وذلك ما تان عشرة تنبلغ  
ثمان مائة واربعين في الجدات وكان للاعمام سهم اضرب في المضروب وذلك ما تان عشرة يكون ما تان عشرة  
في لم وهذا المعرفة نصيب كل فريق **قال** رحمه الله واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من اعداد الفرق  
فاقم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد رؤسهم ثم اضرب الخارج في المضروب فالحاصل نصيب كل واحد  
من اعداد الفرق كما في المسئلة المتباينة كان للرايين من اصل المسئلة ثلاثة اقسيم عليها واضرب الخارج  
رؤسهم ونصف في المضروب وهو ما تان عشرة تحصل ثلثا مائة وخمسة عشر في كل واحد من اصل  
وكان للبنات من اصل المسئلة ستة عشر اقسيم عليها واضرب الخارج وهو سهم وثلاثة اقسام من اصل  
المضروب وذلك ما تان عشرة يحصل ثلثا مائة وستة وثلاثون في كل بنت وكان للجدات من اصل  
المسئلة اربعة اقسيم عليها واضرب الخارج وهو ثلثا اسهم في المضروب وذلك ما تان يحصل  
مائة واربعون في كل جدة وكان للاعمام من اصل المسئلة سهم اقسيم عليها واضرب الخارج وهو سبع  
سهم في المضروب وذلك ما تان عشرة يحصل ثلاثون فهو لكل عدد وسهم هذا الوجه قسمه النصيب  
**وجه آخر** وهو ان تقسم المضروب على اي فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب الفرق الذي  
قسمت عليهم المضروب فالحاصل نصيب كل واحد من اعداد ذلك الفرق كما في هذه المسئلة اقم  
المضروب وذلك ما تان عشرة على الرايين واضرب الخارج وهو مائة وخمسة في نصيبها من  
اصل المسئلة وذلك ثلاثة يحصل ثلثا مائة وخمسة عشر في كل واحد منها ثم اقم المضروب وذلك  
ما تان عشرة على البنات وعشر واضرب الخارج وهو واحد وعشرون في نصيبها من اصل المسئلة  
وذلك ستة عشر يحصل ثلثا مائة وستة وثلاثون في كل بنت ثم اقم المضروب وذلك ما تان عشرة  
على الجدات وهن ست واضرب الخارج وهو خمسة وثلاثون في نصيبها من اصل المسئلة وذلك  
اربعة يحصل مائة واربعون في كل جدة ثم اقم المضروب وذلك ما تان عشرة على الاعمام  
وسهم سبعة واضرب الخارج وهو ثلاثون في نصيبهم من اصل المسئلة وذلك سهم يحصل ثلاثون في  
لكل ثم قسم هذا الوجه قسمه المضروب قال المصنف رحمه الله اعلم ايديكم الله ان قوله ان تقسيم  
خبره معنى الامر بدلالة السياق او قوله ثم اضرب امره في معنى الخبر بدلالة السياق لتكون  
مطابقة من المعطوف والمعطوف عليه **وجه آخر** وهو طريق النسبة وهو الاوضح  
وهو ان ينسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدم رؤسهم معزدا ثم تغطي مثل تلك النسبة  
من المضروب لكل واحد من اعداد الفرق كما في هذه المسئلة انسب سهام الرايين وذلك ثلثة اليها

فكانت النسبة مثلا ونصفا فاعط لكل واحد منها مثل المضروب ومثل نصفه وذلك ثلاث مائة وخمسة  
عشر ثم انسب سهام البنات وهي ستة عشر الى عدد رؤسهن وذلك عشرة فتكون مثلاً ومثل ثلاثة اقسامها  
فاعط لكل بنت مثل المضروب ومثل ثلاثة اقسامه وذلك ثلثا مائة وستة وثلاثون ثم انسب سهام الجدات  
وهي اربعة الى عدد رؤسهن وذلك ستة فتكون مثل ثلثها فاعط لكل جدة مثل ثلث المضروب وذلك  
مائة واربعون ثم انسب سهام الاعمام الى عدد رؤسهم وذلك سبعة فتكون مثل سبعها فاعط لكل عم  
سبع المضروب وذلك ثلثون قال المصنف وانما قال في الكتاب وهو الاوضح لانك لم تحتاج الى  
الضرب والقسمة في هذا الوجه واحتجت اليها في كلا الوجهين الاولين في هذا الوجه هذا الوجه يكون  
اوضح من الوجهين الاولين **فصل في قسمات التركات بين الورثة او الغرما**  
التركات جمع تركة وهي اسم من الترك فعلة بمعنى مفعوله كالطلبه اسم من الطلب بمعنى مطلوبه  
كذا قاله شيخنا حافظ الدين قال المصنف وكان شيخنا نجم الدين يقول ولا يكون القسمة من  
الورثة والغرما كما وقع في بعض النسخ لان التركة اذا كانت تنفي جميع الديون وبقي للورثة  
شي لا يحتاج الى القسمة من الغرما ويكون القسمة من الورثة لان كل عزم يأخذ امر حقه وانما يحتاج  
الى القسمة من الغرما اذا كانت التركة لم تنف جميع الديون واذا لم تنف فلم يبق للورثة شيء  
فاي شيء يقسم بينهم **قال** رحمه الله فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة ثم اقس  
المبلغ على التصحيح يعني صح المسئلة ثم اطلب الوقف من التصحيح ومن التركة فان كان منها ما  
فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة ثم اقس المبلغ على جميع التصحيح كزوج وابوين وبنتين والتركة  
سبعة عشر دنارا فصح المسئلة او اصل المسئلة من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة لتتق  
عليه ولا يوبه السداس اربعة لتتقيم عليها وللاولاد الباقي وذلك خمسة لا تستقيم على عدد  
رؤسهم وذلك اربعة تقديرا ولا موافقة بينهما فاضرب الاربعة في اصل المسئلة وذلك اثني  
عشر تنبلغ مائة واربعين فاضرب الزوج اثني عشر ولكل واحد من الانون مائة وللان عشرة ولكل  
بنت خمسة ثم اطلب الوقف من ثمانية واربعين ومن التركة وهي سبعة عشر ولا موافقة بينهما  
فاضرب سهام الزوج وهي اثنا عشر في التركة وهي سبعة عشر واقسم الحاصل وهو ما تان اربعة  
على التصحيح وذلك ثمانية واربعون يخرج اربعة دنائير وربع دينار وهي للزوج من التركة ثم  
اضرب سهام الان من التصحيح وذلك ثمانية في السبعة عشر واقسم الحاصل وهو مائة وستة  
وثمانون على الثمانية والاربعة يخرج ديناران وخمسة اسداس دينار وهي للاب من التركة وذلك  
الام ثم اضرب سهام الابن وهي عشرة في السبعة عشر واقسم الحاصل وهو مائة وسبعون على  
الثمانية والاربعة يخرج ثلاثة دنائير ونصف دينار وطسوج وهي لابن من التركة ثم اضرب  
سهام كل بنت وهي خمسة في السبعة عشر واقسم الحاصل وهو خمسة وثمانون على الثمانية والاربعة  
يخرج ديناران وثلاثة ارباع دينار وجهه وهي لكل بنت من التركة واذا كان من التصحيح والتركة موافقة

الاعمام







المال ولم يرد عليهم وبه اذعروا والزهرى ومالك والشافعي رحمهم الله قال المصنف رحمه الله من مشاغلنا من جعل مسألة الرد بناء على مسألة ذوى الارحام فالرد باعتبار الرحم لا يرد على الزوجين لعدم الرحم في حقهما **وجهد البناء** ان ذوى الارحام لما كانوا منقادين على بيت المال وعند مالك والشافعي لما كان ذوى الارحام لا يستحقون سببا ومصبت المال في بيت المال اذا لم يكن هناك صاحب فرض ولا عصبه فكل ذلك الفاضل عن فرض ذوى الفروض ولا يستحق له مصبته بنت المال ومنهم من جعل المسئلة على سبيل الابتداء وقال الحنفية لم يرد ائمة الموارث فان الله تعالى ان يصيب كل واحد من اصحاب الفروض والتقدير الثابت بالنسبة بمنع الزمان عليه لان الزمان مجاوزة الحد الشرعي وقد احوى الله تعالى الوعيد بمن جاوز الحد الشرعي في قوله ومن بعض الله ورسوله ويتعده دون الآية وفي الرد عليهم زمان على ما قدر لكل واحد منهم ولا يضره فرض ذوى الفروض كما يستحق له فيكون لبيت المال لانه لا يستحق له فكذا اصبحت اعتبار البعض بالكل وان ارد اما ان يكون باعتبار الفرضية او العصبية او الرحم على من ذهبكم ولا يجوز ان يكون باعتبار الفرضية لانه وصل الى ذى كل فرض فرضه ولا باعتبار العصبية لان باعتبارها تقدم الاقرب فالاقرب ولا باعتبار الرحم لانها في معنى الاستحقاق بالعصبية مقوم فيها الاقرب فالاقرب عندكم فاذا اطلت هذه الوجوه فبطل القول بالرد فيوضع في بيت المال ليعرف الى الجوانح الملبس ويختص في ذلك قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولي ببعض من بعضكم او بعض اولي ببعض من بعضكم سبب الرحم هذه الآية لوجب استحقاق جميع الميراث لم يوصله الرحم واية الموارث لوجب استحقاق جزء معلوم من المال لكل واحد منهم بالوصف المذكور فتعمل بالآيتين ويجعل لكل واحد منهم فرضه بتلك الآية ثم يحول ما بقي استحقاقا لهم بالرحم هذه الآية ولهذا لا يرد على الزوجين لانعدام الرحم في حقهما وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رجل ان النبي صلى الله عليه وسلم ورث الملاعنة من ابنته اي ورثها جميع المال ولا يكون ذلك الا بطريق الرد وفي حديث وائلة بن الاسقع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تحرز المواة ميراث لغيرتها وعتيقتها والابن الذكر لو عنت به والمعنى فيه ان استحقاق الميراث بطريق الولاية لان الوراثة خلافة والوارث خلف المورث ملكا ونقصا حتى ان ما ينقطع الولاية كالرق واختلاف الدين يمنع التوارث ولهذا رث المسلم الكافر بالسبب العام دون الخاص لان الولاية تثبت للمسلم الكافر بالسبب العام دون الخاص ولا يرث الكافر المسلم بحال لان الولاية لا تثبت للكافر في المسلم بحال فان ما قلتم يشكل بالصبي والمجنون وانما استحقاق الميراث وان لم يكونا من اهل الولاية قلت انما انعدم في حقهما الاهلية لمباشرة النصف وما انعدمت الاهلية للملك والوراثة خلافة في الملك وولهما مقوم مقامهما في النصف في الملك فلا يتكفل بسبب الصغير والمجنون خلف فيما ينسب به ولاية الارث واذا ثبت ان الاستحقاق يثبت بطريق الولاية قلت اصحاب الفروض ساووا المسلمين في الاسلام وترحموا بالقرابة لان استحقاقهم باعتبار معنى العصبية ومجرد القرابة في حق اصحاب الفروض لا يكون علة للعصبية ومجرد القرابة في حق اصحاب الفروض لا يكون علة للعصبية فيثبت بها التزجيح بمنزلة قرابة الام في حق الاخ لا ب واما فان التزجيح يحصل بها لانه لا يستحق بها العصبية بانفرادها فاذا تزججوا بقوة السبب كانوا اولي بما بقي من ميراث المسلمين وبه خرج الجواب عن قوله فصار عن

الفروض ولا يستحق له فيكون لبيت المال الا ان هذا التزجيح بالسبب الذي استحقوا به الفرض فيكون مبنيا على الفرض فقط باعتبار الاقرب والاقرى فذلك بالاستحقاق بالرد فقط باعتبار ذلك وبه خرج الجواب عن قوله الرد اما ان يكون باعتبار الفرضية او العصبية او الرحم كذا في شرح الترمذي ولين كان في رد الزمان عليهم مجاوزة الحد الشرعي فهو زمان على النفس بالنفس وذلك جائز ولا يجوز الزمان على الحد الشرعي لا يجوز النقص عنه وبه اجماع يتقرر حقهم عند القول فذلك يجوز الزمان عليه بالرد واما ابن مسعود ففي الزوجين يقول الرد باعتبار الرحم والاستحقاق بالرحم انما يكون بمعنى العصبية فيعتبر بالاستحقاق بحقيقة العصبية فلا يثبت ذلك لهما لان معنى العصبية في حقهما مشتق فان العصبية باعتبار القرابة او ما شابه القرابة كالولاء فيكونه باقيا عند استحقاق الميراث والزوجية لم يمت هذه الصفة لانها ترتفع بموت احد من الاطراف استحقاق الفرضية لهما ثابت بالنسبة لغيرهما ورا النصوص عليه لا يثبت الاستحقاق لانعدام السبب عند الاستحقاق وبه نقول نحن وابن عباس رضي الله عنهما وفي بنت الابن نقول ان البنت وبنت الابن في الرد بمنزلة الابن وابن الابن فيكون الاقرب مقدما وكذلك في الاخ لا ب نقول ان الاخ لا ب وام والاخ لا ب في الرد بمنزلة الاخ لا ب وام وبالاخ لا ب فيكون ذوالقرابتين اولي وبنت اولاد الام يقول لا يرد عليهم مع الام كما لا تكون العصبية لا ولا لادب مع الاب وفي الجدة يقول انها تدرك بالانثى والاداء بالانثى ليس بسبب الاستحقاق بالعصبية بحال وان سبب الاستحقاق للجدة ضعيف فلا يثبت المزاوجة منها ومن كان سببه قويا في المستحق بالرد والتعليل الاول عامر في الاممية والثاني عامر في الابوية والاممية وبه نقول ابن عباس رضي الله عنهما اذا عرفنا الكلام من حيث المعنى جيب الى اللفظ فان **حق الكلام** ان نقول ما فضل عن فرض ذوى الفروض ولا يستحق له يرد عليهم بالصغير لانه سبق ذكر ذوى الفروض قلت وضع الاسم الظاهر مقام الصغير ايضا للحكم وقد يوضع الاسم الظاهر مقام الصغير في علم البيان لمجان قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وقوله القارعة ما القارعة لم يقل ما هي ووضع الاسم الظاهر مقام الصغير زياره للتحويل وقوله ملك الناس الناس لم يقل ملكهم والهمهم ووضع الاسم الظاهر مقام الصغير زياره في البيان وكان القياس ملكهم والهمهم بالصغير لانه سبق ذكر ان سببه قوله رب الناس ونطياره في التبريل كثير يعرف من له ما رسته بالكشف عن حقائق التنزيل **قال رحمه الله** ثم مسائل الباب اقسام اربعة نفخ في قول علي ومن تابعه من الصحابة رضي الله عنهم اصدف ان يكون في المسئلة جنس واحد ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه فاجعل المسئلة من دوسهم كما اذا تزل بنتان او اخيتان او جدتين فاجعل المسئلة من اثنتين وهذا لان اهل الرد لما كانوا من جنس واحد كانوا متساوين في الاستحقاق وجميع المال عاينهم على السوية فتكون القسمة على عدد رؤسهم كما في العصبية لو ترك ابنين واخوين يقسم المال على عدد رؤسهم فلذلك ههنا ولا يرد رؤسهم يقسم على عدد رؤسهم ثم يقسم الباقي منهم على عدد رؤسهم فيقسم الكل بينهم على عدد رؤسهم قسمة واحدة قطعا للمساواة والشك في اذ المجتمع في المسئلة جنس اثنان او ثلاثة اجناس ممن يرد عليهم عند عدم من لا يرد عليه فاجعل المسألة من سهامهم اعني من اثنين اذا كان في



المسئلة سدس ان كجدة واخت لام او من ثلاثة اذا كان سدس كجدة واخت لام او من اربعة اذا كان نصف سدس  
 كنت و بنت ابن او من خمسة اذا كان ثلث او سدس كبنين وام او نصف وسدس ان كنت و بنت بابت وام و  
 ثلث كاخت ب وام و هذا لانهم لما اعطوا سهمهم بقسم الباقي من سهمهم بينهم على قدر سهمهم فقيد  
 القسمة من بين فيقسم الكل بينهم بقدر سهمهم قسمة واحدة تسهيلا للامر والثلث ان يكون مع الاول من لا  
 يرد عليه اعطى من فرض من لا يرد عليه من اقل خارجة واقسم الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه على راس من يرد عليه  
 لان عند عدم من لا يرد عليه يقسم المال على عدد روس من يرد عليه اذا كان من جنس واحد فلذا عند وجود  
 بقسم الباقي ما عدد روسهم اذا كانوا من جنس واحد اعتبر البعض بالكل فان استقام فيها يعني لا يحتاج الى  
 الضرب وتصح المسئلة من يخرج فرض من لا يرد عليه كزوج و ثلاث بنات اقل يخرج فرض من لا يرد عليه اربعة  
 اعطى للزوج ربعها وذلك سهم ثلثه تستقيم على عدد روس البنات فالمسئلة تقسم اربعة وهو نظير ما  
 ذكر في باب التصحيح ان كان سهم كل فرد منقسم عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب كما ان ثمة لما كان سهمهم  
 فرد يستقيم على عدد روسهم لا يحتاج الى الضرب فذلك هو اذا كان الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه مستقيم  
 روس من يرد عليه لا يحتاج الى الضرب كما في هذه الصورة وان لم يستقيم فاضرب وفق روسهم ان وافق روسهم الباقي  
 في يخرج فرض من لا يرد عليه فالمبلغ تصح المسئلة كما ان في باب التصحيح اذا انكسر على طائفة واحدة يطلب الوفاق  
 بين سهمهم وروسهم فان وجد يضرب وفق عدد روسهم انكسر عليهم في اصل المسئلة كذلك هو هنا لما وجد من الباقي من  
 يخرج فرض من لا يرد عليه وبين روس من يرد عليه موافقة يضرب وفق عدد روسهم في يخرج فرض من لا يرد عليه كان  
 بمنزلة اصل المسئلة ثمة كزوج وست بنات اقل يخرج فرض من لا يرد عليه اربعة اعطى للزوج ربعها سهمها ثلثه  
 لا يستقيم على عدد روس البنات ولكن الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه وبين روسهم موافقة بالثلث فاضرب  
 وفق عدد روسهم وهو اثنان في يخرج فرض من لا يرد عليه تبلغ ثمانية فتمت المسئلة والاثنا عشر بمنزلة المضروب  
 ثمة كان للزوج من يخرج فرض من لا يرد عليه اضرب في المضروب يبلغ اثنين فتمت له والباقي ثلاثة اضرب في المضروب  
 تبلغ ستة فاقسم على عدد روسهم لكل بنت سهم **قال** رحمه الله والافاضل كل روسهم في يخرج فرض من لا  
 يرد عليه فالمبلغ تصح المسئلة يعني ان لم يوافق روسهم الباقي كان ثمة ان لم توجد بينهما موافقة تضرب  
 كل عدد روسهم انكسر عليهم في اصل المسئلة كذلك هو هنا لما لم يوجد من الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه وبين  
 من لا يرد عليه كزوج وخمس بنات اعطى فرض من لا يرد عليه من اقل خارجة وهو اربعة ربعها سهمها ثلثه  
 لا يستقيم عليهم ولا موافقة بينهما فاضرب كل عدد روسهم وهو خمسة في يخرج فرض من لا يرد عليه ثلثه عشر  
 فتمت المسئلة كان للزوج سهم اضرب في المضروب خمسة فتمت له والباقي ثلاثة اضرب في المضروب تبلغ خمسة  
 عشر فاقسم عليهم لكل بنت ثلثه والشراب ان يكون مع الثاني من لا يرد عليه كان باقى من يخرج فرض من لا يرد عليه  
 على مسئلة من يرد عليه لان باقى من يخرج فرض من لا يرد عليه حقه ولكن بقدر سهمهم فيقسم مسلتهم فاقسم  
 لهم هو للذكر له سهم وما اصاب لسهين فهو للذكر له سهمان فان استقام فيها وهذا الصورة واحدة وهي ان يكون  
 للزوجات الربع والباقي من اهل الرد اثلاث وهذا لان الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه اما ان يكون واحد اذا كان الخرج

اشترى باعطا الزوج النصف والواحد انما يستقيم على مسئلة من يرد عليه اذا كان اهل الرد راشدا واصر اقول المسئلة  
 من القسم الثالث واما ان يكون ثلاثة اذا كان الخرج اربعة باعطا الزوج الربع عند عدم البنات فان كان صاحب  
 الربع زوجا فلا تخلوا اما ان كانت البنات منفردات او مع ذي فرض اخر فان كن منفردات او مع ذي فرض اخر فان  
 كن منفردات فالمسئلة من القسم الثالث وان كن مع ذي فرض اخر فمسئلة من يرد عليه اما ان يكون اربعا واما اخمسا  
 والثلثة لا يستقيم على الاربعة ولا على الخمسة وان كان صاحب الربع امرأة فهنا صور الاستقامة ولهذا اقدم بالاربعة  
 واما ان تكون سبعة ان كان الخرج ثمانية باعطا المرأة النصف والاستقامة هنا لا تتصور ايضا لان مسئلة من يرد  
 عليه لا تتجاوز من خمسة ولا تستقيم سبعة على عدد اقل منها فلذا قال وهذا في صورة واحدة وهي ان يكون للزوج  
 الربع والباقي من اهل الرد اثلاثا كزوج واربعة جدات وست اخوات لام اقل يخرج فرض من لا يرد عليه اربعة اعطى للزوج  
 ربعها سهمها ثلثه ومسئلة من يرد عليه ثلاثة ايضا لان الجدات السدس والاخوات لام الثلث والثلثة الباقي  
 تستقيم على هذه الثلاثة فمهم الجدات وسهمان للاخوات لام وان لم يستقم فاضرب جميع مسئلة من يرد عليه  
 يخرج فرض من لا يرد عليه لان مسئلة من يرد عليه بمنزلة روسهم فان الباقي كما يقسم على الروس تقسم على المسئلة  
 والباقي اذا لم يستقم على روسهم تضرب الروس في يخرج فرض من لا يرد عليه فذلك اذا لم تستقم على مسلتهم تضرب  
 مسلتهم في يخرج فرض من لا يرد عليه فالمبلغ يخرج فرض من الفرضين ولم يقل فالمبلغ تصح المسئلة لان المسئلة لا تتغير  
 بعد فان بعد الضرب قد كسر سهم طائفة على روسهم فيحتاج الى ضرب اخر لتصح المسئلة كما راع زوجات وتسع بنات  
 وست جدات اعطى فرض من لا يرد عليه من اقل خارجة وهو ثمانية ثمة واحدة ثمة سبعة ومسئلة من يرد عليه خمسة  
 لان الفرضين ثلثان وسدس والسبعة لا تستقيم على الخمسة ولا موافقة بينهما فتضرب الخمسة في الثمانية تبلغ  
 اربعين فهو يخرج فرض من الفرضين ثم اضرب سهم من لا يرد عليه بقدر سهمهم فتضرب سهمهم فيه كما في هذه المسئلة  
 للزوجات من يخرج فرض من لا يرد عليه سهمهم اضربه في الخمسة وهي مسئلة من يرد عليه تبلغ خمسة في اهل البنات ثمة  
 مسئلة من يرد عليه اربعة امرها في الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة تبلغ ثمانية وعشرين في اهل  
 والجدات سهمهم اضربه في السبعة تبلغ سبعة في اهل **قال** رحمه الله فان انكسر على البعض صح المسئلة بالاصول  
 المذكورة . يعني الاصول السبعة المذكورة في اول باب التصحيح كما في هذه المسئلة للزوجات خمسة من اربعين  
 ومن اربع فالخمسة لا تستقيم على الاربعة ولا موافقة بينهما فاضرب جميع عدد روسهم وذلك اربعة والبنات ثمانية  
 وعشرون ومن تسع والثمانية والعشرون لا تستقيم على التسعة ولا موافقة بينهما فاضرب جميع عدد روسهم  
 وذلك تسعة والجدات سبعة ومن ست والسبعة لا تستقيم على الستة ولا موافقة بينهما فاضرب جميع  
 عدد روسهم وذلك ستة فاجتمع عندك اربعة وستة وتسعة فاذا طلبت الوفاق بين الاربعة والستة  
 حدى منهما موافقة بالنصف فاضرب نصف اصدما في جميع الاخر تبلغ اثني عشر فاطلب الوفاق بين اثني عشر  
 وبين تسعة حدى منهما موافقة بالثلث فاضرب ثلث اصدما في جميع الاخر تبلغ ستة وثلثين في المضروب ثمة  
 اضربها في الاربعين وهو يخرج فرض من الفرضين تبلغ العا واربعة واربعين فتمت المسئلة واما لم يذكر الوا  
 من الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه ومن مسئلة من يرد عليه في هذا القسم لان الموافقة لا تتصور ههنا قال البا

مع وجود البنات او باعطا  
 المرأة الربع ٤٤

وجات

ت

فتمت



من يخرج فرض من كبره عليه اما واحد اذا كان المخرج اثنين ولثلاثة اذا كان المخرج اربعة ولما سبعة اذا كان المخرج ثمانية  
وسبعة من كبره عليه اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة ولا موافقة من هذه الاعداد وهذا خلاف القسم  
الثالث فان الموافقة من هذه الاعداد وهذا خلاف القسم الثالث فان الموافقة متصورة ثم لان عدد رور  
من كبره عليه يحتمل ان يكون عدد ابينه وبين الباقي من يخرج فرض من كبره عليه موافقة اذا كان مخرج فرض من كبره  
عليه اربعة او ثمانية **باب مقاسمة الجدة** المقاسمة مفاعلة من القسمة والقسم  
لا تنافي بين الجد والاجوة والاحوات على قول لي حنفية رحمه الله فلقب هذا الباب بالمقاسمة بناء على قولهما قال  
رحمه الله قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه ومن تابعه من الصحابة عبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير وعبد الله  
بن عمر وابو هريرة وحذيفة بن اليمان وابو سعيد الخدري ومعاذ بن جبل وان بن ابي ربيعة وابو موسى الاشعري وعمران  
بن الحصين وابو الدرداء وعائشة وبنو الهيثم والعتات لا يوثقون مع الجد وهذا قول لي حنفية وشرح وعطاء  
وعبد الله بن عتبة بن مسعود وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير والباقي من التابعين وقا بن زيد  
والحسن بن محمد بن عتبة بن مسعود وقال علي بن ابي طالب وابن مسعود رضي الله عنهم يروون مع الجد على حصة  
في كيفية القسمة ويقولون رضي الله عنه اذ ابراهيم بن ابي بكر بن داود ابو يوسف ومحمد بن النضر ومالك والشافعي  
يقول ابن مسعود اذ علقه والنخعي قال شيخ الاسلام خواهر زارة وكان شيخنا الفقيه الزاهد ابو بكر الجديري  
وحمد الله محكي عن بعض مشايخ سمرقند ان ابا حنيفة رحمه الله انما اختار قول لي بكر لانه ثبت على هذا  
القول ولم يتعارضه الرواية فاما من علم فقد تعارضت الروايات فانه روى عن حبيدة السلمي انه قال  
حفظت عن عمر بن الجهم سبعين قضية مخالف بعضها وفي رواية ان عمر قضى في الجهمية قضية مخالفة بعضها  
بعضا وفي رواية انه خطب الناس فقال هل سمع اصدركم اذ راي النبي صلى الله عليه وسلم قضى الجديري فقال رجل من القوم  
رايته يا امير المؤمنين قضى الجديري بالسدر فقال مع من كان من الورثة فقال مع من كان من الورثة قال لا ادرى فقال لا ادرى  
ثم قام اخر فقال رايتك قضى الجديري بالثلث فقال مع من كان من الورثة قال لا ادرى فقال لا ادرى ثم قام اخر فقال رايتك  
قضى الجديري بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادرى فقال لا ادرى ثم قام اخر فقال رايتك قضى الجديري بالثلث فقال  
مع من كان من الورثة قال لا ادرى ثم قام اخر فقال رايتك قضى الجديري بالثلث فقال مع من كان من الورثة قال لا ادرى فقال  
لا ادرى فقال لا ادرى وكان يقول اللهم من كنت بينهن له فلم يبينها لي وجمع الصحابة ليتفقوا في الجد على قول فسقطت  
حجة من سقف البيت ففرقوا فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما جئتموا في الجد على شيء وفي رواية انه جمع الصحابة  
وجعلهم في بيت وقال لا بد لكم من ان تتفقوا على شيء وجلس على الباب مع الدرة فسقطت حجة من سقف  
البيت وحملت عليهم وخرجوا مدعويين وتفرقوا فقال ابن الله تعالى ارتقاع هذا الخلاف واجتمعت  
الصحابة على ابيه مات وليس له في الجد قول حتى روي انه اوصى من مات فقال اشهدوا اني لم اقل في الجديري ولم  
استخاف عليهم اصداء وسترور رايهم فيه بعد ذلك وانما اختلفوا في هذه المسئلة لاستنباه حال الجد بانه يشبه  
الاب من وجه على معنى ان اولاد الام يحبون بالجد كما يحبون بالاب وان الجد اذا زوج الصغيرة والصغيرة فيلحق  
بلاخي ربهما كما اذا زوجها الاب ولا ولاية للاخ في النكاح فبلغ لاختيارهما كما اذا زوجها الاب ولا ولاية  
لاخ في النكاح مع قيام الجديري بظاهر الرواية كلاب والجد يطلب حذر القذف كلاب والجد يتصرف في النفس والمال

كلاب ولا يقتل الجد بول الولد كلاب ولا يترى وجد حليلة الجد كلاب لا يترى وجد حليلة الاب يدفع الزكاة  
الى الجد كلاب ولا يقبل شهادته كلاب ويصح استيلاء الجد جارية نافلته عند عدم الاب كلاب  
وشبهه الاخر من وجه على معنى ان الصغير اذا كان له اب وام فجميع النفقة على الاب ولو كان له ام واجد فالنفقة عليها  
اثنان على اعتبار الميراث كالاخ ولا تنقض النفقة على الجد المفسر كالاخ ولا تجب صدقة فضل الصغير على الجد كالاخ  
والصغير لا يصير مسلما باسلام الجد كالاخ والجد لا يصير مسلما باسلام الجد كالاخ والجد لا يقرب ابنة وابنه محرم  
لا يصح كالاخ والجد لا يجوز نافلته الى امرائه نفسه كالاخ فلما كان تعارض هذه الاحكام اختلف الصحابة وتوقفوا  
فيه ما توقف ابو حنيفة في مسألة الدرهم وقت الحنا والاطفال المشركين والحشي لتعارض الادلة كذا في فرائض  
الامام طهيري الذين التزموا رحمه الله ولا خلاف في الصحابة امتنع بعض القائل في الفتوى بالجد وهو الكلام فيه  
واما عامة العلماء اختلفوا في الجد فاختلفوا في مسألة ان نفقته فيه بالاصطلاح واختار ابو نصر الدوسي ان الاخوة لول  
واختار الشيخ الامام طهيري الذين التزموا رحمه الله ولا خلاف في الصحابة امتنع بعض القائل في الفتوى بالجد وهو الكلام فيه  
الضرر والقاضي الامام ابي علي السعدي واختار شمس الائمة الشريفة رحمه الله في فتواه قوله وقال النضر تاشي  
رحمه الله الاحسن عندي ما اختاره الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله ان يدفع اليدها  
اجتمعت عليه الصحابة وهو السدر وشرح معه على الباقي قال المصنف وعني بهذا ما ذكر عن عمر انه خطب الناس  
فقال هل سمع اصدركم اذ راي النبي صلى الله عليه وسلم قضى الجديري بالثلث **وجه** قول من رويهم مع الجد ماروي عن  
علي رضي الله عنه انه شبه الاخوة بشجرة ابنت غصين والجد مع النافلة بشجرة بنت منها غصن ثم ثبتت من غصنها  
غصن فالقرب من غصن الشجرة الظاهر من القرب بين اصل الشجرة والغصن الثابت من غصنها لان بين الغصنين مجاور  
بغير واسطة ومن الغصن الثاني اصل الشجرة مجاورة بواسطة الغصن الاول فلي هذا ينبغي ان يقدم الاخ  
على الجد لان العصوبة تنبني على القرب الا ان في جانب الجد معنى اخر وهو الولاد فتايد بذلك المعنى انما له  
بالنافلة وبالولاد سحق القرينة وهو السدر من له اسم الابوة قال الله تعالى ولا يوبى لكل واحد منهما السدر  
فلا ينقص لضرب الجد عن السدر باعتبار الولاد بحال فتايد بهذا الولاد قرابته من الميت فيكون من احمال الاخوة يتعاهم  
اذا كانت المقاسمة خيرا له من السدر **وجه** ان الولد اقرب من الاخوة بدليل حجب الزوج والروضة بالولد  
دون الاخوة وحجب الام من الثلث الى السدر بالولد الوارد دون الاخ الوارد ثم الولد لا ينقص لضرب الجد عن السدر  
فالاخوة لا ينقصوا لضرب السدر بحال كان اولادهم من زينة ثابت انه شبه الاخوة بواد تشعب منه نهران  
مع النافلة بواد تشعب منه نهران تشعب من النهر جدول فالقرب من النهر ينزلون اظهر منه بين الجد والولد  
وهذا التشبيه نظير التشبيه بالشجرة وخرجت المعنى نقول ان الجد والاخ استويا في الادلة فكلاهما يدين بالاب  
بالبنوة والجد يدين بالابوة والبنوة في العصوبة مقدمة على الابوة الا ترى ان من ترك ابا وابنة كانت العصبة  
للبن دون الاب ولكن في جانب الجد ترجيح اخر وهو الولاد فالولد مقدم في استحقاق الارث على غير الولاد ولهذا  
يقدم البنون على الاخوة في العصبة والبنات على الاخوات في الفرض وبذلك الولاد استحقاق الجد القرينة وصاحب الفرض  
مقدم على العصبة فقلنا في الفرض المسحق بالولد يجعل الجد مقدما واذا آل الامر الى العصوبة يعتبر الادلة ونما

جد











واشته عازر مذهبها فنسبت اليها وقيل ان فقيرها من بني الكدر كان يحسن مذهب زيد فسا له عبد  
الملك بن مروان هذه المسئلة فاختط في حواشيها فنسبت الي قبيلته قال الخليل صاحب العين وقيل ان اسم  
المسؤل كان الكدر قال المصنف رحمه الله وما قيل انها تكدرت على اصحاب النضر او الجدر على الاخت  
نصيبها حيث استرد منها شيئا بعد ما استخفت او لتكدر قول زيد فيها فان جميعها لا يصح لان الكدر  
لم يؤخذ من التكدر والتكدر فان نعت الموتى من التكدر والمكدر المددرة والمتكدره والصحيح  
انها منسوبة الى اسم قبيلة وقعت فيها هذه المسئلة او الى مسؤل كان من هذه القبيلة او الى المسؤل  
واصحاب العراق يسمونها غر الشريها واهل المدينة يسمونها ام الفدوخ لانها كلما حركت ازدادت  
**قال** رحمه الله ولو كان مكان الاخت اخ او اختان فلا عول ولا الدرية اما اذا كان مكانها اخ فلا عول ولا  
المسؤل خير للجد فالسدر الباقي له ولاشي للاخ كافي المسئلة المتقدمة لما كان السدر خير للجد اعلم المسئلة  
واعطيناه السدر ولم يبق للاخت شي ولا الدرية ايضا لان الاخ عصبة فلم يمكن ان يرد جله صاحب  
فرض فاضل الى حرماته خلاف الدرية فانه يمكنه حمل الاخت فيها صاحبة فرض واما اذا كانت مكانها  
اختان فلا عول لان حق الام برد من الثلث الى السدر والدرية ايضا لان اصول زيد فيها مستقيمة وعند  
ابن مسعود رضي الله عنه الجدر بقاسمهم فلم ينقص حظه من الثلث وافق زيد ابيه **وامر آخر** عنده  
ان بني العلات لا يعتد بهم في المقاسمة مع بني الاعميان وافق علي في هذا وقال يعتد بهم اذا انفردوا  
عن بني الاعميان كما هو مذهب علي **وامر آخر** ان الاخوات المنفردات صواب فرض مع الجدر وفي  
عليه فيد **وامر آخر** تفرد به ان الاخوات لاب وام اذا كن صواب فرض معه فلاشي له لبني العلات  
صوابا كانوا ذورا او اناثا او مختلطين ولا يعتد بهم في هذه الحالة واذا اختلف بهم اصحاب الفروض فلم يفرضهم  
ثم في قسمة الباقي بينهم عند روايتان في رواية لقول زيد وفي رواية كقول علي **وامر آخر**  
انه كان لا يرى تخصيص الام على الجدر تفرد به حتى انه لو ترك اما وجدا واختا لاب ولم قال في رواية  
للاخت النصف والباقي بين الجدر والام نصيف وفي رواية للاخت النصف والام ثلث كما سبق والباقي  
للجد فان قيل القائلون بتوريث بني الاعميان والعلات مع الجدر علي وزيد وابن مسعود رضي الله عنهم  
فلم يخص الشيخ رحمه الله قول زيد بالذكر دون قول علي وابن مسعود قلنا انا خص قول زيد بالذكر لان  
ابا يوسف ومحمد ارحم الله اخارا قوله دون قول علي وابن مسعود فلهذا مفتي مختار للفتوى قول اي  
يوسف ومحمد اقتدا بسم الامة الشريفة رحمه الله فانه اختار للفتوى قولهما لان رسم المفتي انه اذا  
كان ابو حنيفة في طرف وصاحبه في طرف فانه يحيز من ان يختار قول ابي حنيفة للفتوى ومن ان يختار  
قولهما فخص قول زيد بالذكر لينص على قولهما **باب المناخعة** المناخعة معاكلة  
من النسخ وهو النقل والتحويل ومنه قولك نسخت الكتاب اي نقلته من نسخة الى نسخة فسميت مناخعة  
لان نصيب الميت الثاني ينسخ اي ينتقل الى ورثته او لان الانصاف بموت الميت الثاني ينسخ اي ينتقل الى  
عبد الاعداد وكذلك التصحيح او عدد مجموع الورثة بموت واحد منهم لان المجموع ينتفي بانتفا جزيه

ومعنى الفعل من الجانبين باب المعاكلة قد مر في فصل التنازل والتفاضل **قال** رحمه الله ولو صار بعض  
الانصاف ميراثا قبل القسمة . يعني لو مات بعض ذري الانصاف قبل القسمة وصار نصيبه ميراثا لغيره  
اي مقسوما بينهم فالحال لا يتخلو اما ان يكون ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الاول فلا تغير في  
القسمة كما اذا ترك ميراثا من امرأة واحدة ثم مات احد البنين او احد البنات قبل القسمة ولا رث  
له سوى الاخوة والاخوات فان قسمة التركة بين الباقيين على صفة واحدة للذكر مثل حظ الانثيين  
فيكون بقسمة واحدة بينهم واما ان تغيرت القسمة كما اذا ترك ابنا وثلاث بنات الا ان الابن من امرأة  
والبنات من اخرى فماتت احد البنات قبل القسمة ولا ورثها سوى الاخ لاب والاختين لاب وام هو  
واما ان يكون ورثة الميت الثاني غير ورثة الميت الاول كزوج وبنت وام فمات الزوج قبل القسمة عن امرأة  
وابوين ثم ماتت البنت عن ابن وبنت ووجه ثم ماتت الجدة عن زوج وابوين فالامير هذين النوعين ان  
تصح مسألة الميت الاول وتطهر سهم كل وارث من التصحيح ثم يصح مسألة الميت الثاني وتنظر من ما في  
من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني ثلاثة احوال فان استقام ما في يد من التصحيح الاول على التصحيح  
الثاني فلا حاجة الى الضرب وهو نظير ما ذكرنا في باب التصحيح ان كان سهم كل فرد من قسمة عليهم بلا كسر  
فلا حاجة الى الضرب فان تصحيح الميت الاول ههنا بمنزلة اصل المسئلة ثمة وتصحيح الميت الثاني بمنزلة  
روس الفرع المقسوم عليهم ثمة وما في يد الميت الثاني بمنزلة سهمهم من اصل المسئلة ثمة فكما ان ثمة متى كان  
سهم كل فرد من قسمة عليهم بلا كسر لا يحتاج الى الضرب فكذلك ههنا لما كان في يد الميت الثاني من قسمة  
على تصحيح مسئلته لا يحتاج الى الضرب كافي المسئلة المذكورة وهو زوج وبنت وام فمات الزوج قبل القسمة  
عن امه وابوين فالمسئلة الاولى رديئة لانه بقى سهم من اثني عشر ولا مستحق له نصيب من ستة عشر  
للزوج اربعة عشر وللبنات تسعة والام ثلثة والمسئلة الثانية تصح من اربعة والاربعة التي في يد  
الزوج تستقيم على مسئلته للمرأة منها سهم وللبنات سهمان والام سهم فقلت المسئلتين يحسان من ستة  
عشر للبنات الميت الاول تسعة ولام الميت الاول ثلثة ولام ام الميت الثاني سهم ولا للميت الثاني  
سهمان ولام الميت الثاني سهم وان لم يستقم فانظر ان كان سهمها موافقة فاضرب وطى التصحيح الثاني  
في التصحيح الاول كما ان في باب التصحيح متى انكسر على طائفة واحدة ولكن من سهمهم وروسهم موافقة  
نضرب عدد روس من انكسر عليهم في اصل المسئلة فذلك ههنا لما انكسر ما في يد الميت الثاني على تصحيح مسئلته  
وبينها موافقة نضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول فالبلغ يخرج المسئلتين كافي المسئلة  
المذكورة ماتت البنت عن ابن وبنت واحدة وهي ام الميت الاول وفي يد البنت تسعة وتصحيح مسئلتهما  
من ستة والنسعة لا تستقيم على الستة ولكن سهمها موافقة بالثلث فاضرب ثلث الستة وذلك ان  
في الستة عشر فالبلغ وهو اثنتان وثلثون يخرج المسئلة من كانت له سهم من ستة عشر فما في  
مضروبة في وفق مسئلة البنت وهو اثنتان وثلثون من كانت له سهم من ستة عشر فما في مضروبة في وفق ما في  
يد البنت وهو ثلاثة فلام الميت الاول من ستة عشر بثلثة بضرها في اثني عشر بثلث ستة فهي لها وامرأة



۱۰



وقول الثوري مضطرب ذكر خواهر زان رحمه الله قوله مع قول ابن حنيفة رحمه الله وذكر شمس الامية  
قوله مع ملك والفتح **أصح** الفقة النافية ما مات للوارث فقد نص الله تعالى فيها على مال الصمد  
اصحاب الفرائض والعصاة ولم يذكر لزوج الارحام شيئا وما كان ربك نسيا فلو كان له حق ليرزق  
جعل لم حقا فقد زاد على النعم والزمان على النقص لا يثبت خبر الوارد والقياس وروى ابو امامة  
البا هلي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث  
يعني اعطى كل ذي حق حقه في القرآن وروى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن  
ميراث العم والحالة فان رجل فقال صلى الله عليه وسلم اخبرني خبرك ان لا شيء طمعا وفي رواية  
خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يستخير الله تعالى في ميراث العم والحالة فنزل عليه  
الوحي ان لا ميراث لها **ولا** الميراث لا يحلوه عن ان يكون له في الغالب امانه او لايه او لغيره  
وان علوا الادم **ورددوا** الارحام لا يرثون مع ابن عم متحقق فلذا لا يرثون عن ابن عم ثبت وجوب  
من حيث الظاهر **وجبت** في ذلك قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولي بعض فالمراد  
بعضهم اول ميراث بعض لان هذه الآية نسخت التوارث بالموالاة والهجتم التي كانت مشروعة  
علما ان النسخ انما يثبت لان ما كان لمول الموالاة والمهاجر صار مضافا الى ذوي الارحام  
فالنسخ كالتبني بالنسبة ينفرد الحكم الى غير كالكعبة لما صارت قبلة ووجب التوجه اليها  
في الصلاة انتسخ التوجه الى بيت المقدس لا بالنسبة فانه لم يقل لنسخ التوجه الى بيت المقدس  
ولكن الحكم وهو التوجه الى بيت المقدس صار منقول الى الكعبة فلذا هيها فقد شرع الميراث  
لذوي الارحام ولم يفضل من ذكر رحمه الله فرض او تعصيب او ليس له فرض ولا تعصيب فهو با  
الكل فان قيل المراد من الآية ذور رحمه الله فرض او تعصيب عرف هذا التخصيص بقوله  
في كتاب الله وكتاب الله اذ اطلق فانما يريد به في العرف والعامة القرآن والميراث  
في القرآن انما ذكر لذوي رحمه الله فرض او تعصيب **قلت** لهذا وجهان احدهما انه ذكر كتاب الله واراد  
به حكم الله لان كتاب الله يذكر ويراد به حكم الله قال عليه الصلاة والسلام كل شرط ليس في كتاب  
الله فهو باطل اي في حكم الله لان عن ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم من الاحكام غير المذكورة في القرآن  
وكان ذلك حكم الله بدليل قوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقوله وما  
ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى **قلت** انه اراد به حكم الله لاجل ان من ذوي الارحام من يرث  
من الميت وان لم يكن له ذكر في القرآن كالجدة والجد وان كان له ذكر لم يرث من الميت فانه اراد بقوله  
في كتاب الله في حكم الله ومن حكم الله تورث ذوي الارحام **والثاني** انه من جملة كتاب الله على القرآن  
كان في ذلك حمل هذه الآية على التكرار والاعادة فان هذا استدليل بآية الميراث ومتى حملت كتاب  
على حكم الله واجربنا هذه الآية على عمومها كان حلالا لآية على قاعدة جديدة وما فيه فائدة جديدة اول  
من جملة التكرار والاعادة **وحجة اخرى** قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون

177 وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وقد اثبت للرجال والنساء الميراث من الوالدان والاقرنين  
ولم يفضل من قريب له فرض او تعصيب ومن لم يكن له فرض ولا تعصيب فهو على الكل فان قيل المراد من الآية  
قريب له فرض لان الله تعالى قال في آخر الآية مما قل منه او كثر نصيبا مفروضا اي مقدرا والنصيب المقدر  
لقريب له فرض في اول الآية قلت الله تعالى شرع الميراث للرجال والنساء من الاقربين لا تفصيل  
وكان اول الآية عاما لا يجوز ان يثبت التخصيص بقوله نصيبا مفروضا لا يرد في بعض ما شمله  
العموم على موافقة حكم العام فان فيه الجواب الميراث وتقدم لبعض المذكورين في اول الآية  
لان نص الميراث وذكر بعض ما شمله العموم على موافقة حكم العام لا يوجب تخصيص العام وانما يثبت  
التخصيص اذا كان في بعض ما شمله العموم على خلاف الحكم من لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولي بعض  
وجب هذا التخصيص لانه ذكر بعض ما شمله العموم على مخالفة اوله فانه ذكر في الاول اطلاقا  
وفي الثاني تحريما وروى عن امامة بن سهل بن حنيف ان رجلا رمى اليه سهمه فقتله ولا وارث  
له الاخالة فقلت في ذلك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر رضي الله عنه فكتب ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال الله ورسوله موافق لما لا مول له والحال وارث من لا وارث له فان قيل انما يراد من مثل هذا  
النفي لا الاثبات كما يقال الصبر حلة من كحلة له والصبر ليس بحلة فكان المراد به النفي فلا  
الاثبات فلذا المراد بقوله الحال وارث من لا وارث له النفي اي من كان وارثه خالا فلا وارث له  
قلت لا يصح هذا الوجهين احدهما ان قوله والحال وارث من لا وارث له معطوف على قوله الله  
ورسوله موافق لما لا مول له والمراد من المعطوف عليه الاثبات دون النفي والثاني ان النبي صلى الله  
عليه وسلم ما وال هذا الا لبيان الشرع واران النفي بلفظة الاثبات من صاحب الشرع  
مما لا يجوز لان ذلك يودي الى القياس وهذا لا يجوز من صاحب الشريعة في بيان الشرع وروى  
ان ثابت بن الرضاح لما مات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تعرفون له فيل سبي فقتل  
انه كان اثينا فينا اي غريبا فلا تعرف له فينا الا ابن اخته جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثا  
لابن اخته اي لبا به بن عبد المندر وكان ذالرحم قريب من الميت وقد اتفقا في الملة فوجب ان يرث  
منه قياسا على ما لو كان صاحب فرض او عصبة وهذا لان استحقاق الميراث مما علق بالزفوا  
علق بطلاق اسم القرابة على ما قال واولوا الارحام بعضهم اولي بعض وقال للرجال نصيب الآية  
فاما تعلمهم بالاخبار فقلت في الاخبار رقتا فرض فخذ التفرع اما ان يثبت المعارضة او ترجح  
اولوا ائق فان سلمنا المعارضة بينهما فقول المصير الماروينا اولي الوجه اصدان فيه  
اثبات الارث وفيما رويتموه نفي والمثبت اول من الثاني كما في البيئات والشهادات وكان ما  
روينا موافق للقرآن فان في القرآن اثبات الميراث لكل قريب وما رويتموه مخالف فان فيه نفي  
الميراث لبعض الاقرب او يوفق فحمل ما رويتم على ما قبل نزول قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم  
اولي بعض وما رويتم بعد نزول هذه الآية او حمل ما رويتم من نفي تورث العم والحالة

لنصيب



في حال وجود صاحب فرس او عصبة وقوله بان الميت لا يخلو من ان عم له في الخالب قلنا قد خلو  
كله الملاعنة الذي قطع نسبه من قوم الاب وكولنا اننا ليس لما قوم الاب ولا من عدم ان العلم الميت  
ثبت حكما بدليله وهو شهادة الشهود بين يدي القاضي ان هذا ابن بنته او بنت بنته لا يورث  
له وارث اخر او يتخلف القاص ولم يظهر له ابن عمه فبان لهذا عدم وارث اخر حكما كما ثبت  
رحم له فرس او تعصيب **باب** رحمه الله وذوو الارحام اصناف اربعة **الصف**  
الاول ينتمي الي الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن اطلق اسم الاولاد ليقنوا  
الذكر والانش **والصف الثاني** ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد الساقطون والجدات الساقطات  
اي الفاسدون والفاصلات **والصف الثالث** ينتمي الي ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات  
الاخوة وبنو الاخوة لام اطلق اسم الاخوات والاخوة لان بني الاخوة لاب وام والاخوة لاب  
عصبات وقيل اني الاخوة لام لانه ذكر بنات الاخوة فبقي بنو الاخوة فقيل بني الاخوة لام  
لتخرج بنو الاخوة لاب وام والاخوة لاب فانهم عصبات **والصف الرابع** ينتمي الي جد الميت  
وسمى اب الاب واب الام او جدتيه وسماهم الاب وام الام وهم الاعمام والعمات والاخوال  
والخالات قيدا للاعمام لانهم يخرج الاعمام لاب وام والاعمام لاب فانهم عصبات والاطفال  
والاخوال والخالات لميت اول من لاب وام ومن لاب وام وهو يعني الاصناف الاربعة  
وكل من يورثهم يكونون من ذوي ارحام الميت وانما ذكر بلفظ من هو للتبعيض كيلا يتوهم ان  
دوي الارحام منحصر في هؤلاء الاصناف الاربعة وانما كان سوى هذه الاصناف واصناف  
وهم اولاد الصف الرابع وعمومة ابوي الميت وخوولتهما وعمومة ابوي ابويته وخوولتهما  
واختلفت الروايات في تقدم بعض هذه الاصناف على بعض فروي ابو سليمان عن محمد بن الحسن  
عن حنيفة رحمهم الله ان اقرب الاصناف الصف الثاني وان علوا ثم الاول وان سفلوا ثم  
الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان نزلوا وانما بعد في ذلك عيسى بن ابي عن محمد بن حنيفة وروي  
ابو يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابن سماعة عن محمد بن حنيفة ان اقرب الاصناف  
الصف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع لترتيب العصبات وهو المأخوذ يعني للفتوى وهو  
ظاهر الرواية قال شيخ الاسلام خواجه زان رحمه الله وروي عن عبد الله بن ابي ان كان يورث  
بين الروايتين وكان يقول ما رواه محمد بن حنيفة قوله الاول يعني الرواية الاولى وما روي ابو يوسف  
قوله الاخر وفي قولهما الصف الثالث مقدم على الجد ابني الام **وجه** قوله ان ذوي الارحام  
يرتبون على سبيل التعصيب من وجه وهذا اوجب تقديم الاقرب فالاقرب كما في العصبات من كل وجه  
واذا يرتبون على سبيل التعصيب من وجه وجب اعتبارهم بالذين يرتبون على سبيل التعصيب من كل وجه  
وفي العصبات من كل وجه لم يصر الجواب الاب مقدم على اولاد ابويه وهم الاخوة والاخوات  
عندما قلنا في ذوي الارحام الجواب الام الذي هو في درجة الجواب الاب لا يجوز ان تقدم على اولاد

لعله  
فقيه

ميت  
اخوات  
بن

الاخوات

الاخوات وبنات الاخوة وكذلك ولد البنت وان سفل مقدم على الجد ابني الام في قوله الاخر لان في العصب  
الحقيقية الابن الصلي وان سفل مقدم على الجد واولاد ابنيه فلذا في ذوي الارحام فصارت هذه الملة  
بينهم في الحقيقة فاعلم ان تلك المسئلة المصنف وقع في بعض نسخ المتن من مذهب يوسف  
ومحمد رحمهما الله قوله لان عندنا كل واحد منهم اول من فرعه وفرعه وان سفل اول من اصله وكان شيخنا الذي  
يقول ليس هذا من لفظ الشيخ وانما البنت على الحاشية بعض المتعلمين من معلوماته في السبق فظن من انسخ  
من نسخته انه من المتن فكتب في المتن وتوهم هذا انه ليس في النسخ العتقة فلو كان من لفظ الشيخ  
لكان مكتوبا في النسخ العتقة الا ان شيخنا رحمه الله كان سلك ليقصده ولكن لم  
يتفعل ويقفه الطلعة فان خد طار في معناه في وقت من الاوقات واظهره في كتاب الحق به  
**وجه** الرواية الاولى ان الجواب الام اقوى بسبب من اولاد البنات الاخرى ان الاخرى في درجة  
يكون صاحبة فرس وهي ام الام خلاف الاخرى في درجة ان البنت فانها ليست صاحبة فرس وهي  
بنت البنت ولان الجواب الام مع ولد البنت استويا في الدرجة لان كل واحد منهما يتصل بالميت  
بواسطة واحدة ثم الجواب الام زيادة قرب حتى قالوا لا يقتصر الجواب الام بالميت وولد البنت يقتصر  
به وكان الجواب الام زمان قرب حكما في هذا الوجه فيكون مقدما على ولد البنت **وجه** ظاهر  
الرواية ان ذوي الارحام يرتبون على سبيل التعصيب من وجه فلهذا تقدم الاقرب فالاقرب فيجب  
اعتبارهم في التورث بالعصبات من كل وجه وفي العصبات من كل وجه قدم بنو الميت  
وان سفلوا على الجد ابني الاب وسائر العصبات وان كان الجواب الاب لا يقتصر به وان الابن  
يقتصر به فكل ذلك في ذوي الارحام يجب ان تقدم اولاد البنت على الجواب الام **فصل**  
**في الصف الاول** قال الشيخ الامام رحمه الله اولادهم بالمرث اقربهم الي الميت بنت  
البنت اول من بنت بنت الابن وهو قول اهل القرابة ابي حنيفة والي يوسف ومحمد وزفر وعيسى  
ابان رحمهم الله وفي قول اهل التنزيل علقه والشعي وكسوق ويعيم بن حماد والي نعيم والي عبيد  
القاسم بن سلام وشريد والحسن بن زياد المال منه ارباعا على ما سئل عن قول علي رضي الله عنه في  
الربعة ثلاثة ارباعه لبنت البنت وربعه لبنت بنت الابن لانه يرى الرد على ان بنت الابن مع بنت الصلب  
وعلى قول ابن مسعود رضي الله عنه المال بينهما اسداسا خمسة اسداسه لبنت الابن وكسرة  
لبنت بنت الابن لانه يرى الرد على بنت الابن مع بنت الصلب ومعنى هذا ان اهل التنزيل يتركون المدرك  
من ثلثة المدرك في الاستحقاق وبه سملوا اهل التنزيل صار كانه تزل بنتا وبنت ابن والمال بينهما  
ارباعا في قول علي وسدسا في قول ابن مسعود فينزل نصيب كل اصل الفرعة وفي قول اهل الرحم  
نوح بن راج وجيش بن ميمش المال بينهما ايضا لان الاستحقاق لهم بالوصف القام وهو  
الرحم مايت بقوله تعالى واولوا الارحام وفي هذا الوصف الاقرب والابعد سواء **وجه** قول  
اهل التنزيل ان سبب الاستحقاق لم يكن اثباته بالرأي ولا نضربها من الكتاب او السنة او



















او حالات متفرقات وهذا لان المساواة في الدرجة موجبة حقيقة معنى الاتصال بالبيت وكذا العرا  
اقوى سببا فعند اتحاد السبب يجعل الاقوى في معنى الاقرب فيكون اول ولد لك اذ لا من لاب بقر ابدا لاب  
وفي استحقاق معنى العصبية يقدم قرابة الاب على قرابة الام **قال** رحمه الله وان استنوا في القرب والقرابة  
وكان حين قرابتهم محذرا فلو ولد العصبية اول لبنت العم وابن العم كلاهما لاب وام اولاب المال كله لبنت العم لانها  
ولدت العصبية والقوة في جانب ولدت العصبية قوة باعتبار المردية وعند اتحاد الحيز تعتبر القوة وهذا خلاص  
ما اذا اختلف حين قرابتهم فان ولد العصبية هناك ليس باول بل يكون لقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث  
لبنت عم لاب وام وبنت خال او خالة لاب وام لبنت العم الثلثان وللبنت الخال او الخالة الثلث لان الحيز  
يختلف ههنا فلا يرجح بنت العم بلونها ولد عصبية قال شمس الامة الشري رحمه الله وهذا في رواية ابنه  
عمران عن يوسف فاما في ظاهر المذهب فولد العصبية اول سواء كان الحيز متحدا او مختلفا حتى ان ظاهر المذهب  
بنت العم لاب وام اول من بنت الخال والحالة لاب وام لان ولد العصبية اقرب اتصالا بوارث الميت كانه اقرب  
اتصالا بالبيت فان قيل ينبغي ان يكون العم لاب وام احق بجميع المال من الحالة لاب وام لان العم ولد العصبية  
وهو اب الاب والحالة لبنت بولد عصبية ولا صاحبة فرض فانها ولد ابى الام قلنا لا كذلك فان الحالة  
ولام الام وهي صاحبة فرض في هذا الوجه تقع المساواة بينهما في الاتصال لوارث الميت الا ان اتصال الحالة  
بوارث هو امر فتستحق فرضه الام واتصال العم بوارث هو امر فتستحق فرضه الاب فلهذا المعنى المال بينهما  
اثلثا فان قيل ما قلت يستقيم في الحالة لاب وام او لام لانها ولد اولاد الام وهو وارثه اما في الحالة لاب وام  
ان يكون العم احق بجميع المال منها ولا يكون للمال منها الاثلاث لان ما قلت لا يستقيم فيها فانها ولد ابى الام وهو  
غير وارث قلنا نعم ولكن لما لم تكن العم احق بجميع المال من الحالة لام كذلك لا يكون احق بجميع المال من  
الحالة لاب بالطريق الاول لان قرابة الحالة لاب اقوى من قرابة الحالة لام **قال** رحمه الله وان كان  
احد من الاب وام والاخر لاب المال كله لمن كانت له قوة القرابة في ظاهر الرواية قال المصنف رحمه الله  
اما اذا كان العم لاب وام والعم لاب فلا خلاف ان المال كله لبنت العم لاب وام لانها ولد العصبية ولها  
ايضا قوة القرابة كما في المسئلة المذكورة في اخر الصنف الثالث فعلى هذا ينبغي ان يكون المراد قوله احمد  
العم ومن قوله الآخر العبد يعني ان كانت العم لاب وام والعم لاب حتى يحل الخلاف المذكور فلا صار تقدير  
الكلام هكذا فيصير تقدير قوله المال كله لمن كانت له قوة القرابة المال كله لاب وام قياسا على حالة  
لاب مع كونها ولد ابى الام هو اول بقوة القرابة من الحالة لام مع كونها ولد الوارث فانها ولد  
ام الام لان الترجيح لمعنى منه وهو قوة القرابة اول من الترجيح لمعنى في غيره وهو اولاد الوارث فان قيل  
كيف يستقيم هذا القياس والحال ان هذه المسئلة ليست على وزن مسئلة الحالة لاب فان الترجيح في هذه  
المسئلة لمعنى في الحالة لاب وهو قوة القرابة قلنا اول من الحالة لام اما ههنا فالترجح لمعنى في ابن  
لاب وام لان قوة القرابة ليست في ذاته وانما هي في امه وهي العم لاب وام قلنا نعم ولكن قوة القرابة  
تسرى من العم الى فرعها الا ترى ان بنت العم لاب وام اول من بنت العم لاب ولا يكون ذلك الا باعتبار ان قوة

123 القرابة التي في العم لاب وام تسرى الى بنته لانها لو لم تسر لكان للمال بينهما نصيبان لان كليهما ولوا عصبية وهذا خلاص  
العصبية فانها لا تسرى من العم الى فرعها الا ترى ان ابن العم عصبية وبنت العم ليست بعصبية ولو سرت  
العصبية الى بنت العم لكانت هي عصبية ايضا فلما سرت قوة القرابة الى ابن العم فكانت في ذاته فيكون اول من بنت  
العم لاب وقال بعضهم المال كله لبنت العم لاب لانها ولدت العصبية **قال** الشارح رحمه الله واعترض واحد  
كما راى صاحبنا رحمه الله على فرع الاصل الرابع وهذا الاعتراض صحيح لانه لو تولد عمه لاب وام وعمه لاب  
كان المال كله للعم دون العم فلما رجحنا العم على العم فذلك ينبغي ان يرجح بنت العم على ابن العم ولجواب  
عنه ان نقول انما رجحناه عليها لانه عصبية وهي ذات رحم فترجح العصبية على ذي الرحم واما ههنا فعلاما  
ذو رحم وقوة القرابة التي في العم سرت الى ابنها والعصبية التي في العم لم تسر الى بنته فصارت بنت بنت  
العم لاب ولو كانت مع ابن العم لاب ام بنت عمه لاب كان المال كله لاب لان العم لاب وام دون بنت العم  
لاب فكذا ههنا **قال** رحمه الله وان استنوا في القرب ولو اختلف حين قرابتهم لا اعتبار بالقوة القرابة  
ولا لولد العصبية في ظاهر الرواية قياسا على عمه لاب وام لكونها ابى القرابتين وولد الوارث من الحيزين فانها ولد  
ابوى الاب من ليست باول من الحالة لاب مع كونها ولد ابى الرحم فانها ولد ابى الام للثلاثين لم يرد بقرابة الاب  
وتعتبر فيهم قوة القرابة ثم ولد العصبية والثلث لمن يرد بقرابة الام وتعتبر فيهم قوة القرابة وهذا لان  
المدرسين بقرابة الاب لما اذوا نصيبهم صار في حقهم كان الحيز متحدا ولم يترك الميت من المال الامتداد نصيبهم  
فتعتبر فيهم قوة القرابة ثم ولد العصبية كما لو كان الحيز متحدا في الاصل وكذلك المدرسين بقرابة الام للثلاثين  
مذكور ههنا ولد العصبية لانه لا يتصور في قرابة الام قال الشارح رحمه الله وهكذا ذكر صاحب الهداية في الفرع  
العثمانية وهذه الرواية عكس ما ذكرنا من رواية شمس الامة الشري رحمه الله قيل هذا حيث جعل الشيخ  
وصاحب الهداية ظاهر الرواية ما جعله شمس الامة رواية ابن عمر عن يوسف والاخذ للفقهاء برواية  
اول من الاخرين روايتها فقد وافق روايته الترمذي والفرقي في روايته بظاهر الرواية ان ولد العصبية اول  
عند اختلاف الحيز بينه وبين ما قاس الشيخ به عليه وهو عمه لاب وام وحالة لاب ان هناك كان ينبغي ان  
يكون العم ايضا اول لكونها ولد عصبية الا انما لم يجعلها اول لانها ليست باول من الحالة لام مع ان قرابتها  
من قرابة صاحبها فلما لم تكن اول منها كذلك لا يكون اول من صاحبها بالطريق الاول وهذه الضرورة  
ههنا فافترقا قال شمس الامة الشري ولا يتغير هذا الاستحقاق بكثرة العدد في اصر الجائين وقلته  
في الجانب الاخر لان الاستحقاق بالمردية وهو الاب والام وذلك لا يختلف بكثرته العدد وقلته وهو سوال  
ابى يوسف على حجر في اولاد البنات قال هناك لو كان المردية هو المعتبر لما اختلفت القسمة بكثرته العدد  
وقلته كما في هذا الموضع الا ان الفرق بينهما ان هناك تعدد الفرع بتعدد المردية حكما وههنا لا يتعدد  
المردية حكما لانه انما تعدد الشيء حكما اذا كان يتصور حقيقة والتعدد في الاولاد من البنات يتحقق  
فتثبت التعدد فيهم حكما بتعدد الفرع فاما في الاب والام فلا يتصور التعدد حقيقة فلذلك لا يثبت التعدد  
حكما في القرابات المتشعبة منها **قال** رحمه الله ثم عند ابى يوسف ما اصاب كل فرق ينقسم على ابدان فروعهم

فما على ظاهر الرواية فقال  
كيف يرجح فرع الاصل الرابع

ان

سد

ضعف



مع اعتبار عدد الجهات في الفروع كما هو الأصل عندنا وعند غيرنا في المال على أول بطن اختلف مع اخبار عدد الفروع والجهات  
في الأصول كما هو الأصل عندنا في الصنف الأول **قال** رحمه الله ثم منتقل هذا الحكم يعني ثم يضاف الحكم المذكور  
عمومة الميت وخوولته وأولادهم العمومة أبويه وخوولتهما ثم الأولاد منهم ثم الأجداد عمومة أبوي أبويهم وخوولتهم  
ثم الأولاد منهم كما ذكرنا في العصبات لأن نوريث ذوي الأرحام باعتبار معنى العصبية فمعتبر حقيقة العصبية  
وفي حقيقة العصبية لما عرف الحكم في أعيان الميت أصيبت ذلك الحكم إلى أعيان أبيه ثم إلى أعيان جدته فذلك  
معنى العصبية **فصل في الخنثى** الخنثى ما وُزِنَ فحلم وهو في اللغة مشتق من الخنث  
وهو اللين والتكسر ومنه الخنث وخنث في كلامه ويقال طوى الثوب ما خنثته أي طماطويه الوارد  
خنث وقال ابن الأعرابي خنثته ثم جمع الخنث فخنث خنثا في مفتوحة الخ الجلي وجبا في وفي الشريعة عيان  
عن شخص له اله الرجال واله النساء أولاده الرجال واله النساء بل في خلقته تكسرا فالاسم شيء  
فيه معنى اللغة وهذا الشخص إما أن يكون رجلا وامرأة عند الله تعالى ولا يجوز أن يكون رجلا وامرأة لأن الله  
تعالى خلق آدم ذكورا وإناثا كما قال وبث منهما رجالا كثيرا ونساء وقال تعالى يهب لمن يشاء إناثا  
ويهب لمن يشاء الذكور ثم من حكم الذكور والإناث في كتابه ولم يسن حكم شخص هو ذكرا وإنه يعرف بذلك  
أنه لا يجمع الوصفان في شخص واحد فليكن كمتان وبينهما مغايرة كما سبيل المضان ثم جعل علامة  
التمييز عند الولدان في الألة إلى أن يتيقن ساير العلامات متى الزمان وقد يقع الاشتباه عند الولدان كرجلين  
أصمهما معا وصلة الألتين جميعا إلى أن يترجح أصمهما يخرج البول منه والثاني ما بعد أم الألتين جميعا وهذا  
أبلغ جهات الاشتباه فإذا وقع الاشتباه بالمعارضة فالحكم بالمبال لأن ما يقع به الفصل من الذكر  
والأنثى الألة عند الولدان وعند انفصال الولدان من الأم منفعة تلك الألة خروج الولد منها وما سوى  
تلك من المنافع تحدث بعد ذلك فغيرها من المنفعة الأصلية للألة أيها مبال فإن قال من مبال الرجال  
عرفنا أن الألة الفصل في حقه هذا وإن الألتين خروا في البدن وأن من مبال النساء عرفنا أن  
الألة هذا وإن الألتين خروا في البدن وهذا حكم كان عليه الرب في الجاهلية على ما روى ابن عباس  
فيهم فقال عامر بن الصرب العدواني رضى الله عنه هذه الحادثة في ما يقول هو رجل وامرأة فاستجده فخير  
ودخل بيتة للاستراحة فانتقلب على فراشه وصار لا يماضيه النوم للخبير وكانت له بنية تغمر رجلاه أوامة  
نقال لها خصيدة نساء لته عن خير فآخبرها بذلك فقالت دع الحال واتبع الحكم للمبال ويرد  
إنها قالت حكم المبال أي أجول موضع البول كما يخرج إلى قومه فحكم بذلك فاستحسنوا ذلك منه  
فعرفنا أنه حكم كان في الجاهلية قرآن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما جردنا محمد رحمه الله كتاب الخنث  
بالحديث الذي روى عن علي بن يوسف عن أبي بصير عن ابن عباس رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه سئل عن مولود في قوم له طائفة والمرأة والمرءة ثور فقال عليه السلام من حيث يقول  
**وهذا الذي عرفت** وطريقين يدرى الله عنهما **وعرفنا** أن وسعد بن المسيب مثله قال كان يبول منهما جميعا  
فالحكم لا يسميها خروج البول منه لأن الترجيح بالسبق عند المعارضة والمبال واه أصل في الشرع وكان

البول لما خرج من أصلهما فقد حكم باعتبار أنه على تلك الصفة التي ترى أنه لو لم يخرج من المبال الآخر بعد ذلك كان  
علامة قامة وبعد ما حكم له بأصل الوصفين لا يتغير ذلك بخروج البول من الألة الأخرى وهو غير له قطر  
أقام بينة على نكاح امرأة فقضى له بها ثم أقام الآخر البينة لا يلتفت إلى البينة الثانية وكذلك لو ادعى  
نسب مولود وأقام البينة وقضى له به ثم ادعاه آخر وأقام البينة لا يلتفت إلى البينة الثانية وكذلك لو ادعى  
لو ادعى نسب مولود وأقام البينة وقضى له به ثم ادعاه آخر وأقام بينة لا يلتفت إلى ذلك فإن كان يبول  
منها جميعا **قال** أبو حنيفة رحمه الله لا علم بذلك وقال أبو ثور من أكثر ما يبول لأن الترجيح عند  
المعارضة بزيادة القوة وذلك يكون بالكثرة كما يكون بالسبق إذا كان أحدهما من القليل والكثير فالأخرجه  
من الآخر والسابق فالظاهر أن الذي يخرج منه البول أكثر هو المبال والحكم للمبال وأبو حنيفة رحمه الله  
أي ذلك واستبقى لوجهين أحدهما أن البول يزل على سعة المخرج ولا يعتبر بذلك لمخرج بول النساء  
أوسع من مخرج بول الرجال والثاني أن اللزقة والقلعة تظهر في البول لأن المبال والألة الفصل المبال  
دون البول وباعتبار السابق يأخذ السابق اسم المبال قبل أن يأخذ الآخر ذلك الاسم فاما إذا خرج منهما  
معاً فقد أخذ اسم المبال في وقت وأصل صفة واحدة لأن هذا الاسم لا يختلف بكمية البول وقلته  
وحكى عنه رحمه الله أن أبا يوسف لما قال من يبول من أكثر ما يبول قال أي أبا يوسف هو الذي يبول  
يكتل البول بالاداء فقد استبقي ذلك لما فيه من القبح وتوقف في الجواب لأنه لا طريق للتمييز بالوجه  
إلى المعقول ولم يجد فيه نصا فتوقف وقال لا أدري فهذا من علامة فقه الرجل وورعه أنه لا يتجرب  
في الجواب على ما قل أن ابن عمر رضى الله عنهما سئل عن من لة فقال لا أدري ثم قال يخرج لابن عمر سئل  
عما لا يدري فقال لا أدري وكذلك أبو يوسف ومحمد رحمه الله قال إذا استويا في المقدار فلا علم  
لنا بذلك ولم ينقل عن أصمهما أنه علم بذلك أو وقف فيه على دليل للملون قول أبي حنيفة وأصحابه  
لا علم لنا به موجبا نقض فيهم وهذا الذي هو مشكل إذا بلغ فلا بد أن يزول الإشكال بظهور  
علامة فيه فانه إن جامع بينهما أو خرجت له حجة أو احتمل كاحتمل الرجل فهو رجل وقوله في ذلك  
مقبول لأنه أمر في باطنه لا يعلمه غيره وإن كان له ثديان كشديتي المرأة أو رأى جيفا كما ترى  
النساء وكان تجامع كما تجامع المرأة أو ظهر به حمل أو نزل في ثدييها مني امرأة لأن هذه علامات  
للفصل بعد البلوغ ولا بد وأن يظهر بعضها عند بلوغه فانه إذا بلغ لا يخلو عن بعض هذه العلامات  
فلهذا قلنا لا يقع الإشكال بعد البلوغ كما ذكرنا الحرجي رحمه الله في شرح كتاب الخنثى وإذا وقع  
الاشتباه بانعدام الألتين جميعا **قال** محمد رحمه الله وهذا عندنا والخنثى المشكل ليس سوا  
والمراد أنه إن مات قبل أن يدرى فيستبين حاله بنبات اللحية أو ببيان الثديين واختلف  
العلماء في حكم الخنثى المشكل فذكر الشيخ رحمه الله الفصل في حكمه فقال للخنثى مثل كل أقل البصير  
يعني سوا الخنثى عند أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله وأما إذا نزل قول أبي يوسف ومحمد  
الأول وهو قول عامة الصحابة رضوان الله عليهم وعليه الفتوى كما إذا نزل ابن عباس وبنت وحنث

الآخر



للختى نصيب بنت لانه متيقن وعند الشعبي وهو قول لى يوسف الاخر وهو قول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما  
 للختى نصف النصيب بالمنازعة بدلا من نصيبها رواه عن الشعبي انه سئل عن ميراث  
 مولود ليس بذكر ولا انثى وليس له مال للذكر وليس له مال للانثى يخرج من ميراثه ما لهن من البول العلوي  
 فقال عامر له نصف حظ الانثى ونصف حظ الذكر وهذا لان الختي تقول انا ذكروا نصيب الذكور  
 والورثة يقولون انت انثى ولك نصيب الا نوثه فمعطى نصف النصيب باعتبار الحالين قال شيخ الاسلام  
 خواهر زان ولما ميراثان احدهما انثى اجمع فيه سببان الذكورة والانوثة ولم يكن ترجيح احد  
 على الاخر فوجب ان يورث لكل واحد منهما ليكون لهما بقدر الامكان وذلك بان يعطى له نصف النصيب  
 كابن عم احدهما اخ لام او زوج يورث بكل واحد السبب لانه اجمع سببان ونقد ترجيح احد على  
 الاخر فوجب التوريث بكل واحد منهما فكذا هذا والت في انه يجوز ان يكون ذكرا او زوجا ان يكون انثى  
 فتعتبر الحالان فيقال ان كان ذكرا فله نصيب الذكورة وان كان انثى فله نصيب الانوثة فصيبة الانوثة  
 ثابتة بيقين والزبان عليه يجب في حال ولا يخرج في حال فينصف كل من طلق احدهما امرأته قبل الدخول بها  
 ومات قبل البيان فان لكل واحدة منهما ثلثة ارباع المهر لان كل واحد منهما يجوز ان يكون مطلقة وكذا  
 ان يكون منكوبة فان كانت مطلقة فلها نصف المهر وان كانت منكوبة فلها جميع المهر والنصف  
 ما يتبين والنصف الاخر يجب في حال ولا يخرج في حال فينصف فلذا هذا ومحتج في ذلك ان هذا  
 هكذا اذا امكن التوريث بالسببين فاما اذا لم يمكن فانه يورث باحد مما تجوز ترك بنتها في اخيه  
 لانه فانما تترك بالبنت دون الاخيرة لانه لا يورث بالسببين ههنا فيمكن ولذلك في  
 مسئلة التوريث بالسببين ههنا غير يمكن ايضا بالاجماع وبالتوريث باعتبار الاحوال يكون جمعا  
 بين الذكورة والانوثة في بعض المال ولم يجز الجمع بينهما في جميع المال لانهما متنافيان والمتنافيان  
 لا يجتمعان فكذا في البعض بخلاف مسألة الطلاق لانما في اعتبارنا الاحوال في حق كل واحدة منهما  
 جمعنا بين الطلاق والنكاح في حق كل واحدة منهما والطلاق والنكاح يجتمعان في الجملة كما في الطلاق  
 الرجعي الطلاق واقع وهو منكوبة لما كان مجتمعان في الجملة امكن الجمع بينهما في حق كل واحدة من الميراثين  
 فامكن اعتبار الاحوال ومنها اعتبار الاحوال لا يمكن الابان بجمع الذكورة والانوثة في شخص واحد وانما  
 متيقن فلا يجتمعان بحال واذا لم يجز الجمع بينهما وجب اعتبار احدهما اعتبارا اقل النصيبين حتى لا  
 يستحق الزبان بالشك بخلاف ما لو ترك اخ لام او زوج لانا يورث بالسببين جميعا في  
 شخص واحد على الوجه الذي يورث لو وجد في شخصين فلما انه ليس بمقاسر ما قلت لذا في شرح خواهر زان  
 قال المصنف ثم اعلم بان الشيخ رحمه الله انما فسر اقل النصيبين باسوأ الحالين لانه لو لم يفسر لا يشبه الامر  
 علينا فيما اذا وورث في احدا من الزوجين وحرم في الاخر كما اذا تركت زوجا واختا لاب وام وختى لاب فانا  
 لو جعلنا ذكر الميراث له شي فان زال هذا الاستثناء ومن اراد باقل النصيبين اسوأ الحالين حتى يصير بيننا  
 الحكم في هذه الصورة بانه يجعل ذكر اخر لا يكون له شي قال رحمه الله واختلف في تخرج قول الشعبي

125 رحمه الله قال ابو يوسف رحمه الله الابن سهم وللبن نصف سهم وللختى ثلثة ارباع سهم لان الختي سخطت بها  
 ان كان ذكرا ونصف سهم ان كان انثى وهذا متيقن فياخذ نصف النصيبين او النصف المتيقن مع نصف  
 النصف المتنازع فصار له ثلثة ارباع سهم لان ابنا يوسف يعتبر السهام والعول فجعل نصيب الابن  
 سهم اصل المال ثم زيد عليه نصيب الختي والبنث ومما ثلثة ارباع سهم ونصف سهم فيقول السهم الى  
 سهمين وربع سهم ويخرج من تسعة لانه وقع الكسر الربع فاضرب السهمين وربع سهم في مخرج الكسر وهو  
 اربعة فقصير سبعة فيها ربع المسئلة او يقول الابن سهمان وللبنث سهم وللختى نصف النصيبين  
 وهو سهم ونصف سهم فيقول السهمان الى اربعة اسهم ونصف سهم والكسر الواقع نصف فاضرب السهم  
 في مخرج الكسر وهو اثنان تبلغ تسعة وقال محمد بن ابي ذر الختي ختي المال ان كان ذكرا او ربع المال ان كان  
 انثى لانه ان كان ذكرا فتكون الاولاد اثنين ونشأله خمس المال وبما سهمان من خمسة وان كان انثى فيكون  
 ابنا وبنتان فله ربع المال وهو سهم من اربعة فياخذ نصف النصيبين وذلك خمس وثمن باعتبار الحال  
 ويخرج من اربعين وهو المجمع من ضرب احدي الميراثين اي مسئلة الانوثة وهي الاربعة في الاخر  
 اي مسئلة الذكورة وهي الخمسة بشر في الحالين في كل شيء من الاربعة فمضروب الخمسة اي ثمانية مضروب  
 وهو خير مبتدأ محذوف ومن كان له شيء من الخمسة فمضروب في الاربعة فنقول كان الختي من الاربعة  
 سهم ضربناه في الخمسة كان خمسة وله من الخمسة سهمان ضربناهما في الاربعة بلغ ثمانية فصار له  
 ثلثة عشر سهما وكان لابن من الاربعة سهمان ضربناهما في الخمسة تبلغ عشرة وله من الخمسة سهما  
 ضربناهما في الاربعة تبلغ ثمانية فصار له ثمانية عشر وكان للبنث من الاربعة سهم ضربناه في  
 الخمسة كان خمسة ولها من الخمسة سهم ضربناه في الاربعة كان اربعة فصار لها تسعة والموقف  
**فصل في الميراث** قال المصنف رحمه الله وجه مناسبة ايراد هذا الفصل عقب فصل الختي ان  
 الميراث من دين الخاليين كالختى قال رحمه الله اكثر منة الميراث ان عندنا خيفة واحكام  
 رحمه الله وعند الليث بن سعد القوي ثلث سنين وعند الشافعي اربع سنين وعند الزهري سبع  
 سنين اخرج الميراث في غاروي ان الفحال ولد لاربع سنين وكان ولد بعد ما نبتت ثنيتا وهو بعد  
 في صفا كما وجد الورث الما جشوني ولد لاربع سنين وهي عانة معروفة في نسا ما جشون ابن يلدن  
 لاربع سنين وروى ابن جلاب عن امرأته ستمين ثم قدم وهي حامل فمهر عمر رضي الله عنه بزوجها فقال  
 معاذ ان يكن لك عليها سبيل فلا سبيل لك علي فاني بطنها فترها حتى ولدت ولدا قد نبتت ثنيتا  
 يشبه اباه فلما رآه الرجل قال ابن رب الكعبة فقال عمر رضي الله عنه العجز النساء ان يلدن مثل  
 معاذ لولا معاذ لهلك عمر فقد وضعت هذا الولد اكثر من سنين ثم انبتت نسبه من الزوج  
 وجئت في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت لا نسق الولد في رحم امه اكثر من سنين ولو بقليلة  
 منزل وانما قالته سمعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لان هذا لا يوف بالراي وكان بنا الحكم  
 على الظاهر دون النادر وبنا الولد في الرحم اكثر من سنين في غايه الذكورة وان الفحال وعبد الوتر

ن  
لئين



ما كانا نعرفان ذلك من أنفسهما وكذلك غيرهما كان لا يعرف ذلك لأن ما في الرحم لا اطلاع عليه لا يرى الله تعالى وامتداد انداد في الرحم محتمل أن يكون لم يكن قبل الجبل ومعنى قوله غاب عن امراته ستينين أي قريبا من ستينين كما في قوله إذا فقدت فذر القشهد فقد تمت صلاتك أي قريب إلى الختام وإنما ثبت عمر رضى الله عنه النسب بالفراش القائم بينهما في الحال أو باقرار الزوج به **قال** رحمه الله وأقلها ستة أشهر بالاتفاق لما روى ابن جابر عن امرأة فولدت ولدا ستة أشهر فمهم عثمان بن عيسى أنه عندهم بها فقال ابن عباس أما أنها لو كانت حائضا لم يكن لها حمل والله تعالى وحمله وضاع له ثلثون شهرا وقال تعالى وفضلها في عامين فإذا ذهب الفضل عما كان الرشق للجمل الستة أشهر فذر عثمان عنها الحد وأثبت النسب من الزوج وهكذا روى عن عمار رضى الله عنه ولأنه ثبت في حديث ابن مسعود رضى الله عنه أن الولد بعد ما مضى عليه أربعة أشهر يفتح فيه الروح وبعد ما يفتح فيه الروح يتم خلقه في شهرين فيحقق انفصاله مستوى الخلق لستة أشهر فإذا ذكر شمس الأمة الحرشي في شرح كانت الطلاق **قال** رحمه الله وموقف الجمل عند لي خيفة رحمه الله نصيب أربعة بنين أو أربع بنات إيهما أكثر وتغطي بقية الورثة أقل الأنصار رواه ابن المبارك عن لي خيفة وبه أخذ ابن المبارك وشريك والخفي ومالك والشافعي وعند محمد بن قيس نصيب ثلاثة أو ثلاث إيهما أكثر رواه ليث بن سعد وهذه الرواية من مذكرة في روايات شروح الأصول في عامة الروايات وهي رواية أخرى محمد بن نصيب اثنين أو ثنتين إيهما أكثر وهو قول الحسن وهو أصح الروايتين عن يوسف رواه هشام وروى الحفاف عن يوسف نصيب واحد أو واحد إيهما أكثر وهذا هو الأصح وعليه الفتوى إذا قيد الصدر الشهيد في رواية ابن المبارك اعتبر حتى ما يتوهم لأن قيمة الميراث لا يكون إلا باعتبار النيق ولم ينقل المتقدمين أن امرأة ولدت أكثر من أربع بنين إيهما أربعة بنين فقال عكرمة رابيت بالكوفة لا بأس بجعل أربعة بنين من بطن واحد وتفسير اتحاد البطن أن لا يكون بين الولدين ستة أشهر فصاعدا وفي رواية هـ قال وقال المرأة أربعة بنين من بطن واحد أو واحد ما يكون فلا يبين الحكم عليه وإنما يعتبر ما قد يكون في العان وهو ثلاثة بنين من بطن واحد وفي رواية الحفاف قال إن ذكره بعارض الظاهر ولا العام الغالب أن المرأة لا تلد في بطن واحد إلا ولدا واحدا فاعلم هذا بنبى الحكم ما لم يعلم خلافه وذكر في فرائض التبراشي فقال هكذا أطلق المصلحة هنا وفي أدب الفاضل في فضلته فتاوى أهل سمرقند وقال هذا إذا لم تكن ولادتها قريبة لما في توقيف القسمة لما كان الحمل اضاريا في الورثة وأنه لا يجوز أن كانت ولادتها قريبة فينظر لأنه لو ضم غي إن ينقضي بعد الولادة فلا تنفذ القسمة ولم يجد بالقرب حد أو قيل أنه يقع ذلك على ما دون الشهر استدل به إذا حلف ليقضيه حق فلان ما جلا وقع ذلك على ما دون الشهر وذكر في فتاوى الفضل وقال ليس لها أن يطالب الميراث حتى تلد ولها أن تتناول من التركة بقدر الثمن إذا كانت مكيدة أو موزونا وذكر في واقعات الناطق ما يضاف المذكورات فإنه قال تقسم التركة ولا يعول نصيب الحمل لأنه لا يعرف أمه وللام لافان ولد في شراف

**القسمه قال** رحمه الله وموخذ الكفيل عما قوله من الورثة وإنما باخذ القاض من كفيل المعلوم هو الزبارة على نصيب ابن الوارث فلان القاض يصون به قضاءه ويظهر من هو عاجز عن نفسه وهو الحمل كما في الخفي إذا ترك ابن وخفي عند لي خيفة ومحمد بن يوسف الأول يعطى الخفي الثلث ويجعل الخفي ويعطى الابن الثلثين وموخذ الكفيل منه عند ما جيبه وقيل بل هنا غناط في إذا الكفيل عندهم جميعا لأنه أن تبيّن علامة الذكور في الخفي كان هو المستحق لما زاد على النصف مما أخذ الابن فحقنا طاحته باخذ الكفيل من الابن ليسترد ذلك من أخيه فذكر في الجمل **قال** رحمه الله وإن كان الحمل من الميت وجاءت بالولد تمام أكثر من الجمل يعني تمام الستين أو أقل منها ولم يكن أقرب بانقضاء العدة يورث ويورث عنه لأن وجوده في البطن وقت الموت شرط وإذا لم تكن أقرب بانقضاء العدة يعلم أن الحمل كان موجودا في البطن وقت موته وإنما شرط وجوده في البطن وقت الموت لأن الورثة خلافة والمعدوم لا يتصور أن يكون خلفا عن أحد وأدنى درجات الخلافة الوجود **قال** رحمه الله والخلافة لا يتحقق إلا باعتبار رصفة الحياة لأن الميت لا يكون خلفا عن الميت وإنما لا تعتبر ذلك بل تقولون وإن كانت نطفة في الرحم وقت الموت فإنه يكون من جملة الورثة ولا حياة في النطفة قلت نعم ولكن النطفة في الرحم مالم تقصد من معدة الحياة ولو لم يكن منها شخص جرح فمعه لها حكم الحياة باعتبار المال كما يعطى البيه حكم الصيد في الجراح الحرة إذا أسرته وإن لم يكن فيه معنى الصدية ولهذا قلنا بأن اعتبار ما في البطن صحيح والوصية له وبه صححه وإن كان نطفة في الرحم باعتبار الحال ولكن يعتبر باعتبار المال وكذلك ههنا تعتبر المال فلذلك يكون من جملة الورثة ولما جعلنا الخفي في البطن كالمفصل في صفة المالكية بالارث اعتبارا بالماء ليدل على النطفة بجوار النفس الحية باعتبار المال لذا في شرح الخري رحمه الله وهذا خلاف ما إذا أقرت بانقضاء العدة بعد مدة يتصور فيها انقضاء العدة فإنه لا تعتبر منها ولا ترث لأن باقرارها بانقضاء العدة يعلم أن الحمل لم يكن من الميت وأدلى أن جات به أكثر من أكثر مدة الحمل لا يرث لأن الولد لا يبقى في البطن أكثر من ستين فلجات به أكثر من ستين علمنا أن علوقه كان بعد الموت **قال** رحمه الله وإن كان الحمل من غيره وجاءت بالولد لستة أشهر أو أقل ترث لأن الأصل أن العلوق يستند إلى أقرب الاوقات وهو لستة أشهر لأن النيق بوجوده في البطن وقت موته في أسناد العلوق لا أقرب الاوقات هي إذا جات به لستة أشهر أو أقل منها من وقت الموت نيقنا أنه كان موجودا في البطن إلا في موضع الضرورة وهو اثبات نسب الولد منه بعد ارتفاع النكاح بموته فإن العلوق هناك يستند إلى أقرب الاوقات وهو ستمائة وفي حال قيام النكاح لا ضرورة وهو ما إذا كان الحمل من غيره لأن نسب الولد ثابت من ذلك الغير فلا حاجة إلى اثبات نسب فاستدناه إلى أقرب الاوقات فاما بعد ارتفاع النكاح بموته فبنا حاجة إلى أسناد العلوق إلى بعد الاوقات لاثبات نسب الولد منه وإذا كان ذلك الوقت فقد حكمنا بأن الولد كان موجودا في البطن عند موته فيرت **قال** رحمه الله وإذا جات به أكثر من أقل مدة الحمل لا يرث لأنها قد استندنا إلى العلوق لا أقرب الاوقات فاد اجات به أكثر من أقرب الاوقات فقد وقع الشك في وجوده في البطن عند موته فلا يرث بالشك **قال** رحمه الله فإن خرج أقل الولد من مكان



يرث وان خرج اكثر ثم مات يرث قال للصف وطريق معرفة حصته وقت الوفاة لا يستهلك بان يوجد منه ما يعل به حياته من صوت او عطر او بكا او حنك او تحلل يد او رطل او عضون اعضائه فاذا خرج ثم مات قلنا ان حرج اقله وظهرت من هذه العلامات ثم مات فذلك لا يكون دليل كونه حيا وان اكثر خرج ميتا فكان كله خرج ميتا فلا يرث وان خرج اكثر فذلك دليل كونه حيا لانه علم كونه حيا بهن الاسباب كما علم كونه حيا بالتفتيش وان اكثر لما خرج حيا فكان كله خرج حيا لان لا اكثر من الكل فيرث والاصل فيه ما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اشتبهت الصبي فمات عليه اي اذا استهل ومات حال خروج اكثر **قال** رحمه الله واذا خرج متقيما يعني اذا خرج الرأس او فاعلم بصدقه يعني اذا خرج الصدر كله يرث وان خرج ميتا فاعلم بصدقه يعني اذا خرجت السرة كلها يرث **قال** رحمه الله الاصل في صحة ميراث الجنان صحة العقل على تقديرين على تقدير ان الجنان ذكر وعلى تقدير انهن انثى ثم انظر من الميتين فان توافقا فاضرب وفق اصدرا في جميع الاخر وان تباينا فاضرب كل اصدرا في جميع الاخر فالصحيح المسئلة فاضرب من كان له شيء من مسئلة ذكوره في مسئلة انثى في المسئلة او في غيرها في الواقع ومن كان له شيء من مسئلة انثى في مسئلة ذكوره او في غيرها كالخشي وقوله ثم اضرب من كان له شيء من كان له شيء على تقدير صرف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ثم انظر في الحاصلين من الضرب ايها اقل يعطى لذالك الوارث لان المتفق له اقل النصيب والفضل الذي سبها موقوف من نصيب ذلك الوارث لانه اشبه ان المسحق للفضل الوارث او الكل موقوف موقوف الى ان يزول الاشتباه بظهور الجنان فاذا ظهر الجنان كان مستحقا لجميع الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فباخذ ذلك والباقي مقسوم من الورثة معطى لكل واحد الورثة ما كان موقوف من نصيبه كما اذا ترك بنتا وابونا وامراة حاملا فالمسئلة من اربعة وعشرين على تقدير ان الجنان كان له المسئلة ثمانية وسدس ومائتين وسبعة وعشرين على تقدير انثى لان في المسئلة ثمانية وسدس ومائتين فقصير منبرية وتعمل الى سبعة وعشرين ويمنها موافقة بالثلث فاذا ضرب وفق اصدرا في جميع الاخر صار مائتين وستة عشر فندفع المسئلة على بعد ذكوره للمرأة سبعة وعشرون لكل واحد الابون ستة وثلاثون لان سهام المرأة من مسئلة الذكورة ثلثة تقرب وفق مسئلة الانوثة وهي تسعة تبلغ سبعة وعشرين وسهام كل واحد الابون اربعة تقرب في التسعة تبلغ ستة وثلاثون وعلى بعد انوثة كل امرأة اربعة وعشرون لكل واحد الابون اثنان وثلثون لان سهام للمرأة من مسئلة الانوثة ايضا ثلثة تقرب في التسعة تبلغ اثنين وثلثين فقط للمرأة اربعة وعشرون لانه اقل النصيبين ولوقت من نصيبها ثلثة اسهم من نصيب كل واحد الابون اربعة اسهم يعني يعطى لكل واحد منهم اثنين وثلثون لجنس الجنان في حق المرأة والابون يعطى للثلاث عشرة سهم لان الموقوف في حقها نصيب اربعة بنين عذلي خيفة والا كان البنون اربعة فصبيها سهم واربعة اسهم من اربعة وعشرين وهي مسئلة الذكورة لان الباقي كان ثلثة عشر يقسم على اربعة بنين وبنتا اسما فخرج من القسمة سهم واربعة اسهم

فصير

فصيب البنت يكون سهم واربعة اسهم مضروب تسعة وهو وفق مسئلة الانوثة فصار لها ثلثة عشر **عشر** والباقي موقوف وهو مائة وخمسة عشر لان الجنان جعل انثى في حق المرأة والانثى فصيبت من مسئلة الانوثة ستة عشر تقرب وفق مسئلة الذكورة وهي ثمانية تبلغ مائة ثمانية وعشرين وقد اذنت البنت ثلثة عشر من مائة والثمانية والعشرين فيكون الباقي مائة وخمسة عشر فان ولدت بنتا واصل او اكثر لجميع الموقوف للبنت لانه ظهر ان الموقوف حقهم فقصم البنت الثلثة عشر التي اخذتها مع المائة والخمسة عشر فقصم المبلغ وهو مائة ومائة وعشرون بينهم على السوية وان ولدت ابنا واصل او اكثر فوطي المرأة والابون ما كان موقوفا من نصيبهم يعني يعطى للمرأة الثلثة التي وقفت من نصيبها ولكل واحد الابون اربعة التي وقفت من نصيبها لان الجنان انش في حقهم واعطوا اقل النصيبين فاذا ظهر الجنان ذكر اعلم ان حقهم اكثر النصيبين فيعطى لكل واحد منهم ما كان موقوفا من نصيبه لجنس حقه ومائتين وهو مائة واربعة يضم الى الثلثة عشر التي اخذتها البنت ويضم المبلغ وهو مائة وسبعة وعشرين الاو لا بد من البنت والبنين المذكورين للذكر مثل حظ الانثيين لان الباقي من مسئلة الذكورة كان ثلثة عشر تقرب في وفق مسئلة الانوثة وهي تسعة تبلغ مائة وسبعة عشر فيقسم بينهم وان ولدت ميتا فتعطى المرأة والابون ما كان موقوفا من نصيبهم وهو اصدرا عشر والبنت الى تمام النصف خمسة وتسعون سهم لان حقها مائة ومائة ثمانية لانهما فركات اخذت الثلثة عشر فحقها خمسة وتسعون سهم فيكمل حقها والباقي للاب وهو تسعة لانه عصبة قال له مع البنت فرضا ونصيبا قال المصنف رحمه الله وهذا اذا كانت الورثة ممن يتغير فرضه واذا كان الورث من الجنان من سقط به في اصدرا لانه لا يعطى شيئا لان اصل الاستحقاق له كقول والنورث في موضع النكاح لا يجوز كما اذا ترك امرأة حاملا واخا او عا لا يعطى الاخ او العمة شيئا لان الجنان يكون الجنان مسقط به الاخ او العمة واما اذا كانت الورثة ممن لا يتغير فرضه به فانه يعطى فرضه كما اذا ترك امرأة حاملا ووجه فليجوز السدس لان فرضها لا يتغير بها ولذا اذا ترك امرأة حاملا وابنا فانه يعطى للمرأة الثلث لان فرضها لا يتغير به **فصل في المفقود** وجب مناسبة ايراد هذا الفصل عقيب فصل الجنان كوجده ايراد فضل الجنان عقيب الجنان قال شمس الامة السري رحمه الله اعلم بان المفقود اسم لموجود وهو محجوب باعتبار اول ظاهره ولكنه خفي الاثر كالميت باعتبار ما له امله في طلبه بجذون وكفاه مستغفر لا يجدون قد انقطع عنهم خبره واستتر منهم اش فبالجذر ما يصلون الى المراد وربما يتأخر اللقا الى يوم التنازع والاسم في اللغة من الاضداد بقول الرجل فقدت الشيء اضلته وفقدته اي طلبته وكلا المدينيين متحقق في المفقود فقد ضل عن اهله وخم طلبه وحكمه في الشرح ما بدأ الشيخ رحمه الله الفصل به فقال المفقود محجوب في ماله حتى لا يرث منه اصدرا ان ثبت حياته باستصحاب الحال فانه علم حصته فاستصحب ذلك ما لم يظهر خلافه واستصحب الحال معتبر في ابقا ما كان على ما كان غير معتبر في اثبات ما لم يكن ثابتا وفي الامتناع من قيمة ماله بين الورثة انما ما كان على ما كان لان حياته باعتبار الظاهر والظاهر حجة لدفع الاستحقاق وليس حجة للاستحقاق صدق استحقاق ورثته لانه بهذا الظاهر ولهذا لا تزوج امراته عندنا وهو مذهبنا







الوقت ردت له بالردة بصرها كما فيها الكسبة في حال اسلامه يمكن استناد التورث الى وقت  
اسلامه لانه كان موجودا في ملكه يومئذ فيكون تورث المسلم من المسلم خلاف ما للشيعة  
حال ردت له فانه لا يمكن استناد التورث فيه الى وقت اسلامه لانه لم يكن موجودا في ملكه  
يومئذ فلو قضي لوارثه لصار تورث المسلم من الكافر وذلك لا يجوز لان الورثة تزيد الملك  
فاستحال ان يعيد الملك مع ملك لا ملك له فكون لست المال **قال** رحمه الله وما النسبة  
بعد الحقوق بدار الحرب فهو في باب الاجماع لانه النسب ذلك المال وهو اهل دار الحرب واهل  
الاسلام لا يرثون من اهل الحرب **قال** رحمه الله وكسب المرتدة جميعا لورثتها المسلمين  
بلا خلاف بين اصحابنا وكسب في ذلك كسب اسلامها وكسب ردتها قبل الحقوق بدار الحرب  
وهذا لان عصمة المال تتبع العصمة النفس وبالردة لا تزول عصمة نفسها حتى لا يقتل فلذلك  
عصمة ما لها بخلاف الرجل ولهذا استوت بالرجل في التصرف بعد الحقوق لان عصمة نفسها تزول  
بالحاقها حتى تشرق والاسترقاق ابلان حكمي فلذلك عصمة ما لها فاذا كانت العصمة باقية بعد  
ردتها وكان كل واحد من الكسبين ملكا فيكون ميراثا لورثتها غير ان لاميراث لزوجها منها لانها  
بنفس الردة قد بانث ولم تضر مرتدة على الهلاك فلا يكون حكم الفان المرضة لذا ذكر السري  
رحمه الله في شرح السير الصغير **قال** الشارح وعلى هذا نفى الرعي العهد وحق بدار الحرب كان الجواب  
فيه وفي المسئلة الذي يرد وحق بدار الحرب سواء الان الذي من اهل دار الحرب عليه احكام المسلمين  
فاذا انقض العهد وحق بدار الحرب صار حريته كالمسلم اذا ارتد وحق بدار الحرب صار حريته كذا  
في السير الكبير لشمس الامعة السري **قال** رحمه الله واما المرتدة لا يرث من اصلها من مسلم ولا من  
مرتد مثله لان المرتد ليس من اهل الولاية فلا يرث اصلها ولا نه جان بالردة **وهذه** صلة شرعية  
فالجاني على حق الشر محرم هذه الصلة عقوبة كالقتل لوارثه عدا بغير حق وكان المرتد لا ملة  
له وان الملة التي كان عليها تركها والتي انتقل اليها لا يقر عليها وفي الميراث تعتبر الملة ولهذا لا يجري  
التوارث عند اختلاف الملة وهو نظير الحكم في نكاحه فلا يجوز له ان يتزوج مرتدة ولا مسلمة  
ولا كافرة اصلية لان النكاح يعتمد الملة ولا ملة له ذكر السري في شرح كتاب النكاح **قال**  
رحمه الله ولذلك المرتدة لا يرث من اصلها لئلا يثبت لها ملة كما ليست للرجل الا اذا ارتد اهل ناحية  
جميعا في حينئذ يتوارثون لان دارهم صارت دار حرب بظهور احكام الشر منها لانه ان وقع  
الظهور عليهم فانه تقتل رجالهم ونسبائهم وذوارهم كما فعله ابو بكر رضي الله عنه بنى حقيقه  
حين ارتدوا عن الاسلام استرقوا نسبا واصاب على رضي الله عنه من ذلك السبي جارية فولدت له  
محمد بن الحنفية وكما فعله على رضي الله عنه بنى ناحية لما ارتدوا عن الاسلام سبي عا رضي الله عنه  
ذريتهم ثم باعهم من مصلقة بن هبيرة بمائة الف ولم يذكر الشيخ رحمه الله في الكتاب ان اي وارث  
يعتبر في قسمة ماله واختلفت الروايات عن حقيقه رحمه الله في ذلك فروي الحسن بن حقيقه

129 رحمه الله ان من كان وارثا له وقت ردت له وبقي الموت المرتد رثته **وقرئت** بعد ذلك لا يرثه حتى لو اسلم  
بعض قرانته بعد ردت له او ولد له من علق حادث بعد ردت له فانه لا يرثه على هذه الرواية وروي  
ابو يوسف عن حقيقه انه يعتبر وجود الوارث وقت الرد ثم لا يبطل استحقاقه بموته قبل موت  
المرتد وروي محمد بن حقيقه رحمه الله وهو الصحيح انه يعتبر من يكون وارثا له حين مات او قتل سواء كان  
موجودا عند الرد او حدث بعد **وجه** رواية الحسن ان سبب التورث الرد فمن لم يكن موجودا  
عند ذلك السبب لم يعتبر له سبب الاستحقاق ثم تمام الاستحقاق بالموت فاما يمينه حتى من  
لم يعتبر له السبب ففي حق من انعقد له السبب شرط بقاؤه الى وقت تمام الاستحقاق فاذا مات قبل  
ذلك بطل السبب في حقه كما في البيع الموقوف حتى يتم الملك عند الاجارة من وقت السبب لكن بشرط  
قيام المعقود عليه عند الاجارة حتى اذا اهلك قبل اذ ذلك بطل السبب **وجه** رواية ابو يوسف ان  
الرد في حكم التورث كالموت وبنات من الورثة قبل قسمة الميراث لا يبطل استحقاقه لكن تخلفه  
وارثه فيه فهذا مثله **وجه** رواية محمد بن الحادي بعد انعقاد السبب قبل تمامه بجعل الميراث  
عند ابتداء العقد في انه يصير معقودا عليه بالقبض ويكون له حصه من الثمن فهنا ايضا من  
يجوز ان ينفذ انفا د السبب بجعل الميراث عند ابتداء السبب ولم يتصور بعد الموت الحقيقي ولا  
له من علق حادث لكتا محله لذلك ايضا الا ان ذلك لا يتصور فاما بعد الهلاك الحكمي بالردة يتصور  
فبجعل الحادث كالموجود عند السبب وكذلك ان حق بدار الحرب قسم الامام ماله بين ورثته وكان  
حاقه بدار الحرب بمنزلة موته عندنا وعندنا في سعي ماله بعد حاقه موقوفا كما كان قبل حاقه  
لان ذهابه الى دار الحرب نوع غيبة فلا يتغير به حكم ماله كما لو كان مرتدا في دار الاسلام ونجحت  
في ذلك انه صار حرييا حقيقه وحكمي لانه قد ربطا حرا من نفسه بدار الاسلام جزع الى دار الحرب  
حريا للمسلمين والحري في دار الحرب كالميت في حق المسلمين **قال** الله تعالى او كان ميتا حينئذ اي  
كافرا فزرقناه الهدى وانه قد خرج من يد الامام حقيقه ولو كان في دينه موته حقيقه بان يقتله  
ويقسم ماله من ورثته فاذا اخرج عن ذلك خرج من دينه بموته حكمي فيقسم ماله من ورثته  
وحكمي كمن اجهات اولان ومدرسه وحلول آحاله ثم قال ابو يوسف يعتبر من كان وارثا له وقت  
قضا القاض لحاقه وعند محمد وقت حاقه **وهذا** لان عندنا ملكه لا يزول بالردة ولهذا ينفذ في  
المرتد عندها وانما زال ملكه بسبب الرد عند حاقه فيعتبر وارثه عند ذلك وحاقه موت  
حكمي فهو كالموت الحقيقي بالقتل ولكن ابو يوسف يقول الحاق في الحقيقة غيبة وانما  
يصير موتا حكميا بقضا القاض فيعتبر من يكون وارثا له عند القضا للحاق في استحقاق  
ماله ولذلك توارثت منه امراته ان كانت في العلق لان النكاح قتلها وان ارتفع بنفس الرد  
ولكنه فارتفع ميراثها وامرأة الف يرت منه اذا كانت في العلق عند لي حقيقه رضي الله عنه  
لان سبب التورث كان موجودا في حقيقه عند ردت له وعلى تلك الرواية انما يعتبر قيام السبب



عند اول الرقة كذا ذكر الشرح في شرح كتاب السير الصغير **فصل في الاسير وجه**  
 مناسبة ايراد هذا الفصل عقب فضل المرتدان اسلام المتراد عارض عرض  
 على الاصل فكذا الاطلاق للاسير اصله والاسير عارض عن اصله **قال** رحمه الله صل  
 الاسير حكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه لان حاله في دار الحرب كحالهم في دار  
 الاسلام فالمسلم من اهل دار الاسلام حيثما يكون الا ترى ان زوجته التي في دار الاسلام لا  
 تميز منه فكما ان الاسير لا يورث في قطع العصمة في النكاح فكذا في الميراث **قال** رحمه الله  
 فان فارق دينه والعباد بالله فحكمه حكم المرتد لانه لا فرق بين ان يرتد في دار الاسلام ثم يلحق بدار  
 الحرب وبين ان يرتد في دار الحرب ثم يقيم فيها فانه يصير حرسيا **قال** رحمه الله وان لم يعلم ردة ولا  
 موته فحكمه حكم المفقود لانه لا يوقف على اثره فكان بمنزلة المفقود لا يقيم ماله ولا تترجى امراته  
 حتى ياتيهم بيان خبره فان جا ورثته بالبينه انه ارتد في دار الحرب فانه لا يقبل في ذلك الاشارة  
 على من مسلم لان اسلامه كان معلوما وشهادة غير المسلمين لا تكون حجة على المسلم بما هو دون  
 الرقة فالرقة اول ما اذا شهد عدلان قضى القاضى بوقوع الفرقة بينهما وبين امراته وقسم ماله من ورثته  
 لانه ميت صلا عند قضا القاضى فان قضى بوقوع الفرقة وقسم ماله ثم جاء مسلم واكد الرقة لم يبطر  
 القاضى قضاها بان كان لانه قضى بالحجة على من هو خصم فلا بد عليه امراته ولا ماله الا ما كان قايما  
 بعينه في بدو ورثته كما في المرتد المعروف اذا جاءت بينا وان سمع القاضى هذا الشهاد فلم يقض  
 بها حتى جاء مسلم واكد الرقة فانه يكون ماله لان قضا القاضى لم يفسد حقوقه وما لم يفسد فقيما  
 القاضى بالحجة لا ينتقل ورثته فاذا جاء مسلم كان الماله له على حاله ارتد او لم يرتد لكن القاضى يرضى  
 الشاهدين فان عركا ابا ان امراته لان ذلك حكم ثبت بنفس الرقة فان المرتد ليس من اهل النكاح  
 فان النكاح بعد الملة ولا ملة له ولا يحكم بنقل ميراثه او لا ومديره لان ذلك حكم ثبت بالموت  
 وانما يكون لكن صلح الموت اذا انصلبه قضا القاضى كذا ذكر في السير الكبير **فصل في الرقة**  
**والحرثي والهدمي** وجه مناسبة ايراد هذا الفصل عقب فصل الاسير ان الفرق بين قتيلا وقيليق  
 ذكر عقب ذكر الاسير اذ موجه الماله في القتل الذي في الاسير **قال** رحمه الله اذ ايات  
 جماعة ولا يدرى انهم ماتوا او اصابوا كما هم ما تواموا كل واحد منهم لورثته الا حيا ولا يرث بعض الاموات  
 من بعض وهذا هو المختار عندنا وهو قول مالك في مذهبنا في الموطا وقال علي وابن مسعود رضي الله عنهما  
 يرث بعضهم بعض الاموات كل واحد منهم من صاحبه وبه اضرار في دليل لان سبب استحقاق كل واحد  
 منها ميراث صاحبه معلوم وحياته بعد موت صاحبه وقد عرفنا حيوته بيقين فيجب التمسك  
 به وسبب الحرمان من موته قبل موته وذلك من كل قول فيه فلا يثبت الحرمان بالشك الا فيما ورث  
 كل واحد منهما صاحبه لاجل الضرورة لانا نحن اعطينا ميراث صاحبه فقد حكمنا بحياته فيما  
 ورث من صاحبه وضرورته الحكم بموته صاحبه قبله ولكن الثابت بالضرورة لا يقدر موضع الضرورة

ماله الى

130  
 وانما تحققت الضرورة فما ورث كل واحد منهما صاحبه ففيما سوي ذلك يتمسك بالاصل فان هذا اصل كبير  
 الفقه ان اليعتق لا يزال بالشك لم ينتقل بالطمان وشك في الحث او على العكس وبحث في ذلك  
 استحقاق كل واحد منهما ميراث صاحبه غير معلوم يقينا والاستحقاق بيننا السبب فلم يتيقن بالسبب  
 لا يثبت الاستحقاق في الفقه هذا اصل كبير وان الاستحقاق بالثبوت لا يثبت وبما تدان سبب  
 الاستحقاق بقاؤه حيا بعد موت مورثه ولا يعلم هذا يقينا وانما فيه رطان الظاهر واستصحاب الحار  
 لان ما عرف بثبوته فالظاهر بقاؤه ولكن هذا التبع لانعدام الدليل الميراث لا لوجود الدليل الميراث فانما نصرة في  
 ما كان علمه كان لا في استحقاق ما لم يكن حقوق المفقود دحبل ما منه في بقى التورث عنه ولا تجل ما منه في استحقاق  
 الميراث عن مورثه وهذا الطريق لا يرث كل واحد منهما صاحبه ما رث عنه فكذا في سائر امواله وهذا لان  
 الارث يثبت بسبب يحقل التجزى فاذا انقذ راثا منه في البعض انقذ راثا منه في الكل لان الموتى قد ظهر  
 ولم يعلم سبق احدهما على الاخر فحعل كانهما وقفا معا من حيث الحكم قايما على ما قالوا فمن تزوج امرأة  
 ثم تزوج اخرا ولا يدرى اي النكاحين اسبق فانه يفسد النكاحان جميعا ويجعل كانهما وقفا معا  
 لهذا المعنى فكذا هذا جعل كان الاخوان مائتا معا حقيقة لا يرث احدهما من صاحبه وانما يرث كل  
 واحد منهما ورثته الا حيا فكذا هذا ومذهبنا من روى عن بكر وغيره ودرست ثابت واصدى الروايتين المشهور  
 من عن ابن عباس قال روى عن ابن مسعود وعمر بن عبد الوكيل فان خارجة بن زيد بن ثابت روى عن ابيه قال  
 امرني ابو بكر الصديق بتورث اهل النمامة فورثت الاحياء الاموات ولم اوثر الاموات بعضهم بعض في امرني  
 عمر رضي الله عنه بتورث اهل طاعون عولس ولم اوثر الاموات بعضهم بعض وذكر في شرح الشرح  
 وبه قضى زيد في قتل الحق قال المطرزي صاحب المذهب الصواب انه خارجة لان زيد رضي الله عنه مات  
 سنة خمس واربعمائة وخمسين ويوم الحق كان سنة ثلاث وستين وبه هذا انه صرح في شرح السير  
 الكبير يقال **قال** خارجة بن زيد وانما ورثت اهل الحق فورثت الاحياء الاموات ولم اوثر الاموات  
 بعضهم بعضا **وهو** كذا نقل عن عارض الله عنه انه قضى في قتل الحار وصغير في الشارح وهذا اذا  
 علم ان احدهما مات او لم يدر ايهما هو بجعل كانهما مائتا معا كتحقق القاضى بينهما ذكر محمد رحمه الله هذا الفصل  
 في الكتاب في هذا الاختلاف اذ اعرفنا هذا فنقول اخوان اصغر والبرعقا وتزل كل واحد منهما اما وبنتا و  
 وتزل كل واحد منهما تسعين دينارا فعندنا بقسم تركه كل واحد منهما لاه منهن السدر خمسة عشر  
 دينارا ولبنته النصف خمسة واربعون دينارا ولولاه ما بقى وذلك ثلثون وعند علي وابن مسعود  
 في اصدى الروايتين عنهما ميت الاكبر اوله ويحيى الاصغر فقسم تركه الاكبر للام منه السدر خمسة عشر  
 دينارا ولبنته النصف خمسة واربعون وللصغير ما بقى وذلك ثلثون دينارا ثم ميت الاصغر اوله  
 ويحيى الاكبر فقسم تركته لذلك فقدي بقى ميركة كل واحد منهما ثلثون دينارا وهو ما ورث كل واحد منهما من  
 صاحبه فلامه من ذلك السدر خمسة دنانير ولا بنته النصف خمسة عشر دينارا والباقي للولي  
 بالعصوبة لان كل واحد منهما لا يرث من صاحبه ما ورث صاحبه منه فاجتمع لام كل واحد منهما عشر دينارا

مول



ولا ينكحون دينارا ويكون لموكة مشقة دناير **فصل في الواحق الكتاب**  
فمنها مسائل الفار رجل طلق امراته ثلثا في مرض موته او واصلت باينه ثم ماتت وهي في العدة فهي  
ترث منه حكم الفار عندنا استحسانا وقال ابن لهيعة ان ماتت بعد انقضاء عدها ترث منه  
ماله ثم تزوج بزوج اخر وهو اصدق او بغير الشافعي وقال مالك رحمه الله وان ماتت بعد ما تزوجت بزوج اخر  
ترث منه وفي القياس لا ترث منه في جميع الاحوال وهو اصدق او بغير الشافعي **وجه** القياس ان  
الارث انتهت النكاح بالموت ولم يوجد للارث فاعده بالطلقات والحكم لا يثبت بدون السبب  
كما لو كان طلقها قبل الدخول ولان الميراث مستحق بالنسبة في النكاح الاخرى ولو انقطع النسب  
لم يستحق الميراث به سواء كان في صحته او في مرضه فذلك اذا انقطع النكاح **وجه** الاستحسان  
اتفاق الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فانه روي عن النخعي قال جاعوة الباري لما شخ من عند  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فخرجت الى امها اطلق الميراث امراته ورثته اذ ماتت وهي في العدة  
وان عبد الرحمن بن عوف طلق امراته فماتت في مرض موته ثلثا ثم ماتت وهي في العدة فورثها عثمان  
رضي الله عنه وقد مر بيانه في فصل الخارج وعن الشعبي ان ام السن بنت عسمة بن جهم الفزارك  
كانت تحت عثمان بن عفان رضي الله عنه ففارقتها بعد ما حرمها من العشرة فماتت بعد ما قتل عثمان  
فاخبرته بذلك فورثها منه وقال تركها حتى اذا اشرف على الموت فارقتها فماتت رضي الله عنها ان امراة  
الفار ترث ما دامت في العدة وحكم بن كعب انها ترث ماله ثم تزوج والقياس ان ترث باجماع الصحابة  
**فان قيل** لا اجماع فقد قال ابن الزبير في حديثه تماظر لو كان الامر الى ما ورثتها قلنا معناه ما  
ما ورثتها لاني لم اكن عالما بوجه الاستحسان فيمن انه كان يحق عليه ماله مخف على عثمان والمعنى فيه  
انه قصد ابطال حقها من ماله فيجوز عليه قصد ماله لولا هو بجمع ماله لانسان وانما قلنا ذلك  
لان مرض الموت يتعلق بحق الورثة بماله ولهذا يمنع عن التبرع بما زاد على الثلث فلهذا ورثنا امرأة الفار  
منه اذا كانت في العدة وان وقت الفرقة بسبب بشرى من الميراث بان قبلها بشهوة او جامعا وهي مكروهة ثم ما  
المرض وهي في العدة فانها ترث لانه اذا وقعت الفرقة بايقاع الطلاق حلكت النكاح قائما بينهما في حكم  
الميراث باعتبار ان الزوج قصد ابطال حقها عن ميراثه فيرد عليه قصد وهذا المعنى في حق الابن اظهر  
فانه قصد ما صنع ابطال حقها في المراجعة معناه ميراث ابيه فيرد عليه قصد ويكون لها الميراث  
اذا مات الزوج قبل انقضاء العدة وان مات بعد انقضاء العدة او كان ذلك قبل الدخول فلا ميراث  
لها من ماله لو كان الزوج هو الذي طلقها ولو كان للرجل امرأة اخرى سواها فلهذه المثابة لم ترثه لانه  
لا يتحقق هنا قصد مرحمة الابن فان ميراث النسوة مستوي في استحقاقه الواصة والذاتان الثلاثة  
والاربعة فلم يكن الابن يصنع جارا للمنفعة انفسه برفع مزاحمتها مستحق الاخرى ميراث النسوة  
واذا انتفت التهمة لم يجعل العدة قامة مقام النكاح في بقا ميراثها كما لو كان في صحة الاب  
ولو ميراثه الميراث الثلاثة او الاربعة جميعا من شهوة معناه في ثلث اذامات ومم في العدة لان التهمة

131  
القصد هنا موجود ولو وطئ احداهما ثم الاخرى وما حكمه من ان فلا ميراث للابن والثانية الميراث لان التهمة القصد  
الى ميراث النسب عن موجود حتى وطئ الاول موحد حتى وطئ الثانية ولو وطئها وهي مكروهة وهو غير وارث  
ثم صار وارثا بالسبب الذي كان فاما وقت الوطئ فان كان رقيقا فعتق او كافرا فاسلم او وطئها ابن الارث والارث  
حي ثم مات الابن ثم مات الرجل وهي في العدة فانها ترثه لان التهمة القصد باعتبار كون الميراث سبب  
الفرقة وارثا والميراث انما يثبت عند الموت فعبر حاله وقت الموت ولو وطئها الابن وهي مكروهة وهو  
حي او مجنون لم ترثه لان حكم الفار باعتبار التهمة القصد وذلك يمتنع على قصد معتبر شرعا وليس  
للحي والمجنون قصد معتبر شرعا فلا يثبت حكم الفار بفعلها كما لا يثبت حكم حرمان الميراث بقتل  
بشرى الصبي والمجنون ولو وطئها ابن ابنه وهي مكروهة حتى وقعت الفرقة بينهما فان كان الابن حيا فلا ميراث  
لها لان ابن الابن ليس يوارث للمجدة هذه الحالة فتكون التهمة القصد الى ابطال ميراث النسب مستغنية  
بخلاف ما اذا كان الابن ميتا فتمة القصد هنا موجود ولو وطئها الابن وهي مكروهة وهو  
غير وارث بان كان كافرا او رقيقا لم ترثه لان التهمة القصد هناك مستغنية ومنها ميراث ولد  
الملاعة بمنزلة من لا قرابة له من قبل ابيه وله قرابة من قبل امه وهو قول الزهري وسليمان بن يسار  
وبد اذملا ونا والشافعي رحمهم الله وكان ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم يقولان عصبة ولد  
الملاعة عصبة امه وبد اذملا وعطاء ومجاهد والشعبي والنخعي وعن ابن مسعود في رواية اخرى  
قال عصبة امه وهي بمنزلة الاب والام له وهو قول الحكم بن عتيبة واحج بقوله عليه الصلاة  
والسلام يجوز للمرأة ميراث لقيطها وعتيقةها وولدها الذي لا عنت به وروى ابن عباس ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال ام ولد الملاعة ابوع وامه لانها ترث جميع ماله اذ لم يكن معها غيره  
واستحقاق الجميع يكون لعصبة والحجة لقول ابراهيم ما روى عن داود بن كيسان هذا انه كتب الى ابي  
له بالمدينة ان اسأل من سأل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ولد الملاعة من عصبة فقلت  
في جوابه انهم ذكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان عصبة امه ولان الشرح بنى العصبية على  
النسبة والنسبة الى الاب دون الامهات الا اذا انعدمت النسبة من جانب الاب لم يجز  
يكون النسبة الى الام الا ترى ان الله تعالى نسب علي الى امه لما لم يكن له اب فذلك حكم العصبية  
المبنى على النسبة ثبت بقوم الام اذا انعدمت من جانب الاب وهو نظير ولا العتق والاصراف فيقول  
الاب فاذا لم يكن له ولا من قبل امه صار منسوب الى قوم امه وحجت في ذلك في اثبات  
العصبية بقوم الام ابطال الحكم الثابت بالنسب وهو ان الله تعالى شروط لتوريث الاخ لام ان  
يكون الميت كلالا مطلقة وعلى ما قالوا اذا ترك ابن الملاعة بنتا واما لا يكون المصنف للميت  
والباقي للاخ لام بالعصبية وتوريث الاخ بدون ان يكون الميت كلالا خلاف النص وان العصبية  
اقوى اسباب الارث والادلا بالام اضعفت فلا يجوز ان يستحق به اقوى اسباب الارث وهذا  
خلاف الاول فان استحقاقه باعتراف الاقارب والذوات الاثني فيه سواء المحدث فليس فيه











من ام واصلة فقال رضي الله عنه صدقتم ورجع الى القول بالتشريك وهو المعنى الفقهي فان استحقاق الميراث باعتبار القرب والاداء وقد استوفوا في الاداء الى الميت كلام وترجيح الاخوة لاب وام بالاداء اليهم بالاب فان كانوا لا يتقدمون هذه الزمان فلا اقل من ان يستوفوا لهم وان لم يتقدموا لان الاداء بالاداء سبب العصوبة واستحقاق العصبة متأخر عن استحقاق اصحاب الفرائض فيسقط اعتبار الاداء بقرب الاب في حقهم وانما يقع الاداء بقرب الام وهم في ذلك سواء وحجت في ذلك ظاهر قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخوات فكل واحد منهما السدس فان كانوا الثلثة من ذلك فلهم شريك في الثلث فقد جعل لقوة فرضها مقدرا حالة الانفرد والثلث حالة الاجتماع بلا تفصيل بينهما اذا كان في المال سعة او لم يكن فوجب ان لا ينقص في الحالين عن هذا الظاهر وقوله عليه الصلاة والسلام انما الفرائض باهلها فما ابنت فلا ورثت من الفرائض ولا يكون للاخوة لاب وام شيء من هذا الظاهر والمعنى منه ان الاخوة لام اصحاب فرائض كل حال لا تشاركهم العصبة في فرضهم حال الضيق للمال قياسا على الزوج والزوجية وام لما كانوا اصحاب فرائض كل حال لا تشاركهم عصبة في فرضهم حال سعة المال ولا حال الضيق فكذلك هذا واحتجنا على قوله هب ان ابانا كان حيا انا اذا اجلنا ابانا حيا انا فانا نجعل امك اثنا فلا تحقق الاداء بها شي ومعنى هذا الكلام ان الاداء بقرب الاب سبب استحقاق العصوبة وبعد ما وجد هذا السبب لا يكون قرابة الام علة للاستحقاق بل يكون علة للترجيح ولهذا رجع الاخ لاب وام على الاخ لاب وما يكون علة للاستحقاق بانقران لا يقع به الترجيح وانما يقع الترجيح بالكون علة للاستحقاق فهذا يتبين ان قرابة الام في حقهم ليست سببا لاستحقاق ثم العصوبة او ترك اسباب الارث والصعف لا يظهر مع وجود القوي ولا يظهر الاستحقاق بالفرضية في حق الاخوة لاب وام واذا لم يظهر ذلك وجبا لحاق الفرائض باهلها فان يقع شيء فهو للعصبة واذا لم يقع فلا شيء لهم ولو اعتبرت المكاتبات منهم في قرابة الام لم يرجحوا بقرب الاب فينتج ان يكون الثلث كله لهم كما رجع الاخوة لاب وام على الاخوة لاب بقرب الام والدليل عليه انه لو كان هناك اخ واحد وام عشرة اخوة لاب وام فلا يخ لم السدس والسدس الباقي للاخوة لاب وام واحد لا نقول بالسوية بينهم ههنا فلو كان معنى الاستواء قرابة الام معتبرا لوجب ان يعتبر ذلك في نفي تفضيل الاخوة على الاخ لاب وام كذا في شرح سنن الامم السرخسي وشيخ الاسلام خواهر زان ولو كان مكان الاخون لاب وام اخوان لاب وام لا تكون المسئلة مشتركة لان الاخون لاب وام الثلث بالفرضية والمسئلة عولية ولذلك لو كان مكانها اخوات لاب لا تكون مشتركة لان من يقول بالتشريك انما يقول به لوجود المساواة في الاداء بالام وذلك لا يوجب الاخوة لاب وكذلك اذا كان الاخ لام واحد لا يكون مشتركة لانه سبب تفضيل اصحاب الفرائض شيء فيكون ذلك للعصبة ومن يقول بالتشريك انما يقول به لضرورة انه لا ينبغي بعد نصيب اصحاب الفرائض ومنها ميراث الجوس قال عمر رضي الله عنه في الجوس اذا كان له قباستان فانه سبب ميراث الميراث بها ويكون

الفراتين في شخص واحد كافرتهما في شخصين وهو قول علمائنا رحمهم الله وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول لا يرث الوارد بالفراتين وانما يرث بالاقرب منهما وهكذا اخرجة بن زيد عن ابيه وانفق الفريضة من هذه الرواية لا يصح عنه فقد حفظت الرواية عنه في ثلاثة اعمام احدهم اخ لام ان الاخ لام السدس بالاخوة والباقي بينهم الثلث وانما تصور هذا في حق الجوس بان يكون له ثلثة بنين للاكبر منهم امرأة فولد له منها ولد ثم مات الاكبر فز وجها الجوس فولد له منها ولد ثم مات الجوس ثم مات ولد الاكبر فقد ترك ثلثة اعمام احدهم اخ لام وقد ورثه زيد بالسبب جميعا ففرغنا ان مذهبه كذهب عمر وول من العلماء من يقول انما يرث الوارث النصبين ومنهم من يقول انما يرث بالسبب الذي يجوز مثله فيما بين المسلمين دون السبب الذي لا يجوز مثله فيما بين المسلمين **وجه** قول ابن مسعود ان في توريثه بالسبب يورث الى ان يستحق واحد فرضين مختلفين وذلك لا يجوز الا ترى ان الاخت لاب وام مع الاخت لاب لا ترث من وان كانت حرة من جهتين علمائنا من اصله يوسف فاذا كان هذا لا يثبت فيما بينهم خلاف ابن العم الذي هو اخ لام او زوج لان هناك انما يجمع له من الفريضة والعصوبة وذلك مستقيم كالاب مع البنت يكون صاحب فرض وعصبة فلما تعذر توريثه بالسببين وحجت الاقرب منهما لان الارث ينسب الى القرب فيقدم اقرب السبب على ابعدهما ومن يقول ترث بالسببين الذي يجوز مثله فيما بين المسلمين يقول ان هذا السبب ثبت على الاطلاق في حقهم وفي حق المسلمين فلا يميز السبب الذي لا يكون ثابتا فيما بين المسلمين الا ترى انهم يتوارثون بالانكحة التي لا تحقق فيما بين المسلمين نكاح المحارم وان كان كذلك لانكحة حكم الصحة حتى يتعلق بها استحقاق النفقة ولا يقطع الاحصان باعتبارها وحجت في ذلك قوله تعالى وان كانت ولدا فلها النصف وقوله وله اخ او اخوات فكل واحد منهما السدس فانه تعالى جعل سبب الاستحقاق الوصف الذي نص عليه من البنثية والاختية ودر تحقق اجتماع هذين الوصفين في شخص واحد حقيقة فثبت الاستحقاق بهما معترلة ما لو تفرق ذلك في شخصين الا ترى ان من الم اذا كان زوجا او اخا لام فانه يرث بالسببين جميعا وانما معنى الفرق الذي ذكره والانه لما جاز ان يحق بالفرضية والعصوبة لاجتماع السببين في حقه فكذلك لا يجوز ان يحق بالفرضية باعتبار السببين لما اجتمعا في حقه بخلاف الاخت لاب وام مع الاخت لاب هناك السبب واحد وهو الاختية وبقرب الام سبب هذا السبب فلا بعد ولذلك الجدة فلا استحقاق لهذا السبب وهما لها حصة ولا زداد ذلك في حق من كانت حرة من جهتين فاما الاستحقاق ههنا فالبنثية والاختية والامية وهذه الاسباب مختلفة سرا اجتمعت في شخص واحد او افرقت في اشخاص فاما الانكحة فنقول انها ليست بشانته في حكم الاسلام على الاطلاق الا ترى انه لا يبقا لما بعد الاسلام بخلاف الاسباب فانها ما يثبت بحكم الاسلام ولا تنقطع والدليل عليه ان استحقاق الارث لا يكون بنفس النكاح بل بنكاح صحيح مطلقا متى مات الموت ونكاح ذوات المحارم فيما بينهم ليس بمن الصفة فاما السبب فليس مستحق به

ي  
ضين  
بالمسلمين مع محقق  
السبب فذلك فيما



فقال كلك بين الابن والبنيت للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للذكر ربا اعتبارا انه ابن الابن ولا باعتبار  
انه الزوج ولا للانثى باعتبارها بنت الابن وقرعاما وصفت لك جميع مسائل الجوس قال  
الشيخ رحمه الله عليه . وقدتها الفراغ من تأليف منو السراج . بعون الله رافع السما  
ذات الابرار . والحمد لله وحده . وصلواته على خير خلقه . محمد وآله وصحبه وسلم  
وقد وقع الفراغ من تحرير علي بن العبد الفقير الراجي غفوره القدير علي بن الجباب .  
المرحوم السفي سودون بن عبد الله الازهرهبي في اليوم الثاني من  
شعبان المكرم ثلاث وخمسين وثمان مائة غفر الله  
له ولوالديه ولجميع العالمين بالمغفرة .

ولكل المسلمين

اجمعين

一

7

والا باعبار  
من قال  
فخ السما  
بده وسلم  
فجاب  
بعد الحق  
زلاها  
الاشي  
غفر الله  
وسمايه

[illegible]

**مفت**

الجدرة لا تترث مع الأم ولولها السدر بالامية **مبت**  
وللمبت النصف بالبنيتية ولا شيء لها بالاختية وللأخت كلاب وأم ما بقى بالعصوبة فان  
لممت الآن ولكن ماتت ألت الكبرى فقدمت عن أم هي صرتها أم إيلها وعن أخ كلاب وأم  
ومن بنت أخ لام بهذه الصورة **مبت**  
فلأم السدر بالامية لان معها أفا **مبت**  
لاب وأم وأخت كلاب وأم فتردان الأم من الثلث الى السدر ولت الأخ السدر بالاختية  
لام والباقي لأخ كلاب وأم بالعصوبة وان كانت الصغرى من التي ماتت فانما ماتت عن أم  
هي صرتها أم إيلها وعن حمة هي أختها لام وعن أب هو أخوها لام بهذا الصورة

فلام السدس لان معها (افا واحكام  
والباقي للاب لان الاخوة والاخوات  
لا يرثون معه ولوم تمت البنت ولكن  
ماتت الام فانها ماتت عن ابن هوروجا وهو  
ايضا ابن ابنها وعن بنتين احداهما بنت ابن والاخرى بنت ابن ابن هذه الصورة

این است و نیز  
 در این است و در  
 محو است  
 می بیند و است این



١٧  
١٣٦

المجوسه فاسد في الفرائض **باب اهل بيت جميعا مات منهم فاصبحوا يتقسمون المال والخلا**  
**فقلت امرأة من بنيهم** اني ساجدهم عجبته مثلاً **في البطن مني خبير دام رشديكم** **فاخر والقسيم تعلموا الح**  
**فان الذر كالم اعطى خرد له وان الذرة اني قد فصل** **بالنصف حقاً يقيس ليس ينكره من كان يعرف قول الله اذ نزل**  
**والثمن كامل** يا قوم فاستمعوا لما اقول لكم خوفاً وباطلاً **هذا رجل توفي وترك اخوين شقيقين ومملوكين فاعتق**  
**الاخوان المملوكين** واتى الاخوان امرأة يقول انها زوج الحيت وانها حلت منه فقال الاخوان للمرأة اخرجي صدقاتك  
**فقلت لا صدقاتي** فقيل من يعرف ما تقولين فقلت هذا المملوكان شهدا لها بذلك فاجبت السنة ان يبقى الميراث  
**حتى تملك المرأة فان انت بائنة كان لها النصف ولأهلها الثمن والاخوان ثلثة الاثمان وان انت بائنة لم ترث** الاخوان شيئاً  
**ولا جاز لها ما عتق المملوكين ولم تقبل المملوكين شيئاً** فبقا للمراة ابنتي الزوجية فلا يكون لها ثمن بينتهما اذ  
**ان هذا رجل كان مملوكين فوجبت ان يرث الميراث** الاخوان وان تسقط المرأة وابنتها من الميراث وسيل اخر عن مسألة  
**من الفرائض بيتي شتر ونما** **اذا توفي من قديح في مهر امه اباه فواها حتى صدقاتها** وكانت قد ايسدت كل ذات اباه فذابت طلاقاً  
**فقال هذه امرأة حرة تزوجت مملوكاً باذن يوكه فولدت منه ابناً ثم طلقها العبد فانكها مولاة نفسه** بصدق مسمى فوكلت ابنتها  
**من العبد بقبض مهرها واؤلف المولى فقضى لها بالعبد في الوجب من المهر فوكلت ابنتها ببيعته لاستيفاء صدقاتها قلت** ولا يحتاج  
**الى ان تزوجها المولى ولا الى اطلاقه بل طالبت المولى مهرها على العبد ونفقتها المقررة عليه بحكم القاضي فذفع اليها العبد فوكلت ابنتها**  
**ببيعه بفاقة وسيل ابو النجاشي** **مسألة من الفرائض بيتي شتر ونما** **اذا توفي خالا اخر المال كله فجاز بد من دون عمه**  
**وما الحال عم الميت حين نصته ولكنه اذني واوول اذا انتسب** **فقال ابو النجاشي** **هذا رجل تزوج اخوه لايه جريته ام**  
**امه فجات بائنة فمولاة لاهم وهو ابن اخيه لايه فمات من جهة وهذا الحال كان اول الميراث من عمه وسيل ابو النجاشي**  
**مسألة من الفرائض بيتي شتر ونما** **اذا توفي خالا اخر المال كله فجاز بد من دون عمه** **وما فيها محرابه اني وكذا ذكره في نويس**  
**وما فيها محرابه اني وكذا ذكره في نويس** **فقلت اذ انا في جاني** **فقلت اذ انا في جاني** **فقلت اذ انا في جاني**  
**واصر منها ام الاخر فجات كل واحد منهما بائنة وكل واحد من الابنين عم الاخر لاهم والله الموفق**

هذا رجل كان مملوكين فوجبت ان يرث الميراث  
 اخوان وان تسقط المرأة وابنتها من الميراث  
 وسيل اخر عن مسألة من الفرائض بيتي شتر ونما  
 اذا توفي من قديح في مهر امه اباه فواها حتى صدقاتها  
 وكانت قد ايسدت كل ذات اباه فذابت طلاقاً  
 فقال هذه امرأة حرة تزوجت مملوكاً باذن يوكه فولدت منه ابناً ثم طلقها العبد فانكها مولاة نفسه  
 بصدق مسمى فوكلت ابنتها من العبد بقبض مهرها واؤلف المولى فقضى لها بالعبد في الوجب من المهر فوكلت ابنتها ببيعته لاستيفاء صدقاتها قلت ولا يحتاج  
 الى ان تزوجها المولى ولا الى اطلاقه بل طالبت المولى مهرها على العبد ونفقتها المقررة عليه بحكم القاضي فذفع اليها العبد فوكلت ابنتها ببيعه بفاقة وسيل ابو النجاشي  
 مسألة من الفرائض بيتي شتر ونما اذا توفي خالا اخر المال كله فجاز بد من دون عمه وما الحال عم الميت حين نصته ولكنه اذني واوول اذا انتسب  
 فقال ابو النجاشي هذا رجل تزوج اخوه لايه جريته ام امه فجات بائنة فمولاة لاهم وهو ابن اخيه لايه فمات من جهة وهذا الحال كان اول الميراث من عمه وسيل ابو النجاشي  
 مسألة من الفرائض بيتي شتر ونما اذا توفي خالا اخر المال كله فجاز بد من دون عمه وما فيها محرابه اني وكذا ذكره في نويس  
 فما فيها محرابه اني وكذا ذكره في نويس فقلت اذ انا في جاني فقلت اذ انا في جاني فقلت اذ انا في جاني  
 واصر منها ام الاخر فجات كل واحد منهما بائنة وكل واحد من الابنين عم الاخر لاهم والله الموفق

SULEYMANIYE C. KUTÜPHAN I	
Kısım	Yeni Cami
Yeri	
Eski no-yıl no.	301/3
Tasnif No.	297.4



2  
137

Handwritten notes in the top right corner, possibly including the word "Horse" and some illegible scribbles.



كتاب شرح فرائض البشر  
 للشيخ الامام العالم العلامة  
 بدر الدين حسيد بن ابراهيم  
 الحنفى زيل طلب المحروقة  
 تغل الله بركته  
 واسكنه جنة  
 جنة  
 بمحواله  
 امز

SOLEYMANIYE G. KUTUPHAN I	
Kismi	Yeni Cami
Yeri	
Eski kay. no	301/4
Tasnif no	297.4



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله اجمعين  
ايان الحمد يا من اشتاها بالاولوية والبقا. **و**وسم كل شئ سواه بالحدوث والفناء. انشا فانزع  
فيه وفي التصوير والبراء. **و**قدرة فاحرك في التقدير على ما يشاء فلا تحدث شئ الا ما يشاء.  
ولا يقع الا على ما يشاء. وبدل خلق الانسان من طين. **و**شجر جعل سله من سلاله من ما بين من  
ذكر وانى وجعل بينهم الانتساب والادلا بالابوة والامومة والبنوة والعمومة والخولة والزوجة  
والولا ليعرف رفاؤا ويتواروا بالقرابات والانتساب. **و**ثم مات البعض فورث منه البعض وله ميراث  
الارض والسماء. واصلى اخير من ارحى اليه بشدة القوي. **و**بعث بالملة البيضاء وختم به الرسل  
والانبياء. **و**محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ذي اللوا. **و**على اصحابه وخلفه نجوم الهدى  
وانواجه امهات الرجال والنساء. **و**على علماء امتد اعلام الاهتد. **و**على افاضل  
العلوم كثير. **و**فوزها بشيخ. **و**اولاها بالتحصيل. **و**اخرها بالسييل بعد علم ما فرض الله علينا  
من دينه وما امر النبي صلى الله عليه وسلم بتعليمه وتعليمه. **و**اخبر عن سرعة اندراسه واشراف  
انطباعه علم الفرائض كاسه من اهدى الفرائض وكان جامع شيخ الوري وامام اهل التقوى سراج الملة  
والدين منهاج الاسلام والمسلم ابو طاهر محمد بن محمد بن عبد الرشيد السجستاني قدس الله روحه  
كما بالمتقنين جامع للاصول والقوانين ومبدا للشكال الكبرى للاصناف الاربعة.  
**و**سائل ذات الجتهين والجهات وسائل رجوع ولا المورا لشفل الى نفسه ودوره ولم يتفق شيخ  
بجمعها مع ما في الكتاب وتذلل الصعاب وقد خطر بباله ان يجمع شرايع المجموع ويحرر  
زوايد من الضروع وشوارد من المبال الملغيات وفيها من ملكت الكتاب التي يذكر بعد الفراغ  
من شرح الابواب وارجوا به تعالى ان يحقق ما علمه الله ويبيّن ما جعته محبة على انه الديان  
المنان وعليه التكلان. **و**الحمد لله اعلم انه جرت سنة السلف والخلف بذكر الحمد  
بعد البسملة في اوائل تصانيفهم تاسيا بكتاب الله تعالى فانه فعنون بها وسنة رسول الله حيث قال  
كل امرئ يال لم يبداه به بسم الله فهو ابر وروى عنه كل امرئ يال لم يبداه به بالحمد فهو اجز  
وقد نقل عن السلف الصالح معنى الحمد بربعة معان الشا على الله بكل افعاله في جملة والشكر على نعمه  
الجزيلة. والرضا باقصيته في حمدين. والمدح بكل صفاته في جملة جليلة. **و**مدائمه قبل الحمد والمدح  
وبادية معنى الشا احوال الا ان تقيض الحمد الهم وتقيض المدح الجمو والحمد اخير من المدح لان الحمد  
يكون ما في الانسان من الخلال الجميلة والمدح بما فيه ومنه باختياره وبغير اختياره يقال حمدته  
لعلمه وبشجاعته ومدحه لشجاعته وملكه والطول قامته وصباحته وجهه ومنه قوله تعالى وانا  
بسطة في العلم وكل حمد مدح وليس كل مدح حمدا وقبل الحمد لا يستحق الا فضل حسن والمدح قد يكون على  
فضل حسن وغيره فكل مدح من غير فضل فظهور ما ذكرنا وجه اختيار الحمد دون المدح وقيل ان  
الحمد يذكر بعد الاحسان بخلاف المدح فانه يلا قبله لعدم لان الشا على الله تعالى لا يمكن الا بعد ان

139 نعمته الى كل حامد ثم الحمد هو الشا على الجميل من نعمة وغيرها والشكر يتبع على النعمة خاصة يقال حمدته  
لاحسانه الى وسعته لجلده وشكرته لاحسانه الى ولذا يقال الله شكر نفسه ولا يقال يشكر اذ هو متعال  
عن ان يكون منجما عليه وهو يكون بالقلب واللسان والجوارح كما قال. **و**افادكم النعمان من ثلاث  
يدى ولساني والصغير المحج. **و**تقيضه الكفران والحمد وحده باللسان ومن هذا قيل الحمد هو الصغ  
بالجميل عا حجة التفضيل فقد **و**انما اختار الحمد دون الشكر لما ذكرنا في المدح ولانه عليه الصلاة والسلام  
قال الحمد راس الشكر ما شكر الله عبد لم يحد **و**هذا لان في النعمة باللسان والشا على منعمها ادل على  
تظيمها واظهر من الاعتقاد كخفا على القلب وقيل الحمد على الخلقة والشكر على النعمة وقيل الحمد الشا على  
النعمة والشكر الشا على خصوصها وقيل الحمد قد يكون ابتداء او مكافاة والشكر لا يكون الا مكافاة وقال ابن  
عباس هما في المعنى سواء **و**هذا بخلاف لما ذكرنا في الالف واللام للتعريف عند الخليل لانهما من خصا  
الاسماء وان حروف المعاني لم يفرقها ما وضع على حرف واحد من سبويه اللام وصل للتعريف والهمزة  
زائدة اذ لو كانت مقصورة لم يحذف الوصل لانه امر وان التنوين يدل على التثنية وهو حرف واطر فوجب  
ان يكون دليل التنوين كذلك حملا للتثنية في غير استغراق جمل الحمد عند اهل السنة وان  
كان الاصل انه ان يكون للتعريف العمد لا فير وقيل انه للعهد عند جمهور المعتزلة واصل الخلاف  
ان الافعال الاختيارية التي تضرر من الخلق مخالفتهم عندهم لا تعلق لها بخلق الله تعالى فاضلوا حتى قال  
بعضهم ان الله تعالى لا يتدبر على افعاله **و**مداهل السنة للخلق افعال حقيقة بها صاروا عا  
مطيعين فيما كسا من هو ما وقع في محل قدرته وقيل هو ما وقع باله وما ليس لذلك يسمى خلقا  
واخر اما وجعلوا كلها مخلوقة لله تعالى فانه متفرق بخلق الخلق لا خلق سواه ولا مبدع غيره اذ  
هو خالق كل شئ **و**هو الواحد القهار فيكون المستحق لجميع الحمد التي تتعلق بالاعيان والاعراض  
هو الله وحده ومن مدح غيره فهو الممدوح في الحقيقة فان من مدح نقشا عجب او دارة عجيبة فهو مد  
للمنقش ومنه ما قال القائل. **و**اذ اخبر انتبها عليك بعباد **و**فانت كما تشي وفوق الذي تشي  
**و**وان حرت الالفاظ يوما بمدحه. **و**لغيرك انشا نأفانت الذي تعني. **و**وقيل يجوز ان يكون عند  
للعهد ايضا على معنى ان نعم الله تعالى مجزئة فاذا جردها الله وجب حمد عليها وليس بسدد لان ذلك  
انما يكون لذلك ان لو احصيت النعم المتحددة وليس فليس كما قالوا **و**اعلم ان لام التعريف اذا دخلت  
المفرد او على الجمع بعد الاستغراق فاما اذا كان هناك مفرد عند عامة اهل الاصول والعربية لمطلق  
الجنس اذ هو قول الهمزة المعترلة وقوله الاخر انه في المفرد لمطلق الجنس وفي الجمع لمطلق الجمع لا للاستغراق  
الابريل وقال صاحب الكشف انه اذا دخلت على المفرد كان صا كما لان مراد به الجنس انما ان مخاطبه  
وان مراد به بعضه الى الواحد منه واذا دخلت في المجموع صلح ان مراد به جميع الجنس وان مراد به  
تقيضه لا الى الواحد وهذا منعوض بقوله تعالى لا تحل لك النساء من بعد فان الحرمة غير متوقفة على الجمع  
والصحح قول العامة بدليل قوله تعالى ان الانسان لخبث خسر والمراد به كل الجنس بدليل استثنائهم

يحي

خ

مين



منه وكذا قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا وما رها الناس والجيل والبقال والحبر وقوله عليه السلام الخطة  
بالخطة الحدة والمراد به دلجس الخطة وفيها والمعقول فيه ان مطلق الجنس كان مستغادا اقل دخول  
اللام ولا بد له من فاعل جديده وليس ذلك الا الاستعراق واذا عرفنا هذا فنفقوا الخلاف المذكور  
معنى الجهر نشأ من هذا الخلاف فكل من معناه جميع المحامد لله تعالى لان اللام للاستعراق هذا اهل السنة وقالت  
المتنقلة معناه ما يعرفه كل احد ان الجهر ما هو بحسب الاسم فانه تعالى لان اللام عندهم لمطلق الجنس كقوله  
الشمس تشرق في الكشاف فثبت بهذا ان ما قيل ان اللام عندهم للعهد لا اساس له لانه ما نقل عنهم ذلك واما  
المتنقل ما ذكرنا ان اللام منه لمطلق الجنس وما قالوا ان هذه المسئلة بنا على مسئلة خلق الافعال فيه  
نظر لان هذه المسئلة بنا على الخلاف الواقع في معنى اللام ثم لام التعريف لا تخلو من خمسة اضرب اما التعريف  
الجنس بان يراد به ما في عقول الناس واما منهم من معرفة الجنس كقولك الرجل خبير من المرأة واهلكا الناس  
الدينار والدرهم واما التعريف الواحد من الجنس اذا كان ثمة معهود لقولك ضربت الرجل وانت تريد واحد بعينه  
مخصوصا بهدلك بدو اما التعريف الاشاعة الى حاضر لقولك مررت بهذا الرجل وما رها الانسان واما  
لزمان لقولهم الخمسة عشر والذي والى واما المعنى الذي كان الضارب والمضروب **قوله** الله  
اخلف العلم فقيل انه اسم الله الاعظم وعليه التمسك وزيد معه في بعض الروايات لا اله الا هو  
الحق القيوم وقيل انه اسم غير مشتق من معنى تفرده بالباري عز وجل كالقول في غير اسم الاعلام والالقب  
الا انه لم يطلق في وصفه اسم اللقب والعلم لعدم التوقيت قيل هو اختيار ابن حنيفة والشافعي والخليل  
وان كيسان وقيل انه مشتق من معنى ثمر اختلافوا فيما بينهم مما اشتق منه فقيل انه مشتق من اله كعب  
وفنا ومعنا وتصرفا **قوله** معاذ الله ان يكون كطسعة كولد مسددا وعقوله ربيب **قوله** ونظير  
الناس اصله الاناس عند سوسيد فخرت فاقوا في المعنى وهو من حرف التثنية ولذا يقال في النداء الله بالقطع  
كأله وهو من اسم الاجناس كالرجل والفرس اسم يقع على كل معبود حتى او باطل ثم غلب على المعبود حتى كما  
ان الخمر اسم لكل كوكب ثم غلب على الزيا وكذا السنة على عام القحط والبيت على الكعبة واما الله بحرف  
الهمزة فتحتم بالمعبود وبالحق الموصوف بصفات الكمال المنزه عن النقائص والزوال لم يطلق على غير **قوله** الله  
تعالى هل تعلم له سميا وفي التفسير هل تعلم اصد اسم الله اي سمى بهذا الاسم **قوله** عليه السلام ان الله لا يسمي  
له وعدا وهذا من معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم حيث اجاب الله لاسمى له فقبح الله القلوب عن التجار  
على اطلاق هذه السمية بغير مع لسم اصد الله وتوفد واعيم على تلبينه في اجاب الله عليه الصلاة والسلام  
**قوله** ان الله مشتق من لاه بمعنى اجتمع كقوله لاه ربي عن الخلائق طر الخلق لا يراو يرا **قوله** او بمن  
كلام لاهت الشمس اذا علت وارتفعت وقيل انه مشتق من لاه كعله ودله وزنا ومعنى وتصرفا  
بمعنى تحير ودهش لبحر الناظر في آيات عظمتها واما رديع صنعتها فبحان الله ما اعظم شأنه  
واحكم برهانه **قوله** معنى الطرب وهو خفة تصيب الرجل ليرور وخرن وهذا لان جميع اسم  
لوجب الوله وقول الجهر بقوله لله دون سائر اسما صفاته من الرحمن والرحيم والخالق والرازق لانه

140 اسم الذات بدليل انه لا اشتراك فيه لغيره ولهذا قال بعض المشايخ كل اسم اسم الله تعالى يصلح للخلق به الا  
هذا الاسم فانه للخلق وخلق فلو سمى به يكون كغيره وان كان الرحمن كذلك لكنه من الصفات الغالبة  
كالدبر والعيون والرحمن لم يستعمل في غيره تعالى وقول بني حنيفة في مسيلة اللذاب رحمان التمام  
وقول شاعرهم فيه وانت فيث الوري لا زلت رحمانا **قوله** نوع من كفرهم والذي يدل على انه اسم الذات  
وليس بصفة انك تصفه ولا تصف به لا تقول شي الله وتقول الله واحصه وهذا لان صفاته  
تعالى لا يدركها من موصوف تجري عليه فلو جعلنا لها كلها صفات لبقيت كلها غير جارية على اسم موصوف  
بها وهذا لا يجوز وايضا يحصل الايمان به بالاجماع مع ان الايمان بكل صفة من صفاته فرض قال  
عليه الصلاة والسلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فلو لم يكن اسما موصوف  
مستحقا لجميع الصفات لم يحصل الايمان به فثبت انه مستحق لجميع الصفات ويكون اضافة  
الحمد اليه اضافة الى جميعها على معنى ان يكون الحمد بان جميع ما يستحق به الحمد كذلك الرحمن وغير  
واللام فيه اما التملك بمعنى انه مالك الجواهر لا استحقاق بمعنى انه هو مستحق الحمد ونفس الشيخ ربه  
الرب المالك يقال رب الشيء اذا ملكه ومنه قول صفوان بن جهيم لا نبي سفيان لان سفيان رجل من قريش  
احب الى من ان يري رجل من هوازن **قوله** الرب المصلح من رب الاديم اي اصله وقيل الرب  
الدام من ارب السحاب اذا دامت فهو مصلح امورنا وهو الدام القام ولم يطلقوا اسم الرب  
الا لله وصله وهو في غير على التسديد كقوله انه ربي احسن مثواي وقولهم رب الدار ورب  
الناقة والعالمين جمع عالم قيل هو اسم لذوي العلم من الملائكة والشقلين **قوله** المتكلمون هو اسم  
لكل موجود سوى الله تعالى وهو في الاصل علم كالحتم ريب الالف للاشباع فان قلت اذا كان  
اسما لجميع المخلوقات فلم ذاه كسر العالمين قلت العالم اذا كان معرفا بالالف واللام فهو اسم  
لجميع فاما عالم فاسم لكل فرد والعالمين جمع عالم منكر وقيل هو اسم عام لجميع المخلوقات  
سم عالم لكونه عالما على حدوته واقتضاه الى محدث قدوم وفي لونه اسم فاما حلة الكثرة نظر  
فان قلت الجمع الالم مخصوص بصفات العقلا قلت **قوله** ساغ ذلك لمعنى الوصف فيه  
وهي الدلالة على معنى العلم او لان اصله فيه العقلا وغيرهم ينطق عليهم فغلب على ضربهم لقوله  
تعالى وكانت من الت شين وانما اضاف الرب الى العالمين لانه ابلغ لان اضافة الرب ونحوه  
لوعين اصدما ان يضاف الى الكلي فيقتضي تعظيم الرب لا غير والثاني ان البري فيقتضي تشريف الجزئي  
فاذا ت تعظيم الرب مع ما ان العقلا في الاصول في الخلق وما سواهم اتباع لهم **قوله**  
حدا الشاكرين منصوب على معنى احد مثل جرد الشاكرين وانما اضاف الجهر اليهم لانه قد  
يكون شكرا للصنعة وقد يكون ابتداء الثناء يقال حمدته على معرفته كما يقال شكرته **قوله**  
حمدته على علمه وشكاهته اذا شئ عليه بذلك فيبين انه اراد به انه لغة حيث فتح عليه ابواب  
التفهم في باب الحساب وغيره من الاية به مما لا تحصى وقيل انما شبه حمل محمد وعني بهم الانبيا

لمين



عليهم السلام واوليائه الخواص تقوا ولا تبركوا وتشتبهوا لهم في المحرمات في الاخلاق ورجا القبول **قول** والهلا  
وسى في اللغة الدعاء اذا استعانت في الله تعالى برادها الرحمة وفي الملازمة الاستغفار وفي المؤمنين الدعاء  
وهو من الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم برادها التشرع ورفع الدرجة ومن الملازمة الاستغفار له  
والشأن عليه ومن المؤمنين الدعاء نزول الرحمة وزيان رفع الدرجة فلما ضمن الدعاء من الزول ذكرت كلمة  
كان في قوله رحمة الله عليه اي رحمة الله عليه نازلة **قول** والسلام بمعنى السلامة كالرضاع بمعنى الرضا  
وقيل هو معنى الصلاة هنا وقيل يجوز ان يكون اللام فيه للعهد اي السلام الذي سلم الله على رسول  
ليلة المعراج عليه نازلة ودام **قول** البرية الخليفة بمعنى اخيرهم مشتقة من برائه  
الخلق اي خلقتهم رسا من المعاد وتغير بخرق وان كان اصله الامم في النفا قاسمهم كما تروها  
من البرية والنبي وما جرى مجراه كذا قيل وفيه نظر لانه قد بدت في قراءة فاع وان عام البرية بالهر  
**قول** محرم عطف بيان من خير البرية ومعناه السليخ في كونه محمودا اذا التفتيح للمبالغة تعالى  
**قول** والاله الا الاله الاصل الاله الاصل اهل الرجل اهل بيته كما في الوصايا ولهذا يقال في تصغير اهل  
الا انه خص بالاشراف كما يقال ال البرهان ولا يقال ال الحايك وال الهجاء وانما قال الله  
تعالى اذ خلوا ال فرعون اشدا العذاب لمصوره بصورة الاشرف وال اله عليه الصلاة والسلام  
من جهة النسب اولاد علي وعيسى وجعفر وعقيل وحارث بن عبد المطلب ومن جهة السبب اعني  
الذي كرموا من اكل من ثمره في اختلاف الروايتين والظاهر انه عليه السلام انه ليس من اهل  
مع انه خلق من مائه حيث لم يكن متبع ثم الرسل وان خصوا بالصلاة عليهم قال الله تعالى ان الله  
وملائكته يصلون على النبي الية ولقوله عليه السلام ان الله اكرم من يدعات اصدراها اذا ذكرت  
معه الا ان الصلوة على الهم جارة عند ذكرهم بطريق التبع كما جازي الاثر اللهم صلى على محمد وعلى  
علي ابراهيم وعلى آل ابراهيم **قول** الطبيب قيل اي الطاهر من لكن المراد من الطبيب الذي طهر الله  
قلوبهم من دنس الشرب وتجهت في التقوى ومن الطاهر الذي طهر الله سائر جوارحهم من سائر الاثام ونفسه  
البعير بشير لان لفظ الطاهر من ليس ثابت من المصنف وقد ثبت في اكثر النسخ والسامع من الاكاره بينهما  
مغايرة اذ الطبيب ينفك من الطاهر والطاهر ينفك من الطبيب وقد جتمعان في جعل ال الاقاة دون الزيادة  
**قول** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلومها الناس فانها نصف العلم سلكوا  
المتقدمين في صدر النعم من علم الفرائض بما فيه حث على عمله واقتبا احكامه وافتح بالمرث للترك  
ولما فيه الحث والحث منه عليه الصلاة والسلام بالامر بتعلمه وتعليمه دليل على ان الفعل المأمور به  
مستلزم المصلحة والحكمة وان خفيت علينا ولا نه عليه الصلاة والسلام جعله نصف العلم مع  
الحجم وهذا دليل شرفه لان ما عظم قيمته وصغرت ذاته شريف في الشاهد كالاراء والجواهر والذهب  
بالنسبة الى نحو الحديد والرصاص الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل قسمة الموارث  
الى ملك مقرب ولا الى نبي مرسل بل تولى قسمتها من فوق سبعة اربعة وقال عليه الصلاة والسلام

والام

نشر

من نقص من نصيب الورثة بخير علم فقد نقص الله نصيبه في الجنة فام بذلك للاشتقاق نصيب في الجنة  
**قول** فانها نصف العلم وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض  
وتعلموها الناس فان امرهم مقبوض وان العلم سيقتض وتظهر الفتن حتى تختلف الاثنان في فريضة  
فلا يجدان من يفصل بينهما وعن عيسى بن هرون رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض  
فانها من دينكم وانها نصف العلم وانها اول ما ينزع وروى اول علم ينشئ وروى اول علم ينتزع عن  
امتي ويوشك ان يتنازع اثنان في فريضة لا يجدان اصدافا يفصل بينهما وعن عيسى بن هرون رضي الله عنه انه قال اذا  
تحدثتم فحدثوا بالفرائض واذ اهلوتهم فاهلوا بالرى وهذا كله يدل على كون المأمور به اهم والامر به الزبر  
واتم شرح قوله فانها نصف العلم تعلموا فيه بماذا اسماء عليه الصلاة والسلام نصف العلم  
تقال اهل السلامة ان النبي لا ينطق عن الهوى قال قولا يضييق العقل عن ظهوه ولا يندري ما يحمله  
فتعتقد حقيقة مقال عقلنا المعنى ولم نعقل لاحتمال خطأ التأويل واما الماولون فلا كثرون جوا  
قوله نصف العلم ان الانسان جاليت حاله الحيوة وحالة الموت وفي الفرائض معظم الاحكام المتعلقة  
بحالة الموت وقيل اكثر ثوابها حيث قابل مسألة منها بثواب عشرين غيرها بقوله من تعلم مسألة من  
الفقه فله عشر حسنات ومن تعلم مسألة من الفرائض فله مائة حسنة وقيل لاشتمالها على زيان  
المشقة فامتنع في اكثر مسائلها خصوصا في المقاسمات ورجوع الولا ودوره والمناسبات وقيل  
لتعلقها ببيان احوال السبي الذين ثبتت باحرامها الملك ضرورة اي بدخله في ملكه اختار او رد كما  
وسارها تتعلق ببيان السبب الذي يثبت به الملك اختيارا كالشر او الهبة والصدقة والوصية  
**وقيل** باعتبار العليين لان العلم نوعان علم يحصل به معرفة الانساب علم يحصل به معرفة الاحكام  
وهذا هو الذي حصل به معرفة الانساب **وقيل** باعتبار التقدير فانك لو بسطت علم الفرائض  
كل البسط وامتت الجبر ان يبلغ حجمه فروع سائر العلوم فاستويا في الجبر وقيل سائر العلوم  
ترعيا للامة وتعلمه وتعليمه اذ هو اول علم ينشئ واول علم ينتزع وقيل لتوسعة في الكلام تقر  
لاختصاص ومنه قوله عليه السلام في حق النساء لان احوالهن تغد في فقههن شرط دهرها لا يصوم  
ولا تنكح فني البعض شرط **قول** قال علماؤنا يعني ابا حنيفة واصحابه رحمهم الله قيل وانما قال  
علماؤنا بالاضافة الى ضمير المتكلم المعين للتخصيص احترام ابيه عن ترتيب بعض اصحاب الشافعي رحمه الله  
قلت وانما قاله لسان ان ترتيب هذه الحقوق منصوص عليه من اصحابنا لانه قاله اخيرا اعلم انه  
ذلك القابل يعني ان هذه الحقوق منطوية على اصل علمنا فانهم صمد القابلون بذلك وافهم لخصو  
اوضاع العونم واحتماج المصنف وضم بالاجماع في ترتيب هذه الحقوق بطلان ذلك الاحترار **قول**  
يتعلق بتركة الميت فعليه معنى منقوله كالطلبية اسم من الطلب بمعنى مطلوبه وهي صفة موصوفة  
محدود ان الاشياء المتروكة والمراد منها عند الفرضيين ما يتركه الميت من الاموال صافيا عن تعلق  
حق الغير بعينه **قول** ما يتركه الميت جنس وقوله من الاموال يميز لها من غيرها من ابدان اولا

يفض  
يفض

لميراث

يبا

ن



ومدبريه ومكاتبه وقوله صافيا اي خالصا عن تعلوق حق الغير اي قبل الموت بعينه اخر ازا عن الغنى  
والعبد الموهون ونحوهما فانه يقدم على هذه الحقوق **قول** حقوق الحق التامة الذي لا  
يسوغ انكاره الكائن الذي لا مرد له ولا محالة لوقوعه ومنه الحاقه للشاعة اي تتعلق بالتركة  
هذه الكائنة التي يجب اخراجها منها عند وجود اسبابها وان الحق من الباطل وهو الحال عن الفائد  
فلكل واحد من هذه الحقوق فابر عن ما ذكره **قول** اربعة قيل في وجه خصها ان الحق الذي يتعلق  
بهذه التركة لا يحلوا ما ان يكون الميت او غيره فان كان له فهو التجهيز وان كان لغيره فاما ان يكون ثابتا  
قبل موته او بعده فان كان قبله فهو الدين وان كان بعده فاما ان يثبت من قبله او لا فالاول الوصية  
والثاني الميراث وقيل لانه لا يحلوا ما ان يعلق بالميت ضرعا جلا بالخير او لا فالاول التجهيز والثاني لا يحلوا  
اما ان يكون حاملا بينه وبين الجنة او لا فالاول الدين والثاني اما ان يكون سببا منه او لا فالاول الوصية  
والثاني الميراث **قلت** والاول ان يقال انها عرفت بالاستقرا الشرع لان الاستقرا لما كان ضبطه  
حجة قطعية **قول** مره يعني انه هنا كون كل واحد حق في مرتبة بحيث لا يجوز تقدمه ولا تاخير  
عنه اعني بدو بالاقوى فالاقوى من تلك الحقوق ما استغف عليه باذنه **قول** اوليته ادا  
تجهيزه وتلقينه اما البداية به فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستفسر في حديث حمزة ومصعب  
بن عمر رضي الله عنهما بانه قال هل عليه دين كما كان يسأل عنه اذ التفت على ما ياتي باذنه فلم يكن  
مقدما على الدين لاستفساره لانه موضع الحاجة الى البيان وسكت الشارع عن موضع البيان لانه  
او بالاجماع او باعتبار حال حياته فان مطعومه وملبوسه وما يحتاج اليه مقدم على حق الخمر  
بل هذا اول لانه حال حياته **قلت** رد عليه الحاني والمروني والمستاجر في بعض الروايات  
والشترى قبل القبض اذ مات الشترى قبل اداء الثمن فان ذل الجنابة والميراث والمساخر والبيع الحق  
بالغير من تجهيز الميت وتلقينه فان فضل من ذلك صرف التجهيز والا فلا قطاب عنه بان هذا كله ليس  
بتركة على التفسير المذكور للتركة المعينة هنا لانه يتعلق بعينه حق الخبر قبل ان يكون تركة والاصل في هذا  
ان كل حق يقدم في الحياة بعدم عند الوفاة وقد كان حقهم مقدما على السوتة وما يحتاج اليه في حياته  
فلذا عند وفاته بخلاف ما روي باب الديون حيث لم يتعلق بالغير فان **قلت** فنيما اذ لم يثبت  
وجه اما اول فلان حق ارباب الديون ينتقل الى عين التركة والما ليتها عند موت المدين لرب  
ذمته به فوجب ان يقدم حقهم على الدين حتى رب الجنابة واخوانه وامانا ثانيا فلانه لو قدم الكفن  
الدين كما تقدم الكسوة عليه في الحياة لاستوت الحالتان مع الفارق بينهما لان قدرة اكتساب  
نقضي به دينه بآبته في حال حياته والداغ موجود وهو سعيه في تخليص ذمته من هم الدين الذي  
هو شين الدين فلا نفوت حقهم لان وجود الداع في القدرة مما يغلب وجود الفعل والقدرة ثابتة فيمن  
هو عاجز عن الاكتساب بواسطة الاله اب ولا لذلك بعد الوفاة فان تقديم الكفن نفوت حقهم لغير  
الاكتساب يقينا واما ثالث فلان الميت من دينه وقضاؤه ببرد بجلده من النار كما بان النبي صلى الله عليه

العبد

حقهم

142 وسلم قال لا يقاتل لما قضى من ميت الا ان بردت جلده من النار وروى العورة تستر بنحو الحشيش او يكون بعد  
قضا من المال له فيجب نقضه على من يجب عليه نفقته وكان ينبغي ان يقدم الدين على الكفن **قلت** اما  
الجواب اول فلان الدين انما ينتقل الى الفاضل من حوائج الميت الاصلية لان حاجته الى ذلك المقدار نفقت  
تعلق حق غيره به كما ان حق المرفق وغيره منع تعلق حق الميت بالتركة للسبق وامانا ثانيا فلا سلم ان  
التقدم في حال الحياة لما ذلرت اذ التقدم ثابت في حق العاجز عن الاكتساب كالشيخ العاني والمقعد  
والصغير واما احتمال الاتهاب فثبت في حق الفضيلين بل الظاهر بالترتب باسقاط الدين من حق من مات  
وليس له مال الا مقدار الكفن واما ثالث فلان كون الدين حاملا منه ومن الجنة وكون المدين من شئنا بالدين  
متروك في حالة الحياة وما ورد من التشديد في باب الدين انه عليه الصلاة والسلام كان لا يصلي من مات  
مدنونا ان يعفى دينه كان ذلك في ابتداء الاسلام حتى ثبت انه عليه الصلاة والسلام قال من ترك صلاة او كرا  
فعلى وساتيك من الدلائل ما يدل على تقديم الكفن على الدين ان شأ الله تعالى واما اتباع تجهيزه بذر تكفينه لان  
الزمان في كفن الميت في القيمة شرف الميت ولهذا قال عليه الصلاة والسلام حسنوا الكفن الموتى وهذا ما  
قيل ان التعذر في الصفات تنزل منزلة التعذر في الذات كما في قوله تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا  
العلم درجات وقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فانه افردوا اولو العلم والمكان  
لفضلهم كما انها من جنس اخر وفي بعض النسخ يذنب تكفينه وتجهيزه واما اعقبه بالحبر ليعمل كل حراجه وظهر  
قوله عليه السلام فلا ولي رجل ذكر اتباع بذر الذكر ليعمل المبالغ وغيره على ما يحج وهذا من قبيل الخرج من  
الخصوص الى العموم للمبالغة في التكفين وبقية الجاهل من التواضع والاكثر هو الاول **قول** من غير تدبير  
ولا تقدير اقول نفى الشيخ رحمه الله التدبير لانه حرام لقوله تعالى ولا تبذروا ما بين ايديكم من الخيرات  
الشيئين وقوله تعالى ولا تسرفوا اليه لا يحل المرفق والتقدير لا تترك حرام ايضا لقوله تعالى والذين اذا  
انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما وقوله عليه السلام حسنوا الكفن الموتى ومطلق  
الامر للوجوب ولا نه استحسانا بالميت فاذا انفق الطرف في الوسط المدوح في قوله تعالى وكان من ذلك قواما اي وسطا  
لان كلا طرفي الامر ذميم وخس الامور واساطها **قال** الشاعر ملك باوساط الامور فانها نجاة ولا ترك ذلولا ولا  
ثم اختلفوا في الكفن الوسط وهو فن المثل فقال الحسن البصري وهو اختيار الفقيه ابو جعفر انه يعتبر بما يليه  
في جميع اوقاته لان الكفن لباسه بعد موته فيعتبر بلباسه في حياته وقال نصير بن يحيى تليد ابي سلمان الجورحاني  
يعتبر بما يليه في الاعاءد والجمع وفي المرأة ما تلبسه لزيارة ابوها والفقو ومن يدهم لان الكفن يليس  
للعرضة ربه من وجب في الخروج للعيد والجمعة والزناق سكلف في سانه فلذلك بعد الموت وقيل الافضل  
ان الاول للعوام والثاني للخواص **شرح** التبذير نوعان من حيث العدد بان يزداد في الرجل ثلثة اثواب وهو  
الكفن السني في حق المروى من كفن النبي صلى الله عليه وسلم وفي المرأة ثلثة اثواب وهو السني في حقها  
المروى من كفن رقيه بنت النبي صلى الله عليه وسلم ومن حيث القيمة بان يلقن ثمانية تسعون وقمة  
ما يلبسه ستون مثالا والتقدير ايضا نوعان فلكل عدد او قيمة هذا اليوم بذكر فاذا اوج

صعبا



تعتبر الزمان على كثر المثل من الثلث ولذا الوترع بد الورثة او اجنبي فلا بأس بالزمان من حيث القيمة وقيل كثر الكفاية  
افضل مطلق وهو ثوبان للرجل ازارو لفة وفي المرأة ثلثة اثواب ازارو لفة وخار لقول لي بكرى  
الله منه كفتوني في ثوبين هذين فانها للعلي والصديق والحجى اول بالحدود فقلت الافضل ان تراعي السنة  
الا اذا كان عليه دين فحينئذ ليس للورثة ان يلقنوه لغير المثل اذا منجهم الغرما منه وقيل ليس  
ذلك والصحيح هو الاول الا ترى انه لو كان للمدين ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء بما دونها يبيعها  
القاضي ويبيع الدين وشترى بالباقي ثوبا يكفيه فلذا في الميت المدينون كذا الختان الحضاف وادب  
القاضي وهذا عند الاختيار وعند الاضطرار يكفى ما يشاء لو وجد لما روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم  
ومصعب بن عمير صاحب رايته صلى الله عليه وسلم استشهد يوم احد وتزل بمخ عليه وكان اذا اعطى  
راسه بدت قدماه واذا اعطى بها قدماه بدراسه فاجرى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يامر  
بان يغطي راسه ويحمله على قدميه شي من الاذخر واذا لم يكن له ما يكفى به فكفنه على من تجب عليه  
نفقته في حياته خلافا للشافعي رحمه الله في غير الولاد وفي المرأة على زوجها عند علي بن يوسف وهو رواية  
عن حنيفة سوا كان لها مال او لم يكن وعليها الفتوى وعند محمد وهو قول الشافعي هو كواحد من المسلمين انتفاع  
الزوجية بالموت وان لم يكن منهم احد او عجز واقف بيت المال او جماعة المسلمين وان تلف الكفن بعد الدفن  
كفن بثلثة اثواب ولو ثياب اوراقا مادام طريلا وان نفق فثوب كل ذلك من اصل ماله عندنا وعند  
الشافعي كفن في ثوب من بيت وان تلف هو باكل ذيب او نحو والكفن قائم وقد تطوع به اجنبي رد الله  
مذونا وعندنا الى الورثة وان كان قد قسم ماله فكل كل وارث بقدر نصيبه دون العزما واحدا  
الوصايا نظر الميت والجهور من ان الكفن من جميع المال وعليه الفتوى وقال خلاص بن عمرو اعتبر  
من الثلث لانه لاحق للمريض في ماله الا الثلث وقال طائفة ان كان المال قليلا في الثلث وان كان  
كثيرا في جميع المال نظر للورثة واصحاب الوصايا والقولان مخالفان اجماع الفقهاء **قول**  
ثم تنفذ ديونه من جميع ما بقى من ماله يعني الدينون التي لها المطالبة من حصة العباد بعد التكفين والدين  
توابع حقوق الله وحقوق العباد ودين الله ان لم يؤمر به يسقط سوا كان صلوة او زكاة ويقتى عليه المأثم والمأثم  
في حكم الاخرة عندنا وعند ابي بكر بن عبد الله بن داود او لا اشتد لا يحدث للجمعية حيث  
قال لها النبي صلى الله عليه وسلم لم اربأ لو كان على ايدي دين فقتيلته كان يغفل منك قالت نعم فقال الله  
احق ان يغفل فشيته دين الله تعالى بدين العباد وديونهم مقضية من التركة مقدمة على الميراث فلذا هذا  
ولنا قوله عليه السلام يقول ابن ادم مال مالي وهل لك من مالك الا ما اكلت فاقبليت اوليست  
قابليت او تصدقت فاقبليت وما سوى ذلك فهو مال الوارث وما رواه محمود بن علي بن القنول  
**وبه** نقول واما الاخذ من التركة على طريق الحكم جبر افلا وان اوصى فان كان صلوة او زكاة او طعم  
عنه فكل الوارث ان يطعم عنه لكل صلوة وقت نصف صاع من بركا في الفطرة والورث ايضا من ذلك حنيفة  
وان كان صوما صوم كل يوم لصلوة كل وقت حديث لي مائل الا شئ ان جلا سال رسول الله صلى الله عليه

المال

وسلم عن كان رمضان ثم مات فقال عليه الصلاة والسلام ان مات قبل ان يطبق الصوم فلا شيء عليه وا  
الحاقه ولم يصم حتى مات فليقتض عنه يعني بالاطعام وكانه صار ديناً عليه لا ذكركه عنه من ايام اخر  
ولا يجوز ان يصوم عنه وليه عندنا وعند مجوز لظاهر قوله فليقتض عنه ولنا حديث عمر رضي الله  
عنه موقوفا عليه ومرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن  
احد ولا في الصوم عبادة بدنية وان معنى العبادة في كونه شاقا على البدن ابتلا فلا يحصل ذلك  
بالتأنيب وان كان تركه فكما مر في اول التقسيم وان كان حيا ان اوصى به فكل الوارث او الوصي  
الاحتجاج عنه من الثلث لانه تحقق عند الاداء بالبدن حكما كان يقوم الوصي مقامه في حياته  
عند مجزى فلذا بعد موته بالاول لعدم تصور عود الاستطاعة بعد الموت وكذا القياس في المذود  
والكفارات ودين العباد ان كان صاحبه واصدق له ما بقى من التركة وان كان واجعا فان لم  
يلن بعضهم اول من بعض فالتركة ان تقب بها يقضى منها وان لم تقب بها قسمت بينهم على مقادير حقوقهم  
وان كان بعضهم اول من بعض فدين الصحة وما بقى من التركة في المرض او بالبدن اول ما بقى فيه بالاقراء عندنا  
وقال الشافعي من الصحة وما اقرب في مرضه سوا وما اقرب منه مقدم على الوصية ولا يصح اقراؤه فيه  
لوارثه بدني او عين عندنا خلافا له في اصدق له الا ان يجوز بقية الورثة فيجوز وان اجمع الدينان  
فدين العباد اول عندنا ودين الله تعالى عند الشافعي اول وعنده اهما سوا **قوله** ما روى لنا طائفة  
ولان الله تعالى هو الغني ونحو الغنى او كان المقصود من حقوق الله تعالى الابتلاء بالغنى النفس وهو  
انما يحصل بالفعل الاختيار من المأمور وبعد خراب الذمة لا يحصل الابتلاء ولهذا لا يصح الاداء الا  
بالنية بخلاف دين العباد اذ المقصود من ادائه ايصال عين المال اليهم لانهم به ينتفعون وذلك  
يحصل بالتأنيب ثم انما قدم دين الدينون على تنفيذ الوصايا بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما روى عن عماري  
الله عنه انه قال انك تقرز الوصية مقدمة على الدين وقد شهدت النبي صلى الله عليه وسلم انه قدم الدين على  
الوصية وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه مثله وانما قدمت في التلاوة لما انها تشبه الميراث في كونها  
ماخوذة من موقوف كانت مما تشق على الورثة اخراجه فكانت مطنة التفریط بخلاف الدين فقدمت  
حقا على وجوبها والمنازعة الى اخراجها مع الدين فلذا جاز بكلمة او للتسوية بينهما فهذا كالأول في قوله  
جالس الحسن او ابن سيرين في الكشاف وقيل لان مرعاة الوهب البداية بالاهم فيما ساق الكلام لاجله  
ولما كان المقصود هنا بيان تقدم كل من الدين والوصية على الميراث بدلا للوصية لان حكمها كان مجزوا عند  
المخاطبين وتقدم الدين كان ثابتا متقرا عندهم **قوله** ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقى بعد الدين يعني  
ان تنفيذ الوصية في مقدار الثلث مقدم على الميراث بعد الجهر ورضا الدين لا يحتاج الى اجازة الورثة وانما  
قدم تنفيذها على الميراث لما روى سعد بن علي وقاص انه قال مررت عام الفتح مرضا اشتفت منه على  
الموت فاما في رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود في فقلت رسول الله ان سما لا كثيرا وليس يرثي الا ابني  
افاوصي بما اراد كذا قال قلت فقلت قال لا تنظر قال لا فالثلث قال الثلث والثلث كثير



انك ان تدور ورثتك أغنيا خير من ان تدورهم عالة يتكفون الناس وانك ان تتفق نفقة تتفق بها وجد  
الله الا اجرت بها حتى اللقمة ترزقها الى في امراتك وفي رواية اخرى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لسعد او من العشر قال فزالنا فاضنه حتى قال او من بالثلث والثلث كثير وفي الحديث فوايد  
احدها تقدم الوصية على الميراث حيث جعلها سائلة مفعلة الغني عن الورثة والثانية بيان اقتضار الوصية  
على الثلث والثالث ان ينقص من الثلث لان اغنى الورثة اذ لم يترك المال لهم خير  
من الوصية ان كانوا اقرب الازمان لا يستغنون بنصيبهم وفيه دليل ايضا ان التقليل في الوصية  
افضل وذلك مروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ايها قال لان يوصي بالخير احب اليها من ان يوصي بالشر  
ولا يوصي بالشر احب اليها من ان يوصي بالثلث وعن عمار رضي الله عنه كذلك روى عنه رضي الله عنه انه  
استاذنه رجل في الوصية فقال له لم يترك له فقال اربعة الاف درهم فقال ما اراد ان يترك خيرا وانما  
الوصية لمن يترك خيرا يريد به قوله تعالى ان تترك خيرا الوصية وقال عليه الصلاة والسلام ان الله تصدق  
ملككم بثلث اموالكم في آخر اعماركم زياره لكم في اعمالكم فضعوه حيث شئتم او قال حيث احببتم وخرج  
ما يكون فرضا عليك ولا واجبا بل يكون مندوبا اليه بمثله التوافق وذكر الطحاوي في مشكل الامار  
ان من الناس من يتكره هذا اللفظ عز رسول الله صلى الله عليه وسلم لان في لفظ التصدق ما يبنى عن التقر  
ولا يقيم ان يقال ان الله تعالى يتقرب الى عباده ثم قال وليس كما ظنوا ولفظ التصدق مستعار لما ان الله  
تعالى جعل لكم ثلث اموالكم لتكنسوا به لانفسكم في حال حاجة الى ذلك وما ظنتم المنكر في رد  
بقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا والا يستقرض الله من ذلك لان من الحاجة يكون والله تعالى  
غني عن الكل فليف يستقرض منهم واقراض الله تعالى مثل لتقدم العمل الذي يطلب به ثوابه فثبت ان  
الوصية مقدرة بالثلث وما زاد عليه متوقف على اجازة الورثة وليس بها طر اذا تباين في التقيد  
لا في اثبات العقد واما قوله من ثلث ما بق فليبان ان الاحتياج الى الاجازة في مقدار الثلث البات  
لان التنفيذ فيما زاد عليه لا يجوز اصلا اذا اجاز الورثة ولا مقبر باجازه في حياته لانه  
اسقاط قبل وجود السبب لان السبب مرض الموت وهو متصل بموته وهو موجود وكان  
الاجازة قبل الموت لا تدل على الرضى لان الظاهر انه احتشم الموت فلم يجاهره بالرد والعجيب ان  
الوصية مقدمة على الميراث في مقدار الثلث من الباقي من الدين سواء كانت مطلقة او معتلة  
يعين **وهذا** المطلق الشيخ رحمه الله ولم يفصل بينهما واما ترتيب الوصايا فان كانت حقوق  
الله تعالى **قال** ابو حنيفة وزمت الفرائض منها فدمها الموصي او اخرها مثل الصلوة والصوم والزكاة  
واجب اذا حاق الثلث عنها وبطل النقص فيما ذكره اخر الان الاصل ان يبدأ بالام والفقير  
اهم من غيرها وان نشأت في القوة بدأ بما بدأ به الموصي لان الظاهر من حال الانسان انه يبدأ  
بما هو اهم عنده والثابت بالظاهر كالثابت بالنص ولو نص على تقديم ما بدى به لزمنا تقديمه  
لذا هنا ونحن في يوسف رحمه الله انه يبدأ بالحق ثم الزكاة وان اخبر لانه يتبادى بالبدن والمال

والزكاة بالمال محب فكان الحق اقوى وروى عنه انه قدم الزكاة عليه بكل حال لان حق الفقير  
القبض ثابت وكان ممتازا بالحقين والحق يحضر حقا لله تعالى فكانت اقوى ثم ما يقدر من الكفارة  
اجع لرحمتها عليها فقد جاء منها من الوعيد ما لم يأت من الكفارات **قال** الله تعالى ومن كفر  
وان الله غني عن العالمين اي ومن ترك الحق فان الله غني عن العالمين **قال** تعالى والذين يكثر  
الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم عذابا اليم وغير ذلك من الاحكام  
الواردة منها وكفاية القتل والظهار واليمين مقدمة على صدقة الفطر لسورها بالكتاب دون  
صدقة الفطر وهي مقدمة على الاضحية للايمان في وجوبها والاختلاف في وجوب الاضحية وعلى  
هذا القياس يقدم النذر على الاضحية لثبوتها بالكتاب دونها والتمس بواجب قدم منه ما قدمه  
الموصي **وقال** الشافعي رحمه الله سدا في جميع ما يراه الموصي فرضا كان او تطوعا وان كان يحق  
العبد فالحياة اول من العتق ان عتقت عليه او تاحرت شاركته **وقال** ابو يوسف  
ويجوزهما الله العتق اول مطلقا على ما عرف وان كان بعضها لله تعالى وبعضها للعبد فتم  
الثلث عليها فنصفه حق الله تعالى ونصفه حق العبد ثم ما اصاب كل واحد الحقين يقدم  
الاقوى فالاقوى مما بين اصداره وزبان التطويل يليق بكتاب الوصايا **قول** ثم يقسم  
الباقي اي الباقي من الحقوق الثلثة **قول** من ورثته وذلك لان القسمة بينهم من حواج الميت  
ايضا لانه يحتاج الى خلافة في ماله لخروجه عن الاهلية فاقام الشرع اقرب الناس اليه مقار  
ليكون انتفاعه كما انتفاعه بنفسه ولهذا تولى وصية الميراث بنفسه **قول** بالكتاب يعني ثم  
يقسم الباقي منها بين ورثته الذين ثبت حقوقهم حساب الله تعالى كالاب والام والزوجة والرجل  
والاخوات لاب وام والبنات الصليات والاحقة والاخوات لام **قول** والسنة  
واما قال بالسنة ولم يقل بالحدث لان لفظ السنة يشتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم فله  
والحدث يختص بالقول يعني يقسم الباقي منها من الدين ثبتت حقوقهم بالسنة وذلك  
كفرض الحرة وسدس بنات الام مع الواصلة الصليبه وتغيب الاخوات مع البنات  
وتقدم اصحاب الفرائض والعصبات الامة المسئلة المشتركة وصرف الباقي من سهامهم  
الى اقرب رجل منهم وسوت الاول للثاني بالاعناق والكتابة والتدبير وجرا **القول**  
واجماع الامة اي تقسيم الباقي بين الذين ثبتت حقوقهم باجماع الامة وهو اجتماع اراء  
المجتهدين من هذه الامة في عصرنا **قول** وقيل اراد به قول مجتهد واحد بطريق اطلاق الكل  
على الخصة كما اطلق اسم القرآن على كل آية من آياته واطلاق اسم العالم على كل جزء من  
اجزائه **قلت** هذا هو الصحيح وقال في شرح امير الدولة يعني من ثبت (رثته) بواحد من  
هذه الاصول الثلثة او باثنين منها او مجموعها ولا مدخل للقياس في اثبات الميراث  
لشخص ما لان المعدر جارية الموارث ولا مساع للقياس في باب المقادير ابتداء الخلف

ت

د



وجه الحكمة في تخصيص مقدار وفقدان فيستند حكمه الى التوقف وهو يوحى من الثلاثة دون الرا  
قلت وفيه بحث لان قسمة الباقي بين ورثته اعم من ان يكون فرضا مقدرا او تعصبا او ردا او  
غير ذلك وكل من يخص يكون حقه مختلفا بين المجتهدين فكل قول كل مجتهد يقسم الباقي ويستقف  
بإذ الله تعالى في استاتة الحشمة من ثبت ختمهم باجماع الامة وعلى من ثبت ختمهم بالقياس  
ذلك فاما الذين ثبتت بالاجماع حقوقهم فكفناهم بنت الابن وان سقلت مقام بنت الصلب  
اذا عرمت وقيام بنت الابن وان سقلت مقام بنت الابن اذا عرمت وقيام الحجة مقام الام  
وقيام الاخ لا مقام الاخ لا يورث واخذها السدس مع الواصلة من الابوين وتورث  
الام السدس مع ولد الابن واخذها السدس بالثلاثة من الاخوة والاخوات وتورث ام الام  
السدس بانفرادها وتشترط ام الاب فانه اذا اجتمعت واما الخلاف في امهات الاجداد وكذا  
قيام الحجة مقام الاب في غير صورة المقاسمة وثلاث مائة وعشرين نقض نصيبه عن السدس  
حيثما يورث وجب الام جميع الجرات وعدم حجب الام الحجة من قبل الام وكذا ارث الحمل  
اذا علم وجون عند الموت وخرج حيا وكذا اولوية ولد الاب بالتعصيب وان بعد  
من ولد الجدة وان قرب واولوية من له قرابتان بالتعصيب من له قرابة واحدة او اثنتي  
في الدرجة وارث العصبات بعدد رؤسهم كما بعدد رؤس اباؤهم عند استواء الدرجة  
وعدم الاولوية وكذا حجب بنت الابن وبابنتين وضاعدا وجب الاخ من الابن بالان  
وابن الابن وان سفل وباب وجب الاخ من الاب هو الثلاثة وباباخ من الابوين وباباخ من  
منها وجب اولاد الام بالاولاد واولاد الابن والاب والجدة حجب مول العتاقة مع العصبة  
النسبية وعدم ارث الكافر من المسلم وفي القلب خلاف وحرمان قاتل هر بعبر حق ومدر ومتر  
وعن الاوزاع ان العبد يورث ولا يورث عند وعقته مال المرندة قرابة المرندين وكذا تقدم  
الجهنم الذين والوصية وتقدم الذين والوصية والذين يورثون بالقياس في المسائل  
الخلافية التي يزد على ان شاء الله تعالى واصل القسمة الى الكتاب والسنة والاجماع والقياس  
فوجه حصر القسمة بهذه الأدلة ان الحكم اما ان يكون بالوجع او لا فان كان بالوجع فاما ان يكون  
منه او لا الاول الكتاب والثاني السنة وان لم يكن بالوجع فاما ان يصدر ممن هو معصوم  
الحظ او لا الاول الاجماع والثاني القياس والاول ان يضاف ذلك الى الاستقراء الصحيح  
لان الدلالة الموحدة بالاصالة لم يفتقر الى هذه الاربعة لان العقل يوجب حصرها على الاربعة  
**قول** فيبعد ان يضاف الفروض اقول لما فرغ من ترتيب صفة التركة من الحقوق والاربعة  
شرع في بيان صفة الموارث فقال فيبدأ بالفال للتفسير واصحاب الفرائض هم الذين لهم سهم مقدور  
اي مسهم بانه بالكتاب او السنة او الاجماع او باثنين منها او بالجميع واما قدموا على العصا  
وان كانت العصبة اقوى سببا اما بالاجماع او بقوله ملته الصلاة والسلام الحقوا الفرائض

بأهلها فابنت فلا يراد ذكره في رواية فلا يراد عصبة ذكر قيد العصبة بالذكورة للتأكيد كقوله تعالى  
بأهل عشرة كاملة ولا طار بطرحها حقه ووصف الرجل بالذكورة للتأكد ايضا وقيل لان الرجل  
ذكر من بني ادم جاوز حد البلوغ فوصفه بالذكورة ليدخل في الباغيين لان صفة الذكورة  
اعم من صفة الرجولية وفيه بحث لان اسم الرجل يصدق على الصبي في قوله تعالى وان كان رجلا يورث ثلاثة  
وفي الميزن حلف لا ركن رجل فكل صبي يحسب ولانه انما قد نوا يعلم ما ينبغي للعصا انما اذا العصبة  
من ياتخذ ما يفتنه الفرائض فان قلت اليست العصبة اقوى الاسباب قلت بل ولكن التقديم  
بالنصر ونعني من كونها اقوى اسباب الورثة انه يستحقها جميع المال حالة الانفراد بحقه واحده  
بخلاف الفرضية وان استحقها الجميع لان بعض ذلك يكون بالفرض وبعضه بالرد **قول** ثم بالعصا  
من جهة النسب لما تلوثا من الحديث والاجماع والمغفول وقد موافق للعصبة السببية لانها مشتبهة  
بالنسبية لقوله عليه الصلاة والسلام حجة الولا حجة النسب والمشببه بخط درجة عن المشبه  
به او بالاجماع **قول** والعصبة كل من ياتخذ كذا يعني هو شخص يكون للجميع او الباقي من الفرضية عند  
الانفراد او مع صاحب الفرض وقد يحرم من الميراث عند استغراق الفرض في المال ولا تعال المسئلة لاجله  
ثم العصبة في اللغة تملأ معنى الاطاعة يقال عصب القوم بغلان اطوا به وعصبت راسه  
بالعصا به ومع ما يعصب به الراس واعتصب فلان بالناج والعمامة وبه سميت العصبة وبه قرابة  
الانسان لانيه محطونه قربا وحراسة وذبا فالابن طرف والاب طرف والاخ جانب والعم جانب  
والعصبة الحقيقية هو العصبة بنفسه وهو كل ذر نسب الى الانسان يذرك لقوته وقوة قرابته  
ويستحق من يشاهد في الحكم عصبة مجازا على ما ياتي في باب العصبات واعلم ان الواصلة حوز جميع المال  
بإشارة النصارى انه تعالى قال للذكر مثل حظ الأنثيين ثم جعل للبنت الواصلة النصف بقوله وان كانت  
واصلة فلها النصف فثبت ان للذكر نصف النصف وهو الجميع واستدلاله بآية الاخ وهي قوله  
تعالى وهو ميراثا ان لم يكن لها ولد اي ميراث جميع ما لها واذا ثبت بالنص ان للاخ جميع المال ثبت لان كلاله  
النصر هو اقرب منه تعصبا وامسرحا بالاجماع ان الاخ ولد لاسه وولد اخير اليد من ولديه والميراث  
ينبغي ان القرب وهذا ثبت للاب وان فلا ولا ولا الاخ لانهم عن لته وبالاجماع كما ذكرنا فان قلت  
في تعريف العصبة هنا نظر من وجهين احدهما ان ذكر كلمة كل في التعريف مستند لانها لا تصلح للافراد  
والتعريف للحقيقة لا للافراد والثاني تعريف الشيء بما لا يوفى الا به وهو دور فان العصبة انما تعرف  
بماخذ الباقي بعد الفرائض واما ماخذ الباقي بعد الفرائض من هو عصبة قلت الجواب عن الاول ان  
ذلك انما يكون مستند الى تعريف الاشياء بحسب الحقيقة في نفس الامر واما في تعريف الاشياء  
بحسب الامور الاصطلاحية المطلوب منها التطبيق على الافراد فغير مستند ولهذا عرف ابن الحارث  
التوابع بقوله كل ثان باعاب سبعة مربعة واحدة ومغفول ما لم يسم فاعله كل مغفول صرف فاعله  
غير ذلك على ان المشايخ رحمهم الله لم يفتقروا الى اصطلاحات اهل المصنوع في الحدود وذكرنا تعريفها



في تصانيفهم بوقفها على المراد وعن الثاني باننا لا نسلمه بل تعريف حقيقة وبتذكر خواصه الاخروا مينا  
من اصحاب الفرائض والشيخ رحمه الله وان عرف العصبية بذكر حكم من احكامه وخاصة من خواصه  
الشريعة فلا يوجب الخصا وطبق المعرفة في ذلك الا ترى انه لو قيل في تعريف الانسان ان يكون  
ناطق لا يخص به طريق المعرفة وهذا القول لا يعرف بذكر اجزائه لقولنا حيوان ناطق وبذكر خاصه اخرى  
له لقولنا منتصب القامة عريض الاطراف وكذلك فمما نحن فيه فان قلت ان كان المخاطب عالما  
بالعصبية فلا يفتيد التعريف لان تعريف العارف بحال وان لم يكن عالما لا يفتيد ايضا لاستلزامه  
الدور المذكور قلت التحديد ما وضع لاثبات العلم بالحدود بل هو ما ملأ له بالحدود والاعمال  
وضع لاثبات العلم بتلك الحقيقة التي يتعارف عن غير هذه الحاصل المنع والجمع فان كل احد  
يعرف ان زيد انسان ولكن من لا يعرف الحد لا يعلم اي معنى يكون انسانا فعلم هذا يصح التحديد  
للعصبية لانه وان كان معلوما عند المخاطب لكن بحقيقة التي يتعارف عن غير ليس بمعلوم والمراد  
ممكن ان يعلم ان بعض الورثة يحوز الجميع عند الانفراد وان لم يعلم بكونه عصبية ويعلم بكون بعض الورثة باخذ  
الباقي من الفرائض وان لم يعلم بكونه عصبية فيقبله متى اجتمع هذان الوصفان في شخص هو الذي نسميه  
عصبية والصاي علم اجتماع الوصفين في شخص ولا يعلم انه ليس بعصبية فيغير هذا التعريف فان قلت  
هذا التعريف ليس بمطرد لوجود هذا المعنى في مولى المولاة وذوي الارحام فانهم باخذون الباقي بعد فرض احد  
الزوجين ويحوزون المال عند الانفراد وليسوا بعصبية ولا منعكس لان البنت مع الابن والاخت معها عصبية وتند  
الى نفوذ ليس كذلك قلت اما الجواب عن عدم الاطراد فاننا لانسلم انهم ليسوا بعصبية ولن سلمنا فلا نسلم  
معنى وجود مطلق العصبية لان مولى المولاة وذوي الارحام باخذون الباقي من فرض مخصوص والمفتيد ليس  
بداخل تحت المطلق ومن عدم الانعكاس باننا لانسلم ان البنت والاخت ليستا بعصبية عند الانفراد غاية ما  
في الباب ان الحيان بالفرق والرد ونحوه لم تشترطها بجهة واحدة ولين سلمنا انها بجهة واحدة شرط الا ان حيان  
العصبية في الحالين بجهة واحدة وحيازتهما ليست لذلك فلا يدخلان تحت مطلق العصبية فظهر بما ذكرنا ان  
هذا التعريف للعصبية الذي يحوزون ما نفهمه لا بالواسطة وهذا اعتبرنا فيه مرد الروي لا مرد رور  
الا بما لا يخفى ان شاء الله تعالى **قول** ثم بالعصبية من جهة السبب وهو مولى العتاقة ثم عصبته اي  
الذكور منهم بالرفع عطفا على قوله وهو مولى العتاقة لانه سن العصبية السببية اي هو مولى العتاقة وعصبته  
لا ترتب بينهما لان كل احد يعلم ان المولى لا يحجب عصبته مع ان الشيخ رحمه الله يبين ذلك باللفظ حيث عطف كلمة  
ثم وهي توجب الترتيب لا بالجر عطفا على قوله ثم بالعصبية كما ظنه بعض الناس وانما اخر مولى العتاقة عن العصبية  
النسبية لما ذكرنا ولقوله عليه الصلاة والسلام لذكر الرجل في معتقد هو اخو له وموالات فان شريك فهو  
خير له وشريك وان كفر فهو خيرا وشريك وان مات ولم يدع وارثا كنت انت عصبته والمراد من  
الوارث هنا العصبية بدليل ان ابنة حمزة اعتقت عبدالمهاقات وتزل بنتا فجعل النبي صلى الله عليه  
وسلم نصف ماله لابنته ونصفه لابنة حمزة وهذا علم بعدم العصبية السببية على الرد ايضا حيث

146 لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم على ابنته بل اعطى الباقي للمعتقة **قول** ثم الرد على ذي الفروض النسبية بتدريج حق  
وقد رسم بالنسبية ليخرج منهم الزوجان وفي قينة المنية يرد عليهم ما في زماننا وقوله بتدريج حقهم يعني  
يرد على ذي السهم الواصر بقدره وعلى ذي السهمين بقدرهما وعلى ذي الثلاثة بقدرها وانما قدم ذي ذي الارحام  
لان اصحاب الفرائض بعد احراز الفرضه صاروا من جملة ذوي الارحام والحكم فيهم اولهم بالمرثاة اقربهم الى الميت  
فالبنت اقرب اليه من جملة ذوي الارحام فان قلت فانما تقول في الام والجدات والاخت فان بنت البنت وان  
سفلت اقرب منهم الى الميت لانها جزوة **قول** حكمته الحكم تراعى في الجنس في كل فرد على صفة فاذا اقرمت البنت  
على جملة ذوي الارحام فقد رمت الاخت وغيرهم عليهم لانهم من جملة اصحاب الفرائض لان القرابة المفيدة  
لاستحقاق الفرض اقوى من التي لا تفتيد **قول** ثم ذوي الارحام اي من عدم العصبية النسبية والسببية  
واصحاب الفرائض النسبية سداني القسمة بذوي الارحام وانما قدم ذوي الارحام على مولى المولاة لقوله  
تعالى اولو الارحام بعضهم اول بغرض فانه نسخ بقوله والذين عاقت ايمانكم من حق من له قريب **قول** ثم  
المولاة صورة المولاة حرة بالغ عاقل مسلم غير معتق لاحد ولم يعقل عنه قاله الاخرات مولاة من اذ امت  
وتعتق اذ اجنبت وقال الاخر قبلت ولمول القليل مولاة رثته اذ امانت وبعتل منه اذ اجنبت وان شرط من  
الجانبيين فعلى ما شرط ان كانا على الصفة المذكورة وان قال احد ما دون الاخر رثت السات من القليل والارث  
القابل من السات وكحرف في هذا العقد قولوا فعلا الا ان يعقل منه ولذا ان كان اقرب العتاقة فله فيها وصدق  
في المولاة فانه لا يحوز الانتقال منها عند حية خلا فاهما وكذا الولد المقتول في العتاقة اصله اقرا  
بمولا المولاة لا يحوز الانتقال عنها عند خلافها لما يدخل في العقد اولا الصغار ومن يولد له بعد ذلك  
ولذا اولاد المرأة اذ اعدت او انشأته واولادها معها فانهم يسعون لها فيه عند خلافها فاهما وهذا  
العقد صحيح وثبت به التوارث والمحاكمة وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والحن  
المصري وابراهيم النخعي وضوان الله عليهم اجمعين وبه اضرعنا وانا قال ابو حنيفة رحمه الله لا يصح ولا  
المولاة ممن له اقربا وعشيرة ولا ممن عليه ولا نفقة يعني ولا العتاقة ولا من عليه جناية عقل منه بيت مال  
المسلم ولا من العريقين ولا من العزى والنجى ولا من المسلم للكافر ولا من الكافر للكافر وروى عنه انه يصح  
عقد المولاة وان كان له عشيرة واقارب **قول** الشيخ في شرحه للمصنف ان لا يسفل بمول النسب ليس بشرط  
لحقه المولاة والاسلام على من ليس بشرط فانه هو الصحيح وبه اضرعنا مالك والشافعي والاوزاعي وغير ذلك من  
بدون العقد لا يصح عند علمائنا وعمر بن عبد العزيز وسعد بن المسيب وكثير بن سعد ويحيى وعمر بن عبد  
والشعبي رضي الله عنهم لا يصح **قول** فبين قوله تعالى واولو الارحام بعضهم اول بسبع في كتاب الله فانه  
نسخ قوله تعالى والذين عاقت ايمانكم فاما انكم فاتوه هده نصيبهم وقوله عليه السلام لا حلف في الاسلام وكان اسباب  
الارث معلومة شرعا وهو ليس من تلك الاسباب ولا يحوز نصيب الاسباب بالراي وحجة من صح  
بمجرد الاسلام ما روى عن ميم الداري انه قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرجل من المشركين مسلم  
على يد رجل من المسلمين ما السنة منه قال هو اهل الناس بحياه ومما يريه يقول صلى الله عليه وسلم فهو



اول الناس بحياه تزويجا وعقلا وماتت برمد من حيث الصلاة عليه والتورث فقد جعله احق الناس بذلك بمجرد  
الاسلام وماروي الطحاوي في اختلاف العلماء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الضرائف سلم على يدى مسلم  
ولا يدع وارثا اندبرته وقوله عليه الصلاة والسلام من اسلم على يدى غيره فهو اخوه ومولاة وفي رواية اخرى به  
بمناه وماتت ولا نه اذ اسلم في يده فقد اخرجته ظلمة الكفر وكان سببا لحياته كالعقاة **ولكن** قوله  
تعالى والذين عاهدتكم ان لا يخرجوا من ديارهم فلو كان يوم سطر المرء ما قدمت يداه اى نفسه الا انه  
اضاف العقد الى ايماننا لان اكثر المكسوب جرى على اليد وليس المراد به القسم بل المراد به الصفقة  
باليمين فان عاقد المتعاقدين حررت ما نأخذ كل واحد منهما بمن الاخر اذا عاقد قسم العقد صفقه  
لهذا وقوله فلو كان يوم يصدىم اى من الميراث لان المراد من المعطوف عليه وهو قوله والارثان والاقرن  
سائر النصيب على جهة الاستحقاق ارثا فكل المراد مما عطف عليه اذ المعطوف في حكم المعطوف  
عليه وحدثت تميم الداري في رواية اخرى انه قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الرجل ياتي بكنتي فيسلم على  
عليه ويواليه فيقتل هو اهل ومولاة فانت اخوه بمناه وماتت وفي رواية فانت اخوه بمناه وماتت  
وما روى انه قال عمر رضي الله عنه عن اسلم عايدهم ووالاه ومات وترك ما لا فتال ميراثه لك  
فان ابنت فليت المال وما روى عن مسروق ان رجلا والى ابن عم له واسلم على يدى ممد ومات وترك ما لا فتال  
ابن مسعود رضي الله عنه عن ميراثه فقال هو مولاة وروى عنه السابعة بضع ماله حيث يشاء فان قالوا  
ما رويها مطلقا وما رويتم مفيد فينبغي ان يرثه عاقله او لا عاقله بالنصوم جميع لان المطلق يجري على الطلاق  
والمفيد على تقييد خصوصاً على اسلم فقلت ما رويتم وان كان مطلقاً ظاهره لكنه قد يعرف فانه كان ممد  
منهم انهم سلمون ويوالون فوقع الاستغناء عن ذكر المعاقدة ولو كان مجرد الاسلام من غير موالات مفيداً  
الاولا لان جميع الكفار الذين اسلموا على يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه ممن مات ولم يرثوا ولم ينقل  
ذلك اصلاً وهذا مذهب الروافض ان الناس موالي على اولا وعلى رضى الله عنه اذ اكثر الناس اسلموا من هبة  
على رضى الله عنه وكان السيف سده وهذا باطل لما قلنا ولقوله تعالى او من كان ميتاً فاحيينا  
اى كافراً فحييناه وكان ابو بكر وعمر رضي الله عنهما مقدمين عليه في امور القتال وكان هو صغيراً  
حين اسلم الكفار وحين كبر كان ايضا والاسلام كثير من فكيف اسلموا من هيبته وهذا لا يخفى على  
من تتامل في احوالهم وليس هذا المقام موضع بحث هذا الكلام بل هو علم الكلام وكان الخلافة  
شرعت نظر الملية وايضا وجد النظر من الشرع بطال نظره لنفسه واذالم لو وجد فقد وقعت الحاجة  
الى نظره لنفسه فاذا اعتد الولا كان منه تصرفاً في خالص حقه على سبيل نظره لنفسه وكان كالوصية  
بالفكوت وولم ان الآية منسوخة فقلت لا يجوز نسخها بالكلية وانما نسبت كونه سبباً في حق من  
له وارث واما في حق من لا وارث له فلا ولا يجوز ايضا ما حدثت لانه خبر الواحد وقوله لا خلف في الاسلام  
يحمل على نفي الخلف الذي كانوا استغفروا منه في الجاهلية من قولهم دمي دمك وهدمي هدمك  
وثاركي ثارك وحدني حريك وسلمي سلمك وترثي وارثك وتطلبني واطلبك وتعتقلني واعتقل

وذكر في هذا الخبر  
ما لا يخفى على من  
تتامل في احوالهم  
وليس هذا المقام  
موضع بحث هذا  
الكلام بل هو علم  
الكلام وكان الخلافة  
شرعت نظر الملية  
وايضا وجد النظر  
من الشرع بطال  
نظره لنفسه واذالم  
لو وجد فقد وقعت  
الحاجة الى نظره  
لنفسه فاذا اعتد  
الولا كان منه  
تصرفاً في خالص  
حقه على سبيل  
نظره لنفسه وكان  
كالوصية بال  
فكوت وولم ان  
الآية منسوخة  
فقلت لا يجوز  
نسخها بالكلية  
وانما نسبت كونه  
سبباً في حق من  
له وارث واما في  
حق من لا وارث له  
فلا ولا يجوز  
ايضا ما حدثت  
لانه خبر الواحد  
وقوله لا خلف في  
الاسلام يحمل على  
نفي الخلف الذي  
كانوا استغفروا  
منه في الجاهلية  
من قولهم دمي  
دمك وهدمي هدمك  
وثاركي ثارك  
وحدي حريك  
وسلمي سلمك  
وترثي وارثك  
وتطلبني واطلبك  
وتعتقلني واعتقل

عك فيكون الخلف السدس من ميراث الحليف وكان ذلك على التناظر على الحق والباطل فالاسلام ابطال  
المناصرة على الباطل واوجبه على الحق وايضا كان الخلف في الجاهلية لتقدم المعاقدة على القرب فبقي ذلك  
في الاسلام وقدم القرب عليه وهذه المسئلة مبينة على مسئلتين احدهما الوجبة بالجميع ممن لا وارث له  
صحبة عندنا خلافاً للشافعي **وجه** البناء ان الموصي له سائر جميع المسلمين في الاسلام كوضع المال في  
بيت المال وتزجج باحباب الموصي ذلك له وكان اولي فلذا امر بالموتاة ساوياً في الاسلام وتزجج باحباب المعاقدة  
ذلك له وعنده لما كان وارث من لا وارث له جماعة المسلمين فكما لا ملك ابطال حق الوارث لا ملك ابطال  
حقهم وثانيتها اهل الديوان يتعاقبون بينهم فلما كان اثباته للاسم في الديوان سبباً لتجمل العقل قلداً  
عقد الموتاة يكون سبباً لتجمل العقل واذ كان تجمل به العقل يورث به ايضا لان الغنم مقابل بالغنم  
**قوله** ثم المقله بالنسب على الخير الى اخره الاصل في هذا ان الاقرار وان كان خبراً لا يثبت الصدق والكذب  
لكنه جعل حجة بالنسب والمعتقول اما النص فافقار ما عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ولم باقراره  
نفسه بالزنا والغامضة ايضا باقرارها بذلك لذلك وقال الله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة اى شأ  
بالحق وقال تعالى لو كانوا قومين بالقسط شهدوا لله ولو على انفسكم والشهادة على انفسهم هو الاقرار فلما جعل  
فيما يندرى بالاشهاد وهو الحدود حجة فلا يثبت في غير ما حجة اولى وعليه اجماع الامة واما المعتقول  
فلرحمان جانب الصدق لانه غير متهم فما يقترب على نفسه واذ اعرف هذا فنقول الاقرار على نوعين احدهما  
الاقرار على نفس المقر نسباً او مالا او غيرهما والثاني في غير ما حجة اولى وعليه اجماع الامة واما المعتقول  
اقرار الرجل بالولد والولد بالزوجة والمولى لا يثبت له بعدوه اذ فيه تحيل النسباً غيرم والشرط في صحة  
اقراره بالاب ثلاثة اشياء تصديق الولد الا اذا كان الولد صغيراً او غراً عاقل او مملوكاً حينئذ لا يحتاج الى  
التصديق ولو لم يقر من ولد مثله لمثله وعدم كونه معروف النسب من غير وفي صحة اقراره بالمول عدم موالاته  
معروف **واحد** انه قد ذكر في اكثر النسخ ان اقرار الرجل والمرأة يقع بالوالدين حتى قال المصنف في شرحه اذا اقر  
بالوالدين يقع بشرط ان يصدق الاب والام اذا كانا عاقلين وذكر الامام الغزالي في فرائضه ان الاقرار  
بالام لا يقع ولا في ضوء السراج وفيه عليه **سائر** قلت كان هذا الضرب من الانساب الى الابد دون  
الامهات قال الله تعالى ادعوه باسم الاباء وقال عليه السلام من انتسب على غير اسمي فلا يثبت عليه  
لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه قرأوا وعادوا **وقال** الشاعر: بنونا بنونا بنونا  
بنوه من ابنا الرجال لا باعد **وقال** آخر: وانما لها ت النارب اوعية مستودعات وللانساب اباء  
والاقرار بالام ليس فيه ثبوت الانساب وفيه حمل الزوجية على الغر فلا يصح خلاف الاقرار بالاب لانه  
لزم نسبته على نفسه فيلزمه لانه لا يتجاوز عنه لما قرنا وفي الاقرار بالمول اقرار على نفسه بوجوب الانساب  
اليه شرعاً بالحديث المذكور وانما الولا حجة النسب فكان ان المقر له يجب عليه ان ينتسب الى ابيه قلداً  
يجب على المعتق ان ينتسب الى مولاه وفي الاقرار بالمرأة اقرارها بحقوق النكاح على نفسها والمرأة كالرجل  
في جميع ذلك اذا انوثته لا تمتنع التكليف ثم الاقرار في الصحة والمرضى سواء لان حالة المرض انما خالف حالة

هذه

قد

تنا



حالة الصحة فمما يتعلق به حق الغنى والورثة والنسب والولا والنكاح لا يتعلق بها حقهم باعتبار ان  
النسب والولا من جوارح الميراث لان حيوته بفرجه ووارثته لان يقوم مقامه في املاكه حتى يرد هو بالغيب  
ويرد عليه به كان الميت حتى وكذا النكاح من جوارحه فان الميراث اذا تزوج امرأة يهر مثلها اعتبر  
من جميع المال **و اما** النوع الثاني فتصورته ان يقول هذا الخ او بن ابني او جدي او جدي لم يصح فحق  
الوارث المعروف لا يتصوره وانه موخر عن سائر الورثة مقدم على الموصي له بما زاد على الثلث فينزل الزمان  
وقال الشافعي رحمه الله اذا اقر ابن الميت بابن اخيه لا يشترط ان لا يرث لان الارث لا يستحق الا  
بثبوت النسب وبإقراره لا يثبت النسب لانه حمل النسب غير ولا يمكن اثبات نسبه من المقر الا بغير  
الواسطة **ولن** انه اقر بسن النسب والمال والافراد والنسب وان يطل لانه دعوى على غيره ولا  
على الغير من حجة باطل فالافراد بالمال على حسب ما اقر به صحيح لانه لا يعرف اذا لم يكن له وارث معروف  
وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه السابغة يضع ماله حيث احب فان قلت لم يجعله مقر ابيته  
حتى اقر بابن وله ابن معروف ثم صح في النسب لانه لا يعرفه صح في حق المال ايضا انه لا يعرفه لانه  
اقر بنصف ماله له بعد موته فما الفرق بين هذا وبين ما لم يكن له وارث معروف قلت الاقرار بالنسب  
على نفسه مستلزم بثبوت المال سران ضرورة واما الاقرار بالمال لغيره بعد موته على وجه الميراث  
فلا يستلزم بثبوت النسب كما اذا اقر اثنان بابن من جارية بينهما فان الابن يرث من كل منهما ميراث ابن  
كامل من احدهما بالنسب ومن الاخر بالاقرار لان الخلاق الولد من ما في رجلين لا يتصور واذ اجمع في اقرار  
مخزوله ومن لا يجوز وليس له وارث معروف فان للزب كل اقرار في صاحبه كان المال لم يجره الاقرار ان  
كان من اهل الرد فمن اقر ببيت وبيت ابن وكل تنكر صاحبها المال كله للبيت لانها حلت كالعروفة وان  
صدقت صاحبها صح وكان المال بينهما ارباعا كما اذا كانت معروفين وان لم يكن من يجوز الاقرار له من اهل الرد  
كاحد الزوجين بمن اقر ببيت ابن وام او جلة وبعض تنكر بعضا كان للمرأة حصة ببلاد وهو الربع والباقي بينهما  
ارباعا اصلها من اربعة للمرأة الربع والباقي ثلثة لا يستقيم للمرأة حصة السهام ولا موافقة فاذا اقر  
الاربعة في الاربعة حصل ستة عشر منها صح المسئلة وان صدقت المرأة الزوج في اقراره منها كمن  
فللمرأة الثلث كما اذا كان معروفات والباقي بينهما ارباعا وتوفى صحح مسئلة في باب الرد ان شاء الله تعالى  
ولو اقر ببيت ابن والممسئلة لمخالطة للمرأة الربع والباقي بينهما ارباعا **والاصح** انه لو كان فهم من يبيع  
لم يثبت تمام نصبه كما لو كان مع الزوجة او الزوج بنت او ابن فانها ما ضر الثلث صدقت اول ذبت والباقي  
يصرف الى امر لا يصح اقرار **قول** ثم الموصي له بما زاد على الثلث وفي بعض النسخ ثم الموصي له بجميع ماله لان الاول  
الكثر فانه من الثاني يعني اذا لم يكن احد من المذكورين يدفع الباقي بغير الثلث الى الموصي له بما زاد عليه بقدر  
الزيادة عليه وقال مالك والشافعي والاوزاعي وابن عمر رضي الله عنهم لا يجوز الزمان بما زاد  
على الثلث اصلا بل يوضع المال في بيت المال لان دفعه الى الموصي له بمكراذ على الثلث اطوار حق مصارف  
بيت المال فلا ينفذ ما كان له اخوة **ولن** ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال يا معشر هذا ان ما

هذا هو الوجه في اقرار الموصي له بما زاد على الثلث لان الموصي له بما زاد على الثلث لا ينفذ ما كان له اخوة

بامارة وم

قيلة من العرب اول بان موت الرجل منهم ولا وارث له غيركم فاذا كان كذلك فليضع ماله حيث يشاء ولم يتقارن  
غير خلافه فتزول منزلة الاجماع **وحديث** المعقول ان هذا المالك قد صرف ماله كله او بعضه الى هذا  
الشخص بعد وفاته من غير اضرار لشخص معين فوجب ان ينفذ وصلة كما لو وهبه او تصدق به في حياته رعاية  
حق المكلف في تنفيذ ما ربه وحصيل مقاصد واطهار شرف الحرية ومليك صفة المالكية وقوله فيه  
ابطال حق المصارف قلت لانما يتعلق حقهم بماله وولييه وضع المال في بيت المال عند عدم المصحح بطريق  
الارث بدليل احكام مخالف ذلك على ما سيجي ان شاء الله تعالى **فان قلت** كما ذكرتم من تاخير الوصية بما زاد  
على الثلث شك بل ما ذكره السير الكبير ان المستامن في دار الاسلام اذا اوصى بجميع ماله لمسلم او ذمى شرعا  
وارثه من دار الحرب ولم يكن الوصية لم يثبتت اليه ونفذت الوصية فقدمت هنا على الميراث وكذا الواوحي  
لمن اسلم في دار الحرب او مستامن اخر في دارنا وهو مخالف للموصي في داره والمسئلة كالحا قلت نحن  
ندعي تاخير الوصية الزائدة على الثلث عن الميراث مطلقا بل انما ندعي تاخيرا في موضع يجب رعاية حق الورثة  
وانما يجب رعاية حقهم اذ كانوا اهلا للرعاية كالمسلم او كان من استحق الرعاية بقبول الجزية كالذمى  
وهذا المعنى غير موجود في حق ورثة المستامن لان حقوقهم غير مصرية لكنهم حربا علينا ولو لم يكن كالا  
في حقنا ولهذا حكم بموت المرتد اذ الحق بدارهم غير ان هذه الصفة وهو لو لم يكن كالا موثا لم يظفر اذا لم  
يزاحم احد بان موت المستامن ولم يوص لمسلم ولا ذمى حيث تدفع تركته الى ورثته وما ذكره شرح  
المصنف مخالف هذا عما ذكرتم في خلاف الدارين ان شاء الله تعالى **وهو** وجود المراجع ممن يرضى حقه  
ولو نه صيا حقيقته وحكما وهذا الجواب هو الجواب فيما اوصى لمن اسلم في دار الحرب لان المسلم من اهل  
دار الاسلام ان ما كان ولهذا لا يؤثر تباين الدارين في حق المسلم حيث لم يحرم من الميراث بالتبني فصار المسلم  
في دار الاسلام وما ذكره الامام العتاي في فرضه مخالف هذا وسندهم في اختلاف الدارين ان شاء الله  
تعالى **واما** الوصية لمستامن اخر في دارنا مخالف للموصي في داره وهو كالوصية للذمى لان المستامن  
ممنزلة الذي **فان قلت** ان الوصية المطلقة نومان الاول ان يكون الوصية بقدر الثلث واقل  
**والثاني** ان يكون اكثر من الثلث اما بيان النوع الاول فانه اذا اوصى بجزء من ماله سواء كانت  
الورثة من يرد عليهم او ممن لا يرد عليهم فخذ من ذلك الجزء وادفع منه الجزء الموصى به الى الموصي له  
واقسم الباقي سهاهم الورثة فان استقام فيها كما اذا اوصت بثلث ماله وترك زوجا واثنا  
لا يورث فخذ من الثلث وذلك ثلثه وادفع منها الجزء الموصى به وذلك واحد من اثنا عشر تنقيما  
الورثة للزوج النصف وللأخت النصف وان لم يستقم فانظر فان كان من الباقي من السمي ومن مصححة الورثة  
موافقة فاضرب وفق المصححة في السمي فالمبلغ يهيج الورثة والوصية كما اذا اوصى بربع ماله وترك اثني عشر  
لا يورث واخترت كالممسئلة الورثة يصح من ستة خريسي الربع الموصى به وهو اربعة وادفع الجزء الموصى به  
بقية ثلثه فاضربها في المصححة وهي ستة فالثلثة لا تستقيم الستة ولكن بينهما موافقة بالثلث فاضرب  
ثلث الستة وهو اثنان في السمي وهو اربعة تبليغ ثمانية فيها نص المسئلة ثم اضرب الجزء الموصى به في

موات







بالمال المقدرة صلة لموضع لانه ليس بعد مستحق آخر لسدابه فيقدر على ذلك المستحق فلا يصلح ان  
يقدرفيه يدرع صلتها وهي الباقي فنقدره فوضع وصلتها وهي في هذا الترتيب عند علي  
واما عند مالك والشافعي رحمهما الله فانه سدائحه صمة الموارث باصحاب الفرائض بشر بالعصبات  
النسبية الا في المسئلة الشريكة ثم بالعصبة السببية وعصبة ثم بذوي الارحام في فتوى  
اصحاب الثنا في اليوم على ما يحى في باب ذوى الارحام والحق في تحت الموصي له بما زاد على الثلث قال  
قلت لم قلت بان وضع مال من الارث له ظاهر في نيت المال ليس بطريق الورثة الميراث  
مات ولا وارث له فوارثه جماعة المسلمين قلت استدلوا باحكام مخالفت ذلك الا ترى ان مال  
ذم لا وارث له بوضع في نيت المال مع عدم ارث المسلم من الكافر وانه يستوي فيما يعرف منه الذكر  
والانثى والغريب والبعيد والرجل وولد له ويعطى منه من ولد بعد موته ولا ينتقل نصيب من كان  
موجودا ثم مات الارث له ولو كان ذلك بطريق الورثة لحيث فيه هذه الاحكام وانما الموضع في نيت  
المال عند عدم المستحق طاهر لانه مال لا مالك له فاشبهه الركا زوال القطعة ثم انفق بمثل المال  
ان بوضع ذلك المال الموصوف في يد امين لمصرف في مصالح المسلمين من سد الثغور وبنا القناطر  
والجسور ونفقة الفقراء والمفتسين والمدرسين وما اشبه ذلك على ما عرفت في موضعه والله اعلم  
**فصل في موانع الارث قول** المانع من الارث كذا **قول** لما دفع من يان ما  
يستحق به الارث على الاجمال وهو شيان سبب وسبب فالسبب الرحم وهي الابوة والامومة والبنوة  
والاخوة والعمومة والحوالة وما تنوع منها والسبب الزوجية والولاة عاقدة او مولاة شرع  
فيما يحرم به عن الارث فقال المانع من الارث وهو من قبيل حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه  
اي السبب المانع منه المانع ما يحسم الحكم مع قيام سببه اذ عدم الحكم بدون المعقضي له لا يسمى منع  
**قول** اربعة وزاد بعضهم اربعة اخرى وهي النبوة وحيثالة الارث وحيثالة تاريخ الموتى  
والارتداد ثم ملوجه الحصر على الاربعة ان الصفة المانعة منه اما ان تقبل الزوال او لا تقبل  
الماني القتل والاول اما ان يمكن ان التي من قبل الموصوف او لا يمكن الماني الرق والاول اما ان يزول  
بحرود العزيمة او لا يزول والاول اختلاف الدين والثاني اختلاف الدارين وقيل السبب المانع اما ان  
يكون سببا لا نقطاع التنازع او الاول اختلاف الدارين والثاني اما ان يكون سببا لا نقطاع اهلية الملك  
اولا والاول الرق بنوعيه والثاني القتل بنوعيه لذا قيل في هذا **قول** الصواب انما  
دليلنا الاختصاص الشرعي **قول** الرق يعني الرق من اسباب الحرمان واذا كان في القن وهو الذي لم ينقذ  
فيه سبب الحرية اصلا او ناقضا كما في المكاتب والمدرور والولد والمستعبد على خيفة رحمه الله وعند  
هو حر مذبذب وقال الرافض في شرح الوجيز ومن نصفه خروا نصفه عبد لا مرن بل يورث عنه في القول  
الجدير فان قلت لا يورث عنه فاما ملكه منصفه الحر لا سيدا وليت المال فيه خلاف وانما كان الرق  
الوافر مانعا من الارث لقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء فلو ورثناه لصا وقادرا

بوي الاستقراء

العبد يملك الاداء الملاقاة ولا العتق  
وتكنا اعطيت الميراث  
ولا يفتي بغيره عليه السلام

عاش ولقوله عليه الصلاة والسلام العبد وما في يده لمولاه ومولاه اجني واما المكاتب فلقوله عليه الصلاة والسلام  
المكاتب عبد ما بقى عليه درهم واما المدرور وام الولد فلا يمكن المكاتب اهلا للميراث مع لونه اعل حاله ما يدل  
انه اقرب الى الحرية ولا نه حر يد اخذت بملك السابك ولا يملكه مولاه وان بلغه مولاه لم يملكه ضمان ما للغة  
والعتق ايضا حتى لو ادى البذل عتق في الحال فلا يكونا كالقن في عدم الاهلية او لا واعلم ان الميراث المكاتب  
هنا الذي مات عاجزا وان مات عن ذوات مولود ولله الكفاية يودي دماسته وحكم بحسبه في اخر جزير من اجزا  
حوته فتبين انه مات حرا ومن المستدعي الذي سعى لقتل رقبته لمعق البعض واما الذي سعى لقتل رقبته كما  
المهرمون اذا اعتقده الراهن المعسر فهو بمنزلة الامير يورث ورث عنه **قول** والقتل الذي يتعلق به كذا  
اعلم ان القتل اما ان يوجب القصاص بان قصده بصلاح او بما ناسبه في تفرق الاجزا وهو المسمى بقتل العمد  
وموجب العود والمائة ولا كفارة فيه عندنا خلافا للشافعي واما ان يوجب الدية المخلطة على العاقلة والام  
والكفارة على القاتل وهو المسمى بشبه العمد ويغفر ابو حنيفة رحمه الله عنه عما لا يفرق الاجزا وهما لا يقتل  
غالبوا واما ان يوجب الدية المخلطة على العاقلة والكفارة عليه والام وهو المسمى بقتل الخطا وما احرى مجاز  
واما ان لا يوجب شيئا كذا ذكره الان في التفرع انشا الله تعالى فصا والقتل خمسة هذا التقدير وثلاثة  
باعتبار التردد الذي ذكرنا كما اشار اليه الشيخ رحمه الله ودليل الخصا في على الثلاثة ما ذكرنا من التردد  
وعلى الخصا في على الخمسة ان يقال القتل اما ان يقع مباشرة او غير مباشرة الماني هو القتل بالتسديد لا  
اما ان يكون عن قصد او لا الاول اما ان يكون بصلاح او بما يعمل عليه او غير ذلك والاول هو العمد والثاني  
شبهه وغير القصد اما ان يكون حالة البيقطة فهو الخطا او حالة النوم فهو ما احرى مجازا لذا قيل والاول انه  
عرف ذلك بالاستقراء الشرع الاصول والتفرع وكل يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة  
فانه يمنع المرات وكل قتل لا يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة فانه لا يمنع الميراث والذي يوجب القصاص  
ما مر واما الذي يوجب الكفارة فهو ان يقتله بالمبا شرع خطا بان قتل ابنة مورثة وقهر اكلها او انقلب  
في النوم عليه فقتله او سقط من السطح عليه او سقط حجر من يده فقتله فهذا كله قتل مبا شرع الخطا  
فحب فيه الكفارة ولو حب حرم ان الارث ان كان وارثا والوصية ان كان اجنبا واما القتل الذي لا يتعلق  
به وجوب القصاص ولا الكفارة فهو قتل الصبي والمجنون مورثا او غيرهما اذا قتل مورثه بالسبب كما اذا  
اشترع جناحا في الطريق فوقع على مورثه او حفر بئر على قارة الطريق فسقط مورثه فيها ومات او القى حجرا  
على قارة الطريق فقتله مورثه فمات او صب الماء او بال او توحا فانزلت به مورثه فمات او ساق ودايته  
او قاده فوطبت مورثه فمات او قتله بحق قصاصا او رجما او دفعا لقتاله او كان مكرها على قتله او سقط  
حائطه المائل على مورثه بعد ما شهد عليه فمات او وجد مورثه في داره قتيلا فانه يجب القصاص والدية  
ولا يمنع الارث وكذا العادل اذا قتل الباغي وهو مورثه فهذا على وجهين ان قال قلت وانا على الباطل والآن ايضا  
على الباطل فانه لا يرث بالاجماع وان قال قلت وانا على الحق والآن ايضا انا على الحق ثم عتقني خيفة ومهرجما

لعبد

الغيرم



الله لا نه قتل واجب القصاص ولا الكفارة وعندنا يوسف لا رث لانه قتل بغير حق الا ان اذ قتل اباه عمدا او خطا  
لا يورث لانه يجب القصاص في العمد والكفارة في الخطا وكذا الاب اذا قتل ابنه خطا منع الارث وهذا  
مشكل لان الكفارة تجب في الخطا اما اذا قتل عمدا محرم من الميراث ايضا وان كان لا يجب القصاص ولا الكفارة  
وهذا مشكل في الاصل الذي ذكرنا وسند كجوابه في جواب السؤال ان الله تعالى والاب اذا ادب ابنه بان  
اجرم جريمة سرق او غيره وعنف في الضرب فانه يوجب حرمان الارث وعندنا يوسف لا يوجب العلم  
اذا ادب ولد انسان وسما وارثا فانه لا يوجب حرمانه وكذا الاب اذا ضرب جرح ابنه او خنته او جرحه  
من غير ان يعنف في ذلك فانه والزوج اذا عزر زوجته بان لم تطلع في الفرائض فانه يوجب حرمان الارث  
فان قلت مشكل في الاصل الذي ذكرنا صور فان ما ذكرنا من المعنى غير متعكف فيها لوجود الحرمان بدون ذلك المعنى  
منها قتل الاب ابنه عمدا لا قصاص فيه ولا كفارة عندنا وكذا الاب وابنه اسلم في دار الحرب ثم قتل احدهما  
صاحبة قبل الخروج اليها فان القاتل لا يرث من المقتول ومنها قتل احد المسلمين صاحبه في بول او خيفة  
رجي الله عنه ومنها قتل الباغي مورثه العادل في صف القتال فانه لا يقتله وانا على الباطل وكذا ان قال قتله  
وانا على الحق قول لي يوسف ومنها قتل الجنيح بان ضرب بطن امراته فالتقت جبينه بجبين العزرة خمسون دينارا  
على القاتلة ورث الحر من حرث الجنيح من غير الضارب ويحرم هو باعبار كونه قاتلا مع عدم وجوب القصاص  
والكفارة في هذه الصور قلنا **قتل الاب موجب للقصاص** لكنه سقط بحسب الابوة وقد قال عليه السلام  
انت ومالك لا يبيك فسقط للشبهة ولهذا وجبت الدية في ما لا يورث ولو كان المال واجبا باصل القتل لوجب العاقلة  
كشبه العمد والخطا وفي القتل في دار الحرب كذلك موجب للقصاص لانه قتل عمدا غروا محضا الا انه سقط  
لشبهة نشأت من كونه في دار السلطنة فيها للاجماع وهكذا نقول في قتل الباغي لكونه غروا محضا لكن كون  
القاتل في عسكر اهل البغي مستقط للقصاص **وتجيب** ان العادل لو قتل فيه العادل لا يجري عليه  
القصاص كالقتل في دار الحرب فاذا ان لا يجري على الباغي فيه وابو يوسف طرد حكمه في القولين وفي  
ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله بين ما اذا قتل على الباطل وبين ما اذا قتل على الحق فبلاكت على الحق حيث حرماه  
في الصورة الاولى دون الثانية لوجود التاويل وان كان فاسدا فانه على التاويل الصحيح معتبر في حق الدنيا  
كما روي عن الزهري رحمه الله انه قال اجمع الصحابة على ان كل دم ارتق بنا ويل القرآن فهو حر واذ كان  
هدرا اتفق بالقتل بحق في احكام الدنيا ولهذا لا يجب الدية ايضا والارث من احكام الدنيا واما قتل الجنيح  
فالاحتياط فيه اخراج الكفارة على ما نقل عن محمد رحمه الله لانه صلح سبب لوجوب الكفارة لكونه ارضا والحياء  
بغير حق لكنه غير قاصد له بالفعل فاشبهه رمية رطلا يبيهم فتقدم منه الى مورثه والجنيح حكم بجبايته قبل  
الضرب ولهذا كان بدله وهو العزرة مورثا عنه ومثل هذا القتل يوجب الكفارة الا انه لم يترتب الوجوب  
للبلائم التسوية بين الاصل والسبب فان الجنيح ما دام متصلا بامه فله حكم اجزائها في اعم الاحكام حتى يصح معه  
وكاهنته كبيع يدايه ورجلها وانما يصح اعتاقه لان العتق يقضي الاضافة والتعليق فكانه علق بصيرورة  
حي واذ كان جزءا من الام كاليد والرجل فلا يبيها ولا يترى ان الام تجب بقتلها تمام دية النساء وكذلك

الجنيح

157 الجنيح وكذا البدر فيه يجب موجلا الى سنة واجراوه ودية الام تجب موجلا الى ثلث سنين كالمواشعرون  
رجلا في قتلها خطا على كل واحد نصف عشر الدية الى ثلث سنين شتم القاتل مانع من الارث باي وجه كان  
عند الشا فاعلم وقواه عليه الصلاة والسلام ليس للقاتل من الميراث شي وقد حكم عقيب الصفة تعليل  
الحكم بها فثبت الحكم انما وجدت العلة وروى كالميراث لقاتل وهذا عام لا يفصل بين قتل وقتل وقال مالك  
وعطاء والاوزاعي واهل المدينة في العمد كذلك وفي الخطا لا يوجب الحرمان الا من الدية وقال عثمان البتي لا يجب  
اصلا لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن امي الخطا لانه قتل لم يتعلق به قود ولا اثم كقتل الصبي والمجنون  
واجب مالك وترابفة عما احتج به عثمان وقالوا والدية لو ورثناه منها وهي تجب عليه ثم يحل عنه العاقلة لا يجب  
ما عليه والشئ الواطد لا يلزم له وعليه في حالة يجرم منها لا من سائر امواله **وع** لما ونا رحمهم الله استدلو  
في العمد بعد الاجماع على انه يحرم من الميراث بدعي ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بان كالميراث للقاتل  
وروي انه عليه السلام قال ليس للقاتل ميراث بعد صاحب البقرة وذلك انه كان في بني اسرائيل شيخ  
موسى يقال له عاميل قتل ابن عم له وقيل قتله ابن عم له مكين ليس له وارث غير ليرثه وقيل  
لبنك زوجته وكانت بنت عم له وكانت من اجل نسب من اسرائيل وقيل قتل ابنه بنواخيه ليرثوه فلما قتلوه  
طرحوه على باب المدينة ثم جاءوا بطالبون بدمه فامر الله تعالى بني اسرائيل ان يدخروا بقرة ويضروه يعني فيضوها  
بعض البقرة ليحيى فيحيى بدم بقاتله وروى انه كان في بني اسرائيل شيخ صالح له عجلة فاقى بها الغيصة  
وقال اللهم اني استودعكها لا شيء وكان ابنه بارا بوالده فشبت فيها وكانت من احسن البقر واسمها  
فساوموها النتم وانه حتى اشتروها بمثل منكمها ذهبا وكانت البقرة اذا ذك بثلثة دنائير  
وكاوا بطالبون البقرة الموصوفة اربعين سنة وضروه بعض البقرة قيل بلسانها وقيل بخذها  
اليمني وقيل بجحرها وقيل بيزنها وقيل بمضعة سن الكنتين وروى انهم لما ضروه قام باذل الله  
واورد احد لحيب دما وقال قلني فلان وفلان لا ينبغي جهم ثم سقط ميتا فاحذوا قتلوا ولم يورثا  
وبقي شرا لذلك الى يوم القيمة ولهذا قلنا المراد ما روي الشافعي هو قاتل صاحب البقرة  
فانه كان قابلا بغير حق واما قتل الصبي والمجنون فلا يصلح سبب للعقوبة اذ الحرمان شرع جزا  
على الجنائية لقصور معنى الجنائية في فعلها ولانه قصدا استبحال ميراثه بقتل محظور عليه فعوب  
بحرمان ما استبحله زجرا له كالفاروق في المثل الحرص محرم ولا في تورثه فسادا في الارض  
والله لا يجب الفساد **ولع** لما بينا في الخطا ما روي عبد الرحمن بن حرملة عن رجل من جزام ان رجلا  
من جزام يقال له عدى الجذامي انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شأن احدى امراته قتلها برمي  
احدها فقال اعقلها ولا ترثها ولم يفصل بين قتل وقتل من الدية وسائر امواله وروى عن عارض الله  
عنه انه قال لرجل رمى اخا بجر فاصاب امه فماتت انما خصك من ميراثها المجد ولانه منهم في قصد  
الاستبحال والشرع الحق المتهم في القصد بالعمد سد الباب التزوير وكان الحاطي قاتل حقيقة  
بغير حق فندرج تحت النحر والرفع المذكور في النص في احكام الاخر في الدنيا الا ترى انه تجب الدية



وكان المختار عن اصل الفعل يمكن فيصير جاني عند انقضاء القتل به ولهذا المعنى وجبت الكفارة التي لا تجب الا لستر ذنب ما ملو دمه المقتول خطأ كسائر امواله عندنا وقال مالك والشافعي  
 ورحمهم الله الزوج لا يرث من دية الزوجة وعلى العكس لان الدية تجب بعد الموت والزوجة تنقطع  
 به **وكذا** تورث النبي صلى الله عليه وسلم امرأة اشيم الضامن من دية زوجها اشيم وعن طائفة  
 الله عنه انه كان يقسم الدية على احرز الميراث ولان الدية كسائر اموال الميت حتى يقطع منها ديته  
 ويجهزهم وتنفذ وصاياه فيرثها من سائر امواله والزوجة تتبع بعد المات حكما حتى  
 الارث كما في سائر امواله وثبت الارث مستندا الى سبب الموت وهو الجرح **س**  
 لثمة اخوة قتل اصرهم اباهم عدا وجب عليه القصاص لاختيه بينهما نصفان فان مات اصر الاخر  
 صار نصيبه وهو نصف القصاص ميراثا للاخ الاخر وللقاتل بينهما نصفان لان القاتل انما يرث  
 من الاخ لان الاب فسقط الربع الذي ورثه القاتل من اخيه لانه لا يستوجب على نفسه القتل  
 وانقلب نصيب الاخ الاخر مائة وهو ثلثة ارباع الدية في مال اخيه القاتل لانه ورث النصف من  
 الاب والربع من الاخ الميت اخوان واخت لم ابوان قتل اصر الاخوان لهم وجب عليه القصاص  
 للاخ والاخت والاب بينهما ارباعا سهم للاب بالزوجيه وسهم للاخت فان مات الاخ صار  
 نصيبه وهو نصف القصاص كله للاب ولا شيء للاخت القاتل مع الاب فكان للاب ثلثة ارباع وللخت  
 الربع ولما ان يقتله فان لم يقتل اخي مات الاب صار نصيبه وهو ثلثة ارباع القصاص ميراثا للاخ القاتل  
 والاخت بينهما اثلاثا سهمان للاخ القاتل وهو نصف القصاص سقط عنه بقسم سهمان للاخت وهو نصف  
 الدية في مال الاخ القاتل لانها ورثت ربعا من الاخ ورعا من الاب وان قتل اصر الاخوان الاب والاخ  
 الاخر قتل الام عدا لم يقتل قاتل الام قضا ما كان للاخت في مال قاتل الاب ثمانية وثلثون جزءا من اثنين  
 وسبعين جزءا من الدية ووجهه انه لما قتل الاخ الاول الاب وجب عليه القصاص للاخ الاخر  
 وللخت والام وللأم ثمنه والباقي وهو سبعة الاثمان بين الاخ والاخت اثلاثا فاذا قتل الاخر الام وجب  
 عليه القصاص للاخت وللأخ الذي هو قاتل الاب وصار ثمن قضا من الاب الذي كان للام ميراثا بين الاخ  
 الذي هو قاتل الاب والاخت اثلاثا فثلث الثمن للاخت وثلثه للاخ فاذا قتل قاتل الام صار ما كان له  
 من قضا من الاب وهو ثلث سبعة الاثمان من قاتل الاب ومن الاخت اثلاثا فسقط عن قاتل الاب نصيبه  
 وانقلب نصيب الاخت ما لا والاخت اصابت مرة ثلث الثمن ومرة ثلث سبعة الاثمان من الاب ومرة  
 ثلث ثلثي سبعة الاثمان من الاخ الذي هو قاتل الام فبحاج الى حساب له ثمن ولثمنه تسع واقلة  
 اثنا عشر وسمعون فلاخت مرة ثلث الثمن وذلك ثلثة من اثنين وسبعين ومرة ثلث سبعة اثمانه  
 وذلك اصر عدا ومرة ثلثي سبعة الاثمان وذلك اربع عشر حمله عما نية وثلثون جزءا من  
 اثنين وسبعين جزءا من الدية وجب لها في مال قاتل الاب وسقط عنه الباقي **قوله** واختلا  
 الدين يعني الاسلام والكفر الكافر لا يرث من المسلم بالاجماع وبقوله تعالى ولا يرث المسلم

ثلث

للكافر

152 للكافر من المؤمنين سبيلا نفي الله تعالى ان يكون للكافر من المؤمنين سبيلا والمراد منه نفي السيل من حيث  
 الحكم لان حيث الحقيقة لتحقيق حقيقة السيل وفي المرات اثبات السيل للكافر من المسلم حكما وهذا  
 منع من ظاهر الآية ولعله عليه الصلاة والسلام لا يتوارث اهل ملتين شتى ولا من بيت الميراث  
 على الولاية وانفاق الملة ولا ولاية للكافر على المسلم حتى لا يتقبل شهادته على المسلم وانما المسلم  
 فله يرث من الكافر اولا فقلت عامة الصحابة رضوان الله عليهم كيرث وبه اخذ علماء **س**  
 والشافعي ورحمهم الله وهذا استحسان والقياس ان يرث وهو قول معاذ بن جبل ومعاوية بن  
 سفيان وبه اخذ مروان والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن عمار بن الحسين رضوان الله عليهم اجمعين  
 وجه القياس قوله عليه الصلاة والسلام الاسلام الاسلام يعلموا ولا يعلموا عليه ومن العلوان يرث  
 المسلم منه دونه وروى الاسلام يزيد ولا ينقص اي يزيد في حقوق من اسلم ولا تنقص شيئا  
 من حقه وقد كان مستحبا للارث من قريبه الكافر قبل اسلامه فلو صار محرما بعد اعتنا اسلامه من  
 حقه وذو الايجوز ولا من بيت الميراث على الولاية والمسلم ولا له عليه لقبول شهادته عليه وجواز النكاح  
 بينهما خلاف العكس فيها ولان المسلم يرث من الكافر بالسياسة العام اذا وضع ماله في بيت المال  
 فينبغي ان يرث بالسبب الخاص بخلاف الكافر لانه لا يرث من المسلم بحال الا ترى ان المسلم يرث  
 من المرتد وهو كافر معتبر به بمنزلة الكفار وللعلم لا يتوارث اهل ملتين شتى وقد صح  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ورث من عمه ابي طالب حين مات وترك اربعة بنين عليا وجعفر وامسليين  
 وعقيل وطلح اباءا كافرين ولم يورث عليا ولا جعفر او قال لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من  
 المسلم ولان الله تعالى في الولاية بين من هاجر ومن لم يهاجر حين كانت الهجرة فوضاحت قال  
 والذين امنوا ولم يهاجروا ما لكم من ذواتهم من شيء حتى يهاجروا فانفقوا بين الكفار والمسلمين  
 ما لغيرهم الا ولما من بيت الميراث فعلى الولاية وانفاق الملة ولم يوص احد المدا من اهل ابي  
 المسلم بخلاف السهان فان مبنيها على الولاية دون اتفاق الملة والمراد من علو الاسلام من حيث  
 الحجة او من حيث القهر والعلوية فلو ان المدا ان الضم في العاقبة للمؤمنين **قوله** خمس الامم الحسين  
 وارث المسلم من الكافر بالسبب ممنوع لانه ليس يارث لما قلنا واما ارث المسلم من المرتد  
 فباعتبار الاسلام وهذا قال ابو حنيفة رحمه الله انه لو ارث عنه كسب اسلامه  
 دون كسب الرن ولهذا الارث هو من المسلم لعدم تحقق الاستناد من جانب الولاية لا يرث  
 عقوبة له على رده كقاتل غير حرم اما المروي لابي في التورث محال به على الكافر لانه جيت  
 ليس من اهل ان يحول المسلم خلفه فلا يكون هذا النقص محالا به على اسلامه كزوج الجوسية اذا  
 يفرق بينهما لا يباح حبيته ولست من اهل ان يستقر بها المسلم لان يكون اسلامه مبطلا  
 ملكه واما لورث الكافر من الكافر فانه مسوق بمعرفة اختلاف الاقوال في الملك فنقول  
 الكفر كله ملة واحدة يرث بعضهم من بعض وان اختلفت نحلهم الا اذا اختلف الدار على ما بين  
 ان الله تعالى في ذكر المرتد في محصر عن ان في مثل ذلك وروى عنه بعض اصحابه انهم لا

سلم



يتوارثون الا عند اتفاق الاعتقاد حتى لا يرث اليهودي من النصارى وذكر عن مالك مثل ذلك وقال  
سبح وان لم يلق اليهود والنصارى ومن عداهم من الكفار مسلمتهم واصلة استدلال في  
التوارث بين ملل الكفار بقوله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث اهل ملتين شتى وهم  
اهل ملل شتى مختلفه الارى ان الله تعالى عطف بعضهم على بعض كما عطفهم على الذين امنوا بقوله  
تعالى ان الذين امنوا والذين هم اهل الكتاب من قبل الله في شئ واحد لا يفرق الله بين الايمان  
اهل كل ملة تكفر الاخرى قال الله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى شاي وان النصارى  
ليست اليهود على شئ وكان كل ملة غير ملة الاخر بخلاف اهل الالهوا لانهم متفقون على الاقرار  
بالرسول والكتب وانما الاختلاف بينهم في تناول الكتاب والسنة وهذا لا يوجب اختلاف الملة  
ومثل ذلك يوجد في النصارى كالنسطورية والمراقسية والملحانية واليعقوبية وبين  
اليهود ايضا كالربانية والقرائية والسامرة وغير ذلك وذلك لا يوجب اختلاف مللهم بل  
واستدل شرح وان لم يلق باتفاق اليهود والنصارى على دعوى التوحيد وان اختلفت مللهم خلاف  
المجوس فانهم لا يدعون التوحيد وانما يدعون الاشئين بزدان واهل ملتين ولا يقررون بني واهل ملتين  
منزل ولا يوافقهم اليهود والنصارى فكانوا اهل ملتين واستدل ايضا بحل الذبحة والمناسك  
فما بين اليهود والنصارى بخلاف المجوس **وحجتهم** قول الله تعالى ومن يتبع ضلالا سلاما  
فلن يقبل منه جعل غير الاسلام ديننا واصرا وقال لكم دينكم كل دين وجعل الدين ديننا  
دين الحق والباطل وجعل الخصم خصمهم وقال هذان خصمان اختصموا في دينهم يعني الكفار  
مع المؤمنين وقول **الشيء** صلى الله عليه وسلم الناس كلهم خير وخيركم خير ولما كان هذا  
الخير وهو الاسلام ديننا واصرا فانك ذلك الخير الذي يقابله ولا يهزم انكر وارسالة محمد صلى الله  
عليه وسلم صاروا في الكفر بهوا وان اختلفت مللهم فان من بعد منكم ومن بعد منكم احذر  
ومن بعدكم كوكبا ومن بعدكم كوكبا احذر كلهم متحد في الكفر بغير الله واهل ملة واحدة كاهل  
الاهوا فانهم لما اقروا برسالة محمد صلى الله عليه وسلم جعلت بهم كالمسلمين واما قول  
لا يتوارث اهل ملتين شتى فانه عليه الصلاة والسلام فسرا لملتين بقوله لا يرث الكافر  
من المسلم ولا المسلم من الكافر وفي تنصيصه على الوصف العام وهو اللبس في موضع التنصيص  
بان انهم في حكم التورث اهل ملة واحدة والاستدلال بحل الذبحة والمناسك ليس يقوى  
لاستواء المسلمين معهم في هذا الحكم وهذا لا يدل على اتفاق الملة بينهم واما ما ارث الكافر  
فما بينهم فاذا عرفت ما من تقرير الاقوال فيه مع وجوها فاعلم انهم يتوارثون بالنسب  
والولاة والنكاح بقدر ملة بعد الاسلام كما لنكاح بغير شهود ونحو ولا يتوارثون بنكاح  
لا يقر عليه كنكاح المحارم وهذا هو الصحيح وروى ان الارث لا يستحق بالرجوة

من الارث الام او بينه وبين البنت على قولها وعلى قول ابن حنيفة **فحجتهم** لان هذا النكاح عند ملحق بالصحيح  
حتى استحققت النفقة واما النسب فثبتت فيما بينهم بالانكحة الفاسدة واذا كان للمجوس قرابان  
قال عمر وعلى رضي الله عنهما يستحق الميراث ويكون اجتماعهما في شخص كاجتماعهما في شخصين وهو قول  
علمائنا وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه كان يقول لا يرث الوالد بالقرابة وانما يرث بالقرابة  
وهذا كروى عن زيد بن خزيمة واتفق الفرضيون ان هذه الرواية لم تقع عنه بل مذهبه كذهبه  
رضي الله عنهما وقال بعض العلماء انما يرث او فر النصبين ومنهم من يقول انما يرث بالسبب الذي يكون  
مثله فيما بين المسلمين دون السبب الذي يجوز مثله فيما بيننا **وحجتهم** قول ابن مسعود رضي الله عنه  
ان في التورث بالسبب استحقاق واصرف من مختلفين وهذا لا يجوز كما لا يرث الاخ لا ب واما قول  
بالاختية لا ب وبالاختية لا ب وكذا الحديث لم يرث فرضين من جهتين عامين شاقول لي يوسف واذا كان  
هذا لا يثبت فيما بيننا مع تحقق السببين فكذلك فيما بينهم بخلاف العلم الذي هو اخ لام لان هناك انما يجمع  
له بين الفرضية والعصوية وذلك مستقيم كالاب مع البنت فلما تعذر تورثه بهما رجحنا الاقرب  
منهما لان الاقرب سببي اقرب من اقرب الاسباب على الجوارح ومن يورث او فر النصبين ان اقربا  
داخل في الاكثر ومن يورث السبب الذي يجوز مثله فيما بيننا يقول ان هذا السبب ثبت على الاطلاق في  
حقهم وفي حقنا فلا ينافي ضد السبب الذي لا يكون ثابتا فيما بيننا ولهذا لا يتوارثون بالانكحة التي لا تستحق  
فما بيننا كنكاح المحارم وان كان لتلك الانكحة فيما بينهم حكم الصحة حتى شغل بها استحقاق النفقة  
ولا سقط الاحتضان باعتبارها **وحجتهم** في ذلك قوله تعالى وان كانت واصلة فلها النصف وقوله  
وكلمه اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس والله تعالى جعل سبب الاستحقاق الوصف الذي نص عليه  
من البنينة والاختية وقد تحقق اجتماع هذين الوصفين في شخص واحد حقيقة فثبت الاستحقاق  
بهما منزلة ما لو تفرد في ذلك في شخصين الا ترى ان ابن العم اذا كان زوجا او اخا لام فانه يرث بالسببين  
جميعا ولا معنى للفرق الذي ذكره الا انه لما جاز ان يستحق بالفرضية والعصوية لا اجتماع السببين في حقه  
فلكذلك يجوز ان يستحق بالفرضية باعتبار السببين لما اجتمع في حقه خلاف الاخت لا ب واما مع  
الاخت لا ب فهنا السبب واحد وهو الاختية واعتراية الام يتفوق هذا السبب فلا يتعدد ولذا  
الحرة والاستحقاق بهذا السبب وهو انها حرة وكما رزاد ذلك في حق من كانت حرة من جهتين فاما الاستحقاق  
هنا فبالبنينة والاختية والامية وهذه الاسباب مختلفة سواء اجتمعت في شخص واحد او افتردت في  
اشخاص واما الانكحة فانها ليست بثابتة في حكم الاسلام على الاطلاق ولهذا لا يبقا لها بعد الاسلام  
بخلاف الاسباب فانها ثابتة بحكم الاسلام حتى انها تبقى بعد الاسلام ولا تنقطع وذلك لان استحقاق  
الارث لا يكون بنفس النكاح بل بنكاح صحيح ينتهي بالموت والنكاح ذوات المحارم فيما بينهم  
ليس بهذه الصفة فاما النسب فمستحق به الميراث سواء كان سببه في الاصل صلا او حراما الا ترى  
ان النسب اذا ثبت بنكاح فاسد ووطي بشبهة يحق التوارث اذا عرفت ان هذا القول الاصل  
عندنا ان الذي اذا كان له قرابان واملن الجمع بينهما في الارث يرث بكل واحد منهما فان لم يكن فاقربهما

ق



بينا انه مجتوب تزوج بامته فولدت منه بنتا فهذا الابن له ابن وابنت فان مات المجتوب يرث الابن  
بالبنوة لاجهة لونه ابن بنته فان مات الابن فالام له ام ولخت فالثالث لها بالامومة والنصف  
لها بالاختية والباقي للعصبة وان لم يكن له عصبة ردد عليها ولو انه تزوج امه فولدت ابنا ثم مات  
المجتوب مات الابن فله امه وحده فلها الثلث بالامومة ولا شيء بالجدوة لان الجدوة لا ترث مع الام  
والباقي للعصبة ولو انه تزوج امه فولدت بنتا فبنتا فترث زوجها ابوها فولدت ابنا ثم مات هو ثم  
ماتت امه ثم مات الابن وتركت امه وهي اخته وحده فانها ترث بالامومة والاختية الثلث والنصف  
ولا ترث بالعمومة ولو انه تزوج امه فولدت بنتا ثم مات المجتوب فان امه ترث بالامومة ولا ترث بالزوجة  
وللبنت النصف بالبنية وهي اخته ولا ترث بجهة الاختية لان الاخت كام لا ترث مع البنت ولو  
ماتت الام وتركت زوجها وهو الابن وتركت بنتها وهي بنت ابنها فالابن لا يرث بالزوجية ولكن يرث  
بالبنوة فيكون المال من الابن والبنت اثلاثا ولو مات الزوج او لم يمت ثم ماتت هي وتركت بنتها وعصبة  
فلها النصف بالبنية والسدس ببنية الابن والباقي للعصبة وقولنا بان الارث لاستحقاق الزوجة  
من الابن والام او بينه ومن البنت قبل هذا قولنا اما على قول لي حنيفة رحمه الله فانه يستحق  
هذا النكاح على الصحيح عندنا والصحيح من الجواب ان كل نكاح يقران عليه الى اخر ما قلنا  
**قول** واختلاف الدارين الى اخره اورد السج رحمه الله اختلاف الدارين حقيقة نظير واحد  
يقوله كالحربي والذمي واورد اختلافهما حكما نظير من يقوله كالمستأمن والذمي او الحربيين من دارين  
مختلفتين المراد منهما دار الاسلام ودار الكفر والمراد من دار الاسلام عندنا بلاد مجرى فيها حكم امير  
المسلمين وتكون تحت قهره وبلاد الكفر بلاد مجرى فيها امر عظيمهم وتكون تحت قهره وقد بلغنا  
اسما وموضعا فيتبين ان حكما وحقيقة وتحقق ذلك ان المورث في قطع التوارث ليس اختلاف  
البلدان لانها جاد فلا اثر له في نفسه لنفي الحكم والاثباته وانما يضاف اليها او اليهم باعتبار ما  
يؤثر في اختلاف الاسم والموضع واختلاف اسم كل دار مع اظهار حكمه المخالف حكم الاخر فاما ما داء المنعة  
ثم يرفع التوارث لا تقطع التناصير بارتفاع العصمة فيما بينهم وكان التوارث معلول العصمة  
بواسطة المنعة لانها اثرها فلا خلاف في الحقيقة في عدم اختلاف المركز الشغل حقيقة وانما كان  
اختلاف الدارين حقيقة او حكما لاختلاف الاحكام حقيقة او حكما فانهم **قول** حقيقة او حكما قال  
المصنف في شرحه اختلاف الدارين مانع من الارث عند لي حنيفة واصحابه رضي الله عنهم وعندنا في  
رحمة الله تعالى لا يمنع وهذا بناء على ان الدنيا كلها دار واحدة عندنا وود ومختلفة عندهم ثم قال والحري  
لا يرث من الذمي وبالعكس عند لي حنيفة والشافعي اما عند الشافعي فلا تقطع العصمة عن مال الحربي في نفسه  
وابتات العصمة في مال الذمي ونفسه ولان احكام الاسلام لا تجري بينهما فلا يمكن القول بثبوت الارث  
ثم كلامه وقال امين الدولة في شرحه ان عند الشافعي يعتبر اختلاف الدارين حقيقة لا غير حتى ان  
عنده يرث الذمي من المسلم وبالعكس لا بخلاف الدارين حقيقة ولا يرث الحربي من الذمي لاختلاف الدارين  
حقيقة ثم كلامه ايضا **قول** ثبت عن ان في اختلاف الدارين قولين لكن اصحهما ما ذكره امين

اما عند لي حنيفة  
فلهلة تباين  
الدارين في صحيح

امين الدولة وقال ابن سريج من اصحابه انه لا توارث الذي والمستأمن لان المستأمن كالحربي لانه لم يستأمن  
دارنا وهذا اعتبارا باختلاف الدارين حكما وذكر المصنف ان المستأمن لا يرث من الذمي بل يوضع ماله في بيت  
المال وقال امين الدولة الحربي اذا دخل دارنا بايمان فمات وله اقرار في دار الحرب وورث ماله وقال  
صاحب ضوء السراج فاذا مات المستأمن في دارنا بوقف ماله حتى ياتي وارثه من دار الحرب فياضل لان  
اعطيناه الامان في ماله ونفسه وبعد موته سبق حكم الامان في ماله لحقه الحق ورثته الذي في دار  
الحرب لان الصال ماله الى ورثته من حقه فيمنع ذلك صرف ماله الى بيت المال بخلاف الذي اذ لمات ولا وارث  
له من اهل الذمة فان اهل الحرب لا يرثون منه شيئا ويفرق ماله الى بيت المال كالمسلم الذي لا وارث له اذا مات  
**قول** كالحربي والذمي وانما لا يرث الحربي منه لانه من اهل دار الاسلام فتباين الداران وبقا بينهما ما تنقطع العصمة  
وتنقطع الولاية فيقطع التوارث وكان الولاية واقفا والملة مدار الميراث والملة ان انفقت فالولاية  
قد انقطعت ولذا منع قبول الشهادة فيمنع التوارث وقدم البحث فيه **قول** كالمستأمن والذمي  
لان المستأمن وان كان في دارنا حقيقته فهو من اهل دار الحرب حكما ولذا ابتدل من الرجوع ولا يوضع عند  
الجزية ولا يقتصر من قاتله في ظاهر المذهب ولا ينقطع سارق ماله ولا نقام عليه صر الزنا عند لي حنيفة  
وحكم ولا يرث ان يقيم في دارنا سنة ولا يبين منه امراته التي في دار الحرب ويجري التوارث بينه وبين  
اقراره من اهل الحرب **قول** او الحربي اذا التولية منقطعة وان انفقت الملة وكان اهل كل دار حكما  
على صفة بخلاف حكم اهل الدارين الاخرى وكان بينهما اختلاف الدارين حكما الا ترى ان شهادة المستأمنين في دارنا  
بعضهم على بعض مقبولة اذا كانوا من اهل دار واحدة ولا تقبل اذا كانوا من اهل دارين فكذا التوارث لان  
الشهادة والميراث مبني على الولاية ولذا لو دخل الحربيان من دارين مختلفتين حكما بايمان ثم مات احدهما  
لم يرث منه الاخر لان كل واحد منهما كان في دار حكما الا ترى انه لا يبين منه زوجة التي خلفها في داره فان  
قلت ما الفرق بين الوصية والميراث فانه لو اوصى احدنا لصاحبه تحت الوصية ولو كان الموحي له  
في داره حقيقة لا تصح مع انها اخته فاعتبر التباين حكما ما نفعنا منه ومنها قلت الوصية  
تصح في موضع لا يجري الارث لوصية المسلم للذمي وبالعكس لان الوصية صلة والارث خلافة  
نصيرها الوارث كانه عن المورث فكان من شرطه الاتحاد حكما باتحاد الملة والدار **قول**  
باختلاف المنعة والملك انما قدم المنعة في الذم على الملك من حيث ان الملك لا يكون ملكا الا بالمنعة  
فكانت المنعة شرطا كالوضوء للصلاة فقدم ذكرا كما قدم حكما ووضعنا **قول** لا تقطع العصمة  
اي الحفظ اي انما يؤثر اختلاف المنعة والملك اذا انقطعت العصمة حتى ان الحربيين اذا كان كل واحد منهما  
من اهل دارين مختلفتين اهل الدارين الاخرى كالترك مع الرثم او الهنود مع الروم ويحكم فانه لا يرث من  
الهنود من هوية الترك او الروم باعتبار انقطاع التناصير فيما بينهم والتحاقهم باهل ملتين شيئا فلا توارث اهل  
ملتين شيئا فلهذا اذا كان من ملتين عهد ونصرة فانه لا يختلف الداران واعلم انه قد ذكر في مائة  
الشروح ان اختلاف الدارين يؤثر في حق الكفار ولا يؤثر في حق المسلمين ونظم ما وضعه المصنف اختلاف

154  
منه وارثه



الدارين في الكفار حتى قال في شره وانما موثر اختلاف الدارين في حق الكفار لا في حق المسلمين من اهل الاسلام اذا دخل  
في دار الحرب تاجر او مات برث منه وارثه المسلم ولذا اذا سلم اهل الحرب والحقوق يد ارم ومات فيها ولم  
يفارق منه برث منه ورثته الذين كانوا في دار الاسلام لان معنى الميراث على الولاية والقرعة واتفاق  
الملة وتجميع هذه الشروط موجودة هنا ولا نزال المسلم في دار الحرب بحاله في دار الاسلام فالمسلم  
من اهل دار الاسلام حيث ما يكون وقال سمس الامية في منسوطه الحزبي اذا سلم في دار الحرب او دخل  
له سلم في دار الاسلام بجميع ماله ان الوصية صحيحة لان المسلم من اهل دار الاسلام حيث ما كان الا  
يرى ان زوجته لو خرجت مسلمة بعد اسلامه لربن منه خلاف ما اذا خرجت قبل اسلامه هذا  
قالوا لكن الشيخ الامام العتاي ذكر في فرائضه في فضايان اسباب الحرمان المسلم الذي سلم  
ولم يهاجر ايتها لا يرث من المسلم الاصل في دارنا ولا المسلم الاصل من المسلم الذي لم يهاجر سواء كان في  
دار الحرب ستا منا او لم يكن قال صاحب الضو في منتهى والذي تخيل ان هذا كان في ابتداء الاسلام  
حين كانت الهجرة فرضا لا ترى ان الله تعالى في الوارث من هاجر ومن لم يهاجر فقال والذين امنوا  
ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا فلما كانت الولاية منهما مستغنية كان الميراث مستغيا  
لان الميراث في الولاية فاما اليوم فينبغي ان يرث اصدرا من الاخر ولا يكون بينهما اختلاف الدارين لان  
حكم الحق قد نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لا حجة بعد الفتح ويقول عليه الصلاة والسلام  
المهاجر من هاجر ما نهى الله عنه **باب معرفة الفروض وتحقيقها**  
اقول لما فرغ الشيخ رحمه الله من بيان اسباب الموارث وترتيبها وموانعها شرع في بيان احوال  
اصحاب الفرائض وجعل بيان معرفة الفروض مقدمة وانما بدأ بذكر احوالهم اولا للبدء بهم في استحقاق  
الميراث على ما رتبته في ترتيب الموارث واصل قوله مستحقين بالنون وبالإضافة اليها  
صغير الفروض سقطت وهو مجرور بالعطف على الفروض وملاحظة الجرايا لانه جمع المذكور لم قال اعراية  
حالة الجرايكون بالياء والصغير يرجع الى الفروض لاني المعرفة لفساد المعنى اذ رجع اليها والمستحق من ثبت حقه  
ثبت وحقوق اصد من هاجر ما نهى الله تعالى ان شأ الله تعالى **قوله** الفروض المقدرة وفي بعض  
النسخ المذكورة فان قلت المقدرة مستند لان الفروض على المقدرة لغة فان الفرض بمعنى الفروض  
لقرام هذا الدرهم ضرب الاميراي مضروب فكان الفروض هو المقدرة قلت اراد بالمفروض السهام  
بدليل قوله عقيقة واصحاب هذه السهام فانتفى للاستدلال ثم الفروض جمع فرض وهو في اللغة  
عيان عن القطع والتقدير والبيان قال الله تعالى سورة انزلناها وفرضناها اي قدرنا فيها  
الاحكام وقطعناها وبينناها وقال الله تعالى وفرض الله لكم تحلة ايمانكم اي من ايمانكم انما كان  
وتنظر في الفرائض النفقة اي قدرها والفرائض جمع فريضة وهو في اللغة اسم ما يفرض على المكلف  
ومنه فرائض الصلوات والزكوات وسميت انصبا الموارث فروضا وفرائضها اي مقدراتها كما  
ومبينات في كتاب الله تعالى ومتطوعات بحيث لا تجوز الزيادة عليها ولا النقصان منها وانما يقدر

محلله  
مستند

سقطت

في كتاب الله لحرار اعز الفروض التي ليست بمذكورة في كتاب الله كثلث ما سقى للام وكالسبع الى العشرة في باب  
القول **قوله** ستة النصف الى اخره وانما بدأ بالنصف لان مخرجه مبدأ المخرج ثم اعقبه بما  
هو من نوعه على ترتيب المصنف ثم بدأ بالثلثين من الثاني ثم بالثلث ثم بالسدر لذلك سمي  
النصف فرض خمسة نفس فرض واحدة من بنات الصلب وفرض واحدة من بنات الابن عند عدم  
الصليبة وفرض واحدة من الاخوات لا يورن وفرض واحدة من الاخوة لا يورن عند عدم الاخوة لا يورن في فرض  
الزوج اذا لم يكن له بنت ولد ولا ولدان والربع فرض اثنين فرض الزوج اذا كان للميت ولد او ولدان وفرض  
الزوجة الواصلة فصار اذا لم يكن للميت ولد ولا ولدان والثلث فرض اثنين ممن ذكرنا ان فرض الواصلة  
النصف ما خلا الزوج والثلث فرض اثنين الام اذا لم يكن له ولد ولا ولدان ولا اثنا من الاخوة ولا  
فصار عزا ولا اثنين من اولاد الام فصار عند عدم من سقطهم والسدر فرض سبعة فرض الام اذا كان  
مها من شرط عدمه لا سحقا لها الثلث وفرض الجدة الواصلة فصار عند مطلق وفرض الاب اذا كان  
هناك ابن او ابن ابن وفرض الجد كذلك وفرض الواصلة من بنات الابن فصار مع الواصلة الصليبة  
وفرض الواصلة من الاخوات لا يورن فصار مع الواصلة من اولاد الام وهذا هو  
يعرف منه احوال اصحاب الفرائض **قوله** واصحاب هذه السهام يعني هذه الفروض الستة المقد  
اثني عشر نفرا اربعة من الرجال بدل من اثني عشر نفرا بدل البعض من الكل وكذا اثنا من النساء  
ومعرفة هذه الجملة بالاستقرار الا غير ثمانية قدم الاب على الجد لان الاب اصل في قرابة الجدا  
الميت ولذا سقط به وقدم الجدة على الاخ لان الجدة اصل في قرابة الجد يتصل  
الى الميت مالا بالاب والاخ لا يربها وقرابة الاب اول بالذكر اولا وقدم الاخ لام على الزوج لانه في  
والزوج سببي والسبي سابق عقلا وشرعا فقدمه وصفا لموافق الوضع العقل والشرع وقدم  
الزوجة على البنت لان الزوجية اصل الولاد في الاصل وقدم البنت على بنت الابن لانها حقيقة بنت  
الابن مجازية الاخ حقائق ولذا اتوب عنها في الاستحقاق وسقط بها او سقط بصيها وقدم بنت الابن  
على الاخ لا يورن لانها جزء بالميت والاخ جزء بابه ولكن اقرب فقدم الاقرب على الابعد وقدم الميت  
ابن على الاخ لا يورن بعين ما ذكرنا في البنت مع بنت الابن وقدم الاخ لا يورن على الاخ لا يورن لانها اتصلت  
بقرابة الاب والاخ لا يورن بقرابة الام وقرابة الاب اقوى فقدم الاقوى وقدم الاخ لا يورن عليها لانها  
تجربها فقدم الحاجب المحجوب وقدم الام على الجدة اذا انفصلت بالميت بغير واسطة فقدم الاقرب  
اولا لان الام حقيقة في الاستحقاق والحالة محاروا حقيقة مقدم على المجاز فان قلت ليس ان الام  
اصل كالاب فلم اذكرها قلت اجاب عنه صاحب الضوابط بان معرفة نصيب الام مقتضى ال  
معرفة نصيب الاخوات بخلاف معرفة نصيب الاخوات فانها ليست بمقتضى معرفة نصيب الام  
وتترك العدا الصغيف نعم كان الاصل كما ذكرت الا ان هنا ما يدعو الى التاخير وهو ترتيب  
احوال الام والحدوات حيث ذكرنا احوال الام لوزن الجد مكان الاب فيمن حله مع الخلاف وذكر في آخر

خوات

ن



احوال الجدات ما لو كانت جنة ذات قرابة واحدة والاخرى ذات قرابتين او اكثر ومن حكمه خلاف فيه وكان في هذه الحجة في بيان الاحوال غير مناسب لانه تطويل في مقام الضبط ولا نه لا حاجه للاب من احباب الفرائض والام حواجب تقدمت الحاجات على المحبة **قول** والجدا بولاب نفسه باب الاب لاخراج الجد او الام **قول** وان سفلت بفتح الف من السفل ضد العلو من باب نعم وكثيرا فقد اخطا من السفالة الدفاعة من باب شرف **قول** والحجة الصحيحة وهي التي تعني بها ان لا يتخلل بينهما ومن الميت جد فاسد محتاج الى موقفة الجد الفاسد وهو الذي يتخلل بينهما وبين الجد ام او جده وسرد على ما نطقت في موضعنا ان الله تعالى لم يحدد يكون فاسدا لان بابنا لا يخرج من كونه عصبة وليس له فرض ثابت باصدا له فافسد **قول** اما الاب فله احوال ثلاث وانما لم يقل ثلثة لان العدد في جمع المذكور من الثلثة الى العشرة محي بالتفاوت وجمع المونث بغير التماثل خلاف القياس يقال ثلثة رجل وثلث نسوة والاحوال جمع حال وهو مونث سماحي فلذا قال ثلث الفرض المطلق وذلك السدس وذلك مع كذا فان قلت ما الفرق بين الحالين الاولين وبين الثالث حيث قال فيها ذلك ولم يقله في الثالث قلت ذان اسما الاشارة والمشار اليه سني ان يكون معناني مع الاشارة اليه في الاولين المشار اليه معيز وهو السدس وذكر التعصيب في الثالث تبع للمشار اليه وفي الثالث التعصيب ليس بشي معين حتى يعم الاشارة اليه فوجع الفرق والمخص في اللغة اللين الحالم الذي لم يتخالطه الماحلو كان او مضافا واسم محضا اذا لم يكن كذلك ثم استغنى في كل شي خالص بغير محض اي خالص بالنسب والمعنى التعصب الحاضر الذي لا يتخالطه الفرض واللاحق الثلاث الفرض المطلق والفرض بالتعصيب والتعصب المحض فالفرض المطلق وهو السدس مع الابن وابن الابن وان سفل لقوله تعالى ولا يوه اكل واصد منها السدس مما ترك ان كان له ولد وهذا تنصيص على ان الاب صاحب فرض مع الولد وفرضه السدس الا ان اسم الولد يقع على الابن والبنت وولد الابن ان كان ذكرا فهو كولو وان كان انثى فهي كهي بالاجماع ثم ان كان الولد ابنت فالباقي له دون الاب لانه او ار جلد ذكر وان كان بنتا فالباقي للاب لانه اول رجل ذكر حينئذ يخرج من ذلك حاله والحال الثالث وهو التعصيب المحض عند عدم الولد وولد الابن وان سفل لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث معناه للاب ما يبق كما هو الاصل ان المال متى اضيف الى اثنين من نصيب احد منه كان ذلك بيانا ان الاخر ما يبق منه كما في المضاربة والمزارعة فانه اذا بين نصيب احد الشريكين تميز منه ان الاخر ما يبق منه كما في المضاربة والمزارعة فانه اذا بين نصيب احد الشريكين تميز منه ان الاخر ما يبق منه كان كالتنصيص صرحا ان الاب عصبة حال عدم الولد وفي ذلك كله اجماع ايضا فان قلت ما ذكرت في الابن والبنت مسلم لان اسم الولد حقيقة لولد الضابط بل ليس الغنم اليه عند الاطلاق من غير قرينة وصحة النفي وذلك من علامة الحقيقة فيكون ولد الولد وولد ابجاءا لمشار اليه ولد الصلب في التفرع والانتساب والحقيقة قد اردت

هذا هو الوجه في قوله تعالى ولا يوه اكل واصد منها السدس مما ترك ان كان له ولد وهذا تنصيص على ان الاب صاحب فرض مع الولد وفرضه السدس الا ان اسم الولد يقع على الابن والبنت وولد الابن ان كان ذكرا فهو كولو وان كان انثى فهي كهي بالاجماع ثم ان كان الولد ابنت فالباقي له دون الاب لانه او ار جلد ذكر وان كان بنتا فالباقي للاب لانه اول رجل ذكر حينئذ يخرج من ذلك حاله والحال الثالث وهو التعصيب المحض عند عدم الولد وولد الابن وان سفل لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث معناه للاب ما يبق كما هو الاصل ان المال متى اضيف الى اثنين من نصيب احد منه كان ذلك بيانا ان الاخر ما يبق منه كما في المضاربة والمزارعة فانه اذا بين نصيب احد الشريكين تميز منه ان الاخر ما يبق منه كما في المضاربة والمزارعة فانه اذا بين نصيب احد الشريكين تميز منه ان الاخر ما يبق منه كان كالتنصيص صرحا ان الاب عصبة حال عدم الولد وفي ذلك كله اجماع ايضا فان قلت ما ذكرت في الابن والبنت مسلم لان اسم الولد حقيقة لولد الضابط بل ليس الغنم اليه عند الاطلاق من غير قرينة وصحة النفي وذلك من علامة الحقيقة فيكون ولد الولد وولد ابجاءا لمشار اليه ولد الصلب في التفرع والانتساب والحقيقة قد اردت

من لفظه الولد بالاجماع فلا يكون ولد الولد امرأه ولا يلزم اراقة الحقيقة والمجاز من لفظ واحد عند الاطلاق واحد فانه مشتق على ما تقدم في اصول الفقه قلت دخول ولد الابن بالاجماع فلاجع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد وليس سلمنا ان ولد الابن ار يد بالنسب فلا نسلم الجمع بينهما ايضا بل هذا عمل بعموم النص فان الولد وولد الابن اشتركا هنا في التفرع والانتساب فيكون المراد من النص ذلك القدر المشترك **قول** والجدا الصحيح وهو لدا عرف الجد الصحيح مانه الذي لا يدخل في نسبته الى الميت لان الصحيح من نسب الميت للتعريف وتخلل الام يتقطع بسببه التعريف لان النسب الى الابن لا الى الامهات على ما قررنا في بحث المقر له تعالى فلان فلان فلان ولا يقال فلان فلان لانه يت فلان عند قصد التعريف غالبا لان قصد التعريف يقع بالمشهور والغالب في الالفاظ التحذير والتحسين فلا يستند ولا يعرف والغالب في الذكور الظهور والبروز معروف ويعرفهم وكان الجد فرع المدعى في قرابته الى الميت والافوثة فرع الذكورة فان حواخلت من ضلع ادم عليه السلام فاذا كان المدعى مثل المدعى به بان يكونا ذكرا او اثنيين او دونه بان يكون المدعى انثى والمدعى به ذكر اكون صحيحا مستقما بخلاف ما اذا كان المدعى فوق المدعى به بان يكون المدعى ذكرا والمدعى به انثى فان هنال ينقلب الاصل فرع والفرع اصلا فيكون فاسدا **قول** كلاب معني عنده بالاجماع ويقوله تعالى كما اخرج اولكم من الجنة والمخرج من الجنة ادم جدنا الاعلى ابنا لنا جدنا الادنى او ان يكون ابنا لنا وان اجد يدعي الى الميت بواسطة الاب والاصل ان كل من يدعي الى الميت شخص فذلك المدعى بعموم مقام المدعى به عنده كما في ابن الان ورد السؤال الذي ورد في ولد الابن والجواب عنه كما مر **وهنا** سؤال اخر وهو ان العم سمي ابنا قال الله تعالى احكاما عن يعقوب قالوا يعقوب هذا له واله ابايك ابراهيم واسماعيل واسحق فان اسمعيل عم يعقوب ولد الحال سمي ابنا على ما قيل الحال اصلا ومع هذا الاسم احد منهما في المرات مقام الاب قلت الفرق ان سمية الجد انا اقرب الى الحقيقة لان تسميته ابنا باعتبار معنى الولاد وهو التفرع والانتساب بخلاف سمية العم والحال ابنا لانه باعتبار لازم الحقيقة ومشارك عنها وهو معنى التزمية والقيام بالمصالح فيما لمعني الاول ومع النيابة دون الثاني مع ان هذا الاستعمال كان شايعا في الشرايع السالفة لا في ما جاني الجيل ان عيسى عليه الصلاة والسلام قال اصحابه اني منطلق الى ابي وايسم يعقوب به الحق سبحانه وتعالى لان الله تعالى هو القائم بمصالح عباده والمجرب عليهم اراقتهم ومنهم ثم لما توههم الاغنيا والعوام من النصارى من هذه اللفظة التفرع المفهوم من الاب الذي هو وال الدمع الشرع من الاطلاق هذا اللفظ على الله سبحانه تزهعا عما يقول الظالمون وبقى الاستعمال في حق الخلق بحاله اذا وجد لازم الحقيقة حتى سمي روح الام ابا ولذا العم والحال **قول** كلاب معني عنده الاحوال الثلثة الفرض المطلق والفرض بالتعصيب والتعصيب المحض بدليل الاستثنا في قوله الا في اربع سبل معني ان الجد عامل الاب في جميع احواله الا في اربع سبل فانه لا يقوم مقام الاب فيها المسئلة الاول اني الاعيان والعلات كالم سقطون بالاب بالاجماع ولا يشقون بالجد الا عند لي حصفه رضى الله عنه



الثانية ان الام مع اصد الزوجين والاب تاخذت ما يتقى مع الجد تاخذت الجميع الا عند لي يوسف فان  
 عند الجد كالأب فيه ايضا الثالث ان الأب وان علت سقط ما للأب ولا سقط بالحد وان علت الأ  
 ان المعتق لو ترك اباه المعتق وابنه فسد المال للأب والباقي للابن عند لي يوسف وعند مالك  
 للابن ولو ترك ابن المعتق وجده الوكيل للأب بالاتفاق وهناك مسألة خامسة وهي ان الاب يجر ولا  
 الابن اذا اعتق والجد لا يجر عندنا على ما ذكره من ان ساءه ولعل الشيخ رحمه الله نظر ان هذه المسألة  
 من مبادئ الولا فالتقيد بمسألة من مبادئ الولا في الرواية انما تفرق الاب الجد في ثلث مسائل  
 في غرض من الغرض منها ان الصغير يصير مسلما باسلام ابيه دون جد في ظاهر الرواية وفي رواية  
 الحسن عن علي بن حبيبة رحمه الله انه كالأب فيها ومنها ان صدقة الفطر عن اولاد الصغار ولا يودي الجد  
 عن نوافله في ظاهر الرواية ومنها ان من اوصى لا يرثه الاب والجد يدخل في ظاهر الرواية  
**قول** وسقط ما للأب لانه اقرب وكان الجد انما يخرس ان الاب عند عدمه اقامة له مقامه  
 كالحلف عنه فلا يرث الجد مع وجوده لئلا يلزم الجمع من الاصل والحلف في حالة واحد **قول** واما  
 اولاد الام فكذلك اقرن من الذكر منهم والابن لا يستويان في الحكم وذكر حكم كل في حقته تكرار وفي  
 تاخير حكم دورهم جعل للذكر تبع للابن فقصرهما في الحكم اتباعا للابن بل لذكر السدر للواحد  
 اي للولد الواحد منهم بقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت فكل واحد  
 منهما السدر والثلث للابن فصاعدا لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والطلاق  
 اسم الشركة يقتضي المساواة كمن قال فلان شركي في هذا المال او قال له شركة فيه وسكت في  
 ذلك قضى المقر له بالنصف وكان الله تعالى لما سوى بينهما حالة الانفاد دل على استوائهما حالة الاجتماع  
**وقول** فصاعدا منصوب على الحال من العدد اي فذهب عدمه الى حالة الصعود على الابن كما  
 ثبت للابن من انهم فكذا ثبت لمن فوق الابن وهو عطف الجدة على الحالة لانه لا يجوز ان يكون  
 عطف على قوله والثلث لمن حيث اللفظ لانه مرفوع وذات منصوب وان حيث المنع لان الصاعد وهم  
 دون الثلث ولا يجوز عطفه على الابن لانه مجرور فيقدر حجة ملازمة لهذا الموضع حتى يكون عطف الجدة  
 كما في قوله اضرته مدرهم فصاعدا اي فذهب الثلث الى حالة الصعود على الدورم والمسألة في شرح المفصل  
 لابن الحاجب فان قلت من ان علم انهم اولاد الام قلت بالايجاع ولهذا قال في الكشاف واجمعوا  
 على ان المراد اولاد الام ونقراة اي وسعد من له وقام وله اخ او اخت لام والقراءة لا يثبت الاسماء  
 ولانه في حكم الاخ لا اخت لا بام او لا حالة الانفاد والاجتماع فهذا علم ان المراد هنا اولاد الام فان  
 قلت ذكر الاستواء في القسمة كان يغني عن ذكر الاستحقاق وبالعكس لان الاستواء في القسمة  
 حكم الاستواء في الاستحقاق فالاستواء في الحكم يشهد بالاستواء في العلة وعلى العكس قلت قد لا  
 يشعر الا بانه لو ترك جده او اخا لابوز واخا لاب فان الاخ لا يمس وفي القسمة للاخ لا بام حتى يكون  
 للجد ثلث المال وليس مساو له في الاستحقاق اذ الباقي للاخ لابوز ولذا لو ترك بنتا واخا لابوز فلا لا  
 يقع ولو كانت وكان الاخ اخت فلذلك فاسموا في الاستحقاق وعند الاجتماع يقسمان الباقي للجد ول

الاب يودي

خط الابن في علم اسموا في القسمة كذا قيل واقول تحقيق ذلك ان معنى قوله فلورسم وانا شتم في القسمة  
 اي حالة الاجتماع والاستحقاق اي حالة الانفاد سواء استواءهم حالة الاجتماع فان الثلث يكون  
 بين الذكر والابن منهم نصيبين ولا يكون للذكر مثل حظ الانثيين لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في  
 الثلث اي حالة الاجتماع واما استواءهم حالة الانفاد فانه لو ترك اخا لام يستحق السدر ولو ترك ابنا  
 لا يستحق السدر ولو ترك ابنا وولدا لا يستحق السدر اي حالة الانفاد فلم يكونوا كغيرهم من اخ واخت  
 حالة الاجتماع وكما طالة الانفاد في نفس الامر من غير نظر الى دليل خارج فتصليح تحت لاجله او تحت الباقي  
 بالمد وذلك لان الاتصال بالابن قطع عصوبة الذكر في مساويا لا يثنى اجتماعا وانفاد انهم **قول**  
 ويستقون بالولد وولد الابن وبالأب والجد اتفاقا وانما يستقون بهوا الاربعة لان ميراثهم مشروط بكون  
 الموروث منه كلالة لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة يعني الميت يورث من ورثه لاس ان يورث  
 منه وهو صفة لم ير كلالة تخرج كان اي وان كان رجل موروث منه كلالة او يخل يورث من كان وكلالة  
 حال من الصغير يورث فان قلت ما الكلالة قلت ينطلق ثالثة على من يورث ولد له ولا ولد له  
 من ليس بولد له والذين الخلفين على القرابة من غير جهة الولد والولد ومنه قول الفرزدق  
 ورثتم قننة المجد لا عن كلالة عن ابني مناف عبيد شمس وهما شيم ويرثون ثم يحكم عن ابائكم  
 لا عن اعمامكم واخوتكم والكلالة في الاصل مصدر بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من الاعياضا  
 من غير جهة الولد والوالد لانها بالاضافة الى قرابتهما كالة ضعيفة واذا جعل صفة للموروث او الوارث  
 فبمعنى كلالة كما يقال فلان من قرابي اي من ذري قرابي وعن اصل اللغة ان الكلالة للاحاطة ومنه لا  
 لاحاطته بالراس وكله كل ايضا لاحاطتها بما تدخل عليه فذلك الكلالة من احاط بالشخص الاخوة ولا  
 وقيل اصلها من البعد يقال كلت الرحم من فلان وفلان اذا تباعدت وغير قرابة الولد بعدد ما لاضافة  
 الى قرابة الولد ولكن جمهور العلماء على ان الكلالة ما عدا الولد والولد وهو قول لي بكر الصديق و  
 زيد بن مسعود رضي الله عنهما ومن ابن عباس رضي الله عنهما في اظهر الروايتين عنده ان الكلالة ما خلا  
 الولد وان كان هنالك والد المستد لا بقوله تعالى ان الله يقسم في الكلالة ان امرأ هلك ليس له ولد  
 يعني الكلالة هالك ليس له ولد وحجة الجمهور حديث لي سلمة بن عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم سئل عن الكلالة فقال من ليس له ولد ولا والد فاما الآية فقد قيل المراد بقوله ليس له ولد والولد والو  
 جميعا فان الولد اسم مشتق من الولد ويطبق ذلك على الولد لولد الولد منه وعلى الولد لولد من الولد  
 كاسم الدمة يتناول الاولاد والابا كما في قوله تعالى انا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون يعني ابائهم او المراد  
 بقوله ليس له ولد الولد ومن يقوم مقامه ولهذا من له ولدان لا يكون كلالة لوجود من يقوم مقام الولد  
 فلذا من يكون له اب لا يكون كلالة لوجود من يقوم مقام الولد كذا في شرح السرخسي فدل على جميع ما ذكرنا  
 ان ارث الكلالة ينتهي لوجود الولد والوالد فان قلت لا ينتهي بدليل ارث الاخوة والاخوات لابوز لا ب

ستجرت

كليل  
خوات

الد



مع البنت مع ان ميراثهم شروطا بعدد الولد لقوله تعالى مستفوتك قل الله يفتكم في الكلاله الاية قلت اما  
شرط عدم الولد لارث الاخت لا يورث الاب النصف فيها ولا يورث للاخ كل المال هذا الذي دل عليه  
النسب بوجود البنت يتفق ذلك كما يتبين ارث اولاد الام معها بالنسبة المستوى الفضل في ذلك الا ان ارث  
اولاد الابن والاب مع البنت بطريق العصبية ثبت بديل ان ارث الام الاخ فلانه عصبه فكان الباقي له بعد  
فرض البنت وفرض غيرها بقوله عليه الصلاة والسلام الحقوا الفرائض باهلها الحديث واما الاخوات فلقوله  
عليه الصلاة والسلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبه وقد روي انه عليه الصلاة والسلام قضى في بنت  
واحدة ابن واخت للبنت النصف ولبنت الابن السدس والباقي للاخت واما اولاد الام فاتفق ارثهم بطريق  
الفرض عند وجود البنت كما اتفق ارث اولاد الابن والاب ولم يبق هنا دليل اخر يوقف اوقيا شجة اخرى  
مع ان الفارق موجود بين اولاد الام وبين الاخوات لا يورث اولاد الام وهو الاصل بالاب فاعتبرت فيهم صفة  
بمن يورثونه وهو عصبه فاما ما جعلهم عصبه مع البنت واما اولاد الام فليسوا بعصبه لادانهم بالانثى ولا  
يصير الاخوات لا يورث اولاد عصبه باخرته بخلاف اولاد الام فافترقا واذا فترقا يورثونهم مع البنت بطريق  
الفرض وبطريق العصبية اشترى ارثهم اصلا لا تحصارا والتورث في اصل الطريقين **قول** واما الزوج فاما  
النصف عند عدم الولد وولد الابن وان سفل لقوله تعالى ولكم نصف ما تركت ازواجكم الاية والرابع مع الولد  
الابن وان سفل لقوله تعالى فان كان لمنك امرأة منكم فليسوا بعصبه لادانهم بالانثى ولا يصير الاخوات لا يورث اولاد  
ما تركت زوجته عند عدم الولد وولد الابن والرابع عند وجود الولد وولد الابن كولد الصلب بالاجماع على ما  
سلف **فان قلت** اليس المفهوم من هذا استحقاؤا النصف او الربع للجميع بقوله ولكم وهو ضمير الجمع فلم يجعلوا  
لكل فرد **قلت** عرف ذلك بالاجماع مع انه وجهنا سابقا لا نرد ذلك بمقابلة الجمع بالجمع ولذا في الربع  
فان في مقابلة الجمع بالجمع يقتضي مقابلة الفرد بالفرد كما سما اذا عذر بمقابلة الفرد بالفرد بالجمع كما في قوله ركب  
القوم واهم فانه لما عذر ان يكون جميع الرجال ازواجا لامرأة واحدة وان يكون جماعات النساء زوجات لرجل  
واحد كما عذر اجتماع كل القوم على ركوب دابة واحدة عرفنا ان المراد بمقابلة كل فرد بفرد فلما استوفى احوال  
الرجال شرع في بيان احوال النساء فقال **فصول النساء** **فان قلت** فلم يذكر فصول الرجال  
**قلت** لان هناك لم تكن سابقة حال وهما سبقوا احوالهم فنصّل بينهما **فان قلت** فلم قال  
فصول النساء ولم يذكر فصول النساء **قلت** لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد فالشيخ رحمه  
الله لما اراد ان يبين حال كل امرأة على حدة تفصيلا قابل الفصول بالنساء الا ترى انه ذكر كل حال بامام المفصلة  
غالبا **فان قلت** ما الالف واللام في النساء **قلت** للمهدي في النساء التامية المذكورة كما في قوله  
تعالى فان مع العسر يسرا وهذا الان المعرفة اذا اعدت معرفة كانت الثانية من الاول  
وعن هذا قال ابن عباس رضي الله عنهما لن يخلع شر يسر **قول** للزوجات حالان الربع عند عدم الولد  
وولد الابن وان سفل وفي بعض النسخ الربع للواحدة صاعدا والاول هو الثابت في طاعة النسخ واما قوله صاعدا

مستدر

مستدر من حيث الظاهر وان كان يحفل الصواب معنى ان ارثه شرعا لانه لا يزداد النسب في نكاح رجل عا رابع  
وذلك لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد والثلث مع الولد او ولد الابن وان سفل لقوله  
تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلثين ما تركن **فان قلت** بمقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد فهو  
ظن الثلثين جمع وقوله ما تركن جمع ايضا فيصيح ان يكون لكل امرأة ربع او ثمن **قلت** قد يتبدل ذلك  
لما نكح وهو هنا انه لو اعطى كل امرأة ربعا لاستوعب جميع المال حين يكون اربع فيلزم حرمان بقية  
الورثة وهو مستف بالاجماع او نقول ان المستحقة للفرض واحدة منهن لان الله تعالى قابل الجمع  
بالجمع فيقتضي مقابلة الفرد بالفرد خصوصا اذا عذر بمقابلة الجمع بالجمع كما في قوله تعالى فان كان لكم ولد  
ما تركن زوجا او ثمنه فان كانت واحدة استحققت ذلك واذا زدن عليها وقعت المراجعة بينهما فيه  
وليس اصدان ما واصل من البواقي فيقسم بينهما على السواء هذا هو الاصل كما في الدعوى اذا وقعت المراجعة  
في حق ولم يكن الزوجان كذلك للرجل من المراجعة السواحي لو ادعى رجلان او ثلاثا او اربعة نكاح  
امرأة بعد موتها واقاما البينة على ذلك ولم تكن في يد احد منها ولا دخل بها يقسم ميراث زوج واحد من  
المدة من عدم الاولوية **وهذا الجواب** بعينه جواب عن الاشكال الوارد على قوله صاعدا في حالة  
الزوجات ولذا باقى الدعوى اذا وقع التراجع في الاستحقاق والمراجعة مما يمكن قسمته من المدعى من قسم  
بينهم **قول** واما البنات الصلب ان لبنات صلب الميت فالالف واللام يدلن المضاف اليه  
**فان قلت** فلم يذكر للبنات فاي فائدة في هذا التقيد **قلت** تخصيص الحكم بالبنات لاجراء بنات  
الانسان فانه يطلق عليهن اسم البنتية الا ترى انه يقال للبنات ادم عليه السلام فاحوال ثلث النصف  
والثلثان والعصبية فالنصف للواحدة لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف وان كانت البنت  
او المولودة منفردة فله النصف معها اخرى فلها ذلك والثلثان للاثنتين صاعدا وهو قول عامة الصحابة  
رضي الله عنهم وبه اشد الفقهاء وابن عباس رضي الله عنهما انه جعل حكم البنتين حكم الواحدة فجعل لهما النصف  
استدلالا بظاهر قوله تعالى فان كان لمنك امرأة منكم فليسوا بعصبه لادانهم بالانثى ولا يصير الاخوات لا يورث اولاد  
ما تركت زوجته عند عدم الولد وولد الابن والرابع عند وجود الولد وولد الابن كولد الصلب بالاجماع على ما  
سلف **فان قلت** اليس المفهوم من هذا استحقاؤا النصف او الربع للجميع بقوله ولكم وهو ضمير الجمع فلم يجعلوا  
لكل فرد **قلت** عرف ذلك بالاجماع مع انه وجهنا سابقا لا نرد ذلك بمقابلة الجمع بالجمع ولذا في الربع  
فان في مقابلة الجمع بالجمع يقتضي مقابلة الفرد بالفرد كما سما اذا عذر بمقابلة الفرد بالفرد بالجمع كما في قوله ركب  
القوم واهم فانه لما عذر ان يكون جميع الرجال ازواجا لامرأة واحدة وان يكون جماعات النساء زوجات لرجل  
واحد كما عذر اجتماع كل القوم على ركوب دابة واحدة عرفنا ان المراد بمقابلة كل فرد بفرد فلما استوفى احوال  
الرجال شرع في بيان احوال النساء فقال **فصول النساء** **فان قلت** فلم يذكر فصول الرجال  
**قلت** لان هناك لم تكن سابقة حال وهما سبقوا احوالهم فنصّل بينهما **فان قلت** فلم قال  
فصول النساء ولم يذكر فصول النساء **قلت** لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد فالشيخ رحمه  
الله لما اراد ان يبين حال كل امرأة على حدة تفصيلا قابل الفصول بالنساء الا ترى انه ذكر كل حال بامام المفصلة  
غالبا **فان قلت** ما الالف واللام في النساء **قلت** للمهدي في النساء التامية المذكورة كما في قوله  
تعالى فان مع العسر يسرا وهذا الان المعرفة اذا اعدت معرفة كانت الثانية من الاول  
وعن هذا قال ابن عباس رضي الله عنهما لن يخلع شر يسر **قول** للزوجات حالان الربع عند عدم الولد  
وولد الابن وان سفل وفي بعض النسخ الربع للواحدة صاعدا والاول هو الثابت في طاعة النسخ واما قوله صاعدا

اشارة الكتاب صرح الشنّة والمعقول اما الكتاب  
منحط لا يقر اذ يكون كذلك **والجدة** **للجمهورية**  
منحط لا يقر اذ يكون كذلك



رسول الله ما تان اثنتان ثابت بن قيس قلمك يوم اصر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينزل الله في ذلك  
 شيئا ثم ظهر الروح على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سرى عنه قال قفوا امال سعد فقد انزل الله  
 تعالى في ذلك ما ان يبينه لكم وينزل عليهم للرجل نصيب الا انتم تملكون قوله تعالى بوجيكم الله في اولادكم اي  
 بعد العلم وبما ركن في اولادكم في شان ميراثهم عما هو العدل وهذا الحال تفصيله قوله للذكر مثل حظ  
 الانثيين فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم اخا سعد وامر ان يعطى البنتين الثلثين والمرأة الثمن وبما ذكرنا  
 وقيل كان هذا اول مرات قسم في الاسلام وقد روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى للبنت النصف  
 ولبنت الابن السدس وللأخت الباقي فمن خلفن عما يحجر ان شاء الله تعالى **واما المعقول** فوجه اما او  
 فان البنتين امرهما من الاختين فلما جعل الله للاختين الثلثين في الطول الاول ان يكون لهما ثلث المال  
 واما ثانيا فان البنت لما وجب لها مع اخي الثلث كان اخي ان يجب لها الثلث اذا كانت مع اخي مثلها  
 ويكون اخي معها مثل ما كان يجب لها ايضا مع اخي لو انفردت معه فوجب لهما الثلث في اموالهما  
 ثالثا فاما ان يجمعها بالواحدة او بالزيادة عليها فالجواب بالزيادة او لا بشرط ان الثلثية والجمع في  
 معنى الضم فكان المثنى اقرب الى الجمع لان المثنى له حكم الجمع كما في ميراث الاخوات لا يورث اولادهن وفي  
 اولاد الام في استحقاق الثلث وفي حب الام وكيف لا وقد قال عليها السلام الاثنان فما فوقهما  
 جماعة فمنه ما اطلاق لفظ الجمع على المثنى مثل قوله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما وانما لهما  
 قلبان وقيل في تاويل قوله فوق اثنتين ان فيه تقدير ما دونها من حيث معنى فان كنسا اثنتين فما فوقهما  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسافر المرأة فوق ثلاثة ايام وليا لها الا ومعه زوج او ذرعه محرر  
 منها اي ثلثه ايام فما فوقها وقيل كلمة فوق زائد كما في قوله تعالى فامر بواقيهم فماتوا وقول  
 البنتان يتخذهان المصنف مع الابن قلنا استحقاقهما ذلك عند الاجتماع لا يوجب استحقاقهما  
 عند الانفاد الا ترى ان الثلث ياخذ من الابن ثلثة اقسام ولا ياخذ من عند الانفاد **قوله** ومع  
 الابن للذكر مثل حظ الانثيين وهو يعصم من نفي حق الميراث الواو المال والضمير للابن هذه الجملة خرجت  
 منج التحليل كانه قال انما يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين لانه يعصم من وجبه ان الله تعالى  
 لما اوجب للذكر ما للانثيين بقوله تعالى بوجيكم الله اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ولم يقدر نصيب  
 عند الاجتماع مع الابن في ذلك ان الابن يعصب البنات ولا الله تعالى قال في ميراث الاخوة وان كانوا  
 اخوة رعا لا ونسأ للذكر مثل حظ الانثيين بل هذا اول لان الابن جزء الميت وهو اصل في التعصيب  
 فان قيل ما الدليل على انه اراد هناك حالة الاجتماع دون الانفاد قلنا ان الله تعالى لم يفرق بين  
 تعالى فان كنسا فوق اثنتين اي خلاصا ليس من رجل وان كانت واحدة فلذا على ما مر فان قلنا هلا قيل  
 للانثيين مثل حظ الذكر او لان نصيب حظ الذكر قلنا **قوله** ليعبر ببيان حظ الذكر لغضله كما ضعف  
 خطه لذلك ولا في ذلك قصد الى بيان فضل الذكر وقوله للانثيين مثل حظ الذكر قصد الى بيان نقص الانثيين  
 كان قصد الى بيان فضل الذكر كان اول على فضل من القصد الى نقص غير معناه ولا هم كانوا في الجاهلية يورثون الذكور

حاله الا انما قلنا  
 اراد حاله الاجتماع لا

ن

ن

ن

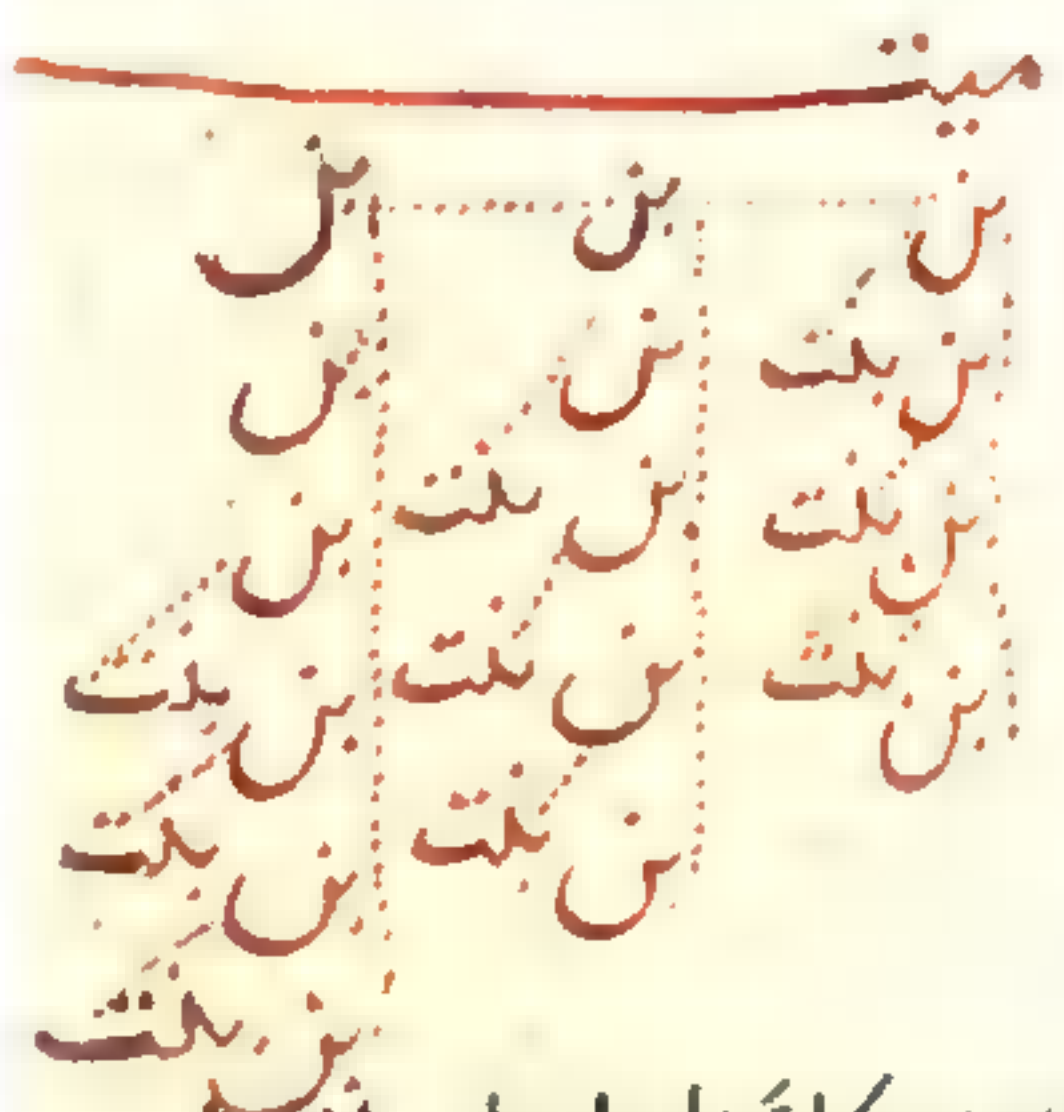
ن

ن

دون البنات وهو السبب لورود الآية كما قرر فيما سبق فبما سبق قيل في الذكر ان ضعف لم نصيب لانهات فلا تباد  
 في حظهن حتى يحرم مع اولادهن من القرابة بمثل ما يدعون به فان قلنا **قوله** فان حظ الانثيين الثلثين  
 حالة الانفاد فينبغي ان يكون للذكر الثلثان لانما زاد لما مر او لا فغناه اذا اجتمع الذكور والانثيان كان له  
 سهمان مثل ما هما سهمان ومعنى قوله للذكر اي للذكر منهم اي من اولادكم محذوف الرجوع اليه لانه مذكور  
 كقولهم التمس من يدرهم اي منه **قوله** وبنات الابن بنات الصلب بالاجماع فما هو دليل هناك  
 من النص والمعقول فهو دليل هنا لان بنات الميت بطريق الولاد ولو بواسطة قصد من حكم  
 وما يقع به التشبيه هو الحكم ولون للعاصفة النصف وللأختين فصاعدا الثلثان ومع ذلك  
 للذكر مثل حظ الانثيين ولهن السدس والسقوط ايضا فالسدس مع الواحدة الصلبية تكملة الثلثين عارضا  
 هذا من شرح جليل ان رجلا سأل ابا موسى الاشعري عن ابنة ابن اخيه فقال للبنت النصف والباقي  
 للأخت ولم يجعل للبنت الا ربعا ثم قال للثلاث اربع اربعين فاعطى كل واحدة منهن اربعين  
 مسعودا فخرج بذلك فقال اما اني لو اقيمت بهذا الضلوك وما انا من المهتدين ولكني سمعت رسول الله  
 الله عليه وسلم يقول للبنت النصف ولا بنة الابن السدس تكملة الثلثين والباقي للأخت فاجاب السائل  
 ابا موسى بما قال عليه الله فقال لا تسألوني عن شيء ما دام هذا الجرح فيكم وهذا دليل ايضا على ان البنتين  
 الثلثين فان قلنا **قوله** البنتان يتخذهان المصنف مع بنت الصلب جمع بين الحقيقة والحجاز اذ هما اربا  
 من لفظ الاولاد ومن قوله فان كنسا فوق اثنتين قلنا ليس جمع بينهما لانه عمل بعموم الحجاز لا خواص كل  
 في عموم الولاد وهذا لا يكون جمع بينهما على ما عرفت في اصول الفقه وان تورث بنت الصلب النصف  
 بالكتاب وتورث بنات الابن السدس بالسنة التي رويها فلا يلزم الجمع بينهما لاختلاف الدليل لان  
 اختلاف جهة الدليل توجب اختلاف جهة المدلول **قوله** تكملة الثلثين هو مصعب  
 انه مفعول له اي بنت الابن السدس مع الواحدة الصلبية لتكمل الثلثين دون قول ابتدأ فان فرض البنات  
 الثلثان وقد اخذت الواحدة الصلبية النصف وتورثت اربع فكون لبنات الابن لتكمل فرض البنات  
 ولذا لم يربط اذا اكمل فرض البنات بوجود الصلبية والاصل فيه ما روي من رواية هذا من شرح جليل  
**قوله** ولا يربط مع الصليتين اي سقطت ما فضاء هذا رابع احوالهن وانما يسقط بهما لاسيما  
 الثلثين وان تورث بنات الابن السدس انما كان مع الصلبية بالسنة فيقتصر على مورد النص وهذا  
 على قول عامة الاصحاب لا فلا ابن عباس رضي الله عنهما فان عنده لا تسقط بنات الصليتين لان البنت النصف الابن مع  
 عند والسدس لبنات الابن **قوله** الا ان يكون محاربا او اسفلا منهن غلام فيعصم من  
 نصيب البا عطف على قوله ان يكون والواو في والباقي لهما **قوله** منهم اي من الغلام  
 المحاذي او الاسفل منهن ومن جميعهن وانما ذكر الصبي بطريق التعقيب ولذا الضمير في وسقطون  
 وهذا الخامس لحوالهن وقوله والباقي منهم للذكر مثل حظ الانثيين قول عامة الصحابة وجمهور العلماء  
 وعليه الفتوى وضد ان مسعود الباقي لبنت الابن ولا يثني لبناته وان كانت الصلبية واحدة اعطيت بنات  
 الابن شرا الام من السدس ومن المقاسمة وكفي هذه المسئلة على قوله مسالة الاضمار وجبه قوله ان



الله تعالى اعتبر في ميراث الاولاد اصد الحليين اما الثلثين عند الانفراد واما النصف حالة الاختلاف وقد وجد اصد الحليين  
 ههنا وهو اعطاء الثلثين فلا يجوز اعتبار الحكم الاخر في هذه الحالة لان الجمع بينهما متعذر بالايجاع الا ان ثبتت الاختلاف  
 للزوج منهم بقوله عليه الصلاة والسلام فلاول رجل ذكر وقوله عليه الصلاة والسلام لا يراد البنات على الثلثين  
 ولان الانثى انما تصير طيبة بالزواج اذ كانت صاحبة فريز كالاخوات البنات واذ لم تكن صاحبة فريز لا تصير طيبة  
 كبنيات الاخوة مع بناتهم والاعمام مع العمات **قوله** قول العمات ان الذكر من اولاد الان يعصب الاناث في حصة  
 واستحقاق جميع المال بالاتفاق اذ لم يكن هناك ولد الميت من صلبه وكل ذكر يعصب الانثى في استحقاق الجميع  
 يعصبها في استحقاق البعض كالاخ مع الاخوات والابن مع البنات وبنات الصلب لما اضرحت حتمت حرجن  
 من البنين ومن كان لم يكن فيكون الحكم فيما بينه وبين الحليين الجاهل به وهذا بين انما لم يجمع من الحليين في حالة الاصل  
 وكان الذكر من اولاد الان يعصب الانثى في حصة في حكم الحكم كما اذا اجتمع مع الزوج والابن البنت  
 وبنات الابن مع ابن الابن يصير عصبة به حتى عمر من لو لم يكن ابن الابن لا يحس من فلان كان يعصبه في الحرمان  
 فلان يعصبه في الاستحقاق اول لان التعصيب في الاصل للاستحقاق لا الحرمان اذ النقص للنظر  
 والجواب عن الحديث ان الزنا على الثلثين انما يكون باعتبار الفهم ولم يوجد اذا استحقاق الثلثين بالفرق  
 بنات الابن الزنا بالتعصيب فالتعصيب مختلف وقوله الانثى انما تصير عصبة الى اخره ظن انهن صواب  
 فريز الانثى بنحويات خلاف المقيس عليه فان بنات الاخوة والعمات لم تكن صواب فريز اصلا عند الانفراد ولكن  
 عصبة عند الاجتماع هذا اذا كان الغلام محذرا ولو كان اسفل منهن فالزواج الحكم كذلك وعند بعض المشاكر  
 الباقي المذكور خاصة لان الانثى انما تصير عصبة بذكر في درجتها لا بذكر وبها فيها كالبنت تصير عصبة مع ابن الابن  
 ولان الانثى اذا كانت في درجة الذكر كانت عصبة به **قوله** مستحقة معه فاذا كانت اقرب منه درجة كانت  
 اول لان بنات القرب في قوة الاستحقاق لانه الحكم ان يعصب شرع نظر الانثى وهو لا يتحقق في  
 بنات الصلب مع ابن الابن لان التعصيب يقتضي حتمت حرجن كما ان النصف واما الثلثان فانما يعصب  
 يصير يصير ثلث يعصب ابن الابن فلا نظر فلا تعصب  
**قوله** وليسقطون بالابن يعني اولاد سوا الابن اذ ذكورا  
 او اناثا او مختلطين اما اذا كانوا مختلطين فلاهم عصبة  
 والابن في العصبية مقدم عليهم لانه اقرب واما اذا كان  
 اناثا فلا لانه لا يمكن توريثه بالفريز لان بنات الصلب لا  
 يرثن معه فريضا فبنات الابن اول لان لا يرثن فريضا  
 فاما اذا لم يرثن فريضا فاما ان لا يرثن اصلا فهو السقوط  
 او يرثن عصبية فليست بنات الابن وهذا بالايجاع وقوله  
 قوله فلاول رجل ذكر وفي رواية فلاول اعصبة **قوله**  
 ولو ترث ثلاث بنات ابن بعض اسفل من بعض الى الفريز  
 بهذه الصورة **كما** وانما قال في حق كل بنات ابن عا سبيل التغليب



اعلم

اعلم ان الكلام في هذه المسألة في مواضع اصرها في بيان صورتها الداني في ما ان العرب والبعده والمساواة  
 بين البنات والثالث في بيان حكمها وطريق يخرج مسائلها اما الاول فنقول رجل له ثلثة بنين والاول  
 ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت  
 فحب وكرامة ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت  
 الثالث ابن حبب ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت ولهذا الابن ابن وبنت  
 كلام ثم مات الجد الاعلى والفريزون ليسوا بهذا النوع من المسائل لشبيب بنات الابن والتشبيب  
 في محصلهم ذكر البنات على اختلاف الدرجات وفي اللغة الحبس والتزيين يقال تشبيب فلان  
 قصيدته اذا احسنها وزينها بذكر التشبيب في اوابها ليكون نظيرة للخط والذلل مع او سقم قوله تشبيب  
 فلان بفلانة في شعره اذا التذذ كراهية وهي تشبيب لكثرة ذرات لان اول قولهم اشب النار والحرب  
 لذا او دعها وما جها فني بذلك لان في استخراجها تنولية للخط والتشبيب له وانا ان الفهم وفه معي لا اشتغال  
**قوله** العلي من الفريز الاول لا يوازها اصد هذا الكلام الثاني في ما ان القرب والبعده والمساواة  
 وقوله لا يوازها من الموازاة وهو المحاذاة في خمسة مواضع الاول والمحاذاة من الموازاة على صيغة الغاء  
 المذكور الثاني والثالث والرابع سالتا على صيغة الغاء المحاذاة من الموازاة على صيغة الغاء  
 المقصود هنا موفقة القرب والبعده من البنات وقوله لا يوازها اصد ما ان قرب العلي الى الميت من  
 لانها بنت ابن الميت فليس في درجتها او اعلى منها اصد من البنات وقوله السفلى من الفريز الثالث لا  
 يوازها اصد ما ان بعد ما اي لا بعد من بنات الابن السفلى منها اصد اذ ليس اصد اسفل منها في القدر  
 وقابلة هذا موفقة من لها النصف منهن لقيامها مقام بنت الصلب وموفقة من لها السدس منهن  
 ساقطة ولا حظ لها لتصير عصبة بالغلام الموازي او الاسفل منها ولهذا قال اذا عرفنا هذا  
 اي القرب والبعده والمساواة بينهن فنقول للعلي من الفريز الاول النصف الى اخره هذا  
 شروع في الكلام الثالث لبيان حكمها وطريق يخرج مسائلها وقوله الا ان يكون معهن علام استثناء  
 من جملة المدلور من قوله ولا شي السفليات فقط لانه لو كان استثناء منه لم يجز الى قوله من  
 تكن ذات سهم **قوله** من كانت محذاه ومن كانت فوقه من هاتان كلتا ما يدل من الصغير  
 فيعصب بن يدك البعض من الكل لان الغلام لا يعصب من دونه من البنات فيكون المراد بعض  
 دون البعض الصغير المذكوران في قوله محذاه ومن كانت فوقه راجعان الى الغلام والباقي محذاه  
 للمصاحبه اي يعصب ذلك الغلام من كانت مصاحبه في درجته ومن لم تكن ذات سهم يدك  
 من كانت فوقه يدك البعض من الكل لان الغلام لا يعصب الفوقانية التي هي ذات سهم ويسقط من  
 دونه اي ويسقط من هؤلاء الغلام وانما ذكر الفعل نظر الى لفظ من ولو قرئ ويسقط من الاستقاط  
 لجاز ان يسقط ذلك الغلام من دونه في هذه الدرجة فعلى هذا التقدير من هاتان محل النصب ومحل التقدير  
 الاول في محل الرفع لان السقوط لازم والاستقاط متعده وهو المقول عن المصنف ويجوز تانيث الفعل

انما هذا ما دل ان عثمان  
 ابن عفان عليه السلام  
 في قوله لا يوازها  
 من الموازاة على صيغة  
 الغاء



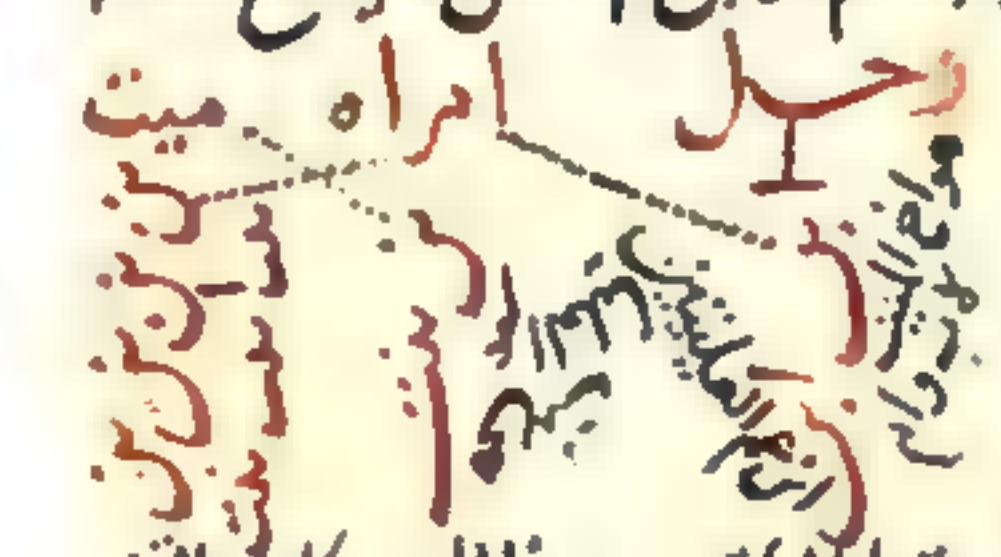
نظر الى المعنى لان من عيان عن الموت **اذ اعرف هذا** فخرج الى بيان طريق تخرج مسايها **اعلم** ان  
 في مسائل التشبيب كثر وقد ذكر المصنف بعضها في شرحه وذكر بعضها للايضاح ان شاء الله تعالى اخا  
 ولكننا ذكرنا اول طريق تخرج المسألة اربع منها لتحديد الفهم للمبتدئ فنقول وبالله التوفيق **المسألة**  
**الاولى** تخلف عليا الفرق الاول ووسطاه مع من توازها للعليا منه النصف والوسطى منه مع  
 من توازها السدر بحكمة الثلثين وفي كل المسألة نصف وسدر فاصلها من ستة نصفها ثلثه للعليا  
 منه وسدرها واصل للوسطى منه مع من توازها فبقى اثنان فبقى منها عليهما فبقينا ان المسألة ردية وفي  
 كانت ردية ننظر اكان فيها من لا يرد عليه اوله فنظرنا فاذا احوال يمكن ثم ننظر ان يرد عليهم ايم جبر  
 واصل او جبرنا فنظرنا فاذا ايم جبرنا ومتى كانت المسألة ردية ولم يكن فيها من لا يرد عليه ومن يرد  
 عليهم جبرنا فنحل المسألة من سها مهم وسها مهم نصف وسدر اربعة فالمسألة اربعة وكما  
 نعمل عمل الرد الى الان فنعمل بعد عمل التصحيح فننظر من سها مهم وروسهم الى ثلثة احوال **المسألة**  
 والموافقة والمباينة وكان للعليا من الفرق الاول من اصل المسألة ثلثة اشهر ومن سها مهم وراسها  
 استقامة فلا حاجة الى الضرب وكان للوسطى من الفرق الاول مع من توازها سها مهم وروسها اثنان وفي  
 الواحد والاثنين لا استقامة ولا موافقة بل بينهما مباينة ومتى كان من السها مهم والروس مباينة في  
 الكسر طائفة واحدة فالحكم فيه ان تضرب كل عدد روس من انكسر عليهم في اصل المسألة وروس  
 من انكسر عليهم اثنان وكان اصل المسألة من اربعة فاضرب اثنين في اربعة تبلغ ثمانية وقد علمنا  
 الان ثلثة اشيا المضروب من اثنين واصل المسألة من اربعة والمبلغ من ثمانية وسمى تصحيحا  
 ويقع معنا علما من غير تصحيح كل فرق ومعرفة نصيب كل فرد من كل فرق اما طريق معرفة نصيب كل  
 فرق في ان تضرب نصيب كل فرد من اصل المسألة في المضروب وتعطي من المبلغ وكان للعليا الفرق الاول  
 ثلثة تضربها في المضروب وهو اثنان تبلغ ستة فالوسطى منه مع من توازها سها مهم تضرب في المضروب  
 يصير اثنين ويقع معنا علما واحد وهو ان يعرف نصيب كل فرد من كل فرق والطريق فيه ان تنسب  
 سها مهم كل فرد من اصل المسألة الى عدد روسهم وتعطي مثل تلك النسبة من المضروب وكان  
 للعليا الفرق الاول ثلثة وراسها واحد والثلثة ثلاثة امثال الواحد فيعطي لها ثلثة امثال  
 المضروب وهو اثنان وثلثة امثاله ستة فيلحقها والوسطى منه مع من توازها سها مهم وراسها  
 اثنان والواحد نصف الاثنين فيعطي كل واحد منهما نصف المضروب وهو واحد **المسألة**  
**الثانية** خلف عليا الفرق الاول والوسطى منه مع من توازها والسفلى منها مع من توازها مع من توازها  
 ومما الوسطى من الفرق الثاني والعليا من الثالث ومم في التقدير خمس عصبات للعليا النصف  
 والوسطى مع من توازها السدر والباقي للعصبات ومن كان في المسألة نصف وسدر كانت المسألة  
 من ستة نصفها ثلثة للعليا وسدرها واصل للوسطى مع من توازها والباقي اثنان للعصبات وكما نعمل

١٦١ عمل القسمة وبعد هذا ننظر من السها مهم والروس لثلاثة احوال كما مر فكان للعليا الفرق الاول ثلثة سها مهم  
 مستقيمة عليها فلا حاجة الى الضرب وسها مهم والوسطى مع من توازها سها مهم واحد ومن سها مهم وروسها  
 مباينة واذا كان من السها مهم والروس مباينة وجب انكسر طائفتين او اكثر فالحكم ان يوقف روبر  
 من انكسر عليهم ومن اثنان موقوفان وكان للعصبات من اصل المسألة اثنان وروسهم خمسة ومن  
 الخمسة والاثنين مباينة فتوقف الخمسة وكما ننظر من السها مهم والروس لثلاثة احوال وبعد  
 هذا ننظر من الروس والروس لثلاثة احوال المالم والمداخلة والموافقة والمباينة والموقوف  
 معنا اثنان وخمسة وننظر منهما الى اربعة احوال فنظرنا فاذا ابيهما مباينة واذا كان من الروس  
 والروس مباينة فالحكم فيها ان تضرب احوال اعداد في جميع الثاني ثم ما تبلغ في جميع الثالث ثم ما تبلغ  
 في جميع الرابع ثم ما اجتمع في اصل المسألة فاذا ضربت الخمسة في الاثنين تبلغ عشرة وتضرب العشرة  
 وهي المضروب في ام الماسالة وهو ستة تبلغ ستين فاذا عرفنا ثلثة اشيا واصل المسألة من ستة  
 والمضروب من عشرة والمبلغ من ستين وسمى التصحيح ويقع معنا علما فينبغي ان يعرف ما نصيب  
 كل فرد وما نصيب فرد كل فرق وطريق معرفة ما نصيب كل فرد ان تضرب سها مهم كل فرد من اصل المسألة  
 في المضروب وكان للعليا الفرق الاول ثلثة مضرب في العشرة وهي المضروب تبلغ ثلثين وكان  
 لوسطى الفرق الاول مع من توازها سها مهم تضرب في المضروب تبلغ عشرة وكان للعصبات سها مهم  
 تضرب في المضروب تبلغ عشرين ويقع معرفة نصيب فرد كل فرق وطريقه ان تنسب سها مهم  
 كل فرد من اصل المسألة الى عدد روسهم ثم تعطى مثل تلك النسبة من المضروب وسها مهم  
 للعليا ثلثة وراسها واحد والثلثة ثلثة امثال الواحد فيعطي لها ثلثة امثال المضروب  
 وهي ثلثون فيلحقها والوسطى مع من توازها واحد وراسها اثنان الواحد نصف الاثنين فيعطي  
 كل واحدة نصف المضروب وهي خمسة لكل واحد وكان للعصبات سها مهم وروسهم خمسة  
 والاثنان خمسة الخمسة فيعطي كل واحد منهما خمسة المضروب وذلك اربعة فيلحقها واحد منهم  
**المسألة الثالثة** خلف عليا الفرق الاول ووسطى الفرق الاول مع من توازها  
 وسفلى الفرق الثاني مع ابن ومع من توازها وهي الوسطى من الفرق الثالث وضارت العصبات  
 سبعة لاربعين الاسفل من الفرق الثاني عصب البينات الخمس ومن سفلى الفرق الاول  
 مع من توازها وسفلى الفرق الثاني مع من توازها فللعليا النصف والوسطى مع من توازها  
 السدر والباقي للعصبات وهو اثنان وهذا عمل القسمة ويقع عمل التصحيح وطريقه ان  
 ننظر من السها مهم والروس لثلاثة احوال كما مر موقوف من اثنان ومن سبعة وهو روس  
 العصبات واذا ضربت من الروس والروس الموقوفات منها مباينة فاذا ضربت الاسفل في  
 السبعة تبلغ اربعة عشر واذا ضربت الاسفل في السبعة تبلغ اربعة عشر وهي المضروب في اصل المسألة وهو ستة

وسلها مع واحد منهم



تبلغ اربعة وثمانين منها تقع المسألة فمصيب العليا اثنتان واربعون ولكل واحد من الوسطي واربعة وثمانين  
 ولكل واحد من العصبات اربعة ايضا فاسكن في ذلك الطريقة الذي مرت في المسألة الثانية ولذا انقضى  
**المسألة الرابعة** خلف العليا والوسطي من نوازيها وسفل الفرق الثاني من نوازيها وسفل الفرق  
 الثالث مع اخيها وهو الان اسفل من الفرق الثالث فصارت العصبات ثمانية فاسكن الطريقة الاولى  
 بان يقول للعليا من الفرق الاول النصف والوسطي مع نوازيها السدر وللعصبات الباقي واذا كان  
 في المسألة نصف وسدر وما بقى فاصلها من ستة كما مرت الطريقة ثم الموقوفات معك من انسان ومرت  
 اربعة لانها م العصبات اثنتان وروسم ثمانية ومنهما موافقة بالنصف فوقف نصف روي  
 العصبات وموارعة فاذا انظرت بين الاثني والاربعه وجدت منها مداخلة ومتى كان بين الروس والروس  
 مداخلة فالحكم فيها ان تضرب الثا الاعداد وهو اربعة في اصل المسألة تبلغ اربعة وعشرين فيها  
 يصح وبقي عملان معك معرفة نصيب كل فرد ومعرفة نصيب فرد كل فرد فاسكن الطريقة التي قد  
 اسلفناها **بن بن ميث** **اذ عرفت هذا** فاعلم اننا نذكر بعض تفريعات مسائل باب  
 التشيب **بن بن ميث** **نفت بنت بنت** على سبيل الاسولة والاجوبة عنه مع اشكالها التي وضعها  
 الشيخ في الاشكال للتنبيه والايضاح فان قيل لو ترك مع العليا من الاول عنها فقل المال كله له  
 لانه ابن الميت **بن بن ميث** **نفت بنت بنت** فان قيل لو ترك عنها فقل لها النصف وللعليا السدر لانه  
 عمه العليا بنت الميت وهي بنت الابن ولاشي للبواقي **بن بن ميث** **نفت بنت بنت** فان قيل لو كان مع الوسطي  
 من الاول عنها في درجة العليا من الاول فقل المال منه **بن بن ميث** **نفت بنت بنت** ومن العليا للذكر مثل  
 حظ الاثني لانه اخوها ولاشي للسفليات فان قيل لو كان مع الوسطي من الاول عنها فهي في درجة  
 العليا من الاول فقل لعمه الوسطي مع العليا الثلث لان عمه الوسطي اخت العليا ولاشي للبواقي الا  
 تتقدر الخلام **بن بن ميث** **نفت بنت بنت** فان قيل خلف العلما وبنت عمها وابن عمها فقل للعليا مع بنت عمها  
 الثلثان والباقي **بن بن ميث** **نفت بنت بنت** لابن العم ولاشي للبواقي  
 فان قيل خلف العليا والوسطي والسفلي وابن عمه ابن اخ  
 السفلي ومع السفلي عمه ابن اخيها فقل للعليا النصف  
 وللوسطي السدر والباقي **بن بن ميث** **نفت بنت بنت**  
 لابن عمه بن اخ السفلي  
 وتذكر بعض هذا الجنس  
 والترابات المتشابهة  
**قوله** واملأ الاخوات  
 والثلثان والعصوبة  
 للواحدة لقوله تعالى وله  
 اخت فلها نصف ما ترك والثلثان للاثني



وسقط الباقي وهذا القدر كاف للتنبيه  
 ببيان اخرى في معرفة الامتياز  
 في ذيل الكتاب في المسائل المتشابهة  
 لاب وام فاحوال خمس النصف  
 والعصوبة والسقوط فالنصف  
 اخت فلها نصف ما ترك والثلثان للاثني

لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك وقوله فضاء رادم معناه مرق لغز وان صعد عدد من  
 الاثنتين لسحق الثلثين وذلك بالاجماع **قوله** نصر عصبته به في موضع الحال من قوله ومع الاخ  
 لاب وام للذكر مثل حظ الاثنتين اي ونقسم المال مع الاخ لاب وام للذكر مثل حظ الاثنتين حال  
 حيروته عصبته به وقوله لا ستواهم في القرابة الى الميت لعليل لقوله نصر عصبته به وفيه اخراز  
 عن قول بعض العلماء في ابنة واخ واخت لاب وام ان الباقي للاخ والاخت وهو احدى الروايتين عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما كما يحوز ذلك قوله عليه الصلاة والسلام فلاول رجل ذكر وللمهور قوله وان كانوا  
 رجلا ولاولسا فللذكر مثل حظ الاثنتين ولم يفصل بين ان يكون في المسألة بنت او لا ولم يقدر نصيب  
 الاخت كما لم يقدر نصيب الاخ **قلت** وكحوز ان يكون جواب سوال مقدر لعليل فارقبين الاخ  
 لاب وام ومن الاخ لاب تقدير السؤال كان فالاب يقول لم اختر الاخ لاب وام بتعصيب الاخت  
 لاب وام والاخ لاب كالاخ لاب وام لان حصة الام فيه معتبر في التعصيب وتقدير الجواب  
 ان التفاوت في القرابة كالتفاوت في الدرجة كما ان التفاوت فيها يمنع التعصيب كما ان  
 وبنت صلب فذلك التفاوت في القرابة يمنع التعصيب **قوله** ولهن الباقي مع البنات  
 او بنات الابن هذا قول عمر وعيا وزيد وان مسعود رضي الله عنهم ومن ابن عباس رضي الله عنهما انه اسقط  
 الاخوات مع البنات وفي الاخوة والاخوات الباقي للاخوة فقط في رواية عنه وفي الاخرى عنه المال  
 بينهم للذكر مثل حظ الاثنتين **قوله** هو الصحيح من مذهبه **قوله** قوله تعالى ان امرءة هلك ليس له  
 ولرولاه اخت فلها نصف ما ترك فانه تعالى جعلها النصف بشرط عدم الولد واسم الولد حقيقة للذكر  
 والاخي وحكما كما في حجب اولاد الام وحجبتها من الثلث الى السدر وحجب الزوج من النصف الرابع  
 الى الثمن فان هذه الاحكام مجرود اسم الولد فلذا هنا شرط عدم الولد لتورث الاخت فيستوي فيه الذكر  
 والاخي **قوله** عليه الصلاة والسلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبته وقوله  
 ابن مسعود رضي الله عنه بنت وبنت ابن واخت لاب وام اقضي فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم للامنة  
 النصف ولائنه الابن السدر ثمكلة الثلثين وما بقى فلاخت واما قوله تعالى ان امرءة هلك ليس له ولد  
 اي ابن يدل على ما روينا وكان مقيدا بالنصر وبذلك ما عطف عليه من قوله وهو يرث ان لم يكن لها ولد  
 والاجماع على ان المراد منه ابن ومن حديث ابن مسعود رضي الله عنه في قصار رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله  
 عليه الصلاة والسلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبته ولذا رجحني ان الاخ لاب وام او لاب بنت  
 مع البنت دون الابن فان قلت هما شرطان ذكر واحد منهما في حادثة على صفة فيقيم الدليل على ان  
 المراد من احد عمل الذكر لا يثبت ان المراد من الباقي الذكر قلت بل هما شرط واحد لانه انه ذكر او لا يكون  
 الاخ هو الميت لجعل للاخت النصف ثم قلب القضية فجعل للاخت ميتة والاخ هو الوارث فجعل له جميع  
 المال فثبت ان الشرط واحد وهو عدم الولد ثم ان المراد في احد الموضعين الذكر دون الاخي فكذا في الموضع  
 الاخر ولن سلمنا ان المراد مطلق الولد ولكن عدم الولد شرط اخذت النصف والاخي الثلثين فرضا

خوة

ت



وبه نقول **لانا** لا نورث من البنت فرضا بل تعصيبا حتى لو لم تنزل من شئ بعد فرض ذوى القربى لم يكن كمن  
 كما اذا تركت زوجها واما وبنتين واختا لاب وام اولاد لان المسئلة طالت الى ثلاثة عشر ثم **المراد** من قوله  
 عليه الصلاة والسلام اجعلوا الاخوات الاخوات لابون اولاد الام بالاجماع وما مر في  
 احوال اولاد الام فان قلت لم تبارت الاخت الواصلة مع البنت الواصلة عصبة وقد جعل النبي  
 الله عليه وسلم الجميع عصبة في مقابلة الجمع في قوله واجعلوا الاخوات مع البنات عصبة قلت  
 الجواب عنه اما اولاد فلان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انفسهم الاحاد على الاحاد واما ثانيا فلان كمال  
 التعريف اذا دخلت في الجمع ولم يكن معهودا لا لفظا كما في قوله تعالى فعن الرسول اي الرسول المذكور  
 ولا ذهنا كما في قوله ودخل المدينة على حنيفة من اهلها اي مدينة مصر سطل بمعن الجمعية فيصير للجمع  
 بلام المعرفة والجمعية كما في قوله فلان يحب الدنيا اي حشبه تحقيق ذلك انا اذا ابقيناها جميعا لغير  
 حرف العهد املا واذا جعلنا ما حدثنا كان حرف العهد معتبرا لانه لو لم يرد هذا الجنس المذكور لكان  
 تناول افراد فيكون معنى الجمع فيه مراء ايضا محتمل في عبارة عن الجنس مجازا وباقي الكلام في الامور  
 فان قلت لم يجرى في التوفيق فيه كالذي في قوله **فمثل** الجار مجازا وفي قوله **والقدم** على اللين  
 فضيت ثمة قلت لا يعين فيكون التحسين النظم للجنس قلت **الاصل** ان الالف واللام للتعهد وعند  
 تعذر الجنس وهو مدرج المهور لا لفظا واذا كان ثمة مانع من كونه للجنس وهو في الموضعين  
 عدم صلاحية الجملة صفة للمعرفة بدون الذي جعل للتحسين وكذلك ههنا لا تنف المانع فاجريه على  
**الامر** **شعر** الشيخ رحمه الله اخر الحالة الخامسة لهن وهي السقوط الى الحالة السابعة للاخوات  
 للاب بالمذكورين فقال لانهن لشركن فدروما للاختصار **قوله** والاخوات لاب كالاخوات لاب  
 وام عند عدمهن بالاجماع وكان ورد فيهن واردها واللام في هذا الكلام في بنات الابن مع بنات  
 الصلب لم يأت به التشبيه هو الحكم فيكون حكمهن في الاحوال الخمس حكمهن وزدن عليهن محالين وما  
 السدر والسقوط بالاختين لا يورثا عدا والاحوال السبع الصف واللبان والسدر والسقوط  
 والعصوبة والعصوبة مع السقوط فالصف الواصلة والثلاثان لا يثبتن فيها عدا عند عدم الاخت  
 وام حالة رابعة للاخوات لاب اي يسقطن بها لاستيعاب الثلثين ولا فرض للاخوات اكثر من ذلك وقوله  
 الان يكون معهن اخ لاب حالة خامسة **وقوله** والباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بيان لقوله  
 الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وقال ابن مسعود رضي الله عنه اذا وجدت اختا لابور فلا ميراث  
 للاخوات لاب وان كان معهن اخ ابن فالباقي له خاصة وان كانت الاخت لابون واصله فالسدر للاخوات  
 لاب وان كان معهن اخ لاب كان لهن من الامر من السدر والمقاسمة وهذه من مبال الاثر على قوله  
 وقدرت بنات الابن **قوله** والسادسة ان يرض عصبة مع البنات او مع بنات الابن لما روي  
 هو الحديث قوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة اي فجعلن عصبة نفيا  
 للزمان بقدر الامكان وفيه خلاف ابن عباس عا مرقا **قلت** لم وصف الحالة بالسادسة ولم

في قوله والباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بيان لقوله

وصف الاحوال المتقدمة بالرابع والخامسة وغيرها **قلت** لعلم ان قوله الان يكون حالة خامسة  
 ولا يظن انه مستثنى من الحالة الرابعة وليس من جملة الاحوال **قوله** وبنوا الاعيان والعلات  
 اخر هذه الحالة السابعة للاخوات لاب والخامسة للاخوات لابون يعني تسقط بنوا الاعيان  
 بثلاثة نفر بالانساب والابن وابن الابن وبالا ب والجد عند لي حصة رضي الله عنه وتسقط بنوا  
 العلات بأربعة نفر بالاتفاق والابن وابنه وان سفل وبالا ب والاخ لابون وبالحمد عندك اما  
 سقوطهم بالابن فلقوله تعالى وهو شرها ان لم يكن له ولد وليس له ولد وله اخت فان المراد من الولد  
 الابن لما مر وان الابن هو بالاجماع اما سقوطهم بالاب فلان الميراث لم يثر وط بان يكون الميت  
 كالم ولد له مع وجود الابن وابنه او ابويه وقدر سقوطهم بالجد فيسجي في باب المقاسمة ان  
 شاء الله تعالى **قوله** وتسقط بنوا العلات ايضا بالا ب وام لقوله عليه الصلاة والسلام  
 ان اعيان في الام تنوار ثول دون بنات العلات فان قلت هذه حالة ثامنة لبنات العلات  
 لانه ذكر الاحوال السبع لم قلت **لا** بل هذه الحالة من السابعة فصار كانه قال فنوا  
 العلات كلهم يسقطون بالابن وابن الابن والاب والاخ لاب وام بالاتفاق الا انه ضاهر من  
 عن تلك الضرورة وهي انه ادخل في الاعيان في جميع المحجورين ولو ادخل الاخ لاب وام في المحجورين  
 كان شنيعا لانه من بني الاعيان فلا جاز من فصله عن جميع المحجورين وانما يرد الاشكال عليه  
 ان لو لم يدخل في الاعيان في جميع المحجورين لم يدخل في جميع المحجورين فان قلت **لم** غير  
 الشيخ رحمه الله سقوطهم بالاخت كابون ههنا اذا صارت عصبة مع البنت قلت  
 بخلاف ثامته مثله ولكن لما كان ذكر اخها كافيا التفت به اذ هي مثله حينئذ من غير تفاوت  
 تعصبا واسقاطا واستواء الدرجة الا ترى انه قد قرنها بكلمة او في ترجيح ذي القرابتين على قرابة  
 واحدة في باب العصبات او الكفر بذكره فيه **واعلم** ان اولاد الاب والام سمون في الاعيان  
 لان من الشبان وذاته والمراد ههنا الاول وسم خيار الاخوة والاخوات للكمال قرهن بانضمام  
 من الطرفين ومنه يقال للعالم والاشراف والروسا اعيان البلد واولاد الاب سمون في العلات  
 لان العلة المضروعة فانهم من اب واصل واهات شئ ومنه الحديث الانبياء بنوا علات اي انهم  
 من امهات شئ وبنوهم واصل قال قائلهم **و** يوسف اذ ذكاه اولاد علة فاصبح في قعر الركبة ثاو  
 فان اخوة يوسف لم يكونوا من امه الانبياء من ذلك ان خال يعقوب كانت له ابنتان احدهما لانا  
 والاخرى راجيل فزوجها منه على ان يخدمه اربعة عشر موس عليه الصلاة والسلام ودفع  
 خاله مع كل ابنة امة تخدمها فوهبت اياهما ليعقوب فولدت لايامنه اربعة بنين وولدت  
 راجيل يوسف وبنينا من وولدت كل امة ثلاثة بنين فاخوة يوسف من امه وبنينا من  
 فقط والباقي من العلات واولاد الام سمون في الاخفاء لا خلاط مياة الابا كما سمى المنا  
 خيفا لا خلاط الناس فيه وقيل ما خوذ من قولهم فخر اخيف اذا خالفت احدى عينيه بزرقة

سقطون بالاب والاخت بالام

حين

في

يا

سنة وكان يحمل الجمع



وعينه الاخرى كحلا فيفتي باحدى عينيه الى الشئ والاخرى الى اخر والاخوة والاخوات لام من اصلين  
مختلفين والاضافة في ذلك اضافة بيان من لا يجوز اضافة الموصوف الى الموصوف وهم البهرون  
خلافا للكويتين **مسألة** خلف ثلاثة اخوات متفرقات تقع المسئلة من خمسة للاخت لا بون  
النصف ثلثه من سنته والسدس من الاخنتين لاب سهم وكم سهم ثلثة اخوة متفرقات للاخ كم  
السدر والباقى للاخ لاب وام وسقط الاخ لاب اخين لا بون واخين لاب تقع المسئلة من ثلثة  
وسقط الاخ لاب اخين لا بون واخا لاب واخا لام وابن اخ لاب وام اولاب للاخت  
لا بون النصف والاخت لاب السدر والاخت لام السدر ايضا والباقى لاب الاخ وكابعض  
احدها بنت الصلب مع ابن الابن ثلثة اخوة متفرقات وثلثة اخوات متفرقات الثلث  
للاخيات والباقى لى الاعيان دون بنى العلات ثلثة بنى اخوة متفرقات للمرات لابن اخ لاب  
وام فحب ومنه المسئلة المشتركة وهو زوج وام واخوان لام واخوان لاب وام  
**قال** ابو بكر الصديق رضي الله عنه وعلى ابن مسعود في اظهر الروايتين عند ابو موسى الاشعري  
وام بن كعب رضوان الله عليهم اجمعين ان للزوج النصف وللام السدر والاخون لام الثلث وكلى  
للاخون لا بون **وبه** اخذ ابو حنيفة واحكامه رحمهم الله وقال عثمان وزيد بن عباس رضي الله  
عنهم في اظهر الروايتين رضي الله عنهم ان الثلث مقسوم بين الغريبتين بالسوية يستوي فيه  
الذكر والانثى **وبه** اخذ شريح والثوري ومالك والشافعي وكان عمر رضي الله عنه يقول بنى القشر  
ثم رجع الى القشر **وبه** سميت مشركة لانها وقعت في زمن عمر رضي الله عنه ففرض شريح ما قضى ابو بكر  
رضي الله عنه ثم وقعت في السنة الثانية فاراد ان يقضى مثل ذلك فقام الاخوة لا بون وقالوا يا  
امير المؤمنين هب ان ابانت كان حمارا البنا ترا الضنا في رحم واطرة فاطرق عمر راسه مليا  
ثم رفع وقال صدقوا هم بنو ام واطرة فشرهم في الثلث فتقبل انك قضيت في السنة الاولى  
مخلاف هذا فقال ان الله جعل الخير حيث شئت وقال ذاك على ما قضيت **وبه** اذاع ما نقض  
**وهذا** الشارح الى ان الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد فسميت مشركة لفعل عمر رضي الله عنه  
وجارية لقولهم **وجب** قولهم ان الاستحقاق باعتبار القرب والاداء وقد استؤوا في  
الاداء الى الميت بالام وترجع الاخوة لا بون بالاداء بالاب فان كانوا المتقدمون لهذه الزمان  
فلا اقل من ان يستؤوا هم وانما لم يعدوا لان الاداء بالاب سبب العصبية والاستحقاق  
بها من اخر من استحقاق اصحاب الفرائض وايضا منها شئ منهم فيسقط اعتبار الاداء بقربة  
الاب وانما يبقى بقربة الام وهم في ذلك سواء **وحجت** في ذلك ظاهر قوله تعالى وان  
كان رجل يورث كلاله الالة فقد جعل لقوم الام فرضا مقدرا السدر طالة الانقاد والملك  
حالة الاجتماع سواء اتسع المال او لا فوجب ان لا ينقص فرضهم شئ في الحالتين علام هذا الظاهر  
وقوله عليه الصلاة والسلام الحقوا الفرائض باهلها فابقت فلاول رجل ذكر ولم يبق منها

١٦٤  
شئ علام هذا الظاهر وكان الاخوة لام من اصحاب الفرائض كسائرهم مثل الزوج والام والزوج فلا يشاء  
عصبية كما لا يشاركهم خاله سعة المال ولا حال الضيق ولا تعتبر المساواة بينهم في قرابة الام والام  
بقربة الاب فيبغى ان يكون الثلث كله لم كما ترجحوا على الاخوة لاب الاري انه لو كان هناك اخ لام  
وعشرة اخوة لا بون فله السدر ولم الباقى فلولوا الاشتوا فيها لوجب ان يعتبر في بقى تفضله عليهم  
ومن ذلك مسالة سميت الحريم وهي ثلث جدات وثلث اخوات متفرقات وجد وقد اختلفت  
الصحابة على اقول كثيره وسميت حريم لان حريم بن حبيب الزيات سئل عنها فذكر فيها جميع اقول  
الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين واتي الملقبات من مسائل الفرائض يا نيك بعضها في باب العول  
وبعضها في باب المقاسمة وبعضها في الجواهر الكتاب ان شاء الله تعالى **قوله** واما اللام فاما  
ثلاث وفي بعض النسخ واما اللام فلها احوال ثلث وهي السدر وثلث الكل وثلث ما سبق بعد فرض احد  
الزوجين فالسدر مع الولد او ولد الابن لقوله تعالى ولا يورثه لكر واحد منها السدر مما ترك ان  
كان له ولد وتناول لفظ الولد الذكر والانثى ويقام ولد الابن مقام الولد من غير فرق او لاثنين  
الاخوة والاخوات فصار من اي جهة كانا اي سوا كان الانثى اخون لا بون او اب اولام او  
اخين لا بون او اب اولام وهذه ست صور اخ لا بون او اب اولام او اخين لا بون او اب  
اولام وهذه خمس واح لام واخ لاب او اخين لا بون او اب اولام وهذه اربع او اخ لام واخ  
لا بون او اب اولام وهذه ثلث او اخ لا بون او اب اولام وهذه اثنتان او اخ لاب  
واخت لام وهذه واحدة فصارت الجملة احدى وعشرين صورة والولد او ولد الابن اربعة باعتبار  
انه ذكر او انثى فصار لها سدر في هذه الصور الخمس والعشرين فتأمل وفي بعض النسخ من اي جهة  
كانوا اي سوا كانوا لا بون او اب اولام او مختلفين لان النص لا يفصل ويقل ان احدى فوائد التفسير  
بلفظ الجمع ان المشي كاف في الحب هو لا شعار بان الحكم يختلف وان اختلفت جهات الاخوة  
الثلث والذي صح عندي هو الاول والفاصل فحصل من الاول **وبه** حصل الاخر اذ عن مذهب ابن عباس  
رضي الله عنهما من المذهور من الجمهور وقال ابن عباس رضي الله عنهما شرط جبرها ثلاثة اخوة كانوا او  
اخوات او مختلفين وقال معاوية بن جابر رضي الله عنه الاخوات المتفرقات لا تحجب الام من الثلث  
الى السدر بل الحب اما بالذكور او المختلفين معك ابن عباس رضي الله عنهما فظاهر قوله تعالى  
فان كان له اخوة فلا له السدر ولفظ الاخوة جمع واقله ثلثة الا ان لفظ الاخوة يطلق  
على الاخوات والجمهور يثبت بالنص ان المشي من الاخوات كالثلاث في الاستحقاق قال الله تعالى  
فان كانت اثنتان فلها الثلثان مما ترك فيكون المشي كالثلاث في الحب ولقوله عليه الصلاة  
والسلام الاثنان فافوقهما جماعة على ما سلف وكان العرب تسمى الاخوين اخوة كذا نقل عن زيد  
ثابت عنهم ثم السدر الذي يحجب الاخوة الام عنه يكون للاب عند الجمهور وعند في رواية شاذة  
انه لم يستدل لا بحدوث رواه طاوس من سلال ابن مولى عليه وسلم اعطا الاخوة السدر

حوال



مع الابوز ولا من لا يرث لا يجب فلما جئوا بنين انهم يرثون **واعامة الصحابة** رضوان الله عليهم  
 قوله تعالى فان كان له اخوة فلامية السدر يعني وللاب ما يبق لانه معطوف على قوله وورثه ابواه  
 فلامية الثلث فان المراد هنال ولللاب ما يبق وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه والخبر ان ثبت  
 محمول على ان ذلك كان وصية لداري عطاوس انه قال لقيت ابن رجل من الاخوة فسالت عن ذلك  
 فقال كان ذلك وصية فيكون الخبر حجتا عليه لان الوارث لا يستحق الوصية لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا وصية للوارث **والهيج** ان هذه الرواية غير ثابتة عنه لانه لا يورث الاخوة مع  
 الجور فكيف مع الاب وقالت الزبيري لا يجب الام بالاخوة كما لان نفقتهن تجب على الام فهي تحتاج  
 الى ايانة ماله لاجلهم فلا يثبت الجب **والصحيح** قول جمهور العلماء وهم يحجبون لقوله تعالى فان  
 كان له اخوة فلامية السدر فان اسم الاخوة حقيقة للاصناف الثلاثة وعن هذا احتج  
 الشيخ رحمه الله بقوله من اى جهة كانا **قول** وثالث الكل عند عدم هاهنا المذكورين يعني  
 هم الولد وولد الابن والابن من الاخوة والاخوان مطلقا فان لم يكن له ولد وورثه ابواه  
 فلامية الثلث وفي قوله وثالث الكل عند عدم هاهنا المذكورين بحث لان صورة ثلث ما يبق لصدق  
 فيها انه عدم فيها هاهنا المذكورين مع ان الام لا تستحق فيها ثلث الكل والاول ان تذكر هذه الحالة  
 بعد ذكر ثلث ما يبق فان قلت يورث الام الثلث مشروط بوجود الاب لان النص عطف  
 وراثته الابوز على عدم الولد فصار وراثته الاب من جهة الشرط في حق اخوها الثلث فينبغي ان لا ينافى  
 الثلث بدونه ما لا ينافى اذا اشغ الجوز الاخ من الشرط وهو عدم الولد قلت لما ثبت  
 استحقاتها الثلث حال عدمه بالطريق الاول لان الاب اقوى حالا في الميراث منها ولهذا يجب  
 الاخوة مطلقا وقرابته اقوى ولهذا ظهر اثرها في الولاية على النفس والمال ومقتضى هذا كان  
 ينبغي ان يحجبها من الميراث او ينقصها فلما كان لها الثلث حال قيامه فلان ثبت لها حال عدمه  
 كان اولى وان الاب عصبة في تلك الحالة والعصبة لا تارث له في رباة فرض صاحب فرض  
 اصلا بل ينقص في بعض الصور قد لنا ذلك على ان اخذ الام الثلث لم يكن ثمة لقيام الاب وانما  
 كان لمعنى في نفسها ونقصية قرابتها مشروطا بعدم الولد والاخوة **قول** وثالث ما يبق بعد فرض  
 لصد الزوجين وذلك في مسكتين زوج وابوز او زوجة وابوز الاول وهو زوج وابوز من ستة للزوج  
 النصف ثلثه بغير ثلثه سهم للام والباقي سهمان للاب **الثانية** وهو زوجة وابوز من اربعة ربعها  
 للزوج وللأم ثلث الباقي وهو سهم والباقي وذلك سهمان للاب **وهو** قول عامة الصحابة رضي الله عنهم  
 منهم عمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وعائشة وزيد بن ثابت وبه اضر جمهور الفقهاء وعن ابن عباس  
 رضي الله عنهما لما ثبت الجميع وابوبكر الامم مع العامة في صورة الزوج ومعه في صورة الزوجة **ورد**  
 ذلك عن معا رضي الله عنه **وجه** قول ابن عباس رضي الله عنهما قوله تعالى وورثه ابواه فلامية الثلث  
 معناه ثلث التركة لانه معطوف على قوله فلان ثلث ما ترك وقوله فلما النصف اي نصف ما ترك

فكذا قوله وورثه ابواه فلامية الثلث فقد جعل الله تعالى لها ثلث المال مطلقا حتى لم يكن للميت ولد فمن اعطى  
 لها ثلث ما يبق فقد خالف النص وان سبب وراثته الام اقوى من سبب وراثته الزوج والزوج حيث  
 يحتمل النقص والرفع وهو قائم عند الوارثة بخلافها ولهذا لم يرد عليها فاجوز ان ينقص نصيبها  
 ولو كان لكان الاب اول به لانه عصبة في الميتين وادخل الضرب على العصبة اول وقاس بما لو كان  
 مكانها جدهما **وجه** قول لي بكر الام انما لو اعطينا ثلث الجميع في صورة الزوجة اربعة من اثني  
 عشر ببق للاب خمسة فلا يورث في تفضيل الانثى على الذكر والتسوية بينهما خلاف صورة الزوج حجة  
 للجمهور ان الله تعالى جعل ثلث ما تركه في الاب عند عدم الولد والاخوة بقوله وورثه ابواه فلامية الثلث  
 اي ثلث ما تركه وهو ما بقي من فرض اصد الزوجين **وهو** انما استحق ما ليس لهم له الحق العقد  
 لا بالقرابة فاشبه الوصية في قسمة ما ورثه ويؤيد ان لم يترك هذا الصارق قوله وورثه ابواه فلامية  
 خالية عن القابلة لانه قد كان يحصل البيان بقوله فان لم يكن له ولد فلامية الثلث كافي قوله فان لم يكن له  
 اثنتان فلان ثلث ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف فلما قال ههنا وورثه ابواه عرفنا انه انما جعل  
 لها ثلث ما ورثه ولانه علق الجاب الثلث لها بشرط عدم الولد وكون الوارث ابون فقط لا رقة تعالى  
 فان لم يكن له ولد شرط وقوله وورثه ابواه عطف على الشرط والمعطوف على الشرط شرط والمعلق بشرط كما  
 ينعدم باعدامها ينعدم باعدام احد ما وهذا ظاهر ان ثلث التركة لها غير منصوص في هذه الحالة وانما  
 ثانيا فلما لو اخذت ثلث الكل لا يحصل للاب ضعف ما يحصل لها والنص يقتضي تفضيله عليها اذ لم  
 يوجد الولد والاخوة فيلزم مخالفة النص والمعنى ان الابوز في الاصول كالولد في الفروع لان سبب  
 وراثته الذكر والانثى واحد وكل واحد منهما يتصل بالميت بغير واسطة ثم لا يجوز تفضيل البنت على الابن  
 ولا التسوية بينهما في الفروع بل يجوز للذكر ضعف نصيب الانثى فكذا في الاصول ويقاس ما بقي من فرض  
 الزوج والزوجة بينهما في الفروع على ذلك اعني ان الشئ جعل للابوز اثلاثا اذا لم يكن معها اصد الزوجين كما جعل لابن  
 والعتق وسواهم الاخ والاخت اثلاثا واذا حصل مع الابن والبنت او الاخ والاخت اصد الزوجين اقسما  
 الباقي بعد فرض اصد ما اثلاث فكذا الابوز وانما لا يجوز تفضيل الانثى على الذكر والتسوية بينهما عند المساواة  
 في القرب وكما مساواة بين الام والحد في القرب لانه يتصل بالميت بواسطة ولهذا قد حرم عن الميراث **وجه**  
 ولم يكن الجوز لغير الاب فيما نحن بصدده فلا يقاس عليه والام لو سمع هذا التاويل لرجع ولكنه كان اصم **وجه**  
 ولو كان مكان الاب جده فللام ثلث جميع المال هذا قول لي خفيفة وكبر وهو قول عامة الصحابة وبه  
 اضمامة العلماء الا عند لي يوسف فان لها ثلث الباقي وهو قول عمر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم  
 وجه قول لي يوسف ان الجوز يقام مقام الاب والام لا تفضل عليه فكذا على الجوز ذلك ان الام انما لم تفضل  
 على الاب لانه اجتمع فيه وكان وتعصيب ووجر في الام وكان لا ينعى وابوبكر وسواي الاب في الامر  
 وكان حكمه حكمه **وجه** قولنا ان مقتضى الدليل ان يكون لها ثلث الجميع مع الاب والحد الا ان اتركها  
 هذا الطاهر في صورة الاب ضرورة ان لا يصر الام مفضلة على الاب مع الاستواء في الزوجة فان  
 التسوية من الذكر والانثى مع استواءها فيها غير مشروع في التورث وكلف التفضيل ولا ضرورة

المال من

واة

هـ



هنا لعدم ساواة الجدة في الدرجة وعند عدم المساواة يجوز تفضيل الانثى الذكر وان للام حقيقه  
الولاد كالأب فعصها وللجد حكم الولاد فلم يعصها فلاحرم استحقت فرضها والباقي للجد وهذا لان  
التعصيب انما يكون في متفق السبب لا في مختلفه ففي الأب اتخاذ وفي الجد اختلاف فافترس  
الوجهين ثم المسائل التي يتفق فيها الاختلاف من فرض الام والجد سبع على قول من يبر تفضيل الجد الام  
روح وام وجد الدانيه ام وجد واخت لا ب فعل قول عمر وابن مسعود للام المسدس وعمر ابن مسعود  
لها الربع جعلها مثل نصيب الجد وسعى كل واحد من المثلين من ربة ابن مسعود وفي الله عنه  
الثالثة جد وام وزوجة الرابعة ام وجد وام وزوجة على قول عمر وابن مسعود وفي الله  
عنهما للام الربع وعنهما انهما ورثاها السدس في المسائلين الخامسة ام وجد وزوج واخ  
السادسة ام وجد وزوج واخت السابعة ام وجد وزوجة واخت فعل قولها للام السدس  
وعلى قول الجمهور وللأم الثلث في المسائل كلها **قول** للجد السدس لام كانت اولاد والحد  
كانت او اكثر اذ ان الثابتات اي صحبات متخاضيات اي متساويات في الدرجة اعلم ان الكلام  
في الحدات في مواضع الاول في ترتيبهن ومعرفة الصحبة من المسألة الثانية في قدر ميراثهن  
الثالث فمن سيعطن به الرابع في سائر وقوع الجهات فيهن وكيفيته ارشهن بها اما الاول فقول  
الضابط فيه كل جدة تدبر ابوا رثة هي وارثة وكل جدة تدبر غير وارثة هي غير وارثة لان الامر  
للمام يكن وارثا ففرعه كيف يلون وارثا فلهذا لم يرث ام اي الام لادلاها بالامر ورثت ام  
الام او تقول كل شخص له جرتان ام وام اب فلامه كذلك وكيفية لذلك وهذا لكل واحد من الامور  
ان ان ينهي الى اولاد آدم وحوى عليهما السلام فالصحبة قال ابو حنيفة وهو قول علي وزيد بن ثابت  
وبه قال الشافعي رضي الله عنهم من لا يتخلل في نسبها الى الميت اب من امير والفاسدة من تملك في نسبها ذلك  
لان كل اب يدرك الميت بالانثى فهو جده فاسد من يدركه فهو مثله ذكر او انثى وقال سعد بن عبد وقامر  
الفاسدة من تدبر بالجد مطلق **قاعدة في معرفة الجدات الوارثات** وبيان عدد من  
وما بازاهن من الفاسدات فاذا ساك سائل كم الوارثات في درجة لادهم بازاهن من الساقطات  
فخذ لفظه السالبة العدد بيمينك واطرح منه اثنين واجعلها في سائر لم تضعف ما في سائر  
بعد ما في يمينك فاحصل بعد تكرار التضعيف فهو عدد جميع الجدات ثم اجعل نصف الحاصل من  
التضعيف من جانب الام والنصف الاخر من جانب الاب ولا يرث من جانب الام الا الواحدة  
والباقيات فاسدات ويرث من جانب الاب بقدر العدد المسؤول عنه الا واحدة فاذا اسيلت  
عن جدتين فقل لاسا قطعة في درجتها لانك اذا القيت اثنين لم يسقط حتى يصعف الاثنين فاما ام الام  
وام الاب ولا يصور في درجتهما اكثر من ذلك فاذا اسيلت عن ثلث صحبات كم بازاهن فاسدات  
فخذ ثلثه بيمينك والتم منها اثنين وخذها بيسارك فاذا ضعفت المطروح بقدر الباقي وهو واحد  
حصل اربعة فهي عدد الحدات اجمع في هذه المرتبة فاذا اسقطت منها عدد الصحبات ومن ثلث  
بقيت واحدة فاسدة من جانب الام مثال ذلك في الحسرة هذه الصورة الاتية اول الصفحة

الام حاتم

هذه **مينة** واذا اسيلت عن اربع جدات صحبات كم بازاهن فاسدات اخذت  
اربعة بيمينك وطرحت منها اثنين واخذتها بيسارك فاذا ضعفت  
هذا المطروح بعد ما في يمينك وهو اثنين حصل معك ثمانية  
فهي مبلغ الحدات اجمع في هذه المرتبة فاذا اسقطت منها عدد الصحبات  
ومن اربع بقيت اربع فاسدات وان شئت مثلث ذلك بمثلث حصة  
ليكن كذا **الوضوح** فتمثل هذه الصورة  
فاذا عرفت ما في هذه المنابر من الجدات كان ذلك  
ثمانية منهن وارثات اربعة واحدة من قبل الام  
وهي ام ام ام الام ولا يكون ابد من جهة  
الام الا جده صحبة الا واحدة وثلاث  
من قبل ابية ام اب اب الاب وام ام  
اب الاب وام ام ام الاب وثلاث  
عرا من فاسدات فاسك هذه الطريقة واذا اسيلت عن خمس جدات او ست جدات في الخمس  
خمس صحبات واحدة من قبل الام والباقيات من قبل الاب واحدة من فاسدات وفي الست جدات  
كلهن اثنا عشر ثلثون ست عشر من قبل الاب ومثلهن من قبل الام والصحبة من قبل الام  
تج الا واحدة من قبل الاب خمس واحدة عشر فاسدات واذا اسيلت عن سبع جدات  
صحبات كم بازاهن فاسدات فخذ سبعة بيمينك واطرح منها اثنين وخذها بيسارك  
ضعف هذا المطروح اي اثنين بعد ما في يمينك وهو خمسة حصل معك اربع وستون  
فهي مبلغ عدد الجدات في هذه المرتبة والصحبات منهن سبع واحدة منهن من قبل الام وست  
من قبل الاب والباقيات فاسدات وهي سبع وخمسون احدى وتكون من قبل الام وستة وعشرون  
من قبل الاب وطريقه اعداد الحدات الوارثات المتخاضيات ان تزدرا ولا لفظ ام ام بمقدار  
العدد الذي تريد ثم تقول ثانيا ام ام وتجعل مكان الام الاخيرة ابا ثم في كل مرة تبدل مكان الام  
ابا على الولا الى ان تنق لفظه ام من **مثال** اذا اسيلت عن اربع جدات وارثات متخاضيات  
فقل ام ام ام ام ام ام اب وام ام اب اب وام اب اب اب وان شئت فاذا بقولك ام اب اب اب  
ثم تبدل الثانية مكان الاب الاول اما شئت تتدرج كذلك الى الاخر وعلى ذلك يخرج الشكل المذكور  
الذي ومنه الشيخ له الحدات في سبع درجات من الصحبات والفاسدات في اول الاشكال  
الكبرى التي وضعها ليشتمل الاصناف الاربعة واولاد الصنف الرابع من ذوي الارحام وما على جوارب  
الاربعة من الجدات الصحبات السبع بهذه الصورة الاتية في الصفحة التي تلي هذه  
الصفحة ومثالها ياتيك مبينا كما ترى ان شاء الله تعالى





الكلام الثاني في قدر ميراثهن فقال الشيخ رحمه الله تعالى الجدة السدس لام كانت اولاد  
وقوله لام في محل النصب لانه حين كانت واحدة تقدر سوا كانت تلك الجدة لام  
اولاد وسوا كانت واحدة او اكثر فان قلت لم قدم ذكر الام على ذكر الاب ولم يقل اب كانت او  
لام قلت لان القرابة الامية اصل الجدة اذ هي رثت بالامومة والقرابة الابوية تتبعها  
فقدم ذكر الاصل على ذكر التبع اذ ان ثبات اي وارثات متخاضات اي متساويات في الدرجة ثم رثت  
الجرات مات بالسنة المشهورة لانه لا يتنازع الكتاب وانما ثبت حديث لي سعيد الجدة رضي الله  
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الجدة السدس وهو كذا روى عن المغيرة بن شعبه وقيصة  
بن دؤب وعن عمار بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بين الحريتين اذا اجتمعتا في الميراث  
السدس بينهما بالسوا وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اطعموا الجدات السدس اذ لم تكن  
دونها ام وعن ابن سيرين قال كان عبد الله يورث الجدات وان كن عشرا السدس ويقول انما  
هو سهم اطعمهن رسول الله صلى الله عليه وسلم طعمة وهو قول عامة الهابة روى عن الله عليهم  
وهو مذهبنا وعن ابن عباس رضي الله عنهما الجدة ام الام الثلث كالام لانها تدعى بها وترث  
مثل سبها وام الامومة فتقوم مقامها عند عدمها كالجدات الاب وقيل القياس ان الاداء  
مالا يشي لا يكون سببا لاستحقاقه فريضة الميراث به كينات السات وينات الاخوات الا ان تركناه

سماطرات

في الجدات ما روي من ان الجدة انتقرت حالها من الام للميراث والبعضية والولاد بها وليس في الجدة الا اولاد  
فلا يجوز السوية منها وروى ان ام الام جات وقيل جات الجدة ام الاب الى بكر الصدوق رضي الله عنه فقالت  
ان ابن ابني مات وقيل ان ولد ابني مات فاعطيت ميراثه فقال لا اجر لك في كتاب الله ولم اسمع قبل من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم شيئا ولكن انشأ وراحمي جمعهم وسألتهم عن ذلك فقالوا المغيرة بن شعبه وقال ان اشهد  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى الجدة السدس فقال من شهد معك فقال من شهد معك فقال من شهد معك فقال  
وشهد معه بذلك فاعطاهما السدس فلما كان عهد عمر رضي الله عنه نجات ام الاب وطلبت ميراثها فقال  
ما قال ابو بكر رضي الله عنه فحاجته وقالت يا امير المؤمنين انا اول من فيها لانها لو ماتت لا يرثها وانا  
لو متت ورثني ولد ولي فاعطاهما السدس وقال السدس لكن ولج عتكن وروى عن القاسم بن محمد انه  
قال جات الجدتان الى ابني بكر رضي الله عنه فاعطيت الميراث ام الام دون ام الاب فقال له عبد الرحمن  
بن هبيل بن حبان رثة وقد كان شهد بدرا يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطيت التي لو انهما  
هي ميراث من لم يورثها فجعله بينهما **قول** ويسقط كل من بالام الثالث فمن يسقط به  
فبقول الجدات كل من يسقط بالام مطلقا وبالقربى مطلقا وبالباب الابويات وبالحد من  
بدل به الى الميت فترث ام الام وان علت مع الاب وام الاب وان علت مع الجد اب الاب ولذلك تراث ام  
اب الاب وان علت مع اب ابني الاب وعلى هذا حكم الاب وانما يسقط بالام بالاجماع وما روي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اطعموا الجدات السدس اذ لم تكن دونها ام وروى ان الجدة انما تراث بطريق  
الامومة كما امر والامر بالغ حالها منها فلا يرث معها **واذا جت الجدة من قبلها فن قبل الاب اصعف حالها**  
**من التي من قبلها فان في حقها الاداء والحاد السبب** ولهذا اقدمت عليها في استحقاق المضافه **قول**  
والابويات بالاب هو قول عثمان وعمر بن عبد العزيز وعمر بن الخطاب والشافعي والثوري والاوزاعي وابن جابر والشافعي  
وروى عن عمر بن الخطاب مسعود وعمران بن الحصين وموسى بن جعفر وابي الطفيل عمار بن ابي الله رضي الله عنهم  
انهم جعلوا لها السدس والباقي للاب وبه قال شريح وعروة بن الزبير ومسلم بن يسار وعطاء بن الحارث  
ومحمد بن اسحق بن سيرين والشافعي وشريك وجابر بن زيد واصلح وعبد الله بن الحسن واهل الظاهر وهو  
اختيار الامام احمد بن حنبل في اصح الروايتين عنه **واحد** هو ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
ورث الجدة السدس وابنها روى انه صلى الله عليه وسلم اعطى امر حيلة السدس وهو حي وان  
الجدة صاحبة فرض فلا تكون العصبية حاجتها وان ارثها ليس باعتبار الاداء لانه اذا لا يارث  
بل الاستحقاق بالنسبة للجدة **ولكن** ان الاستحقاق لا ينفك عن اعتبار الاداء لان مجرد الاسم  
بدون القرابة لا يوجب الاستحقاق والقرابة لا تثبت بدون اعتبار الاداء فلهذا معني زائد  
السبب والاداء والكلنا في الحب ثم انما السبب وان مجرد عنه تعلق به حكم الحب على  
بابه ان شاء الله تعالى فلا يارث الاداء وان انفرد عنه فاذا انفرد **واذا انفرد** الابويات يحجب بالاب

تت



لوجود الادلاء وان تقدم اتحاد السبب ونحوه بالامر لاتحاد السبب وان تقدم الادلاء والامات  
يرش مع الابل لا تقدمها والحدث حكاية خال لا عموم له وتحتمل ان يكون ذلك الان كان عاملا  
لا ابله وحدث حسكة موقوف على غير فلا يكون حجة على غيره من الصحابة الذين ينكرونه وبين صح  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحول على ان يكون حسكة مخصوصا بذلك كقول شهاب خزيمة وحده  
وتحتمل ان يكون اوصى لها بذلك ثم قول والا بويات ايضا عطف على الصبر المستكن في سقط لوجود  
الفاسل بين الصبر والمعطوف كقوله تعالى وامراته حالة الخطب عطف على الصبر في سبيل لوجود  
الفاسل وقوله ولذلك باطراي بالاب وكذلك يسقطن بالجد الام الاب وان قلت فانها تترت مع الجد  
لانه ليست من قبل الجد في امراته وهذا لانه انما لا لاتحاد السبب فلا يحجب عنه وكذا اذا  
كان الجد اب اب الاب فانه تترت معه ابوتيا ام اب الاب وام ام الاب كما ذكرنا وهكذا كلما ازداد  
بعد الجد من الميت بدرجة تترت معه البرية فالصابط فيه ان كل جرة تدل على الميت بواسطة لانه  
مع تلك الواسطة ويصح في باب الحجاب ان شاء الله تعالى **قول** والقري من جهة كانت تحجب البعد  
من جهة كانت وارثه كانت القري او محجوبة وهذه الجملة بعضها مجمع عليه وبعضها مختلف فيه  
وتوضح ذلك بالتقسيم فنقول اما ان يكون القري والبعد من جهة الام كام ام الام او كلنا  
من جهة الاب كام الاب وام ام الاب او ام اب الاب او القري من جهة الام والبعد من جهة الام  
كام الاب مع ام ام الام اما القسم الاول فالقري يحجب البعد اتفاقا لاني رواية عن ابن مسعود  
رضي الله عنه قال لا تحجب الجرات الامم وفي ذلك القسمين من كانت القري محجوبة كانت البعد  
محجوبة ايضا بذلك الحجب كخدا لجهة وكذا القسم الثالث الا في الرواية التي عن ابن مسعود لانه لا يحجب  
الجدات من قبل الام تحجب الجدات من قبل الاب بالطريق الاول اما القسم الرابع فالحال لا يجزوا اما ان  
يكون مع القري الاب او لم يكن ففيه روايتان عن زيد وقوله للشافعي اصدما مذهبنا تحجب القري  
من جهة الاب البعد من جهة الام واظهر مما رويته قال مالك واحدا يحجب لان الاب لا يحجب  
ملك الجدة فامد المدلية به او لا لا تحجبها لذا في شرح الوجيز للرافعي وان كان معها اب فعلى قول ابن  
مسعود رضي الله عنه السدس منها صنفان والباقي للاب لان من اصله ان الاب لا يحجب امه والبعد  
والقري سواء عندنا واختلف على قول علي رضي الله عنه فقيل السدس كله ام الام والباقي للاب كان ام الام  
لانه وقيل لا شيء لها وحجبها ام الاب لكونها اقرب ثم حجب الاب امه كما حجب الاخوة الام وان كانوا  
يرثون مع وجود الاب وهو قول العامة الذي احتج المصنف والحجة لم في ذلك ان القري وارث  
في حق البعد ولكنها محجوبة بالاب حتى اذا لم يكن هناك اب كان الميراث للقري فصارت البعد  
محجوبة بالثري ثم صارت القري محجوبة بابنها فلون المال كله الاب ونظم الاخوان مع الاب  
بحان الام من الثلث الى السدس وان كانا محجوبين وسحق هذا المعنى في باب الحجاب ان شاء الله تعالى

بالاب  
تلك الابواب  
لستقطن

فان قلت ما تقول في ام الام وام الاب وهو حق قلت لم يذكر المصنف حكمها ولكن غاها من اذكر ان القري  
تحجب البعد من جهة كانت وان كانت محجوبة يسغ ان يكون ام ام هنا نصف السدس لان المحجوب اذا  
كان زوجا موجبا للسقوط بالكلية فلا يكون موجبا للنقصان وهو اخف كل اول رويته قال بعض من  
الفرصين غير مسمى والذي عليه العمل ان السدس كله ام الام لانه لو حجت ام الام هنا من نصف السدس لم  
تخل ذلك عن احد طائفتين اما ان يكون الاب فيحصل له مع الولد الربع فضا وذلك فاسد او سقط ذلك  
ويكون مردودا على الورثة وذلك يودي لما عول بعض المسائل الى اربعة عشر فمن خلف زوجها وابنتها واما  
وهاتين الجديتين وانه مخالف للاصول ولم يقل به اصد وهذا خلاف القري والبعد لانها لما حجت البعد  
لم يتقرر السبب حقها فلا يستحق القري شيئا واما عند الاستثنا فقد تقرر السبب في كل لكن الانقسام  
انما ثبت التعارض وعدم الاولوية فاذا اطل الاستحقاق في حق اصددها تحجب الاب ظهر عمل السبب في حق الاخرى  
فاستحقت الجميع كذا قيل **قول** واذا كانت جرة ذات قرابة برفع جرة ونصف صفتها وكجز نصيها  
اي اذا كانت الجدة جرة ذات قرابة واصرة والرفع على ان كان نامة لقوله تعالى وان كان ذو عسرة والترحيم  
مع نصيها والاخرى ذات قرابتين عطف عليه اي الجدة الاخرى ذات قرابتين هذا هو الرابع من تلك  
المراضع التي في بيان وقوع الجهات والجدات وصورة ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من قوله كام ام  
الاب والاخرى ذات قرابتين او اكثر كام ام الام وهي ايضا ام اب الاب امرأة لها ابن وامرأة اخرى لها  
بنت فزوجت من ابن ابن الاخرى فولد منها ابن والاخر بنت فزوج ابن ابنتها وهو ابن بنت الاخرى بنت  
بنيتها فولد منها ولد وهو الميت بهذه الصورة **ميت** وان شئت صورت مكر ذلك  
ما ان يكون للمرأة ابن بنت وبنت بنت فزوج ابن بنتها بنت بنتها فولد لها  
ولم يلون ذات القرابتين ام ام الاب وذات  
لهذه الصورة **ميت** قرابتان قلت تصور ولكن اصد جهة اصددها فاسد  
قرابتان قلت فلا اعتبار بها وذلك كما مر لها بنت وابن واخرى لها ابن وبنت ايضا  
فزوج كل ابن اخا فولد لاحد من ابني والاخر بنت فزوج هذا الابن الميت فولد لها ولد  
الصورة وكذا واصل من هذه المراتب جرة لهذا الولد الميت من جهتين  
اصددها ام ام امه وام ابني امه والاخرى ام ام ابني امه وام ابني امه  
فلا اعتبار بهذه الجهة فصارت نظير المسئلة الاولى **قول**  
او اكثر يعني والاخرى يكون ذات قرابتين او اكثر من قرابتين بازيدت  
درجة اخرى فاما في هذه المرتبة فلا تصور الا من المجوسية ان يكون لها ابن بنت وتزوج ابنتها فاسم فولد  
لها بنت ولها ابن ابن اخر فزوج هذه البنت فولد لها ولد فلهذا المراتب الثلاث





فصورة قوله او اكثر ان كانت احداهما ذات قرابة واحدة كام ام ابو الاب والاخرى ذات قرابات ثلاث كام لم ام ام  
وي ايضا ام ام الا وهي ايضا ام ابني الاب بيان ذلك ان المولى للزوجة الاول بنت بنت بنت اخرى والمولود  
ذكر فزوجت بنت بنتها من هذا المولود فولد منها ولد قتلك المروجه حلة لهذا المولود العلم بصورة  
الحيث بثلاث قرابات وصاحبتها صالحة بقراءة واحدة وهذه الصورة

وهذه التصورات كلها للتوضيح ولتقاس عليها غيرها  
واما سان الحكم فعند لي يوسف يقسم السدس  
بينهما ايضا فاما مطلقا وعند محمد بن عيسى والجهات  
فمن كانت له جهة واحدة فلها سهم من السدس ومن  
كانت له اثلاث جهات او خمس جهات وتحوذ ذلك  
فلها ثلثة اسهم او خمس وعلى ذلك وجه قول

۱۵۲

169  
اذكل واحد من هذه الحيات علة تامة للاسحقاق وتتعدد العلة لان زاد الاستحقاق كمن له بيتان على ملكية  
عين واخر عشر بيتا فانه يسوي بينهما وكمن جرح رجلا حرا و اخر عشر جرعات فالدية بينهما متساوية  
اذا مات من ذلك **اصل** هذا ان الترجيح بكثر العلة لا بسعم على ما عرف في موضعه فان قلت قد  
اعتبرتم الادلة في حكم الحج فاعتبروا في الاستحقاق لم اعتبر الادلة في الاسقاط لان الزم اعتباره في الاستحقاق **قوله**  
بينهما وحكم الحج في حكم الاستحقاق لم اعتبر الادلة في الاسقاط لان الزم اعتباره في الاستحقاق **قوله**  
في اختلاط احوال اصحاب الفرائض وليفينة السؤال عنها اذا امت اصحاب الفرائض فلا بد ان تختص من قرأ عليكم  
على الاختلاط ليتبينه وليتم من تقدير صلة وجرات وسئل عن حال من رزق من زوجته وزوجة ثم رزق  
فسئل عن حال الجدات ثم عن حال الزوجات ثم رزق من اولاد الام وسئل عن حال الجدات ثم عن حال  
الزوجات ثم سئل عن حال اولاد الام ثم عن حال الام ثم اجاب اولاد الام انهم او اكثر فسل عن حال الجدات ثم الزوجات  
ثم اولاد الام ثم الام ثم رزق من عليها اختلاط ثم سئل عن حال الام ثم رزق من عليها اختلاط ثم سئل عن حال  
اختيار او اكثر فسل عن حال الام ثم رزق من عليها اختلاط ثم سئل عن حال الاختيار او اكثر فسل عن حال  
ثم رزق من الاخوات لاب اخا لاب ثم رزق من ابن ثم اجابا بنتين او اكثر ثم رزق من بنت الابن وسئل عن حالها  
ثم اجابا بنتين او اكثر وسئل عن حال من رزق من ابن ثم رزق من ابنت الصلب ثم قل له كم المحزونون وكم الوارثون  
فكان صاحب الفرائض اثني عشر نفرا فالواحد منهم ميت وواحد راض في اولاد الام من حيث ان حال  
الذكر والاثنى منهم واحد فالوارثون من ذلك اربعة الابوان وبنت الصلب وواحد الزوجين واهه اعلم  
**باب العصبات** العصبات جمع عصبه ومعنى العصبه  
لغة قدم وصل قرابة الرجل لاسمه وكانها جمع غاصب وان لم يسمع به من عصب القوم بفلان اذا  
احاطوا به حوله ثم يسمى الواحد بها والجمع والملازم والميراث للغلبة وقالوا في مصدرها العصبية  
والذكر بعصب الانثى اي يحلها عصبه كذا في الوف **قوله** العصبات النسبية اخترز  
به عن النسبية **قوله** ثلثة لان العصبه النسبية اما ان تتوقف عصبونته على وجود  
غيره او لا فان لم تتوقف فهو عصبه بنفسه فان توقفت فاما ان تتوقف على وجود ذكر او انثى والا  
عصبه بغيره والثاني عصبه مع غيره والحق انه عرف بالاستقرار **قوله** اما العصبه بنفسه  
ذكر ذكر الى اخره اي فكل ذكر لا يفارقه الزوجه في نسبه الى الميت فلا يحل له ومنه انثى لان  
يدخلها نصر الذكر من جملة ذري الارحام كابن البنت **واب** الام فان قلت **قوله** الاخ لا بام عصبه  
نفسه والام داخله في نسبه الى الميت من وجه قلت المراد عدم الانثى عدم اقصار  
انتسابه اليه على الانثى ونسبه الاخ اليه ليست بمقتصره عليها وجه الام فيه في مقابلة جهة الاب  
معدومة في استحقاق العصبية بخلاف قرابة الام الالها وصف زائد يصلح للترجيح فوجها  
به على الاخ لا بام لان الترجيح بالوصف يكون لا ببلث العلة ولذا الكلام في العصبه وام والعصبه  
ومن تصلح بهم **قوله** ومن اي العصبه بنفسه اربعة اصناف عرف ذلك منها الاصل



وقضية العقول والاصناف الاربعة جزء الميت واصله وجزءه **قول** ما الاقرب  
فالاقرب برحون بقرب الدرجة من قبيل ان امره هلك اي ان هلك امره هلك فخر الفعل الاقرب  
للاقرب من الجمع من المفسر والمفسر **قول** بقرب الدرجة يعني الترجيح في العصبية شيتين بقرب الدرجة  
ثم بقوة القرابة حتى لو اجتمع من له قربة للدرجة ومن له قوة القرابة فمن له قربة للدرجة اولي كابن ابن  
او ابن ابن الاخ لاب وام والاخ لاب وابنه وهذا النوع من الترجيح يتم بالاصناف الاربعة والترجيح  
بقوة القرابة بخفض بالصف الثالث والرابع وقوله اعني اولهم بالميراث جزء الميت تفسير للترجيح  
بقرب القرابة فان قلت ما الابهام الذي يقتضيه التفسير قلت الابهام هنا من جهتين  
احد ما انه لو لم يسسوا شئ من الامر من ابيه ومن ابنه فان كلامهما يتصل بالميت بغير واسطة وكذا  
اشتبه بين ابن ابنه وبين جد فان كلامهما يتصل به بواسطة واحدة والترجيح بقرب الدرجة  
انما يتصور في موضع اتصال احدهما بغير واسطة والاخر بواسطة والثاني انه لو لم يشتر لظن ترجيح  
ابيه على ابن ابنه لان الاب قربة حقيقة من حيث انه يتصل به بغير واسطة وان كان يتصل به بواسطة  
فازال هذا الاشتباه ومن انه اراد بقرب الدرجة القرب الحكي لا الحقيقي **قول** اي البنون هو تفسير  
لقوله جزء الميت وانما فسر لان الجز يشمل الابن والبنت فبما المراد فان قلت الم يعلم من قوله وكل  
ذكر انه اراد من الجزء البنين دون البنات قلت لم يعلم به بنوه لصلبه وانما يعلم بنو بنيه لانه وصف  
الذكر بنى دخول الانثى في نسبته الى الميت ونفي الدخول انما يتصور في محل قابل للتخلل والقابلة انما لو  
بوجود الواسطة وهناك لا يتصور دخول الانثى اذ لا واسطة من الميت وابنه فلا يتصور دخول الانثى  
وكا دخول الذكر وهذا الكلام يخفى في تفسير الاصل بالاب **قول** ثم اصله اي الاب وانما اخذ الابن  
البنين وقدموا عليه في العصبية لقوله تعالى ولا يورثه لولا ان السدرس مما تزل ان كان له ولد  
فانه تعالى جعل الاب صاحب فروع الذكر ولم يجعل له سببا ففطن له الباقي فدل ان الولد الذكر  
مقدم في العصبية على الاب ولقوله عليه الصلاة والسلام فلا ورث عصبته ذكر فالاولوية بالقرب هو  
الفرع لما في تقدمه على الاصل بالاجماع وكان الانسان يورث ولده على والده ويختار من ماله اليه ومنه  
قوله عليه الصلاة والسلام الولد بحلته محبسة فلا يجاوز ماله عن موضع اختياره الا انما صرنا  
مقدرا للفرع على الاب بالنسبة ما وراه على قضية الدليل وقضية الدليل ايضا ان تقدم البنت على  
الاب لان الشرع ابطل اختيار الكا شيعيين الفرع لها وجعل الباقي لاول رجل هو اولي للبنين  
لانهم فروعه والاب اصله واتصال الفرع بالاصل اظهر من اتصال الاصل بالفرع الا ان الفرع  
ينفع الاصل ويصير من لور ابلوه بخلاف الاصل فانه لا يتبع الفرع ولا يصير من ذكر ابذكر كما في البنات  
والاخبار تدخل في البيع باعتبار الاتصال بالاصل وعلى العكس لا يدخل فاذ اظهر ان اتصال الفرع بالاصل  
اظهر عرف ان الفرع اقرب الى الاصل **قول** ثم بنوه وان سفلوا اي ثم قدم بنوا البنين على اصله لان  
ابن الابن وان سفل يتناول لفظ الولد وقد مر وبالاجماع انهم يقومون مقام البنين اذ سبهم البنون والاعتبار

بالسب

والاعتبار بالسبب دون الشخص **قول** ثم الجواب بالاب وان علا الالف واللام فيه بدل الاضافة اي  
جواب الاب واختاره عن ابن الام فانه فاسد فان قلت الم يعلم بقوله وكل ذكر لا يدخل بنسبته  
الميت انني فلا يحتاج الى التفسير قلت بل لا انه صرح به تأكيد الامر مع وهو اثبات حكم الامر  
لشخص واثبات حكم الحكم من الاخر وانما اخذ عن الاب لان الاب اصل في قرابة الجد الى الميت وان كان الجد  
اصلا بنسبة الاب اليه ولهذا قدمنا الان على الاب وان كان الابن فرعا لان الواحد قد يكون اصلا  
يكون فرعا باختلاف النسبة واما تقديم الجد على الاخ فهو مذهب الخليفة الاقدم وبه اختيار الامام  
الاعظم وسبق في باب مناسمة الجد فان قلت لا يحتاج الى تفسير جزء ابيه بقوله اي الاخوة اذ لا يها  
حيث علم بقوله وكل ذكر لا يدخل من الامر قلت ليس كذلك لان اسم الابن قد يطلق على اصل الاب ولذا مرث بالابن  
والاب مقدم على جزئه فكذا ابن عموم مقامه ورث مثل سببه يكون معدا على جزئه بخلاف المقتبس عليه واما  
تقدم بنو الاخوة على الاخ لان سبب بنو الاخوة الاخوة **قول** ثم جزء جد من بعض النسخ ثم جزء الجد واللام  
فيه للبعد عن جزئه من سبب السابق ذكر وهو ابن الاب وهذه النسخة اول وان كانت الاولى شائعة لانه اذا  
قال جزء جد من سبب الاخوة لان سببهم العمومة فان قلت اصل ان سبب عصبية العصبية  
**قول** ثم بنوه اي بنو الاعمام وان سفلوا لان سببهم العمومة فان قلت اصل ان سبب عصبية العصبية  
نفسه على اربعة انواع البنوة وفرعها وان سفلوا لان سببهم العمومة فان قلت اصل ان سبب عصبية العصبية  
ثم العمومة وفرعها وان بعد ففرع كل صنف اول من الذي يعد وفرعه **قول** ثم رجحون بقوة القرابة يعني  
الصف الثالث والرابع اعني اي اراد بالترجيح بقوة القرابة ان ذاك القرابين اول من ذى قرابة واصل  
اذا كانا مقسامين وبين في الدرجة سواء كان ذوا القرابين ذكرا وانثى اما اذا كان ذكرا فلا خلاف انه اول  
من ذى القرابة الواصلة كالاخ لاب وام اول من الاخ لاب لان الاخوة عيان عن المجاورة في صلب  
ورحم او صلب او رحم والاتصال باعتبار ذلك والاخ لاب وام جاور الميت في الصلب والرحم والاخ لاب  
جاوره في الصلب خاصة بالمجاورة في الرحم وصف زائد حقيقة فصار من له ذلك اقرب حكما واما اذا  
كان ذوا القرابين انثى كالاخ لاب وام اذا صارت عصبية مع البنت فلذلك اول من الاخ لاب  
عندنا خلافا لابن عباس رضي الله عنهما على ما مر وقوله عليه السلام ان اعيان بنى الام يتوارثون  
دون بنى العلات وراى الحديث على رضي الله عنه انه قال ففر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اعيان بنى  
الام يتوارثون دون بنى العلات احتجاج على ترجيح ذى القرابين على ذى القرابة الواصلة ذكر ان كان  
او انثى وفي الحديث ما ان الاخت لاب وام اذا صارت عصبية مع البنت اول من الاخ لاب لانها من  
الاعان فان قلت قد ذكر بلفظي متناول الذكور دون الاناث قلت يتناول الاناث كما  
تناول الذكر كما في قوله تعالى يا بني ادم ونظام فان الخطاب كما تناول الرجال تناول النساء فان قلت  
الخطاب تناول النساء بطريق التسمية والتغليب حالة الاجتماع يكون وامام حالة الانفراد فلا قلت  
بل يتناولهن حالة الانفراد ايضا كما قال الشاعر بنونا بنوا ابائنا وبناتنا بنوهن بناتنا الرجال الالباب

مرو







وسان الجبهة اخوان تزوج الاكبر منهما امرأة فولدت له ابنا والاكبر ابن اخ من اخري ومات الاكبر وتزوجها  
الاكبر فولدت له ابنا ثم ماتت الاكبر ثم ماتت ابنته وتولت هذين الابنين احدما اخو لامه وابن عمه ايضا والاخر  
ابن عمه فحسب اصل المال من ستة وبع من اثني عشر لان في المال ستة وثمانون ومائة في المائة  
لا يستقيم الاثني فاذ ضربت الاثني في الستة تبلغ اثني عشر ترك ابن عم احدما لاب وام والاخر لاب  
وايضا اخو من امه فله السدس بالفرضية والباقي للاخر بالتعصيب لانه مقدم عليه صورته  
وسان الجبهة شخص له بنتان تزوج كل واحدة منهما رجل بعد اخرى  
فولدت الكبرى له ابنا وولدت الصغرى من هذا الرجل ابنتين ثم تزوج  
ابن الكبرى امرأة فولدت له ابنا ثم تزوجت هذه المرأة اصرا من  
الصغرى فولدت له ابنا ولا صرا بينهما ابن اخر وهو ابن عم لاب  
وام ثم ماتت الصغرى ماتت ابنته وتولت هذين الابنين ترك بنتا وبنين  
ثم اصرا ما اخو لامه للبنت النصف والباقي بينهما بالسوية وسقطت حصة الاخوة لام بالبنت صورته  
وسان الجبهة لهذا الشخص ابنا تزوج اكبرهما امرأة فولدت له ابنا  
وله ابن لغريم اخرى ثم ماتت وتزوجها الاكبر فولدت له ابنا  
ومات الاكبر فولدت له ابنا وماتت الصغرى ابنته ترك  
هذين الابنين ونسبته ترك ابن عم لاب واحد واخو لام واحد  
ابن عم لاب صورته  
وسان الجبهة يعرف  
بما ذكرنا وامسا

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن

بن







اي فائته الصلوة المقارنة بصلوة الامام لان نصوصها متكونة عصبة دون ذلك الغير لان الشرع جعله بقوله  
واجعلوا الاخوات مع البنات عصبة وجود البنات شرط لصيرورة الاخوات عصبة باشارة كلمة مع لا  
سبب والشروط ما يوجد عند الحكم لانه خلاف السبب الموجب فلو ان الاخوات عصبة مع وجود البنات  
لا يهن لان من لم يكن عصبة في نفسه لم يكن عصبة في غيره الا ان الشرع جعلهن عصبة بشرط وجود البنات  
فالغير في غير عصبة بنفسه وفي مع غير لا يكون لذلك وبعض الفرضيين جعل بنات الابن الاخوات  
لاب من قسم العصبة مع غير لاجل من اسدس بعد فرض البنت واختلاف وام وهذا الجدل من معنى  
العصبة اذ العصبة من ليس له شيء معين والسدس فرض معين **قول** اخر العصبات مولى العتاق  
وليس مولى العتاق لقوله تعالى واذا نقول لذلك العم الله عليه اي بالامان وانعت عليه اي بالاعتاق والطلاق والام  
في العصبات الجنس اي اخرج جميع العصبات النسبية والمولى مفعول بمعنى النازل كالجواز يعني الحائز وهو  
اسم مشترك من المولى الاعلى وهو الذي اعتق رقيقه على ملكه ومن المولى الاسفل وهو الذي اعتقه ما ملكه  
والاعتاق اثبات القوة الشرعية وسبب ولا اعتاقه العتق الاعلى لانه اذا ورث قريبه لعتق عليه  
ويكون ولا من له ولو كان سببه الاعتاق لما ثبت له الولاية لانه لم يوجد الاعتاق **قول** ثم عصبته  
الترتيب الذي ذكرنا معنى الترتيب الذي ذكر في العصبة بنفسه اي ان لم يكن المعتق موجودا فجزؤه او ميراث  
معتقه ثم اصله ثم جزؤه ابيه ثم جزؤه فلورث معتق ابيه وابا معتقه فعلى ما استقر به الشيخ بقوله  
ثم عصبته بلوز المال كله لان معتقه لا لمعتق ابيه فانهم لقوله صلى الله عليه وسلم الولاية لجهة كلمة النسب  
اي تشا بكم ووصلة لوصلته **وبين** مع ان ولاية العتاق بمنزلة الابوة صورة ومعنى اما صورة فلان  
المعتق ينسب الى معتقه بالولاية كما ينسب الابن الى ابيه بالولاية واما معنى فلان الولاية الدكان سبب لاجل  
ولله والمعتق كان سبب احيا المعتق من حيث ان الحرية حياة والرق قتل والانسان بصورته  
ومعناه فالمعتق سبب لاجل معنى الانسانية في المعتق وهو صفة المالكية وبه بان الانسان  
سائر الحيوانات وظهر انه بمنزلة الوالد **وقال** جمهور الصحابة منهم علي وزيد بن ثابت رضي  
الله عنهم وهو قول علماءنا رحمهم الله **وقال** عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو مخرج عن الرد وذوي الارحام  
لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اي اقرب بمن ليس له رحم والميراث هيئتي بينا  
القريب ولما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشره ولم يشره ومن اخر عليه فاشتره واعتقه  
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لذلك الرجل هو اخول ومولا فان شكره فهو خير له وشكره وان كفر  
فشر له **وقال** من كان له شريك في النعمة فله ان يشكره فله ان يشكره فله ان يشكره فله ان يشكره فله ان يشكره  
منعصر اجره وكون لفران المعتق خير للمعتق لانه اذا كفر وحججه نعمة بقا اجره على حاله وكان شرا للمعتق عليه  
حيث قابل النعمة بالكفران وهو من موهبة عتق موهبة **قال** وان مات ولم يترك وارثا انت عتقه  
فقد شرط عدم الوارث في بورت مولى العتاق واولوا الارحام من جهة الورثة لان الولاية مسببة بالقرابة  
لقوله عليه الصلاة والسلام الولاية لجهة كلمة النسب وملتزمة بالشئ لا يكون معارضا لحقيقة فكيف يتج

على حقيقته ولا نه اضيق من القرابة ولهذا قيل الرفع كما في جراحه والقرابة لا تحتمل ولا يقال ان الزوجه 174  
تحتمله ومع هذا من القرابات بل اصلها لاننا نقول لما كانت الزوجية اصل القرابات وفي تنقيح عنها ثبت  
لها حكم القرابات اذ حكم الفرع مثبت للاصل وان اعدم منه معناه الا ترى ان حكم البيع حكم الصيد  
في حق المحرم وان اعدم منه معنى الصدية على ان كلامنا فيما بيننا القرب وهو العصبية وبالزوجة  
لا لسحق العصبية فلا رد بقصا وحجة الجمهور ما روي ان بنت حمزة رضي الله عنها اعتقت عبدا  
ثم مات العبد وترك بنتا ومولا ثم جعل النبي صلى الله عليه وسلم نصف ماله لبنته والمال لمولاه  
بنت حمزة وهذا دليل واضح على تقدم مولى العتاق على الرد وذوي الارحام وقوله ولم يدع وارثا اي  
عصبة لما ذكرنا الولاية سبب نزولها ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة اخ من المهاجرين  
والانصار وكانوا يتوارثون بذلك فنسخ ذلك الحكم هذه الالة وبيته ان الرحم مقدم على المولاة والمواث  
وبه نقول لان الولاية بمنزلة الابوة كما قررنا انك ثم ان المعتق لا يرث من المعتق عند العامة وعن الحسن  
الصري والحنن بن زياد اندرث ايضا منه لما روي ان جلادات على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولم يكن له وارث الا بعد اعتقه فرفع النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه اليه **وقال** لان الولاية سبب بوجوب الميراث  
من اهل الجانبين فيجب ان يوجب من الجانب الاخر كما في النكاح والصحيح قول العامة لقوله  
عليه السلام الولاية لمن اعتق ولقوله رضي الله عنهما لامرأت المعتق والحديث غير صحيح او مشح  
بما روي ويجوز ان يكون دفع اليه بالوصية بخلاف عقد النكاح فانه اصل القرابات كما مر **وقال** الاعاثر  
من الاسفل سوا كان اعتقه لوجه الله اولوجه الشيطان او اعتقه ساسة او بشرط ان لا ولا عليه وقال  
مالك ان اعتقه لغير وجه الله تعالى لا يرث لان هذه صلة شرعية فانما يستحق هذه الصلة من يعتق لوجه  
الله واما من اعتق لوجه غير الله فحان في قصده فيجوز هذه الصلة وهو محجوج عليه بالطلاق ما روي وهو  
قول عليه الصلاة والسلام الولاية لمن اعتق وقوله هو اخول ومولا وكذلك كل دليل مر فيه وان  
سبب الولاية العتق وقد تحقق من جهة فلا معنى لرد الحكم عند تحقق السبب الموجب له **قول** **وقال**  
للانات من ورثة المعتق من هذه التبعية لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاية الا ما اعتقن من الاخر  
فان قلت لم اطلق الشيخ رحمه الله المروي عن الصحابة رضوان الله عليهم على قول النبي صلى الله عليه وسلم  
فان هذا المروي هو من الصحابة قلت لما ان هذا لا يوف الاسماع لا رايا فالأثر منهم في مثله كالجبر فان قلت  
هذا المروي شاذ فليكن محورا العمل به قلت لنا انه باق اول الكار الصحابة عمرو بن ابي مسعود فانهم قالوا  
بذلك فصا بمنزلة المشهور لتألم بالاثقان **وقال** كلمة ما غير العقل او كلمة من العقل لا حتى ان من قال  
من في الدارج جوابه زيد او عمرو وان قال ما في الدارج جوابه شاة او فرس فينبغي هنا ان يقول الامر اعتقن قلت  
كلمة ما تجي معنى من كما في قوله تعالى والسموات ما بناها اي ومن بناها ولا ان النصارى لمعتقن بغير العقل لعدم استنا  
بالة المعرفة وهي العقل حيث انكروا وصداقية الله تعالى واستنكفوا عن عبادته ولم يوحوا وحجروا وانما  
واستيقنتها انفسهم جاز انهم الله تعالى بان جعلهم عبدا عبيد وضرب الله الرق والملك كاليهم حتى يباعون



مات المدرج

۱۵۹

٢٧١

سے قریب ہے











نصفها ثلثة للمكبري فصارت ثلثها سهمان للوسط فصارت ثلثها ثمانية وسدسها سهم لول الام له  
 ماتت الوسط بعد ذلك فصح سهمها من اثني عشر وسبعين وبعدها سهم الدور منها وهي اربعة ترجع الى ثمانية  
 وستين منها لول الام ثلثة عشر وللحجة وخمسون بياض ذلك ان الوسط اذا ماتت خلفت اخوات بنت  
 عصيات سباعا اعتبارا بها المولا فاصل المال من اسن الحجة سهم والباقي للعصيات سهم والسهم  
 لا يستقيم على روس العصيات فاحزب رؤسهم اثني عشر ثلثة اثني عشر نصفها ستة وللحجة والباقي من العصيات  
 اسداسا على اعتبار سهم المولا ثلثة الحجة وسهمان لول الام الوسط وسهم الميثة الاول ربي الصغرى لو كانت  
 حية فاذا كانت ميثة رجع ذلك السهم الى مولاها وهم مولا وانحها الحجة واخذها الميثة وهي الوسط والسهم  
 الواصلة ليستقيم على الستة ايضا فاحزب الستة في اثني عشر تبلغ اثني وسبعين نصفها ستة وثلثون للحجة  
 بالنسب النصف والباقي ثمانية عشر لولها على الاب وثلث الباقي اثني عشر لول ام الوسط وبقي ستة  
 وترجع هي الى مولا ام الصغرى وهم مولا امها والحجة والوسط فنصف الستة ثلثة للحجة وسدسها سهم لول  
 الام وثلثها سهمان للوسط لو كانت حية وهذا السهمان الدور خرج من الوسط وعاد اليها معطاهن  
 السهمين من ستة وثلثين في اربعة وثلثون فاذ اسقط منها سهمان فبقوا اربعة اسهم من اثني وسبعين فاذ اقطعت  
 منها اربعة اسهم بقي ثمانية وستون وهي التصحيح نصفها اربعة وثلثون للحجة بالنسب وثمانية عشر لولها  
 بالولا على الوسط وثلثة اسهم ايضا بالولا على الصغرى فجعل للحجة خمسة وخمسون اربعة وثلثون بالزهر واصل دور  
 بالولا ولول الام اثني عشر بولاد على الوسط لانه مولا امها وله ايضا سهم من نص الصغرى بولاد عليها فصار له  
 ثلثة عشر واما لسلطان العيان لا شكل هذه المسئلة من بين اخواتها ومن العيان اخرج من عيان الشيخ  
 رحمه الله ومثل هذه الامور فروعها **المسئلة الثالثة** فيما اجتمع الوالد من جهتين ووقع الدور فيه وذلك  
 كاختين حورين لولها احدا اباهما واشترت الاخرى الام فمقتتوا عليها **قلت** **رجل**  
 فلولمات الام فلبنتها الثلثان ولزوجها الربع والباقي التي اشترت الام **قلت** **رجل**  
 وفتح المسئلة من اثني عشر فلولمات التي اعتقت الام كان مالها اليها تعصبا واشي لاختها نسبيا ولا تعصبا  
 فلولمات الاب فلبنته النصف بالنسب ولها الباقي ايضا بالولا فان كانت الباقية هي التي اعتقت الام فلها  
 النصف بالنسب والباقي لبنته الميثة لول ذلك مولاتها وهذه الحجة هي مولا امها فكل من جميع مال الاب  
 ولومات الاب اولاد ماتت التي اشترت الاب ثم ماتت الام فالاب للمات كان لامرأته الثلث وللبنته الثلث  
 بالنسب والباقي للتي اشترت الاب وفتح من اربعة وعشرين والماتت التي اشترت الاب كان للام الثلث وللأخت البنت  
 والباقي للأخت ايضا لانها مولاتها من قبل امها وفتح من ستة فللمات الام كان للبنت النصف والباقي للأخت  
 ايضا لانها مولاتها من قبل امها وفتح من ستة فللمات الام كان للبنت النصف بالنسب والباقي لولها بالولا  
 كانت الباقية هي التي اشترت الاب كان لها من ميراث امها النصف بالنسب والباقي لولها ايضا لان ذلك لولها  
 والحجة مولاتها من قبل الاب **المسئلة الرابعة** في ذلك ايضا ثلاث بنات اشترت اصد من الاب والثا  
 الام والثالثة الحد هذه الصورة **قلت** **رجل** **بيان** ثلاث بنات



تراروا ولا علم من احد اشترت الكبرى الحد والوسط الاب والصغرى الام فبات الاب والحد والكبرى والوسط الثلثان اشترت اصد  
 الاب والاخرى الحد وبعثت الام والصغرى التي اشترت بالام الثلث واللاحت النصف والباقي لبيت المال لانه لا  
 ولا عليها اعني عا اصدى الاختين من قبل الما واما المولا عليها من قبل امها وليس مولاها حتى فاز اردت تحقيق ذلك  
 احبال الباقي وهو السدر لمولاتها ومولاتها هي التي اشترت الاب فلما كانت ميثة ولا عصبة لها كان ذلك لمولاتها  
 ومولاتها هن الميثة الاخيرة فخرج اليها لانه خرج منها وهو سهم الدور ولذلك جعلناه لبيت المال  
 على المسهور وقسط هذا ما ذكرناه من نظائره وامامع المولا وميثة لا يصح على الصحيح من مذهب الصحابة وعن  
 عثمان وميمونه زوج النبي عليه الصلاة والسلام انه **باب** **الحج**  
 هو في اللغة المنع ومنه احجاب اسم لما يحجب به وهو الستر الذي يمنع بدع النظر لما وراءه وامرأه  
 بحجوبة اي ممنوعة عن النظر اليها ومنه حاجب الملك لمنعه الناس عن الدخول عليهم وفي الشيعة  
 عباة عن منع شخص محصور عن غيره بوجود شخص محصور والاسم الشرعي فيه معنى اللغة ثم هو يستعمل في الفراء  
 على وفاق اللغة اذا كان المنع لوجود شخص اخر لا يمنع في نفس الممنوع اما اذا منع لمعني في نفسه وهو كونه  
 رفيقا او قاتلا او كافرا او مستمنا في الدار فانه يسمى محجورا وما لا يحجب به والله اعلم **قول** **الحج**  
 نوعين حج نقصان وهو حج عن سهم الى سهم اي عن سهم محصور الى سهم محصور اقل منه وذلك  
 اي حج النقصان لحصة نفر وقوله للزوجين مع عطف وقاته فانه بدل من حصة نفر بدل الكل من الكل تكرر  
 بالام والاصل وهو اللام يعني الزوجين بحج من النصف الى الربع اي الزوج ومنه الى الثمن اي الزوجة بالولد والام  
 والام من الثلث الى السدر ولول الام والابن من الاخرة والاخوات مطلقا وبنت الابن من النصف او الثلثين  
 الى السدر بالصلة الواصلة والاخت لاب كذلك مالاخت الواصلة من الابن وقد مر بان هذا الحج في فصول  
**القول** **حج حرمان** وقد مر تفصيله واخر ان شاء الله تعالى قوله والورثة فيه قيل في باب الحج  
 وقيل في الكلام عند قوله وحج حرمان وقوله والورثة فيه اي في باب الحج ايضا ابتداء الكلام والاصح ان  
 ان الضمير فيه مرجع الى الحرمان لا تقدير صرف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اي في حكم الحرمان **قول**  
 فنحن لا نجوز بحال اي في حال لان الحال لا يحجب بها وانما يحجب فيها والحال بمعنى الاحوال اذا التكرار في سيا  
 التفي بعروما ضروريا والثلث القطع يقال بنته ميثة وهذا اذا كان باب المصاعف اذا كان يفعل  
 منه مفسور الابح في الامتعدا الا حرف معدون وقال لا افعله بنته ولا افعله البنت لكرامات  
 فيه ونصبه على المصدر فذكر الجوهر في قصير معنى قوله لا يحجبون بحال البنت اي لا يحجبون في جميع الاحوال ولا  
 يمتنعون ولا يقطعون عن الميراث البنت بحيث لا رجوع في الحكم بعدم البنت والتنوين في قوله ستة بدل من  
 المضاف اليه اي ستة انفس ثلثة من الرجال الابن والاب والزوج وثلثة من النساء بنت والام والزوجة  
 قدم الابن في الزكوة لكونه جزءا **الميت** ثم الاب لكونه نسبيا فعلى هذا النساء فان قلت كيف اؤطر في الذين  
 لا يحجبون بحال في حكم الحرمان قلت لان حج الحرمان حليل لاصد الفريقين نفيه ولا خرافته في حال وكل  
 واصل الفريقين يكون اذلا في تقسيم الحكم وهذا كما يقال الناس في خطابات الشرح على موضع اصد

ق  
 جمه



د اخل فيها كالعاقول البالغ والاخر غير اخل فيها كالصبي والمجنون فهما وان كانا غير اصيلين فقد اذلا في النسب  
فهذا مثله **قول** **وهو** يورثون بحال ويجوزون بحال الباقي بحال معنى في قدم وانما ذكر بالابتداء  
اللفظان في حال وفي حال يعني يرثون في حال عدم الاستحسان الذي يورث هذا الفرع بهم كالجدة مع الاب او  
حال كونهم اقرب من غيرهم بعدم من هو اقرب منهم كالابن مع الاب حال عدم الابن ولذلك المراد من قوله ويجوزون  
في حال اي في حال وجود الاستحسان الذي يورث هذا الفرع بهم كالجدة مع الاب او في حال كونهم ابعد بوجود  
هو اقرب منهم كالابن مع الاب **قول** **وهو** اي حكم الفرع الذي يورثون بحال ويجوزون في حال معنى اصيلين  
الاصلي ما يتفرع منه ويثبت عليه غير والمراد هنا الفاعل الكلي اي الامر الكلي المنطبق على الجبرسات  
لعدم منها احكام الجبرسات اصدا ما يورث اصلها ان كل من يورث الاداء ارسال الدولة اليه في اللغة قال  
الله تعالى فادركوه ثم استعير في ارسال كل من يورث الجارية في قوله كل من يورث الميت شخص اي من يرث  
قربته الى الميت بشخص والباقي للصاق اي بان يكون قربته موصلة بشخص قربته موصلة بالميت لا يورث  
اي ذلك المدرج وجود ذلك الشخص الذي يورثه موصلة بالميت سوى اولاد الام فانهم يرثون مع الام  
مع انهم يورثون بها الى الميت بقوله سوى اولاد الام اشارة الى جواب سوال مقدم واصل ستم تقرير السؤال  
مرو تقرير الاصل نقول ان كل من يورث الميت شخص فان كان ذلك الشخص المدرجة مستحقا لجميع التركة لارث  
المدرجة مع التحديد لارث وجهته او لا كالأب مع الاجداد والجدات الا ان يورث به الى الميت والارث  
والاخوات وكما جرد مع الاعمار والجدات الا ان يورث به وان لم يكن المدرجة مستحقا للجميع فان التحديد  
الارث ما بينتهما لارث المدرجة مع الاجداد وبنات الصلب مع بنات الابن والاخوات لاب وام  
مع الاخوات لاب وان لم يكن ذلك الشخص المدرجة مستحقا للجميع ولم يحدد السبب يرث المدرجة وجود  
كافي الامر واودادها فعلى هذا في قوله لعدم استحقاقها جميع التركة تسامح لان ميراث اولاد الام منها  
ليس علته عدم استحقاق الام جميع التركة فانه لو كانت العلة ذلك لكانت الجدة ترث مع الام بل  
العلة لارثهم معها عدم اتحاد السبب وهذا لان سبب ارث الام الامومة وسبب ارثهم الاخوة ونحو  
ان يكون اشارة الى الفرق بينهما وبين الاب حيث يجب الاخوة من جهة ولم يجب الاخوة من جهة لان الاب  
يستحق الجميع لانه عصبة فلم يورث من يورث به شي ولا لذلك الام **قول** **والثاني** الاقرب بالاقرب كما ذكرنا  
في العصبات اشارة الى ما تقدم في العصبات انه يعتبر قوة القرابة عند التساوي في الدرجة كالاخ لاد  
والاخ لاب واسمها وكما لم لاب وام والعم لاب وابنهما فان تفاوتت الدرجة فلا اعتبار بالقوة بل يعتبر قرب  
الدرجة كالابن وابن ابن اخر وكابن الاخ لاب وام والاخ لاب وابنهما كالأب وام والعم لاب فالاقرب يجب  
الابعد بالاقرب دون الاداء فان قلت على اي اصل يخرج يجب الامر الجدة الابوية ويجب الاب  
اولاد الام ويجب الابنتين لبنات الابن ويجب الاخ لاب وام والاخوات لاب ويجب الاخ لاب وام  
الاخوات لاب ويجب البنت لاولاد الابن ويجب الابن الاخوة والاخوات مطلقا قلت يجب  
الام الحرة يمكن تحريمها على الاصلين القوة والقرابة اما الاول فلان الام لما حجت الجدة من قبلها فاولا ان

يجب الجدة الابوية لما ان الام اقرب من ام الاب وان كانت ابوية لها فمن يحجبها يحجبها واما الثاني فلان ارث  
الجدة قرابة الولاد والام اقرب فتقدم الاقرب على الابعد واما يجب البنين لبنات الابن فلان البنات لا يورثون  
على الثلثين فتقدم في استحقاقه للاقرب فالاقرب واما يجب الاخين لابون فلقوتها واما يجب ابوك ولاد  
الام فبنيها الاول اذا الاخوة الابوية واجمة والامومية موصلة فالاب الحاحب للراح حاحب المرح  
وجب الاخوات لاب بالاخ لاب وام فيخرج على الاول اي لقوة القرابة اذ هو قائم مقام الاخين فيجب  
هو من جهة الاختان فلانه يجب الاخ لاب وهو سائر بها فحاحب المسافر والمسافر حاحب للمسافر فذلك المسافر  
وجب الابن الاخوة والاخوات مطلقا ويجب البنت اولاد الام للقر فثبت ان الجدة في جميع من يجب كخرج  
على الاصلين المذكورين واعلم ان الورثة في الجدة ثلاثة اصناف احدها ان يكون الحاحب والمحجوب عصبة  
والثاني ان يكون صاحب فرض والثالث ان يكون اصدا عصبة والاخر صاحب فرض فان كانا عصبيين  
فالجدة يجب استغناء اذ الاقرب اول بالتصميم وذلك كالابن ومن سقط به من الذكور والاب ومن  
يجب بد منهم وان كانا صاحب فرض اختل ان يكون يجب استغناء كاولاد الام مع البنات وبنات الابن واختل  
ان يكون يجب نقصان كالام مع البنات وبنات الابن والاخوات مطلقا والاخت لاب مع الاخت لام وا  
وان كان اصدا عصبة والاخر صاحب فرض نظر فان كان الحاحب ذا فرض والمحجوب عصبة فذلك الجدة  
يجب النقصان كالبنين مع البنات والاخوة مع الاخوات والاب مع الام فانه لو اقدم الاناث صار  
جميع المال للذكور في وجود الاناث انتفى نصيبهم ولا ياتي فيه يجب الاستغناء وان كان الحاحب عصبة  
والمحجوب ذاسهم تحت الامر ان اعني يجب النقصان كما في مسائل القول من خلف اخين لابون ولقوت  
لام واما فالاخين اربعة من سبعة ولو كان معها اخ لابون فلم يراع مع الاخ اربعة من ستة ويحتمل  
جب الاستغناء كبنت الابن معه اولاد الاب وام مع الاخت لاب **قول** **والحرور** لا يجب عندنا انما  
اطلقه لغتهم انه لا يجب كلا المجبين اعني يجب النقصان ويجب الحرمان وقيد يجب النقصان بخلاف  
ابن مسعود رضي الله عنه لعرف انه لا يجب الحرمان وهو رواية ميسرة الامام الحسن واسرار  
القاضي زبد وفرانس القناني والفرانس العثمانيه وذكر محمد في كتاب الفرائض رواية عن الشعبي ان ابن مسعود  
رضي الله عنه قضى امرأة مسلمة خلفت زوجها مسلم واخوين مسلمين وابنا نصرانيا للزوج الربع وليس  
للاخوين لام ميراث **وهو** كذا اطلق في رواية ميسرة خواهر زاده فصار عنه فيجب الحرمان روايتان  
اصحها ما ذكر الشيخ رحمه الله ومذهبنا قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وجه اصح الروايتين عنه ان يجب  
النقصان ثابت بالنقص باسم الولد والاخ مطلقا وبسبب الكفر والرق والتكليف لا بتغير هذا الاسم والتقييد  
بكون الولد والاخ وارثان زنا على النقص وهذا لا يجوز لانه نسخ فلا يثبت الا بما يثبت به النسخ وجه قولنا  
ان الحرور كالمعدوم في حق الميراث لانه حر لم ينع في نفسه فانعدم اهلية الميراث والعلة تنعدم  
بفوات الاهلية وبفوات شرط من الشروط الا ان ينع المجنون غير منعقد لفوات الاهلية ومع الحر غير  
منعقد لفوات شرط الانعقاد وهو المالية وجب وجود البيع ومدومه معتلة وهذا كذلك لما كان الفاتية لا



الولد

ما وجد من ليس باهل للمرات ومعه من له الارى ان ولد المحرم رث بالاجماع وكذا اصوله ولو كان المحرم بمنزلة  
الحج وان كان حيا صورة لما ورث اصوله وفروعهم وجون والمراد من الولد المذكور في الآية واليه ارث لانه عطف  
على الولد في اول الآية وهو قولهم تعالى بوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وهذا الولد وارث بالاجماع  
وكذا ما عطف عليه لانه ذكر المعطوف عليه مع قابلا لاضافة امي قوله في اولادكم ثم ذكر الولد المعطوف منكر  
والمعرفة اذا اعيدت نكته كانت الثانية من الاول ولذلك اثبتت صفة الوراثه في الاخوة مقتضى ذكر  
صفة الوراثه في الولد **قوله** والمحبوب بالانفاق يعني يجب حب الحرمان كما مر في القرى والبعد  
اذا كانت القرى محبوبة فان ام الاب وهو محب ام ام الاب حب الحرمان اما يجب النقصان فكلاهما من الاخ  
والاحوات فصار من اي جهة كانا اي الابن او الاب اولاد ذكر او انثيين او مختلطين لا يرثان مع الاب ولكن  
يجبان الام من الثلث الى السدس والفرق عندنا بين المحرم والمحبوب ان المحب ليس له اهلية الميراث من كل وجه  
فيجعل كالميت في حق الاستحقاق والحب بخلاف المحبوب حب النقصان فانه اهل له من وجه دون وجه  
فيجعل كالميت في الاستحقاق وكالحية في حب فممن وكان المحبوب وارث في حق محبوه اذ لو لم يحبه اكان رثت  
من محب به بخلاف المحرم فانه ليس يوارث في حق احد وعندنا من مستفود لما كان المحرم حيا والمحب يوارث  
به لان ذرجه المحبوب اهل من درجته **باب** **مخرج الفروض**  
المخرج جمع مخرج وهو مفعول من الخروج والمفعول بفتح العين او كسر للموضع اي مواضع خروج هذه الفروض  
**قوله** اعلم ان الفروض المذكورة اي في كتاب الله تعالى او في باب معرفة الفروض وكذا علم يستعمل للتبيين في  
الاويل ليتبينه السامع على الاحكام الالهية **قوله** نوعان اي باعتبار التضعيف والتقسيف ولكن  
بعض الفرضين حمل الكل نوعا واحدا اذ نسبة الثمن من السدس لنسبة الربع من الثلث لان الثمن ثلثه  
ارباع السدس والربع ثلثه ارباع الثلث والنصف ثلثه ارباع الثلث فكان الكل نوعا واحدا بهذا الطر  
واما وجه جعل الفروض نوعين فالعبد الضعيف يقول ان السدس لا ياتيان الا من مخرج ضعف من  
مخرج الثلث والربع واليمن لا ياتيان الا من مخرج ضعف من مخرج النصف فالنصف من مخرج هو ما يقع  
عليه اسم العبد وهو اثنان والثلث من مخرج هو ما يقع عليه اسم العبد وهو الثلث فاركبتين  
مخرج النصف هو مخرج الارباع والامان وما رتب من مخرج الثلث هو مخرج الثلث والاسداس فكانت  
نوعين بهذا الاعتبار **قوله** على التضعيف والتقسيف فانك ان ابتدأت بالادنى من الفروض قلت  
ضعف الثمن ربع وضعف الربع نصف وضعف السدس ثلث وضعف الثلث ثلثان وان ابتدأت بالاعلى  
قلت نصف النصف ربع ونصفه ثمن وقلت نصف الثلث ثلث ونصفه سدس فقلت ان التضعيف  
نسبة الاعلى الى الادنى والتقسيف نسبة الادنى الى الاعلى وان شئت اخذت مخرجا تجمع فيه هذه الفروض  
وهو اربعة وعشرون واخذت نصفه وثلثيه ثم ضعفت ونصفت **قوله** نصفه اثني عشر  
وربعه ستة وثمنه ثلثه وثلثاها ستة عشر وثلثه ثمانية وسدسه اربعة ثم يقول النصف ضعف  
الربع والربع ضعف الثمن والنصف ضعف ضعف الثمن وتقول الثلثان ضعف الثلث والثلث ضعف

السدر

السدر فالثلثان ضعف ضعف السدر هذا باعتبار نسبة الاعلى الى الادنى وتقول باعتبار الادنى الى الاعلى  
الثلث نصف الربع والربع نصف النصف فالثلث نصف نصف النصف وتقول السدر نصف الثلث والثلث  
نصف الثلثين فالثلث في ذلك انك تكتفي بحفظ فممن كل نوع اما الادنى او الاعلى وتقف من ذلك بقية  
الفروض ايضا فانه التوطئة لما نذكر بعد هذا من الاكتفاء بمخرج الاقل عند اختلاطه مع ضعفه  
واضعافه **قوله** فاذا جازية المسائل من هذه الفروض احاد احاد لم يخرج كل فرض سمية الا النصف  
فانه من اثنين فانه ليس يسمى النصف فالربع من اربعة والثمن من ثمانية والثلث من ثلثة والسدر من  
ستة وهذا ظاهر فان قلت **اليس** يكتفى ان يقول احاد مرة واحدة اذ هو معنى المعنى لانه معدول عن  
واحد واحد كشي وثلاث ورباع قلت **بلى** لانه شاء نظر الى اللفظ فانه موصو اللفظ وقد جاء في  
الحديث صلوة الليل مثنى مثنى وهو فلفظه كلا فانه موصو اللفظ مثنى المعنى **قوله** واذا جازية  
او ثلاث اي واذا جاز من هذه الفروض اثنان او ثلثة او ثلاثة وتمام من نوع واحد او احوال اي  
والحال ان احد النوعين لم يختلط بالآخر كما اذا جاز نصف وربع او نصف وثلث او ربع وثلث او نصف وثلث  
وثلث او جاز ثلثان وثلث او ثلث وسدس او ثلث وسدس او ثلثان وثلث وسدس **قوله** فكل عدد جاز  
قوله واذا جاز يعني اذا اختلط افراد النوع الاول ببعضها وبعض افراد النوع الثاني ببعضها  
فكل عدد يكون مخرجا كجزء اي لفرض فذلك العدد اي المخرج ايضا كما يكون مخرجا لذلك الجزء يكون مخرجا لضعف  
ذلك الجزء واصل ضعف ضعفه كالسدر هو مخرج السدر واصل ضعفه وهو الثلث واصل ضعف ضعفه وهو  
الثلثان وهذا لان مخرج ضعف السدر هو الثلث ثلثه وهو متداخلة في مخرج السدر وهو ثلثه  
وكذا مخرج ضعف الثمن وهو اربعة وهو متداخلة في مخرج الثمن وهو ثمانية فخرج مخرج الضعف للثمن  
وجعلنا المخرج المتداخلة فيه وهذا ظاهر ايضا بالاستقرار والتتابع **قوله** واذا اختلط النصف  
من الاول بكل الثاني اي من النوع الاول بكل النوع الثاني بخلاف الموصوف من كل منهما او سبعة اي مخرج  
النوع الثاني فهو اي النصف اي مخرج واحد وبما صله مع ما اختلط به من النوع الثاني من ستة وانقدر  
صنف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا التقدير في قوله فممن اثني عشر وفي فممن اربعة عشر  
الاصل منه انك اذا اردت ان تعرف ذلك فانظر الى مخرج الجزء المختلط والمخرج النوع الثاني او مخرج بعضه  
فان توافقا ضربت وفي احد المخرجين في الآخر وان تسانا فاقرب احد المخرجين في الآخر لمخرج النصف اثنان  
ومخرج الثلثين والثلث ثلثه وسبعة مائة فاقرب الاخير في الثلثه بصير ستة وايضا من مخرج  
النصف ومخرج السدر موافقه فاذا ضربت وفي احد ما في الآخر تقصير ستة ايضا وتقول مخرج  
النصف اثنان ومخرج النوع الثاني ستة والاثنتان داخل فيها فتخرج المتداخل مدخل المتداخلة  
فيه والاول اولى لعمومه لان النصف اذا اختلط بالثلث او بالثلثين لا يخرج الا بالاضرب **قوله**  
واذا اختلط الربع من الاول بكل الثاني او سبعة فممن اثني عشر لان مخرج الربع اربعة ومخرج  
الثاني ستة وسبعة موافقه بالنصف فاذا ضربت نصف احدى في الآخر يبلغ اثني عشر وايضا

الربع



من يخرج الربع ويخرج الثلث وهو ثلثه مبسطة فاذا ضربت كل احد من في الاخر سلب اني عشر ايضا **قوله**  
واذا اختلط الثمن بكل الثاني او بعضه فهو اربعة وعشرون لان يخرج الثمن ثمانية ويخرج النوع الثاني  
سبعة ويخرج بعضه ثلثة ومنهما موافقه او مبسطة فاذا ضربت وفق احد المخرجين في الاخر اوله  
في كله يبلغ اربعة وعشرون فان قلت **هل يستقيم قوله** واذا اختلط الثمن بكل الثاني فان الثمن لا يتصور  
اختلاطه مع الثلث او الثلث مع السدس اما اوصلة الا ان احد صاحب الثلث لان صاحب الثلث  
يكون صاحب الثلثين ينتن صاحب السدس اما اوصلة الا ان احد صاحب الثلث لان صاحب الثلث  
اما الام او اولادهما والام حجت من الثلث الى السدس اولادهما حجبوا من جميع الثلث لعدم  
الملك اختلاط الثمن الثلثين والسدس دون الثلث قلت **هذا غير مستقيم** فلا يتصور  
قول الجمهور وانما يتصور على اصل ابن مسعود رضي الله عنه وذلك لان عنده المحرم يحجب النقصا  
كما في روجه وام واخين لابون واخين لام وابن محرم فعندنا اصل المشكلة من اني عشر  
وتقول اني سبعة عشر وعنده اصلها من اربعة وعشرون وتقول اني اربعة وثلاثون لان ابن الجوزي  
حجب الزوجة من الربع الى الثمن **ثم اعلم** ان صور الاختلاط في القسمة العقلية لا تزيد على خمسة وسبعين  
صورة وذلك لان النوع الاول ثلثة النصف والربع والثمن والاختلاط منه اربعة النصف والربع  
او النصف والثلث او الربع والثلث او النصف والربع والثلث فصار سبعة والنوع الثاني ثلثة ايضا الثلثان  
والثلث والسدس واختلاطه اربعة ايضا الثلثان والثلث والسدس او الثلث والسدس او الثلثان  
والثلث والسدس فصار هذا ايضا سبعة فاذا ضربت السبعة في السبعة تبلغ تسعة واربعين وكان اختلاط  
كل نوع بعضه ببعض اربعة فان انضم الثمانية الى السبعة واربعين تصير سبعة وعشرين هذا باعتبار القسمة  
العقلية والذكي وجوده شرا كاشف لثبوت صورة وتبقى سبعة وعشرون صورة والذكي لا يتصور  
تلك الصور ربع وثمن لان الثمن الزوجية بالولد والربع عند عدمه اولد الزوج حال وجوده فلا يتصور  
اجتماعهما اللهم الا ان تفرض الميت تحت مشكلا ولا يتصور اجتماع الثمن والثلث على قول الجمهور لما سبق  
صور اجتماع النصف والربع والثلثين ولا اجتماع النصف والثلث والثلثين ولا وجود للثمن حال وجود  
الزوج لا خصاص للثمن بالزوج فليسقط نسب ذلك من اختلاط النوع الاول بعضه ببعض صور ثمانية  
اختلاط الثمن بكل الثاني او بعضه اربع صور من اختلاط النوع بكل الثاني او بعضه سبع صور من اختلاط النوع  
والربع بكل الثاني او بعضه اربع صور من اختلاط النوع بكل الثاني او بعضه اربع صور من اختلاط  
النصف والثلث بكل الثاني او بعضه ست صور من اختلاط النوع بكل الثاني او بعضه جميعها وهو سبع صور  
فكان مجموع السافظ ثلثين صورة واعلم انه لا يجتمع في مسألة اكثر من اربع فروض نون ذلك بالاستقراء والنظر  
في صور الاختلاط التي حشرت كما ذكرنا **باب** **العول** العول لغة الميل  
الجور ومنه قوله تعالى ذلك ادنى ان تقولوا اي اقرب من قولهم عالج الميزان اذا مال وانفق  
وعالج الحاكم في حكمه اذا جان وزوت عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تقولوا ان الجور

ومن الثاني ان لا تقولوا الاكثر عالج من قولهم عالج الرجل عياله بقولهم ما نهم عولهم اذا انفق عليهم **١٤١**  
لان من عول عاله لزمه ان يعولهم اي يوفهم ونقال ثالت الناقاة ذنبها اذا رفعت عالت الفريضة اي ارتفعت  
وسمي عولا اما لوجود الزناق وارتفاع اجزا المخرج عليه او لما فيه من الجور والميل عن الفريضة المقدرة وفي  
اصطلاح الفريضة هو ان يتراد على المخرج من اجزائه اذا انفق عن فرض **ثم العول ثابت** **باب** **عول**  
**الله عنه** فان اول ما وقع العول كان في فرض عمر رضي الله عنه فجمع الصحابة بقدر ضوان الله عليهم اجمعين وشاورهم  
وكانوا يجتهدون وينظرون وكان اول من ادى اجتهاد الى صحة العباس رضي الله عنه وقال اعيروا الفريضة فابعد  
الباقون على ذلك منهم عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس فانه  
لما بلغه خالفهم على ما روى عن عطاء بن جلسال بن عباس فقال كيف تصنع بالفريضة العادلة قال ادخلوا  
الفرض على من هو اسوا حالا فقتلوا من هذه فقال البنات والاخوات فقال وما تغني فتوال شيئا ولو  
لقسم ميراثك بين رشتك على من رآك فغضب وقال قل هو الله الذي يقولون بالعول حتى يجمعوا ثم ينهمل  
فيجعل لعنة الله على الكاذبين ان الذي احصى رمل على عردا ما جعل في مال نصف ونصف وثلث فاذا  
ذهب هذا النصف وهذا النصف فان موضع الثلث فقتله لم تقبل هذا في فرض فقال كان رجلا مريضا  
فميتته وفي رواية عنه اذا اردنا الكلام معه فميتتنا بين يديه بمثل النصف وتلقه بين يديه دليلك  
مدله في اقصيته لقوله عليه السلام لا يضل المتلق الا للوالدين والامام العادل وروى انه قيل لابن عباس  
رضي الله عنه من اول من اكل الفريضة قال ذلك عمر اي بعضه فها ثلثان ونصف او نصفان وثلث فقال  
لا ادري من قدمه الله فاقدمه ولا من اخره الله فاقخره واعال الفريضة واما الله لو قدم من قدمه الله اخر  
من اخره الله لما عالت فريضة فقتله من الذي قدمه الله فقال من نقله الله على فرض مقدرة وقيل له من  
اخره الله فقال من نقله الله من فرض مقدرة او فرض مقدرة وهو يدخل النقص في اربعة اصناف البنات وبنات  
الابن والاخوات لاب وام والاخوات لام **ثم حجت** ما قال وقال ايضا ان الحق اذا اجتمعت في تركه وضاعت  
عنها فان كانت في القوق سوا دخل النقص السوا وان كان بعضها اقوى بدخل النقص في الاضعف كما في الحقوق  
الاربعة المتعلقة بنسب الميراث وذهب الى ما ذهب اليه ابن عباس بن محمد الحنفية ومحمد بن الحسن بن ابي  
وداود ومن عطاء بن رباح مثله **وحجة العامة** ان الله تعالى جعل لكل واحد اصحاب الفريضة  
معينا ولم يحجب بعضهم بعضا وليس بعضهم اولى بالاسقاط من غيره اذا الكل استوفى في سبب الاستحقاق  
فبدخل النقص في الجميع لكونهم جميعا لئلا يتركوا وضاقت تركته عنه وليس بعضها اول من الاخر فانه يدخل  
النقص في الجميع بقدر حقه فلذا هذا والصحيح قول العامة ولا يجوز الاخذ بقوله بعد ارجاع هذا الى  
قوله عصر الا ترى الى ضعف قوله انه يدخل النقص في الاخوات لاب وام اولاد ولا يدخل في الاخوات لام  
وهن اسوا حالا منهن يسقطن البنات والجدة وكذا يدخل النقص في النبيذ والسبي كالزوجين ولو جاز  
ادخال النقص في البعض كان اول به الزوجان **ويلزم ابن عباس رضي الله عنهما** ما اذا تركت زوجا  
واما واخين لام فعندنا هذه المسئلة عادله وسعد رضي الله عنهما في هذه المسئلة على اصله فان قال للزوج

فيه



১৭৭৩ খ্রিঃ ১২  
 ১৭৭৩ খ্রিঃ ১২  
 ১৭৭৩ খ্রিঃ ১২  
 ১৭৭৩ খ্রিঃ ১২

فق



والتباين من الجانبين قلت **ب** بالان في التداخل من جانب الأقل حقيقة الدخول من جانب الأكثر قبول دخول  
 الأقل فيه وهو نظير قولهم عالج الطبيب المريض فان من جانب المريض قول المعالجة وحقيقتها من جانب  
 الطبيب **قول** هـ او نقول ان يكون الأكثر منقسماً على الأقل خمسة صحجة فال تسعة اذا قسمت على  
 الثلاثة تكون القسمة صحجة بلا كسر **قول** هـ او نقول ان زيد على الأقل مثله او مثاله مساوي الأكثر اي  
 فالبعض مساوي الأكثر على عدد مبتدأ محذوف فالجمله اعني المبتدأ والخبر جواب الشرط فان الثلاثة اذا زيد عليها  
 ثلثة أو ستة مساوي التسعة **قول** هـ او نقول ان يكون الأقل جزءاً بالأكثر فان الثلث جزء التسعة اي ثلثها  
 وكذا اذا نسبت الثلاثة الى اثنين عشر والى اثنين عشر والى ستة عشر والى اربعة عشر وعلى هذا يعتبر وانما  
 يقدم الجزء الآخر حتى قال جزء الاثر ولم يقل جزئ الأكثر لان التداخل لا يتصور فيها اذا كان الأقل جزئاً الأكثر  
 او اجزاءه الا ترى ان السبعة ثلث التسعة وليس بينهما تداخل اذا التثان ليس بجزء من عدد بل مركب  
 من ثلث وثلث ثم اعلم بان الشيخ رحمه الله عرف التماثل بأربعة اوجه الا ان التماثل يربطها من حيث الكفاية  
 لا من حيث المعنى لان كل عدد أقل بعينه يكون قسمة الأكثر عليه صحجة وايضا ان زيد على أقله مساوي  
 أكثره وايضا يكون أقله جزءاً من أكثره **قول** هـ وتوافق العددين ان لا بعدا قهما الأكثر ولكن بعدا عددهما  
 لان الوفاق من العددين انما يتحقق بجزء يخرج من كل واحد منهما انما يتصور بكون مجموعهما عاداً كالمائة  
 مع العشرين او مع الثمانية والعشرين بعدد اربعة اذ العددين القائلين الأقل من الأكثر من  
 او مراراً فانك اذا ألقيت من العشرين ثمانية من ثمانية فبها تفرق الثمانية والعشرين **قول** هـ  
 لان العدد العاد وهو اربعة يخرج لجزء الوفاق اي للجزء الذي يتاخره الوفاق من الثمانية والعشرين وهو  
 الربع قلت **ب** كان هذا جواب عن سؤال محذور وهو ان يقال ينبغي ان يكون من الثمانية والعشرين اربعة  
 بالاربعة لان العدد العاد اربعة فاجاب عنه ما ذكره يعني اننا نقلت ذلك بطريق الخلاص الجزاء الذي  
 هو الربع وارادة الكل الذي هو الاربعة وان كان في الحقيقة التوافق من الاربعة والاربعة **قول** هـ  
 وتباين العددين ان لا بعدا عددهما عدداً ثالث لان التباين تفاعل من البين واليمين لا يتحقق منهما الا بعد  
 جزء يتفقان فيه ومن ضرورة عدم الجزء عدم ثالث بعدد ثالث بعدد ما كالتسعة مع العشرة لا بعدد ما لا  
 الواحد وان لم يكن بعدد واحداً ان في تمثيل الشيخ رحمه الله بالتسعة مع العشرة تساويان  
 الثالث هنا واحد وان لم يكن بعدد على المعول عليه ولو قال في التمثيل كالتسعة مع ثلثة عشر  
 وكالسبعة مع العشرة وفي ذلك لكان اصوب **قول** هـ وطريق معرفة التوافق والتباين وفي بعض  
 النسخ الموافقة والمباينة وكلاهما صحيحان من العددين المختلفين وفي بعض النسخ بين المقدارين ان  
 القدر من وانما ذكره بلفظ المقدار لتعارف اللفظ من هذا ومن ما تقدم من لفظ العددين او ليكون شاملاً  
 لما اذا كان في احد الجانبين واحد وفي الجانب الآخر عدد فان المقدار اعم من العدد لانه يشمل العددين  
 والاول اكثر والثاني اوفق معني **قول** هـ ان ينقص من الأكثر مقدراً الأقل وفي الباقي وجهان فان

كان

كان قوله ان ينقص من النقصان فكون المتعدية لان النقصان لازماً وان كان من النقص فكون زائداً لان النقص  
 متعدياً فالتقدير حينئذ ان ينقص من الأكثر مقدراً الأقل من الجانبين حتى اتفقا في درجة واحدة فلا وفي بينهما الا ان  
 العاد هو الواحد وان لم يكن بعدد فيكون مخزجاً لجزء واحد اتفق كونه مخزجاً اتفق ان يكون له جزء يتفقان  
 فيه اذ الجزء لا يتصور بدون المخزج وانما قلنا ان الواحد ليس بعدد لان العدد على ما قيل هو وصف حاشيته  
 اذا اجتمعتا فالأشقل حاشية الواحد النصف واملأها الاثنان فاذا ضمتا نصير اثنين ونصف والواحد ليس  
 بنصف الاثنين والنصف اما الاثنان لما فوقهما مد كان حاشية اسفله واحد وحاشية اعلاه قرياً ثلثة فالجاء  
 اربعة والاثنان نصفها ومثال ذلك كالثمانية والثلاثة عشر فانك اذا انقصت مثل الثمانية منها بقية خمسة  
 ثم ان نقصت مثل الخمسة من الثمانية بقية ثلثة ثم ان نقصت مثلها من الخمسة بقية اثنان ثم ان نقصت من  
 الثلاثة مثلها بقية واحد فاذن لا وفق بينهما **قول** هـ وان اتفقا في عدد فهما متوافقان في ذلك العدد لانه  
 واحد مخزج جزئ يتفقان فيه ففي الاثنين بالنصف الفال للتفسير وفي الاثنين يدل من قوله في عدد يدل الكل من الكل  
 بتكرار العامل وهو في الباء في قوله بالنصف متعلقة بمحذوف تقديره وان اتفق ذلك العددين او المقداران  
 المتعلقان في الاثنين فتوافقان بالنصف وكذلك الكلام في قوله وفي الثلاثة بالثلث وفي الاربعة بالربع فكلية عدد  
 فان كان هو اثنين منها موافقة بالنصف وان كان ثلثة فبالثلث وان كان اربعة فبالربع وان كان عشرة فبالعشر  
 لان الاثنين يخرج النصف والعشرة يخرج العشر فاعتبر هذا وقوله وان اتفقا في عدد فبعد قوله فان اتفقا  
 في واحد يدل على ما قلنا ان الواحد ليس بعدد لانه لم يقل هناك فان اتفقا في عدد قال فان اتفقا في واحد **قول** هـ  
 هكذا الالعشرة الها للتنبيه والكاف للتشبيه وذو اسم اشار الى الترتيب فكانه قال ان يهمل بان الحكم  
 فيما جاوز الاربعة الى العشرة كالحكم الذي ثبت في الاثنين والثلاثة والاربعة بان المقدارين المتفقين في درجة  
 واحدة يتوافقان في سيمياء من الاجزاء اي في الخمسة بالخمسة والستة بالستة والسبعة بالسبعة وفي  
 الثمانية بالثمانين وفي التسعة بالتسعين وفي العشرة بالعشرة ولا يشك ان السدس ليس يسمى بالستة لانه كانت  
 في الاصل سدس فقلت الدال والسن الثانية تانز وادعت الاولى في الثانية للتخفيف فنظير الموافقة  
 بالنصف الاربعة مع العشرة ونظير الموافقة بالثلث الثلث مع التسعة ونظير الموافقة بالربع الثمانية  
 مع اثنين ونظير الموافقة بالخمسة الخمسة عشر مع الخمسة ونظير الموافقة بالسدس الاثنى عشر مع ثمانية  
 عشر ونظير الموافقة بالسبع الاربعة عشر والاصد والعشرين ونظير الموافقة بالثمان الستة عشر مع اربعة  
 وعشرون ونظير الموافقة بالثلث الستة عشر مع اربعة وعشرون ونظير الموافقة بالتسع الثمانية عشر مع  
 السبعة والعشرين ونظير الموافقة بالعشر العشرون مع الثلثين وامثال ذلك فالحاصل ان جزئاً من  
 كل عدد ينسب ثلثها الذي يفيد ما اذا كان الثالث العاد من الاثنين لان مخزج كل جزء سميته في هذه سوك  
 النصف فان مخزجه اثنان وهو ليس سمي له **قول** هـ وفيما وراء العشرة يعني اذا كان ثالث العدد الذي  
 بعدد ما وما وراء العشرة يتوافقان بجزء اعني في اربعة عشر بجزء واحد عشر وفي خمسة عشر بجزء خمسة  
 عشر ونظير الاول اثنان وعشرون مع ثلثة وليس ونظير الاثنان والثلثون مع خمسة واربعين وانما جمع بين بيلير

شيطان







الكسرة اربع طوائف مماثلة فانه لا يصور ذلك الا على هذا الوجهين معنى قوله ولكن من اعداد روسهم مماثلة اي اعداد روسهم مماثلة اي اعداد الروس الموقوفة بعد طلب الوقف لا ابتداء فانه لا يصور الكسرة اربع طوائف مماثلة من الاموال والمنازع من ذلك انه لا بد ان يكون احدى الطوائف زوجات وهو اما ان يكون فرض من الربع فيكون المال من النصف ضرورة انه لا بد منهم من سدر كسرى الطوائف الباقية وثالث لطائفة اخرى فان كان عدد الزوجات ثنتين كان عدد الطوائف الباقية كذلك فيقسم السدر والثالث بلا كسر وان كان عدد الثلثة انقسم الربع عليهم بلا كسر وان كان عدد اربعة انقسم الثلث على عدد من فروضه الثلث لا كسر وفرضه السدر يكون من عدد من وسهام من اربعة بالنصف فترد الى اثنين فتتبع المماثلة وان كان فرض الزوجات الثلث فلا بد في ذلك من سدر وتلبيش في سائرهم من اربعة وثلث ولهم منها ثلثة ثم ان كان عدد من اثنين انقسم السدر والثلثان على روس من سدرهما وان كان عدد من ثلثة انقسم الثلث عليهم وان كان عدد من اربعة انقسم السدر والثلثان على روس سدرهما ايضا فلذا لا يصور محكي الكسرة اربع طوائف مماثلة الا بعد الموافقة من اعداد روس بعض الطوائف وصورة بعض الفقهاء الكسرة اربع طوائف مماثلة ابتداء فمن ترك خمسة زوجات تزوجهن في عقد متفرقة ولم يترك اربعين ولا تدرى الاخرى منهن وكل واحد منهن قد عدها في الاموال او الثانية او الثالثة او الرابعة فالمراث منهن سواء وتضاف اليهن خسران وخمس صدرات وخمسة اعوام الا ان في التحقيق الميراث انما هو اربع زوجات وواحدة منهن كالحا فاسد يفتقر وهي الخامسة لكن بحالة المحرمة بقسم الميراث بين الجميع **قوله** فالحكم فيها اي في المماثلة ان تقرب اعداد في اصل المسألة لحصول التقدير بذلك من غير ارتكاب زياد تقب بلا فائدة **مثال** على ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى ست بنات وثلاث جدات وثلثة اعمام اصل المسألة من ستة ملأها اربعة للبنات وسدرها واصل الجدات والباقي سهم للاعمام وبعد هذا نظر من السهام والروس فيها من البنات اربعة وروسهن ستة وبعدها موافقة بالنصف ومتى كان من السهام والروس موافقة بالنصف فالكسرة طائفتين او اكثر فوق نصف روس من انكسر عليهم موقوف نصف روس البنات وهو ثلثه وسهم الجدات واصل روسهن ثلثة وبينهما مباينة فيوقف كل روسهن وكذلك سهم الاعمام مع روسهم ثم ينظر بين الموقوفات فصار معنا ثلثة وثلثة وثلثة وبعدها مماثلة فالحكم في المماثلة ان تقرب اعداد في اصل المسألة تقرب ثلثة في ستة تبلغ مائة عشر وهي تصحح المسألة وتبقى معنا إعلان معرفة نصيب كل فريق ومعرفة نصيب فرد كل فريق وطريق موقوف نصيب كل فريق ان تقرب سهام كل فريق من اصل المسألة في المضروب وهو الثلثة تبلغ اثني عشر وهي لمن والجدات سهم اربعة في الثلثة تصير ثلثة وفي الاعمام كذلك وطريق موقوف نصيب فرد كل فريق ان ينسب سهم كل فريق من اصل المسألة الى عدد روسهم مفردا ثم يعطى مثل تلك النسبة فسهام البنات اربعة وروسهن ستة والاربعة ثلث الستة فاعط كل واحد من البنات ثلثي المضروب وبما اشارت وسهم الجدات واصل وروسهن ثلثة والواحد ثلث الثلثة فاعط كل واحد من تلك المضروب وهو واحد والاعمام كذلك **قوله** والثاني اي الاصل الثاني من الاصول الاربعة ان يكون بعض الاعداد متداخلا لبعض فالحكم فيها ان تقرب الاعداد في اصل المسألة وانما التفرق بغير الاكثر في هذا النوع اعني في المداخلة لانه لو وقف بين الاكثر

ولم يدخل  
مواضع من

والاخر يضرب وفي اصدعها في جميع الاكثر عدد مرد الاكثر حاله فالتفرق بالاكثري من الابتداء **مثال** اربع زوجات وثلاث جدات واثنا عشر عملا اصلها من اثني عشر الزوجات وهو ثلثة لا يستقيم على روسهن فوقف اربعة وسدس لجدات اثنا عشر لا يستقيم ان عليهم فوقف ثلثة وبق الاعمام سبعة لا يستقيم على روسهن فوقف ثلثة واربعة واثني عشر والثلثة والاربعة متداخلة في الاثني عشر فتقرب اثني عشر في اثني عشر تبلغ مائة واربعة واربعين فتصح المسألة وتبقى معك إعلان على ما مر غير مرة **قوله** والثالث ان يوافق بعض الاعداد بعضا فالحكم فيها اي في الموافقة ان تقرب اعداد في جميع الثاني اي في الموقوف الثاني ثم ما بلغ اي تقرب ما بلغ في وفق الثالث ان وفق المبلغ الثالث فالمبلغ اي فتقرب المبلغ في الثالث ثم في الرابع كذلك اي ان يوافق المبلغ الرابع فتقرب المبلغ في الرابع وان لم يوافق بل يوافق في المبلغ في كل الرابع وهذا الثاني الى ان بعض الاصول الاربعة قد يقع في الآخر فيطرق بكل طريق ويقع في البين فافهم كان زوجات وثمان عشرة بنتا وخمس عشرة جنة وستة اعمام اصلها من اربعة وخمس عشرة للزوجات الثلث ثلثة لا يستقيم عليهم ولكن بينهما موافقة بالنصف فوقف نصف روسهن وهو تسعة والجدات السدر اربعة لا يستقيم عليهم ولا موافقة بينهما فوقف خمسة عشر والاعمام الباقي وهو سهم لا يستقيم عليهم ولا موافقة بينهما فتوقف خمسة عشر وخمسة عشر والاعمام الباقي وهو سهم لا يستقيم عليهم ولا موافقة بينهما فتوقف ستة وبعدها الموقوفات اربعة وستة وتسعة وخمسة عشر ومنها موافقة في اربعة والستة موافقة بالنصف فتقرب وفق الاربعة وهو اثنان في الستة تبلغ اثني عشر وبعدها من التسعة موافقة بالثلث فتقرب ثلثها وهو ثلثة في اثني عشر تبلغ ستة وثلثين ثم منها وبين خمسة عشر موافقة بالثلث فتقرب ثلثها وهو خمسة في ستة وثلثين تبلغ مائة وثمانين فتقرب في اصل المسألة تبلغ اربعة الاف وثلثمائة وستين فتصح المسألة وتبقى معنا إعلان على ما مر ونما موقعة نصيب كل فريق ومعرفة نصيب فرد كل فريق اما موقوف نصيب كل فريق فتقرب سهام كل فريق من اصل المسألة في المضروب فالحكم نصيب ذلك الفريق وكان للزوجات ثلثة تقرب في المضروب اعني المائة والثمانين تبلغ خمس مائة واربعين والبنات ستة عشر تقرب في المضروب تبلغ الفين وثمان مائة وثمانين والجدات اربعة تقرب في المضروب تبلغ سبع مائة وثمانين والاعمام واحد تقرب في المضروب مائة وثمانين وبعدها نصيب كل فريق وطريقها ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسألة الى عدد روسهم مفردا ثم يعطى مثل تلك النسبة فسهام الزوجات ثلثة وروسهن اربعة فاذا نسبت الثلثة الى الاربعة ما رت الثلثة ثلثة اربع المضروب وهي مائة وخمسة وثلثون وسهام الجدات اربعة وروسهن خمسة عشر فنسبة الاربعة اليها يكون خسران وخمس ثلثها فتعطي الجدات من المضروب كذلك وخمس المضروب ستة وثلثون وخمس ثلثة اثني عشر فصار ثمانية واربعين وذلك لكل جنة وسهام البنات ستة عشر وروسهن ثمانية عشر ونسبة ستة عشر الى ثمانية ثمانية الاتساع فيعطى كل بنت ثمانية اتساع المضروب وذلك مائة وستون وسهم الاعمام واحد وروسهم ستة والواحد سدر الستة فلكل عم سدر المضروب وذلك ثلثون **قوله** والرابع ان يكون بعض الاعداد متباعدة لا يوافق بعضها بعضا اذ لم يكن بين السهام

سها

ن











ضربت سهام الخارج في التركة الباقية فابقيت فاقسمه على سهام باقي الورثة فاحصل هو مثل قيمة البستان وان شئت قيمته باقي التركة على سهام باقي الورثة فاخارج من القسم ضربته في سهام الخارج فاحصل هو قيمة البستان **باب** في مسئلتنا هذه اصل المسألة كان من ستة نصفها للاخت وثلاثها للاختين لام والباقي لابن العم والتركبة بستان وثلثون دينار فاذا اضرحت البستان بمقابلة نصيبها فاطرح سهامها من الستة تبقى ثلثة ثم اقسمة التركة وذلك ثلثون دينار على سهام بقية الورثة وذلك ثلثة اصاب كل سهم عشرة دنانير وللأخت كانت ثلثة اسهم فكون لها ثلثون دينار او هو قيمة البستان وان شئت ضربت سهامها للاخت وذلك ثلثة في بقية التركة وذلك ثلثون ثلثين ثم اقسمة التركة على سهام بقية الورثة وذلك ثلثة تخرج من القسم ثلثون وهو قيمة البستان وان شئت قيمته بقية التركة وذلك ثلثون على سهام بقية الورثة وذلك ثلثة تخرج من القسم عشرة ثم اضرب الحصة في سهام الاخت وذلك ثلاثه مبلغ ثلثين وهو قيمة البستان وقس هذا على ما كان فان اصل اذا اضرحت البستان وردت عشرة دنانير كما كان قيمة البستان قلنا طرقة ان يضم العشر المردون الى بقية الورثة ثم قدم المر الا انك اذا عرفت هذا بيانه في مسئلتنا هذه فان التركة الباقية ثلثون دينار فاما ردت الاخت عشرة دنانير فاقسم عشرة دنانير لثلاثين صار خمسين ثم اقسمة الحسن على سهام بقية الورثة وذلك ثلثة اصاب كل سهم ستة عشرة دينار او ثلثي دينار واذا ضربت سهام الاخت وذلك ثلثة في ستة عشر وثلثين تبلغ خمسين فاعلم ان قيمة البستان سبعون دينار والاند يبقى مع الاخت من قيمة البستان خمسون دينار او وردت العشر فيكون فيه البستان سبعين دينار وان **ق** اذا اضرحت البستان واضرحت سهمه دنانير ايضا كان قيمة البستان قلنا ان يضم باقي التركة على سهام بقية الورثة فاخارج من القسم فاضرب سهام الوارث الخارج في ذلك فما بلغ هو قيمة البستان من يد عليه ستة دنانير سانه في مسئلتنا هذه فان الاخت لما اضرحت البستان وستة دنانير سقي من التركة اربعة وعشرون دينار فاقسم الاربعة والعشرين على سهام بقية الورثة وذلك ثلثة تخرج من القسم ثمانية ثم اضرب سهام الاخت وذلك ثلثة في ثمانية يبلغ اربعة وعشرين فيكون قيمة البستان ثمانية عشر من يد عليه ستة دنانير فيكون اربعة وعشرين وذلك قيمة البستان فان قيل لو اضرحت الورثة البستان واذا ايضا سهمه دنانير واحد او ورد عشرة دنانير كان قيمة البستان والدار قلنا طرقة ان يعطى البستان الى ذلك الوارث وسهمه دنانير يعطى الدار الى الوارث الاخر وتأخذ منه عشرة دنانير ثم تضم العشرة الى التركة ثم تقدم ما قدمناه من الاموال سانه في زوج واخت لابوز واخو لام وجعل اصل المسألة ستة وثلاثين سعة للزوج الصنف ثلثة ولذا الاخت والاخرين الثلث سهمان والحصة السدس سهم ونفرض التركة اربعين دينار وستاناد ان افاض الزوج البستان وستة دنانير والحصة الدار وردت عشرة دنانير فاقسم العشرة بقية التركة وذلك اربعة وثلثون لانك ان اعطيت من التركة الزوج ستة دنانير كان الباقي اربعة وثلثين فاذا اصبحت العشرة الماخوذ من الحصة الى ذلك صار معنا اربعة واربعون فاطرح سهام الزوج من الملة وذلك ثلثة واطرح سهام الحصة ايضا وذلك واحد فيبقى سهام الاخرين الاخت خمسة فاقسم الاربعة والاربع

قيمة البستان رد عليه  
قيمة المردود وقل  
قيمة البستان مع

188 على الخمسة تخرج من القسم ثمانية واربعة اخاسر ضرب بها م الزوج في ثمانية واربعة اخاسر بحملته وعشرون وخمس دينار وهذا قيمة البستان من يد اعلمه ستة دنانير فاذا طرحت عن هذا المبلغ ستة دنانير تبقى عشرون دينار وخمس دينار وهو قيمة البستان في الحقيقة ثم اضرب سهم الحصة في ثمانية واربعة اخاسر بحملته ثمانية واربعة اخاسر وذلك قيمة الدار منقوصا عنه العشرة المبلغون فاذا زدت عشرة على ثمانية واربعة اخاسر تبلغ ثمانية عشر دينار واربعة اخاسر دينار وذلك قيمة الدار على هذا التخرج نظاها فان قيل لو اضرحت الورثة عشرين دينار من التركة كم كان جمعها قلنا له طرقة ان ينسب ذلك الماخوذ الى اصل المسألة او التخرج فاملون من النسبة فذلك مثاله زوج واخت لابوز واخو لام اصل المسألة من ستة وتقول ان ثمانية فاذا اضرحت الاخوان عشرين دينار فاقول جميع التركة ثمانون دينار لان نصيبها من الثمانية كان سهمين وذلك ربع الثمانية كالعشرين فانه ربع الثمانين **باب** الرد في عرف الفرضين رد الباقي من الفرض الى اصحابها النسبية عند انقضاء العصبية اهمل ان الفرض على ثلثة اقسام لانها اما مأكولة لمخارجها فكون الفريضة عادلة واما زائلة عنها فيكون عابدة واما ما قصه منها فكون زديته فالشيخ رحمه الله قال الرد من العول لهذا فان الزمان والنقصان هذا لانها مختلفة فلا يجتمعون وقدر بعضا ولان في العول تنقص سهام اصحاب الرد فيه وفي الرد من يد سهامهم وهذا باعتبار معنى يرجع الى السهام **قوله** ما فضل من فرض ذي الفروض ولا يسحق له رد على ذي الفروض بقدر حقوقهم الاعلى الزوجين وهو اي جواز الرد قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه اذا اصاب وقال زيد بن ثابت الفاضل لبيت المال وبه اذا ملك والشافعي رحمه الله تعرض الشيخ رحمه الله للخلاف المشهور ولم يتعرض له فيه والخلاف عن الصحابة رضي الله عنهم في الرد على ثلثة الخاء فهم من ابنت الرد مطلقا على ذي الفروض وهو منقول عن عثمان رضي الله عنه وان ضعفه بعضهم وهو منقول عن ابراهيم النخعي فانه قال لم يكن احد اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رد على الزوج والزوجة ان ثبت هذا النقل عنه فخير المثبت اول من جبر النافي ومنهم من بقاء مطلقا وهو قول زيد بن ثابت الذي حطاه الشيخ رحمه الله وروى عن لي بن عمرو وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم نحو ومنهم من قال يرد على البعض دون البعض وفيه مذاهب فذهب الجمهور على انه رد الا على الزوجين وعن ابن عباس رضي الله عنهما يرد الا على ثلثة على الزوجين مطلقا وعلى الحصة اذا كان معها ذوو من يرث بالرحم وان لم في المسألة دو ففرض اضرحت بالرحم كما صدر الزوجين او مولى العتاقة او مولى المولاة فيجوز رد على الحصة دون احد الزوجين وعن ابن مسعود يرد الا على ستة هؤلاء الثلثة والرابع بنت الابن مع بنت الصلب والخاص لاخت كالبوز والسادس اولاد الام مع الام فيرد الباقي بعد الفرض على البنت والاخت لابوز والام **حج** **باب** النافس مطلق ان الله تعالى من يصيب كل واحد من اصحاب الفرائض والعقد الثابت بالنظر يمنع الزمان كما يمنع النقصان اذ في الزمان مجاوزة الحد الشرعي وقد قال الله تعالى ومن بعض الله ورسوله ويتعد حدوده الا انه وان الرد اما ان يكون باعتبار الفريضة او العصبية او الرحم على حكم وليس بالاول لانه وصل الى











يزيد وروى عن الحكم وغيرهم ان في الامان والعلات لا يروى مع الجدة وهذا الحديث ابو حنيفة رضي الله عنه وقوله  
وبه يعني الصنف فيه راجع الى المذكور وهو عدم التورث ويقترأ على البناء للمفعول وهو منقول عن  
المصنف وقال زيد بن ثابت بنوا الاحياء والعلات يروى مع الجد وروى ابو يوسف ويحرم الحزن  
والشافعي ومالك ولا يروى في التورث ابنه ليل قال المصنف في رثته وعليه الفتوى ما ذكره  
المتن وقال شمس الامة السرخسي ايضا وعليه الفتوى لا ان بعض المتأخرين من مشايخنا استحسنوا  
في مسائل الجد الفتوى بالصحة في مواضع الخلاف وقالوا اذا اختلفت بالصحة في الاجل المتكفل لا خلاف فيها  
فالاختلاف هنا اظهر فالفتوى بالصحة هنا اول ما قلنا لم يخسر الشيخ قول زيد بن ثابت بالزكوة والتأويل  
بالمقاسمة سواء كثروا كقولنا في ابن مسعود رضي الله عنه مع اختلافهم في القسمة قلنا  
لان ابا يوسف ومحمد اختارا قوله دون قول علي بن مسعود فلهذا لم يفت بخلاف قول ابا يوسف ومحمد للروى  
الا ترى ان سائر الامة اختاروا قوله لان من ادب الفتى اذا كان ابو حنيفة في طرف وصاحبه في طرف لم يفت  
ايها شافعي قوله كينصنا قوله لهذا وانما اخذ الامام الاعظم قول الخليفة الاعظم لانه اعلم الصحابة  
ولانه ما جاءه فيه الا قول واحد خلاف ما روى عن غيره حتى روى عن عمر رضي الله عنه انه قضى في الحار  
سبعين قضية وفي رواية مائة قضية مختلفة وروى اندرج الصحابة ليتفقوا فيه على شيء فسقطت  
حجة من سقفت البيت فتعزقوا فقال عمر يا اي الله ارتفاع هذا الخلاف واحفظوا ان مات وليس  
في الجد قول يعني روى عنه انه لما طعن ابو لؤلؤ واشرف على الموت فقال للناس احفظوا مني واشهدوا  
اني لا اقول في الجد ولا في الكلاله شيئا ولا استخلف عليكم احد وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال من سألني  
عن جرائم جهنم لوجهه فليقتض في الجد والاخرة وقال ابن مسعود رضي الله عنه سلوني عما شئتم من فضلكم  
ولا تسألوني عن الجد احياء الله ولا يبيد وايضا كان عمر يقول اجر اكرم عاصم بل الجد اجر اكرم على  
النار وكان يكره ان يذكر فرضه الجد فلما صار يعرف انه لا يدرى من النظر فيه روى عن الشعبي ان عمر  
رضي الله عنه دعا زيد بن ثابت فقال انه كان من رأيي بكروراي من قبل ان الجد اول من الاخر فثابتى قال  
يا امير المؤمنين لا تنجل شجرة خرج منها غصن خرج من الغصن عصا ن فاجعل الجد اول واما قد خرج من  
الغصن الذي خرج من الجد فتفكر فيه عمر رضي الله عنه فاجابه ثم دعا عليا فقال له مثل ما قال فقال عمر رضي الله  
عنه لا تنجل يا امير المؤمنين وادساك فالتعب منه شعبة والتعب من الشعبة شعبتان فلو  
رجع ما اصر الشعبتين اما دخل في الشعبين جميعا فاجعل الجد اول من الاخر قال فقال عمر خطبنا النار  
فقال هل منكم احد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الجد فقال رجل سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول في رثته فيها رعا عطاء السدر فقال من كان معه من الورثة فقال لا ادري فقال لا  
درت ثم قال رجل سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فرضه فيها الجد فاعطاه الثلث قال من كان معه  
من الورثة قال لا ادري فقال لا دريت ثم قال وهذه المقاسمة استدلل ابو حنيفة رضي الله عنه على جعفر بن الزبير  
بن محمد بن جواز العمل بالقياس حين قال له من اين اخذت القياس فقال ابو حنيفة رضي الله عنه هذا جازك

في جعفر بن الزبير  
في الصادق  
في الزبير

191  
وزيد وروى عن الحكم وغيرهم ان في الامان والعلات لا يروى مع الجدة وهذا الحديث ابو حنيفة رضي الله عنه وقوله  
وبه يعني الصنف فيه راجع الى المذكور وهو عدم التورث ويقترأ على البناء للمفعول وهو منقول عن  
المصنف وقال زيد بن ثابت بنوا الاحياء والعلات يروى مع الجد وروى ابو يوسف ويحرم الحزن  
والشافعي ومالك ولا يروى في التورث ابنه ليل قال المصنف في رثته وعليه الفتوى ما ذكره  
المتن وقال شمس الامة السرخسي ايضا وعليه الفتوى لا ان بعض المتأخرين من مشايخنا استحسنوا  
في مسائل الجد الفتوى بالصحة في مواضع الخلاف وقالوا اذا اختلفت بالصحة في الاجل المتكفل لا خلاف فيها  
فالاختلاف هنا اظهر فالفتوى بالصحة هنا اول ما قلنا لم يخسر الشيخ قول زيد بن ثابت بالزكوة والتأويل  
بالمقاسمة سواء كثروا كقولنا في ابن مسعود رضي الله عنه مع اختلافهم في القسمة قلنا  
لان ابا يوسف ومحمد اختارا قوله دون قول علي بن مسعود فلهذا لم يفت بخلاف قول ابا يوسف ومحمد للروى  
الا ترى ان سائر الامة اختاروا قوله لان من ادب الفتى اذا كان ابو حنيفة في طرف وصاحبه في طرف لم يفت  
ايها شافعي قوله كينصنا قوله لهذا وانما اخذ الامام الاعظم قول الخليفة الاعظم لانه اعلم الصحابة  
ولانه ما جاءه فيه الا قول واحد خلاف ما روى عن غيره حتى روى عن عمر رضي الله عنه انه قضى في الحار  
سبعين قضية وفي رواية مائة قضية مختلفة وروى اندرج الصحابة ليتفقوا فيه على شيء فسقطت  
حجة من سقفت البيت فتعزقوا فقال عمر يا اي الله ارتفاع هذا الخلاف واحفظوا ان مات وليس  
في الجد قول يعني روى عنه انه لما طعن ابو لؤلؤ واشرف على الموت فقال للناس احفظوا مني واشهدوا  
اني لا اقول في الجد ولا في الكلاله شيئا ولا استخلف عليكم احد وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال من سألني  
عن جرائم جهنم لوجهه فليقتض في الجد والاخرة وقال ابن مسعود رضي الله عنه سلوني عما شئتم من فضلكم  
ولا تسألوني عن الجد احياء الله ولا يبيد وايضا كان عمر يقول اجر اكرم عاصم بل الجد اجر اكرم على  
النار وكان يكره ان يذكر فرضه الجد فلما صار يعرف انه لا يدرى من النظر فيه روى عن الشعبي ان عمر  
رضي الله عنه دعا زيد بن ثابت فقال انه كان من رأيي بكروراي من قبل ان الجد اول من الاخر فثابتى قال  
يا امير المؤمنين لا تنجل شجرة خرج منها غصن خرج من الغصن عصا ن فاجعل الجد اول واما قد خرج من  
الغصن الذي خرج من الجد فتفكر فيه عمر رضي الله عنه فاجابه ثم دعا عليا فقال له مثل ما قال فقال عمر رضي الله  
عنه لا تنجل يا امير المؤمنين وادساك فالتعب منه شعبة والتعب من الشعبة شعبتان فلو  
رجع ما اصر الشعبتين اما دخل في الشعبين جميعا فاجعل الجد اول من الاخر قال فقال عمر خطبنا النار  
فقال هل منكم احد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الجد فقال رجل سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول في رثته فيها رعا عطاء السدر فقال من كان معه من الورثة فقال لا ادري فقال لا  
درت ثم قال رجل سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فرضه فيها الجد فاعطاه الثلث قال من كان معه  
من الورثة قال لا ادري فقال لا دريت ثم قال وهذه المقاسمة استدلل ابو حنيفة رضي الله عنه على جعفر بن الزبير  
بن محمد بن جواز العمل بالقياس حين قال له من اين اخذت القياس فقال ابو حنيفة رضي الله عنه هذا جازك

حكم

ح







الجهر اذ جميع المال ولو كان معه اخوان حماء الـ الثالث وكذلك اذ اكثر الاخوة لا يتغير حجه لان اصول الفرائض مبنية  
 على ان كل حجب يتغير بعدد فخكم الاثنين فصاعدا سواء كانا في حجب الاخوة من الثلث الى السدس الا انما فاقوها  
 سواء لذلك غير الحجب مثل استحقاق الثلثين فانه للمثني فاقوها من البنات والاخوات واستحقاق الثلث فانه للمثني  
 وما فوقهما من اولاد الام **قول** وبنو العلات يدخلون في القسمة مع بني الاعيان اضرار الجهر من اصوله  
 المذكورة قبل هذا اما دخول بني العلات في القسمة فلا يجرى مع الجهر عند عدم بني الاعيان فلا بد من اعتبار  
 في حقه كالخوف من الاب حجب الام فيقتصر الجهر بوجوههم ثم بنو العلات قد حجبوا بني الاعيان فيكون ما  
 نقصوه لهم لا يجرى لان النفع للحاجب كالاخوة المحجوبين بالاب لا يظهر حجبهم في حق الام نفعاً فيكون ما نقصوه  
 من نصيبها للاب فلا يظهر حجبهم من العلات في حق الجهر نفعاً فاذا استوفى الجهر نصيبه بمقاسمة او ثلثا فيقول  
 الباقي لبني الاعيان وسأله ان الموهود الحاجب من بني الاعيان لبني العلات ان كان اخا او اختين فصاعداً  
 فالباقي له اما اذا كان اخا فظاهر لان الذكور من بني الاعيان يحجبون بني العلات مطلقاً واما اذا كان اختين  
 فصاعداً فالباقي لا يكون لبني العلات لانهم اذا كانوا ذكراً او مختلطين لم يكونوا الباقي بعد فرض الاختين وما  
 يبقى منها شيء لان الجهر ما خذ الثلث او اكثر والاخوان لما تلت الكل واما اذا كانوا اثناً فالاختين حجبوا الاختين  
 وان لم يكن الموهود منهم حاجباً لبني العلات بان كان من بني الاعيان اخت واحدة وهذا على وجوه فان  
 كان من بني العلات اخوان او اربع اخوات فصاعداً ولم يكن هناك بنت او بنت ابن فالثالث خير الجهر وان  
 كانوا ثلثاً فالثالث والمقاسمة شياً وان كان منهم اثنتان فالمقاسمة خير له ويبقى لما عني المال وان كانت  
 منهم اخت واحدة فالمقاسمة خير للجهر ولا يبعث وما يتك قريشاً ان شاء الله تعالى فان قلت **الاخوات**  
 وام ان اصل عصبة مع الجهر حجب جميع بني العلات وان كانت للاخت لابوين واحدة كما اذا من عصبة مع  
 البنات وان لم يرع عصبة كان لثلاث بني العلات السدس لان فرضهن مع الواصلة السدس قلت  
 يرع عصبة بالنسبة الى الجهر لاظهار نصيبه بالمقاسمة فلا معنى لعصوبتهن سوى هذا اما طالع الجهر من  
 البعض فلا عصوبة فيها فيقع صاحب الفرض كاله فتأخذ الواصلة فرضها فيكون الباقي لبني العلات فان  
 قلت دخول النقص على العلات مع استواء الكل في وراثتهم مع الجهر لما ذاب كان ينبغي ان ينقسم  
 الباقي بعد نصيب الجهر من الاخت الواصلة ومن اثبات بني العلات على اربعة اسهم ثلاثة للاخت واثبت  
 للبواقي لان فرضهن من ستة ومعهن الحاصل لهن فاذلك كما لو كان مكان الجهر زوج كان الحاصل للاخوات  
 مقسوماً بين الاخت ومن الاخوات من بني العلات على اربعة كذا هنا قلت **النقص** او الحرمان  
 حيث ثبت لبني العلات في ضرورة اجتماعهم مع الاخت لاب وام للنقص بقوله وله اخت فلها نصف ما تلت  
 على نصيبها وهو النصف وسوت السدس لثلاث بني العلات معها انما كان تلك حصة للثلاثين ولهذا لا  
 يذكر لهن السدس فرضاً الا في هذا الوصف وليس المستحق مع الجهرات هنا مع الجهر الثلثين باتفاق الفقهاء  
 اما عند الصدوق رضي الله عنه فظاهر واما عند زبدية واثباته فانهم يجعلون الجهر كالاخ والاخوات لا يرثن مع  
 فرض مع الاخ وانما لهن الباقي قل اولئك بعد سهم الجهر واما عند علي وابن مشغود رضي الله عنهما كالاخوات

193 وان كن احباب ففرض مع الجهر عندهما ولكن لا تقاسمن الجهر وكان القول باستحقاق الاخوات فرضاً ومقاسمة الجهر  
 مستغنياً باتفاق الصحابة بها والحاصل انه لا يمكن توزيع السدس في هذا الفصل لانه لا يخلو اما ان  
 يرثه بحصة الثلثين او لا يستدل بالاول لعدم العادلين الى الثاني لان من ارث السدس شروط  
 بذلك الوصف فلا يثبت بدونه ثم نقول **في مسألة** الحجاب ان الجهر هنا افضل الام من  
 المقاسمة ومن ثلث الجميع فان اعطيناه الثلث يكون له الثلث سهم وان قاسمنا بينهم يكون له خمس  
 المال اي سهمان من خمسة فاصل المسألة من خمسة لان المقاسمة خير للجهر خمساً حاله وتبقى ثلثه  
 والاخت عام النصف وذلك سهمان ونصف في الاختين نصف فوقع السدس النصف فنخرج  
 النصف وهو اسنان في الخمسة تبلغ عشرة ثم اضرب من كان له من الخمسة شيء في الاثنين كان الجهر سهمان  
 اضربه في الاثنين ايضا تبلغ خمسة وللأختين نصف اضربه في الاثنين نصبرهما ولذا انفصل المقاسمة بعد  
 هذا فنظر من السهام والروبر ففطننا فاذا السهام مستقيمة على عدد رؤس اصحابها الا الاختين فان سهميها  
 واحد لا يستقيم عليهما فاضربهما رؤسهما في العشر تبلغ عشرين ثم اضرب من كان له شيء من العشر في  
 الاثنين ايضا فحصل الجهر ثمانية وللأخت عشرة وللأختين اثنا عشر وذلك عشر المال وسمننا هذه  
 المسألة عشرة هن ولك ان تقول في وجه نخرج هذه المسألة انه لما بقى للاختين نصف سهم  
 فيكون بينهما ارباعاً في الكسر الربع مضرب يخرج الربع وهو اربعة في الخمس سبعة عشرين ثم اضرب  
 من كان له شيء من اصل الخمسة وهو خمسة في اربعة المضروبة فالحاصل نصيب ذلك القرين  
**قول** ولو كانت هذه المسألة اخت لاب فلم يبق لها شيء لان الجهر يذهب بالنصف بالمقاسمة لانه  
 خير له من الثلث وتذهب الاخت لابوين بالنصف فلم يبق للاخت اب شيء **قول** واذا اختلفت رؤسهم  
 فمهم اي اذا كان مع الجهر وبني الاعيان او العلات ذو سهم والمراذ في السهم هنا ستة نفر البنت  
 وبنت الابن والزوجة والزوج والام والجهر فله هنا عند الاختلاط افضل الامور الثلاثة من  
 المقاسمة ومن ثلث ما يقع بعد فرض ذي السهم وسدس الجميع وهذا لان اصحاب الفرائض مقدمون  
 في الاستحقاق لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما ابقت فلا ورعصبة ذكر فيكون  
 ما وراد لك في حق الجهر والاخوات كانه جميع التركة فيثبت فيه الجهر لانفع من تلك الامور عا وجده لا يلزمهم  
 تنقيص نصيبه من سدر الجميع لانه ليس باد في رتبة من الجهر وهو لا يتنقص نصيبه من السدر  
**قول** اما المقاسمة كزوج وجروا اصل المسألة من اثنين الزوج النصف والباقي من الجهر  
 والاخ نصفان لان المقاسمة خير له لانا ان اعطيناه ثلث ما سقى كان له سدر جميع المال لان ثلث  
 النصف سدر الجميع ثم اضرب مخرج النصف وهو اسنان في الاثنين انصالح الكسر بالنصف فبلغ  
 اربعة فنهنا نصف واما ثلث ما سقى جروا وراحت واخون اصل المسألة من ستة سدرها للزوج  
 وتبقى خمسة فان قاسمنا بينهم نصيب الجهر سبعة ها وهو سهم وثلاثة اسباع سهم وان اعطيناه  
 سدر الجميع يكون له سهم وان اعطيناه ثلث ما يقع نصيبه سهم وثلثا سهم وذلك خير له فوقع الكسر

في الاثنين نصيب اربعة  
 من نصف سهم







هذا أصل من أصول

السدر وسقطوا الاعان اذا كانوا عصبة كما في هذه المسئلة فانه للزوج الربع والبنات النصف  
وللام السدر اهلها من اثني عشر فيقسم سهم فان قاسم الجدة الاخوة صار له ثلث سهم وان اعطينا ثلث  
ما سبق صار له ثلث سهم سدس الجميع خير لانه سهمان فتعول المسئلة الى ثلثة عشر فلم يتو لا  
شي لانها صارت عصبة مع البنت فنعطى **قول** واعلم ان زيد بن ثابت رضي الله عنه الخ لو  
فانه جعل الاخوات المنفردات مع الجد عصبة الا في المسئلة الاكدرية فانه جعل الاخوة هنا  
صاحبة في فرض في الابتداء للاخوة عن الميراث عند عدم من لا يحجبها على اصله وعصبة في الانتهاء لانه لو  
لم يجعلها عصبة لصارت صاحبة فرض لعدم من يعصيه فيكون لها ثلثة اثال نصيب الجدة  
لانجوز لانه بمنزلة الاخ عند عدمه ولا وجه الى القسمة ابتداء لانه ينقص نصيبه من السدر وذا لا يجوز  
بالاجماع وانما جعلها عصبة لان الجد ليسوا في الاخ ثم الاخ بقاسم الاخ وكدلك من سائرهم وان  
الجد بقاسم الاخ اذا كان من غير اخ فوجب ان يتقاسمها كالة الاقارب كما في سائر النظار ودان الجد قاسم  
الاخ والاخ اما مسأولا والاخر او اموي منه لانه ينقلها من الفرض الى التعصيب فوجب ان يتقاسمها الجد  
لا يقال لو كان الجد كالاخ لكان ينبغي ان يحجب مع واحد من الاخوة الام من الثلث الى السدر لاننا نقول بحج الام  
ثبت نصيبا ثم الاخوة والاخوة والاسم معدوم في الجد وانما التعصيب فهو مبني على الاستواء في القرائن  
الى الميت وهذا المتفق عندنا لقائلين سورث اولاد الاب مع الجد من حيث ان كلام الجد او اولاد الاب ينزل  
الى الميت بواسطة محبة وهي الاب فان قلت لشكل ما ذكرت من عدم تفصيل الاخوة على الجد من قول  
جد او اخ لا يوزن احوال الاب فان الجد الثلث والاخ النصف وما بقي للاخوة وقد حصل تفصيل الاخوة  
على الجد ولم يسم احاصل سهمي قلت الفرق ان المنفرد الجد وجد فيما استشكلتم به وهم اولاد الاب  
لانهم وارثون بالنظر اليه ثم الحاصل للاخت من الزمان انما هي من اولاد الاب لانها لم تغيب نصيب  
الجد عما كان بخلاف الاكدرية لان المنفرد معدوم هنا وما حصل للجد تغير بسبب فرض الاخوة  
لانه كان سدرها فصا وتنفعا فلم يقسم المال الحاصل للجد الا لنفع من الامور الثلاثة وهذا  
المسئلة تفارق المسئلة العايلة الى ثلثة عشر لوجود البنت هناك وصارت الاخوة عصبة  
معها فاذا حالت الى ثلثة عشر لا يبقى لها شي فافترقت وصورة المسئلة الاكدرية ما ذكره  
الشيخ رحمه الله وهي زوج وام وجد واخوات وام اولاد للزوج النصف وللام الثلث وللجد  
السدر والاخ النصف ثم يضم الجد نصيبه الى نصيب الاخوة فيقتسمان المذكور مثل حظ الاثني عشر  
لان المقاسمة خير له بعد ما اعطيت فرضها اصلها من ستة وتعول الى تسعة ويصح من سبعة وعشرين  
لان اذا ضم الجد نصيبه الى نصيب الاخوة صارت السهام اربعة وروسيها ثلثة جعل الجد اخين  
بعدد لانه بمنزلة الاخ والاربعة لا تستقيم على الثلثة فغضب الثلاثة في روس من انكسر عليهم  
في التسعة تبلغ سبعة وعشرين ثم ضرب سهام الزوج وهي ثلثة في الثلاثة المضروبة تبلغ تسعة  
وهي ثلث الجميع وكان للام الثلث سهمان اضربهما في الثلثة تبلغ ستة وهي ثلث ما سبق بعد نصيب

الزوج

195 الزوج من السبعة والعشرين ثم ضرب سهام الجد والاخوة في المضروب وهو ثلثة تبلغ اثني عشر فيقسم بينهما  
للكثر مثل حظ الاثني عشر فجعل للاخت منها اربعة وهي ثلث ما سبق بعد فرض الامر وللجد ثمانية وهذه المسئلة  
من المشتبهات التي يسأل عنها فانه يقول في هذه المسئلة اربعة نفر ورثوا المال اضربهم ثلثة  
والثاني ثلث ما سبق والثالث ثلث مائة والرابع مائة ويقال فيها ايضا امراتة جات الى قوم فقالت  
لهم اني حامل فان ولدت ذكرا فلاشي له وان ولدت ولدا فلها السدر وان ولدت اثني فلها ثلث المال وثلث  
تسعة وقول على مثل قول زيد لانه لا يفسد للجد والاخ ما حصل لهما وعند ابن مسعود للزوج النصف  
والاخذ النصف وللام السدر وللجد السدر فتعول الى ثمانية **قول** سميت الدرية قيل لانها و  
امرأتين كدرت عليهما وهذا الاقوال وقيل سئل عنها فقيه يسمى الدر فاختار فيها فنسبت اليه  
وكان السائل لذلك عبد الملك بن مروان وهو ذا القول حكاه وكيع بن الجراح عن الاعشى وهاتان النسبتان  
خارجتان عن وفق القياس في النسبة وانما سميت بذلك لانه تلدر فيها مذهب زيد رضي الله عنه الارز  
انه اعطى الجد من فرض الاخوة وجمع سهام الفرض وقسمها على التعصيب وقيل لانه تلدر نصيب الاخوة عليها  
لمشكلة الجد اياها فيه قال صاحب المحيط قال مشايعنا رحمهم الله لولا هذه المسئلة لكان اجمع الاقوال  
بعد قول ابن بكير قول زيد وفردوى عن الشعبي انه قال سالت قبيصة بن ذؤيب عن قضاز بن عيسى الاكدرية فقال  
لا والله ما فعل هذا زيد قط وقبيصة من جوارح الجاهل زيد الا ان المشهور ما ذكره الشيخ رحمه الله **قول** ولو  
كان مكان الاخوة اخ او اخوان فلا تعول ولا الدرية اما اذا كان مكانها اخ فلا تعول لتعذر جعله صاحب فرض  
والسدر من حيث اصل المسئلة من ستة للزوج النصف وللام الثلث وللجد السدر فخط الاخ لانه  
لم يبق له شي ولا الدرية لانها ليست بواقعة اضرب من الاكدرية اما اذا كان مكانها اخوان فلا تعول لان السدر خير  
للجد من المقاسمة وثلث الجميع فيكون للزوج النصف وللام السدر وللجد السدر ويقع للاخت السدر لا يستقيم  
عليها فصح اثني عشر بغير روسها في الستة والله اعلم بالصواب **باب**  
**المناسخة** هي مناسخة من النسخ والنقل والتحريك والازالة والتغيير يقال نسخت الكتاب اي نقلت الى غيره  
مثله ونسخت الشمس الظل اي ازالته ونسخت الرياح رسوم الدمار اذا هفت اثارها وغيرها فسميت مناسخة  
لما في الفرض من الانتقال والتحريك من موهبة الى وارث وانما المناسخة من انتقال المال والتحويل الى الفرض  
وفي عرف الفرضين عبارة عن اسعاف التركة من وارث الى وارث قبل القسمة **قول** ولو صار اي انتقل بعض  
الانصب الى بعض الورثة ميراثا اي ملكا لبعضهم قبل قسمة التركة وذلك ان يموت فلا يقسم ميراثه حتى يموت  
بعض ورثته وربما لا يقسم حتى يموت رابع وخامس وهكذا **قول** بانه ان يكون ورثة الميت الاول  
والثاني متحدا لا يتغير القسمة اولافان كان متحدا فانه يقسم قسمة واحدة وان كان يتغير القسمة ولا يلزم  
الورثة متحدا فالاصلة باب المناسخة ان يصح مسألة الميت الاول وتقطي سهام كل وارث وتحفظ ما  
يدكر وارث ثم تقسم مسألة الميت الثاني وتقطي سهام كل وارث وتحفظ ما في يد كل وارث ثم تنظر ما بين يد الميت  
الثاني والميت الاول من التصحيح فان كان بينهما استقامة فيها ونعت فينتقل ما في يد الميت الثاني الى







ما يتوحيب الفروع الثالث والرابع وأما آخره في طرفة الضروري لا بد من معرفته وهو ان ربع المال ثلث  
 باقية ثلثة والمجموع ستة ولذا قل القلب فان ثلث اثني عشر اربعة وربع باقية اثنان فالمجموع ستة  
 وكذلك سدر المال وخمس باقية مثل خمس المال وسدر باقية فان مخرج الخمس والسدر من ثلثين فبقية  
 خمسة وخمس الباقي خمسة فالمجموع عشرة وعلى القلب كذلك فان خمس الثلثين ستة وسدر الباقي اربعة  
 فكل من المجموع عشرة وكذلك ثمن المال وتسع باقية مثل تسع المال وثمان باقية فان التسع من التسعة اربعة  
 وثمان باقية ايضا واصد ملون المبلغ اثنين وكذا على العكس فان ثمن التسعة اربعة وثمان باقية فاذ اخذت سبعة  
 التسعة واصد او ثمانية سبعة وسبعة اثمان ملون تسع هذا المبلغ سبعة اثمان فاذا اخذت سبعة  
 اثمان واصد وثمان فيكون المجموع اثنين وقسط هذا انظاره فاذا اردت في مسألة ان ياخذ ثمن المال تسع  
 باقية فاخذت تسع المال وثمان باقية فمما اخذت ما اجبت اليه وفي هذا القلب والتغير في المخرج  
 وايقار التيسر فاعتن بها ايدي الله تعالى في تكميلها عن تطويل الحساب وهو يلات الحساب والله المهيمل  
 للصواب مثال ذلك فمن ثلث زوجة وثلث بنات وعما وعمة والعم ابوزوجته فاثنت الزوجة قبل  
 القسمة عن عها ولا اعني اباه وثلث بناتها وهذه المسئلة على الجاه المعهود بعد اربعة اربعة  
 عشر من ثم بالاختصاص ترجع الى اربعة ثلاثة اسم للبنات الثلاث وسهم للاب ووجه تخرجهما  
 الطريقة الضرورية ان تنظر الى اقل الفروع عدد او اوضح النصيبين نسبة وذلك هو الم كان اصل المسئلة  
 من اربعة وعشرين ونصيب الم من الميت الاول خمسة منها ومن الميت الثاني واحد من اربعة وعشرين  
 فصار له ستة منها والستة من اربعة وعشرين ربعها فاذا كان ربع جميع المال للمم فصار مخرج الربع  
 وتعتبر اربعة للمم وتسع ثلثة للبنات فاتفق الجواب في المسئلة واختلف تخرجهما وكوترل امراة واب  
 وبنات ثمانية البنت عن امها هذه هي اجاب هذا في الجاه المعهود نص من ابن عباس وبعين ويطرق  
 الاختصاص ترجع الى تسعة للمرأة وهي ام البنت تسعها والباقي وهو سبعة للابن واما في الطريق الضروري  
 على الاصل الاخر فكل المال يرجع الى المرأة والاخر فالمرأة من الميت الاول ثمن الجميع ولها من الميت الثاني ومن  
 الميت ثلث نصيبها وثلث نصيب البنت تسع الباقي لان الميت لثنتين نص من اثنين وبعين للمرأة تسعة  
 وللان اثنان واربعون للبنت اصد وعشرون وللأم من اصد وعشرون ثلثها سبعة وسبعة من  
 ثلثة وسبعة تسعها فعلم ان المرأة تسع جميع المال وتسع الباقي فصار كان لها تسع جميع المال وثمان باقية  
 كما ينبغي ان ثمن الجميع وتسع الباقي مثل تسع الجميع وثمان الباقي فاجعل المسئلة من تسعة للمرأة اثنان  
 وذلك تسع المال وثمان باقية وللان سبعة وهذا القدر كاف في ايضاح الطريقة الضرورية فانهم ذلك  
**باب توريث ذوي الارحام** اقول لما فرغ من بيان احوال

ثلاثة اقسام من يرث قريب هو ذو سهم وقريب هو عصبة وقريب ليس بذى سهم ولا عصبة فتتبدل هذه القسمة  
 احث ازا من هذه القسمة فلما افترق الكلام فيها شرع في بيان احكام القسمة الثالث واقسامه فقال وذو الرحم  
 والاولاد هم كوزان يكون للاب والابن **قوله** كان عامة الصحابة رضي الله عنهم يرون توريث ذوي الارحام  
 اي يعتقدونه ذهب عامة الصحابة كعلي وابن مسعود وابن عباس وابن مسعود في اشهر الروايتين منه وبما  
 بن جابر وابو الدرداء وابو عبيد بن الجراح والخلف الاربعة على ما حكي القاضي ابو حازم انه قال لم يكن في  
 بيت مال الخلف الراشدين ومن الخلف الاربعة شي من اموال الاموات الذين لهم ذوارحام وافترق  
 القاضي ابو حازم الخليفة المعتمد من اموال ذوي الارحام من بيت المال بخلاف باجماع الصحابة  
 على ذلك غير من ثبات فامر المعتمد من دها وتقل عن له بكر رضي الله عنه انه قال لم اناصف على شي كما  
 على ان اسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلث اصد سمع عن توريث ذوي الارحام فاني لم اسمع من رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فيهم شيئا ولكن ورثتهم برأي وبه قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن الحنفية في ربع  
 والشعبي والشافعي ومالك وروى وعلمه وطاوس والثوري وابن ابي ليلى والحنبل في ربع واحد من خيل والشافعي  
 راهوية وحنبل بن ادم وضار بن مرد وروح بن دراج وغيرهم من الامم رضي الله عنهم قال المصنف  
 رحمه الله في شرحه وكل من قال بالرد قال بتوريث ذوي الارحام وليس كذلك لان عثمان رضي الله عنه قال  
 بالرد حتى قال بالرد على جميع ذوي الفروض ولم يقل بتوريث ذوي الارحام ولكنه يقال كل من قال بتوريث  
 ذوي الارحام قال بالرد ضرورة وذهب ابو بكر الصديق وعثمان بن عفان ورشد بن ثابت وعبد الله بن الزبير  
 الى ان لاميراث لذوي الارحام فزوات ولم يخلف وارثا فافترضوا عصبة فماله لميت المال وبه اختلف ما ذكر  
 وآل في الاوزاع ومكول وسعد بن المسيب واهل المدينة واهل الظاهر الا ان اصحابنا في  
 نفقون اليوم بتوريث ذوي الارحام على قول اهل التتبرل لفساد بيت المال على ما سيح في اول الفصل  
 الاول في الصنف الاول انتهى كلامه وثبت ما ذكرنا اوله وما ذكره المصنف ان ابا بكر رضي الله عنه روى  
 عنه روايتان في توريث ذوي الارحام **حجة** من منعي توريثهم امانات الموارث فانها هيئت اشخاصا  
 للميراث فرضا وتخصيبا ولم يذكر لذوي الارحام شيئا ولو كان لذكر فلوزدنا عليهم وارثا كان ذلك نسخا  
 للنص كما على اصله حصة رحمه الله واصحابه ان الزمان قضا النص نسخ وقوله صلى الله عليه وسلم  
 الحقوا الفرائض ما هلكا فابقت فلاول عصبة ذكر وليس ذوي الارحام لعصبة فلا يحقون الباقي  
 بعد فرض الزوجين وانتم تقولون بيه وبويد ما ذكرنا قوله عليه الصلاة والسلام ان الله اعطى كل ذكر  
 حق حقه يعني في القران وقد روى انه عليه الصلاة والسلام سئل عن ميراث المرأة والحال فقال  
 لا حتى ياتي جبريل ثم قال اتاني بان لا شيء لها وفي رواية اخرى اسحار في ميراثها فتدل عليه ان لا  
**حجة** العامة الكتاب والسنة والمعقول اما الكتاب فقوله تعالى موصله الله في اولادهم للذكر  
 مثل حظ الانثيين فانه تعقبي القسمة بين اولاد البنات للذكر مثل حظ الانثيين وقوله تعالى الم ان نصيب  
 ما ترك الوالدان الاقربون يعني القسمة بين الحال والحالة واولادها اذا لم يكن ابا ولا ابنة البنات للذكر

ان هذا هو قول المصنف انما انما كان في بيت  
 مال الخلف الراشدين وقيل ان ابا بكر  
 واولاد من رث ذوي الارحام  
 اقول ذلك عثمان رضي الله عنه يكون خذوا ايمان







151

على الام في درجة الجد الى الاب فلا يجوز ان يمد من اولاد الاخوات وبنات الاخوة بل هنا بنات اولاد الاخوات  
 وبنات الاخوة اول لان اتصال الميت اول من الاصلية في العضوية ووجه قول خيفة رحمه  
 الله ان الجدا الى الاب في العصبات كان مقدما على الاخوة فلذا هنا ضارت المسئلة بنا على مسئلة  
 مقاسمة الجد في الحقيقة **قوله** لان هذا ما كل واحد منهم الى الزوج قال بعض ان في هذا ليس من  
 لفظ المصنف وانما كتبه على الحاشية بعض المتعلمين فظهر من نسخ انهم المتنب فكيف في المتن ثم استدل على  
 ما قال بقوله الاتري انه ليس ثابت في النسخ الصحيحة وهذا ليس بثبوت في النسخ المتبع ولا كذا نجد  
 نسخة خالية عن ذلك حتى ان الشيخ رحمه الله ذكر معنى ذلك في شرحه وقال روى عن علي بن يوسف ومحمد بن  
 الله ان اولاد الاخوة والاخوات اول من الجد الفاسد وهو ابو الام وولد اول من ابويه يعني ولا الجد الفاسد  
 وهو الحال اول من ابوي الجد الفاسد وهما الحلة الفاسدة والجد الفاسد الى هنا لفظ الشيخ رحمه الله  
 ثم قوله لان عند ما كل واحد منهم تعليل وميكلا صلا وقال لان ندما اي الى يوسف ومحمد كل واحد منهم اي  
 من الصنف الثالث وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لام اول من فرعه اي فرع الجد الى الام وهو  
 الحال والحالة وفرعه اي الحال والحالة وان سفل اول من اصله اي من اصل الجد الى الام وما حصل ذلك ان  
 عند بنات الاخوة واولاد الاخوات وبنو الاخوة لام اول من الجد الى الام وفرع الجد الى الام ايضا وهو  
 الحال والحالة وفرعه اي من سفلوا اول من ابوي الجد الى الام وان علوا وذلك لان الحال جزء الجد الى الام  
 وابوي الجد اصل الجد جزء الجد اقرب الى الميت من اصل الجد كذا ذكرنا في العصبات ان ابن الميت اقرب اليه  
 من ابنه لانه جزءه وابوه اصله ثم ابن الاخوة اول من في الام فلذا المولود الصنف الثالث مقدما على اصل  
 الام وان علوا قد ذكر الشيخ له تمثيلا حينا في اول الاشكال الصغرى في الصنف الاول هذا التمثيل  
 وهذا يدل على صحة ما ذكرنا وعلى عدم صحة ما ذكره الشارح فان هذا موضع  
 مشكل وقد اشكل حتى لغيت واحدا ممن شرح هذا الكتاب فبحث معه في  
 هذا الموضوع فوجه الشيخ هذه المسئلة وانا ابن ثمانية عشرين سنة وكان  
 قد عني واجتهدت ما حضري في ذلك الوقت فاستحسنه وقال فاجتهدت من الحق  
 ان يتبع واصحاب الشافعي اليوم يفتون بتوريثهم على قول اهل التتيل لعدم انتظام بيت المال وكان لا  
 احمد بن حنبل رضي الله عنه يقدم الحال على جميع ذوى الارحام فان لم يكن فيهم حال فقول اهل التتيل  
**فصل في الصنف الاول** اعلم انه ان القاييل توريث ذوى الارحام ثلث فرق فرقة ديمون اهل  
 القرابة وهم ابو خيفة واصحابه ورفر وعيسى بن امان فانهم سمو ايزلك لانهم يقدمون الاقرب فالاقرب والاقرب  
 فالاقرب وفرقة يسمون اهل التتيل وسمي الشعبي **سروقي** وتعيم وحماد واثم واثم ليل ومحمد بن  
 سالم والثوري وضرار بن مرد وحماد بن ادم وهو مذ هب واثم وسعود رضي الله عنهم والحنان بن نناد واثم  
 عبيد القاسم بن سالم وشريك سمو ايزلك لانهم يبنون المولى منزلة المولى في الاستحقاق وفرقة سمو  
 اهل الرحم منهم نوح بن دراج وخنيس بن مديش سمو ايزلك لانهم سمو اثنى القرب والبعيد والكثير والاثني







أقوى قرابة من غير الوارث بدليل تقديمه عليه باستحقاق الميراث فالمدعى بالاقرب أقوى كما أن الأخ لا يرى  
لما كان أقوى قرابة من الأخ لأب كان ابن الأخ لا يرى أقوى من أمه وأما ولد ولد الوارث هل أول من ليس  
لذلك ففيه روايتان اختار بعض مشايخنا أنه أول واختار الإمام السهمي أن أم الذي رحمه الله أنه  
ليس أول وعليه الفتوى لذا ذكر الإمام العناني في فرائضه وفي شرح ابن الدولة الطاهر عدم اطلاق  
فيه فانه ما وجد اطلاق فيه لقلته تتبعه نسخ المشايخ في الترابيع فكان سلوته خير له وان  
استوت درجاتهم ولم يكن فيهم ولد وارث أو كان عليهم ولد وارث يعني أن كان كلهم أولاد ذوى الارحام أو كان  
كلهم مدونين بوارث ففي قول أبي يوسف والحسن بن زياد لعبد الله بن القدرع ويقسم المال على الفروع اتفقت  
صفة أصولهم أو اختلفت وهي رواية شاذة عن أبي حنيفة رضي الله عنه وعند محمد بن كمال في قسم المال في  
الفروع أن اتفقت صفة أصولهم توفوا فقال أبو يوسف والحسن بن زياد وأما إذا اختلفت صفات  
الأصول فإنه لا يعتبر الأصول حينئذ إنما هما كما إذا تزلزلت بنت وبنت بنت صورة اتفاق صفة  
الأصول وبني المال لثلاثة وكلمة مدون بوارث هذه الصورة **ميت** ففي قول أبي يوسف  
والحسن بن زياد المال بين الفروع أثلاث باعتبار الأبدان **بنت ميت** ثلثه للذكر وثلثه  
للأنثى وعند محمد بن كمال لأن صفة الأصول متفق عليها وله ولولدت **بنت ميت** بنت بنت بنت صورة  
اختلاف الأصول وهي المسئلة الرابعة هذه الصورة **ميت** ففي قول أبي يوسف والحسن بن  
زياد المال بين الفروع أثلاثا أيضا ثلثه للذكر وثلثه للأنثى وعند محمد بن كمال بين الأصول  
اعني في البطر الثاني أثلاث لأن الاختلاف وقع هناك **بنت ميت** ثلثه للبنت ابن الميت نصيب  
أولها قال الشارحون رحمهم الله في ذكر الشيخ رحمه الله موافقه الحسن بن زياد لأبي يوسف نظر  
لأنه مخالف لما نقل منه من أهل التنزيل وأبو يوسف من أهل القرابة قد ذكر الشيخ رحمه الله أنه من أهل  
التنزيل في شرحه الصفا ولعله كان مع الحسن بن زياد في رواية أهل التنزيل وفي أخرى مع أهل القرابة ولهذا  
ذكر الشيخ رحمه الله في المتن مع أهل القرابة وفي الشرح مع أهل التنزيل لأن حكاية القول ليست بالرواية  
دون الرواية وجه قول أبي يوسف والحسن أن الفروع قد استوفيت سبب الاستحقاق لأن الاختلاف  
في الأصل إنما يكون بمعنى في نفسه لا بمعنى في غير الأثرى أن الاستحقاق عندنا بالقرابة وذلك لمعنى إبدانهم  
وقد اختلفت الجهة والدرجة بسبب المصاوة بينهم في الاستحقاق طائفة الأبدان من الذكور والآله  
ولا اعتبار باختلاف صفة الأصول كما لا اعتبار بصفاتهم في الكفر والرق والقتل فاعتبر الأبدان في صفة  
الذكورة والأنوثة كما اعتبرنا عدمهم ووجه قول محمد بن حوشر الروائين عن سراج الأمة أن الصفا قد  
اتفقوا في العمة والحالة أن للعمة الثلث والحالة الثلث وذلك باعتبار الأصول فلو كان المعتبر في القسمة  
للأبدان لكان المال بينهما نصفين ولأننا أحصنا على أولوية ولد العمة وصاحب الفرض من ولد ذوى الارحام  
وأما ذلك المعنى في المدعى فإذا اعتبر في الحرمان فأول من اعتبر في النقصان لأن النقصان أهول من

من الحرمان فتبين أن المعتبر أول من يقع به الخلاف لأن من ادعى الاتحاد لا يقع الترخيص وهذا خلاف  
الرق والعقد فإن المعتبر فيه الأبدان لأن العلة كاحلة في حق كل واحد منهم وهي القرابة وهي محتمل  
التعدد كقتل جماعة وأما أعداء محمل كل قاتل على المال وإن المقتول وأما فيجعل متعدد أصلا  
اتكامل العلة في حق كل منهم بخلاف صفة الذكورة والأنوثة فالمرجوح من ذلك الفرض لا يمكن  
أن يجعل موجودا في الأصل مع حقوق من فيه لأنه لا لذلك الفرض بناء على ذلك فيعتبر ما في الأصول  
من الصفة لأن الاستحقاق للفرض بناء على ذلك ولذلك عند محمد بن كمال أن يحرق قسم المال في  
أول بطون أولاد البنات وقع فيه الاختلاف في الذكورة والأنوثة كما عرفت لأبي يوسف والحسن  
يعتبر ذلك إذا كان في أولاد البنات بطون مختلفة كما عرفت لما أحسب بأن لأبي يوسف ومحمد بن كمال  
الله أصولا وطريق تخرج في مسائل ذوى الارحام أما أصول أبي يوسف فإنه يقسم المال  
على إبدان الفروع وهم ورثة الأحياء المتروكين سواء اتفقت صفة الأصول وأنوشتهم بأن كان كلهم  
ذكورا أو إناثا في كل بطر إذا اختلفت بأن كان في كل بطر ذكورا وإناثا أي مختلفين وثانيتها أنه  
يعتبر الجهات في إبدان الفروع حتى إذا كان لواحد من الفروع جهات متعددة إلى الميت جعله  
متعددا بعدد الجهات حكما سواء كان جهاته بأصل واحد أو بأصول وستأتي ما بقي من أصول  
في الصنف الثالث والرابع أن شاء الله تعالى أما أصول محمد بن كمال فإنه يفرق بين ما اتفقت صفة  
الأصول وبين ما اختلفت فإن اتفقت فتعتبر الأبدان موافقا لأبي يوسف وإن اختلفت بأن  
كان المدعى بهم ذكورا وإناثا فتعتبر الأصول ويقسم المال عليهم دون الأبدان وينزل نصيب  
كل أصل إلى فرعه كما قاله وثانيتها أنه لا تعتبر الجهات في الأصول ويفرق بين ما إذا انفصلت  
الجهات بأصل واحد من أعلى الخلاف أو بأصول متعددة منه فإن انفصلت الجهات بأصل واحد  
فإنه يجعل الأصل متعددا بجهات واز كان فرعه واحدا وثالثتها أنه بأصل الصفة يكون  
الأصل وأنوشتهم من أنفسهم وبأصل مدعى من فروعهم حال القسمة حتى لو كان في بطر الخلاف  
من بطون الأصحاب من أربع بنين فإنه يجعلها أربع بنات ورابعها أنه إذا كان في المسئلة بطون  
واحد وفروعها أربع بنين فإنه يجعلها أربع بنات ورابعها أنه إذا كان في المسئلة بطون  
مختلفة فإنه يقسم المال على أول بطر اختلف ثم يجعل الذكور طائفة والإناث طائفة فما أصاب  
الذكر يجمعه على أعلا الخلاف الذي وقع في أولادهم ولذلك ما أصاب الإناث يجمعه ويقسمه  
على أعلا الخلاف الذي وقع في أولادهم وخامسها أنه يعتبر اختصار الأبدان أو وسادسها  
أنه يعتبر اختصار الأبدان ثم يقلل الحساب ثم يقسم الاختصار الأبدان أن يجعل كل بنين  
أشياء إن أمكن بأن يكون رؤس البنات في بطون الاختلاف زوجا وإن لم يمكن بأن يكون عدد رؤس  
وترا فيسقط عدد رؤس الذكور وأن يجعل كل بنين وهذا الاختصار أريد في بطون الأصول  
أما في إبدان الفروع فإنه لا يختص عدد رؤس البنات وإن كان زوجا بل يسقط عدد رؤس البنين

كان  
احتمال  
قوله







للاين اربعة انزلها الى سنته في اخر البطر والبنات سهمان انزلها الى بنتها في اخر البطر ايضا وكان للبنات والبنين  
 الثلاثة في البطر الثالث ثلثة اسهم اضرها في الستة مبلغ ثمانية عشر نصيبا تسعة للبنين وتسعة للبنات  
 ثم انزل سهمان البنين الثلاثة الى البطر الرابع وفيه ابن وبناتان واختصارا ابدانها ممكن فصارت ابنا تقدر  
 والقسمه لا يستقيم عليها ولا موافقة بينهما ولا تقفها كما يفعله بعض الناس بل اضرها في الثلثين حتى تبلغ  
 ستين فنزلها نصيب المسئلة فان قلت لم تقف الاثني حتى تنزل نصيب البنات الست الى البطر الرابع حتى يتم  
 هناك على الاستقامة وتنزل سهم البنين الى البطر الخامس ثم الى البطر السادس على الاستقامة ثم تنزل نصيب  
 البنات الثلث وذلك في البطر الخامس وفيه ابن وبناتان والثلثة لا يستقيم على الاينين باختصار الا بدران البنين  
 حتى يقفها كلون الموقوف معك اثني مرة واثنين مرة وسهما مماثلة فنظر اصل الموقوفين في الثلث حتى يبلغ المبلغ  
 وقد ظلت الاما حث استغلت بالضرر اولا قلت لئلاكثر العمل ويشق على الطالب الحصول المقصود  
 بالضرر اولا فلا فائدة في التوقف اي حصول الموقوف مثل الاول ولنرجع الى المقصود وكان للبنات السفلى  
 ستة اسهم اضرها في المضروب وذلك اثنيان تبلغ اثني عشر فهي لها والثلث الثانية اربعة نصيب اسهم  
 اضرها في المضروب تبلغ ثمانية والبنات الباقية سهمان نصيب اسهم اضرها في المضروب لصو اربعة ثم اضر  
 التسعة المنكسرة على الان والبنين في البطر الرابع في المضروب تبلغ ثمانية عشر ولذلك سعة البنات الست  
 ثم انزل ما اصاب كل ذوق على اصلها **والما تخرجها على قول لي يوسف فقام لا تقسم المال الا في البطر الاخير فيسهم لكل ابن**  
**سهمين** والكرنت سهمين للذكر مثل حظ الانثيين **وتخرج** على اصول هذه المسئلة ان الثاني ذكر في الشرح في الاشكال  
 الاكبر وفي الثاني وعرضا في اول الصنف الاول في تقسيم سائر هذه الفصول وموه اولها شجر ترك عشرة بنين وشر بنات كلهم  
 في البطر العاشر هذه الصورة



السهم

السهم فلا يستقيم ويوقف الثلثة ثم نزل نصيب البنات وهو تسعة الى فروعهن في البطر الثاني وتقسيم اثنا  
 باختصار السهم فلا يستقيم فنظر الحصة في الثلثة الموقوفة ثم نصيب الحاصل في ذلك وذلك خمسة عشر  
 في اصل المسئلة وهو اصد عشر مبلغ مائة خمسة وخمسين ومنها نصيب المسئلة فخصيب المسئلة بعد الضرب  
 في المضروب صار ثلثين فخصم سهمها ايلات ثم نصيب الانثيين الذين في البطر الثاني بعد الضرب والقسمه صار  
 سبعة وعشرين تقسم على فروعهن في البطر الاخير اثلاثا ونزل نصيب البنات وهو مائة وثمانية الى فروعهن في  
 البطر الثالث وتقسيم اثنا عشر باختصار الا بدران مخرج من القسمة اثنا عشر وهو اربعة وعشرون تقسم على فروعهن  
 في البطر الاخير ايلات وتنزل نصيب البنات وهو اربعة وعشرون الى فروعهن في البطر الرابع وتقسيم اربعا با  
 السهم مخرج من القسمة اصد وعشرون وهو نصيب الانثيين فخصم على فروعهن في البطر الاخير ايلات الف وربع  
 البنات وهو ثلثة وتنزل الى البطر الخامس وتقسيم باختصار الا بدران مخرج من القسمة تسعة فخصيب الانثيين وهو  
 مائة عشر فخصم في البطر الاخير ايلات انصافهم نزل نصيب البنات خمسة واربعون الى البطر السادس فخصيب  
 الانثيين خمسة عشر فخصم على فروعهن ايلات ونصيب البنات وهو ثلثون فخصم في البطر السابع ايلات  
 الا بدران مخرج منه فخصم الاين منها وهو اثنا عشر فخصم في البطر الاخير ايلات ونزل  
 نصيب البنات وهو التسعة الى البطر التاسع وتقسيم ايلات ثم تقسم نصيب كل ذوق على فروعهن في البطر  
 العاشر ايلات فحصل الانصاف على الرقوم التي تراها والله الميسر هذه الصورة

ثمانية عشر الى فروعهن في البطر الثاني  
 وتقسيم اثنا عشر فخصم على فروعهن في البطر  
 وهو تسعة الى فروعهن في البطر  
 العاشر ايلات ونزل نصيب













باعتبار الابدان فلا يستقيم فخر الاثنين في احدى الخمسين ثم ما بلغ وهو عشرة في اصل المسئلة بتلخيص ومنه يصح  
 فتنقسم بينهم بالطرق المشهورة في الرقوم **المسئلة الثامنة** ترك اربعة سر واثني عشرة بنتا من اولاد  
 البنات وكلهم في البطر الخامس هذه الصورة **مسئلة** **فالقسم** عند ابي يوسف  
 بقسم المال بين الابدان على عشرين لكل ابن سهمان بنت بنت بنت بنت بنت وكل بنت سهم كما هو المعروف  
 من مذهبه **وعند محمد** اصلها من خمسة بنت بنت بنت بنت بنت باعتبار عدد الفروع وكان  
 الاختصار في فصاروا اربعة بين واثني عشرة **بن بنت بنت بنت بنت** بنتا تقدر ان تقسم انما  
 للابن سهمان والبنات ثلثة اسهم انزل سهمي **بن بنت بنت بنت بنت** الابن الاربع بنات فيبين  
 السهمين ورويهن موافقة بالنصف فوق **بن بنت بنت بنت بنت** اثنان ثم انزل ثلثة البنات  
 الى البطر الثالث وفيه اثنان وبنت زواقيهما بينهم **بن بنت بنت بنت بنت** باعتبار عدد الفروع وامكان  
 الاختصار فانهم في التقدير ستة بين وست بنات فصار للابن سهم للبنات سهمان والابن  
 الى الابدان فاقسمهم على الاسن والبنات الاربع اثمانا والسهمان لا يستقيمان في الثمانية ولكن بينهما موافقة  
 بالنصف موقوف نصيب الثمانية وذلك اربعة ثم انزل سهم البنات في الفروع في البطر واقسمه على الابن  
 والبنات الاربع فلا يستقيم الواضع الثمانية موقوف فعكس الموقوف اربعة وثمانية فاقرب اكثر الموقوف  
 في اصل المسئلة وذلك خمسة للثلاثة اقل قبل ان يرفع منه فصح المسئلة ثم اضرب من كان له شيء من الخمسة في الثمانية  
 واقسمه على الطريقة المذكورة **قول** وقول محمد بن اشهر الروائين عن ابي حنيفة في جميع ذوى الارحام كذا ذكر  
 محمد بن كمال في بعض نقاله وهو قول ابي حنيفة والي يوسف ومحمد بن رجح ابو يوسف عن ذلك والمعروف من هذا ان  
 قول محمد بن اشهر الروائين عنه وان كلا القولين رواية عنه وان لا رواية عنه غير هاتين الروايتين في ذوى الارحام  
 لكن الامام العتاني قال في هذه وان اختلف الابدان وانفق البطر بقسم المال على الابدان بالاتفاق  
 للذكر مثل حظ الانثيين وان اختلف بطر واصل يقسم المال على الابدان عند ابي يوسف كما ذكرنا وعند محمد بن  
 المال على البطر الذي اختلف وحمل البطر بعد اولاد مع اعتبار الوصف في البطر فما اصاب كل بطن  
 ينتقل الى اوله وعند ابي حنيفة لا يقسم المال على البطر الذي اختلف من غير ان يحمل البطر بعد اولاد  
 كلامه فثبت هذا ان قول محمد بن اشهر الروايات في جميع ذوى الارحام وان عن الامام ثلث روايات في ذوى الارحام  
 الا ان بعضهم افق يقول ابي يوسف للمنفعة المفق كذا اخذوا بقوله في بعض مسائل الخضر **فصل**  
 هذا الفصل في ما اعتبر بالجهات في ذوى الارحام **قول** ما رواه ابي ابو حنيفة وابو يوسف  
 ومحمد بن ابي يعقوب في التورث ان في ذوى الارحام والالف واللام فيه بدل من المضاف  
 اليه **قول** غير ان ابا يوسف يعتبر بالجهات في الاصول اعلم ان ابا يوسف عند روايتان في ذلك امرها  
 رواية اهل الواق واهل خراسان عنه انه لا يورث الابنة واصله كما في الجرات عنده والثانية روا  
 اهل ماوراء النهر انه يورث بالجهات كما ذكر في الشيخ **وهذا هو الصحيح** كذا ذكره سمس الامعة النحوي  
 فان قلت ما الفرق له على هذه الرواية من ذوى الارحام والجرات قلت الفرق له ان ارث الجرات حتى

باسم الحدة والمسئلة في ذات القرابة وكذا في القرابتين في السوا كما تحققت واما هنا فانهم حتى **206**  
 بالقرابة متعدي بتعدددها كما اذا ترك الى اخره ضرب الشيخ رحمه الله مثلا واصدا في مسائل  
 الجهات وضرب لها في الاشكال ثمانية مسائل فاذا ذكر اولها ذكر الشيخ ثم افصح عليه ما ذكره من مسائل  
 الاشكال **فأقول** ترك بنت بنت بنت ومما ايضا بنتا ابن بنت **ولصور المسئلة** رجل له ثلث  
 بنات ات واحدة منهن باين وات كل واحدة من الاخريات بنت ثم تزوج الابن بنت خالته فولد لها  
 بنتان فلها قرابتان من جهة بنت واحدة للبت الاخرى ابن فله قرابة واحدة كافي هذه الصور **مسئلة**  
 فعند ابي يوسف في الرواية الصحيحة عنه بقسم المال على الابدان اثلثة ما كان ترك اربع بنت بنت بنت  
 بنات وابنا لانه يعتبر بالجهات في ابدان الفروع **وعند محمد** بقسم المال في البطر الثاني **بن بنت بنت**  
 لوقوع الخلاف فيه وفيه ابن بنتان يحمل الابن ابنتين لاعتبار الجهة في الاصول وتجدر احدى بنتي **بن بنت بنت**  
 البنات ثنتين فصار كان ترك في البطر الثاني ابنتين وثلث بنات فاصل المسئلة من سبعة بسط الالف في كل  
 امكن اختصار الابدان فصارت المسئلة من روستهم لعدم اختصار السهام للابن منها اربعة نزل الى بنته  
 ستقيم عليها ثم نزل ثلثة البنات الى الابدان فلا يستقيم الثلاثة على الروس وهي اربعة بسط الالف في ضرب  
 الاربعة في المسئلة وهي سبعة تبلغ ثمانية وعشرين ثم اضرب الاربعة التي نزلت الى البنات من قبل ابيها  
 في الاربعة فصارت ستة عشر فله من قبل ابيها ثم اضرب الثلثة المنكسرة على الروس في المضروبة فصارت  
 اثني عشر نصفها ستة للبنات من قبل ابيها وستة للابن نصيب امه وبصور المسئلة ايضا لو كان  
 للبطر ثلثان جات احدى من والى اخرى بنت فتزوجت البنت بالثاني فجات باين ثم مات زوجها او فارقه  
 فتزوجت باين خالها فجات ببنتين هذه الصورة **مسئلة** فاجواب في المسئلة على القولين كما مر في  
 المسئلة المتقدمه وكان تصور المسئلة بصورت **بنت بنت بنت** بان يجعل مكان الابن الثاني بنتا ومكان  
 البنت الثالثة ابنا وان يحمل مكان البنات ابنتين **بن بنت بنت** او ابنا ومكان الابن بنتا  
 او بنتين **واما تفريع مسائل ما ذكر الشيخ** بنتان **بن بنت بنت** رحمه الله من مسائل الاشكال الكبرى  
 من هذا النوع **المسئلة الاولى** منها ترك بنت ابن بنت وهو ايضا ابن بنت بنت وبنت بنت  
 بنت وبنت ابن بنت هذه الصورة **مسئلة** اما سان الحدة فحل احدى بناته الثلث بنت  
 والاخرى ابنا فتزوج ابن العلي امرأ **بنت بنت بنت** فولدت له بنتا وتزوج بنت خالته فولدت  
 له ابنا وولدت خالته هان بنت من **بن بنت بنت** **بن بنت بنت** **بن بنت بنت** **بن بنت بنت** **بن بنت بنت**  
**فالقسم** عند ابي يوسف على الابدان **بن بنت بنت بنت بنت بنت** اسبعا لاعتبار الجهات في الفروع فصاروا  
 كأنهم ابنا وثلث بنات للابن اربعة ولكل بنت سهم **وعند محمد** في البطر الثاني اربعا لاعتبار الفروع  
 واختصار الابدان فصاروا ثلثة بين وبنتين تقدر ان تقسم اربعا للابن ثلثة اسهم انزلها الى الابدان وهان  
 ابن بنتان والثلثة لا يستقيم على الاربعة فوقت وانزل سهم البنت الاول لها امرأ من الاخريات والسهم  
 الواضع لا يحسم على الثلثة موقوف فعكس الموقوف اربعة وثلثة فاضرب احدى من في الاخرى للثمانية منها  
 ثم اضرب ما بلغ وهو اثني عشر في اصل المسئلة وذلك اربعة تبلغ ثمانية واربعين فله من المسئلة ثم اضرب الثلثة











فصل له ثمانية عشر وكل بنت ثلثة فحصل للثلاث تحت الابن تسعة ثم اضرب السهم المنكسر على الثلاثة في البطر  
 الثالث في المضروب تكن اثني عشر منهم اثلاثا للابن عمانية اتركها الى بنتيه لكل واحدة اربعة وكان للثقل  
 ستة فحصل لها عشرة وللثلاث فوقها ثلثة عشر لانه كانت لها تسعة ثم اترك اربعة البنت الى فرعها  
 بينهما اثلاث فلا يستقيم الاربعة على الثلاثة فاضرب الثلاثة في الثمانية والاربعة المحفوظة تبلغ ما به  
 واربعه واربعين وهو الصحيح نصيب السفار وهو عشرة في المضروب وهو ثلثة تكن ثلثين فهو لها  
 ثم اضرب نصيب التي فوقها وهو ثلثة عشر في المضروب تبلغ تسعة وثلاثين ثم اضرب نصيب الابن  
 وهو عمانية عشر في المضروب تبلغ اربعة وخمسين ثم اضرب الاربعة المنكسرة على الثلثة تبلغ اثني عشر ثمانية  
 منه للابن تقسمها الى مائة وهو اربعة وخمسون فحصل له اثنان وستون وللبنت اربعة وكانت لها تسعة  
 فحصل ثلثة عشر فجات الرقوم مستقيمة **المسئلة الثامنة وهي ثمانية المسكتين** اذا كان مع  
 ابن لابن ابن البنت وهو ايضا ابن ابن البنت الثالثة وتعرف الجهات بالتامل في المسئلة المتقدمة لان  
 هذه لا تعرفها الا بالابن الاسفل من البطر الثالث فارق اخته وتزوجها ابن ابن خالة ابيه فولدت  
 له ابنا والقسمه عند لي يوسف بين الغدوع على خمسة عشر باعتبار الجهات فيها يقسم  
 الميراث على البطر الثاني احاسا باعتبار جهات الغدوع في الاصول فصاروا ثمانية بنين واربع بنات  
 تقديرا فتقسم احماسا لاحصاء الابان والسهام فيقسم نصيب البنين وهو خمس الخمسة بين فرعيها  
 البطر الثالث فتوقف الثلاثة للبنين ففرض احدى الثلاثين في اصل المسئلة وذلك خمسة عشر وقد  
 كان لغدوع الابن اربعة فصار اثني عشر ثمانية للابن فيقسم من فروعهما اثلاثا ولا يستقيم موقف  
 ثلثة واربعه البنين فيقسم من فروعهما اثلاثا فلا يستقيم فتوقف ثلثة ايضا ثم يصدق فرعي البنين  
 في البطر الثالث كان واحدا فصار ثلثة فيقسم بينهما اثلاثا للابن سهمان يستقيم على بنتيه وسهم  
 البنت لا يستقيم على فرعها وبما ابن بنت فتوقف ثلثة ففرض احدى الثلاثين في الخمسة عشر تبلغ  
 خمسة واربعين فمنها ثلثة عشرة المعلقة وقد كان للبنين والبنات السفلين عمانية من قبل الابا فصار اربعة  
 وعشرون نظرا لثمانية في الثلاثة المضروبة نعم منهم اثلاث وكان للبنين مع العليا والوسطى اربعة من  
 قبل الامهات فصار اثني عشر بينهم اثلاث وكان للسفلين من الحلة وبنت الحلة اثنان فصار  
 ستة تقسم بينهما انصافا وكان للعليا مع اخوها واحد فصار ثلثة يقسم بينهما اثلاثا فاستقيم الا انصافا  
 مع الجمع على الرقوم المنقوشة **فصل في الصنف الثاني اعلم** وفق الله  
 ان الشيخ رحمه الله ذكر في هذا الصنف ست مسائل ما زاد عليها في الاشكال الامسكتين  
 مما ذكرها بعد شرح الست فاورد الصور المذكورة في دارة الاشكال على الترتيب المذكور في الفصول  
 اولهم الميراث اقرب الى الميت وهي هذه المسئلة الاولى لهذه الصورة **مسئلة** فاب الام  
 اول لانه اقرب الى الميت من ما جيبه لكونه مدليا اليه بواسطه واصل وجيبه **مسئلة** مدلين اليه  
 بواسطتين فان قلت ما الغايل في تمثيله الا قرب لشخص واحد والابعد لشخصين **مسئلة** اولي قلت

فائدة تمثيل اهل الابدان من جهة الاقرب والآخر من غير جهة وتوضيح قوله من جهة كان اي سوا الاقرب من جهة **مسئلة**  
 الابدان من غير جهة وسوا كان الاقرب من جهة الام كما مر مثله او من جهة الاب كما في ام الاب اول من  
 لي ام الام هذه **مسئلة** وهذا التمثيل ايضا من نتيجة ذلك التمثيل ووجه من هذا ايضا ان ام اب الام اول  
 من اب ام الام **مسئلة** وان كانت القرى اثني مدلية من البنين والابعد ذكر مدلية بوارثة هذه  
 الصورة **مسئلة** لان ضرب الدرجة اقوى من النسبة من الادلاء بالوارث اذا الاول يعني في نفس  
 المستحق **مسئلة** والثاني يعني في غيره فعلم الشئ في محله اقوى من غيره وكذلك قرب الدرجة اقوى  
 من وجه **مسئلة** المذكورة في هذا الباب لانه اثر الذكورة في التفضيل واثر قرب الدرجة في الاستقلال  
 بالميراث فكانت اقوى منه **قوله** وعند الاستواء عند الدرجة فمن كان يدان بوارث فهو اول عند كل واحد وعند  
 لي فضل وان عيسى البصري ولا تفضل الذي الذي يدان وارث على الذي يدان بغير وارث عند الجوزجاني والبستي وهذه هي  
 المسئلة الثانية لهذه الصورة **مسئلة** فان ابام الام اول عند الفرق الاول من اب ام الام وهذه الصورة  
 ان المدلى بالوارث من جهة واما **مسئلة** صورة المدلى بالوارث من جهة الام فهي كما في اب ام الام والاب يدان  
 الصورة **مسئلة** اما الصورة الاولى فقد حكاه ابو سليمان في المبسوط ان المال بينهما اثلاث ثلثا لابي  
 اب الام **مسئلة** وثلثة لابي ام الام واما الصورة الثانية فقد ذكره في الامم الخري حمة السان في قياس  
 قول محمد المال بينهما اثلاث ثلثا لابي ام الاب وثلثة لابي اب الام قال لان اب اب الام يدان بالام وابام اب الام يدان بالاب  
 وقال عيسى بن ابان في المسئلة الاولى المال كله لابي اب الام لانه عصبة الام واختلف المشايخ على قول في المسئلة  
 الثانية فمنهم من يقول المال كله لابي اب الام لانه عصبة الام وهي صاحبة من حقته ولا يوجد ذلك في حق الآخر وقال  
 شمس الامة الخري الاجم ان عند المال كله لابي ام الاب لان اتصاله الى الميت بقرابة الاب وفي استحقات العصب  
 كما من جهة قرابة الام ومن قرابة الاب واما نصيب العصبية في الام عند اتحاد الجهة لانه يتعذر اعتبار معنى  
 العصبية في النسبة الى الميت ثم اعلم بان قول الفرق الاول في المسئلة الاولى اشبه بالاصول كما في الصنف  
 الاول فان بنت الابن اول من اب بنت البنت لكونها مدلية بالوارثة وهي بنت الابن بخلاف الاخر فانه مدلى  
 اليه ببنت البنت وعين وارثه فان قلت **القول** ترجح المدلى بالوارث في هذا الصنف لودي الاجل المتبع  
 تبعه لبقعه وانه خلاف الشرع فلا يصار اليه قلت ليس كذلك بل هو على موافقة الشرع لان الجرد سقط  
 بالاب والميراث له دون الجرد ولو لم يجز جعل المتبع تبعه لكان يورث الجردون الاب لانه فرع الجرد في  
 النسبة الى الجرد فيكون باعاله ولا يحرق للمتبع مع وجود الامه كاليتيم حال وجود الماعن القدرة على استعماله  
 فعلم ان الجرد مع الاب في الوراثة مسقط بوجوه ولذلك ههنا لما كانت ام الام وارثة تبعها ابوها في الوراثة  
 وكان اب الام سابقا فيبقعه ابو في السقوط **واعلم** ايضا ان رقم الشكل الاول في المسئلة الثانية  
 وقع في بعض الاشكال على خلاف ما ذكرنا فاننا قد ذكرنا ان المال بين اب ام الام وابي اب الام اثلاثا عند الجوزجاني  
 والبستي وقد وقع في بعضها ان المال بينهما نصفان وهو غلط وقد ذكر الشيخ في شرحه ما مشى اهله حيث قال  
 وعند الاستواء في الدرجة من كان يدان بوارث فهو اول عند البعض ولا تفصل له عند الاخر كما في اب ام اب الام







النسبة الى الميت لا الى الاصول كما في الفروع فان هناك يكتون عاصورة الان والبنات بالنسبة  
 الى الميت لا بالنسبة الى الفروع **واختار** النسبة فاقسم المال على ابوي الميت اثلاثا ثم اقل  
 سهمي الاب والابن وامه في البطن الثالث الاثلاث للذكر مثل حظ الانثيين فلا تستقيم الاثلاث  
 موقوف فعلم ثلاثا فاضرب اصري في الاصل وذلك ايضا ثلثة تبلغ تسعة فاحفظها ثم اضرب  
 السهمين في المضروب تبلغ ستة من الاب والام اثلاثا اربعة للاب واثان للام ثم اقل اربعة  
 الاب الى البطن الخامس فاقسمها بين جريه اثلاثا فلا تستقيم على الثلاث فقفها ثم اقل سهمي الاب  
 الى البطن الخامس من جريه اثلاثا فلا تستقيم على الثلاث فتوقف ثم اضرب السهمين في المضروب  
 الثالث لصير ثلثة سهمان للاب وسهم للام ثم اقل سهمي الاب الى البطن الخامس ايضا اثلاثا فلا تستقيم  
 على الثلاث فتوقف ثم سهم الام كذلك ومعل اربعة ثلاثا فاضرب اصري في التسعة المحفوظة تبلغ  
 سبعة وعشرين وهي الصحيح وكان مع الاب مع التي فوقه في البطن الخامس اربعة فاضربها في الثلثة بصير  
 اثني عشر ومع التي فوقه اثان فصير ستة وكان مع الاب الاعلى والي تحت في البطن الخامس واحد وصير ثلثة وللأم  
 الثلثة في البطن الخامس سهمان بصير ستة فاقسم في البطن الخامس وعلى البطن السادس في البطن الخامس  
 القسمة والجمع للام السبعة اثني عشر وللأب ستة عشر وكني فوقه سبعة وكني فوقها اثني عشر فاستقامت الرقوم على المرقوم  
 عليهم **المسئلة الثانية** ترك جد واحد من في البطن السادس هذه الصورة

اصل هذه المسئلة من ثلثة اشان للاب وواحد للام وعلى بصير كل في ابويها في البطن الثامن  
 ونقسم اثلاثا ولا يستقيم فيضرب الثلثة في المسئلة تبلغ تسعة واربعة منها  
 للاب الاخير واثان للاب الاعلى واثان للام التي تحت وواحد للاخرى وعلى نصيب  
 كل الى اصله ونصب الاب الاعلى وهو اثنان فتوقف على ابوي من في البطن الخامس  
 ونصيب الباقي فتوقف على ابوي كل واحد في البطن الثالث فتبلغ خمسة المسئلة  
 ضرب اصري الثلاثات فيها الى سبعة وعشرين وقد كان للاب الاسفل من البطن  
 الثالث مع الام التي توازيها اربعة ضار اثني عشر يقسم بينهما وعلى نصيب الاب  
 الى البطن الاخير ايضا فحصل للاب اصري وللتي تحت ثمانية ثم على نصيب الام العليا وهو اثنان لاجرها  
 وجريها وكان لما اثنان من التسعة ضار ستة فمض الاثنان الى الستة تقريبا للعمل ونقسم بينهما اثلاثا وكان  
 يستقيم فيضرب الثلثة في المسئلة تبلغ اصري ثمانية عشر وكان قد اجتمع للاب اصري فيضرب ثلثة وثلثين  
 وكان للسفلي ثمانية فيضرب اربعة وعشرين وكان للاب الاعلى من البطن الخامس مع زوجته ثمانية فصر اربعة  
 وعشرين سهمان اثلاثا وعلى نصيب كل الى اصله فحصل للاب اصري واربعون والعليا ستة عشر كما رقم ثم اعلم  
 بان هذا التخرج على زعم بعض النصارى قول محمد بن قيس بن قيس بن يوسف تقسم الميراث على ابوي الميت اثلاثا  
 للاب سهمان اقيم تلك المترولين ومجد جدران في هذه المسئلة وثلث جدران في المسئلة الاولى من البطن  
 السادس مع اعتبار عدد الجهات منهم وفي هذه المسئلة سهمان الى الميت على البطر السادس اثمانان لان الجداى الى الميت

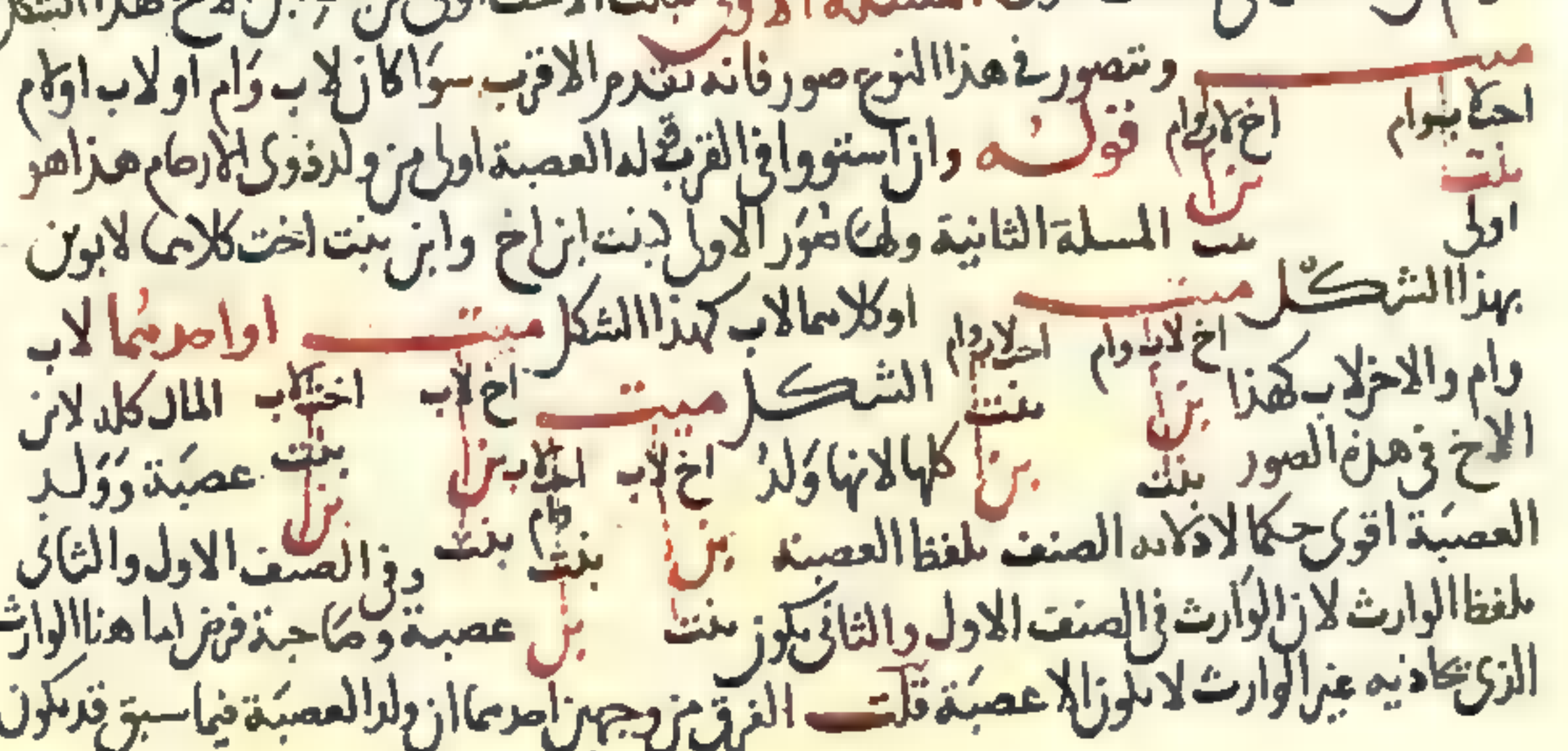


ثلاث جهات ولكل من الحدين حصة واحدة فصار كل منهم ثلثة ابا وامان فمقسم اثمانا والسهمان لا يستقيم على الثمان  
 كسبها موافقة بالنصف فقط نصفها اربعة وسهم الام يقسم البطر السادس ايضا اسبعا لان الاب لها  
 ثلاث جهات وللجنة حصة واحدة فصار كل منهم ثلثة ابا واجدة فيكون اسبعا والسهم الواحد لا يستقيم على السبعة  
 موقوف فاضرب الاربعة في السبعة للثبات فيضرب ثمانية وعشرون ثم اضرب ذلك في الاصل وذلك ثلثة تبلغ  
 اربعة وعشرين ثم اضرب من كان له شي من الثلثة في المضروب وهو ثمانية وعشرون واقسم عليهم فحصل لكل الاصل  
 من حصة الاب اثان واربعون ومن قبل الام اربعة وعشرون فاجتمع له ستة وستون ولما نصيب  
 الحدين يوفى بالتامة المسئلة الاولى اقيم المال على ابوي الميت ومما زب وزيب اثلاث لزيد سهمان اقيمها  
 على زين وزين مع اربعة من عدد الجهات فمض اسداسا ولا تستقيم عليها ولكن سهمها موافقة بالنصف  
 موقوف نصفها ثلثة وللأم سهم اربعة من زين وزين واخا سبعا لان زين وجهه واحدة الى ام الميت ولزينة  
 جهتان وزين حصة واحدة فصار كل منهم اب وثلث امهات فيكون اخا سبعا والسهم الواحد لا يستقيم على الخمسة فقطها  
 فعلم ثلاثا وخمسة فاضرب الكل في الكل للثبات واضرب الاصل وذلك خمسة عشر في الاصل وذلك ثلثة تبلغ  
 خمسة واربعين فمض المسئلة ثم اضرب سهمي الاب في الخمسة عشر كل خمسة عشر من زين وزين  
 وزين اخا سبعا لكل من زين وزين ستة لزيد ثلثة وكان زين عشرون من حصة الاب لزيد ستة وعشرون  
 وكان لزيد خمسة من حصة الاب فاجتمع لها اصري عشر

**الصف الثالث**

لما فرغ من بيان احكام الصف الثاني شرع في بيان احكام الصف الثالث وهم اولاد الاخوات و  
 الاخوة وبنو الاخوة لام نوع الشجر حدها ايل هذا الفصل انواع المسئلة في الاقرب درجة  
 والمسئلة الثانية في ولد العصبة مع ولد ذوى الارحام مع استواء الدرجه وفيها يتصور ثلث صور  
 والثالثة في ولد صاحب الفرض مع الاستواء في النسبة والرابعة في ولد صاحب الفرض مع اختلاف النسبة  
 والسادسة في ولدي ولدي العصبة وولد ذوى الرحم مع اختلاف النسبة ايضا **قول** اولهم بالمرأه  
 اقربهم الى الميت كما في الصف الاول **المسئلة الاولى** بنت الاخت اول من بنت ابن الاخ لهذا الشكل

وتتصور في هذا النوع صور فانه تقدم الاقرب سواء كان لاب وام اولاد اولاد  
 اخ **قول** وان استواء في القرابة له العصبة اول من ولد ذوى الارحام هذا هو  
 اول المسئلة الثانية وفيها صور الاول بنت ابن اخ وابن بنت اخت كلامي لابون  
 بهذا الشكل **مسئلة** اولاد ابوك بهذا الشكل **مسئلة** اولاد امك بهذا الشكل  
 وام والاخ لا بهذا الشكل **مسئلة** اختك بهذا الشكل **مسئلة** اختك بهذا الشكل  
 الاخ في هذه الصور **مسئلة** بنتك بهذا الشكل **مسئلة** بنتك بهذا الشكل **مسئلة** بنتك بهذا الشكل  
 العصبة اقوى حكما لاداءه الصف ملفظا بالعصبة **مسئلة** بنتك بهذا الشكل **مسئلة** بنتك بهذا الشكل  
 ملفظا الوارث لان الوارث في الصف الاول والثاني يكون بنت **مسئلة** بنتك بهذا الشكل **مسئلة** بنتك بهذا الشكل  
 الذي يحاذيه غير الوارث لا يكون الا عصبة قلت الفرق من وجهين احدهما ان ولد العصبة فيما سبق قد يكون



























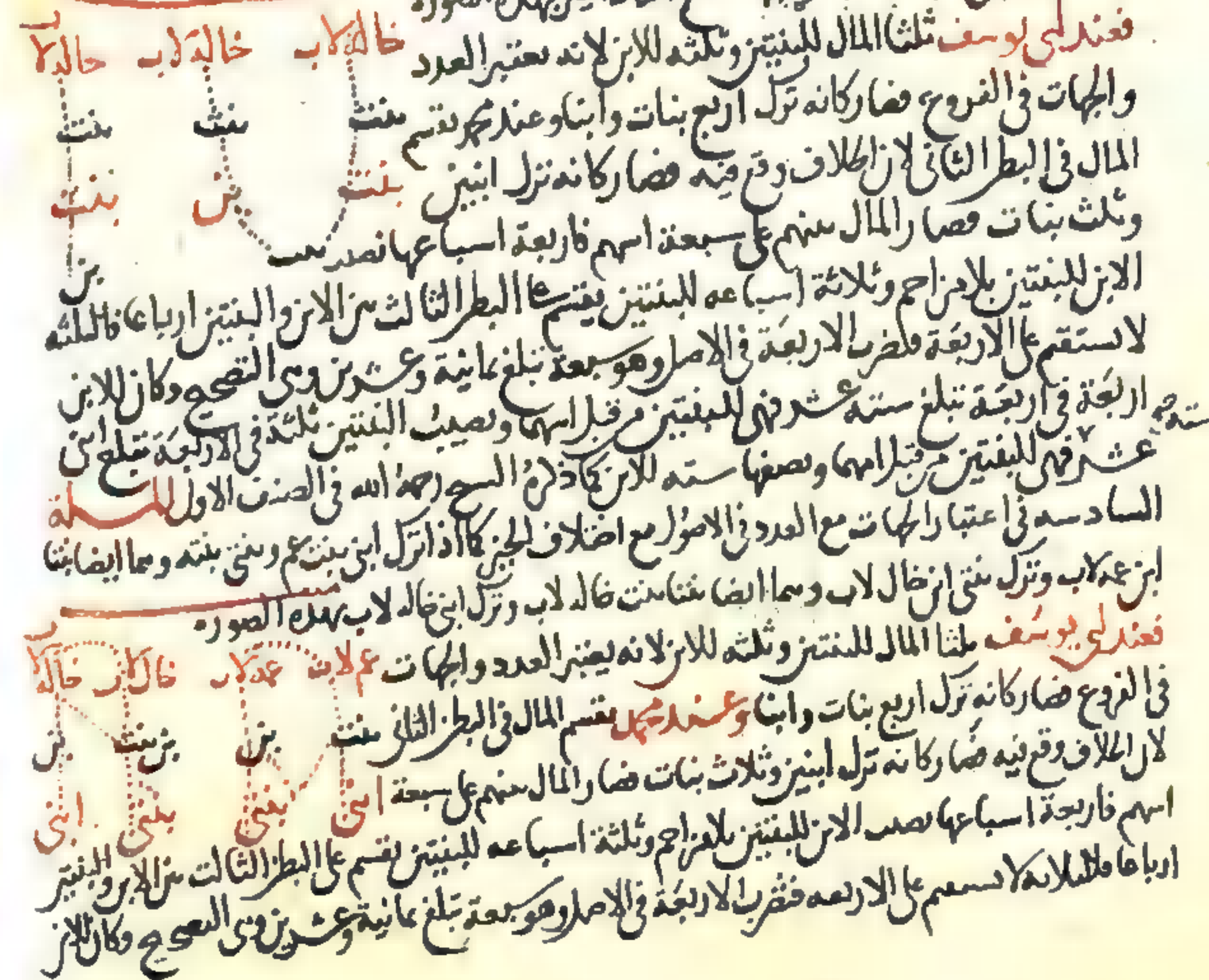




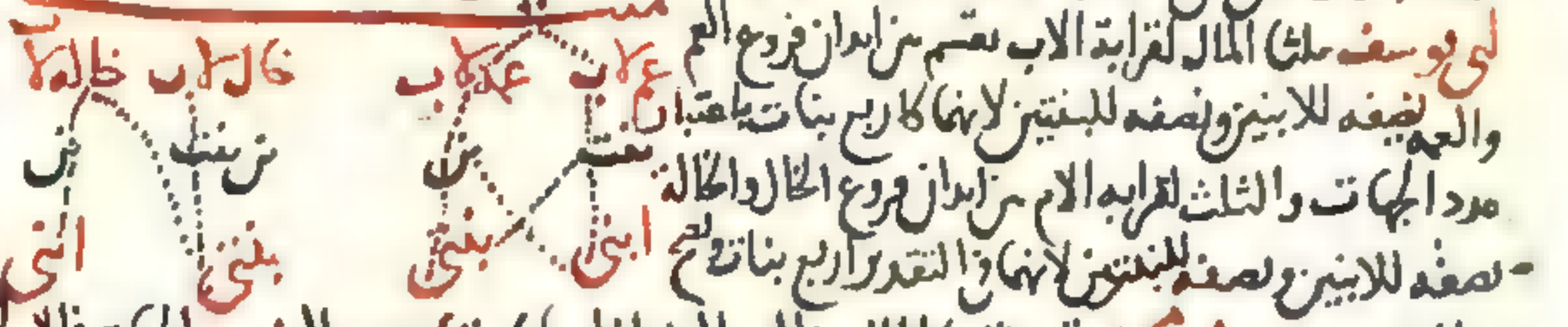


فمنها تع المرسلة ثم ضرب في ثلثه ثم انزل الى فرع **المسئلة** الثالثة في اخذ الصفة من الاموال  
والعدد من الفروع مع احاد الجز هذه الصورة **عند لي يوسف** من الاموال ارباعا  
ثلاثة ارباعه لو كثر بنت الحاله ورابعه بنت **عند لي يوسف** من الاموال ارباعا  
الاولاد نصفين باعتبار عدد الفروع نصفه **عند لي يوسف** من الاموال ارباعا  
بنت ان الحاله نصفها وربع من **المسئلة** الرابعة في اخذ الصفة من الاموال والعدد من الفروع مع  
اختلاف الجز **عند لي يوسف** النصفان لقراءة الاب اعني من ابن بنت العم وبنات العم وبنات العم وبنات العم  
لقراءة الام اعني من بنت ابن الحاله وبنات الحاله ارباعا للذكر مثل حظ الانثى وبنات العم وبنات العم وبنات العم  
نصفهم ثلثا المال من العم والعمه باعتبار عدد الفروع انصافا سهم لا بنت العم بمقامه وبنات  
لا بنتي ان العمه لا يستقيم عليها موقوف اثنتان والثلث من الحاله ارباعا للذكر مثل حظ الانثى وبنات العم وبنات العم وبنات العم  
والسهم الواصل لا يستقيم على الثلاثة موقوف الثلاثة فضرر الاثنان في اللامه نصيرت في الضرر  
في الاصل وذلك ثلثه تبلغ ثمانية عشر فمما تقسم ضرب في ثلثه في الستة فضرر نصف البنين  
وهو اثنتان في الستة تبلغ اثني عشر نصفها ستة لان العم ونصفها ستة لبنتي ابن العمه ونصيب البنين  
سهم في الستة ثلثها اربعة للحال ينزل الى بنتي ابنه وثلثها اثنان للحاله ينزل الى ابنتي بنتها **المسئلة**  
الخامسة في اعتبار العدد والجهات مع احاد الجز هذه الصورة  
**عند لي يوسف** ثلثا المال للبنين وثلثه للابن لانه يعتبر العدد  
والجهات في الفروع فصار كانه ترك اربع بنات وابنا وعند محمد بن  
المال في البطر الثاني لان خلاف وقع فيه فصار كانه ترك ابنين  
وثلث بنات فصار المال بينهم على سبعة اسهم فاربعة اسبعا نصيب  
الابن للبنين بلا من احم وثلثة اسبعا للبنين يقسم البطر الثالث من الابن والبنين ارباعا فالثلثه  
لا يستقيم على الاربعه فضرر الاربعه في الاصل وهو سبعة تبلغ ثمانية عشر ومن في الصحيح وكان لابن  
نصفها ستة في اربعة تبلغ ستة عشر في البنين من قبل اسمها ونصيب البنين ثلثه في الاربعه تبلغ اثني  
عشر في البنين من قبل اسمها ونصفها ستة لان كاد في الشيخ رحمه الله في الصنف الاول **المسئلة**  
السادسة في اعتبار الجهات مع العدد في الاصول مع اختلاف الجز كما اذا ترك ابن بنت عم وبنات بنته ومما ايضا بنتا  
ابن عمه لاب وترك بنتي ابن خاله لاب ومما ايضا بنت خاله لاب وترك ابن خاله لاب هذه الصورة  
**عند لي يوسف** ثلثا المال للبنين وثلثه للابن لانه يعتبر العدد والجهات  
في الفروع فصار كانه ترك اربع بنات وابنا وعند محمد بن يقسم المال في البطر الثاني بنت  
لان الخلاف وقع فيه فصار كانه ترك ابنين وثلث بنات فصار المال بينهم على سبعة اسهم فاربعة اسبعا نصيب  
اسهم فاربعة اسبعا نصيب الابن للبنين بلا من احم وثلثة اسبعا للبنين يقسم البطر الثالث من الابن والبنين ارباعا فالثلثه  
ارباعا فالثلثه لا يستقيم على الاربعه فضرر الاربعه في الاصل وهو سبعة تبلغ ثمانية عشر ومن في الصحيح وكان لابن

عند لي يوسف  
عند لي يوسف  
عند لي يوسف  
عند لي يوسف



اربعة في اربعة تبلغ ثمة عشر في البنين من قبل اسمها ونصفها ثلثه في الاربعه تبلغ اثني عشر نصفها ستة  
البنين من قبل اسمها ونصفها ستة لابن كاد في الشيخ رحمه الله في الصنف الاول **المسئلة** السابعة  
في اعتبار الجهات مع العدد في الاصول مع اختلاف الجز كما اذا ترك ابن بنت عم وبنات بنته ومما ايضا بنتا ابن  
عمه لاب وترك بنتي ابن خاله لاب ومما ايضا بنت خاله لاب وترك ابن خاله لاب هذه الصورة **عند لي يوسف**  
**عند لي يوسف** ثلثا المال لقراءة الاب يقسم من ابان فروع العم  
والعمه نصفه للابنين ونصفه للبنين لانها كارب بنات باعتبار  
عدد الجهات والثلث لقراءة الام من ابان فروع الحاله والحاله  
نصفه للابنين ونصفه للبنين لانها كارب بنات باعتبار  
من اثني عشر **عند محمد** يقسم ثلثا المال من العم والعمه اخماسا باعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول  
فيقدر العم اربعة اقسام بعد الفروع والعمه ثمانية بعد فروعها فلو ان ابنا تقدر او بعد الحاله اثني والحاله اربعة  
بعد الفروع فلو ان ابنين بعد او من الحقيقة يقسم والتقديرين موافقة بالنصف فنصفها اثنتان فثلثه  
لا يستقيم على الخمسة والثلث لا يستقيم على الاثنين فنضرب الاثنين في الخمسة ثم العشرة في الاصل وهو ثلثه  
تبلغ ثلاثين فاحفظه ثم ضرب في الجز في العشرة المضروبة تبلغ عشرين منها اخماسا اربعة اقسام  
ستة عشر في ابنة العم وبنات ابنة ارباعا لا يستقيم عليهم موقوف الثلثه وخمسة اربع عاين في العمه  
لا يستقيم عليها ثم سهم الحاله والحاله في المضروبة بصيرت منها نصفين خمسة للحاله من بنات  
لا يستقيم عليها موقوف اثنتان وخمسة للحاله من ولدها في البطر الثاني وفيه ابنا وبنات باعتبار عدد الفروع  
والخمسة لا يستقيم على الثلاثة موقوف والموقوف مع اثنتان وبنات فاضرب احدى الثلاثين في الا  
تبلغ ستة ثم ضرب الستة في الثلثين المحفوظه تبلغ مائة ومائتين منها نصف وفيه وجه نصفه  
من تسعين الا ان فيه نقصا ثم ضرب في ثلثه في الستة المضروبة وافهم الحاله  
من الفروع لحصل الارقام واذا عرفت ما فصلنا لك مما اجمعه الشيخ رحمه الله في اواد الصنف الرابع  
من المسائل المذكورة واحكمت اصولها سهل عليك استخراج ما وصحه لك من الاشكال فهم  
والعبد الضعيف لسوق اليك ما ملها في التفصيل وان اجمعه في التمثيل لكونه مبصر وتزود  
ثم احسب ان الشيخ رحمه الله فرع ما هذا الصنف اعني اولاد الصنف الرابع على اربعة انواع النوع  
الاول في الطون المختلفة مع اختلاف جز القرابة وفيه مرسلة واصلة والنوع الثاني في اخذ الصفة  
من الاصل والعدد من الفروع مع اتفاق الجز وفيه مرسلة ايضا والنوع الثالث في اخذ الصفة من الاصل  
والعدد من الفروع مع اختلاف الجز وفيه مرسلة واصلة والنوع الرابع في اختلاف الجهات في  
الاصول مع اختلاف الجز وفيه ثلث مسائل النوع الاول ترك اربع بنات من اولاد  
العمات لاب وام وبنات من اولاد الاخوال وثلث بنات من اولاد الحالات لاب وام وثلث  
في البطر الرابع هذه الصورة



واحدة



٢٨٠  
 ١٢ بن عبد بن عمه لاب وام فالقصة عند ليوسف اولاد العتات ومن الاحوال والحالات  
 ١٣ بن عبد بن عمه لاب وام الابن اسما للعتات ثم اقتسمها ابدان فروعهم من اربعة  
 ١٤ بن عبد بن عمه لاب وام فبينما موافقة لصفه ففصلها اثنا عشر موقوف ونصيب  
 ١٥ بن عبد بن عمه لاب وام الاحوال والحالات سهم اقسمة على ابدان فروعهم ومنه ستة  
 ١٦ بن عبد بن عمه لاب وام فالست موقوفة للتبائن والموقوف اثنا عشر وستة فاضرب  
 ١٧ بن عبد بن عمه لاب وام الستة في الاصل وهو ثلثة للتدافل تبلغ مائة عشر  
 ١٨ بن عبد بن عمه لاب وام ففصلها ثلثة ثم اضرب نصيب ثلثة الاحوال والحالات  
 ١٩ بن عبد بن عمه لاب وام في المضروبة ثلثة منها اسداسا لكل بنت سهم وعند محمد  
 ٢٠ بن عبد بن عمه لاب وام وبنان فاقسمها الابلث للاختصار الابدان ولا يستقيم  
 على الثلاثة ففصلها سهم الاحوال والحالات منهم ابلث للاختصار ولا يستقيم على الثلاثة ففصلها  
 فاضرب اصل الثلاثة في الامم وذلك ثلثة ايضا فاضرب ثلثة سهم اولاد العتات في  
 المضروب تبلغ ستة منهم ابلث للاث اربعة انزلها الى البطر الثالث وفيه ابن وبنيت فاقسمها اربعة  
 ولا يستقيم الا اربعة على الثلاثة ففصلها ثم انزل سهمي البنين الى اولادها في البطر الثاني ابلث ولا يستقيم  
 على الثلاثة ففصلها ثم اضرب سهم الاحوال والحالات في المضروب ثلثة منهم ابلث سهم الاحوال انزلها  
 الى اولادهم في البطر الاول وفيه ابن وبنان منهم ايضا فالاختصار الابدان للاث سهم انزلها الى بنته  
 اخر البطر وسهم البنين انزلها الى اولادها ابن وبنيت في البطر الثاني ابلث ففصل الثلاثة ايضا والحالات  
 سهم انزلها الى اولادهم ابن وبنان في البطر الاول ايضا فالاختصار الابدان ففصل لاثني فعدل من  
 الموقوفات اثنا عشر بلامات فاضرب لاثني في اصدى الثلاثات ثلثة ثم اضرب لاثني في الثلث  
 المحفوظة احصاه في الضرب الاول تبلغ اربعة وخمسين ففصلها ثلثة ثم اضرب لاثني في الثلث  
 وهو الستة واقسم ما حصل من الضرب في الاولاد لحصل المرام على الارقام **مسألة** النوع الثاني ترك اثني  
 وثلث بنات من اولاد الخالين لاب وام وابنا وبنات من اولاد الحالات لاب وام وكلم في البطر  
 الثالث هذه الصورة ٢٨٠ **بن بنت خالة لاب وام فعند ليوسف** المال من الابدان  
 على اثني عشر سهم لكل ٢٨٠ ابن وبنيت بنت بنت خالة لاب وام ابن سهمان وكل بنت سهم وعند محمد  
 على الخالين والحالات ٧٩ ثلث بنات **بن بنت خالة لاب وام** اسباعا باعتبار الفروع واختصار  
 الابدان الخالين خمسة ١٨٠ **بن بنت خالة لاب وام** اسباعا ولا يصيب الحالات على فروعهم  
 الخالين ففصلها ٢٨٠ بنت **بن بنت خالة لاب وام** اسباعا ولا يصيب الحالات على فروعهم  
 الخالين ففصلها خمسة في السبعة سلع خمسة وثلث ثم اضرب ذلك في اصل المسئلة وذلك سبعة سلع  
 مائة وخمسة واربعين ومنها سلع مائة وخمسة وثلث ثم اضرب ذلك في اصل المسئلة وذلك سبعة سلع

٢٨٠  
 ١٢ بن عبد بن عمه لاب وام فالقصة عند ليوسف اولاد العتات ومن الاحوال والحالات  
 ١٣ بن عبد بن عمه لاب وام الابن اسما للعتات ثم اقتسمها ابدان فروعهم من اربعة  
 ١٤ بن عبد بن عمه لاب وام فبينما موافقة لصفه ففصلها اثنا عشر موقوف ونصيب  
 ١٥ بن عبد بن عمه لاب وام الاحوال والحالات سهم اقسمة على ابدان فروعهم ومنه ستة  
 ١٦ بن عبد بن عمه لاب وام فالست موقوفة للتبائن والموقوف اثنا عشر وستة فاضرب  
 ١٧ بن عبد بن عمه لاب وام الستة في الاصل وهو ثلثة للتدافل تبلغ مائة عشر  
 ١٨ بن عبد بن عمه لاب وام ففصلها ثلثة ثم اضرب نصيب ثلثة الاحوال والحالات  
 ١٩ بن عبد بن عمه لاب وام في المضروبة ثلثة منها اسداسا لكل بنت سهم وعند محمد  
 ٢٠ بن عبد بن عمه لاب وام وبنان فاقسمها الابلث للاختصار الابدان ولا يستقيم  
 على الثلاثة ففصلها سهم الاحوال والحالات منهم ابلث للاختصار ولا يستقيم على الثلاثة ففصلها  
 فاضرب اصل الثلاثة في الامم وذلك ثلثة ايضا فاضرب ثلثة سهم اولاد العتات في  
 المضروب تبلغ ستة منهم ابلث للاث اربعة انزلها الى البطر الثالث وفيه ابن وبنيت فاقسمها اربعة  
 ولا يستقيم الا اربعة على الثلاثة ففصلها ثم انزل سهمي البنين الى اولادها في البطر الثاني ابلث ولا يستقيم  
 على الثلاثة ففصلها ثم اضرب سهم الاحوال والحالات في المضروب ثلثة منهم ابلث سهم الاحوال انزلها  
 الى اولادهم في البطر الاول وفيه ابن وبنان منهم ايضا فالاختصار الابدان للاث سهم انزلها الى بنته  
 اخر البطر وسهم البنين انزلها الى اولادها ابن وبنيت في البطر الثاني ابلث ففصل الثلاثة ايضا والحالات  
 سهم انزلها الى اولادهم ابن وبنان في البطر الاول ايضا فالاختصار الابدان ففصل لاثني فعدل من  
 الموقوفات اثنا عشر بلامات فاضرب لاثني في اصدى الثلاثات ثلثة ثم اضرب لاثني في الثلث  
 المحفوظة احصاه في الضرب الاول تبلغ اربعة وخمسين ففصلها ثلثة ثم اضرب لاثني في الثلث  
 وهو الستة واقسم ما حصل من الضرب في الاولاد لحصل المرام على الارقام **مسألة** النوع الثاني ترك اثني  
 وثلث بنات من اولاد الخالين لاب وام وابنا وبنات من اولاد الحالات لاب وام وكلم في البطر  
 الثالث هذه الصورة ٢٨٠ **بن بنت خالة لاب وام فعند ليوسف** المال من الابدان  
 على اثني عشر سهم لكل ٢٨٠ ابن وبنيت بنت بنت خالة لاب وام ابن سهمان وكل بنت سهم وعند محمد  
 على الخالين والحالات ٧٩ ثلث بنات **بن بنت خالة لاب وام** اسباعا باعتبار الفروع واختصار  
 الابدان الخالين خمسة ١٨٠ **بن بنت خالة لاب وام** اسباعا ولا يصيب الحالات على فروعهم  
 الخالين ففصلها ٢٨٠ بنت **بن بنت خالة لاب وام** اسباعا ولا يصيب الحالات على فروعهم  
 الخالين ففصلها خمسة في السبعة سلع خمسة وثلث ثم اضرب ذلك في اصل المسئلة وذلك سبعة سلع  
 مائة وخمسة واربعين ومنها سلع مائة وخمسة وثلث ثم اضرب ذلك في اصل المسئلة وذلك سبعة سلع



















الثلثة احوال من الاستقامة والموافقة واللباسة فان كانت الاستقامة تخيله فالاصل لا يترك وسنهما ما  
فقط بصدق المسكتين وفي الاربعة في الاخرى وفي الخمسة تبلغ عشرين ثم تقرب العشرين في حال الخنثى  
اعني الذكورة والانوثة وسما ابتنان اذا كان الخنثى واحدا فتبلغ اربعين فيها تقسم ثم من كان له شيء من شكل  
الانوثة فتقرب جميع مسلة الذكورة للثبات بينهما وكان للابن منهما سمان مضربان مرة في الخمسة مرة  
في الاربعة فصار له ثمانية عشر وكان للبنت منهما سهم مضرب مرة في الخمسة ومرة في الاربعة فصار له تسعة  
وكان للخنثى سمان من مسلة الذكورة مضربان في الاربعة بتبلغ مائة وفي خمس الاربعين وكان له من مسلة الانوثة  
سهم مضرب سمان الخمسة لخمسة وفي ثلث الاربعين وهذا معنى قوله ودلك خمس ومث باعها والحالات اي حالات  
الابن والبنت والخنثى فان لكل واحد منهم حالتين باعتبار ذكره كورة الخنثى وانوثة اذ لو كان المراد به الخنثى لقال باعتبار  
الحالتين لان الخنثى الواحد حالتين فيجب وطرق معرفة التفاوت من ما اعطى ابو يوسف ومن ما اعطى مالك والخنثى  
ان يضرب ما اقل للخنثى من صحيح محرم في صحيح لي يوسف او في وقته ثم تنظر ما من الحاصلين وكان له ثلثة من صحيح  
لي يوسف مضرب في الاربعين بمصر مائة وعشرين وكان له من صحيح محرم له عشر مضرب في التسعة فتبلغ مائة  
وسبعة عشر فالتفاوت بينهما ثلاثة اسهم من هذين الحاصلين فصار ما اعطى له محرم اقل مما اعطى له ابو يوسف وقال  
شمس الائمة الخري مخرج محرم رحمه الله قول النبي لم ياضد به هنا ثم اعلم ان الشافعي رحمه الله لم يرض  
خسفة رحمه الله في الثا احوال الخنثى الا انه يقول يعطى للخنثى اقل النصيبين ويوقف الباقي الى ان يبلغ الخنثى  
ولا يعطى ذلك الباقي من نصيبه الى احدى الورثة فاذا بلغ الخنثى بخير من ابرز الذكورة والانوثة فان اختار  
الذكورة محكم بها وان اختار الانوثة محكم بها وقيل قال انه لو وقف ما له حتى يموت لم يمت فينفذ برده نصيبه  
بقية الورثة وقيل قال انه يعطى اقل النصيبين ويضع الباقي لما شركا به كما هو مذهب حنيفة رحمه الله وقيل  
يدفع الى الخنثى اقل النصيبين ويوقف الباقي حتى يبلغ فيصطلم مع بقية الورثة وهو الاصح من مذهبه وهذا كله فيما اذا  
ورث في الحالين لانه رث في احدى ما اقل من الاخرى اما اذا كان رث في حال ولا رث في حال فانه لا يدفع اليه شي كما ذكرنا  
حتى يظهر امره او يسلخ مصطلم بالانفاق وروى عن حنيفة رضي الله عنه انه قال اذا بلغ لاتبقي مشكلا طاهر او غلام  
لانه تظهر له احدى علامتين كما مر اذا اظهر امره بعد البلوغ يسترد من الورثة ما اضدوا من نصيبه وقدر ما لول الخنثى  
مشكلا في حكم الميراث اما بان يكون الوارث هو واصل او يول من الورثة معه زوج او زوجة لانه باخذ كل المال  
بعضه بالفرق وبعضه بالرد او بالنصيب عند حنيفة وعند الشافعي باخذ الاقل ويوقف الباقي حتى يظهر امره  
او يموت فيرد الموقوف الى بيت المال وكذا اذا كان الخنثى وكذا الام لا يبعي مشكلا بالاجماع لاستواء الذكورة والانوثة  
في الاداء لم هذا حكم الخنثى واما حكم غيره من الورثة معه ينظر ان كان ممن لا يتغير ميراثه بكونه ذكرا او انثى  
مدفع اليه ميراثه كذا الزوج او زوجة فانه لا يتغير ميراثها ربع او ثمن يكون ذكرا او انثى مدفع الى  
الزوج الربع والى الزوجة الثلث وان كان ممن يتغير ميراثه معه نظر ان كان رث في احدى حالتيه دون الاخرى كما  
اذا ترك وكذا خنثى وبنت ابن او اخت لاب وام اولاد او نزل اخين لا يولن وواحد من بنات العلات خنثى فانه  
يوقف نصيبه وان ورث في الحاليتين ولكنه رث في احدى ما اقل من الاخرى كما ذكرنا صرف اليه الاقل ويوقف

225  
 الباقي على الصلح عندئذ في عندئذ حصة مرد الميراث كما هو الأصل وقال حرار من مرد وجماعة الميراث قسم  
 الباقي من الخشب وشركاه على الترد عاومهم فصر كل واحد منهم في المال ما كثر ما دعيه وقاسوا على عول الفرائض وعلى التقاض  
 في ثلث المال من أصحاب الأوصياء وقال الأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى وغيرهم من أصحابنا ومحمد بن آدم يعطى للختى نصف ميراثه كز  
 ونصف ميراث أختي كما هو قول الشعبي **مل** واعلم أنه لا يحل أن يكون مع الولد الختن أو ولد الميت أو تكون مع  
 أصحاب الفروض فقط كالأم والجد والزوجة أو الحواشي أو يكون معه من العصبات مثل الأب والعم سوى  
 أولاد الميت أو تكون من الأولاد الختن في أكثر من واحد أو يكون معه أصحاب الفرائض والعصبات فإن كان النوع الأول  
 بأن تزل بنتا وابنا وختى فعندئذ حصة رضي الله عنه أسوا الحاليتين وقدم منه قول أبي حنيفة المال بينهما اثلاثا  
 سهمان للابن وسهم للختى وهو نصيب البنت وقال أبو يوسف على قياس قول الشعبي المال بينهما على سبعة ثلث للختى  
 وأربعة للابن الموقوف وقال محمد بن قيس قوله أن يكون المال بينهما على اثني عشر سهم سبعة للابن الموقوف وخمس  
 للختى وقدمت الأصول وعندنا في الابن النصف وللختى الثلث وبوقت السدس حتى يظهر امرء ويحسم منه وإن كان  
 الزوج الباقي فطريقه أن يصح مسألة الختن ثم تصح مسألة أصحاب الفرائض ويعطى سهمهم فابقي من سهمهم سطران كان بينه وبين  
 مسألة الختن موافقة وأضرب وفق مسألة الختن في كل تصحح مسألة أصحاب الفرائض وإن لم يكن فاضرب في مسألة  
 الختن في كل تصحح مسألة أصحاب الفرائض فابقي منه يصح سطران ثم أضرب من كان له شيء من تصحح مسألة أصحاب الفرائض  
 في تصحح مسألة الختن فابقي الباقي من تصحح مسألة أصحاب الفرائض أو في وقته فما حصل فهو نصيبه كما ذكرنا في مسائل  
 الرد مثال له إبان وزوجه وإن وولد لختي مسألة الأبوين والزوجة يصح أربعة وعشرين والباقي من نصيبهم ثلثة  
 عشر مسألة الختن على قول أبي يوسف يصح سبعة فالثلثة عشر لا تستقيم السبعة وأما موافقة بينهما فأضرب  
 السبعة في أربعة وعشرين تبلغ مائة وثمانية وستين فمنها تصح المسئلة للزوجة ثلثة عشر وأربعة وعشرين مضروبة  
 في خمسة أصروا في هذا من مائة وثمانية وستين وللأبوين لكل واحد ثمانية وعشرون ضربا الأربعة في  
 السبعة وللأبن اثنا عشر وخمسون ضربا الأربعة في ثلثة عشر وللختى سبعة وثلاثون ضربا الثلاثة في السبعة وعندنا في  
 الختن ستة وعشرون وثلثة عشر نصيبه موقوفه وعلى قول محمد تصح مسألة الختن من اثني عشر فأضرب في اثني عشر  
 أربعة وعشرين تبلغ مائة وثمانية وستين وللزوجة ستة وثلاثون ضربا الثلاثة في اثني عشر ولكل واحد الأبوين  
 ثمانية واربعون للابن أصروا سبعون ضرب نصيبه من اثني عشر وهو سبعة في الثلاثة عشر وللختى خمسة وثلاثون  
 وعندنا في الختن خمسة واربعون ونصف على قوله وسبعة عشر ونصف من نصيبه موقوف إلى أن يظهر امرء  
 ولوترك زوجة وأبوين وأبنتين وولد لختي فعندئذ يوزع المسئلة بين أربعة وعشرين للزوجة ثلثة  
 أسهم وللأب أربعة وللأم أربعة أيضا ولكل ابن أربعة وللبنات سهمان وللختى ثلثة وعند محمد تصح الفريضة  
 عشر للزوجة مائة وأثنان وخمسون وللأب ثلثمائة وستة وللأبوين وللأم كذلك وللبنات مائة وتسعة وستون  
 وللختى مائة وأثنان وأربعون من نصيبه موقوف حتى يظهر امرء والنوع الثالث كما إذا تزل بنتا وولد لختي وعما وأخا  
 فعلى قول أبي حنيفة ومحمد وللبنات الثلثان بينهما نصفان لأنه بقدر بنتا هنا والباقي للعصبة له أن البنت لها  
 سهم وللختى أن كان أبنا فله سهمان وكذا شئ للعصبة وإن كان اثني فله سهم وللعصبة سهم وله نصف الحاليتين سهم ونصف



واللعبة نصف سهم وكان المال مقسوما من ثلثة ولاجل الكسر النصف سهم ستة وتخرج محمول القول الشعبي وافق هذا  
 في الحكم ايضا لان البنت لها ثلث المال على تقدير الوفاة والثلث على تقدير الذكورة والثلث على تقدير الانوثة  
 فله نصف ذلك حمود وهو نصف المال واللعبة ثلث المال على تقدير الانوثة واشي له على تقدير الذكورة فياخذ  
 نصف الثلث وهو الباقي هنا ولو ترك ولدا اخي و اباض قبل له خيفة ومحمول للثمن النصف وتقدر بنتا والباقي للا  
 فضا وبعصدا وعلى قول الثاني في سهم له من محمول الثلث لان الثلث على المحمي يستحق خمسة الاسداس من  
 الذكورة والنصف من تقدير الانوثة ونصفها ثلثان وعلى خروج لي يوسف لقوله ينبغي ان يكون للثمن ثلثة ارباع  
 المال وللأب الربع لان الأب له سهم وللخمس سهم بتقدير كونه بنتا وخمسة اسهم بتقدير كونه ابنا ونصف المال بين  
 اسهم فقيم الى سهم الأب فيقسم المال سبعة ارباعا كما قلنا ويمكن ان يقال هذا انما يصار اليه في موضع جهل مقدار الاحتيا  
 اصلا وراسا اما هنا السدس حتى للأب يقيم والنصف حتى للثمن يقيم فبقية سهمان من ستة استوت منازعتها  
 فيها فيقسم سبعة نصفين فصار للثمن الثلثان وللأب الثلث والنوع الرابع بان تترك خنثى او اكثر فلو ترك ثلثة اولاد  
 خنثى وحالاب قال ابو خيفة ومحمول للثمن الثاني الثلثان والباقي للحم وقال ابن في دفع سهم ثلاثة اخماس المال ولو ترك  
 الخنثى ان يظهر امرهم لان كل واحد منهم محتمل ان يكون انثى ومما جاءه ذلك من قول المسئلة من خمسة فيجعل  
 لكل واحد اقل الصمن وذلك انما هو الخنثى ويوقف الخنثى واما من اعتبر الاحوال فيقول لم يمانية احوال في سبعة  
 منها يترك المال كله وفي حالة واحدة يترك الثلثين فلهما ما لا يتعارض للحم فيه وهو الثلثان وسبعة اثمان من الثلث  
 المتنازع فيه وللحم ثمن ذلك يعني ثمن الباقي فيحصل للثمن في سبعة اثمان المال وثلثا ثمن المال والباقي للحم واما  
 قلنا ان لم يمانية احوال لما ائنه لا يخلو اما ان يكون الاكبر ذكرا والاخران انثى فتخرج اربعة ولذا لو كان الأوسط  
 ذكرا والاخرين انثى فتخرج اربعة ولذا لو كان الاكبر ذكرا والاخران انثى فتخرج اربعة ولذا لو كان الاكبر  
 الأوسط ذكرا والاخرين انثى فتخرج خمسة ولو كان الكل ذكورا فتخرج ثلثة ولو كان الكل انثى فتخرج تسعة وهذا الحالة  
 هي التي يتركون الثلثين والعم يرتب الباقي فصار معنا ثلاث مرات اربعة وثلث مرات خمسة ومرت ثلثة مرت تسعة  
 فصار اربعة مرة ونطرح الباقي لوجود التماثل وكذا اذا صار في الخمسات ونطرح الباقي والثلثة متداخلة  
 في التسعة فنطرحها ايضا فبقي معنا اربعة وخمسة وتسعة فتضرب بعضها البعض فتبلغ مائة وثمانين  
 ثم تضرب المائة والثمانين في الاحوال كلها وهي ثمانية تبلغ الفا واربع مائة واربعين فيها فتخرج المسئلة ثم تقو  
 كان للثمن اربعة ثلث مرات فصار ثلثي عشر فتنظر الاثنى عشر في الخمسة تبلغ ستين ثم تضرب  
 الستين في التسعة تبلغ خمسمائة واربعين وكان لم خمسة ثلاث مرات فاذا جمعنا ما تبلغ خمسة عشر  
 فنضربها في الاربعة تبلغ ستين ثم تضرب الستين في التسعة تبلغ خمسمائة واربعين وكان لم من التسعة  
 ستة فنضربها في الخمسة ثم في الاربعة مرة واحدة تبلغ مائة وعشرون وكان لم ثلثة مرة متداخلة في التسعة فنضرب  
 التسعة في الخمسة ثم المبلغ في الاربعة تبلغ مائة وثمانين فاذا جمعنا ما حصل للثمن في هذه الاحوال كلها الذي  
 وثلثاه وما نزل ذلك نصيبهم من المال لكون واحد منهم اربع مائة وستون واللعبة التسعة ثلثة اثمان في الاربعة  
 ثم في الخمسة تبلغ ستين فقولنا ان المال الا ان ينصب كلها موافقة بنصف العشر فتاخذ نصف عشر المبلغ

هذا هو الوجه في تقسيم المال بين الخنثى والذكر والأنثى في هذه الحالة

226 فيعود الى اسر وسبعين لكل خنثى ثلثة وعشرون واللعبة ثلثة فعلى هذا لو كان الخنثى اثنتين تقرب اربعة احوال  
 وان كانوا اربعة تقرب ستة عشر حالا وقس هذا الخواتم والله الموفق **فصل في الميراث**  
 اعقب فضل الخنثى بفصل الجمل التردد ما من الحال **قوله** اكثر من الجمل مستان عند لي خيفة وعند اصحابه  
 ايضا وعند ليث بن سعد ثلث سنين وعبدالل في اربع سنين وعند الزهري سبع سنين لان في ما روكون  
 الضحك ولد لاربعة سنين وكان ولد بعد ما بنيت ثبنتا وهو فصح فسمي خجكا وكذا عبد العزيز الماحشون  
 وسي عانة نسا ماحشون وروى ان رجلا غاب عن امراته سنين ثم قدم وهي حامل فمعه عمر رضي الله عنه رجلا فقال  
 ماذا ان يكن لك عليها سيل فلا سيل لك على ما في بطنها فتركا عرجي ولدت ولدا وبنت ثبنتا رثبه  
 اياه فقال الرجل ابني ورب الكعبة فدروضة هذا الولد لا لثمن سنين ثم اثبت ثبته من ذلك الرجل  
 واما حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت لاسق الولد في رحم امه اكثر من ستين ولو بفلكة مغزل اي يدون  
 فلكته والفلكة فلكة المغزل لا سداد رثا ولذلك قيل فلان ثلثة المرات اذا استدار ومنه اشتقاق  
 فلكة السما واما قالته رضي الله عنها سماعا من ائمة عليه السلام لان هذا ما لا يوفى بالراي لاننا الحكم  
 على الكثير الظاهر دون الخفي النادر وصدر الضحال وعبد العزيز ما لا يوفى كنهه لان ما في الرحم لا يوفى غير الله  
 تعالى او اسداد في الرحم محتمل ان يكون لم يرض وقوله غاب عن امراته سنين ولنا مائة قريبا منها واما  
 اثبت عمر رضي الله عنه النسب بالفراش او بالاقارب ونقول وكل منهم يحكي حكاية حال لا عموم لها  
 فلا يكون حجة على غيره **قوله** واقله ستة اشهر بالاتفاق لقوله تعالى وحمله ووضا له ثلثون شهرا ثم قال  
 وقصا له اربعين شهرا في الميراث ستة اشهر وفيه حديث علي ابن عباس رضي الله عنهما واما ذكر الاشخ رحمه الله  
 فذكر الميراث لثمنها حاكم ما اذا ماتت به لثمنها او لثمنها او لا قل منها والاصل في ثورت الجمل ان التي  
 على الولد ولم تقض في الجنين بعنق عبدا وامة وجعلها ميراثا عنه فلما كان اهلا للارث منه كان اهلا  
 لان يرث من يرث منه لكن انما يرث الجمل بطن ارضا ان يكون الجمل موجودا قبل موت المورث والثاني  
 ان يولد لحيات الشيطان **قوله** ويوقف الجمل عند لي خيفة نصيب اربعة بنين واربع بنات اما اكثر  
 ويعطى بقية الورثة اقل الانصاف وهي رواية ابن المبارك عنه وبه قال مالك والشافعي وهذا اقص ما يؤتمر لان  
 قسمة الميراث لا يكون الا باعتبار التيقن ولم ينقل ان امراة ولدت اكثر من اربعة اما اربعة بنين فقد قاله شريك  
 رايه بالكوفة لاني سمع اربعة بنين من بطر واصلوا اتحاد البطران لا يكون من الولد ستة اشهر فصا عرا عند  
 محم يوقف نصيب ثلثة او ثلثة اهما الترواه ليث بن سعد عنه وهذا رواية شاذة عنه وفي رواية  
 عنه نصيب اثنتين او اثنتين اهما اكثر وهو اصرى الروايتين عنك يوسف رواه همام وجهه ان كان  
 اربع بنين بطر واصلوا ما يكون فلا ينفى الحكم عليه واما بنى عاملا من في العان وهو ولاه ابين من بطر او  
 روى الخفاف عنه نصيب واصلوا اهما اكثر وهو اصرى الامم وعليه الفتوى وجهه ان كان در  
 لا يعارض الظاهر وهذا لان العام الغالب ان المرأة لا تلد بطر واصلوا اكثر من ولدا والحكم سني على الغالب ما لم  
 يعلم خلافه اذ عرفنا هذا فنقول لو ترك ابنا وام ولدا صاملا على رواية ابن المبارك انما دفع الى ابن خمس



المال كان الجار اربعة بين علي ورواية لثيث مدفع اليه ربع المال وعلى رواية هـ ثلث المال وعلى رواية  
 الحصة فلفصنه وفصل في بعض النكاحات هذا انك ولادتها قريبه بان يكون مادون الشهر كما  
 في بوقت القسمة اضرار ابا في الورثة وفي النوازل لو تزل ابنه وامرأة فادعت انها جارية طالق او حرة  
 بعوض المرأة على ثقة او على امرائين في نفس جديها فان لم تقدر على من علامات الحمل قسم ميراثه وان وقعت  
 شي منها بوقت نصيب ابنه **قوله** ووضو الكيفية قوله اي قول لي يوسف من بعض الورثة وهذا الاحتياط  
 فيما تملكه الزوج من اموالها على الورثة **قوله** وان كان الحمل الميت هذا شروع في بيان الشرط  
 الاول لارث الحمل فقال وان كان الحمل من الميت وجاءت بولده قبل ان يولد الحمل ولم يكن اقرب بانقص العدة  
 ترث ويورث عنه وان جاءت به لتام الثلثة لارث **قوله** لا فائدة في اقرارها بالانقضاء  
 لان علة الوفاة اربعة اشهر وشروطها هي تنقضي اقرب اول **قوله** المراد بالاقراء بالانقضاء انها ذات  
 جيف في تلك المدة وهي ليست كالحمل اي اجرت بنزاع دمها وهذا الكلام الثاني في موضع وجب فيه العدة  
 بالاشهر في دوات الجيف لان الجيف في الاشهر لا يكون شرطا لانقضاء العدة لانه يعلم به انها ليست بحامل اما انقضاء  
 المدة بالزمان محسوس معلوم فلا حاجة الى الاقرار وليس المراد به ان تقرب بانقضاء اربعة اشهر **قوله**  
 وان جاءت به لتام الثلثة لارث لان الورثة خلافة معطى لها حكم الحية باعتبار المال كما يعطى  
 لبني الصديق حكم الصديق وحب الجوارح على المحرم اذا كسره وان فقد فيه حكم الصديقة ولهذا يجوز  
 اعتاقه والوصية به وله ولها شرطنا وجوبه في البطون وقت الموت فلا جاءت به لتام الثلثة  
 علمنا ان علوقه بعد الموت لان الولد لا سقى بطر امه الثلثة مستين ولو بفساد مغل ومفهوم الجبرار  
 على انه لو جاءت به لتام نيتين لبنت فبها الا انه لا بد من استئذان زمان المخالطة من البنتين  
 قبل الموت ولو ساعة **قوله** الشيخ رحمه الله في شرحه وان جاءت به اكثر من سنتين لارث وان  
 جاءت به ستة اشهر فصاعدا لارث ما لم يحاوز البنتين وفيهم هذا ان الولد لو ولد لتام الثلثة  
 لارث انه مخالف لما في نسخ الفروع المعتمد عليها مثل الهداية وفيها ان نسب ولد المتوفى  
 عنها زوجها يثبت ما من الوفاة ويبين سنتين وفي فتاوى المحير الحاربي يثبت البنتين وفي بعضها  
 ويثبت نسب ولدها لا قبل منها اي لا قبل من اقل مدة الحمل ولا قبل من الثلثة لارث هذا في الغلط  
 في الثلثة التي ابيض **قوله** وان كان الحمل من غير الميت بان مات عن بعض ورثته وعزم  
 حامل او امرأة اخيه او امرأة جده حاملات بالولادة قبل ستة اشهر لارث لان الاصل ان العلوق  
 مستند الى اقرب الاوقات فانه اذا جاءت به لا قبل من ستة اشهر تنقضي وجوده في البطن وهذا في حق  
 الوارث لانه لا يثبت الا بالمتوفى واما النسب بعد ارتقاء النكاح مستند الى ابعد الاوقات وهو  
 مستند لان النسب مما يحتاط في اثباته وان جاءت به لتام ستة اشهر لارث لاننا اسندنا العلوق  
 الى اقرب الاوقات فاذا جاءت به لتامها وقع النسب به فلا ارث وقد وقع في بعض النسخ وان جاءت به ستة  
 اشهر او اقل لارث وذلك من تلك النسخ وعدم الاحتياط **قوله** وان خرج اقل الولد لم مات لارث فقد

الارث

الشرط الثاني فان خرج اكثر من ثمان رث لان شرط الارث انقصا له جيا وطريق معرفته وجود ما يعلم به حيوة  
 من صوت او نكاح او عطر او تحريك عضو وقت الوفاة واليه اشار بقوله في الموضوعين ثمان بكلمة ثم اي استهل حال  
 خروجه ثم مات لان الموت انما يكون اذا كان فيه حياة وانما يعلم حياته بما ذكرنا من علاماتها وقت الوفاة ثم اذا خرج  
 بعضه ثم مات قلنا ان خرج اقله وظاهر من هذه العلامات فذلك يكون دليل حياته لانه اذا خرج اكثر من ثمان  
 فكان كان كله خرج مستافلا رث وان خرج الثلثة فزيد دليل حياته لانه علم به ان الاشياء كونه حيا ولان الثلثة اذا خرج  
 حيا كان كله خرج حيا لان الثلثة حكم الكل فيرث والاصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا استهل  
 الرضع ورث وصلى عليه اي اذا استهل ومات كالحمل **قوله** فان خرج مستقيما بان خرج الراس او لا فالمعتبر  
 صدره يعني اذا خرج الصدر كله وان خرج منكوسا بان خرجت رجلاه او لا فالمعتبر صدره يعني اذا خرج السرة كلها  
**قوله** سفيان يعني السرة سوا خرج مستقيما او منكوسا لان السرة هي النصف من البدن فلم اعتبر الشيخ رحمه الله  
 الصدر اذا خرج مستقيما **قوله** لان الاعضاء الرئيسية من الجانب الاعلى من البدن ومنهاها الصدر فاذا خرج الصدر  
 فقد خرج جميع الاعضاء الرئيسية فكان كان اكثر البدن خرج حكما لان المعبر من البدن هو الاعضاء الرئيسية بخلاف  
 ما اذا خرج منكوسا فان هناك يعتبر النصف وهو السرة لان الاعضاء الرئيسية ما خرجت بعد فيعتبر النصف  
 واعلم ان من انفصل الحمل ميتا اما لارث اذا انفصل بنفسه فاما اذا فصل فهو من جملة الورثة وبما فيه اذا ضرب  
 انسان بامرأة فالقت جنيما ميتا هذا الجني من جملة الورثة لان الشروع اوجب على الضارب العدة ووجوب  
 العدة بالجناية على الحي دون الميت فاذا احكمت بحياته كان له الميراث ويورث عنه بذلك نصيبه وهو العدة  
**قوله** الاصل في صحيح ييل الحمل اهل بان سائر الورثة مع الحمل لا يخلو حاله اما ان يكون الوارث من لا  
 يتغير فرجه به او من يتغير فرجه به ولا يخلو اما ان يسقط في بعض الاحوال او بمن لا يسقط فان كان ممن لا يتغير  
 فرجه به فانه يعطى فرجه حتى لو تزل امرأة حامل ووجه فللمدة السدر ولذا لو تزل ابنة وامرأة حامل فانه  
 يعطى لها الثلث لعدم تغير فرجه وان كان ممن يسقط به كما لو تزل امرأة حامل واخا وحما فانه لا يعطى الا ربع والعلم  
 شي لان من الحاربان يكون الحمل ابنا ولا يعطى من يرث بالحمل الا القدر المتيقن لان التورث في موضع الشك لا يجوز  
 ويجوز ان توقف القسمة واما الغصيب فلا وان كان ممن يتغير فرجه فالميتر له اقل النصيب فلا يعطى الا ذلك  
 احتياطا اذا عرفنا هذا فنقول الاصل في صحيح ييل الحمل ان يصح على تقديره بعد ان يولد ولو على تقدير  
 انه انثى ثم انظر بين المساليتين اي المصحح من مسالة الذورة وصحيح مسالة الاثوة فان توافقا اي  
 التصحيحان فاضرب وفق احدهما في جميع الاخران تبانيا فاضرب كل احد مما في جميع الاخر فالبلغ تصحيح المسالة  
 ثم اضرب من كان له شي اي اضرب من كان له شي من مسالة ابنته في مسالة ذورته في البسنة او في غيرها  
 في الواقع كما في الحنفية ثم انظر من الاصلين من الضرب ايها اقل يعطى لذلك الوارث لان المتيقن له اقل  
 النصيبين والفضل الذي بينهما موقوف من نصيب ذلك الوارث لانه وقع الاشتباه فيه انه للوارث ثم  
 للحمل موقوف حتى يزول الاشتباه بظهور الحمل فاذا اظهر الحمل فان كان مستحقا لجميع الموقوف فيها وان كان مستحقا  
 للبعض فياخذ ذلك والباقي مقسوم من الورثة معطى لكل واحد الورثة ما كان موقوفا من نصيبه كما اذا ترك

يكون من



بنتا وابوين وامراة حامل ممدد الحمل اربعة بين عاقل لم حنيفة فصاروا اثنا في بنات تقديرها ومع البنت تسعة  
 وعصبة فللاول السدرسان والمرأة الثمن والباقي للعصبات فاصل المسئلة من اربعة وعشرين والباقي  
 للعصبات ثلثة عشر ولو قدرناه اني فاصل المسئلة من اربعة وعشرين ايضا ونقول الى سبعة وعشرين  
 ثم من المسئلتين موافقة بالثلث فاذا ضربت ثلث اصددها في جميع الاخرى تبلغ مائتين وستة عشر فبها يصح  
 المسئلة وعلى تقدير ذكره الحمل للمرأة ثلثة ضربت ثلث مسئلة الانوثة وهي تسعة تصير سبعة وعشرين  
 ومن مسئلة الانوثة لها ايضا ثلثة ضربت ثلث مسئلة الانوثة وهي ثمانية تبلغ اربعة وعشرين  
 والفضل من حاصل المرأة ثلثة فتوقف معطى لها اربعة وعشرون ولكل واحد من الابوين اربعة من المسئلتين  
 ضرب مرة في التسعة تبلغ ستة وثلاثين ومرة في الثمانية تبلغ اثنين وثلاثين الفصل من حاصلهما ثمانية  
 كل اربعة فاضا الموقوف اصددها وتعطى لكل واحد من الابوين اثنان وثلثون وتعطى للبنت ثلثة عشر  
 لان الموقوف في حقها يصيب اربعة بنين عندها واذا كان البنون اربعة فصاحبها سهم واحد اربعة اقسام سهم لان  
 الباقي لهم كان ثلثة عشر فاذا قسمت على رؤسهم وهم تسعة باعتبار اربعة بنين صحح لها من القسمة سهم  
 واربعة اقسام سهم فاذا ضربت في ثلث مسئلة الانوثة وهو تسعة تصير ثلثة عشر فبها وهو مائة وخمسة  
 عشر موقوف لان الحمل الما جعل اني فصيب البنات ستة عشر ضرب في ثلث مسئلة الذورة وهو ثمانية تبلغ  
 مائة وعمانية وعشرين وقد اضررت البنت منها ثلثة عشر فيبقى الباقي مائة وخمسة عشر ونقول كان البنين  
 اصددها وخمسة اقسام سهم فتقرب ذلك في ثلث مسئلة الانوثة وهو تسعة تبلغ مائة واربعة اقسام  
 وهذا مع الموقوف وهو اصددها يكون مائة وخمسة عشر فان ولدت بنتا واصله او اكثر جميع الموقوفات  
 للبنات لانه ظران الموقوف حتم ومن البنت الثلثة عشر الى مائة وخمسة عشر ويقسم بينهم السنة وان ولدت  
 ابنا واصله او اكثر يعطى للمرأة والابوين ما كان موقوفا من نصيبهم فيصير نصيب المرأة سبعة وعشرين وهو ثمن المبلغ وهو  
 ما يدور بعد الحاصلة من ضرب نصيب العصبات وهو ثلثة عشر في ثلث مسئلة الانوثة من البنين والبنات  
 المولودين للذكر مثل حظ الانثيين فان ولدت بنتا ميتة يعطى كل موقوف من ارض منه واللبنت الا تمام النصف خمسة  
 وتسعون لان حقها نصف المال وهو المبلغ مائة وعمانية وقد اضررت ثلثة عشر فيبقى مائة فاعطى الباقي  
 وهو تسعة للاب لان له فرضا وتصيب مع البنت هذا ولو قدر بنتا وبنت ابن واخا وامة حامل منه وامراة  
 ابن حامل من الابن دفع الى البنت التسع وتوقف الباقي فان ولدت اصددها ابن والاخرى بنتا في ليلة حظها  
 في الزوجة واشكل فلم يدر انهما ولدت الابن كملت للبنت اصبليته ثلث المال ويدفع للابن تسعة المال  
 والباقي موقوف حتى تصطلي عليه بنت الابن والمولودان ولو نزل ابنا وامراة حامل فولدت المرأة ابنا وبنتا  
 واستهل اصددها وماتا ولم تعرف المستهل هو البنت او الابن فالاصلة في جميع جنس هن المسئلة ان يصح المسئلة  
 على تقدير ان يكون الابن هو المستهل وعلى ان تكون البنت هي المستهلة ثم انظر من المسئلتين فان كان سهمها مائة  
 فاضرب كل اصددها في جميع الاخرى وان كان سهمها موافقة فاضرب وفق اصددها في جميع الاخرى ثم اضرب في كل  
 شئ مسئلة الذورة في مسئلة الانوثة او في غيرها في كل شئ من مسئلة الانوثة في مسئلة الذورة او في غيرها في كل شئ

تقدير

228 فهو نصيبه من مبلغ المسئلتين كما في هذه الصورة كلتي المسئلتين من مائة واربعين للمرأة اثني عشر والباقي للابن الموجود كما  
 في شرح المصنف رحمه الله ويعرف ما فيه بالتأمل والوجد فيه ان هنا حالتين فان كان الذي استهل منها الابن  
 فانما ترك ابنين وامراة فتصح ستة عشر للمرأة سهمان ولكل ابن سبعة ثم مات اصدرا ابنين عن اخ وام فللام الثلث  
 والباقي للاخ وقسمة السبعة اثلاثا لا يستقيم فقرب الثلثة في ستة عشر فبها مائة واربعين للام ستة  
 باليرات من الزوج ولكل ابن اصددها ثلثون ثم لها سبعة من ابنتها فكون لها ثلثة وعشرون والابن خمسة وثلثون  
 وان كان الذي استهل الابنة وكانامات عن ابن وبنت وامراة فكون القسمة من اربعة وعشرين للمرأة ثلثة عشر  
 سبعة والابن اربعة عشر ثم ماتت البنت عن ام واخ وقسمت السبعة اثلاثا لا يستقيم فخرج الثلث في اربعة عشر  
 فتبلغ اثنين وسبعين للمرأة تسعة وللبنات اصددها ثلثون والابن اثنان واربعون وقد ورثت الام من البنت سبعة عشر  
 لها ستة عشر والابن ستة وخمسون لان ابن ستة عشر وسبعة وخمسين موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث في كل تسعة  
 للام منها اثنان والابن سبعة وفي الحالة الاولى للام ثلثة عشر والابن خمسة وثلثون ولا موافقة بينهما في شئ الا ان  
 بين التسعة والثمانية والاربعة عشر وحيلة السهام في الحالة الاولى موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث من اصددها  
 وتضرب في جميع الاخرى ذلك اما ستة عشر في التسعة او ثلثة في الثمانية والاربعة عشر فتبلغ مائة واربعين  
 ثم تضعف ذلك لان الحالة الثانية فتكون مائتين وثمانين فبها سهم المسئلة كان للام سهمان من التسعة  
 ضربت ذلك من ستة عشر فتكون اثنين وثلثين ثم ضعفت ذلك فكون مائة واثنى عشر ثم ضعفت ذلك فتبلغ  
 مائة واربعين وعشرين فهو نصيبه **فصل في المفقود** انما اردت فصل هذا الفصل  
 لتزداد حال المفقود بين الحيوة والموت كتردد الحمل في البطن اي الحياة والموت منها يقال فقدت الشئ  
 اذا اصلته وفقدته اي طلبته والاسم في اللغة من الاضداد وكلا المعنيين في المفقود تحقيق  
 فانه قد ضل عن اهله وبهم في طلبه **قوله** المفقود في ماله قاله محمد بن الحسن حتى لا يرث منه اصد  
 يرفع يرث لان حتى ليست للغاية ههنا وانما هي نتيجة الحكم وكذلك حتى توقف نصيبه خلاف حتى في قوله  
 حتى يموت فان الفعل بعدها منصوب لانها للغاية وانما كان جيا في ماله لان ثبوت جياته باستصحاب الحال  
 فانه علم حيوة فيستصحف لك مالم يظهر خلافه والاستصحاب معتبر في ايها ما كان عاملا كان غير معتبر في اثبات مالم  
 يكن ثابتا وفي الامتناع من فسخ ماله وفي عدم تزوج امراته ابقا لما كان عاملا كان والحال ان استحباب الحال حجة  
 واحدة بالاتفاق غير ملزمة ههنا فلا ثالث في عاملا عرف في اصول الفقه موقوف ماله حتى يموت او يخفى من  
 معتبر **قوله** واختلفت الروايات في ذلك للمدة الالف واللام في المدة للمدة لان المهور في اللفظ في ظاهر  
 الرواية اذ لم ينص احد اقرانه اي اذا مضت مدة لا يعيش مثله فيها لم يموت وروى الحسن بن زياد عن حنيفة وهو  
 قوله ان تلك المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولادته وهذا مرجح الى قول الطابع والنحو فانهم يقولون لا يجوز  
 ان يعيش اصدرا اكثر من هذه المدة الا انما يتحقق بالنسبة الوارثة في طول عمر من قبلت كنوح صلى الله عليه وسلم ولا يبعد  
 هذا القول وقال محمد بن مائة وعشرين سنة وقال ابو يوسف مائة وخمسين سنة لانه اذا مضت هذه المدة لا يعيش في زمان  
 اكثر منها وانما قد مر محمد بن مائة على شدة موافقة تناقض المهور من العشر الى الخمس وقال بعضهم تسعون اذ غاية ما

واربعه

جواز



ينشئ اليه عمر المرء في الاغلب الاكثر هذه الملة وما زاد عليها نادرا قال الترمذي والفضل والصدور الشهيد وعليه  
 الفتوى وقال بعضهم موقوف الى اجتهاد الامام قرا وهو قول لي خيفة رضي الله عنه في اي ملة من ملة الامام فيها  
 مصلحة تحكم بموته وتقسيم ماله من ورثته الموجود في هذا الوقت وبعضهم اخذوا للفقهاء خلاف الاحوال  
 واختلاف حال المفقود فان الرجل المشهور بين الناس ملك عظيم اذا انقطع خبره في غيبة وفرد دخل مملكته بغيره  
 على الظن موته في ادى ملة وقال بعضهم الصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية اولا لان الالف بالفتحة ان لا يقدر  
 شي لان نصب المقادير بالراي لا يجوز ولا يقر فيه ولكن نقول اذا لم ينشأ اقراره حكم بموته اعتبارا بحالته  
 حال نظام لان الرجوع الى الامتنان مهوود في الشرع لقيم المتلفات ومهر مثل النفس وبقاها بعد موت  
 جميع اقراره نادرا ولا ينفذ عليه الاحكام ثم الاصح انه نصير او انذر اهل بلده وان كان سفاهة الامام يتجاوز  
 الامان لان التمسك اقراره من جميع البلدان اما فيمكن او يخرج عظيم **قوله** وموقوف الحكم في حق غيره  
 حق ما لا غير عطف على قوله في ماله حتى لو وقف لصبيته من ماله لم يورثه كما في الجمل اذا مضت المدة فانه لو رثه  
 الموجود عند الحكم بموته اي حكم الحاكم دون من مات قبل ذلك الحكم **قوله** وما كان موقفا الى نصيبه الذي  
 وقف لاجله يرد الى عند الحكم بموته الى وراثته الذي وقف ذلك النصيب من ماله لان الوقف كان للرجل  
 اي لرجل العود فاذا انقطع بالحكم يرد المال الى صاحبه وهو وارث مورث المفقود وهذا الذي استنبطنا  
 لا يكون حجة ملزمة عندنا وفي عدم الرد ذلك فلا يجوز وكما قلنا ان اهل فاند ان ظم حقا للموقوفين يكون له  
 والاي رد الموقوف الى صاحبه فلذا هذا **قوله** الاصل في صحيح ما يورث المفقود يعني اذا مات مورث  
 المفقود في حال فقله في الملة على تقدير ان المفقود حي وعلى تقدير ان مات ميت ثم انظر من المسلمين قالوا ايضا  
 فاضرب وفق اصددها في جميع الاخرى وان تبنا بنتا فاضرب كل اصددها في جميع الاخرى ثم ضرب من كان له شيء من ملة  
 الحياة في ملة الوفاة او في وفاتها ومن كان له شيء من ملة الوفاة في ملة الحياة او في وفاتها واعطى لكل  
 وارث اقل النصيبين والفضل موقوف صورة الموافقة امرأة ماتت وترك زوجا واماً واختاً لاب واماً واختاً  
 لاب وام مفقود فالملة في جميع ثمانية عشر على بعد الحياة وعلى بعد الوفاة ثمانية وسنهما موافقة النصيب  
 فاذا ضربت نصف اصددها في جميع الاخرى تبلغ اثنى وسبعين فمئة للزوج سبعة وعشرون وتسعة مائة  
 من نصيبه واللام اثنا عشر وستة مائة من نصيبها والاخت مائة وستة عشر مائة مائة من نصيبها فان  
 ظهرت حوتها اضرطوا اصددها ما كان حقا على ذلك التقدير وكل الزوج ستة وثلثون وسبع المائة والاخت  
 بحاله لان الحاصل لما على بعد حوتها هو الاقل والباقي للاخت وهو ستة عشر مائة وان حكم بموته بقي الزوج بحاله وكل اللام  
 والاخت ما كان موقفا من نصيبها وصورة المباشرة زوج واخت لاب وام واخت ابني المفقود ملة الحياة  
 من سبعة مائة الوفاة من اثنى عشر موافقة سنهما فاضرب السبعة في الاثنى تبلغ اربعة عشر وكان للزوج ثلثة  
 من ملة الحياة ونصيب في الابن نصيبه والاخت ثلث وام كذلك والمفقود واكثر في الابن اثنا عشر وللزوج من  
 ملة الوفاة سهم في السبعة نصيبه والاخت ثلث وام كذلك ويعطى لكل واحد منها اقل النصيبين وذلك منه  
 ومن كل واحد منها سهم فالموقوف سهمان فان نصحت المفقود فالسهمان لها والاخصم للزوج وسهم للاخت لاب وام قد

تقدم

229 وقد يحد منه المماثلة كما اذا ترك زوجا واماً واختاً لاب واماً اصددها مفقود فالمثلان لهما من ثمانية لوجود  
 التماثل للزوج منها ثلثة وللأم سهم وللأخت الباقي سهمان وللوقوفة سهمان موقوفان حتى يظهر امرهما  
 وقد يحد منه ايضا المداخلة كما اذا ترك زوجا واماً وابنا وبنتا واختاً لاب واماً وابنا مفقود افصح المثلان  
 من ستة وثلثين لوجود التماثل واربعة عشر منها موقوفة وتخرجها مائة وقصر عليه اخوانها **فصل في**  
**الميراث** وجه مناسبة اراد هذا الفصل عقيب فعل المفقود ان مال المفقود كما انقسم بين ورثته قبل  
 قضا القاضي ملحقا لحاقه **قوله** اذا مات الميراث الى ارض اعلم ان الخلاف المتعلق بميراث الميراث في موضعين احدهما  
 ان الميراث يورث عنه عندنا خلافا للشافعي حجة **قوله** عليه السلام لا يرث المسلم الكافر والميراث كافر بل اشد  
 منه فخر ابدل الاحكام لعدم حوازمنا حجة الميراث الميراث خلاف الكافر والكافر وكذا عدم طريقتيته وعدم اقرار  
 على ما انتقل اليه خلاف **قوله** الكافر الا اننا نقف على ان ابنه الميراث لا يرث منه مع موافقته له فما انتقل اليه فابنه  
 المسلم اول ان لا يرث **قوله** ما روي ان عليا قتل المستور العجاني بالبرق وضم ماله بين ورثته المسلمين وروى عن  
 ابن مسعود ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت رضي الله عنهم انهم قالوا لا يرث الميراث ونفس ماله من ورثته المسلمين عاقر ابيض الله  
 تعالى وان حكم الاسلام باق في حقه بدليل الجبر عليه وكان هذا الفعل مردودا عليه الا فيما نصرت فصار في حق  
 الوارث كانه لم يزل مسلما الى حين الموت ولهذا قلنا لا يرث ابنه الميراث الكافر الاصل وان الرقة بمنزلة  
 الموت لانها تغتوب المطلوب من الحياة وهو الايمان فماتت منه المطلوب بعد مقتدوما الا يرى انه تعالى  
 على الكافر ميتا بقوله او كان ميتا فاجيبنا ذلك هذا المطلوب رجوا العود بواسطة التذكرة والاعتبار  
 على الاسلام فلا يظهر حكم الموت حتى ينقطع الرجاء بالقتل او الموت او القضا بالحق فيجعل ميتا من الاصل في ثمة المسلمون  
 وهذا هو الجواب عن الحديث لان هذا يورث المسلم من المسلم لان الكافر خلاف الكسب بعد الحق لان التورث  
 متعذر اذا صار من اهل دار الحرب وحصل التباين في الدار فصار ميتا بالنسبة الى من هو من اهل دار الاسلام  
 والموضع الثاني وهو الاختلاف في القسمة فما نصيب الميراث في حال الرقة في التورث عند لي خيفة وعندنا  
 كاللصبة المتقدم على الرقة وهذا الخلاف بناء على خلاف اخر وهو ان تصرفات الميراث في حال الرقة من البيع والشراء ويجوز ذلك  
 على ما قلناه ام لا فعنده هي موقوفة فان سلمت فماتت وان مات او قتل او قضى لحاقه رطلت وعندنا هي موقوفة فان سلمت فماتت  
 ان نفاذ التصرف باقتضا حجة العيان وصحتها بصورها من بلوغ ومقتل فوجب القول بنفاذها كما قيل الارثاد وانه  
 محكوم له حكم الاسلام مردود اليه نصا وكالمسلم ثم الرقة سبب الموت فمستند التورث الى ما قبل الرقة فيكون  
 قورث للمسلم من المسلم وابو حنيفة رحمه الله يقول ان الميراث ميراث الميت من وصلة له حتى القتل وجده لا يمتنع عنه  
 مع قارنته وهو حجة حقه فتردد في تفرقه من النفاذ وعدمه موقوف وقوقف حقه كما صلا فاما ما كان  
 ذلك كله فمما يمتنع له لسبب الحرج المقتور تحت ابدننا خلاف الميراث لان املاكهم صحيحة لانها لا تقتل عندنا وما  
 قالنا من استناد التورث انما يمكن في كسب الاسلام لوجود قبل الرقة في كسب الرقة لعدم قبله ومن  
 شرطه وجوده وحيث لم يكن موجودا في ملكه لومند فملون يورث المسلم من الكافر وان الرقة تنزل الملك  
 فاحال ان يقيده في ملكه بالملك فملون لست المال فعلم ما ذكرنا ان معنى قوله وما النسبة في حال رد

ن











عشرة فلم ينجح كل منهم من اقل من ثلثي الفا ومائتين واربعين سهما **ومنها** المروانية **ومنها** الخدوا وقد مر في باب  
القول **ومنها** امر القروخ وسميت شريجة وقدمت صورها في باب القول وقد وقعت في ايام شرح القاضي  
فقتل فيها للزوج ثلثة من عشرة فكان كل ما يلقي فيها ساهل منها فيقول ما تقول في رجل مات امراته ولم  
ترك ولدا ولا ولد ابين فيقال له النصف فيقول ما اعطيت ولا الثلث فبلغ الجرح شرح فلقية الرجل يوما  
فقال له شرح ارايتني حاكما جازا واؤرتك رجلا فاجل الانك ترفع الشكوى وتكلم الفتوى **ومنها** ام الارامل  
وي ثلث زوجات وصرتان واربع اخوات لام وثلاث اخوات لاب وام وسميت بذلك لان الورثة كلن اثاث وسميت دينارية  
لانها تقال مات رجل خلف سبعة عشر امرأة من اجناس وترك سبعة عشر دينارا لكل امرأة دينار وسمي المعايمة  
وقيل فيها **سبع عشرة** من نسوة اجناس لهن اسوة في اقل كل امرأة دينارا **•••**

**•••** وقد ورث ذلك المقدار نصف موجزا ولا تكثر مكثرا **•••** فاجاب المسؤول

**•••** مدامت عن ثلث زوجات له **•••** وعن ثمان اخوات فاقموا **•••** من ابوين كل من قدر ثلث  
**•••** اربع اثني ولام وهلك **•••** من صدين قد ذكرت الكل لك **ومنها** سائل المياكلة  
وهي سائل القول لان ابن عباس رضي الله عنه قال من ثلث باهله الى اخر ما قد رنا في باب **ومنها** النافضة وهي  
زوج وام واخوان لان ابن عباس رضي الله عنه ان اعطاها الثلث لزم القول وان اعطاها السدر  
لزم الجح بلخير لئلا يصح على قياس قوله ان الباقي للاخوان **ومنها** الديارية ولها صور قد ذكر بعضها وهي زوجة  
وام وبنات اثني عشر اخا واخا والكرثة ستماية دينار ونصف الاخت منها دينار **•••** وبعضهم اشتد فيها فقال  
تركة يبلغها سماية **•••** قد قمت جملتها ان فقه **•••** احاب منها امرأة دينار **•••** قل كيف ذلك صدرنا المختار **•••**  
وروي ان الاخت دفع اليها دينار ثمان عليا رضي الله عنه كالمظلة فقال لها قد استوفيت حك **ومنها** المايونية  
مرت في باب المناخة **النوع الثاني في المعايمة والمتشابهات** فان قيل امرأة ورثت اربعة ازواج  
صار لها نصف المال كيف هذا واشد فيه ووارثته بعلوا بعلين بعدد وبعلا اخوانهم ذوا الجناحين جفت **•••**  
وكان لها من قسمة المال نصفه **•••** لذلك نقض الحالم المتفكر **الجواب** هذه المرأة تزوجها اربعة اخوة واصدق  
موت واصدق كان المال ثمانية عشر دينارا لا ولهم ثمانية وثلثان ستم وثلثان ثلثة وللرابع واصدقات الاول من ثمانية  
دنانير وهذه المرأة ثلثة اخوة فاضرت المرأة دينار لكل اخ كذلك ثم تزوجت بالثاني وقد صار له ثمانية لاني  
كان له ستة وورث ديناران ثم مات فللمرأة الربع ديناران فصار للاخ الثلثة ثمانية وللرابع ستم فتركت به ثم مات  
الاخ الثالث فورث منه ديناران فصار له ثمانية وللرابع اثني عشر فتركت به ثم مات فورثت منه الربع ثلاثة دنانير  
فكلها تسعة وهو نصف جميع ما معهم والنصف للعصبة **فان قيل** رجل ترك عشرة بنين واثني عشر بنتا وامرته دينار  
وقد اشد فيه ووارثته بعلوا وكان نصفها من المال دينار عتيق ودرهم وكان جميع المال عشرة دنانير ودرهم فذكر نسق  
**الجواب** انه ترك عشرة بنين واثني عشر بنتا وامرته دينار واربعة نسوة الفريضة من اثني عشر ونقول ان خمسة عشر  
للسنة ثلثة من خمسة عشر فيكون خمس العشرين اربعة دنانير لكل امرأة دينار او درهم وان سئل عن ترك خال  
ابن عمته وعمه ابن خاله فالمراث منها اثلاث ان لم يكن عنهما كيف هذا **الجواب** سماء ابو الميث لان اباه اخو

واصر لام

فكون خالا لان العمه وامه اخت خاله فكون عمه لان الخال ولو سئل عن ترك عمه وخالا الميراث للخال دون العم فكيف يكون **232**  
هذا الجواب ان يكون الخال ابن الاخ بان يكون اخوان لاب تزوج اصدما ام اخيه فولد له ابن فخذ الان ابن الاخ  
للاخ الاخر وهو بعينه خاله لانه اخو امه فان قلنا **فان قلنا** سبعة نفر كلهم اخوة ولم اخت لام فالمراث بينهم بالسوية  
**قلت** هو رجل تزوج ابنة ام امراته فولدت له سبعة بنين ثم مات الابن ثم مات الرجل وترك هولا السبعة وامرته  
فقال الثمن ولكل واحد منهم الثمن **فان قلنا** رجل واخوته ورثا المال فكل واحد سبعة اثمان للمال واخوته الثمن  
كيف هذا **قلت** بان ولدت ام امراته ابنا واصدرا ابنة ومات الجرح عن زوجة بن اخت هذا لامه فله سبعة  
الاثمان واخوته الثمن ولو سئل **عن اخوين ورثا اصدما ربع المال والاخ ثلثة ارباعه** **قلت** بان ماتت امراته  
وهي بنت عمه اصدما زوجها فله ثلثة الارباع النصف الاول بالزوجية والماني بالعصوبة فثمان ولو سئل  
**عن اخوين ورثا اصدما جميع المالك** **فاجب** بانه لكل واحد من رقب او لمر او لفل فان قيل لاقتلان  
الميت ابوا اصدما او زوجهما والاخر عمه او حمته وان سئل **عن اخوين ورثا اصدما ثلث المال والاخر ثلثة**  
كيف يكون هذا **اجب** سماء ابنا عم الميت اصدما اخوها لامه والاخر زوجها وان سئل **عن**  
**اخوين ورثا اصدما ورث اصدما النصف والاخر السدر والرجل الثلث كيف هو** **اجب** بان هذه المرأة لها  
ابنا عم اصدما اخوها لامه والاخر اخ لاب له الثلث وللزوج النصف **فان قلنا** امرأة ورثت خمسة ازواج  
فصلها نصف اموالهم **قلت** خمسة اخوة لهم ثمانية واربعون دينارا للاول ستة عشر وللثاني ثلثة عشر  
وللثالث تسعة وللرابع ثلثة وللخامس سبعة **فان قلنا** لو ورثت ثلثة ازواج وحصل لها نصف ما لهم كم يكون مال  
كل واحد منهم **قلت** بان يكون لهم مائة وثمانية وثلثون للاول مائة وثمانية وعشرون وللثاني مائة  
ولو ورثت من اربعة ازواج نصف ما لهم فخرجت صورتها وهاتان بقاس تخيها عليها وان سئل **عن اب وابن**  
**ورثا المال نصفين كيف هو** **قلت** امرأة تزوجها ابن ابن عمها ثم ماتت فللزوج النصف والباقي لابيه بالعصوبة  
**فان قلنا** ما تقول في اب وبنت ورثا المال نصفين **قلت** امرأة تزوجها ابن عمها فولدت منه  
بنتا ثم ماتت فللبنت النصف وللزوج النصف بالفرز والتعصيب او تقول رجل تزوج بنت ابنه من ابن  
ابنه فولد منها ولدت له مات الرجل وترك بنتا من ابنته التي هو ابن ابنه فالنصف للبنت والباقي لابها  
بالعصوبة **فان قلنا** رجل وامراته ورثا المال اثلاثا **قلت** هو رجل وزوج ابنته من ابن  
ابنه ثم ماتت فالثلاث لابنته الابن والباقي لابن الابن بالعصوبة **فان قلنا** رجل ورثته ثلثة نسوة اصدرا  
ام الاخرى المال بينهم اثلاثا **قلت** هو رجل تزوج بنت ابن ابنه فولدت له بنتا ثم ماتت ابن ابنه  
عن هاتين البنتين فبما بنتا ابن الزوج واصدما ام الاخرى ثم مات الرجل وترك هاتين البنتين واخا لاب فالثلاث  
للبنيتين والفرز والباقي للاخت بالعصوبة **فان قلنا** امرأة وابنتها وابنتها ورثا المال اثلاثا **قلت**  
رجل زوج بنتا ابن ابنه من ابن ابنه فولدت بينهما بنتان اصدما ام الاخرى وفي الدرجة سواء ثم تزوج ابن اخي الرجل  
بنت ابن ابنه فولدت له ابن ثم مات الرجل ولم يترك الابن ابنته وابن ابن الاخ الذي هو ابن بنت ابنه فالثلاث  
للبنيتين بالفرز والماني لابن ابن الاخ بالعصوبة **فان قلنا** ما تقول في رجل اتى قوما يقسمون المال فقال







السؤال مات من الوراث ثم صنفان فتم ابن شهيد القبان وسهمه عشرة الاف اذا  
كان مكان الابن ابن عمه كذا فقل لناكم ذلك المال وكم ثم الذين فهم المال انقسم الجواب

قُلْ مَاتَ عَنْ سِتِّعَ وَعَشْرِينَ وَلَدًا. وَالْأَبْنُ فُتًى وَاحِدٌ مِّنَ الْعَدَدِ. وَمَا لَهُ صَافٍ إِلَّا رُفُوفٌ. قَدْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْأَوَّلِ  
الْحُلِيِّتِ جَاءَ الْعَامَ فِيهِ. وَالْأَبْنُ الْفَيْزُ جِيَادًا كَافِيَةً. وَإِنْ يَكُنْ مَعَ الْبَنَاتِ ابْنٌ مِّنْهُنَّ. فَالْثَلَاثُ الْبَنَاتِ أَمْ مَحْتَمٌ

وَجَارِزُ الْعَمِّ مِنْهَا مَاتَ. أَغْنَى عَشْرَ أَلْفٍ فَقَالَ **السُّؤَالُ** تَرَكَ مَبْلَغًا سِتْمَةً قَدَّمَتْ بِحُلَّتَيْهِ فَوَفَّ  
أَهَابَ بِهَا أَمْرًا دَنَارًا قُلْ كَيْفَ ذَاكَ صَدَرْنَا **الْجَوَابُ** قُلْ لَطُفَ الْبَيْتِ بِحُلَّتَيْهِ. وَالْأَمُّ سَدَسَاتِمُ مَعَنَا

وَقَرَّبَ مِنْ جِلْدِ السَّمَاءِ عَشْرُونَ اَقْسِمًا بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ اخَذَ مِنَ الْوَرْدِ وَكَذَلِكَ اخْتَلَمَ تَاخُذُ الْخَمْرَ خَمِيرًا ذَا  
وَمَا كَدَّ يَدَاوُفْتُمْ وَمَضَى اَعَادَ نَارَ الْوَرْدِ مِنَ اللَّيْلِ السَّوَالِ لَوْ قِيلَ سَبْعَ عَشْرَةَ مِنْ تَسْوِةٍ

أربع الخصال لمن أسوة • في أخذه لمرأة دينارا • وقد ورث ذلك المقدار أو صنفه جزوا كمثل مقدار  
الجواب قلنا من عن ثلث زوجات له • وعن ثمان في أخوات فافقهوا • من أبوين كلهن وترب • أربع أبي ولداهم •

عن جديتين قد ذكرت الكل لك **السؤال** كيف حو وثلاثة من الحرة. ما لا ثلاث سدسة امرأة. أو ستم خمسين  
اشين ثم ما سوا الاكبر. ياها الصدر الكبير **الاجاب** فاذ لك الكل ينوع لها. تزوجت اكبرهم خمر

[illegible]

كيف يجوز أكل المساكين وبين ثلثة أرباع من در وعين. والأحرار أربع بلا مريد. أظهر لنا أسرارها الحكيمة  
**الجواب** قل إنما ابتليهم المرأة. وبارك وواح وأطر قرحص. فأتزوج ما زال نصف بالفرضية  
 والرب بالعصمة المصونة. والزوج الآخر يابقه. (السلامة والحدود) (السلامة)

والربع بالعصبة المرسية. والرابع بالإلحاح بالعصبة السوال وجواب منع الموت  
وانعمد الخ من أمها. فلزوج نصف وأخوها السدس قد استوفيا بالفرض من كل عدد. وأضاعوا  
والسدس ما الثلث والثلث. لأنه ثلثه والثلث. وفيه أخ من أمها والثلث والثلث.

والسنة صارت سنتي والقبيلتين • لو اهتمت به ولم يبين • بينهم مح من امها فلهما • للزوج بشارت •  
عضوبة على السوا أضراف **السؤال** ثلثة ثم احوه من ابوين • قدوروا امراه من بعد حزين •  
خمسة الاسد اسرار حاز الالكه • وسدسه ذال ابحان فاسعوم • واما الازحمة والفضل الذك

**الجواب** فقال أب الأخت نصف أمتة • ملك من الحرم هبته • واعتقها ثم ذاك الأكبر • تزوج  
والأب مات ثم تلك المرأة • ماتت وكأورث الأختة • أكره له لكونه زوجها جمع • نصفها من عتقه ثم

وَنَصْفُ نَصْفٍ بِالْوَاوِ قَدْ حُورِيَ • وَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا عَالِ السَّوَا **السَّوَالُ** مَا حَاطَ لِرَّانِ وَلَكِنَّ ابْنَاهُ

انزل الجنة هو الاب والاحام ايضا والمراد هنا الاب وقول القائل ورث من الميت عمة ابن خاله وذلك  
لازعة ابن الخال ع الام **ومن هذا النوع** مسائل اخر شتى وقد ذكر بعضها مثله ثلث بنات

ان بعض اسفل من بعض محتمل ان يكون العلي عمة الوسطى بان لا يكون العلي بنت ابن الوسطى  
بنت ابن ذلك محتمل ان يكون العلي بنت العم الوسطى بان يكون الوسطى بنت ابن ابن واما العلي

فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَمَلُ السَّغَلِ وَحَتَّى أَنْ تَكُونَ مَتَّحِمٌ جَرِّهَا تَنْكُشُ بَنَاتِ مِنْ بَعْضِ اسْفَلَمِزْ  
بَعْضُ وَمَعَ كُلِّ وَاصِدَةٍ مِنْ أَخْطَاهَا فَانْ لَبِ لَبِ وَأَمَّ أَوْلَابِ فَعَلَى كُلِّ رَجُلَةٍ بَنَاتِ ابْنِ ابْنِ لَامِ مِنْ أَحْبَبَاتِ

وذلك لو كان مع كل واحد منهم بنت عمها او عمها العليا الستة وعده الوسطى بنت ابيه  
بنت ابن مها حداثتها ان كانت ام الام هي اجنبية عن الميت وان كانت ام الاب فان كان الميت رجلاً

من زوجته وان كانت امرأة استحقاق المسئلة فالميتة هي الحرة وهذه فتور لا تتناهى وقد ائتمت  
منها بطريق ما لم ينفع الله تعالى بها والناظر في فيه وهو المنان الوهاب وله الحمد على اوفى نعمائه

هذا الكتاب . ولختم الابواب . بالدماء الماتور عن سيد المرسلين الزاهر عن الاذنان .  
الهداة السارة السعة . وما اظلت . وربة الارض . وما اقلت . ورب الشياطين .

اضلّت كرمي جارا من شرّ خلقك كلّهم اجمعين ان يفرض على اصر منهم او ان سقى عز جارك وجعلتنا و

ولا اله غيرك • لا اله الا انت يا ذا الجلال والاكرام • والحمد لله رب العالمين • وصلواته  
على سيدنا محمد واله اجمعين • وقد وقع الفراع من كتابة هذا الشرح السعيد في المنصف

من شهر شوال المبارك سنة ثلاث وخمسين وثمان مائة على يد اضعف عباد الله  
احمد بن العفيف مؤلفه على ان الحار المحرم السبعة مائة

و اجوزهم الى عقوب ومعصية علي بن الحجاب ثم حووا السيمى سودون  
 بن عبد الله الابراهيمى الحنفى عامله الله بلفظه الحنفى

الحقِّ وَغَفِرْ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَنْ دَمَالِهِ بِالْمَعْفِقِ ۝  
وَلِكُلِّ الْمُسْلِمِزِ اِيْمَنُ يَا رَبِّ ۝

العالمين

SÖLEY	E	301/4
		297.4



من الجميع ونسواه لابنها. وان تكثر بنتا يكن النصف لها. النصف للمرأة لكن انما. ان ولدت ميتا لها جميع ما  
 تركه الزوج الذي قد مات. اجلت حكمنا بتركها فافهم. فاكشف العطاء عن عركم **الجواب**  
 اقول تلك امرأة قد اشترت. عبد اصبح الوجه ثم اعتقت. وزوجته من نفسها وجعلت. منه ومات الزوج  
 وماله من وارث سوى التي. قد اعتقت وجعلنا وتمت **السؤال** بين لنا باذا البيان الراشد. من مات عن خال ابنة  
 فوريث الوالد سندس المال. وما بقى خلته للحال **الجواب** قد بلغ المورث بناتم هو زوج أم البنت ايضا ابنة  
 فالبنت جات منه باين وكذا جات باين امها من ان ذاك. فان ابن الابن خال لابنه. مات عن ابن ابن ووالد  
**السؤال** ومن مات من عمه وخاله كيف يحوز المال كله. وبحر الم لضعف حاله **الجواب**  
 قال زوجت زينب زينا نفسها. وامها من ابن زيد بعدها. جات باين زينب كرامها. ايضا باين رال همها  
 فانها خال لابن زينب. وابن اخيه ايضا من اب. وابن اخيه وهو الخال ترك. وعمه ابن زينب جازع هلك  
 فان اخيه حلة الارث ملك. وجب العم به من غير شك **السؤال** من هو ليس ولد الملاعب منه  
 خلف جرات ام كاضته. وماله من وارث سواء. فانه عصبوبة حواه **الجواب**  
 الجوز قد زوج بنت رشيدته. من ابن اخ واحد من اخوته. فولدت منه غلاما وهلك. ذاك الغلام واب الأم ترك  
 فالجوز غلام. من ابوين جازع تمام **السؤال** مات ولم تترك سوى بنتين. فجازع من ماله الثلثين  
 وبصفا باق طازت الكرى وقد استوت فيما بقي من العدد **الجواب** قل ابنة وابنة الكبرى سطا  
 سوية قد ملكاه كلاهما. وابن قبل الاب مات لم يدرع. عصبية لاجل ذاك قد جمع. فرضا ورثا وسبعة  
 كبريها وما وراها حلة. مغرمها بالفرض والرد حوت. من اثني عشر تحت واشتوت **السؤال**  
 مات من البنين والبنات. او ابوين وكذا زوجات. او اخوة واخوات ونزل. مالا كثيرا من مات وهلك  
 ولم يكن الزوج ولا عليه. من يكون صفة اليه. ولم يرثه واحد من ذكر. كيف يكون حكم ذلك فافهم  
**الجواب** قل ذاك عبد لم يكن قد حررا. اذ انه مولا. ان يحرق فليس به جميعه للموت. وصار مولا بعد ذلك  
**السؤال** نصف ونصف جمع في فريز. لكن سماء الثلثان عند العرض. وفيه ايضا حق الشكر. والثلث لغيره  
 فالشكر تسع ثلثه تسعان. قد اخرج اللبس لبيان **الجواب** يا وارث الرسل من الرية لا تشكر قل لا كدر  
**السؤال** قال ابو الاربعة المذكور. حين راي العزم الفئور. لو اجد منهم ضاقت الف. وخمس باق الذهب المصغى  
 وانت الفيز وخمس الناقية. يا ثاني ابن وبي نعم الواقعة. ثلثة الاف لابن ثالث. وخمس باق المال للتوارث  
 وما بقى نصيبك التام. يا رابع ابن عدك السهام. فقل لنا كم ذاك يا امام **الجواب**  
 قل انها ستة عشر الفا. فالابن بالكتب الحلال الف **السؤال** قال ابو الحسة من ابنا  
 حين دى التورث في الايق. ألف للوا سندس باق ماله. الفان للثاني وسندس الباقي  
 الفا والفيز وسندس اطلق. وما بقى لثالث وحقت. أربع الاف وسندس باقى  
 فما بقى رابعهم ونحوه. وما بقى لخميس قد استوتوا. في سهم كم ذلك الذي هووا **الجواب**  
 قل انها خمس وعشرون بلا. نقصان الناعدا مكمل **السؤال** لو ترك المرأة والاختين

كيف تحوز المرأة الرعين **الجواب** يا سائل عن حالة الاختين. والمرأة المحوزة للرعين. قل مات عن  
 ملكا خمسين منه وكذا. ملكت الباقي منه امراته. واعتقته ثم حانت منيته. والموت ما قد جردا  
 نكاحها من بعد موت زوجها. الثلث من اثني عشر. وفرضها الثلثة الموقر. وبالاولاد تاسمهم  
 وتي ثلاثا لكل الرعين **السؤال** اخت وسبعة اخوة من امها. قد ورثوا حال امهم على السواء. ولم يكن لهم  
 بين لنا المعنى المستوي بينهم **الجواب** قل زوج المورث ام امراته من ابنة فولدت في غفرتة. سبعة اولاد  
 تحتهم ابوين وهو ايضا قد ترك. اباه ثم الاب ايضا مات عن. بنين بنين سبعة فليعلم. وامرأة اختي  
 من لها وسبعة نصيبهم **السؤال** والاح والاخت لام ارضا. مالا على الايمان من كيف ذاك. والاخت  
 سبعة ايمان الجميع كلها **الجواب** قل ابن الابن واحد فيما ذكر. والاخت زوج الجرا ايضا فافهم فسبعة  
 والعم للاخت من الارث فم **السؤال** قل كيف من خال ابن عمته. وعمة ابن خاله في فريته. ان قال اذ الله  
 مات عن الامتيل عن الابوين. فالام بالفرض ثلثا من عي. والاب بالعصوبة الثلثين **الجواب**  
 زوج زوج زينب من ابنة. ابنتها باذنها واذا بد. فولدت ابنتها ابنا ولدا. ابنتها ابنا مليحا مثلا ذاك  
 يكون ابن الاب لابن ابنة. محام ولا وابن الابن فادرك. يكون لابن الاب ابن اخيه. وابن اخيه فاعلم واقف  
 فموت ابن الابن من الاب. لكونه ابن اخيه فاكب. لكن ابن الاب منه وارث. لكونه عماله يا حارث  
**السؤال** اقتسموا ابنة وابنة ثمة. ارقا على سوية وجمع. فاما المسوي قل لنا وانما **الجواب**  
 قل ماتت المرأة عن زوج لها. هو ابن عم وابنة عمها. وماله من وارث سواء. فالشرع في الارث قد سواها  
**السؤال** كيف ات وابنة اقتسموا. مسميا ويا ميراث شخص عدما **الجواب** قل ماتت المرأة من بنت لها  
 وزوجها الذي هو ابن عمها. والنصف بالنصيب والفرض له. والنصف للبنت خذوها واقفوها **السؤال**  
 ما بال ابن وامه قد ارضا. ارث امرؤ مسميا وياتلك وذا **الجواب** قل رجل زوج بنت رشيدته. ابن اخيه  
 قد ولدت منه غلاما وهلك. اب الغلام لكن انه ترك. ام الغلام والغلام ولذا. مات ايام الغلام بعد ذاك  
 قد خلف تلك البنت فالنصف لها. والنصف الغلام اخي ابنتها. لكونه ابن اخيه فادركها **السؤال**  
 من الذي وامراته اقتسموا. ارقا على الاثلاث حين استموا **الجواب** قل زوج الجرا ابني ابنته  
 ابن اخيه وهو في يديه. والجرامات ونم الوراث. قسمه ذابيتهم اثلاث. ثلثاه للبنتين ثم ما بقى  
 عصبوبة لابن اخيه خذوقي **السؤال** اتي اخوة اثنا عشر منهم اخرا. ثلثا وسندس كاملين بعد ذاك  
 ثالثهم بالفرض نصف اخا **الجواب** قل امرأة خلفت ابني عمها. احد من اخ لها من امها. والذي ليس اظمن امها  
 كان اخ من امة قد رضىها. اليه بالنكاح ثم المرأة. توفيت عن ها ولا اخوة **السؤال** وان شئت يا اخي عمر  
 عشرين دينار اذ انا قد هلك. وورثت زوجته دينارا. فافطرمكيا واقتكرم ارا **الجواب**  
 قل ترك اخين لمن ابوين. وترك اختين لام حين حين. وقد بقي اربع زوجات لهم. خمس الديناير لمالك  
 اصاب كل زوجة دينار. وحق قول السائل المختار **السؤال** ان قل اي امرأة تزوجت. اربع زوجات منهم. ورثت  
 نصف جميع ماله وما بقى. ورثه عصبية لحق **الجواب** اربعة من اخوة مناصرة. ام دينار ثلث عشرة

اولاد ام  
 ذكور وهلك  
 ابن لامر  
 واخوها بعد لها  
 الاثمان لابن الابن ثم  
 في حال حين



الحجاب

منها ثمان للذكر الأول. وستة للنثى المعدل. ثلثة للثالث الموافق. وواحد للراعي الموافق. وكل لا  
 ومن له الأكثر من الأخت. توارث الاخوة وهي معهم. وورثت نصف جميع ما لهم. فورت الاجام من قدر  
 من ثلث ما فالت **السؤال** ما حكم من قال لقوم حين هم. يتقسمون الارث فيما بينهم. لا طار زوجاته  
 وان حية ولم تصبها نائمة. فورها لا حظ من ارث. وان ميتة فلي نصف الثلث **الجواب**  
 قل امرأة ماتت عن اخنتين لها. من ابوين وحيد من امها. واختها في غيبة من امها. وزوجها ابن طلة لورث  
 وانه عصبة لمورثة. وقابل لا تجلو في القسم. ان حية بالمرسندت يفرز وان ميتة يفرز له ونحوه  
 وافق نظري المعاني شرها. وفق لنا يا ذا الجلال نشرها **السؤال** امرأة وابنة وعم  
 بقسمة الارث لم قد تموا. قالت لهم جلي الهم اذ انت. لا تجلو فان وضع قد دنت. فان ولدت لراولتي  
 ايها كان رثة ارثا **الجواب** قل رجل مات اربع قبله. وبنت حاربه حيا له. والابن مات بقل عن امه  
 والعم ايضا وكذا عن ابنة. فان تلد ابنا يكن ذك ثم. عصبة له ارث في ذك له. وان تلد بنتا فليجوز  
 مع ابنة الميت خرها با ابنة. لما ماتت واح لا يلحق. بقدر ما كان الم في العطوبة. خذون بميت  
 وحفظها منها يا مؤمن **السؤال** وان انت حيا واثنا. ولدت بنتا ماها ارث هنا.  
 وان ولدت ذك اقاله. نصيب من ذك ما له قد ناله **الجواب** قل مات من بنت وعم بعد ما  
 عن امه جلي اخوها عدما. وان تلد ابنا فذاك الابن ثم. حجب ذا العم اصاب الم عمه  
 وان تلد بنتا فتم حيا لها. حال ذوي الارطام لا ارث لها **السؤال** قل جوابا لو تقول جلي  
 لها النصيبان ولدت اثني. ولم ترث ان ولدت ذك. كما اجاب صديقا وذكرا. مجرد منسوطه اذ نشر  
 وما نظمت وفيه شرا. وحكم ذا العجب مما قد ذكره. ترث اثني لا اخ وهو ذك **الجواب**  
 قل امرأة ماتت عن اخنتين لها. من امها وزوجها واما. وقبلها فان ابوها قد هلك. وانه حيا قد  
 فان تلد بنتا لها النصيب يكن. اذ هي اخت علة لها فص. وان تلد ابنا فليفرز له. شي من احوال الفروض  
 الان يا ربي صديرا مضدا. اذ جين ما سرودت صار عسجد **السؤال** ولو تقول ان ولدت اثني  
 ان كفر نصيب ارثا. ولو سدرت ان ولدت بنتا. وان ولدت ذك احيا ابي لا ارث له لاني  
**الجواب** قل امرأة زوجت ابن امها. ابنة ابن امها حيا. ومات ابن الابن قبل وترك  
 زوجته جلي اذ اما قد هلك. وماتت المرأة اعني الجدة. عقيب ابن امها بملة  
 عن ابوين وكذا عن بنتها. وزوجها وابنة ابن امها. لبنت نصف ثم للاصلين  
 والزوج اعطى الربع والثلث. وابنة ابن الابن ثم ان تلد. بنتا لها وبناتها السدس شرد  
 لما بنتا ابني الامين. سدسها تكله الثلثين. وان تلد ميتة فتلك تنفرد  
 بذلك الذي ابنة او تزود. وفيها عالت الى خمس شرد. وان تلد ابنا يكن اول ذك  
 عطوبة يعصب الام لها. لكن لم يبق له ولا لها. شي من احوال الفروض فادريها

وهذه

236

الحجاب

وهذه خريفة جلوت. كم من اول علم بها بلوت. فمن يروها يذن من حياها. وليكشف من  
 لكي يرى احسن وجه نورا. منشأوها وخورجين صورا. تمت الاسئلة في الفروض بعون الله  
 وحسن توفيقه. والصلوة على محمد خير خلقه. في السادس عشر من سوال  
 المبارك سنة ثلاث وخمسين وثلاث مائة. على يد كاتبه علي بن سودون  
 بن عبد الله الابراهيمي غفر الله له ولوالديه  
 ولعن دمالهم بالمعقر امين  
 يا رب العالمين

م







رسالة في علم الحساب  
 للشيخ الامام العالم العلامة  
 قوام الدين الاتقاني  
 الفارابي تلميذ لعل  
 برحمته واسكنه  
 الجنة  
 لمره

SOL	E . KOTCHINESI
Yeni	Yeni Cami
Yeni	
Eski K.	301 / 6
Tamir	511

SOL	E . KOTCHINESI
Yeni	Yeni Cami
Eski K.	301 / 5
Tamir	297.4



بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله وحده . والصلوة على رسوله محمد وآله  
من بعده **وبعد** فهذه رسالة حاوية لباب علم الحساب استخراجها قوام الدين أمير كاتب بن أمير  
عمر العبد الاتقاني من كتب المتقدمين كي يذكره من خلفه من المتعلمين وهي على أربعة أبواب  
**الباب الأول** في بيان ضرب الكسور ومذا هذا الباب على فصول خمسة **أ** في بيان ضرب الكسور  
في الكسور **ب** في ضرب الكسور في الصحيح **ج** في ضرب الصحيح في الكسور **د** في ضرب صحيح  
وكسري في صحيح **هـ** في ضرب صحيح وكسري في صحيح **الفصل الأول** في ضرب الكسور في الكسور إذا اردت ضرب  
كسري في كسري فاضرب الكسور في الكسور والمخرج في المخرج ثم اقسم المبلغ الكسري على مبلغ المخرج فما خرج  
فهو مبلغ الضرب **مثاله** اردنا ضرب ثلثة ارباع درهم في اربعة اجناس درهم فوضعناه هكذا  $\frac{3}{4} \times \frac{4}{1} = 3$  ثم ضربنا الجزء الأول  
ثم ضربنا الثلثة التي هي عدد الاجناس فبلغ اثنا عشر فخطناه ثم ضربنا احد المخرجين في الآخر فبلغ عشرين  
فقسما عليه الاسي عشر المحفوظة فخرج اثنا عشر جزا من عشرين جزا من درهم هكذا  $\frac{12}{20} = \frac{3}{5}$  وهو في التحقيق  
ثلثة اجناس درهم وهو مبلغ الضرب الذي اردناه فان كانت الاجزاء اكثر وادنا ضرب بعضها في بعض  
ثم قسمنا مبلغ الاجزاء على مبلغ المخرج فخرج ثلثي درهم ثم ما بلغ في ثلثة  
ارباع ثم ما بلغ في ثلثة ارباع في خمسة اسداس فوضعناه هكذا  $\frac{3}{4} \times \frac{3}{4} = \frac{9}{16}$  ثم ضربنا الجزء الأول  
وهو واحد في الجزء الثاني وهو اثنان فصارت اثنان ضربنا في الجزء الثالث وهو ثلثة فصارت ستة ضربنا  
في الجزء الرابع وهو عدد الاسداس وهو خمسة فبلغ ثلثين فخطناه ثم ضربنا المخرج النصف في مخرج  
الثلث ثم ما بلغ في مخرج الربع ثم ما بلغ في مخرج الاسداس فبلغ هكذا  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{3} \times \frac{1}{4} = \frac{1}{24}$  اقسامنا عليها الثلثين  
المحفوظة فخرج ثلثين جزا من مائة واربعة واربعين جزا  $\frac{1}{24} \times 24 = 1$  من درهم وهي باختصار سدس وربع  
سدس وذلك مبلغ الضرب الذي اردناه فان اردت ضرب كسر معطوف عليه في كسر اخر معطوف عليه  
كقول القائل اضرب ثلثة اجناس درهم وثلثة ارباع خمس درهم في خمسة اسداس درهم واربعه اسباع  
سدس درهم فوضعناه هكذا  $\frac{3}{4} \times \frac{3}{4} \times \frac{1}{2} \times \frac{1}{4} = \frac{9}{128}$  ثم اضرب المخرج الاعلى من احدهما في المخرج الاسفل منه وهو خمسة  
في اربعة من السطر الايمن  $\frac{9}{128} \times 4 = \frac{9}{32}$  فيصير عشرين فيخطها ثم تأخذ ثلثة اجناسها وثلثة ارباع خمسها  
فيكون خمسة عشر جزا من عشرين جزا من واحد وهي في التحقيق ثلثة ارباع واحد ثم تضرب المخرج الاعلى  
من السطو لايسر في المخرج الاسفل منه وذلك سبعة وثلثون جزا من اثنين واربعين جزا ثم تأخذ  
خمس اسداسها واربعه اسباع سدسها وذلك تسعة وثلثون جزا من اثنين واربعين جزا من واحد  
وهي باختصار ثلثة عشر جزا من اربعة عشر جزا من واحد فالامر فيها الى ضرب ثلثة ارباع  
درهم في ثلثة عشر جزا من اربعة عشر جزا من واحد وهما هكذا  $\frac{3}{4} \times \frac{1}{4} = \frac{3}{16}$  وهذا من باب ضرب مفرد في  
كسر مفرد فاعمل في هذا كما في ذلك **الفصل الثاني** في ضرب الكسور في الصحيح إذا اردت ضرب كسر  
في صحيح فاضرب الكسري في الصحيح واقسم المبلغ على مخرج الكسر فما خرج فهو مبلغ ذلك الضرب  
**مثاله** اذا اردنا ضرب ثلثة اجناس درهم في سبعة دراهم فوضعناه هكذا  $\frac{3}{4} \times 7 = \frac{21}{4}$  ثم ضربنا

239  
الثلثة في السبعة فبلغ احدى وعشرين فقسماها على مخرج الكسر وهو خمسة فخرج اربعة  
دراهم وخمس درهم وكل كسري يضاف الي صحيح فهو كسري ذلك الكسري في ذلك الصحيح كقول  
القائل كم ثلث درهم في عشرة فقل هو ثلث العشر وإذا قيل كم ثلثة ارباع في خمسة عشر فقل  
ثلثة ارباع خمسة وكذلك نظاير **الفصل الثالث** في ضرب صحيح وكسري في كسري فاضرب الصحيح أولا  
في مخرج كسره وزد على مبلغه كسره فيقول الامر الى ضرب كسري في كسري **مثاله** اردنا ضرب ثلثة  
واربعة اجناس في ثلثة ارباع هكذا  $\frac{3}{4} \times \frac{3}{4} = \frac{9}{16}$  ثم ضربنا الصحيح وهو ثلثة في مخرج كسره وهو خمسة  
وزدنا على مبلغ اربعة الاجناس فبلغ تسعة عشر فخطناه ثم ضربنا القائل اضرب تسعة  
خمس في ثلثة ارباع فخطناه عدد الاجناس وهو تسعة عشر في عدد ارباع وهو ثلثة فبلغ سبعة  
وخمسين ثم ضربنا احد المخرجين في الآخر فبلغ عشرين فقسما عليه السبعة والخمسين فخرج درهما  
وسبعة عشر جزا من عشرين جزا من درهم هكذا  $\frac{17}{20} \times \frac{3}{4} = \frac{51}{80}$  وقس عليه نظاير **الفصل الرابع** في ضرب صحيح  
وكسري في صحيح إذا اردت ضرب صحيح وكسري في صحيح فاضرب الصحيح الذي معه الكسري في مخرج كسره  
وزد عليه كسره فيقول الامر الى ضرب كسري في صحيح **مثاله** اردنا ضرب ثلثة وثلثين في خمسة دراهم  
وهما هكذا  $\frac{3}{4} \times 5 = \frac{15}{4}$  فاضرب الثلثة الصحيحة في مخرج الكسر وهو ثلثة فبلغ تسعة وزد عليها الكسر  
دراهم اسان فبلغ احد عشر ثلثا وصار كقول القائل اضرب احد عشر ثلثا في خمسة فخطناه عدد الاثلاث  
في الخمسة فبلغ خمسة وخمسين فاقسمها على مخرج الاثلاث وهو ثلثة فخرج ثمانية عشر درهما وثلث هكذا  
**الفصل الخامس** في ضرب صحيح وكسري في صحيح وكسري في صحيح في هذا ان تجلس كل واحد منهما بان يضرب كل  
واحد من الصحيحين في مخرج كسره ويزاد عليه كسره فيقول الامر فيه الى ضرب الكسور في الكسور  
**مثاله** اردنا ضرب ثلثة دراهم وثلثة ارباع درهم في خمسة دراهم واربعه اسباع درهم فوضعناه  
هكذا  $\frac{3}{4} \times \frac{3}{4} \times \frac{1}{2} \times \frac{1}{4} = \frac{9}{128}$  ثم ضربنا الثلثة الصحيحة في مخرج الارباع وهو اربعة وزدنا على مبلغها الكسر الذي  
معهما فصارت خمسة عشر ربعا وضربنا الخمسة الصحيحة في مخرج الاسباع وهو اربعة فخرج اسباع  
الذي معهها فصارت تسعة وثلثين سباعا فالامر فيها الى ضرب خمسة عشر ربعا في تسعة وثلثين  
سباعا فالامر فيها الى ضرب خمسة عشر ربعا في تسعة وثلثين سباعا فخطناه عدد الكسور في الكسور فبلغت  
خمسمائة وخمسة وثمانين وضربنا المخرج في المخرج فبلغ ثمانية وعشرين فقسما عليها خمسمائة وخمسة  
وثمانين فخرج عشرين درهما وخمسة وعشرين جزا من ثمانية وعشرين جزا من درهم هكذا  $\frac{15}{28} \times \frac{9}{128} = \frac{135}{3584}$   
**الباب الثاني** في بيان قسمة الكسور قسمة الكسور على الكسور وعلى الصحيح ونحوها هذا الباب  
يشتمل خمسة فصول **الفصل الأول** في قسمة كسري على كسري **الفصل الثاني** في قسمة الكسور على الصحيح  
والصحيح على الكسور **الفصل الثالث** في قسمة الصحيح والكسري على الصحيح وقسمة الصحيح على الكسري والكسري  
على الكسري **الفصل الرابع** في قسمة الصحيح والكسري على الكسري وقسمة الكسري على الكسري وقسمة  
الصحيح والكسري على الصحيح والكسور ومدار هذه الفصول في العمل يرجع الى الفصلين الاولين



اعلم  
بالكلية

**الفصل ١** في قسمة كسر على كسر اذا اردت قسمة كسر على كسر فانظر فان كان مخرج الكسرين  
واحد فاحم المخرجين بالقسمة واقسم الكسر المقسوم على الكسر المقسوم عليه فما خرج فهو نصيب  
الواحد **مثاله** اردنا قسمة خمسين على ثلثة اخماس فحونا المخرجين لا تقاطعا وقسمنا الخمسين على  
ثلثة اخماس وذلك كقسمة الاثنين على الثلثة فخرج من القسمة ثلثا ستم هكذا **الفصل ٢** في قسمة  
وان اردنا قسمة ثلثة ارباع على اربعة اخماس فهذه الصورة **مثاله** وقد اختلف المخرجان فهما  
ضربنا عدد الارباع وهو ثلثة في مخرج الاخماس وهو خمسة فبلغ خمسة عشر ضربنا عدد الاخماس  
وهو اربعة في مخرج الارباع وهو اربعة فبلغ ستة عشر فحونا المخرجين وقسمنا مبلغ المقسوم وهو  
خمسة عشر على مبلغ المقسوم عليه وهو ستة عشر فخرج خمسة عشر جزا من ستة عشر جزا من درهم  
هكذا **الفصل ٣** في قسمة كسر على كسر فاحم المخرجين وقسمنا مبلغ المقسوم وهو  
عشر على خمسة عشر فخرج درهم صحيح وجزء من خمسة عشر جزا من درهم هذه الصورة **الفصل ٤**  
فاذا اردنا قسمة كسر معطوف عليه على كسر اخر معطوف عليه جمعنا كل واحد من المعطوفين على ما  
يقول الامر الى قسمة كسر مفرد على كسر مفرد **مثاله** ان يقسم ثلثة اخماس وثلثة ارباع خمس على  
ثلثة اسباع وربع شئ فيخرج او لا بين ثلثة اخماس وثلثة ارباع خمس فيكون خمسة عشر جزا من  
عشرين جزا من واحد وهو في الحقيقة ثلثة ارباع واحد وتجمع ايضا بين ثلثة اسباع وربع سبع فيكون  
ثلثة عشر جزا من ثمانية وعشرين جزا من واحد فيقول الامر الى قسمة ثلثة ارباع على ثلثة عشر جزا  
من ثمانية وعشرين جزا من واحد فيمثل فيها الرسم الذي يليها في قسمة الكسر على الكسر والله اعلم  
**الفصل ٥** في قسمة الكسور على الصحاح والكسور اذا اردت قسمة كسر على صحيح فاحم  
الصحيح في مخرج الكسر فابالغ فاقسم عليه الكسر فما خرج فهو نصيب الواحد **مثاله** اردنا قسمة ثلثة  
ارباع درهم على خمسة هكذا **الفصل ٦** ومعنى هذه القسمة كان السائل قال اذا كان ثلثة ارباع نصيب  
خمسة فكيف نصيب الواحد منهم والعمل فيه ان تضرب الخمسة الصحيح في مخرج الارباع وهو اربعة  
فبلغ عشرين فاقسم عليها عدد الارباع وذلك ثلثة على عشرين فيخرج ثلثة ارباع من عشرين جزا من  
هكذا **الفصل ٧** في قسمة كسر على كسر فاحم المخرجين وقسمنا مبلغ المقسوم وهو  
ارباع لضربنا الخمسة الصحيح في مخرج الارباع فصار عشرين قسمناه على الثلثة خرج ستة وثلثا  
هكذا **الفصل ٨** وكان ذلك نصيب الواحد وقس على هذا انطوين **الفصل ٩** في قسمة الصحيح والكسر على  
الصحيح وقسمة الصحيح على الصحيح والكسر الرسم في هذا ان تضرب الصحيح الذي معه الكسر في مخرج  
كسره ويزاد عليه مبلغ كسره فيقول الامر فيه الى قسمة كسر على صحيح او قسمة صحيح على كسر وقد  
بيننا العمل فيه **مثاله** اردنا قسمة خمسة وثلث على اربعة هكذا **الفصل ١٠** في مخرج  
الذي معه وزدنا على مبلغ كسره فصارت ستة عشر ثلثا قال الامر في قسمة كسور على صحاح فخرجنا  
الصحيح في مخرج الكسر وذلك اربعة في ثلثة فبلغ اثني عشر قسمناه عليه الستة عشر التي هي عدد الاثنا

بلغ ثمانية  
ولله الحمد والمنة

فخرج واحد واربعة اجزا من اثني عشر جزا من واحد وذلك واحد وثلث وهو نصيب الواحد  
ولو كنا اردنا قسمة الاربعة على الخمسة والثلث لكنا نقسم بعد فاعلم ان العمل الذي بينا الاثني عشر على  
الستة عشر فيخرج من القسمة اثنا عشر جزا من واحد وهي ثلثة ارباع درهم **الفصل ١١** في قسمة  
الصحيح والكسر على الكسر وقسمة الكسر على الصحيح والكسر الرسم في هذا ان تضرب الصحيح الذي معه الكسر  
في مخرج كسره ويزاد عليه كسره فيقول الامر فيه الى قسمة كسر على كسر **مثاله** اردنا قسمة ثلثة ارباع  
ثلثة اخماس هكذا **الفصل ١٢** في مخرج كسره ويزاد عليه كسره فيقول الامر فيه الى قسمة كسر على كسر  
الذي معها نصارت ثلثة عشر ربعا على ثلثة اخماس والمخرجان مختلفان فخرجنا كل واحد من الكسرين على  
مخرج الاجزا فصار عدد الارباع خمسا وستين وعدد الاخماس اثني عشر قسمنا الخمسة والستين على الا  
عشر فخرج من القسمة خمسة دراهم وخمسة اجزا من اثني عشر من درهم وذلك نصيب الواحد ولو كنا  
اردنا في هذا المثال قسمة اخماس على ثلثة وربع لكان العمل فيها على ما بينا غير اننا نقسم والاثني عشر على  
الخمسة والستين فيخرج من القسمة اثنا عشر جزا من خمسة وستين جزا من درهم وهو نصيب الواحد  
وقس عليه نظاير **الفصل ١٣** من هذا الباب في قسمة الصحيح والكسر على الصحيح والكسر  
الرسم في هذا ان تضرب كل واحد من الصحيحين في مخرج كسره ويزاد على مبلغ كسره فيقول الامر الى قسمة  
كسر على كسر **مثاله** اردنا قسمة ثلثة وربع على اربعة وثلثها هكذا **الفصل ١٤** في مخرج  
الصحيح في مخرج الارباع وزدنا عليها الربع الذي تحته فصارت ثلثة عشر ربعا وضربنا الاربعة الصحيح  
في مخرج الاثلاث وزدنا عليها الثلث الذي تحته فصارت ثلثة عشر ثلثا قال الامر الى قسمة ارباع على اثنا  
عشر فخرجنا مختلفان فخرجنا اربعة ارباع وهو ثلثة عشر في مخرج الاثلاث وهو ثلثة فبلغ تسعة وثلثين  
فخرجنا ثلثة ارباع وهو ثلثة عشر في مخرج الارباع وهو اربعة فبلغ اثني عشر وخمسين قسمنا  
عليها التسعة وثلثين فخرج تسعة وثلثين جزا من اثنين وخمسين جزا من واحد هكذا **الفصل ١٥** في هذا  
نصيب الواحد ولو كنا اردنا في هذا المثال قسمة اربعة وثلث على ثلثة وربع لكان العمل فيه على ما بينا غير  
اننا نقسم الاثنين والخمسين على التسعة وثلثين فخرج من القسمة درهم وثلثة عشر جزا من تسعة وثلثين  
جزا من واحد وذلك درهم وثلث وهو نصيب الواحد وقس على هذا انطوين **نوع اخر** في ضرب الكسور  
في الكسور وفي الصحاح والكسور اذا اردت ضرب كسر في كسر فاضرب احد الكسرين الى الآخر **مثاله**  
اذا قيل كم ثلث في ربع فقل ثلث الربع والثلث في الثلث فان قيل كم ثلثة ارباع في اربعة  
اخماس وحل البسطة اخلص ثلثة ارباع اربعة اخماس وفي العكس قل اربعة اخماس ثلثة ارباع  
وكذلك القول في الاجزا المهمة اذا قيل كم جزء من احد عشر في مخرج واحد عشر في جزء من ثلثة  
عشر فقل جزء من احد عشر جزا من ثلثة عشر جزا من واحد هذا كله طريق الاختصار في ضرب الكسور  
في الكسور فاما طريق البسط فيه بان تضرب الكسور في الكسور والمخرج في المخرج ثم تقسم مبلغ  
الكسر على مبلغ المخرج **مثاله** اذا قيل ضرب ثلثي درهم في خمسة اسداس فاضرب الكسر في الكسر

من ستة عشر جزا من

**حاشية**  
وتسعة وثلثون ثلثة ارباع اثني  
وخمسين فيكون نصيب كل واحد ثلثة  
ارباع درهم ونصيب الثلث ربع درهم  
ونصيب الثلث ربع درهم وعلى هذا  
يأخذ خمسة نفر اخر جوا من الاربعين  
منهم درهم واحد واخرج الخامس ثلثا واشتد  
لكل منهم من ذلك درهم وخمس فخرج  
في القايمة ثلث



وهو اثنتان في خمسة يكون عشرة ثم اضرب احد المخرجين في الآخر فيكون ثمانية عشر فاقسم العشرة على ثمانية عشر فخرج عشرة اجزاء من ثمانية عشر جزءا من واحد وذلك خمسة التساع وذلك ثلثا خمسة اسداس كما خرج بالاختصار وان اردت قسمه كسر على صحيح فاصف الكسر الصحيح **مثاله** ضرب ربع في عشرة يكون مبلغه ربع العشرة وان اردت ضرب ثلثة ارباع في خمسة يكون ثلثة ارباع الخمسة وهذا طريق الاختصار فاما البسط فهو ان تضرب الصحيح في الكسر وتقسم بمبلغه على مخرج الكسر **مثاله** ضرب ثلثي درهم في سبعة دراهم فاضرب السبعة في اثنين يكون اربعة عشر فاقسمها على مخرج الكسر وهو في اثنين يكون اربعة عشر فاقسمها على مخرج الكسر وهو ثلثة فللخارج من القسمة اربعة وثلثان وذلك ثلثا سبعة وان اردت ضرب كسر في صحيح وكسر فاضف الكسر المفرد اليهما كضرب خمسة اسداس في عشرة ونصف فقل بمبلغه خمسة اسداس عشرة ونصف وان اردت ضرب صحيح وكسر فاضرب كل واحد من الصحيحين في مخرج كسره وزد عليه كسره فابالغ فاضرب احدهما في الآخر واحفظ المبلغ ثم اضرب احد المخرجين في الآخر فابالغ فاضرب احدهما في الآخر واحفظ المبلغ ثم اضرب **مثاله** ضرب ثلثي درهم في ثلثة ارباع فاقسم ذلك المبلغ المحفوظ **مثاله** اردنا ضرب ثلاثة دراهم در ربع في اربعة وخميس ضربنا الثلاثة في مخرج الربع وهو اربعة وزدنا على مبلغها الواحد الذي هو ربع فصار ثلاثة عشر وضربنا الاربعة في مخرج الخمس وهو خمسة وزدنا عليه الواحد الذي هو الخمس فصار احدى وعشرين ضربنا الاحد والعشرين في ثلثة عشر فبلغ ما بين يديه وسبعين فحفظناها ثم ضربنا احد المخرجين في الآخر وذلك اربعة في خمسة فبلغ عشرين فقسما عليه ذلك المحفوظ فخرج من القسمة ثلثة عشر درهما وثلثة عشر جزءا من عشرين جزءا من واحد وهو المطلوب وقس عليه نظايره والله اعلم **الباب ٣**

في ضرب الصحاح في الصحاح اعلم ان المضروب من الاعداد بعضها في بعض اربعة اجناس احاد وعشرات مات والوف واقسام الضرب عشرة وهي احاد في اربعة عشر وفي مائة وفي الوف وعشرات فيها اربعة مائة وفي الوف مائة وفي الوف والوف فيها فالجمع من ضرب الاحاد فيها احاد **عشرات** واهد وعشرتها عشرة والمجمع من ضرب الاحاد في العشرات عشرات واحدها عشرة وعشرتها مائة والمجمع من ضرب الاحاد في المئات مائة واحدها مائة وعشرتها الف والمجمع من ضرب الاحاد في الالف الالف واحدها الف وعشرتها الف والمجمع من ضرب العشرات في المئات الف واحدها الف وعشرتها عشرة الالف والمجمع من ضرب العشرات في الالف الالف واحدها الف وعشرتها الف والمجمع من ضرب المئات في الالف الالف واحدها مائة الف وعشرتها مائة الف والمجمع من ضرب الالف في الالف الالف واحدها مائة الف وعشرتها مائة الف وقد عرفت ذلك فاعلم انك اذا ضربت جنسا واحدا في جنس واحد كضرب واحد في واحد واحتاج في ضرب

العدد  
اليه

جنس في جنس الى ضربين وفي ضرب جنس في جنس الى ثلاث ضربات وفي ضرب جنسين **٢٤١** في جنسين الى اربع ضربات وفي ضرب جنسين في جنس الى اربع ضربات وفي ضرب جنسين في ثلاثة اجناس الى ست ضربات وفي ضرب ثلثة اجناس في ثلثة اجناس الى تسع ضربات وعلى هذا القياس يكون عدد الضربات كبلغ عدد الاجناس في عدد الاجناس **مثاله** اذا اردت ان تضرب مائة وخمسة عشر في مائة وعشرين فالمائة واثنين وعشرين ضربا وهذا كله على طريق البسط واما على طريق الاختصار فله طرق نذكر بعضها ان شاء الله تعالى **منها** انك اذا اردت ضرب الاحاد في الاحاد فاجمع بينهما واسقط من المبلغ عشرة وخذ بكل واحد من الباقي عشرة ثم زد على المبلغ ضرب الباقي من احد العددين عن العشرة في الناقص عنهما من الاجزاء فاما في الجواب فشرط هذا العمل ان يكون المجموع بين الاحاد من اكثر من العشرة **مثاله** اذا اردت ان تضرب سبعة في ثمانية فجمعها وتسقط من المبلغ عشرة وتأخذ بكل واحد مما بقي عشرة فيكون خمسين ثم يزيد عليها مضروب ثلثة في اثنين فبلغ ستة وخمسين هكذا **٢٤٢** **ومنها** انك اذا اردت ضرب خمسة في عدد فخذ نصف ذلك العدد فاما كان فخذ بكل واحد منه عشرة وبكل عشرة منه مائة وبكل نصف منه خمسة **مثاله** اذا اردت ضرب خمسة في ثلثة عشر فنصف الثلثة عشر ستة ونصف وكل واحد من الستة عشر والنصف خمسة فيكون الحاصل خمسة وستين هكذا **٢٤٣** **ومنها** انك اذا اردت ضرب اربعة في عدد فاضرب خمسة في ذلك العدد فابالغ فانقص منه مثل ذلك العدد المضروب فيه فباقي هو المطلوب **مثاله** اردنا ضرب اربعة في ثمانية فاضربنا الخمسة في الثمانية فصار اربعين ثم نقصنا منه المضروب فيه وهو الثمانية فبقينا ثمان وثلثون هكذا **٢٤٤** وهو المطلوب من ضرب **٢٤٥** **ومنها** انك اذا اردت ضرب مائة والعشرة والعشرين فقم الزايد على العشرات من احد الطرفين الى الطرف الآخر وخذ بكل واحد عشرة ثم اضرب الزايد على العشرة في الزايد على العشرة وزد على المبلغ فالحاصل هو المطلوب **مثاله** ما اذا اردت ضرب اثني عشر في اثني عشر هكذا **٢٤٦** فسمت الزايد على العشرة في طرف الى الطرف الآخر فصار اربعة عشر هكذا **٢٤٧** فخذت بكل واحد عشرة فصار مائة واربعين ثم ضربت الزايد من على العشرين احدهما في الآخر وهما الاثنان في الاثنين فصار اربعة فحصل حينئذ من ضرب اثني عشر مائة واربعين واربعون هكذا **٢٤٨** فقس على هذا **ومنها** انك اذا اردت ضرب مائة والعشرين والثلثين فيما بينهما فقم الزايد على العشرين من احد الطرفين الى الطرف الآخر ثم ضعف المجموع فالحاصل فخذ لكل واحد عشرة ثم اضرب احاد الطرفين في احاد الطرفين الآخر وضم الحاصل الى الحاصل الاول فالحاصل هو المطلوب كما اذا اردت ضرب **٢٤٩** في **٢٥٠** فقم **٢٥٠** الى **٢٥١** نصير **٢٥٥** ثم ضعف **٢٥٥** يصير **٥١٠** فخذ لكل واحد من **٥٠** عشرة نصير **٥٠٥** ثم اضرب **٥٠٥** في **٥٠** نصير **٢٥٢٥** فاقم يصير **٢٥٢٥** وقس عليه والله اعلم **الباب ٤** في المعاملات وفيه ثلاثة فصول **الفصل ١** في ذكر الاصل الذي يتبنى عليه المعاملات اعلم ان الاصل الذي يتبنى

وعشرات فاذا ضربت  
اشيئ بثلثة يكون  
تعالى ستة فعملت بذلك  
حد انه لا بد من

ب



عليه المعاملات اربعة اعداد متناسبة وهو ان يكون نسبة الاول الى الثاني كنسبه الثالث الى الرابع والاول يسمى مقدما والثاني تاليا من خاصية هذه النسبة انك اذا عكست كانت نسبة الثاني الى مقدمة كنسبة الاخر الى مقدمة اعني نسبة الثاني الى الاول كنسبه الثاني الى الثالث يكون ادا ضرب الاول في الرابع مثل ضرب الثاني في الثالث فعلى هذا ان فرضنا اربعة اعداد متناسبة واحدها مجهول فاننا نستخرج المجهول بواسطة الثلاثة المعروفة بان ننظر فان كان المجهول هو الرابع ضربنا الثالث في الثاني وقسمنا الاول على المبلغ فيخرج الرابع وان كان الاول هو المجهول ضربنا الثالث في الثاني وقسمنا المبلغ على الرابع فيخرج الاول وان كان المجهول احدي الواسطتين اعني الثاني او الثالث ضربنا الاول في الرابع وقسمنا المبلغ على الواسطة المعروفة فيخرج الاخرى كما اذا قال قائل مثله عشرة امنا ثمانية درهمان ثلثه بكم فوضعنا هكذا  $\frac{10}{3}$  ثم ضربنا الثلاثة في الثمانية في الثمانية وقسمنا المبلغ على العشرة فيخرج درهمان وخمس درهم فان قال قائل عشرة امنا ثمانية درهمان فوضعنا هكذا  $\frac{10}{3}$  ثم ضربنا الخمسة في العشرة وقسمنا المبلغ على الثمانية فيخرج من القسمة ستة امنا وربع من فان قال اجير اجرتي كل شهر ثمانية واربعين درهما على خمسة ايام كم اجرة عمله وضعنا هكذا  $\frac{10}{3}$  ثم ضربنا الخمسة في الثمانية والاربعين وقسمنا المبلغ على الثلثين فيخرج من القسمة ثمانية فان قال اجير اجرتي في كل شهر ثمانية واربعين درهما كم يعمل خمسة دراهم وضعنا هكذا  $\frac{10}{3}$  ثم ضربنا الخمسة في الثلثين وقسمنا المبلغ على ثمانية واربعين فيخرج من القسمة ثلاثة ايام وثمان يوم فان قيل اجير ان اجرة احدهما في الشهر سبعة دراهم واجرة الاخر خمسة دراهم عملا بهما الشهر فخرجوا واجرتهم سوا كم مقدار عمل كل واحد منهما في الشهر فاجمع الاجرين يكون اثني عشر فاحفظه فانه المقسوم عليه ثم اضرب اجرة صاحب الخمسة في الشهر واقسم المبلغ على الاثنى عشر المحفوظة فيخرج اثنا عشر يوما ونصف فمقدار عمل صاحب السبعة واضرب اجرة صاحب السبعة في الشهر واقسم المبلغ على اثني عشر فيخرج سبعة عشر ونصف فهي مقدار صاحب الخمسة **الفصل ٢** في الربح والخسران وغيرها لانه اشتركوا في تجارة راس مال احد عشر درهما ورأس مال الثاني خمسة وعشرون ورأس مال الثالث خمسة وثلثون فخرجوا ثمانية عشر درهما كم يصيب كل واحد منهم وحسابه ان تجمع رؤس اموالهم فيكون ثمانين ثم راس مال الاول وهو عشرون في ثمانية عشر ويقسم المبلغ وهو ثمانية وستون على الثمانين فيخرج من القسمة اربعة ونصف فهو نصيبه ثم تضرب راس مال الثاني وهو خمسة وعشرون في هذا الطريق يخرج للثالث سبعة وسبعة اثمان واذا جمعنا بين هذه الحصص بلغت ثمانية عشر وهكذا الجواب اذا كان السؤال عن الخسران **قضية** بين ثلاثة لاهم النصف والاخر الثلث والثلث الرابع وخراج القرية مائة درهم كم يصيب كل واحد منهم اخذنا من النصف والثلث والرابع وهو اثنا عشر وجمعنا هذه الاجزاء فكانت بلته عشر على طريق العول ثم اخذ نصيب النصف وهو ستة فخصرها

عليه المعاملات اربعة اعداد متناسبة وهو ان يكون نسبة الاول الى الثاني كنسبه الثالث الى الرابع والاول يسمى مقدما والثاني تاليا من خاصية هذه النسبة انك اذا عكست كانت نسبة الثاني الى مقدمة كنسبة الاخر الى مقدمة اعني نسبة الثاني الى الاول كنسبه الثاني الى الثالث يكون ادا ضرب الاول في الرابع مثل ضرب الثاني في الثالث فعلى هذا ان فرضنا اربعة اعداد متناسبة واحدها مجهول فاننا نستخرج المجهول بواسطة الثلاثة المعروفة بان ننظر فان كان المجهول هو الرابع ضربنا الثالث في الثاني وقسمنا الاول على المبلغ فيخرج الرابع وان كان الاول هو المجهول ضربنا الثالث في الثاني وقسمنا المبلغ على الرابع فيخرج الاول وان كان المجهول احدي الواسطتين اعني الثاني او الثالث ضربنا الاول في الرابع وقسمنا المبلغ على الواسطة المعروفة فيخرج الاخرى كما اذا قال قائل مثله عشرة امنا ثمانية درهمان ثلثه بكم فوضعنا هكذا  $\frac{10}{3}$  ثم ضربنا الثلاثة في الثمانية في الثمانية وقسمنا المبلغ على العشرة فيخرج درهمان وخمس درهم فان قال قائل عشرة امنا ثمانية درهمان فوضعنا هكذا  $\frac{10}{3}$  ثم ضربنا الخمسة في العشرة وقسمنا المبلغ على الثمانية فيخرج من القسمة ستة امنا وربع من فان قال اجير اجرتي كل شهر ثمانية واربعين درهما على خمسة ايام كم اجرة عمله وضعنا هكذا  $\frac{10}{3}$  ثم ضربنا الخمسة في الثمانية والاربعين وقسمنا المبلغ على الثلثين فيخرج من القسمة ثمانية فان قال اجير اجرتي في كل شهر ثمانية واربعين درهما كم يعمل خمسة دراهم وضعنا هكذا  $\frac{10}{3}$  ثم ضربنا الخمسة في الثلثين وقسمنا المبلغ على ثمانية واربعين فيخرج من القسمة ثلاثة ايام وثمان يوم فان قيل اجير ان اجرة احدهما في الشهر سبعة دراهم واجرة الاخر خمسة دراهم عملا بهما الشهر فخرجوا واجرتهم سوا كم مقدار عمل كل واحد منهما في الشهر فاجمع الاجرين يكون اثني عشر فاحفظه فانه المقسوم عليه ثم اضرب اجرة صاحب الخمسة في الشهر واقسم المبلغ على الاثنى عشر المحفوظة فيخرج اثنا عشر يوما ونصف فمقدار عمل صاحب السبعة واضرب اجرة صاحب السبعة في الشهر واقسم المبلغ على اثني عشر فيخرج سبعة عشر ونصف فهي مقدار صاحب الخمسة **الفصل ٢** في الربح والخسران وغيرها لانه اشتركوا في تجارة راس مال احد عشر درهما ورأس مال الثاني خمسة وعشرون ورأس مال الثالث خمسة وثلثون فخرجوا ثمانية عشر درهما كم يصيب كل واحد منهم وحسابه ان تجمع رؤس اموالهم فيكون ثمانين ثم راس مال الاول وهو عشرون في ثمانية عشر ويقسم المبلغ وهو ثمانية وستون على الثمانين فيخرج من القسمة اربعة ونصف فهو نصيبه ثم تضرب راس مال الثاني وهو خمسة وعشرون في هذا الطريق يخرج للثالث سبعة وسبعة اثمان واذا جمعنا بين هذه الحصص بلغت ثمانية عشر وهكذا الجواب اذا كان السؤال عن الخسران **قضية** بين ثلاثة لاهم النصف والاخر الثلث والثلث الرابع وخراج القرية مائة درهم كم يصيب كل واحد منهم اخذنا من النصف والثلث والرابع وهو اثنا عشر وجمعنا هذه الاجزاء فكانت بلته عشر على طريق العول ثم اخذ نصيب النصف وهو ستة فخصرها

في الناي

في المايه وتقسم المبلغ على ثلثه عشر فيخرج من القسمة ستة واربعون وجزان من ثلثه عشر جزان واحد واحد وهذا الطريق يخرج لصاحب الثلث ثلثون وعشر اجزا من ثلثه عشر جزا من واحد واحد ولصاحب الربع ثلثة وعشرون وجزا من ثلثه عشر جزا من واحد واحد ومجموعها مائة فان قال قائل اننا فيه اربعة امنا من العسل واننا فيه من الخ خمسة امنا واننا فيه من الماسعة امنا نصيب الكل في انا واحد حتى اخذنا بطنه ببعض ثم اعيد الكل في انواعها فكم في كل انا من انواع الثلثة **بيان** ان يجمع هذه الاشياء الثلثة فيكون ثمانية عشر من ثمانية عشر ضرب ما في كل انا في كل من الاوزان الثلثة وتقسم المبلغ على ثمانية عشر فما خرج من القسمة فهو ما في ذلك الا من ذلك النوع فعلى هذا تضرب الاربعة وهو مقدار وزن ما في انا العسل قبل الخلط في اربعة امنا وهو وزن العسل في الحلة وتقسم المبلغ على ثمانية عشر فيخرج من القسمة ثمانية اشباع واحد وهو مقدار العسل في هذه الانا وتضرب الاربعة ايضا في الخمسة وتقسم المبلغ على ثمانية عشر فيخرج من القسمة واحد وتسع وهو وزن الخ ثم تضرب الاربعة في السبعة وتقسم المبلغ على ثمانية عشر فيخرج من القسمة اثنان وهو وزن الما فاذا جعلنا الكل كان اربعة امنا ثم تضرب الخمسة في الخمسة وهو وزن الخ في الحلة وتقسم المبلغ على ثمانية عشر فيخرج من القسمة واحد وتسع ثم تضرب الخمسة في السبعة وتقسم المبلغ على ثمانية عشر فيخرج من القسمة اثنان ونصف فاذا جمعنا الكل كان خمسة امنا وهذا الطريق يخرج ما في انا الما من العسل منوان ومن الخ منوان ونصف ومن الما اربعة امنا ونصف ونظير هذا قول القائل اننا فيه من الادهان عشرون رطلا ثمانية اربطال من دهن الزنبق وسبعة اربطال من دهن البنفسج وخمسة اربطال من دهن الورد ضب منهم ما في انا التسعة اربطال كم فيه من دهن الزنبق والبنفسج والورد فاضرب التسعة في كل واحد من الاوزان الثلاثة واقسم المبلغ على مجموع الاوزان وهو عشرون رطلا فما خرج من القسمة فهو مقدار ذلك فيخرج من الزنبق ثلاثة اربطال وثلثة اجناس وثلثة اربطال وثلثة ارباع الخمس من دهن البنفسج واثنان وخمس وربع الخمس من دهن الورد فان قيل اعطى جندك ارباقهم فاعطى اول رجل منهم درهما والثاني درهمين والثالث ثلاثة دراهم ثم كذلك فضل كل واحد منهم بدرهم فلم يرضوا بذلك فاسترجع منهم ما اعطاه وقسم بينهم بالسوية فاصاب كل واحد منهم ثلثون دينارا كم كان عدد درهم وعدد الدراهم فضعف الثلثين انقص من ضعفها واحد يبقى تسعة وخمسون فهي عدد الرجال فاضربها في الثلثين فما بلغ فهي عدد الرجال فاضربها في الثلثين فما بلغ فهو عدد حلة الدراهم ونظير هذه المسئلة ان يعالج جوارى دخلن بستانا فتناولت واحدة منهن مائة وقال كل واحد وعلى ما تناولته التي قبلها بواحدة ثم قسم ما تناولن بينهم بالسوية فاصاب كل واحد منهن ثلثون **الفصل ٣** في النوادر ان قال قائل قصبة ثلثها في الما وربعها في الطين والطالع من الما ثمانية كم طولها فطلب عدد الثلث وربع واقله اثنا عشر وبلغ ثلثه وربعه يبقى خمسة فنقص الطالع من الما وهو ثمانية في الاثنى عشر ونقسم المبلغ على خمسة فيخرج من القسمة تسعة عشر

المروطلان هـ

ثلاثة اشباع ونصف في الخمسة اشباع في الاربعة ونصف على ثمانية عشر فيخرج من واحد

واحد

فاصل

صلت

في الناي







244

يَا اخوتي الائمة قد اجمعوا في قوشح جمع تمنعوا



SÖLEYMANİYE B. KÜTÜPHANASI	
Konu :	Yeni Cami
Yeri :	
Eski No. / No.	301/6
Tarih No.	511